شرح شذور الذهب

في معرفة كلام العرب

تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد
ابن عبدالله بن هشام، الأنصاري، المصري

ومعه كتاب

منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب

تأليف
محمد محيي الدين عبدالحميد

شرح
شُذورِ الذَّهَب
في مَعرِفَةِ كَلامِ العَرَبِ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد
ابن عبد الله بن هشام، الأنصاري، المصري

ومعه كتاب

منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب

تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

هوية الكتاب

▣ اسم الكتاب: شرح شذورالذهب
▣ المؤلف: ابن هشام الانصارى
▣ المطبعة: شريعت
▣ العدد: ٥٠٠٠ نسخه
▣ الطبعة: الاولى
▣ عددالصفحات: ٤٩٥
▣ تاريخ النشر: ١٣٨٤هش
▣ رقم الشابک: ٣-٤-٩٠٣٠٠-٩٦٤
▣ الناشر: دارالكوخ للطباعة والنشر
▣ ايران، طهران، شارع ناصرخسرو، زقاق حاج نايب
▣ الهاتف: ٣٣٩٣٤٦٤٤ ▣ الفكس: ٨٨٧٥٢٣٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم

(ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنْحَى من سيبويه).

(إن ابن هشام على علم جَمٍّ يَشْهَدُ بعُلوِّ قدره في صناعة النحو، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاةَ أهل الموصل الذين اقْتَفَوْا أَثَرَ ابن جِنِّي، واتبعوا مُصْطَلَحَ تعليمه؛ فأتى من ذلك بشيءٍ دالٍّ على قوة مَلَكته وَاطِّلاعِهِ) .

ابن خلدون

بين يدي هـذه الطبعة

إن الحمد لله ، نحمده ونشكره ، ونتوب إليه ونستغفره ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله ، عليه وعلى آله أفضل صلاة وأزكى تسليم

أما بعد :

ليس من شك أن التراث النحوي والصرفي الذى تركه أسلافنا نفيس غاية النفاسة ، وأن الجهد الناجح الذي بذلوه فيهما خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يُهيأ للكثير من العلوم المختلفة في عصورها القديمة والحديثة .

وكتاب « **شذور الذهب فى معرفة كلام العرب** » وشرحه ، وهما من تصانيف العلامة المحقق فخر العربية جمال الدين بن هشام الأنصاري ، من الدرر النفيسة لهذا التراث ، والذي لا يزال - بعون الله وفضله - موردًا للظمأى من طلاب العلم وأهله ، حافلاً بذخائر العربية ، ومنهلاً لراغبي البحث والدراسة . وقد حقق هذا الكتاب وشرحه العلامة الراحل شيخ العلماء المحققين محمد محيي الدين عبد الحميد ، فجزى الله العالِمَيْنِ خير الجزاء ونفع بعلمهما .

وإنه ليسعد **دار الطلائع** أن تقدم هذه الطبعة الشرعية الجديدة من « **شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب** » في ثوب جديد ، يظهر فيه من الدقة وحسن الإخراج ما تقرّ به عين الباحثين ، وكل محبٍّ وغيور على تراث العربية التليد .

وسوف يلمس القارئ الكريم - عبر صفحات هذا الكتاب - ما بذلناه فيه

من جهد في العناية والتدقيق وضبط مادته ، وإخراجه بشكل فني جذاب ، وتنسيق هوامشه وشروحه، وكل ذلك تلافيًا لما كان في بعض الطبعات السابقة من أخطاء ، سواء بالسقط أو التحريف .

هذا . . . ونرجو أن يكون الكتاب بهذا الثوب القشيب مما تقرّ به عينك إن شاء الله تعالى ، ونعدك بالمزيد من العناية والتدقيق وحسن الإخراج فيما يلى من طبعات .

والحمد لله العلي الحميد ، إنه سميع قريب مجيب الدعاء .

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نَعْمَائِه ، والشكر له على آلائه[١] ، وصلى الله على سيدنا محمد واسطة عِقْدِ أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأوليائه .

أحمده – سبحانه – حمدًا يكون سببًا مُدْنِيًا من رضاه ، وأشْكُرهُ شكرًا يكون مُقَرِّبًا من الفوز بمغفرته .

وبعد ، فهذا كتاب « **شذور الذهب ، في معرفة كلام العرب** » وشرحه ، وهما من تصانيف العلامة المحقق ، فخر العربية ، وحامل لواء علمائها ، أفضل مَنْ صَنَّف من رجالات القرن الثامن الهجري في قواعد العربية والتطبيق عليها ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ، وهذا الكتاب وشَرْحُه صِنْو كتابه « قَطْر الندى ، وَبَلّ الصَّدَى » وشرحه ، صنفهما ابنُ هشام للذين شَدَوْا من علم العربية شيئًا يكون كالمقدمة لقراءتهما ، وكنا ندرسهما معًا في الجامع الأزهر في فرقة دراسية واحدة ، وفي عام واحد ، وكنا نستوعبهما قراءة ودَرْسًا ، ولم نجد في ذلك مشقة ولا عَنَتًا .

وللكتابين في نفسي ذِكْرَيَاتٌ لن يأتي عليها الزمان ؛ فقد تلقيتهما معًا على شيخ واحد ، وكان – رحمه الله تعالى – مثالًا للجِدِّ والإخلاص في التحصيل والإفهام وبَعْث الهمة على الاقتداء به ، فكان ذلك أَحَدَ البَوَاعِث على محبة الكتابين وتحصليهما ، ثم كان أشَدَّ البواعث إلى الكتابة عليهما وَبَعْثهما .

وقد كان مما جرى به القَدَرُ أن رَأَتْ مشيخة الجامع الأزهر في نظامها الجديد[٢] تدريس هذين الكتابين لفرقتين دراسيتين ؛ فجَعَلَتْ « قَطْر الندى » وشرحَهُ للسنة الثالثة الإعدادية ، و « شُذُور الذهب » وشرحَهُ للسنة الرابعة الإعدادية ، وقد كنت قَدَّمْتُ لقراء العربية عامةً ولأبنائي وإخواني من طلبة الأزهر وأساتذته خاصَّةً شرحًا سَهْلَ العبارة فائق التحقيق على شرح قطر الندى ، فكان لزامًا عليَّ أن أعَزِّزه بشرح على « شذور الذهب » ليكون له أخًا يُدَانِيه في السهولة والتحقيق ، وَيُقَرِّبُ ما أغْرَبَ به ابن هشام ما

(١) الآلاء : النعم ، واحدها إلى ، بوزن رضا .

(٢) في سنة ١٩٣٥ الميلادية .

أوْدَعَه فيه من عويص المسائل التي ترجع إلى الفِقْهِ في العربية والدقة في معرفة أسرارها .

وقد سميت هذا الشرح « منتهى الأرب ، بتحقيق شرح شذور الذهب » راجيًا أن يَتَطَابق الاسم وَالمُسَمَّى ، وأن يكون ما أوْدَعْتُهُ فيه من ذخائر العربية مُقْنِعًا لراغبي البحث ، وَسَادًّا لِنَهْمَةِ المُولَعِين بالتَّفقُّه في الحقائق العلمية .

فإن أكُنْ قد أصبت الذي أرَدْتُ ؛ فهذا توفيق الله تعالى وتيسيره ، وإن تكن الأخرى فلا يكلف الله نفسًا إلا وُسْعَهَا ، وَبِحَسْبِي خلوص النِّيَّة لله تعالى ولرسوله .

ربِّ هَبْ لي من لدنك رحمة ؛ إنك أنت الوهاب .

كتبه

محمد محيي الدين عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة ابن هشام
صاحب كتاب «شذور الذهب في معرفة كلام العرب» وشرحه

هو الإِمام الذي فاق أقرانه، وَشَأَى مَنْ تَقَدَّمه، وَأَعْيَا مَنْ يأتي بعده، الذي لا يُشَقُّ غُبَاره في سَعَةِ الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الورع، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري.

ولد في القاهرة في ذي القعدة عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (عام ١٣٠٩ من الميلاد).

ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حَيَّان ديوانَ زُهَيْرِ بن أبي سُلْمى المزني، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه غيره، وحضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على التاج الفاكهاني شَرْحَ الإِشارة له إلا الورقة الأخيرة، وحَدَّث عن ابن جماعة بالشاطبية، وَتَفَقَّهَ على مذهب الشافعي، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقي قبيل وفاته.

وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم، وتَصَدَّرَ لنفع الطالبين، وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البارع، والاطلاع المفرد، والاقتدار على التصرف في الكلام، وكانت له ملكة يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مُسْهَبًا ومُوجَزًا؛ وكان - مع ذلك كله - متواضعًا، بَرًّا دَمْثَ الخلق، شديد الشفقة، رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عَالِمٌ بالعربية يقال له ابن هشام أَنْحَى من سيبويه».

وقال عنه مرة أخرى: «إن ابن هشام على علم جَمٍّ يشهد بِعُلُوِّ قدره في صناعة النحو، وكان يَنْحُو في طريقته مَنْحَاة أهل الموصل الذين اقْتَفَوْا أثر ابن جِنِّي واتبعوا مُصْطَلَح تعليمه؛ فأتى من ذلك بشيء عجيب دَالٍّ على قوة ملكته وَاطِّلَاعِهِ» اهـ.

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تَلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتُطَالِعُكَ من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطَّلعنا عليه أو بَلَغَنَا علمه مرتبًا على حروف المعجم وَندُلُّكَ على مكان وُجودِهِ ، إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذي حَدَّثَ به إن لم نعلم وجودَهُ ، وهاكها :

(١) **الإعراب ، عن قواعد الإعراب** : طبع في الآستانة وفي مصر ، وشَرَحه الشيخ خالدٌ الأزهريُّ ، وقد طبع هذا الشرح مرارًا .

(٢) **الألغاز** ، وهو كتاب في مسائل نحوية ، صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل ، طبع في مصر ، وفي الآستانة .

(٣) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** : طبع مرارًا وشَرَحَه الشيخ خالد ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز مطبوع ، وثان متوسط ، طبع أيضًا ، وثالث مبسوط طبع أخيرًا في أربعة أجزاء .

(٤) **التذكرة** : ذكر السيوطي أنه كتاب في خمسة عشر مجلدًا ؛ ولم نطلع على شيء منه .

(٥) **التحصيل والتفصيل ، لكتاب التذييل والتكميل** : ذكر السيوطي أنه عدة مجلدات .

(٦) **الجامع الصغير** : ذكره السيوطي ، ويوجد في مكتبة باريس .

(٧) **الجامع الكبير** : ذكره السيوطي .

(٨) **رسالة في انتصاب « لغةً » و « فضلًا » وإعراب « خلافًا » و « أيضًا » و « هلمّ جَرًّا »** وهي موجودة في دار الكتب المصرية ، وفي مكتبة برلين ومكتبة ليدن ، وهي برمتها في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي ، المطبوع في الهند .

(٩) **رسالة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم** : موجودة في مكتبة برلين .

(١٠) **رفع الخَصَاصَة ، عن قرَّاء الْخُلَاصَة** : ذكره السيوطي ، وذكر أنه يقع في أربعة مجلدات .

(١١) **الروضة الأدبية ، في شواهد علوم العربية** : ويوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب « اللُّمَع » لابن جني .

(١٢) **شذور الذهب ، في معرفة كلام العرب** : طبع مرارًا ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(١٣) **شرح البردة** : ذكره السيوطي ، وربما كان هو شرح قصيدة « بانت سعاد » الآتي ذكره ؛ لأن من العلماء من يسمّيها « البُردة » بسبب أن رسول الله ﷺ أجاز كعبَ ابن زهير قائلها بِبُرْدَته .

(١٤) **شرح شذور الذهب** ، المتقدم ، طبع مرارًا ، ولنا عليه شرح ، طبع مرارًا ، وهو هذا الذي نقدمه اليوم .

(١٥) **شرح الشواهد الصغرى** : ذكره السيوطي أيضًا ، ولا ندري : أهو كتاب الروضة السابق أم هو كتاب آخر ؟

(١٦) **شرح الشواهد الكبرى** : ذكره السيوطي أيضًا ، ولا ندري حقيقة حاله .

(١٧) **شرح قصيدة « بانت سعاد »** : طبع مرارًا .

(١٨) **شرح القصيدة اللغزية ، في المسائل النحوية** : يوجد في مكتبة ليدن .

(١٩) **شرح قطر الندى وبل الصدى** : طبع مرارًا ، ولنا عليه شرح ، طبع مرارًا أيضًا .

(٢٠) **شرح اللمحة لأبي حيان** : ذكره السيوطي .

(٢١) **عمدة الطالب ، في تحقيق صَرْفِ ابن الحاجب** : ذكره السيوطي ، وذكر أنه في مجلدين .

(٢٢) **فَوْحُ الشَّذَا ، في مسألة كذا** ، وهو شرح لكتاب « الشذا ، في مسألة كذا » تصنيف أبي حَيَّان : يوجد في ضمن كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » للسيوطي .

(٢٣) **قطر الندى وبلّ الصدى** ، طبع مرارًا ، وهو متن الشرح السابق ذكره ، ولنا عليه شرح مطبوع .

(٢٤) **القواعد الصغرى** : ذكره السيوطي .

(٢٥) **القواعد الكبرى** : ذكره السيوطي .

(٢٦) **مختصر الانتصاف من الكشاف** ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الردّ على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف ، واسم كتاب

ابن المنير « الانتصاف من الكشاف » وكتاب ابن هشام ، يوجد في مكتبة برلين ومكتبة الأزهر .

(٢٧) المسائل السفرية ، في النحو : ذكره السيوطي .

(٢٨) مغني اللبيب ، عن كُتُبِ الأعاريب : طبع في طهران والقاهرة مرارًا ، وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد وَافٍ ، ولنا عليه شرح مبسوط ، نسأل الله أن يعين على طبعه .

(٢٩) موقد الأذهان ، وموقظ الوَسْنَان ، تَعَرَّضَ فيه لكثير من مشكلات النحو : يوجد في دار الكتب المصرية ومكتبتي برلين وباريس .

وتوفي رحمه الله تعالى بالقاهرة في ليلة الجمعة – وقيل : ليلة الخميس – الخامس من ذي القعدة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد) .

وقد ذكر حاجي خليفة في غير موضع من كتابه « كشف الظنون » أنه توفي في عام اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة ، وهو ما لم أجده لأحد سواه .

رضي الله تعالى عنه وأرضاه[1] ! ! .

---

(١) تجد لابن هشام الأنصاري – رحمه الله تعالى – ترجمة في الدرر الكامنة لابن حجر ٣٠٨/٢، وفي بغية الوعاة للسيوطي ٢٩٣، وفي حسن المحاضرة للسيوطي أيضًا ١/ ٢٤٧، وفي المنهل الصافي ، وفي المنهج الأحمد للعليمي ٢٥٥، وفي دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٥/١ وفي مواضع متفرقة من كشف الظنون .

وقد اشتهر بهذه الكنية قبل المؤلف جماعة :

منهم الإمام عبد الملك بن هشام بن أيوب المعافري ، الذى هَذَّبَ سيرة النبي ﷺ التي ألفها ابن إسحاق ، وقد توفي بمصر في عام ٢١٣، وقيل : في عام ٢١٨، وقد ترجمه ابن خلكان (الترجمة رقم ٢٥٣ بتحقيقنا) .

ومنهم العلامة أحمد بن عبد الله بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف ، اللخمي ، السبتي ، النحوي ، اللغوي ، أحد أعيان القرن السادس . وتجد له ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ١٩، وفي ابن خلكان (الترجمة رقم ٨٦ بتحقيقنا) .

ومنهم محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، ويعرف بابن البردعي ، وكان رأسًا في العربية ، وتوفي بتونس سنة ٦٤٦، وله ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي ١١٥، وابن هشام صاحبنا ينقل عنه كثيرًا في كتابيه « أوضح المسالك » و « مغني اللبيب » .

واشتهر بهذه الكنية من أسرة المؤلف : حفيده محمد بن عبد الرحمن المتوفى فى عام ٨٦٦ من الهجرة ، وله ترجمة فى الضوء اللامع للسخاوي ٧/ ٩١.

واشتهر بها أيضًا محب الدين بن عبد الرحمن ، وهو ابن الحفيد السابق ، وكانت وفاته في سنة ٨٩٠ من الهجرة ، وله ترجمة في الضوء اللامع ٩/ ٩٢.

ترجمة العلامة الراحل
محمد محيى الدين عبد الحميد
شيخ العلماء المحققين عفا الله تعالى عنه !

[٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٣١٨ - ٢٤ من ذي القعدة سنة ١٣٩٢ من الهجرة]

[٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٠٠ - ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ من الميلاد]

« لقد قيل في الطبري : إنه كان كالقارئ الذي لا يعرف إلا القرآن ، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث ، وكالفقيه الذي لا يعرف إلّا الفقه ، وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو ، وكالحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب ، وكذا يقال في الشيخ محيى الدين : إنه كالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو ، وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه ، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث ، وكالمتكلم الذي لا يعرف إلا الكلام ، وآية ذلك ما ألّفه وأخرجه من الكتب في هذه الفنون » .

العلامة محمد على النجار
عضو مجمع اللغة العربية

« كان محيى الدين نزَّاعًا للعلم شغوفًا به منذ نشأته الأولى ، إذ تربّي في بيتِ فقهٍ وقضاءٍ ؛ لأن والده الشيخ عبد الحميد إبراهيم كان من رجال القضاء والفتْيا وله صلاتٌ قوية بزملائه ، والصفوة من علماء بيئته ، فكانوا يجتمعون لديه في منزله ، وقد ترعرع الطفل الناشئ ليسمع آيات القرآن ، وأحاديث الرسول ﷺ ، ومسائل العلم في نقاش الزائرين ، ويلحظ لوالده من الهيبة والمكانة ما دفع به إلى محاكاته ، حتى إذا بلغ دور الصِّبا دفع به والده إلى معهد دمياط الديني ليرتشف من معينه ، إذ كان والده قاضيًا بمحكمة فارسكور ، ثم انتقل إلى القاهرة مفتيًا دينيًّا لوزارة الأوقاف ، فانتقل معه إلى الجامع الأزهر ، وأكبر ما يدل على ألمعية الطالب وظهور هلاله مبَشّرًا بما سيعقبه من إبدار ، أن طمح للتأليف العلمي وهو في ساحة الدرس قبل أن يظفر بدرجة العالمية سنة ١٩٢٥م ، إذ أقدم على عمل جادّ مثمر هو شرح مقامات الهمذاني ، ومؤلف الشرح ومحقق النص في هذا المقتبل من الشباب لابدّ أن يكون بعيد الطموح ، وواسعَ الأمل ، ولابد أن يكون قد وَعَى من مسائل اللغة والأدب والتاريخ العربي ما سمح له بالإتقان ، بل لابدّ أن يكون قد وجد من والده منذ نشأته الأولى في القسم الابتدائي حثًّا على الدأب في المذاكرة ، ومواصلة التوجيه ، وقوة التتبع حتى بلغ الطالب أشده واستوى على سُوقه ، وقد اعترف لوالده بواجب البرّ حين جعل إهداء الشرح لوالده ، وحين قال في ذلك الإهداء :

« سيدي الوالد :

إلى نفسك الطاهرة ، وحكمتك العالية ، وأدبك الجمّ ، وفضلك الغزير ، أُقدِّم كتابي هذا ، لقد ربيتني على الفضيلة ، وحببت إليَّ العمل ، وزهدتني في الدعة والوَنْى ، وعند الله في ذلك جزاؤك ، فليس بيدي شيء منه ، ولا في استطاعتي أن أناله ، ولو رقيت أسباب السماء ، ولكني أتقدم إليك بكتابي هذا برهانًا على أنك غرست فأثمرت ، وبذرت فأنميت ، ودليلًا على أن غراسك سيزداد نموًّا بمر الأيام إلى أن يؤتي أُكُله مرتين بإذن الله) ، والحق أن الغراس قد آتى أكله مرات عدة ، فإن ما أخرجه الأستاذ من الكتب العلمية تأليفًا وتحقيقًا ليعجز القرناء ، حتى ليأتوا خلفه تابعين »(١) .

« تتلمذ الأستاذ محمد محيي عبد الحميد على جيل الرواد الإِسلاميين الكبار الذين ازدانت بهم الحياة المصرية في أوائل القرن العشرين ، وكانوا دعامة النهضة العربية والأدبية والوطنية في العالم العربي كافة ، ومضى على تخرجه في الأزهر الشريف - يحمل شهادة العالمية أعلى شهاداته العلمية آنذاك - نحو نصف قرن من الزمان ، وكان نجاحه بل تفوقه يومئذ مثار الدهشة ، فقد جاء الأول على فحول أقرانه من العلماء »(٢) .

« واختير مدرسًا بالجامع الأزهر ، وظهر من دلائل فضله العلمي ما أعدّه بعد خمس سنوات فحسب ، لأن يكون مدرسًا بكلية اللغة العربية سنة ١٩٣١م ، إذ أصدر عدة أجزاء من شرح خزانة الأدب للبغدادي ، جاءت خالية من التحريف ، وحافلة بالضبط والتعليق ، فأذاعت علمه كما أذاعه تلاميذه الذين نهلوا من حياضه ، وأساتذته من المفتشين الذين شهدوا بنبوغه وتحدثوا عنه مكبرين ، وقد كان أصغر أعضاء هيئة التدريس بالكلية سنًّا ، ولكن مقامه العلمي دفعه إلى الصدارة ، فاختير سنة ١٩٣٥م للتدريس بتخصص المادة لطلبة الدراسات العليا ، وزامل الكبار من أساتذته مزاملة خصبة مثمرة فاعترفوا بفضله ، وسمعه الإِمام المراغيّ في زيارته المتعاقبة للكلية

(١) من كتاب « النهضة الإِسلامية في سير أعلامها المعاصرين » للدكتور إبراهيم رجب البيومي ، عميد كلية اللغة العربية بالمنصورة .
(٢) من قرار جامعة الأزهر بترشيحه لنيل جائزة الدولة التقديرية في الآداب سنة ١٩٧١م .

فاسترعى انتباهه، واختاره محاضرًا في الاجتماعات العامة بالجامع الأزهر عند المناسبات الدينية، كالاحتفال بالمولد والهجرة والإسراء، إذ كان الشيخ الأكبر يلقي الكلمة الأولى ليترك المجال لأستاذ من نابهي هيئة التدريس بالأزهر كالشيخ محمد عرفة والشيخ محمد أحمد العدوي والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد »(١).

« وشغل في هذه الحقبة الطويلة الكثير من المناصب العلمية الرفيعة : أستاذًا بالأزهر، فأستاذًا بكلية اللغة العربية، فمفتشًا عامًّا بالمعاهد الدينية، فوكيلًا لكلية اللغة العربية، فأستاذًا بكلية أصول الدين، فرئيسًا لمفتشي العلوم الدينية والعربية بالأزهر، فعميدًا لكلية اللغة العربية، وعضوًا بالمجمع اللغوي، ورئيسًا للجنة الفتوى بالأزهر، وعضوًا بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (ومجمع البحوث الإسلامية والمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم) وفي كثير من الهيئات العلمية، ولا ننسى أنه اختير عام ١٩٤٠م للسودان ليشارك في تأسيس مدرسة الحقوق العليا في الخرطوم، وقد قام حينئذ بمهمته خير قيام، وكان مضرب المثل في علو المنزلة وسموّ المكانة بين السودانيين والمصريين على السواء »(٢).

« ومثَّل الأزهر في كثير من المؤتمرات الثقافية واللغوية والأدبية، ووجه الثقافة فيه الوجهة الرفيعة العميقة، التي أثَّرت في بناء الجيل الحاضر تأثيرًا كبيرًا »(٣).

« وقد عاش أبيَّ النفس عزيزًا لا يمكن أن يمكِّن من نفسه أيَّ إنسان مهما كانت منزلته، دعاه إلى ذلك حفاظه على كرامته، حفاظه على رجولته، حفاظه على خلقه، وإن اختياره أستاذًا بكلية اللغة العربية وهو بعد على مشارف الثلاثين كان مؤذنًا بأن ذلك الرجل الألمعيّ جدير بأن يكون موطن التقدير والإعجاب، وما كاد عام ١٩٣٥م يبدأ وكانت الأمور السياسية في مصر مضطربة، وكان الأزهر آنذاك معرضًا لبعض الاضطرابات الخطيرة، قام الأزهر بثورة قوية لأنه كان يراد إقصاء الجمهرة الغفيرة من أبناء الأزهر وصدهم عن التعليم، قامت الثورة وكانت ثورة قوية، ثورة هادفة، تهدف إلى تخليص الأزهر من براثن الرجعية وإلى النهوض به نهضة قوية، وكان عماد تلك

---

(١) من كتاب « النهضة الإسلامية » السابق. (٢)، (٣) من قرار جامعة الأزهر السابق.

النهضة أساتذة أجلاء على رأسهم المغفور له الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ، إنه آنذاك عرضت عليه العروض لكي يمتنع عن مناصرة تلك الثورة ، ولكي يبتعد عن الوقوف بجانب أبنائه ، ولكنه لم تلن له قناة ، ولم يخضع لتهديد ، ولم يأبه لوعيد ، وذلك خلق قويّ في تلك الفترة العصيبة التي يدركها الجميع ، ظل أستاذنا على هذا الوضع إلى أن صدر قرار بنقله مدرسًا إلى معهد الإسكندرية انتقامًا لموقفه المشرف ، فلم يزده ذلك إلا إصرارًا على مناصرة الحق ، وإلا إصرارًا على السير في ركاب الحرية ، وإلا إصرارًا على الوقوف في وجه أولئك الطغاة الذين لا همَّ لهم إلا أن يكبتوا الأنفاس ، ويخمدوا الأرواح الطاهرة البريئة ، وقد أراد الله للأزهر أن ينتصر ، وأراد الله أن تعود الدراسة بعد تعطيلها ، وأن يعود أستاذنا إلى كليته موفور الكرامة ، مرفوع الهامة ، مظلًّا لأبنائه بظله الوارف القويّ ، لا يأخذه زهو العلم ، ولكنه كان كالأب الحنون العطوف على أبنائه ، بيته بيت الأبناء ، مكتبته مكتبة الأبناء ، فكنا نفد إليه نستطلع رأيه ونستفيد من خبرته ومن تجاربه ، فلم يضنَّ على إنسان يومًا بأيٍّ ناحية من تلك النواحي المتعلقة بدراسته ، وعندما أنشئت الدراسات العليا كان الرائد الأول لنا والموجه لنفعنا ...»(١) .

« عندما عين وكيلًا لكلية اللغة العربية ، وكانت الكلية آنذاك في حرب ضروس ومعاناة قوية من الداخل والخارج ، ما كاد يتولى أمرها ويسوس شأنها إلا ورأيناه يقود السفينة بحكمة الربان الماهر الحكيم ، فينهي المآزق القوية ، ويقضي على الفتن التي كادت تقضي على تلك الكلية ، وإن أستاذنا الجليل الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، وكان وقتذاك وزيرًا للمعارف ، رأى بثاقب فكره أن ذلك الرجل جدير بأن يتولى عمادة الكلية ؛ لتفتح ذهنه وتوقد فكره ، وإمكانه التفاهم مع كل الناس ، ولكنه لم يتمكن من إقناع المسؤولين لما عرف عن فقيدنا الراحل من جرأة في الحق لا ترضي بعض الناس آنذاك ، فانتقل إلى التفتيش ونقل من التفتيش إلى أصول الدين ظنًا منهم أن ذلك الرجل الذي كرس حياته في علوم العربية لا يمكن أن يجلّي في أي ميدان آخر ، ولكنه - بحمد الله - وهو الحصيف الرأي ، القوي البيان ، المتين الحجة ، أمكنه أن يكون رائدًا في علوم الدين كما كان رائدًا في علوم اللغة ، وأن يكون قويًا بين أساتذته مما

(١) انظر جريدة « البلاغ » - ١٥ ديسمبر ١٩٣٤م والأعداد التالية حتى أول مايو ١٩٣٥م .

جعل الجميع يشيدون بفضله ويعترفون بنبله ، ويرجعونه إلى عمادة تلك الكلية التي أرسى فيها قواعد العدل ، والتي هيأ فيها للجميع حياة مستقرة ، والتي أمكنه بفضل تفتح ذهنه أن يوجد فيها الأقسام المختلفة ؛ لتتمكن تلك الكلية من متابعة الدرس ومن السير في الدراسة اللغوية والأدبية ، فأنشأ فيها قسمًا لأصول اللغة كان هو النواة الأولى فيها والمرجع الأوفى فيها »(١) .

« إن أستاذنا الجليل ووالدنا الراحل كرَّس حياته معتزًّا بكرامته ، معتزًّا بفضله ، معتزًّا بعلمه ، لم يتمكن أحد من أن ينال منه إطلاقًا ؛ عرضت عليه المناصب ، وقيل إنه يُطلب منك أن تقابل بعض المسؤولين ، فأبت عليه عزة نفسه أن يخضع لتلك الرغبة قائلاً أمامنا جميعًا ، والله يشهد على ما أقول أنني صادق فيه : « إن المنصب إذا كانت الدولة تعترف أنني أهل له فلتسنده إليّ ، وإن لم تكن معترفة بي فلا حاجة بي إلى مقابلة أي مسؤول مطلقًا » لم يقلها رحمه الله غرورًا و تأبيًا ، بل حفاظًا على كرامة العلماء ، وعلى كرامة الرجال الذين أثبتوا في شتى العهود السابقة أن رجال الأزهر يجب أن يثبتوا للملأ أن الأخلاق الفاضلة ، وأن الرجولة الحقة هي التي يجب أن تسيطر عليهم ، وألا تغرهم المناصب ، وألا يعدهم زهو الحياة وبريق المال إلى الانحراف عن الجادة القويمة التي سار عليها أستاذنا ، والتي دربنا عليها تدريبًا قويًّا »(٢) .

ولئن أمكنك – بعد هذا التجوال السريع في دروب حياته وبين معالمها – أن تضع يدك على بعض مواطن النبوغ العلمي والعملي ؛ فحري بك أن تجمع إليها قطوفًا من أمارات الشموخ والإباء ، ويأتي في مقدمتها موقفه من اعتلاء المناصب الكبرى مثل مشيخة الأزهر ، والتي كان في مقدمة المرشحين لتوليها المرة تلو المرة تلو المرة ، وكذا في ترشيحه لنيل جائزة الدولة في الآداب المرة بعد المرة ، وأضف لذلك – إن شئت – تلك العروض التي تلقاها لرئاسة جامعات عربية وإسلامية ، وحالت ظروفه الصحية دون قبولها ، وإن كان أهل الأزهر – آنذاك – يجمعون على أنه أجدر من يتولى المنصب ، فقد كان اعتلاء المناصب يقتضي التحلي بشيم ليست بينها الأهلية

---

(١) و (٢) من كلمة الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد نجا في حفل مجمع اللغة العربية السابق .

والكفاءة والنزاهة والصرامة في الحق ، ولا يلوينك عن الحقيقة جاهل أو مكابر يبطر الحق فيوهمنَّك أن عزوفه عن المناصب كان اتقاء لبطش السلطان ؛ فلم يكن لمثله أن ينأى عن الميدان وقد توافرت له العدة والعتاد ، وإنما كانت له شروط لقبول المنصب ، تنطوي على إصلاح لحال الأزهر ، وإحلال علمائه المكانة اللائقة بهم ، وكانت السلطة الحاكمة تدخر للأزهر وعلمائه مآلات أخرى ، وحسبك من هذا التاريخ - غير البعيد - تلك العبارات المقتضبة التي لا يتسع المقال لما يفوقها بسطًا ، وحسبك أن تستشف رأيه فيما شابه ذلك من أمور من إحدى الترجمات التي أعدَّها عن واحد من سلف الأمة الصالح ، وهاك طرفًا من مقاله عن الإِمام العلامة ابن قيّم الجوزية :

« سبحانك ربي ! ما أَجلَّ حكمتك ! وما أبدع تدبيرك ! من كان يظن أن ابن القيّم الذي قضى حياته كلها مضطهدًا ، معذب القلب ، مؤرق الجفن ، لا لشيء غير النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، يصبح بعد أن تمضي ستة قرون ، وهو مِنْ أول مَنْ يتنافس الناس في بعث مؤلفاته وقراءتها وتحصيلها ، من كان يظن ذلك وقد كان الناس إلى عهد قريب جدًّا يتهمون من يذكر اسم ابن القيّم واسم شيخه شيخ الإِسلام ابن تيمية بالمروق والزندقة والإِلحاد وما أشبه هذه الأوصاف ؟ وإنما يتعزى أصحاب ابن القيّم عما لقيه من الهضيمة والعنت في حياته ، بأن ذلك كله لم يثنه عما رسمه لنفسه ، ولم يعقه عن السير في طريقه ، فلا يتوهمنّ متوهمٌ أنه لو لقي من إقبال الخاصة والعامة ما هو خليق به وبأمثاله ، لكان له إنتاج فوق ما صنعه أو أكثر مما صنعه ، فما كان الجحود ونكران الحق على مستحقيه بعائق لذوي المبادئ القويمة عن أن يسيروا قُدُمًا إلى ما يهدفون ، ذلك لأنهم لم يفكروا في الناس ، وإنما فكروا للناس ولصالح الناس ، وعلموا أن المثوبة من لدن العليم الخبير » .

ولقد كانت ثَمَّ قضايا ثلاث تمحور حولها جهاده ، وتبلورت من خلالها ألمعيته وإنجازاته ، وهي قضايا : اللغة العربية ، والتراث ، والأزهر ، والقضايا الثلاث تلتقي في أمور عدة ؛ فإن افترقت فهي تلتقي بعد عنده ؛ فإن بحثت في أمور العربية ألفيته إمامها - غير منازع - والمنافح الأول عنها ، وإن تطرقت إلى التراث فهو رائد بعثه وإحيائه ، وإن شغلت بهمٍّ من هموم الأزهر وجدته أكثر اهتمامًا به ، ووجدت عنده الدواء الذي

يشفي العلة ويبرئ السقم ، ولا عجب بعد ذلك أن يتطرق به الحديث كلما تحدث أو كتب عن واحد من تلك القضايا أو عنها جميعًا ، ولكيما ندنيك من اليقين بصدق ما قدمنا فلتنصت إليه وهو يحدثك :

«أما بعد ؟ فإن بي من حب العربية والشغف بها ما يدفعني إلى احتمال المصاعب ، والرضا بركوب المخاطر والأهوال ، وبذل النفيسين : الوقت والراحة ، وإني لأجد من السرور بهذا ما لا يبلغ معشاره غريبٌ ألقى بين أهله عصا الترحال ، أو محبٌّ لقي حبيبه بعد طول افتراق ، وواصله بعد طول تجنٍّ وصدود ، وقد أخذت على عاتقي أن أقوم لهذه اللغة بما يسعه جهدي من خدمة ، فلم أجد أنبل مقصدًا ، ولا أسمى غرضًا ، ولا أقرب عند الله قبولًا ، من أن أتوفر على كتب أسلافنا من علماء هذه اللغة ، فأحققها وأحاول ردها إلى الصورة التي خرجت عليها من أيدي مؤلفيها قبل أن يصيبها تحريف النسّاخ وتصحيف الناشرين ، أو مسخهم .

وأردت أن أجمع بذلك بين خلال أربع :

أولاها : أن أبتعد عن الغرور بالنفس والتفاخر بالتأليف .

وثانيتها : أن أظهر شباب هذه الأمة على تراثنا الذي ورِثناه عن آباء لنا كانوا قادة العالم وأهل الرأي فيه ، يوم كان الناس كلهم يتيهون في بيداوات الجهالة ، ويعيشون عيش السائمة والأنعام ، وأنا أعلم أن شبابنا اليوم ليس لهم الصبر والجلد على قراءة هذه الذخائر في منظرها الذي يختاره لهم الورّاقون وتجار الكتب ، وإن من حسن الرأي أن نضع بين أيديهم كتبًا بهيجة المنظر بديعة الرواء ؛ ليقبلوا عليها ، وينتفعوا بما فيها من علم .

وثالثتها : أن أثبت لهؤلاء الذين ينتقصون من قدر آبائنا وينالون منهم أن لأولئك الآباء من المجد والمنزلة ما يفاخر به الأبناء ، وليس يضير الغادة الهيفاء ضنانة أهلها وبخلهم ولؤم أنفسهم ، ولا يغض من جمالها أن تظهر في أطمار مهلهلة ، ولكن على من تكون من نصيبه أن ينفض عنها غبار الإِهمال ويجلوها في فاخر الديباج ، ليظهر له بديع ما أودعها الله من فتنة وجمال .

ورابعتها : أن أنفي عن نفسي تهمة التقصير في وقت نحن أحوج ما نكون إلى

التساند والتضافر على إعادة رسومنا الدارسة إلى ما كانت عليه يوم كنا قادة الشعوب وسادة هذا العالم ؛ وليس للبلاد العربية كلها من بدٍّ أن تسلك لوحدتها طريق الاتحاد في المشاعر والمعارف ، وأقرب ما يصل بنا إلى هذه الغاية معاودة معارفنا القديمة مع اختيار أقربها إلى أنفسنا وقلوبنا في فروع العلم كلها »(١) .

وفي مقال آخر يقول :

« وقد خلق الله في نفسي حب السلف ، والتفاني في الدفاع عن علومهم وأفكارهم ، والحرص على إذاعة فضلهم وعظيم منَّتهم علينا وعلى من يأتي بعدُ من الأجيال المتلاحقة ، ولست أدري سرَّ ذلك كله ، غير أني لا أشكُّ في أن بين أيدينا ثروة يحسّ بها المستشرقون أكثر مما نحسّ بها نحن أبناء هؤلاء المورِّثين ، وأنّا نضيع هذه الثروة بأحد سببين لا ثالث لهما ؛ أولهما : الانصراف عنها إلى الافتتان بالغرب وعلوم الغرب ، وردٌّ كل نبوغ وفَوْقٍ إلى نبوغ الغرب وفَوْقِه ، وثانيهما : الاقتناع من باعة الكتب بأن يظهروا لنا كتب أسلافنا على صُوَر مشوهة ممسوخة لا تسد نَهْمَةً ولا تَبُلُّ أوامًا ، ولو أننا أرغمناهم على أن يظهروها موافقةً لروح العصر الحديث لاستطعنا أن نفيد ، وأن نجد في ميراثنا النفع والغناء »(٢) .

وفي أحد المؤتمرات التي مَثَّلَ الأزهر فيها يقول(٣) :

« حضرات السادة .. إن في أعناقكم أمانة من أثقل الأمانات حملًا ، وأنتم بحمد الله صفوة الصفوة من رجال الأمم العربية ، فليس يعجزكم أن تنهضوا بما حُملتم وأن تؤدوا الأمانة على أفضل وجوه الأداء ، وإني لعلى ثقة من أنكم ستنظرون إلى قديمنا الخالد نظرة المعتز به العارف لما فيه من خير وفضل ، وستحاولون ما وسعه جهدكم أن تنفضوا عنه ما علق به بدواعي الإهمال من غُبارٍ فيظهر للناس رواؤه ، وتتكشف لهم بهجته ، كما أني على ثقة من أنكم لا تهملون من الجديد إلا ما تحقق لكم زيفه وثبت

(١) من مقدمة كتاب « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م .

(٢) من مقدمة كتاب « العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده » ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م .

(٣) من كلمة ألقاها في حفل افتتاح المؤتمر الثقافي الأول للجامعة العربية في بيت مري - لبنان - ٢ سبتمبر ١٩٤٧م .

عندكم بهرجُه، وأنتم خير من علم أن الأمم لا تنهض إلا بأن تصل حديثها النافع بقديمها الصالح .

حضرات السادة .. إن للأمة العربية لتراثًا من العلم والمعرفة في جميع ما كان معروفًا للعالم من ألوان العلم والمعرفة، وقد ساير آباؤنا بهذا التراث أحقاب الزمن، وكان لهم في كل عصر ما يعدّ من ذخائر المواريث، وقد مضت علينا فترة من الزمن لم نحاول فيها أن نجدد ما درس من رسومهم، بل لقد كان كثير منا ينال من هؤلاء الآباء ويرميهم بشر ما يرمى به إنسان، وليس هذا من سمة أهل العلم، وإنما واجب أهل العلم أن يتقبلوا من كل أحد ما رأوه حقًّا، وأن يبينوا منه ما رأوه خطأ، فما من أحد من الناس إلا وهو بصدد أن يؤخذ من كلامه ويترك، وإني لأشعر أن الأكثرية من المتعلمين - متعلمي هذا الجيل - أخذت في طريق البحث الصحيح، فعلى القوّامين على التعليم أن ييسروا لهم السبل، ويمهدوا أمامهم الطريق مخافة أن تزلّ أقدامٌ بعد ثبوتها . وأنتم إن شاء الله فاعلون ...» .

وفي حديثه عن التأليف وتحقيق كتب التراث، والفارق بينهما، يضع يدك على حقيقة، نحسب الكثيرين بمنأى عن إدراكها الإدراك الصحيح :

« ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أنبهك إلى حقيقة قد تغفلها أو تتشكك فيها إذا عرضت لك، أحب أن تعلم أن الجهد الذي يبذله من يحقق كتابًا من كتب أسلافنا لا يقل عن الجهد الذي يبذله مؤلف كتاب حديث، بل أنا أجاهر بأن جهد الأول فوق جهد الثاني، وفرق بين من يعمد إلى المعارف فيختار منها ما يشاء، ثم يعبر عما اختار بالأسلوب الذي يرضاه، وبين آخر لا يسعه إلّا إثبات ما بين يديه بالأسلوب الذي اختاره صاحبه منذ مئات السنين، وهو بين عبارات شوهها التحريف وغيَّر الكثير منها تعاقب أيدي الكُتّاب والصفافين، وأكثرهم ممن لا يتصل بالعلم من قريب أو بعيد »(١) .

ثم يطلعك على رؤيته لواحدة من قضايا العصر الساخنة :

---

(١) من مقدمة كتاب « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » السابق .

« ونذكر لك عملنا في هذا الكتاب لتدرك مقدار الجهد المضني الذي بذلناه في إخراجه على هذه الصورة التي نتمنى أن تخرج عليها الكتب العربية ، بل كتب الثقافة الإِسلامية عامة ؛ لتنقطع ألسنة الأفاكين الذين يتهمون آباءنا بقلة الإِنتاج الصحيح ، وإذا اعترف أحدهم لهم ذكر في جانب اعترافه هذا أن الإِنتاج محدود لا أثر فيه لشخصية المنتج ، ولا برهان فيه على الاستقلال والحرية الفكرية ، في الوقت الذي يسطو هو على إنتاجهم وعصارة أذهانهم فينتحلها وينسبها لنفسه ، وهو بمأمن من أن يعرف ذلك سواد الناس ودهماؤهم ؛ لأنهم لا يقرؤون هذه الكتب »(١) .

وهو يمدك برؤية تحليلية عن واقع الأمة ، وما تعانيه من عجز عن اللحاق بركب التقدم ، وتبوُّء المكانة التي تلائم إمكاناتها والأمانة التي حملت إياها في مقال مجمل وإن كان جامعًا ؛ فيقول :

« مضى على الشرق الإِسلامي حينٌ من الدهر كان سيف الاستعمار مصلتًا فوق رقاب أهله : يرهبهم ويخيفهم ، ويستأثر دونهم بخيرات بلادهم ، ويلفتهم عن السعي المثمر ، ويحول بينهم وبين العمل النافع ، ويحملهم على ما يرضاه لهم من الحياة الرتيبة التي لا جدَّ فيها ولا دأب . وكانت شياطين الاستعمار وأذنابه الذين يجلبهم من نفايات الأمم وأراذلها يجوسون خلال ديارهم ويخالطونهم ويتوددون إليهم ، وقد يتملقونهم ، وليس في نفوسهم من الود والملق شيء ، ولكن ليخدعوهم عن أنفسهم وليستجلبوا إقبالهم عليهم واطمئنانهم لهم ، فلا يزالون يَخْتِلُونَهُمْ وَيغرِّرون بهم حتى إذا رأوا أن قد جازت حيلهم أخذوا يزينون لهم التواكل والخضوع ، ثم أخذوا يزهدونهم في تقاليدهم ومقدساتهم ، ثم أخذوا يشككونهم في معتقداتهم ، ويزعمون لهم أن هذه التقاليد والمقدسات والمعتقدات السبب الأول في تخلفهم وضعفهم ، وتحكّم الأجنبي فيهم ، ثم أخذوا يلوحون لهم بحضارة الغرب وتقدمه وقوته ، فإذا استشرفت أنفسهم لشيء من هذه الحضارة جلبوا لهم منها البهرج الزائف وما يكون سببًا قريبًا للانحلال والتخاذل ، والاستعمار من ورائهم يغريهم ويشجعهم ويحميهم إن جَدَّ ما

(١) من مقدمة كتاب « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » السابق .

يستوجب الحماية ، وكان من أهم ما يعني الاستعمار وشياطين الاستعمار وأذناب الاستعمار أن يقطعوا الصلة التي تربط الشرق بماضيه المشرق المنير ، وأن يحولوا بينه وبين التطلع إلى حضارته التي أضاءت العالم كله يوم كانت قيادة العالم في أيدي أهل الشرق ، ويوم كانت قيادة العالم في أيدي العرب من أهل الشرق خاصة ، ذلك لأنهم يعلمون أن الشرق الإِسلامي والعرب منه خاصة – إن تلفتوا إلى هذا الماضي المجيد رأوا إشراقه وبهاءه فتاقت أنفسهم إلى العودة إليه ، وقد يعملون على إعادته ، وحينئذٍ لا يكون لبقاء الاستعمار بينهم مجال ، ويعلمون – مع ذلك أنه ما من أمة انقطعت صلة ما بين حاضرها وماضيها – وبخاصة إذا كان هذا الماضي مشرقًا مجيدًا – إلا صار أمرها إلى فناء .

وطال على الشرق هذا الليل البهيم حتى نال الاستعمار بعض أمانيه ، بالإِرهاب والجبروت حينًا ، وبالخديعة والمكر والدسائس حينًا آخر ، فإذا وحدة الشرق تتفتت ، وإذا كل قطعة من هذا الفتات دولة ، وإذا بأس هذه الدول بينهم شديد ، وإذا الجفاء والبغيضة يحلان محل الإلاف والوحدة ، وإذا مجدهم التليد وحضارتهم الرفيعة وتاريخ هذه الحضارة وعلومها ورجالها في زوايا النسيان ، وقد أخذهم بريق من حضارة الغرب يفتن أبصارهم ، بريق ليس هو بالنور الساطع الذي يبدد غياهب الظلام ، ولا هو بالنور الذي يعقبه ضوء ينتشر في الأفق فإذا الناس يسيرون فيه آمنين ، ولكنه بريق يشبه بريق السراب الخادع الذي تراه فتحسبه شيئًا فإذا جئته لم تجده شيئًا ، وخدعهم هذا البريق عن حضارتهم وتاريخها وعلومها ، ولم ينالوا به شيئًا ذا بال من حضارة الغرب وعلومها ذات الأثر الفعال في بناء الأمم وتجديدها وبعث الحياة في أوصالها ، وإذا المتعلمون والمثقفون من أبناء هذه البلاد التي كانت مبعث العلم والثقافة أقلية قليلة بقدر ما يحتاج إليه المستعمر في وظائف الدولة التي يزهد رجاله في تقلدها ، وإذا عِلْم هذه الأقلية وثقافتها ضئيلان بقدر ما يجعلها آلات يديرها الاستعمار ويحركها في أهوائه ، تسير إذا أراد أن تسير ، وتقف كلما أراد لها الوقوف .

ولأمر أراده الله ، ولم تكن للاستعمار فيه يد ، بقي معدن هذه البلاد وأهليها سليمًا نقيًّا صالحًا للعمل إذا نفض عنه الغبار ، وأزيل ما علق به من الصدأ ، وجلي جلاء يعيد

له أصالته ونفاسته ، وبقي – مع ذلك – من أهل البلاد جماعة لم تلن قناتهم ، ولم تتحطم أعوادهم ، ولم تفتر عزائمهم ، ولم يخدعهم ذلك البريق ، ولكنهم تطامنوا للعاصفة الهوجاء وقبعوا في أماكنهم – لا ضعفًا ولا استكانة ، ولا رهبة ولا خوفًا ، ولا رضًا بما عليه الناس من حولهم – ليعدوا أنفسهم وليهيئوا الجو الصالح ، وليبصروا قومهم في حذر وترقب ، حتى إذا اكتمل الوعي وجاء وعد الانتفاضة هبّوا ، فإذا الناس يهبّون معهم من كل جانب ، وإذا معدن الشرق الأصيل الكريم يظهر على حقيقته ، وإذا أبناء الشرق جميعًا يتقدمون للعمل وينتظرون التوجيه ، وإذا الاستعمار يتخاذل ويستخذي ويتضاءل ، ثم إذا هو يضع عصاه على كتفه ويحاول النجاء .

ويتلفت المصلحون وينظرون فيما يعيدهم أمة قوية حية ناهضة عزيزة مرهوبة الجانب ، فيجدون أن لا مناص لهم من العودة إلى الماضي المجيد ، يصلون به حاضرهم ويبنون عليه مستقبلهم ، الماضي المجيد بوحدته التي تصمد وتتعاون وتتساند وتتكافل ، ويكون معها الجميع كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى ، وبحضارته التي بهرت أنظار العالم ولم تبخل على أحد بشيء منها ، ولم تحاول التغرير بأحد ولا استغلاله ولا الاستعلاء عليه ، ولم تدّع لنفسها ما ليس لها ، ولا زيفت التاريخ وغضت من حضارات سبقتها واقتبست هي منها ، لأنها غنية بمفاخرها وأمجادها ، فليست بها حاجة إلى أن تسلب أمجاد غيرها ولا مفاخرهم ، ولأنها حضارة بنيت على مكارم الأخلاق واحترام المثل العليا ، وليس من مكارم الأخلاق ولا من احترام المثل العليا أن تنسب لنفسها ما هو من صنيع غيرها »[١] .

ثم يضيف :

« وقد أظهر ناشر هذا الكتاب من البراعة والحذق في اختياره ، في هذه الفترة التي نجتازها اليوم ، ما هو خليق بالتقدير والثناء ، فنحن في حاجة ماسة إلى نظرة فاحصة في تشريعاتنا في الدماء والأموال والأحوال الشخصية ، ونحن في حاجة ماسة إلى أن يطلع أهل الرأي منا على آراء الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة في ذلك كله ، ونحن في

(١) من مقدمة كتاب « الطرق الحكمية » لابن قيم الجوزية .

حاجة ماسة إلى أن نظهرهم على الآفاق الواسعة والآراء الناضجة المؤسسة على سعة الاطلاع ونفاذ البصيرة وبراعة العرض وحسن الترجيح ، وقد تكفل هذا الكتاب - على صغر حجمه - بالكثير من ذلك »(١) .

والحديث عن تحقيق كتب التراث قد يمتد ما شاء الله له أن يمتد دون أن نوفيه حقه من التمام ، وإلى ما يتسع له المقال ، وإنما تبقى نقطة نكتفي بالإشارة إليها ؛ فلن تعدم بعد كل ما أسفلنا لك حاسدًا ، أو منتسبًا للعلم دونما أهلية ، أو نفرًا من العاملين في تحقيق التراث يلقون في أذنك أوهامًا وأكاذيب تهدف إلى الانتقاص من قدر الرجل ومن قيمة جهده وعمله ، فمنهم من لا يرى في العمل وجهًا من صواب ما لم يطابق أعمال المستشرقين ، وما لم يجر على سنن المنهجية التى ادعوها لأنفسهم ، ومع ما في ذلك الاعتقاد من سقطات ظاهرة ، ومع منافاته للعلمية التي ينتحلونها ، فإنا نشدد في لفت انتباهك لئلا نُعِيرَ مثل أولاء التفاتًا ، وقل لهم - إن خاطبوك - سلامًا ، فقد قيل في الإمام الشافعي رحمه الله ما قيل ، وقيل عن الإمام أبي حنيفة النعمان فوق ذلك ، بل عدَّه العقيلي من الضعفاء ، فأين الذين أسرفوا في القول في هذين الإمامين الجليلين منهما الآن ؟ بل أين الذين انتقصوا من قدر الإمام الحافظ السيوطي ؟ وأين أولئك الذين كَفَّرُوا أتباع الإمامين الجليلين ابن تيمة وابن القيّم ؟ ونكتفي بإحالتك لتلك الأمثلة وإن تكاثرت النماذج في القديم والحديث ، ثم بإحالتك إلى القاعدة المعروفة التي وضعها علماء الأصول بردّ شبهات المعاصرين ، وتبقى شهادة التاريخ مصدقة لقول العليم الحكيم : ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ .

« ويمثل الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد فلسفة لغوية لها منهجها ودقتها وعمقها ، فهو يرى ضرورة تربية الحسّ اللغوي لينتهي بصاحبه إلى الذوق الأدبي ، ويبدأ بالكلمة لينتهي إلى الأسلوب فالأدب نفسه ، ودور الكلمة في الأدب دور كبير ، وأثرها في بناء العمل الأدبي ضخم وجليل .

---

(١) من مقدمة كتاب « الطرق الحكمية » لابن قيم الجوزية .

والأستاذ محمد محيي الدين يقف دائمًا في مجال الريادة ؛ فهو أول من فكر في تأليف كتب دينية مزدانة بالصور للأطفال ، فألف خمسة أجزاء ، اثنين للبنين واثنين للبنات ، وكتابًا مشتركًا ، وقد ذاعت هذه الكتب آنذاك ، حتى كان المرحوم الدكتور عبد الوهاب عزام يذكر أنه شاهد ترجمات لها بالتركية والفارسية .

وهو أول من عني بكتب التراث وتحقيقها تحقيقًا علميًّا دقيقًا ، مما يتجلى لنا فيما حققه من أمهات كتب التراث في الأدب والنقد والبلاغة واللغة والنحو والصرف ، ولذلك يعد بحق شيخ العلماء المحققين .

وهو أشهر شارح ومفسر لكتب القدماء في مختلف فنون العلم ، وقد سهل بذلك على الجيل المعاصر قراءة هذه المصادر ، والإفادة منها ، والاغتراف من بحرها ، وقد اختارت مؤسسة « بريل » في هولندا نشر شرحه على ابن عقيل بالحروف البارزة ليقرأه المكفوفون . ونحن نشكر لها هذا العمل العلمي والإنساني معًا » .

من كتب التراث التي شرحها شرحًا وافيًا ، وذلل صعوباتها للباحثين والدارسين وأضاف إليها الكثير من الدراسات :

- شرحه للمقدمة الآجرومية الذي خرج بعنوان « التحفة السَّنِيَّة » وظل إلى اليوم يدرس في جميع أنحاء العالم العربي والإِسلامي .
- كتاب تنقيح الأزهرية .
- شرحه على قطر الندى لابن هشام .
- شرحه على شرح شذور الذهب لابن هشام .
- شرحه على شرح ابن عقيل في أربعة أجزاء .
- شرحه على أوضح المسالك لابن هشام في أربعة أجزاء .
- شرحه على المفصل للزمخشري .
- شرحه على شرح الأشموني في أربعة أجزاء .
- وشرحه على كتاب الإِنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري في جزأين ويدرسه المستشرق الفرنسي « بلاشير » لطلابه في

« السوربون » مؤثرًا إياه على الطبعة الأوروبية ، وشرحه على متن التلخيص في البلاغة[(١)] .

ومن أمهات كتب التراث التي حققها تحقيقًا علميًا دقيقًا ، وعني فيها عناية فائقة بتقويم النص ، وضبط مشكله ، وشرح غريبه ؛ شملت كل الفنون والعلوم : النحو واللغة والأدب والبلاغة والتاريخ والجغرافيا والحديث وأصول الحديث والفقه وأصول الفقه والتوحيد والمنطق :

شرح شافية ابن الحاجب – المختار من صحاح اللغة (معجم) بالاشتراك مع عبد اللطيف السبكي – أدب الكاتب لابن قتيبة (مشروحًا) – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير – العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده لابن رشيق – يتيمة الدهر وعصرة أهل العصر للثعالبي – زهر الآداب للحصري – نهج البلاغة للشريف الرضي – مجمع الأمثال للميداني – مغني اللبيب لابن هشام – الموازنة بين أبي تمام والبحتري للآمدي – معاهد التنصيص على شواهد التلخيص للعباسي – جوهر الألفاظ لقدامة بن جعفر – شرح ديوان الحماسة للتبريزي – شرح القصائد العشر للتبريزي – شرح المعلقات السبع للزوزني – أبو الطيب المتنبي ما له وما عليه – شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني – شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة – شرح ديوان الشريف الرضي (صدر منه الجزء الأول) – شرح ديوان أبي تمام (صدر منه الجزء الأول ووافته المنيّة قبل إتمام باقي الأجزاء) – نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري – وفيات الأعيان لابن خلكان – فوات الوفيات لابن شاكر – تاريخ الخلفاء للسيوطي – مروج الذهب للمسعودي – المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعليمي – سيرة النبي لابن هشام – وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى للسمهودي – سنن أبي داود – الترغيب والترهيب للمنذري – شرح ألفيّة السيوطي في مصطلح الحديث – توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني – شرحه لكتاب نور الإيضاح (في الفقه الحنفي) المسمى سبيل الفلاح – اللباب في شرح الكتاب للميداني – الدروس الفقهية على مذهب السادة الشافعية – الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني – بدائع

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق .

الصنائع للكاساني - فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي - الموافقات للشاطبي - منهاج الوصول في معرفة علم الأصول - المسودة في أصول الفقه لآل تيمية - شرح الرحبية - الشرح الصغير للميداني - الاختيار لتعليل المختار للموصلي - كفاية الطالب الرباني - رحمة الأمة في اختلاف الأئمة - شرح السراجية - المسامرة بشرح المسايرة - روضة العقلاء ونزهة الفضلاء للبستي - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول لابن تيمية - الصارم المسلول على شاتم الرسول لابن تيمية - إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم - الحاوي للفتاوى للسيوطي - الداء والدواء لابن القيّم - مقالات الإسلاميين للأشعري - الفَرق بين الفِرَق للبغدادي - رسالة التوحيد لمحمد عبده - شرح جوهرة التوحيد للقاني - شرح السلم للملوي (في علم المنطق) - رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة .

وله « دراسات أدبية ولغوية وإسلامية ألفها ، وكانت مَثَلًا لرصانة العلماء ، وعمق البحث ، ودقة التأليف ، ومنها :

- دراسة كبيرة عن المتنبي ونقد شعره نشرت تباعًا في مجلة الأزهر ، وتعدّ من أهم المراجع عن أبي الطيب وشعره .

- دروس التصريف ، وهو كتاب مشهور لم يؤلف مثله حقًّا ، ويعد مكملًا لمنهج القدماء في دراسة الأفعال ، وطبع عدة طبعات ، وكان مرجعًا علميًّا للأساتذة والطلبة في كليات اللغة ودار العلوم والآداب .

- أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية - المعاملات الشرعية - أصول الفقه - الأحوال الشخصية [أثنى عليه أحد كبار العلماء وأفاضلهم ثناءً بليغًا وعده أفضل ما صنف في هذا الموضوع بين كتب السلف والخلف] ، وهي كتب أربعة مشهورة كانت تدرس في كليات الحقوق وأصول الدين وفي مدرسة الحقوق العليا بالخرطوم وطبعت مرارًا »(١) .

(فماذا عسى أن يقول المنصف في مجهود مجمعٍ كاملٍ قام به فردٌ واحد ! ! فأي

(١) من قرار جامعة الأزهر السابق .

زمنٍ اتّسع ؟ وأي نوم سلب ؟ وأي راحةٍ قضي عليها ؟ حتى وقف الرجل على صرحه العلمي الشامخ ليقول للناس بلسان الحال : هاؤم اقرؤوا كتابيه ، وقد قرأ الناس فوجدوا الخير الهاطل والنفع الجزيل) . هكذا عقب الأستاذ الدكتور إبراهيم رجب البيومي بعد سرده لمجموعة من الكتب التي ألفها وأخرجها العلامة الراحل ، وله في ترجمته عن العلامة الراحل محمد محيي الدين عبد الحميد والتي أودعها كتابه القيم « النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين » آراء سديدة وصادقة أوردنا أطرافًا منها ، وهو يقول أيضًا :

« وللأستاذ مقدمات علمية رائعة ، تدل على أنه باحث جيد ، لو تفرغ للتأليف الخالص لأبدع الكثير ، وأشير إلى مقدمتين رائعتين هما مقدمته لكتاب « مقالات الإسلاميين » للأشعري ، ومقدمته لكتاب « تهذيب السعد » ؛ حيث ألمّ في الأولى بتاريخ دقيق لعلم الكلام منذ بدت أصوله حتى اكتمل وتشعب وتعددت فرقه بعد الأشعري ، في وضوح خالص يدل على صحة الفهم ، وصدق الاستنباط ، كما ألمّ في المقدمة الثانية بتاريخ علم البلاغة في دقةٍ حصيفة ، وقد كتب هذا التاريخ المستوعب قبل أن تظهر الكتب المستقلة بتاريخ هذا الفن فكان ذا سبق جلي ، وله في مقدمة نهج البلاغة استيعاب جيد ، واستشفاف بصير »(١) .

وقال عن كتابة السير والتراجم :

« وكنت أتمنى أن يتفرغ الأستاذ محيي الدين لكتابة تراجم عن معاصريه ، إذ كان يعرف من أحوال أساتذته وزملائه وأعيان عصره ما يملأ صحائف ذات أجزاء ، وما جاء في مجلس ذكرٌ لعالم من العلماء إلا أفاض الشيخ مبينًا نشأته وبلدته ومناصبه العلمية ، وموادّه الدراسية التي كان يقوم بإلقائها ، وما صادفه في حياته من صعود وهبوط ، وما تركه من بحوث ومقالات ، وما أذاعه في الجمعيات والمساجد من محاضرات ، وكل ذلك تاريخ حافل طواه الأستاذ في صدره ، وأذكر أن مجلة الكتاب حين صدورها عن دار المعارف طلبت منه ترجمة وافية للأستاذ الأكبر الإمام المراغي لتنشر في عددها

(١) تحت الطبع كتاب « مقدمات في نشأة العلوم العربية والإسلامية » للعلامة الراحل وهو يضم المقدمتين المشار إليهما بالإضافة إلى العديد غيرها .

الأول ، فنهض الأستاذ لساعته فكتبها دون احتياج إلى مراجعة ، وكانت أول ما كتب في تاريخ الإمام الراحل ، فليته وجد من محرري المجلات مَنْ يحملونه على متابعة هذا النمط من التاريخ ، ليكون أحد شهود العصر بما سجل من وقائع ، وروى من أنباء » .

ثم يضيف :

« وفي الأعداد الأخيرة من مجلة مجمع اللغة العربية بمصر صفحات مشرقة بآرائه: محاضرةً ومناقشةً وتعقيبًا وتكريمًا وتأبينًا ، وكلها مواد مثمرة تضاف إلى تراثه الحافل ، كما أن سجلات لجنة الفتوى تجمع من آرائه الثاقبة ، وأحكامه الصائبة ما يهيئ المجال لدراسة جهوده العلمية دراسة مستوعبة ، وما بالقليل عليه أن ينهض باحث جادٌّ لدراسة حياته الإنسانية وجهوده العلمية فيروي غلّة المتطلعين ويقضي حقّ العلماء العاملين »[1] .

(١) قام أحد الباحثين العرب بإعداد رسالة عن تأثير العلامة الراحل محمد محيى الدين عبد الحميد في الدراسات النحوية لتقديمها لنيل درجة الماجستير من جامعة طرابلس - ليبيا ، ولم نطلع على البحث بعد .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخُ، الإمامُ، العالم، العَلَّامَةُ، العاملُ، الجامع لأشْتَاتِ الفضائل، وَحِيدُ دهره، وفريدُ عصرِه، صَدْرُ المحققين، وبَرَكة المسلمين، جمالُ الدين أبو محمدٍ عبدُ الله ابنُ الشيخ جمالِ الدين يُوسُفَ بن أحمدَ بن عبدِ الله بن هشامٍ، الأنصاريُّ. تَغَمَّدَهُ الله برحمته، وأسكنه فَسيحَ جنته:

أول ما أقول أني أحْمَدُ الله العليَّ الأكرم الذي علَّم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، ثم أُتْبِعُ ذلك بالصلاة والتسليم عَلَى المرسَل رحمةً للعالمين، وإمامًا للمتقين، وَقُدْوَةً لِلعامِلِينَ محمد النبيِّ الأُمِّيِّ، والرسول العربيِّ، وعَلَى آله الهادين وصحبه الرافعين لقواعد الدين.

وبعد، فهذا كتابٌ شَرَحْتُ به مُخْتَصَرِي المسمى «بشذور الذهب في معرفة كلام العرب» تَمَّمْتُ به شَوَاهِدَه، وجمعت به شَوَارِدَهُ، وَمَكَّنْتُ من اقتناص أَوَابِدِهِ رَائِدَه، قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمِدْت فيه إلى لَفِّ الْمَبَانِي والأقْسَام، لا إلى نَشْر القواعد والأحكام، والتزمتُ فيه أنني كلما مررت ببيتٍ من الشواهد ذكرت إعرابه، وكلما أتيتُ عَلَى لفظٍ مُسْتَغْرَب أردفته بما يُزِيلُ استغرابه، وكلما أنهيتُ مسألة ختمتها بآية تتعلق بها من آي التنزيل، وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعراب وتفسير وتأويل، وقصدي بذلك تدريبُ الطالب، وتعريفه السلوكَ إلى أمثال هذه المطالب.

والله تعالى أسأل أن ينفعني وإياكم بذلك؛ إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

قُلْتُ: الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

وأقول: في الْكَلِمَةِ ثلاثُ لُغاتٍ، ولها مَعْنَيَانِ:

أما لغاتها: فَكَلِمَةٌ، عَلَى وزن نَبِقَةٍ، وهي الفُصْحَى ولُغَةُ أَهْل الحِجَاز، وبها جَاء

التَّنْزِيلُ[١] وجمعه كَلِمٌ كَنَبِقٍ[٢]، وكِلْمَةٌ، عَلَى وزن سِدْرَةٍ، وكَلْمَةٌ عَلَى وزن تَمْرَةٍ، وهما لغتا تميم، وجمع الأولى كِلْمٌ كَسِدْرٍ، والثانية كَلْمٌ كَتَمْرٍ.

وكذلك كل ما كَانَ عَلَى وزن فَعِلٍ - نحو: كَبِدٍ وَكَتِفٍ -؛ فإنه يجوز فيه اللغاتُ الثلاث، فإن كَانَ الوسَط حرف حَلْقِيٍ[٣] جاز فيه لُغَةٌ رابعة، وهي إتباع الأول للثاني في الكسر، نحو: فِخِذٍ وَشِهِدَ[٤].

وأما مَعْنَيَاهَا فأحدهما اصطلاحيٌ وهو ما ذكرتُ.

والمرادُ بالْقَوْلِ: اللفظُ الدالُّ عَلَى معنًى، كَرَجُلٍ وَفَرَسٍ، بخلاف الخط مَثَلا فإنه وإن دل عَلَى معنًى لكنه ليس بلفظ، وبخلاف المُهمَلِ - نحو: «دَيْز» مقلوبَ زَيْدٍ - فإنه وإن كَانَ لفظًا لكنه لا يدلُّ عَلَى معنًى فلا يُسَمَّى شيء من ذلك ونحوِهِ قَوْلًا.

والمراد بالمفرد: ما لا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْناه[٥]، كما مَثَّلْنا من قولنا رَجُلٍ

---

(١) وذلك في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [سورة المؤمنين، ١٠٠]، ومنها قوله جل ذكره: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ﴾ [سورة آل عمران، ٤٥].

(٢) قد ورد هذا الجمع في قول الشاعر:

لَيتَ الْكَوَاكِبَ تَدْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا ... عُقُودَ مَدْحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُم كَلِمِي

(٣) حروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء.

(٤) مثل المؤلف بمثالين أولهما اسم وهو فخذ وثانيهما فعل وهو شهد - بفتح الحرف الأول في المثالين وكسر الحرف الثاني فيهما - فدل تمثيله على أن هذا الحكم يجري في الاسم وفي الفعل على سواء، ومن أمثلة ذلك: فهم، ونهم، وتعب، وشعث، ولعب، ونعم، وبئس، ويئس، ولحز، وتعس، وجهش، ورعش.

(٥) شمل ذلك ثلاثة أنواع: أولها ما لا جزء له أصلًا، وذلك كهمزة الاستفهام ولام الجر وفاء العطف، وثانيها ما له جزء لكنه لا يدل على شيء أصلًا، وذلك كزيد وإبراهيم، فإن كل واحد منهما ذو أجزاء هي حروفه التي يتألف منها، وهذه الأجزاء - من ناحية كونها أجزاء - لا تدل على شيء أصلًا، وثالثها ما له أجزاء تدل على شيء ولكنه ليس جزء المعنى الذي تدل عليه الجملة، وذلك نحو «عبد الله» و «تأبط شرًا» و «قاضيخان» أعلامًا؛ فإن كل واحد من هذه الثلاثة ذو جزأين، وكل جزء منهما يدل على معنى، ولكن هذا المعنى الذي يدل عليه الجزء ليس جزء المعنى الذي تدل عليه جملة اللفظ، فهذه الأنواع الثلاثة داخلة في المفرد بالمعنى المذكور هنا.

وفَرَسٍ، أَلَا ترى أَجزاء كل منهما – وهي حروفه الثلاثة – إِذا انفرد شيء منها لا يدل عَلَى شيء مما دلت عليه جُمْلَتُهُ، بخلاف قولنا: «غُلَامُ زَيْدٍ» فإنه مركب، لأن كلًّا من جزْأيه – وهما غلام، وزَيْدٍ- دالٌّ عَلَى جزء المعنى الذي دلت عليه جملة «غلام زيد»(١).

والمعنى الثاني: لُغَوِيّ، وهو الجُمَلُ المفيدة(٢)، قال الله تعالى ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون/ ١٠٠] إشارة إلى قول القائل ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ * لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾.

و «كَلَّا» **في العربية عَلَى ثلاثة أوجه**: حرفِ رَدْعٍ وَزَجْرٍ(٣)، وبمعنى حَقًّا(٤)، وبمعنى إي:

فالأول كما في هذه الآية، أي: انْتَهِ عن هذه المقالة، فلا سبيل إلى الرجوع.

والثاني نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق، ٦]، أَيْ: حقًّا؛ إذ لم يتقدم عَلَى

---

(١) معنى هذا الكلام أن قولنا «غلام زيد» معناه: ذات مملوكة لزيد، وكل جزء من جزأي هذا القول يدل على جزء من جزأي المعنى، وذلك لأن معنى «غلام» ذات مملوكة، ومعنى «زيد» المضاف إليه ذات مالكة، فكان قولنا «غلام زيد» مركبًا لذلك. هذا إذا بقي قولنا «غلام زيد» على أصله، فإذا أخرجته عن أصله بأن سميت رجلًا ما من الرجال بغلام زيد، وصار هذا القول علمًا كان من قبيل المفرد مثل «عبد الله» العلم، لأن جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى المراد حينئذ.

(٢) يصح أن يكون هذا اللفظ وهو «كلمة» حين تريد به الجمل المفيدة مجازًا مرسلًا، وذلك إذا نظرت إلى أن المعنى الأول للكلمة – وهو القول المفرد – جزء من المعنى الثاني – لها – وهو الجمل المفيدة – لأنها تتركب من كلمتين فأكثر. ويصح أن يكون لفظ «كلمة» حين تستعمله في الجملة المفيدة – استعارة تصريحية، وذلك إذا لاحظت أنك شبهت الجملة المنضم بعض أجزائها إلى بعض انضمامًا تامًا بالمفرد، ثم حذفت المشبه واستعملت اللفظ الموضوع للمشبه به في المشبه.

(٣) أي أن «كلا» حرف يدل على الردع، وهو طلب المتكلم بهذا اللفظ من مخاطبه الانتهاء والكف عن فعل، والزجر: وهو طلب الكف وترك الفعل بشدة، فعطفه على الردع عطف تفسير.

(٤) زعم مكي أن كلًّا التي تدل على معنى حقًّا اسم، كما أن حقًّا التي بمعناها اسم، ولا صحة لما ذهب إليه، لأن كثيرًا من الحروف تدل على معنى الاسم أو على معنى الفعل، ولا تخرج بهذا عن كونها حروفًا، وهذا الكلام يتكرر كثيرًا في الاستدلال.

ذلك ما يُزْجَرُ عنه، كذا قال قوم، وقد اعترض عَلَى ذلك بأن حَقًّا تُفْتَحُ «أَنَّ» بعدها(١)، وكذلك ألا(٢) التي بمعناها، فكذا ينبغي في «كلَّا»، والأوْلَى أن تُفَسَّرَ «كلا» في الآية بمعنى «أَلَا» التي يُسْتَفْتَحُ بها الكلام، وتلك تكسر بعدها «إِنَّ»، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[يونس، ٦٢]، والثالث قبل القسَمِ، نحو: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [سورة المدثر، الآية: ٣٢] معناه: إي والقمر، كذا قال النَّضْرُ بن شُمَيْل، وتبعه جماعة منهم ابن مالك، ولها معنى رابع، تكون بمعنى ألا(٣).

و«إنَّ» حرفُ تأكيد يَنْصِبُ الاسمَ بالاتفاق، ويرفع الخَبَرَ خلافًا للكوفيين، والضميرُ اسمُهَا، وهو راجع إلى المقالة، و«كلِمَةٌ» خبرها، و«هُوَ قائِلُهَا» جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع عَلَى أنها صفةٌ لكلمة، وكذا شأنُ الجمل الخبرية بعد النكرات، وأما بعد المعارف(٤) فهي أحْوَالٌ، كـ «جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ».

---

(١) وذلك كما في قول الشاعر:

أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

وكما في قول الآخر:

أَلَا أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُولًا أَحَقًّا أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي؟

(٢) هكذا في أصول الكتاب كافة، وصوابه «وكذلك أما - إلخ» ويدل على خطئه هنا - إن صح عنه ما جاء في النسخ التي بين أيدينا - ما ذكره بعده.

(٣) اعلم أولًا أن النحاة يختلفون في «كلا» أهي بسيطة أم مركبة؟ فذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إلى أنها مركبة من الكاف الدالة على التشبيه ولا الدالة على النفي، ثم شددت لامها بعد التركيب لئلا يتوهم أن كل واحد من الحرفين مستعمل في معناه الأصلي، وذهب غيره من النحاة إلى أنها بسيطة وأنها وضعت من أول الأمر على هذه الصورة، وهذا هو الصواب. ثم اعلم أن ما ذكره المؤلف من دلالتها على المعاني المتعددة التي ذكرها كلام ملفق من عدة مذاهب للنحاة، وبيان ذلك أن سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر علماء البصرة يذهبون إلى أن لها معنى واحدًا لا تفارقه وهو الردع والزجر، وذهب الكسائي إلى أنها قد تخرج عن الردع والزجر فتكون بمعنى حقًا، وذهب أبو حاتم السجستاني إلى أنها قد تخرج عن الردع والزجر فتكون بمعنى ألا الاستفتاحية، وذهب النضر بن شميل إلى أنها قد تخرج عن الردع والزجر فتكون بمعنى إي الجوابية التي بمعنى نعم.

(٤) يستثنى من المعارف المحلى بأل؛ فإن في الجملة بعده تفصيلًا، وذلك بالنظر إلى معنى أل، فإن كانت أل جنسية فالجملة صفة كما في قول الشاعر (نسبه في الأصمعيات ٧٤ إلى شمر بن عمرو الحنفي):

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللئيم يَسُبُّنِي فمضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي =

ثم قلت : وهِيَ اسمٌ ، وفِعْلٌ ، وحَرْفٌ .

وأقول : الكلمة جِنْسٌ تحته هذه الأَنواع الثلاثة لا غَيْرُ ، أَجمَعَ عَلَى ذلك مَنْ يُعْتَدُّ بقوله[١] .

قالوا : ودليل الْحَصْرِ أن المعاني ثلاثة : ذاتٌ ، وحَدَثٌ ، ورابطة للحدث بالذات ؛ فالذاتُ الاسمُ ، والحدثُ الفعلُ ، والرابطة الحرفُ ، وأن[٢] الكلمة إن دلَّتْ عَلَى معنًى في غيرها فهي الحرفُ ، وإن دلت عَلَى معنى في نفسها ، فإن دَلَّتْ عَلَى زمان مُحَصَّل فهي الفعل ، وإلا فهي الاسم .

قال ابن الخَبَّاز : ولا يختصُّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأن الدليل الذي دلَّ عَلَى الانحصار في الثلاثة عَقْلِيٌّ ، والأمور العقليَّة لا تختلف باختلاف اللغات ، انتهى .

ولكلٍّ من هذه الثلاثة **مَعْنًى في الاصطلاح ، ومَعنًى في اللغة** :

فالاسم في الاصطلاح : ما دل عَلَى مَعْنًى في نفسه غيرِ مقترنٍ بأحد الأَزمنة الثلاثة ، وفي اللغة سِمَةُ الشيء : أَيْ : عَلَامته ، وهو بهذا الاعتبار يَشْمَل الكلماتِ الثلاثَ ؛ فإن كلًّا منها عَلَامَة عَلَى معناه .

والفعل في الاصطلاح : ما دلّ عَلَى معنى في نفسه مقترنٍ بأحد الأَزمنة الثلاثة ، وفي اللغة نَفْسُ الحدَث الذي يُحْدِثه الفاعل : من قيام ، أو قعود ، أو نحوهما .

= وإن لم تكن أل جنسية فالجملة حال ، وعلى ذلك يكون مراد المؤلف أن الجمل بعد المعارف المحضة – وهي ما لا تشبه النكرة بوجه من الوجوه – أحوال ، وبعد النكرات وما أشبهها من المعارف – وهو المحلى بأل الجنسية – صفات ، فافهم ذلك .

(١) ذهب بعض النحاة – وهو جعفر بن صابر – إلى أن أقسام الكلمة أربعة : اسم ، وفعل ، وحرف ، وخالفة ؛ فزاد الذي سماه خالفة ، وزعم أنه هو الذى يسميه جمهرة النحاة اسم الفعل ، وذلك نحو هيهات وأف وصه ، ولما لم يكن لكلامه هذا نصيب من الصحة اعتبر المؤلف خلافه غير قائم ؛ فقال « أجمع على ذلك من يعتد بقوله » .

(٢) هذا عطف على قوله « أن المعاني ثلاثة » ؛ فيكون المؤلف قد ذكر دليلين لانحصار أنواع الكلمة في الأنواع الثلاثة .

والحرف في الاصطلاح: ما دلّ عَلَى معنى في غيره، وفي اللغة: طَرَفُ الشيء، كَحَرْفِ الجبل، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍۖ﴾ [الحج،١١] الآيَةَ، أي: عَلَى طرَفٍ وجانِبٍ من الدين، أَيْ: لا يدخل فيه عَلَى ثَبَاتٍ وتمَكُّنٍ، فهو إِن أصابه خير – من صحَّةٍ وكثرة مال ونحوهما – اطمأنَّ به، وإِن أصابته فتنة – أَي شرّ، من مرض أو فقر أو نحوهما – انْقَلَبَ عَلَى وجهه عنه.

والواو عاطفة، و« مِنْ » جارة معناها التبعيض، و« النَّاسِ » مجرور بها، واللام فيه لتعريف الجنس، و« مَنْ » مبتدأ تَقَدَّم خَبَرُهُ في الجار والمجرور، و« يَعْبُدُ » فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم، والفاعل مستتر عائد عَلَى « مَنْ » باعتبار لفظها، و« اللَّهَ » نَصْبٌ بالفعل، والجملة صِلَةٌ لِمَنْ إن قُدِّرَتْ مَنْ معرفة بمعنى الذي، وصِفَةٌ إن قُدِّرت نكرةً بمعنى ناسٍ، وعَلَى الأول فلا موضع لها، وكذا كل جملة وقَعتْ صِلَةً، وعَلَى الثاني موضعها رَفْعٌ، وكذا كل صفة فإنها تتبع موصوفها، و« عَلَى حَرْفٍ » جار ومجرور في موضع نصب عَلَى الحال: أَيْ: مُتَطَرِّفًا مُسْتَوْفِزًا، « فإنْ » الفاء عاطفة، وإن: حرفُ شَرْطٍ، « أصابه » فعل ماض في موضع جزم لأنه فعل الشرط، والهاء مفعول، و« خَيْرٌ » فاعل، و« اطْمَأَنَّ » فعل ماض، والفاعل مستتر، و« به » جار ومجرور متعلق باطمأنَّ، وقِسْ عَلَى هذا بقية الآيةِ.

وفيها قراءة غريبة وهي: « خَسِرَ الدُّنْيَا والآخِرَةِ » بخفض « الآخرة » وتوجيهُهَا أن « خَسِرَ » ليس فعلًا مبنيًّا عَلَى الفتح، بل هو وَصْفٌ مُعْرَبٌ بمنزلة فَهِمٍ وفطِنٍ، وهو منصوب عَلَى الحال، ونظيره قراءة الأعرج: « خَاسِرَ الدُّنْيَا والآخِرَةِ » إلَّا أن هذا اسمُ فاعِلٍ فلا يلتبس بالفعل، وذلك صفة مشبهة عَلَى وزن الفعل فيلتبس به.

ثم قلت: فالاسمُ ما يَقْبَلُ أَلْ، أَوِ النِّدَاء، أو الإسْنَادَ إليه.

وأقول: ذكرت للاسم ثلاثَ علاماتٍ يتميز بها عن قَسِيمَيْهِ: **إحداها**: « أل »(١).

---

(١) المراد « أل » التي تفيد التعريف، أي التي تفيد أن مدخولها معرفة بواسطتها، فخرج بذلك « أل » الزائدة كالداخلة على التمييز في نحو قول الشاعر، وهو رشيد بن شهاب اليشكري: =

هذه العبارة أولى من عبارة مَنْ يقول « الألف واللام »(١) لأنه لا يقال في « هل » الهاء واللام، ولا في « بل » الباء واللام، وذلك كالرَّجُل والكتاب والدَّارِ، وقول أبي الطيب:

١ - الخَيلُ وَاللَّيلُ وَالبَيداءُ تَعرِفُنِي وَالسَّيفُ وَالرُّمحُ وَالْقِرطَاسُ وَالقَلَمُ

١- هذا البيت من كلام أبي الطيب أحمد بن الحسين، الذي نبزوه بالمتنبي، وهو أحد شعراء عصر الدولة العباسية، مدح سيف الدولة الحمداني في حلب، وكافورًا الإخشيدي في مصر، وعضد الدولة البويهي، وغيرهم، ولد بالكوفة في سنة ٣٠٣هـ وتوفي منصرفه من شيراز في سنة ٣٥٥ من الهجرة، وليس أبو الطيب ممن يحتج بشعره على قواعد اللغة والنحو والصرف، ولكن المؤلف لم يذكر هذا البيت للاستشهاد به، وإنما ذكره على سبيل التمثيل، وفرق بين الأمرين، فافهم ذلك.

اللُّغَة: «البيداء» الصحراء، وسميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها: أي يهلك، وسميت أيضًا مفازة من الفوز – وهو النجاة – تفاؤلًا لسالكها بأن ينجو من مخاطرها، كما سموا الجماعة المسافرة قافلة تفاؤلًا لها بالقفول من سفرها: أي الرجوع منه والعودة إلى الأهل والوطن، وكما سموا اللديغ سليمًا تفاؤلًا له بالبرء والسلامة، وجمع البيداء بيد، وجمع المفازة مفاوز، «القرطاس» ما يكتب فيه من ورق ونحوه.

المَعْنَى: يصف نفسه بالشجاعة وجراءة القلب وبأنه كاتب عظيم.

= رأيتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النفسَ يا قَيْسُ عن عَمْرِو

فإن البصريين زعموا أن أل في قوله « النفس » زائدة لا تفيد ما دخلت عليه التعريف، بسبب اشتراطهم في التمييز أن يكون نكرة، فأما الكوفيون فلم يشترطوا في التمييز أن يكون نكرة، وعليه تكون أل في النفس مفيدة للتعريف، وخرج أيضًا أل التي أصلها هل، فأبدلت الهاء همزة فإن أل هذه تدخل على الفعل فيقال « أل فعلت » بمعنى هل فعلت.

(١) القاعدة المطردة أن الكلمة إن وضعت على حرف هجائي واحد كهمزة الاستفهام وباء الجر وواو العطف، يطلق عليها اسم ذلك الحرف فيقال: الهمزة، والباء، والواو، وما أشبه ذلك، وإن كانت الكلمة موضوعة على حرفين فأكثر مثل هل وبل وقد وقط وكيف – نطق بالمسمى فيقال: هل، وبل، وقد، ولا ينطق باسم الحروف فيقال: الهاء واللام، والباء واللام، والقاف والدال، وما أشبه ذلك.

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول أل عليها .

فإن قلت : فكيف دخلت عَلَى الفعل[(١)] في قول الفَرَزْدَق :

٢ - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ۝ وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

الإعراب : «الخيل» مبتدأ، «والليل، والبيداء» معطوفان عليه، «تعرفني : تعرف : فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى المبتدأ وما عطف عليه، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر، «والسيف والرمح والقرطاس والقلم» معطوفات على المبتدأ أيضًا، أو السيف مبتدأ ثان، وما بعده معطوف عليه، وخبرهن محذوف، والتقدير : والسيف والرمح والقرطاس والقلم تعرفني أيضًا، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، وعليه تكون جملة المبتدأ الثاني وخبره معطوفة على جملة المبتدأ الأول وخبره ؛ فتكون الواو التي في صدر الشطر الثاني قد عطفت جملة على جملة، وسائر الواوات عطفت مفردات على مفردات .

الشاهد فيه : «الخيل، والليل، والبيداء، والسيف، والرمح، والقرطاس، والقلم» فإن هذه الكلمات السبع أسماء ؛ بدليل دخول «أل» على كل واحدة منها .

٢- هذا البيت من كلام الفرزدق، واسمه همام بن غالب، تميمي بصري من شعراء عصر الدولة الأموية الفحول، وممن يحتج بشعره، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٣)، وابن عقيل (رقم ٣٠)، والأشموني (رقم ٩٧)، والبيت في هجاء رجل من بني عذرة، كان قد فضل جريرًا على كل من الفرزدق والأخطل التغلبي النصراني في مجلس عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، وكان

(١) اعلم أولًا أن «أل» في قول الفرزدق «الترضى حكومته» وفي قول سلامان الطائي «اليتتبع» وفي قول ذي الخرق الطهوي «اليجدع» وقوله «اليتقصع» ليست حرف تعريف كالتي في نحو الدار والغلام والكتاب، وإنما هي اسم موصول بمعنى الذي، فالتقدير في بيت الفرزدق «الذي ترضى حكومته»، وفي بيت سلامان «عن ذحلي الذي يتتبع»، وفي قول ذي الخرق «الحمار الذي يجدع» و«الذي يتقصع»، وسننشدك الأبيات المشار إليها مع بيان الاستشهاد ببيت الفرزدق . ثم اعلم أن النحاة يختلفون في مجيء صلة أل الموصولة فعلًا مضارعًا، فذهب الكوفيون إلى أنه جائز في سعة الكلام . وقال الأزهري في التهذيب (٢٨٥/٢) : إنه لغة من لغات العرب، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز في سعة الكلام، وإنما يقع في ضرورة الشعر، وذهب ابن مالك إلى أنه يقع في الكلام ولكنه قليل . فإذا عرفت هذا علمت أن من ذهب إلى أن «أل» الموصولة لا تدخل في الكلام على الفعل المضارع جعلها هي أيضًا علامة على اسمية ما تدخل عليه، وحكم بشذوذ الأبيات الوارد فيها ذلك، وعلى هذا جرى المؤلف هنا، ومن ذهب إلى أن «أل» الموصولة توصل بالفعل المضارع في سعة الكلام – وهم : الكوفيون وابن مالك – جعل أل التي تفيد التعريف هي وحدها الدالة على كون ما دخلت عليه اسمًا، وقد جرى المؤلف في كتابه «أوضح المسالك» على هذا الرأي .

قلت : ذلك ضرورة قبيحة ، حتى قال الْجُرْجَاني ما معناه : إن استعمال مِثْلِ ذلك في النثر خطأ بإجماع ، أَيْ : أنه لا يُقَاسُ عليه ، و« أل » في ذلك اسم موصول بمعنى الذي .

الثانية : النداء نحو : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾[الأحزاب/١] ﴿يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ﴾ [هود/٤٨] ﴿يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ﴾ [هود/٨١] ﴿يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود/٥٣] ﴿يَٰصَٰلِحُ

الشعراء الثلاثة حاضرين، فتغيظ الفرزدق وقال أبياتًا منها بيت الشاهد (وانظر آخر ص ٤٠ الآتية).

اللُّغَة: «الحكم» الذي يحكمه الخصمان ليقضي بينهما ويفصل فيما حدث بينهما من خصومة، «الأصيل» هو ذو الحسب، «الجدل» شدة الخصومة، والقدرة على غلبة الخصم.

المَعْنَى: يقول لمن يهجوه ذامًّا له: إنك لست بمن يحكمه الناس ويرضون حكمه، ولا أنت بذي حسب ترجع إليه ويردعك عن الجور، ولا أنت بذي فلج في الخصومة.

الإعْرَاب: «ما» نافية ، «أنت» مبتدأ، «بالحكم» الباء حرف جر زائد، الحكم: خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «الترضى» أل: اسم موصول نعت للحكم ، «ترضى» فعل مضارع مبني للمجهول، «حكومته» حكومة: نائب فاعل ترضي، وحكومة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، «الأصيل» معطوف على الحكم، «ولا» مثل سابقتها ، «ذي» معطوف على الحكم أيضًا، وذي مضاف، و «الرأي» مضاف إليه، «والجدل» معطوف بالواو على الرأي، ولم نجعل «ما» حجازية وما بعدها اسمها وخبرها مراعاة للغة الشاعر صاحب البيت ؛ لأنه من بني تميم كما قلنا، وبنو تميم تهمل ما، وإنما إعمالها لغة أهل الحجاز.

الشَّاهِدُ فِيهِ: أتى المؤلف بهذا البيت ههنا ليعترض على قولهم: إن «أل» دليل على اسمية الكلمة؛ فهي لا تدخل إلا على الأسماء، وهي هنا قد دخلت على الفعل المضارع المبني للمجهول، وحاصل الجواب على هذا الاعتراض أن بيت الفرزدق هذا شاذ لا يقاس عليه، ونحن في تقرير القواعد لا نعني إلا ما كان قياسًا مطردًا تتكلم به العرب في شعرها ونثرها من غير إنكار؛ فلا يعترض علينا بما استعمله بعض الشعراء لضرورة الشعر أو في النادر القليل، وقد عرفت مما قدمناه أن هذا أحد رأيين في المسألة.

ومثل هذا البيت قول سلامان الطائي:

أَخِفْنَ اطِّنَانِي إنْ سَكَتْنَ، وإِنَّنِي لَفِي شُغُلٍ عَنْ ذَحْلِيَ الْيُتَتَبَّعُ

ونظيره قول ذي الخرق الطهوي:

ﱡﭐﱠ آئْتِنَا﴾[الأعراف/٧٧] ﴿يَا شُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾[هود/٨٧] فكلٌّ من هذه الألفاظ التي دخلت عليها « يا » اسمٌ وهكذا كل مُنَادَى .

فإن قلت : فما تصنع في قراءة الكسائي « أَلَّا يا اسْجُدُوا لله »[النمل/٢٥] فإنه يقف عَلَى (ألا يا) ويبتدئ باسْجُدوا ، بالأمر ، وقوله تعالى : ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ﴾[الأنعام/٢٧] ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « يا رُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنْيا عَارِيَةٌ يَوْم القِيَامَة » ؛ فدخل حرفُ النداءِ فيهنَّ عَلَى ما ليس باسم[1]؟

قلت : اختلف في ذلك ونحوه عَلَى مذهبين[2] :

يَقُولُ الخَنَى، وأَبْغَضُ العَجْمِ نَاطِقًا ... إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وقول ذي الخرق أيضًا:

فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ... وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيخَةِ اليتقصَّعُ

---

(١) مثل الآية الأولى في دخول حرف النداء على فعل الأمر أو الدعاء قول الشاعر :

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلَى ... وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

ومثل الآية الثانية في دخول حرف النداء على الحرف وهو ليت قول الشاعر :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ ... فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ

ومثل الحديث في دخول حرف النداء على الحرف وهو رب قول الشاعر :

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٍ ... بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

ونظير هذه الشواهد قول جرير :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ ... وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا

وقول الفرزدق يهجو رجلًا من بني عذرة (انظر شرح الشاهد رقم ٢ الماضي) .

يَا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ ... يَا ذَا الخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

وقول الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمِ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ

(٢) والراجح الرأي الأول - وهو تقدير المنادى محذوفًا - في كل ما وقع فيه حرف النداء قبل فعل الأمر أو جملة الدعاء ، بسبب كثرة وقوع النداء قبلهما في فصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿يَا مُوسَىٰ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ﴾ وقوله سبحانه : ﴿يَا يَحْيَىٰ خُذِ الْكِتَابَ﴾ وقوله جل شأنه ﴿يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه =

أحدهما : أن المنادى محذوف ، أَيْ : يا هؤلاء اسْجُدُوا ، ويا قوم ليتنا نُرَدُّ ، ويا قوم رُبَّ كاسِيَةٍ في الدنيا .

والثاني : أن « يا » فيهن للتنبيه ، لا للنداء .

الثالثة : الإِسنادُ إِليْهِ ، وهو أن يُسْنَدَ إِليه ما تتِمُّ به الفائدةُ ، سواء كَانَ المسنَدُ فعلا أو اسمًا أو جملة ؛ فالفعل كـ « قَامَ زَيدٌ » فـ « قام » فعلٌ مُسْنَد ، و« زيد » اسم مُسْنَد إليه ، والاسم نحو : « زَيدٌ أخوكَ » فالأخ : مُسْنَدٌ ، وزيد : اسم مُسْنَد إليه ، والجملة نحو : « أنا قمت » فـ « قام » فعل مُسْنَد إلى التاء ، وقام والتاء جملة مُسْنَدة إلى أنا .

فإن قلت : فما تصنع في إسنادهم « خَيْرٌ » إلى « تَسْمَع » في قولهم : « تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »(١) مع أنَّ « تَسْمَع » فعلٌ بالاتفاق؟

قلت : « تسمع » عَلَى إضمار « أن » والمعنى أنْ تَسْمَع ، والذي حَسَّنَ حذف « أنْ » الأولى ثبوتُ « أنْ » الثانية والفعلُ في تأويل مَصْدَرٍ ، أَيْ : سَمَاعُكَ ؛ فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم(٢) .

= فعل الأمر أو جملة دعائية علمنا أن المنادى بحرف النداء محذوف لكثرة ما رأينا مثله مذكورًا في الكلام ، فأما إذا وجدنا حرف النداء قد وقع بعده « ليت » أو « رب » فالراجح أن نجعل هذا الحرف دالًّا على التنبيه لأنه لم يكثر وقوع المنادى مذكورًا قبله .

(١) قد روي هذا المثل بثلاث روايات :

الأولى «أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» بنصب تسمع بأن المصدرية المذكورة ، وهذه الرواية لا غبار عليها ولا إشكال فيها ؛ لأن الخبر إنما هو عن المصدر المنسبك من أن والفعل المذكورين كما قال المؤلف ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [سورة البقرة ، ١٨٤] ، وقول العرب : أن ترد الماء بماء أكيس .

والرواية الثانية : «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» بنصب تسمع من غير وجود أن ، وفي هذه الرواية إشكال ، وهو حذف أن المصدرية وبقاء عملها ، وهو النصب ، مع أن القياس أنه متى حذف الناصب للمضارع ارتفع الفعل لضعف عامل النصب ، والرواية الثالثة «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» برفع الفعل المضارع على ما يقتضيه القياس الذي قررناه ، وهذه هي الرواية التي تكلم المؤلف عنها وخرجها .

(٢) ومثل هذا المثل في حذف أن ونصب المضارع قول طرفة بن العبد البكري في معلقته :

أَلَا أَيُّهـذَا الـزَّاجِـرِي أَحْـضُـرَ الْـوَغَـى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فإنه أراد «أن أحضر الوغى» فحذف أن وأبقى المضارع منصوبًا بعد حذفها ، وكان في ذكر «أن» في قوله «وأن أشهد اللذات» إيماء وإشارة إلى المحذوفة .

وهذه(١) العَلَامَة هي أنفع علامات الاسم، وبها تُعْرَفُ اسمية «ما» في قوله تعالى ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة/١١] ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل، ٩٦] ألا ترى أنها قد أُسند إليها الأَخْيَرِيَّةُ في الآية الأُولى، والنَّفاد في الآية الثانية، والبقاء في الآية الثالثة؛ فلهذا حكم بأنها فيهن اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي، وكذلك «ما» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ﴾ [طه، ٦٩] هي موصولة بمعنى الذي، و«صَنَعُوا۟» صلةٌ، والعائد محذوف: أيْ: إن الذي صنعوه، و«كَيْدُ» خَبر، ويجوز أن تقدرها موصولًا حَرْفِيًّا؛ فتكون هي وصلتها في تأويل المصدر، ولا تحتاج حينئذ إلى تقدير عائد، وليس لك أن تقدرها حرفًا كافًّا، مثله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء، ١٧١] لأَن ذلك يوجب نصب «كَيْدُ» عَلَى أنه مفعول «صَنَعُوا۟».

ثم قلت: والفِعْلُ إمَّا ماضٍ، وَهُوَ مَا يَقْبَل تاء التأنيث الساكِنَةَ كقامَتْ وقَعَدَتْ، ومِنْهُ نِعْمَ وَبِئْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ، أو أمْرٌ، وَهُوَ: ما دلَّ عَلَى الطلَبِ مع قَبُولِ ياء المخاطَبَة كقُومِي، ومنهُ هَاتِ وَتَعَالَ، أو مُضارِعٌ، وهو: ما يَقْبَل لم كَلَمْ يَقُمْ، وافتِتَاحُهُ بحَرْفٍ من «نَأَيْتُ»: مَضْمُومٍ إن كَانَ الماضي رُبَاعِيًّا كأُدَحْرِجِ وأُجيبُ، ومَفْتُوح في غَيْرِهِ كأَضْرِبُ وأَسْتَخرِجُ.

وأقول: أنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارعٌ ولكل منها عَلَامَة تدل عليه.

فعَلَامَة الماضي تاء التأنيث الساكنة(٢) كقامت وقَعَدَتْ، ومنه قول الشاعر:

(١) إنما كان الإسناد خاصًّا بالاسم لأن المسند خبر عن المسند إليه وحديث ينسب إليه، ونحن نعلم أن الخبر والحديث لا يكون إلا عن الألفاظ الدالة على الذات، واللفظ الدال على الذات بوضعه هو الاسم، فأما الفعل فإنه يدل بوضعه على الحدث أو الوصف، وإن دل على الذات فإنما يدل عليها بالالتزام لعلمنا أنه ما من حدث إلا له محدث، وأما الحرف الأول فلا دلالة له على حدث ولا على ذات، فهذا هو السر في كون الإسناد إلى اللفظ خاصًّا بالاسم.

(٢) تاء التأنيث هي التي تدل على أن مصحوبها مسند إلى مؤنث نحو قوله تعالى ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾، ووصفها بالسكون نظرًا لأصلها، فلا ينافي أنه قد يعرض لها التحرك لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين في نحو قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ وكالمناسبة في نحو قوله سبحانه ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ وكنقل حركة ما بعدها إليها في نحو ﴿قَالَتْ أُمَّةٌ﴾ بضم التاء، فإن هذه الضمة هي ضمة همزة أمة نقلت إلى التاء ووصلت الهمزة. =

٣ - أَلَمَّتْ فَحَيّتْ ثمّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ

وبذلك اسْتُدِلَّ عَلَى أن «عَسَى» و«لَيْسَ» ليسا حرفين كما قال ابن السَّرَّاج وثعلب في عسى، وكما قال الفارسي في ليس(١)، وعَلَى أن «نِعْمَ» ليست اسمًا كما

٣- هذا بيت من الطويل من كلام جعفر بن علبة - بضم العين وسكون اللام - أحد بني كعب ابن الحارث، وهو شاعر غزل مقل، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وبيته هذا قد اختاره أبو تمام ضمن ستة أبيات في ديوان الحماسة (ج١ ص٥١) من شرح الحماسة للتبريزي بتحقيقنا).

اللغة: «ألمت» زارت، «حيت» فعل ماض من التحية «تولت» انصرفت راجعة، «تزهق» تخرج.

المعنى: يصف أن حبيبته زارته فألقت عليه التحية، ثم لم تلبث أن غادرته مودعة، ويصف أنه لم يطق توديعها وانصرافها، بل تألمت نفسه حتى عاين من الألم وبسببه ما يعاين المشرف على الموت.

الإعراب: «ألمت» ألم: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، «فحيت» الفاء عاطفة، وما بعدها فعل ماض متصل بتاء التأنيث، وفيه ضمير مستتر جوازًا هو فاعله، «ثم قامت فودعت» كذلك، «فلما» الفاء عاطفة، لما : ظرفية بمعنى حين، تتعلق بقوله تزهق في آخر البيت، «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في

= فأما تاء التأنيث المتحركة أصالة فهي مختصة بالاسم نحو قائمة وقاعدة وذاهبة ومقيمة.

وأما التاء التي تدل على تأنيث اللفظ فإنها تدخل على الحرف، وقد دخلت على رب من حروف الجر، وعلى ثم من حروف العطف، وعلى لا من حروف النفي، فقالوا: ربت، وثمت، ولات، وقال الشاعر:

وَرُبَّتَ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أم لم تَعَارَا

وقال آخر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللئيم يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِينِي

وقال الله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ قال عبد الله بن أيوب التميمي:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ

(١) نظر القائلون بحرفية عسى وليس إلى معناهما، فقالوا: عسى كلمة تدل على الترجي، فهي مثل لعل في ذلك، وليس كلمة تدل على النفي، فهي مثل ما في ذلك، ولما كانت لعل حرفًا باتفاق، وجب أن تكون عسى حرفًا أيضًا، ولما كانت ما حرفًا باتفاق وجب أن تكون ليس كذلك، ورد هذا الاستدلال بأنه لا يلزم أن يكون الكلمتان اللتان تدلان على معنى واحد متحدتين في النوع، فكم من الأسماء ما يدل على معنى الحروف، وكم من الأفعال ما يدل على معنى يدل عليه حرف.

يقول الفرَّاءُ ومَنْ وافقه[١] ، بل هي أفعال ماضية ؛ لاتصال التاء المذكورة بها ، وذلك كقولك : « لَيْسَتْ هند ظالمة فعسَتْ أن تُفْلح » وقوله عليه الصلاة والسلام : « مَنْ تَوَضَّأ يومَ الجمعَة فَبِها ونِعْمَتْ » وقول الشاعر :

٤ - نِعْمَتْ جزاء المُتَّقِينَ الجَنَّةْ   دَارُ الأَمَانِ والمُنَى والمِنَّةْ

واحترزتُ بالساكنة عن المتحركة ، فإنها خاصة بالأسماء ، كقائمةٍ وقاعدةٍ .

وعَلَامَة الأَمر مجموعُ شيئين لا بدَّ منهما ؛ **أحدهما** : أن يَدُلَّ عَلَى الطلبِ ، **والثاني** : أن يقبل ياء المخاطبة ، كقوله تعالى : ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ [سورة مريم ، من الآية ٢٦] .

محل جر بإضافة لما إليها، «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، «النفس» اسم كاد؛ مرفوع بالضمة الظاهرة، «تزهق» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى النفس، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر كاد.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ألمت، حيت، قامت، ودعت، تولت، كادت» فإن الكلمات الست أفعال ماضية، بدليل إلحاق تاء التأنيث بكل واحدة منها.

٤- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره.

اللُّغَةُ: «الأماني» جمع أمنية - بضم الهمزة، وياؤها مشددة في الأصل، وكذا ياء الجمع كما وقع في قوله تعالى ﴿ لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ ﴾ [النساء، ١٢٣]، ولكن الشاعر خفف ياء الجمع، والأمنية: ما يتمناه الإنسان، «المنى» - بضم الميم وفتح النون - جمع منية - بضم فسكون - وهي بمعنى الأمنية، «المنة» بكسر الميم وتشديد النون - أراد بها العطية.

الإِعْرَابُ: «نعمت» نعم: فعل ماض يدل على إنشاء المدح، والتاء علامة التأنيث، «جزاء» فاعل نعم، وجزاء مضاف و «المتقين» مضاف إليه، والجملة من الفعل الذي هو نعم والفاعل في محل رفع خبر مقدم، «الجنة» مبتدأ مؤخر، وهذا هو المخصوص بالمدح، «دار» بدل من الجنة، ودار مضاف و «الأماني» مضاف إليه و «المنى والمنة» معطوفان على الأماني.

---

(١) زعموا أن نعم وبئس اسمان بمعنى الممدوح والمذموم بدليل دخول حرف الجر عليهما فيما روي أن أعرابيًا بشر بأن امرأته ولدت بنتًا فقال « والله ما هي بنعم الولد » وأن آخر سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ، فقال : « نعم السير على بئس العير » ورد هذا الاستدلال بأن مدخول حرف الجر اسم محذوف ، أي ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ، ونعم السير على حمار مقول فيه بئس العير .

ومنه «هَاتِ» بكسر التاء، و«تَعَالَ» بفتح اللام، خلافًا للزَّمَخْشَرِي في زَعْمِه أنهما من أسماء الأفعال، ولنا أنهما[١] يدلان عَلَى الطلب ويقبلان الياء، تقول: «هَاتِي» بكسر التاء، و«تَعَالَي» بفتح اللام، قال الشاعر:

٥ - إذا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمايَلَتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ

الشاهد فيه: قوله «نعمت» فإن دخول تاء التأنيث يدل على أن «نعم» فعل ماض؛ لأن تاء التأنيث لا تلحق إلا هذا النوع من أنواع الكلمات، وهذا الذي اختاره المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة إلا الفراء، وهو الذي تنصره الأدلة، ويشهد له الاستعمال العربي، وقد أنث صاحب هذا الشاهد «نعم» مع أن فاعلها - وهو قوله «جزاء المتقين» - مذكر لكون المخصوص بالمدح - وهو قوله «الجنة» - مؤنثًا.

ونظير هذا البيت في كل ما جيء به من أجله قول ذي الرمة يصف ناقة من قصيدة يمدح فيها بلال بن أبي بردة:

أَو حُرَّة عَيْطَلٍ ثَبْجَاء مُجْفَرَة دعائمُ الزورِ، نعمتْ زورق البلد

٥- هذا بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، أحد الفحول من شعراء الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات، وهذا البيت من معلقته المشهورة، وحجر اسم أبيه، بضم الحاء وسكون الجيم.

اللغة: «هضيم الكشح» يريد دقيقة الخصر نحيلته، «ريا المخلخل» ممتلئة الساق، والمخلخل - بضم الميم وفتح الخاءين بينهما لام ساكنة - هو مكان الخلخال، والعرب تستحسن من المرأة دقة الخصر وعبالة الساقين: أي ضخامتهما.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط يخفض شرطه وينتصب بجوابه، «قلت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، «هاتي» فعل أمر مسند إلى ياء المخاطبة، والجملة في محل نصب

---

(١) اعلم أولًا أن بين الفعل واسم الفعل فرقًا، وهو أن الفعل تتصل به ضمائر الرفع البارزة، وهي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة، تقول: «المحمدان ضربا بكرًا، والمحمدون يضربون بكرًا» وتقول في الأمر: «اضربا، واضربوا، واضربي»، فأما اسم الفعل فلا تتصل به هذه الضمائر، بل تقول «صه» و«مه» بلفظ واحد سواء أكان المأمور واحدًا أم اثنين أم جماعة، ومن أجل هذا صح للنحاة أن يقولوا: إذا دلت كلمة على معنى الأمر ولم تقبل ياء المخاطبة كانت اسم فعل أمر، ومن أجل هذا أيضًا صح استدلال النحاة على ما ذهبوا إليه من أن هات وتعال فعلا أمر وليسا اسمي فعل بأنهما يقبلان دخول ياء المؤنثة المخاطبة عليهما، إذ لو كانا اسمي فعل أمر لدلا على طلب الفعل طلبًا جازمًا ولم يقبلا ياء المؤنثة المخاطبة، وقد قبل كل منهما الياء فيما أنشده المؤلف من قول امرئ القيس وقول أبي فراس، وبهذا التقرير يتم الرد على الزمخشري.

والعامة تقول [تَعَالِي] بكسر اللام ، وعليه قول بعض المحدَثِينَ :

٦ - * تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الهُمُومَ تَعَالِي *

والصوابُ الفتحُ كما يقال : اخْشَي واسْعَيْ .

فلو لم تدل الكلمة عَلَى الطلب وقبلت ياء المخاطبة ، نحو : « تَقُومِينَ وَتَقْعُدِينَ » أو دلت عَلَى الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو : « نَزَالِ يَا هِنْدُ » بمعنى انْزِلِي ؛ فليست بفعل أمر .

وعلَامةُ المضارع : أن يقبل دخول « لم » كقولك « لَمْ يَقُمْ ولَمْ يَقْعُدْ » .

مقول القول، «نوليني» نول: فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، وهذه الجملة في محل نصب بدل من الجملة السابقة أو توكيد لها «تمايلت» تمايل: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «عليّ» جار ومجرور متعلق بتمايل «هضيم» حال من الضمير المستتر في تمايل، وجعله العلامة الأمير مفعولاً به تنازعه كل من هاتي ونوليني، وهو في غاية البعد، وهضيم مضاف، و«الكشح»، مضاف إليه «ريا» حال ثانية، وريا مضاف و «المخلخل» مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «هاتي» فإن اتصال ياء المؤنثة المخاطبة بهات مع دلالته على الطلب يدلان على أنه فعل أمر، لأن ياء المخاطبة لا تتصل بغير الأفعال، والدلالة على الطلب بنفس الكلمة من غير احتياج إلى خارج عنها لا يكون إلا بفعل الأمر.

واعلم أن «هاتى» فعل معتل الآخر على مثال قاضى يقاضي، والأمر منه «هات» مثل قاض، فإذا أمرت مفردًا مذكرًا قلت «هات» فيكون مبنيًا على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وإذا أمرت مفردة مؤنثة قلت «هاتي» فيكون مبنيًا على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع كما تقول في الأمر من «باهى يباهي» «باه يا زيد» فتبنيه على حذف الياء، و«باهي يا هند» فتبنيه على حذف النون.

٦- هذا عجز بيت من الطويل لأبي فراس الحمداني ابن عم سيف الدولة أشهر ملوك بني حمدان، من كلمة له يقولها وهو أسير في بلاد الروم، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد نفسه في كتابه قطر الندى (رقم ٩) وصدر البيت مع بيتين سابقين عليه قوله:

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ: أَيَا جَارَتَا لَوْ تَعْلَمِين بحَالِي

مَعَاذَ الهَوَى مَا ذُقْتِ طَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكِ الهُمُومُ بِبَالِ

ولا بُدَّ من كونه مفتتحًا بحرف من أحرف « نأيت »[1] نحو: « نقُوم، وأقُومُ، ويَقُوم زيدٌ، وتَقوم يا زَيدُ »، ويجب فتح هذه الأحرف إن كَانَ الماضي غيرَ رباعي، سواء نقص عنها كما مثلنا، أو زاد عليها نحو: « يَنطلقُ ويَسْتَخْرج »، وضَمُّها إن كَانَ رباعيًا، سواء كَانَ كله أصولًا، نحو: « دَحْرَجَ يُدَحرِجُ »، أو واحد من أحرفه زائدا، نحو: « أجابَ يُجيبُ »، وذلك لأن أجاب وزنه أَفْعَلَ، وكذا كل كلمة وَجَدْتَ أحرفها أربعة لا غير، وأول تلك الأربعة همزة؛ فاحكم بأنها زائدة، نحو: « أحْمَد وإصْبَع وإثْمِد »، ومن أمثلة المضارع قوله تبارك وتعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص، ٣، ٤].

(لم) حرف جزم لنفي المضارع وقَلْبِه ماضيًا، تقول: « يقوم زيد » فيكونُ الفعلُ

أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا تَعَالِي .... إلخ

وقد نسب العلامة الأمير هذه الأبيات لأبي نواس، ولعله انتقال نظر منه، أو تحريف من النساخ.

الإعراب: «تعالي» فعل أمر، مبني على حذف النون، وياء المخاطبة فاعله، «أقاسمك» أقاسم: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والكاف ضمير المخاطبة مفعول به أول، مبني على الكسر في محل نصب، «الهموم» مفعول ثان لأقاسم، منصوب بالفتحة الظاهرة، «تعالي» إعرابه كالسابق، وجملته تأكيد للجملة السابقة.

التمثيل به: أراد المؤلف بذكره هذا البيت هنا أن يذكر أن هذا الشاعر قد أخطأ فكسر لام «تعالي» والواجب أن يفتحها ويسكن الياء، كما هو شأن كل فعل أمر آخره ألف حين يسند لياء المخاطبة؛ لكن الذي أنكره المؤلف في هذه الكلمة قد حكاه غيره على أنه لغة من لغات العرب، وهؤلاء ذكروا أن لغة أهل الحجاز كسر اللام في «تعال» عند إسناده لياء المخاطبة، وضمها عند إسناده لواو الجماعة، وإن كان الاستعمال المشهور الذي عليه أكثر العرب فتحها في جميع الأحوال، وعلى هذا يكون الشاعر قد جرى على لغة أهل الحجاز، لا على وجه غير صحيح، فتأمل ذلك.

---

(١) ولابد من أن يكون الحرف من حروف « نأيت » زائدًا على أصل حروف الفعل للدلالة على التكلم أو الخطاب ونحوهما، فإن كان حرف « نأيت » من أصل الكلمة نحو أخذ وأكل، ونحو نأى ونفع، ونحو تبع وترك، ونحو ينع ويفع، أو كان حرف نأيت زائدًا لا لأجل الدلالة على ما ذكرنا نحو أكرم وأمعن، ونحو تمهل وتعجل، لم يكن مصحوبه فعلًا مضارعًا، بل هو في جميع هذه الأمثلة التي ذكرناها فعل ماض.

مرفوعًا لخلوه عن الناصب والجازم، ومحتملًا للحال والاستقبال؛ فإذا دخلت عليه «لم» جَزَمَتْهُ وقَلَبته إلى معنى المضيِّ، وفي الفعل الأول ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، وفي الثاني ضمير مستتر مرفوع لنيابته مَنَابَ الفاعل، ولا ضمير في الثالث؛ لأنه قد رفع الظاهر، وهو «أَحَدٌ» فإنه اسم «يَكُن» و«كُفوا» خبرها، وجَوَّزوا أن يكون حالًا على أنه في الأصل صفة لأحد، ونَعْتُ النكرةِ إذَا تَقَدَّم عليها انتصبَ على الحال، كقوله:

٧ - لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

٧- هذا بيت من مجزوء الوافر، وهو من كلام كثير عزة، وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٢٧٦)، كما أنشده المؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٢٦٩) وفي كتابه قطر الندى (رقم ١٠٥)، وسينشد المؤلف صدر هذا الشاهد مرة أخرى في باب الحال من هذا الكتاب، حيث يستدل على ما ذكره هنا من أن صاحب الحال قد يكون نكرة إذا وجد مسوغ لذلك، ومن مسوغاته تقدم الحال عليه.

اللغة: «مية» اسم امرأة، «موحشًا» اسم فاعل من قولهم: أوحش المنزل، إذا خلا من السكان، وأصل معنى «أوحش المنزل» صار مسكنًا للوحش، وإنما يكون ذلك إذا خلا من الإنس، «طلل» الطلل: ما بقي شاخصًا - أي مرتفعًا ظاهرًا - من آثار الديار، «خلل» بكسر الخاء وفتح اللام الأولى - جمع خلة بكسر الخاء - وهو بطانة تغشى بها أجفان السيف.

الإعراب: «لمية» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «موحشًا» حال تقدم على صاحبه «طلل» مبتدأ مؤخر، وهو صاحب الحال، وستعرف لنا كلامًا في ذلك، «يلوح» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على طلل، والجملة في محل رفع صفة لطلل، «كأنه» كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير العائد إلى طلل اسمه «خلل» خبر كأن، والجملة في محل رفع صفة ثانية لطلل.

الشاهد فيه: استشهد المؤلف بهذا البيت على أن نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالًا، وهذا الكلام صحيح، وبيانه أن أصل الكلام: لمية طلل موحش، برفع موحش على أنه صفة لطلل، ثم قدم قوله «موحشًا» على «طلل» فوجب أن ينصبه على أنه حال، لأن الصفة لا يجوز أن تتقدم على الموصوف، لكن بقي أنهم يقولون: إن الحال لا يجيء من المبتدأ على الأصح، لأن العامل في الحال عند هؤلاء يجب أن يكون هو العامل في صاحبه، والعامل في المبتدأ هو الابتداء على أرجح الأقوال، والابتداء عامل ضعيف؛ لكونه معنويًا، فلا يقوى على العمل في شيئين المبتدأ والحال، وهم يجعلون صاحب الحال في مثل هذا التركيب هو الضمير المستتر في الخبر، وهذا الضمير عائد على المبتدأ،

أصله: لميَّةَ طَلَلٌ مُوحِشٌ، وعلى هذا فالخبَرُ الجارُّ والمجرور(١)، والظاهر الأول، وعليه العمل؛ ففي الآية دليلٌ على جواز الفَصْلِ بين كَانَ ومعموليها بمعمول معمولها، إذا كَانَ ذلك المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو «كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِسًا» و«كَانَ عِنْدَكَ عَمْرٌو جَالِسًا» وهذا مما لا خلاف فيه.

ثم قلت: وَالحَرْفُ مَا عَدَا ذَلِكَ، كَهَلْ وَفي وَلَمْ.

وأقول: يُعْرَفُ الحرف بأن لا يقبل شيئًا من العلامات المذكورة للاسم والفعل، وهو عَلَى ثلاثة أنواع:

(١) ما يدخل عَلَى الأَسماء والأفعال، كَهلْ، مثالُ دخولها عَلَى الاسم قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء، ٨]، ومثالُ دخولها عَلَى الفعل قولُه تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ﴾ [ص، ٢١].

(٢) وما يختص بالأَسماء كَـ «فِي»، في قوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات، ٢٢].

(٣) وما يختص بالأَفعال كَلَمْ في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الصمد،٣].

ثم اعلم أن المنفي بها تارةً يكون انتفاؤه مُنْقَطِعًا، وتارةً يكون متصلا بالحال، وتارة يكون مستمرًا أبدًا؛ فالأول نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان،١]، أي: ثم كَانَ بعد ذلك، والثاني نحو: ﴿وَلَمْ أَكُن بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم، ٤]، والثالث نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الصمد، ٣،٤].

وهنا تنبيه، وهو أن القاعدة أَن الواو إِذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة حُذِفَتْ،

ولكن السبب في ذكر هذا البيت أنه من شواهد سيبويه، وهو يجيز مجيء الحال من المبتدأ، فالعلماء تناقلوا البيت من غير أن يفطنوا لهذه الملاحظة.

---

(١) هذا الكلام في الآية الكريمة، وتلخيصه أن قوله سبحانه، «أحد» اسم يكن، وخبرها إما أن يكون هو الجار والمجرور الذي هو «له» وعلى هذا الوجه يكون «كفوًا» حالًا من أحد، وإما أن يكون خبر يكن هو «كفوًا» وعلى هذا يكون الجار والمجرور متعلقًا بقوله «كفوًا».

كقولك في وَعَدَ : يَعِدُ ، وفي وَزَنَ : يَزِنُ ، وبهذا تعلم لأيّ شيء حُذِفَت في ﴿ يَلِدْ ﴾ وَثَبَتَتْ في ﴿ يُولَـدْ ﴾[١] .

ثم قلت : وَالْكَلَامُ قَوْلٌ مُفِيدٌ مَقْصُودٌ .

وأقول : للكلام معنيان اصطلاحي ولُغَوِي : فأما معناه في الاصطلاح فهو : الْقَوْل المفيد[٢] ، وقد مَضَى تَفسيرُ الْقَوْل ، وأما المفيد فهو الدالُّ عَلَى معنًى يَحْسُنُ السكوتُ

(١) **أنت تقول** : « أورق الشجر يورق ، وأودع فلان يودع ، وأولى يولي ، وأوصى يوصي » بضم ياء المضارعة وكسر ما بعد الواو ، ولا تحذف الواو ، وتقول « يوصي إلى فلان ، ويوهب له ، ويوعد بالخير ، ويورث » بضم حرف المضارعة وفتح ما بعد الواو لأن الفعل مبني للمجهول ، ولا تحذف الواو أيضًا ، وتقول وضؤ فلان يوضؤ ، بفتح حرف المضارعة وضم ما بعد الواو ، ولا تحذف الواو أيضًا ، وتقول « وجل فلان يوجل » أي خاف ، بفتح حرف المضارعة وفتح ما بعد الواو ، ولا تحذف الواو أيضًا ، فإذا قلت « وعد يعد ، ووصف يصف ، وولي يلي ، وورث يرث » - بفتح حرف المضارعة وكسر عين الكلمة - حذفت الواو في المضارع وجوبًا ، ومن هنا تعلم أن الاستعمال العربي دل على أن شرط حذف الواو وقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة ، وأنها لا تحذف فيما إذا كانت الياء مضمومة سواء أكان ما بعد الواو مكسورًا كالأمثلة المفتوحة والكسرة ، وأنها لا تحذف فيما إذا كانت الياء مضمومة سواء أكان ما بعد الواو مكسورًا كالأمثلة الأولى أم مفتوحًا كالتي تليها ، وكذلك لا تحذف الواو إذا كانت الياء مفتوحة وكان ما بعد الواو مضمومًا أو مفتوحًا ؛ فهذه أربعة مواضع تثبت فيها الواو ولا تحذف .

(٢) **بعض النحاة يقول في تعريف الكلام** : « هو القول المفيد المركب المقصود » فيذكر ثلاثة قيود - وهي : المفيد ، والمركب ، والمقصود ، ومعنى المفيد هو ما ذكره المؤلف ، ومعنى المركب أن يكون مؤلفًا تأليفًا تامًا لا يحتاج إلى ضم شيء إليه ، بأن يكون من اسمين أحدهما مسند إلى الآخر نحو زيد قائم ، أو من فعل واسم نحو قرأ زيد ، وسافر عمرو ، فيخرج بهذا ما ليس مركبًا بأن يكون مفردًا ، وما كان مركبًا ناقصًا نحو إن قام زيد ، ومعنى المقصود أن يكون المتكلم قد أراد ما نطق به من المركبات ، فيخرج به كلام النائم والساهي فلا يسمى عند النحاة كلامًا ، وبعض النحاة يكتفي بذكر قيد واحد فيقول : الكلام هو القول المفيد ، وهذا هو الذي فعله المؤلف هنا في الشرح ، وهذا الفريق من النحاة يزعم أن « المفيد » يغني عن كل من المركب والمقصود ، وذلك لأنه لا يفيد الفائدة المطلوبة إلا إذا كان مركبًا ، ولأن من معنى المفيد : أن يحسن سكوت المتكلم عليه ، والذي يحسن سكوته يكون قاصدًا ألبتة لما نطق به ، ومن هنا تعلم أن المؤلف في المتن قد ذكر قيدًا يستغنى عنه وهو المقصود ، وترك قيدًا آخر يستغنى عنه أيضًا وهو المركب ، وهو مؤاخذ على ذلك ، لأنه لم يلتزم طريقًا واحدًا ، وذلك لأنه إن كان قد ترك قيد التركيب في المتن للاستغناء عنه بالمفيد فما سر ذكره قيد القصد وهو مستغنى عنه مثل التركيب؟ وإن كان قد ذكر القصد لأنه لم يعول على دلالة الالتزام فلماذا لم يذكر التركيب لهذا السبب ؟

بقي أنه قد يقال : إنا وجدنا كلمة مفردة قد تكون قولًا مفيدًا ، وذلك نحو « نعم » أو « لا » في الجواب ، كأن يقول لك قائل « أَحَضَر عَليٌّ » فتقول : « نعم » ، أو تقول : « لا » فبطل قولكم ، إنه لا يكون قولًا مفيدًا إلا إذا كان مركبًا ، والجواب عن ذلك أن نقول لك : إن التركيب قد يكون ظاهرًا وقد يكون مقدرًا ، ومن التركيب المقدر ما ذكرت ، فإن نعم في قوة أن تقول : نعم حَضَرَ عليٌّ ، وكذلك لا في قوة أن تقول : لا لم يحضر .

عليه نحو: « زَيْدٌ قَائمٌ » و« قَامَ أَخُوكَ » بخلاف نحو: « زيد » ونحو « غُلَام زيد » ونحو « الَّذِي قَامَ أَبُوهُ » فلا يُسَمَّى شيء من هذا مفيدًا؛ لأنه لا يحسنُ السكوتُ عليه، فلا يُسَمَّى كلامًا.

وأَما معناه في اللغة فإنه يطلق عَلَى ثلاثة أمور:

أحدها: الْحَدَث الذي هو التَّكْلِيمُ، تقول « أَعْجَبَني كَلَامُكَ زَيْدًا » أَيْ: تَكْلِيمُكَ إِيَّاهُ، وإذا استُعمِل بهذا المعنى عَمِلَ عَمَلَ الأَفْعَال كما في [هَذَا] المَثال وكقوله:

٨ - قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهْيَ مُصْغِيَةٌ
يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

أي تَكْليمُكَ هِنْدًا[١]؛ فـ « كَلَامُكَ » مبتدأ ومضاف إليه، و« هندًا »: مفعول[٢]، وقوله « وهي مصغية » جملة اسمية في موضع نصب على الحال، و« يشفيك » جملة

٨- هذا بيت من بحر البسيط، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب إعمال اسم المصدر من هذا الكتاب، للاستشهاد به على أن الكوفيين يرون إعمال اسم المصدر إذا كان قد وضع لغير الحدث ثم استعمل فيه كالكلام في البيت.

اللُّغَۃ: «مصغية» اسم فاعل فعله أصغى، وتقول: أصغى فلان إلى حديث فلان، إذا أمال أذنه إليه ليسمعه، وذلك علامة الانصراف عما يشغله عنه، «يشفيك» يذهب ما بك من سقام الحب وبرحاء العشق، «كان» فعل ماض تام معناه حصل وحدث.

المَعْنى: سألني الناس عما إذا كان لقائي هندًا ومحادثتي إياها في حال الانتباه لي والإصغاء إلى حديثي يكون سببًا في زوال ما عراني من آلام العشق، فأجبتهم: إن هذا لصحيح لو أنه حصل.

---

(١) وكلام في هذه الحالة يقال له « اسم مصدر » لأن اسم المصدر هو ما يدل على معنى المصدر - وهو الحدث - مع أنه نقص عن حروف مصدر فعله الذي يستعمل معه، ومن أمثلته: سلم سلامًا، وأعطى عطاء، وتوضأ وضوءًا، واغتسل غسلًا، وأطاع طاعةً، وأجاب إجابةً، واهتدى هدًى، وارتضى رضًا، فأنت ترى أن « سلامًا » يدل على معنى المصدر الذي هو التسليم، ولكنه ينقص عن حروف مصدر فعله الذي استعملته معه وهو سلم، وكذلك العطاء والوضوء وكل ما ذكرنا من الأمثلة ونحوها.

(٢) القول بأن « هندًا » مفعول به لكلام الذي هو اسم مصدر هو القول الراجح وهو اختيار ابن مالك، وأصله مذهب الكوفيين.

فعلية في موضع رفع على أنها خبر.

والثاني: ما في النفس مما يُعَبَّر عنه باللفظ المفيد، وذلك كأن يقوم بنفسك معنى «قَامَ زَيْدٌ» أو «قَعدَ عَمْرو» ونحو ذلك؛ فيسمى ذلك الذي تَخَيَّلْتَه كلامًا؛ قال الأخطل:

٩ - لَا يُعْجِبنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ ... حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيلَا
إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤادِ وَإِنَّمَا ... جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفؤادِ دَلِيلَا

الإعراب: «قالوا»: قال: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «كلامك» كلام: مبتدأ، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، وله محل آخر وهو الرفع بالفاعلية «هندًا» مفعول به لاسم المصدر، منصوب بالفتحة الظاهرة «وهي» الواو واو الحال، وهي: ضمير منفصل مبتدأ «مصغية» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من هند، «يشفيك» يشفي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد إلى كلام في أول البيت، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كلام، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول «قلت» فعل وفاعل «صحيح» خبر مقدم «ذاك» ذا: اسم إشارة مبتدأ مؤخر، والكاف حرف خطاب، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول «لو» حرف امتناع لامتناع «كان» فعل ماض تام معناه حصل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذاك، وجواب لو محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: لو حصل ذلك لشفاني، أو تجعل لو حرف تمنٍّ ولا جواب لها.

الشاهد فيه: قوله «كلامك هندًا» فإن «كلام» هنا بمعنى الحدث الذي هو التكليم والحدث الذي هو بمعناه مصدر، والمصدر يعمل عمل الفعل فيرفع الفاعل وينصب المفعول إن كان متعديًا، ولذلك عمل «كلام» نفس هذا العمل حين أشبهه في المعنى، فرفع الفاعل وهو ضمير المخاطب، ونصب المفعول وهو «هندًا» وفي هذا المقدار ما يكفي.

٩- هذان بيتان من بحر الكامل، والبيتان للأخطل، كما قال المؤلف، وقد ذكر قوم أنهما لا يوجدان في ديوان شعره، وقد بحثت ديوان شعر الأخطل فلم أجدهما فيه، ووجدتهما في زياداته نقلًا عن مثل هذا الكتاب (انظر شعر الأخطل ص ٥٠٨ بيروت)، والأخطل اسمه غياث بن غوث بن الصلت، أحد بني جشم بن بكر، ثم أحد بني تغلب، وكنيته أبو مالك، وهو شاعر فحل من شعراء الدولة الأموية، وكان نصرانيًا.

والثالث : ما تَحصُلُ به الفائدةُ ، سواء كَانَ لفظًا ، أَو خطًّا ، أَو إِشارة ، أَو ما نطق به لسانُ الحالِ ، والدليلُ عَلَى ذلك في الخط قولُ العرب : « الْقَلَمُ أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ » وتسميتهم ما بين دَفَّتَي المصحف « كلام الله »[1] ، والدليلُ عليه في الإِشارة قولُه تعالى : ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران ، ٤١] ، فاستثنى الرمز من الكلام ، والأَصْلُ في الاستثناء الاتِّصَالُ ، وأما قوله :

١٠ - أَشارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيفَةَ أَهْلِها إِشارَةَ مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمِ

الإعراب : «لا» ناهية «يعجبنك» يعجب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا الناهية، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل له من الإعراب، والكاف ضمير، المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، «من خطيب» جار ومجرور متعلق بيعجب، «خطبة» فاعل يعجب، «حتى» حرف غاية وجر، «يكون» فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة بعد حتى، واسم يكون ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى خطيب، «مع» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بقوله «أصيلًا» الآتي، و «مع» مضاف، و«الكلام» مضاف إليه، «أصيلًا» خبر يكون، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى، «إن» حرف توكيد ونصب، «الكلام» اسم إن، «لفي الفؤاد» اللام هي اللام المزحلقة، و «في الفؤاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن، «إنما» أداة حصر، «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، «اللسان» نائب فاعل «جعل» وهو مفعول أول، «على الفؤاد» جار ومجرور متعلق بقوله دليلًا الآتي، «دليلًا» مفعول ثان لجعل.

الشاهد فيه: أنشد المؤلف هذا الشاهد ليستدل به على أن لفظ الكلام يطلقه العرب على المعاني التي تقوم في نفس الإنسان ويتخيلها، قبل أن يعبر عنها بألفاظ تدل عليها، وقول الأخطل «إن الكلام لفي الفؤاد» يدل على هذا الذي ذكره المؤلف دلالة واضحة، ثم إن هذا المعنى الذي ذكره المؤلف معنى حقيقي للفظ الكلام، لا مجازي، والعبارات والألفاظ إنما هي دلائل، والكتابة دالة على العبارة الدالة على الكلام القائم في النفس.

١٠ - هذان البيتان من بحر الطويل، وهما من قصيدة عدد أبياتها تسعة عشر بيتًا لعمر بن أبي ربيعة المخزومي (انظر شرحنا لديوانه ١٩٥ وما بعدها) وأول هذه القصيدة قوله:

---

(١) ويطلق « كلام الله » على ما ننطق به أيضًا ، ومن ذلك قول الله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [سورة التوبة ، ٦] .

فَأَيقَنْتُ أن الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا ... وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتَيَّمِ

فإنما نَفَى الكَلَامَ اللفظيَّ، لا مُطْلَقَ الكلام، ولو أراد بقوله «ولم تتكلم» نَفْيَ غير الكَلَام اللفظيِّ لانتقضَ بقوله «فأيقنت أن الطرف قد قَالَ مرحبًا»؛ لأنه أثْبَتَ للطرف قَوْلًا، بعد أن نَفَى الكلام، والمراد نَفْيُ الكلام اللفظي، وإثبات الكلام اللُّغَوي.

والدليلُ عليه فيما نَطَقَ به لسانُ الحالِ قولُ نُصَيْبٍ:

أَلَا قُلْ لِهِنْدٍ: احْرَجِي وَتَأَثَّمِي ... وَلَا تَقْتُلِينِي، لَا يَحِلُّ لَكُمْ دَمِي

الإعراب: «أشارت» فعل ماض اتصل بتاء التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، «بطرف» جار ومجرور متعلق بأشارت، وطرف مضاف و«العين» مضاف إليه، «خيفة» مفعول لأجله، وهو مضاف وأهل من «أهلها» مضاف إليه، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «إشارة» مفعول مطلق يبين نوع العامل، وإشارة مضاف، و «مخزون» مضاف إليه، «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «تتكلم» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الرويّ، «أيقنت» فعل وفاعل، «أن» حرف توكيد ونصب، «الطرف» اسم أن، «قد» حرف تحقيق، «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الطرف، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به لأيقن، «مرحبًا» مفعول مطلق لفعل محذوف، وتقديره: أرحب مرحبًا أي أرحب بك ترحيبًا، «وأهلًا وسهلًا» كل منهما مفعول به لفعل محذوف: أي صادفت أهلًا ولقيت مكانًا سهلًا، «بالحبيب» جار ومجرور متعلق بقوله مرحبًا، «المتيم» نعت للحبيب.

الشاهد فيه: أنت ترى أن الشاعر في هذين البيتين قد أثبت أولًا الإشارة بطرف العين، ثم نفى الكلام في قوله «ولم تتكلم»، ثم سمى بعد ذلك إشارة العين قولًا، وحكى في تفسير هذا القول والدلالة عليه جملًا مفيدة؛ فلو أنك حملت الكلام المنفي على الكلام المطلق – أي ما يعم اللفظي والنفسي والإشارة ونحوها – لأصبح كلام هذا الشاعر ينقض بعضه بعضًا؛ إذ كيف ينفي الكلام بالإشارة وهو يثبت بعد ذلك أن هذه الإشارة قول، وهو قد عبر عن مدلولها بجمل متعددة ذوات معان مفيدة ؟ وإذا كان الأمر بهذه المثابة لزمنا أن نحمل الكلام المنفي على نوع خاص من الكلام لا يكون هو الذى أثبته فيما بعد ذلك، وليكن المنفي هو الكلام اللفظي، والمثبت هو الذي حدث عنه أولًا بأنه إشارة بطرف العين، فدل ذلك على أن الإشارة يصح أن يطلق عليها في اللغة «كلام» وهذا الكلام – بعد هذا الذي بيناه – في غاية الوضوح فافهمه.

١١ - فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بِالّذِي أَنتَ أَهْلُهُ ... وَلَوْ سَكَتوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ

وقال الله تعالى ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت، ١١][1]، فزعم قومٌ من العلماء أنهما تكلّمَتَا حقيقة، وقال آخرُون: إنهما لما انْقَادَتَا لأَمر الله عز وجل نُزِّلَ ذلك منزلةَ الْقَوْلِ.

١١- هذا بيت من الطويل، وهو من كلام نصيب بن رباح الأموي بالولاء؛ لأنه كان مولى عبد العزيز بن مروان، وكان شاعرًا فصيحًا مقدمًا في المديح والنسيب، والبيت من كلمة له يمدح فيها سليمان بن عبد الملك بن مروان.

اللُّغَةُ: «عاجوا» مالوا «أثنوا» ذكروا بخير «الحقائب» جمع حقيبة وهي وعاء يجعل فيه المسافر متاعه.

المعنى: يقول: إن هؤلاء الناس الذين لقيتهم وسألتهم عنك قد أثنوا عليك وذكروا من كرمك ومحاسن أخلاقك وشريف سجاياك ما أنت له أهل، ولو أنهم لم يمدحوا بألسنتهم لتكلمت حقائبهم، يريد أن حقائبهم كانت ممتلئة بعطاياه.

الإعراب: «عاجوا» فعل وفاعل، «فأثنوا» فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء على ما قبلها، «بالذي» جار ومجرور متعلق بأثنى، «أنت أهله» جملة من مبتدأ وخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وأهل مضاف والضمير الذي للغائب مضاف إليه، «لو» حرف امتناع لامتناع، «سكتوا» جملة من فعل وفاعل هي شرط لو، «أثنت» أثنى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، «عليك» جار ومجرور متعلق بأثنت، «الحقائب» فاعل أثنت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب لو.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أثنت عليك الحقائب» فإنه قد أثبت للحقائب ثناء، وهو كلام تجميل، ولا شك أن الحقائب لا تتكلم بلسان المقال، وإنما كلامها بلسان الحال، والمراد أن ما في الحقائب يحدث بلسان الحال عن جودك وكرمك إذا سكت المعطون والمكرَمون.

---

(١) وقبل ما تلاه المؤلف قوله سبحانه ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ فأما نسبة القول إلى السماء وإلى الأرض فقد ذكرها الشارح وبين أن للعلماء في تفسيرها قولين، والله تعالى قادر على أن يخلق فيهما عند تجليه لهما قدرة الاستماع والفهم والإجابة بالقول، فلا محظور في هذا.

وبقي سؤالان يتعلقان بألفاظ هذه الآية، الأول أنه سبحانه عبر عن السماء والأرض بلفظ التثنية في قوله (قالتا) ثم عبر عنهما بلفظ الجمع في قوله (طائعين) وجواب هذا السؤال أن لفظ السماء ولفظ الأرض قد يراد بهما الحقيقة والجنس وقد يراد بهما الأفراد – وهي سبع سموات وسبع أرضين – فإن راعيت أن المراد بهما =

وفي الآية شاهدٌ ثانٍ على إعطاء صفة ما لا يعقل حُكْمَ صِفَةِ مَنْ يَعقل، إذا ما نسب إلى العقلاء، ألا ترى أن «طائعًا» قد جُمِعَ بالياء والنون لمَّا نُسِبَ لمَوْصُوفه القولُ؟

وشاهدٌ ثالث على أن النصب في نحو «جَاءَ زَيْدٌ رَكْضًا» على الحال، وتأويل ركضًا براكضًا، لا على أنه مصدر لفعل محذوف: أي يَرْكُضُ رَكْضًا، ولا على أنه مصدر للفعل المذكور، خلافًا لزاعمي ذلك؛ وَوَجْهُ الدليل أن «طائعين» حال، وهو في مقابلة ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ فيدل على أن المراد طائعين أو مكرهين.

ثم قلت: وَهُوَ خَبَرٌ، وَطَلَبٌ، وَإِنْشَاءٌ.

وأقول: كما انقسمت الكلمة إلى ثلاثة أنواع: اسم وفعل وحرف، كذلك انقسم الكلام إلى ثلاثة أنواع: خبر، وطلب، وإنشاء.

وَضَابِطُ ذلك أنه إمّا أن يحتمل التَّصْدِيقَ والتكذيب، أو لا؛ فإن احْتَمَلَهُمَا فهو الخبر، نحو «قَامَ زيد» و«مَا قَامَ زيد»، وإن لم يحتملهما فإمَّا أن يتأخر وُجُودُ معناه عن وجود لفظه، أو يَقْتَرِنَا؛ فإن تأَخَّرَ عنه فهو الطَّلَبُ، نحو «اضْرِبْ» و«لَا تَضْرِبْ» و«هَلْ جَاءَكَ زَيْدٌ؟» وإن اقترنا فهو الإنشاء، كقولك لعبدك: «أَنْتَ حُرٌّ» وقولك لمن أَوْجَبَ لك النكاح: «قَبِلْتُ هٰذَا النِّكَاح»(١).

= الحقيقة فهما اثنتان فتعبر عنهما حينئذ بضمير المثنى، وهو ما سلكه القرآن الكريم أولًا، وكان هذا في هذا الموضع أولى لأن طبيعة الأفراد كلها واحدة فناسب جمعها في جنس واحد، وأيضًا لئلا يتبادر إلى بعض العقول أن المراد أفراد جنس واحد من الجنسين لو قيل «قلن» بنون النسوة أو «قالوا» بواو الجماعة، فلما استقر هذا الحكم للجنسين عبر بعد ذلك عن أفرادهما بضمير الجمع، ففي الأول مراعاة اللفظ، وفي الثاني مراعاة المعنى، والسؤال الثاني: كيف عبر عن السماء والأرض بما يختص بالعقلاء وهو جمع المذكر السالم في قوله سبحانه (طائعين) وقد علمنا أن ذلك غير ما جرى عليه استعمال القرآن نفسه؟ وقد تكفل المؤلف بالجواب على هذا.

(١) يختلف العلماء في تقسيم الكلام، فيذهب بعضهم إلى أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: خبر، وطلب، وإنشاء، وبيان ذلك على ما أشار إليه المؤلف أن الكلام إن كان في ذاته يصح أن يقال عنه إنه صدق أو كذب فهو الخبر، وإن كان لا يصح أن يقال فيه ذلك فإن كان يدل بالوضع على أن المتكلم به طالب لمضمونه من المخاطب فإنه يسمى طلبًا، وذلك يشمل ثلاثة أنواع، وهي الأمر، والنهي، والاستفهام، لأن المتكلم بالأمر نحو اكتب ولتكتب يطلب من مخاطبه طلبًا جازمًا أن يحدث الكتابة، مثلًا، ولأن المتكلم بالنهي نحو لا تلعب طالب من =

وهذا التقسيم تبعتُ فيه بعضهم ، والتحقيق خلافه ، وأن الكلام ينقسم إلى خبر وإنشاء فقط ، وأن الطلب من أقسام الإنشاء ، وأن مدلول « قُمْ » حَاصِلٌ عند التلفظ به لا يتأخر عنه ، وإنما يتأخر عنه الامتثالُ ، وهو خارج عن مدلول اللفظ ، ولما اختصَّ هذا النوعُ بأن إيجادَ لَفْظِهِ إيجادٌ لمعناه سُمِّيَ إنشاء ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾[1] [الواقعة ، ٣٥] أي أَوجدناهن إيجادًا .

(إنَّا) إنَّ واسمها ، والأصْلُ إننا ؛ فحذفت النون الثانية تخفيفًا (أنشأناهُنَّ) فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجملة فى موضع رفع على أنها خبر إنَّ (إنشاء) مصدر مؤكد ، والضمير في (أنشأناهُنَّ) ، قال قتادة : راجع إلى الْحُورِ العينِ المذكُورَاتِ قبلُ ، وفيه بُعْدٌ ، لأن تلك قصة قد انقضت جملةً ، وقال أبو عبيدة : عائد على غير مذكور ، مثل ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص ، ٣٢] .

والذي حَسَّنَ ذلك دلالة قوله سبحانه وتعالى : ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة ، ٣٤] على المعنى المراد [وقيل : عائد على الفرش ، وأن المراد الأزواج[2] ، وهن مرفوعات على

= مخاطبه ترك اللعب طلبًا جازمًا ، ولأن المتكلم بالاستفهام نحو أزيد عندك طالب من مخاطبه أن ينبئه عن مضمون هذا الكلام ، وإن كان الكلام لا يصح أن يخبر عنه بأنه صدق أو كذب وكان مع ذلك لا يدل بالوضع على أن المتكلم به طالب من المخاطب شيئًا فهو الإنشاء ، وهذا الإنشاء ينقسم إلى قسمين ، وذلك لأنه إما أن يدل بدلالة الالتزام على الطلب ، وإما ألا يدل على الطلب أصلًا ، لا بالوضع ولا بالالتزام ، والنوع الأول من هذين يشمل العرض ، والتحضيض ، والتمني ، والرجاء ، والنداء ، والجملة الأولى من جملتي القسم ، والنوع الثاني يختص بالجمل الخبرية المستعملة في الإنشاء مثل صيغ العقود ، كبعت ، واشتريت ، ووهبت ، وتزوجت ، وقبلت ، وهذا التقسيم غير مرضي عند محققي العلماء ، وعندهم أن الكلام ينقسم إلى قسمين لا ثالث لهما ، وأنه إما خبر ، وإما إنشاء .

(١) وقال أبو حيان : « والضمير في أنشأناهن عائد على الفرش ، في قول أبي عبيدة ، إذ هن النساء عنده ، وعلى ما دل عليه الفرش إذا كان المراد بالفرش ظاهر ما يدل عليه من الملابس التي تفرش ويضطجع عليها » اهـ .

وحاصل هذا الكلام أن لفظ الفرش في قوله تعالى قبل الآية التي تلاها المؤلف ﴿ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴾ إما أن يكون المراد به ظاهره ، وإما أن يكون المراد به النساء ، فإن كان المراد به النساء فالضمير المنصوب في (أنشأناهن) عائد إلى الفرش بهذا المعنى ، وإن كان المراد به ظاهره فالضمير عائد إلى النساء التي يشير إليها لفظ الفرش من باب إطلاق اللفظ الدال على المحل وإرادة الحال فيه أو على ما يجاوره ، فهو على الوجهين يراد به النساء ، ولكنه على الوجه الأول حقيقة ، والتجوز في لفظ الفرش ، وعلى الوجه الأخير مجاز مرسل علاقته الحالية والمحلية أو المجاورة .

(٢) إطلاق الفرش على الأزواج مجاز ، وهو من باب إطلاق اسم المحل على الحال فيه كما قلنا آنفًا ، أو من باب إطلاق اسم الشيء على ما يجاوره ، فهو مجاز مرسل على الحالين غير أن علاقته الحالية والمحلية على الوجه الأول ، وعلاقته المجاورة على الوجه الثاني .

الأرائك؛ بدليل ﴿ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِي ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ﴾ [يس، ٥٦]، أو مرفوعاتٌ بالفَضْل والجمال على نساء الدنيا].

ثم قلت: باب- الإِعْرَابُ أثَرٌ ظَاهِرٌ أَو مُقَدَّرٌ يَجْلِبُهُ الْعَامِلُ في آخِرِ الاسْمِ المتَمَكِّنِ وَالْفِعْلِ المضارع.

وأقول: للإعراب معنيان: لُغَوِي، وصناعي.

فمعناه اللُّغَوِي: الإِبانة(١)، يقال: «أعْرَبَ الرجُلُ عَمَّا في نَفْسِه» إذا أبان عنه، وفي الحديث «الْبِكْرُ تُسْتَأمَرُ، وإِذْنها صُمَاتُهَا، والأَيِّمُ تُعْرِبُ عَنْ نَفسِها»(٢) أَيْ تُبَيِّن رضاها بصريح النطق.

ومعناه الاصطلاحي ما ذكرت(٣).

مثالُ الآثار الظاهرةِ الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ في قولك «جَاءَ زَيْدٌ» و«رأيْتُ زيدًا»

(١) هذا أحد معان لغوية يرد لها لفظ الإعراب، والثاني: الإجالة، تقول: أعربت ماشيتي، تريد أنك أجلتها في مرعاها، والثالث: التحسين والتزيين، تقول: أعربت هذا الشيء، تريد أنك حسنته وزينته، والرابع: إزالة الفساد، تقول: أعربت هذا الشيء، تريد أنك قد أزلت عربه وهو فساده، والخامس: التكلم بلغة العرب، تقول: أعرب هذا الرجل، تريد أنه تحدث بالعربية، والسادس: أن يصير لك خيل عراب، واقتصار المؤلف على ذكر الإبانة دون غيرها من المعاني اللغوية التي ذكرنا بعضها، لأن هذا المعنى هو الملحوظ عند نقل اللفظ إلى المعنى الاصطلاحي الذي هو ما ذكره بقوله «أثر ظاهر أو مقدر ... إلخ».

(٢) **البكر**: البالغ التي لم يسبق لها زواج، وتستأمر: يطلب إذنها عند تزويجها، والصمات: الصمت، وهو السكوت عن الكلام، والأيم: التي سبق لها زواج، وتعرب: تبين رضاها بالكلام، كما قال المؤلف.

(٣) ما ذكره هو قوله «أثر ظاهر أو مقدر ... إلخ» والأثر إما حركة وهي الضمة والفتحة والكسرة، وإما حرف كالواو والألف والياء في الأسماء الخمسة نحو جاء أبوك ورأيت أباك ومررت بأبيك، وكالنون في الأفعال الخمسة نحو يضربان ويضربون وتضربين، وإما سكون في الفعل المضارع الصحيح نحو لم يضرب، وإما حذف كحذف النون في الأفعال الخمسة نحو لم يضربا وكحذف حرف العلة في جزم الأفعال المضارعة المعتلة نحو لم يخش ولم يرم ولم يغز. وآخر الاسم إما أن يكون آخرًا في الحقيقة كما مثلنا ومثل المؤلف وإما أن يكون آخرًا في التقدير والاعتبار كالدال في يد والباء في أب والخاء في أخ والميم في دم من نحو قولك «المال في يد زيد، ولك أب كريم، وأخ صادق، وذهب دم فلان هدرًا» فإن هذه الحروف ليست أواخر هذه الكلمات عند التحقيق، بل أواخرها حروف علة حذفن اعتباطًا أي بدون علة وجعل ما قبلها هو الآخر اعتبارًا.

و« مَرَرتُ بزيدٍ »، ألا ترى أنها آثار ظاهرةٌ في آخر « زَيْد » جَلَبَتْها العواملُ الداخلة عليه- وهي: جَاءَ، ورأى، والباء.

ومثالُ الآثار المقدرة ما تعتقده مَنْويًا في آخر نحو « الفتى » من قولك « جَاءَ الْفَتَى » و« رأيت الفَتَى » و« مررتُ بالْفَتَى »؛ فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة، وفي الثاني فتحة، وفي الثالث كسرة، وتلك الحركاتُ المقدرة إعرابٌ، كما أن الحركاتُ الظاهرة في آخر « زَيْد » إعراب.

وخرج بقولي « يجلبه العامل » نحو الضمة في النون في قوله تعالى: ﴿فَمَنُ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ﴾ [الإسراء، ٧١] في قراءة وَرْش، بنقل حركة همزة أُوتِيَ إلى ما قبلها وإسقاط الهمزة، والفتحة في دال ﴿قَدَ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون، ١] على قراءته أيضًا بالنقل، والكسرة في دال « الْحَمْدِ لِلَّهِ » في قراءة مَنْ أتبع الدالَ اللامَ؛ فإن هذه الحركات وإن كانت آثارًا ظاهرة في آخر الكلمة لكنها لم تجلبها عوامل دَخَلَتْ عليها؛ فليست إعرابًا.

وقولي « في آخر الكلمة » بيان لمحل الإعراب من الكلمة، وليس باحْتِرَاز؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها.

فإن قلت: بلى، وجد ذلك في « امرئ » و« ابنِم » ألا ترى أنهما إذا دخل عليهما الرافعُ ضمَّ آخِرَهُمَا وما قبل آخرهما؛ فتقول « هذا امْرُؤٌ وابنُمٌ » وإذا دخل عليهما الناصب فتحهما فتقول « رَايْتُ أَمْرَأً وابْنَمًا » وإذا دخل عليهما الخافض كسرهما فتقول « مَرَرْتُ بامْرِئٍ وابنِمٍ »، قال الله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء، ١٧٦] ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾ [مريم، ٢٨] ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس، ٣٧].

قلت: اختلف أهلُ البلدين[١] في هذين الاسمين، فقال الكوفيون: إنهما مُعْربان من مكانين، وإذا فَرَّعْنَا على قولهم فلا يجوز الاحتراز عنهما، بل يجب إدخالهما فى الحدِّ، وقال البصريون، وهو الصواب: إن الحركة الأخيرة هى الإِعراب، وما قبلها إتْبَاعٌ لها، وعلى قولهم فلا يصح إدخالهما فى الحد[٢].

---

(١) **أراد بأهل البلدين**: الكوفيين والبصريين.

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في كلمتي « امرئ، وابنم » أن آخر كل منهما والحرف الذي قبل الآخر يتغيران بتغير العوامل فيرتفع الحرف الأخير والذي قبله بعامل الرفع، وينتصبان بعامل النصب، وينخفضان بعامل الخفض، وقد =

وارتفاع (امْرُؤٌ) في الآية الأولى على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، والتقدير : إن هَلَكَ امرؤٌ هَلَكَ ، ولا يجوز أن يكون فاعلًا بالفعل المذكور ، خلافًا للكوفيين ؛ لأن الفاعل لا يتقدم على رافعه ، ولا مبتدأ خلافًا لهم وللأخفش[١] ؛ لأن أدوات الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية ، وانتصابُهُ فى الآية الثانية لأنه خَبرُ (كان) وانجراره فى الثالثة بالإضافة .

ثم قلت : وَأَنْوَاعُهُ رَفْعٌ وَنصْبٌ في اسْمٍ وَفْعلٍ كَـ« زَيْدٌ يقومُ » و« إنَّ زَيدًا لَنْ يَقُومَ » وَجَرٌّ في اسم كَـ« بِزَيْدٍ » وَجَزْمٌ في فِعلٍ كَـ« لَمْ يَقُمْ » .

والأَصلُ كَوْنُ الرَّفْعِ بَالضَّمَّةِ ، وَالنَّصْبِ بالْفَتْحَةِ ، وَالَجرِّ بالْكَسْرَةِ ، وَالْجَزْمِ بالسُّكُونِ .

وأقول : أنواع الإعراب أربعة : رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم[٢] ، وعن بعضهم أن الجزم ليس بإعراب[٣] ، وليس بشيء ، وهذه الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

= جعلتم الإعراب هو تغير الآخر فقط ؛ فلا يكون تعريف الإعراب شاملًا لتغير هاتين الكلمتين ، وحاصل الجواب : أن هذا الاعتراض مبني على مذهب الكوفيين الذين يجعلون تغير الحرف الذي قبل الآخر فيهما بسبب تغير العامل ، ونحن جعلنا تعريف الإعراب على ما هو مذهب البصريين الذين يجعلون تغير الحرف الذي قبل الآخر ليس بسبب تغير العوامل ، بل للإتباع للحرف الأخير ، ومع هذا فإنه يمكن تصحيح التعريف حتى لو أجرينا هاتين الكلمتين على ما هو مذهب الكوفيين ، وذلك بأن نريد بالحرف الآخر في التعريف ما ليس بأول الكلمة ؛ فيشمل الآخر وما قبله .

(١) **ههنا أصلان ؛ الأول** : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ ذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز ذلك ، وأباه جمهور البصريين ، **والأصل الثاني** : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على رافعه ؟ ذهب جمهور الكوفيين إلى جواز ذلك ، وأباه جمهور البصريين ، ومن هنا تعلم السر في أن الكوفيين والأخفش جعلوا (امرؤ) في قوله تعالى ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ ﴾ مبتدأ ، والسر في أن يجيز الكوفيون جعله فاعلًا لهلك المتأخر عنه ، والسر في أن البصريين لا يجعلونه مبتدأ ولا فاعلًا مقدمًا ، وتمسكهم بأنه فاعل لفعل محذوف يقدر متقدمًا عليه .

(٢) قد يكون الرفع ظاهرًا نحو « زيد يقوم » وقد يكون مقدرًا نحو « موسى يسعى في الخير » وقد يكون محلًا نحو « أنت الذي وثقت به » وقد يكون النصب ظاهرًا نحو « إن زيدًا رجل خير » وقد يكون مقدرًا نحو « إن ليلى كالبدر » وقد يكون محلًا نحو « إنك لعالم » وقد يكون الجر ظاهرًا نحو « مررت بزيد » وقد يكون مقدرًا نحو « مررت بليلى » وقد يكون محلًا نحو « مررت بك » .

(٣) الذي ذهب إلى أن الجزم ليس بإعراب هو أبو عثمان المازني ، زعم أن الجزم عدم الحركة ، وقال : إنا نعرف الإعراب بأنه « أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل » ولما كان الجزم عدمًا لم يكن أثرًا يجلبه العامل ، لأن العدم لا يكون مجلوبًا ، ومن أجل أنه لا يصدق عليه تعريف الإعراب لا يكون إعرابًا ، وقد قال المؤلف عن هذا الرأي إنه =

(١) ما هو مشترك بين الاسم والفعل، وهو الرفع والنصب، مثالُ دخول الرفع فيهما «زَيْدٌ يَقُومُ» فـ«زَيْد» مرفوع بالابتداء، وعَلَامَة رفعه الضمة، و«يقومُ» مرفوع لأنه فعل مضارع خالٍ عن ناصب وجازم، وعَلَامَة رفعه أيضًا الضمة، ومثالُ دخول النصب فيهما «إِنَّ زَيدًا لَنْ يَقُومَ» فـ«زيدًا» اسم منصوب بإنَّ، وعَلَامَة نصبه الفتحة، و«يَقُومَ» فعل مضارع منصوب بلَنْ، وعَلَامَة نصبه أيضًا الفتحة.

(٢) وما هو خاصّ بالاسم، وهو الجر[١]، نحو «بِزَيْدٍ» فـ«زَيْدٍ» مجرور بالباء، وعَلَامَة جره الكسرة.

(٣) وما هو خاص بالفعل، وهو الجزم[٢]، نحو «لَمْ يَقُمْ» فـ«يَقُمْ» فعل مضارع مجزوم بلم، وعَلَامَة جزمه حذف الحركة.

والأَصْلُ في هذه الأَنواع الأربعة أن يُدَلَّ عَلَى رفعها بالضّمّة، وعَلَى نصبها بالفتحة، وعَلَى جَرِّها بالكسرة، وعَلَى جزمها بالسكون، وهو حذف الحركة، وقد بينت ذلك كله في الأمثلة المذكورة.

وقال الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة، ٢٥١].

إعراب ذلك (لَوْلَا) حرف يدل على امتناع شيء لوجود غيره، تقول: لَوْلَا زَيْدٌ

= ليس بشيء يعتد به ويصح الالتفات إليه، ووجه ذلك أن العامل الذي يقتضي الجزم قد حذف الحركة الظاهرة أو المقدرة التي كانت قبل دخوله، ولزم من حذف الحركة الجزم، فالجزم أثر تابع لما صنعه العامل، ومن أجل هذا يصح أن يجعل إعرابًا.

(١) إنما اختص الاسم بالجر لأن عامل الجر إما حرف الجر وإما الإضافة، والإضافة تدل على الملك أو الاستحقاق، وحرف الجر قد يكون دالًا على هذين المعنيين، والذي يكون مالكًا للشيء أو مستحقًا له هو الذات، والفعل لا يدل على الذات، وإنما يدل على معنى قائم بالذات، فأما الاسم فقد يكون مدلوله الذات كزيد وعمرو وخالد، فاختص لذلك السبب بما يدل على الملك أو الاستحقاق وهو عامل الجر.

(٢) إنما اختص الفعل بالجزم لأن عامل الجزم يدل على النفي غالبًا كلم ولما، والذي يجوز نفيه هو المعاني دون الذوات، لأن النفي يقتضي العدم، والذات غير قابلة له، وقد علمت أن الفعل يدل على المعنى دائمًا وأن الاسم أكثر ما يدل على الذات، ومن أجل أن الاسم أكثر ما يدل على الذات، وأن عامل الجزم يقتضي العدم الذي لا يقبله الذات لم يصح أن يدخل عامل الجزم على الاسم، وصح دخوله على الفعل لأنه الدال على ما يجوز نفيه فاختص به.

لأكْرَمْتُكَ ، تريد بذلك أن الإكرام امتنع لوجود زيد ، و(دَفْعُ) مبتدأ مرفوع بالضمة ، واسم الله مضاف إليه ، ولفظه مجرور بالكسرة ، ومحله مرفوع لأنه فاعل الدَّفْع ، و(الناس) مفعول منصوب بالفتحة ، والناصب له الدَّفْعُ ؛ لأنه مصدر حالٌّ مَحَلَّ أَنْ والفعل ، وكلُّ مصدرٍ كان كذلك فإنه يعمل عَمَلَ الفعلِ : أي ولولا أن دَفَعَ اللهُ الناسَ ، (بعضَهُمْ) بدلُ بعضٍ من كلٍّ ، وهو منصوب بالفتحة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا ، وكذا كل مبتدأ وقع بعد لولا ، والتقدير : ولولا دَفْعُ اللهِ الناسَ موجودٌ ، والمعنى : لولا أن يدفع الله بعضَ الناس ببعض لَغَلَبَ المفسدون وبطلت مَصَالح الأرض ، وقال أبو العلاء المعرِّى فى صفة السيف :

١٢ - يُـذِيـبُ الـرُّعْـبُ مِـنْـهُ كُـلَّ عَـضْـبِ
فَـلَـوْلَا الْـغِـمْـدُ يُـمْـسِـكُـهُ لَـسَـالَا

فآثر ذِكْرَ الخبر ، وهو « يمسكه » .

ثم قلت : وَخَرَجَ عَنْ ذلِكَ الأَصْلِ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ :

١٢- هذا البيت من كلام أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري، رهين المحبسين، والفيلسوف الحكيم، وهو أحد شعراء الدولة العباسية، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو والصرف ولا على مفردات اللغة، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في كتابه أوضح المسالك (رقم ٧٧) وذكر هناك أنه أخطأ في ذكر الخبر على ما هو رأي جمهرة النحاة، وأنشده الأشموني (رقم ١٥٨) وأنشده ابن عقيل (رقم ٥٨) وسنذكر ما فيه.

اللغة: «يذيب» مضارع من الإذابة، وهي إسالة ما كان صلبًا كالحديد، «الرعب» الخوف الشديد، «عضب» بفتح العين وسكون الضاد – هو السيف ، «الغمد» بكسرة فسكون – جفن السيف وقرابه.

المعنى: يقول إن سيفك لتهابه السيوف، كما أن الرجال يهابونه، وإن سيوف الناس تذوب في أغمادها هيبة لسيفك وخوفًا منه، ولولا أن الأغماد تمسكها لسالت كما يسيل الماء.

الإعراب: «يذيب» فعل مضارع، «الرعب» فاعل، «منه» جار ومجرور متعلق بالرعب أو بمحذوف حال منه، «كل» مفعول به ليذيب، وكل مضاف و«عضب» مضاف إليه، «لولا» حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره، «الغمد» مبتدأ، «يمسكه» يمسك: فعل مضارع فيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو فاعله، والضمير البارز مفعوله، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله

أحدُهَا : مَا لَا يَنْصَرِفُ ؛ فإِنَّهُ يُجَرُّ بِالفَتْحَةِ ، نحْوُ « بأَفْضَلَ مِنْهُ » إلا إنْ أُضيفَ أو دَخلَتْهُ ألْ ، نحْوُ « بأَفْضَلِكُمْ » و« بالأَفْضَلِ » .

وأقول : الأَصلُ في علامات الإِعراب ما ذكرناه ، وقد خرج عن ذلك سبعَةُ أبواب :

الباب الأول : باب ما لا ينصرف ، وحُكْمُه أنه يوافق ما ينصرف في أمرين ، وهما : أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويخالفه في أمرين(١) ، وهما : أنه لا يُنَوَّنُ ، وأنه يجر بالفتحة ، نحو : « جَاءَنِي أَفْضَلُ مِنْهُ » و« رَأَيْتُ أَفْضَلَ مِنْهُ » و« مررتُ

في محل رفع خبر المبتدأ، «لسالا» اللام واقعة في جواب لولا لا محل لها، وسال: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى السيف.

الشَّاهِدُ فِيهِ: اعلم أن الجمهور على أنه لا يجوز أن يكون خبر المبتدأ الذي يقع بعد لولا إلا كونًا عامًّا، وترتب على هذا أنهم يلتزمون امتناع أن يذكر خبر المبتدأ الذي يقع بعد لولا؛ بل يجب عندهم حذف خبره، بلا تفصيل.

ولكن المحققين فصلوا فقالوا: إما أن يكون خبر ذلك المبتدأ كونًا عامًّا كالوجود المطلق، وإما أن يكون كونًا خاصًّا كالقيام والقعود، فإن كان الخبر كونًا عامًّا وجب حذفه نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة سبأ، ٣١]، وإن كان كونًا خاصًّا، فإما أن يكون في الكلام ما يدل عليه إن حذفناه نحو قولك «لولا أنصار محمد لهلك» وذلك لأن كلمة «أنصار» تدل على أن الخبر تقديره: لولا أنصاره حموه أو دافعوا عنه أو نحو ذلك، فإن كان كذلك جاز ذكره وحذفه، وإن لم يكن في الكلام ما يدل عليه وجب ذكره.

فتحصل أن للمبتدأ الواقع بعد لولا عند هؤلاء المحققين ثلاثة أحوال: حالة يجب فيها حذف خبره، وحالة يجب فيها ذكره، وحالة يجوز فيه ذكره وحذفه.

إذا علمت ذلك تبين لك أن ذكر الخبر في كلام أبي العلاء المعري لحن عند الجمهور، ومن باب الجائز عند المحققين.

ومن العلماء من أعرب «يمسكه» بدل اشتمال من «الغمد» وجعل الخبر محذوفًا ليطابق مذهب الجمهور، فافهم ذلك وتدبره.

---

(١) أنت تعلم أن الاسم الذي لا ينصرف إنما امتنع من الصرف لأنه أشبه الفعل في وجود علتين فرعيتين ترجع إحداهما إلى اللفظ وترجع الأخرى إلى المعنى، أو في وجود علة واحدة تقوم مقام العلتين، وتعلم أن من أحكام =

بأفْضَلَ مِنْهُ » وقال الله تعالى : ﴿ فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ ﴾ [النساء، ٨٦] ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾ [سبأ، ١٢] ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾ [النساء، ١٦٢] .

ويستثنى من قولنا « ما لا ينصرف » مسألتان يجر فيهما بالكسرة عَلَى الأَصل ؛ **إحداهما** : أن يضاف ، **والثانية** : أن تصحبه الأَلف واللام ، تقول : مررتُ بأفْضَلِ القوم وبالأفْضَلِ ، وقالَ الله تعالى ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ [التين، ٤] .

اللَّام جواب القسم السابق في قوله تعالى : ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين، ١] وما بعدهما ، و(قد) لها أربعةُ معان ، وذلك أنها تكون حرف تحقيق ، وتقريب ، وتقليل ، وتَوَقُّع ، فالتي للتحقيق تدخل على الفعل المضارع نحو : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [النور، ٦٤] أي يعلم ما أنتم عليه حقًّا ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة، ١٤٤] وعلى الماضي نحو : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ [التين، ٤] الآية ؛ وكذا حيث جاءت [قد] بعد اللام فهي للتحقيق ، والتي للتقريب تختص بالماضي نحو قول المؤذن « قَدْ قَامَتِ الصَّلاَةُ » أي قد حَانَ وَقْتُهَا ، ولذلك يحسن وقوع الماضي موضِعَ الحال إذا كان معه قد ، كقولك : رأيت زيدًا قد عَزَم على الخروج ، أي عازمًا عليه ، والتي للتقليل تختص بالمضارِع ، كقولهم : « قد يَصْدُقُ الكَذُوبُ » ، و« قد يَعْثُرُ الجوادُ » [أي : ربما صدق الكَذُوبُ ، وربما عثر الجوادُ] ، والتي للتوقُّع تختص بالماضي ، قال سيبويه : وأما « قَد فَعَل » فجواب « هل فَعَل » ؛ لأن السائل ينتظر الجواب : أي يَتَوقَّعُهُ ، وقال الخليل : هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر ، يريد أَنَّ الإنسان إذا سأل عن فعل أو عُلِمَ أنه يَتَوقَّعُ أن يُخْبَرَ به قيل : قد فعل ، وإذا كان الخبر مبتدأ قال : فعل كذا وكذا ، ولم يأت بقد ، فاعرفه .

= الفعل أنه لا ينون وأنه لا يجر ، فلما حمل الاسم ذو العلتين أو ذو العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين على الفعل أعطيناه من أحكام الفعل امتناعه من الجر وامتناعه من التنوين ، ما لم يعارض هذا الشبه شيء من خصائص الأسماء ، ولهذا تجدهم جروا هذا الاسم بالكسرة حين تلحقه أل أو حين يضاف ، وذلك لأن الاقتران بأل والإضافة كلاهما من خصائص الاسم ، فافهم هذا وكن منه على ثبت ، وسيأتي لهذا الكلام مزيد بيان في باب الاسم الذي لا ينصرف ، فارتقبه .

ثم قلت : الثاني ما جُمِعَ بألِفٍ وتاء مَزِيدَتَيْنِ ، كـ« هِنْدَات » فإنه يُنْصَبُ بالكسرة نحو : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [العنكبوت ، ٤٤] **﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾ بخلاف نحو : ﴿ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا ﴾ و« رَأَيْتُ قُضَاةً » وأُلْحِقَ به « أُولَاتُ » .**

وأقول : الباب الثاني مما خرج عن الأَصل : ما جمع بألف وتاء مزيدتين(١) ، سواء كَانَ جمعًا لمؤنث نحو : « هِنْدَات » و« زَيْنَبات » ، أو جمعًا لمذكر نحو : « إِصطَبْلَات » و« حَمَّامات » ، وسواء كَانَ سالمًا كما مَثَّلْنا ، أو ذا تغير كـ« سَجَدات » بفتح الجيم ، و« غُرُفَات » بضم الراء وفتحها ، و« سِدِرات » بكسر الدال وفتحها .

فهذه كلها تُرْفَع بالضمة وتجر بالكسرة عَلَى الأصل ، وتنصب بالكسرة عَلَى خلاف الأَصل ، تقول : « جَاءَتِ الهِنْدَاتُ » و« مَرَرْتُ بالهِنْدَاتِ » و« رَأَيْتُ الهِنْداتِ » و﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[العنكبوت ، ٤٤] .

(خلق) فعل ماض ، و(الله) فاعل ، و(السمواتِ) مفعول به ، والمفعول منصوب ، وعَلَامَة النصب الكسرة نيابة عن الفتحة .

وقال الله تعالى : ﴿ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ [النور ، ٢١] ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ

(١) اعلم أن الاسم الذي يجمع بالألف والتاء المزيدتين – وهو ما يعرف عند النحاة بجمع المؤنث السالم– خمسة أنواع :

الأول : الاسم المختوم بالتاء ، سواء أكان علمًا نحو فاطمة وطلحة ، أم كان اسم جنس نحو جارية ونحو بنت ونحو ذات : بمعنى صاحبة .

الثاني : ما كان علمًا لمؤنث ، سواء أكان مختومًا بالتاء فيكون له سببان نحو فاطمة وعائشة ، أم كان غير مختوم بالتاء نحو هند ودعد وزينب ، وسواء أكان مسماه عاقلًا كالأمثلة السابقة ، أم كان مسماه غير عاقل نحو عفراء علم على دابة لونها لون العفر وهو التراب .

الثالث : وصف المذكر غير العاقل كالجبال الراسيات والأيام المعدودات .

الرابع : الاسم المصغر الذي مكبره غير عاقل نحو دريهم تصغير درهم ونحو فليس تصغير فلس ، تقول في جمعهما : دريهمات ـ وفليسات .

الخامس : اسم الجنس والمؤنث بألف التأنيث ، سواء أكانت الألف ممدودة نحو صحراء أم كانت مقصورة نحو حبلى .

وما عدا ذلك لا يكون جمعه جمع المؤنث السالم قياسيًا ، بل يقتصر فيه على السماع ، ومما سمع منهم قولهم في جمع ابن عرس وفي جمع ابن آوى : بنات عرس ، وبنات آوى .

أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة، ١٦٧] ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [هود، ١٤٤]، ونظائر ذلكَ كثيرة .

وأُلْحِقَ بهذا الجمع « أولاتُ » فينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة، وإن لم يكن جمعًا، وإنما هو اسم جمع؛ لأنه لا وَاحِدَ له من لفظه، حُمِلَ عَلَى جمع المؤنث، كما حمل « أُولو » عَلَى جمع المذكر كما سيأتي، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُولَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق، ٦]، « كُنَّ » كَانَ واسمها، و« أولاتِ » خبرها، وعَلَامَة نصبه الكسرة .

ثم قلت : الثَّالِثُ « ذُو » بمَعْنَى صاحِبٍ، وما أُضِيفَ لِغَيْرِ الياء مِنْ « أبٍ » و« أخٍ » و« حَمٍ » و« هَنٍ » و« فَمٍ » بغير ميم؛ فإنها تعرب بالواو والألف والياء .

وأقول : البابُ الثالثُ مما خرج عن الأَصل : الأسماءُ الستةُ المعْتَلَّةُ المضافة إلى غير ياء المتكلم؛ فإنها ترفع بالواو نيابةً عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتخفض بالياء نيابةً عن الكسرة .

وشَرْط الأول منها- وهو ذُو- أن يكون بمعنى صاحب، تقول : « جاءني ذو مال » و« رأيت ذا مَال » و« مَرَرْتُ بذِي مَالٍ » قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ ﴾ [الرعد، ٦]، وقال تعالى : ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ [القلم، ١٤]، وقال تعالى : ﴿ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ ﴾ [المرسلات، ٣٠]، فوقع « ذو » في الأول خبرًا لإنَّ فرُفع بالواو، وفي الثاني خبرًا لكانَ فنُصب بالألف، وفي الثالث صفة لِظِلٍّ فجُرَّ بالياء؛ لأن الصفة تتبع الموصوف .

وإذا لم يكن « ذو » بمعنى صاحب كَانَ بمعنى الذي، وكان مبنيًّا عَلَى سكون الواو، تقول : « جاءني ذو قامَ » و« رَأَيْتُ ذُو قَامَ » و« مَرَرْتُ بِذُو قَامَ » وهي لُغَة طيئ، عَلَى أن منهم من يُجْريها مُجْرَى التي بمعنى صاحب فيعربها بالواو والألف والياء[1]؛

---

(١) وجاء على هذه اللغة قول الشاعر :

فَـإِمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَـقِـيـتُـهُـمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

أي يكفيني من الذي عندهم ما كان قدر الكفاية، وذلك على رواية من روى « فحسبي من ذي عندهم » بالياء، ومن الرواة من يرويه « فحسبي من ذو عندهم » بالواو على المشهور الشائع من لغتهم .

فيقول: « جَاءني ذُو قَامَ » و« رَأَيتُ ذَا قَامَ » و« مَرَرْتُ بِذِي قَامَ » إلا أن ذلك شاذ، والمشهورُ ما قَدَّمناه، وسُمِعَ من كلامهم « لا وذُو في السماء عَرْشُه » فذو: موصولة بمعنى الذي، وما بعدها صلة، فلو كانت معربة لَجُرَّتْ بواو القسم.

والخمسةُ الباقيةُ شرطُها أن تكون مضافةً إلى غير ياء المتكلم[1]، كقولِه تعالى: ﴿ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [القصص، ٢٣] وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يوسف، ٨] وقوله تعالى: ﴿ ٱرْجِعُوٓاْ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ ﴾ [يوسف، ٨١]، فوقع الأَبُ في الآية الأولى مرفوعًا بالابتداء، وفي الآية الثانية منصوبًا بإِنَّ، وفي الآية الثالثة مخفوضًا بإلى، وهو في جميع ذلك مضاف إلى غير الياء؛ فلهذا أعرب بالواو والألف والياء، وكذلك الْقَوْل في الباقي.

---

(١) جملة ما يشترط لإعراب هذه الأسماء بالواو رفعًا وبالألف نصبًا وبالياء جرًّا خمسة شروط:

الشرط الأول: أن تكون مفردة - أي غير مثناة ولا مجموعة - فلو ثنيت أعربت إعراب المثنى بالألف رفعًا وبالياء المفتوح ما قبلها نصبًا وجرًّا، نحو قولك « أبواك يحبانك » ونحو « إن أخويك يعينانك » وكل هذه الأسماء تثنى، تقول: أبواك وأخواك، وحمواك، وفمان، وهنوان، وذوا مال، ولو جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا وبالكسرة جرًّا، وكلها تجمع جمع التكسير، تقول: آباؤك وإخوتك، وأحماؤك، وأفواه أبنائك، وأهناء أرحامك، وأذواء المال، ولو جمعت جمع المذكر السالم فإنها تعرب إعرابه بالواو رفعًا وبالياء المكسور ما قبلها نصبًا وجرًّا، والأصل أن هذه الأسماء لا تجمع جمع المذكر السالم، لأنها ليست أعلامًا ولا صفات، ولكن العرب جمعوا منها الأب والأخ هذا الجمع، قال الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

وقال آخر:

وَكَانَ بَنُو فَزَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ ... وكنتُ لَهُمْ كشَرِّ بني الأَخِينَا

ومن العلماء من قاس على هذين بقيتها، ومنهم من حكم بشذوذ ما ورد من ذلك.

الشرط الثاني: أن تكون مكبرة، فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة، نحو « أبيك وأخيك » بتشديد الياء وضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكسرها في حال الجر.

الشرط الثالث: ألا تكون منسوبة، فلو نسبت أعربت بالحركات الظاهرة، نحو « أبوي، وأخوي، وحموي، وهنوي ».

الشرط الرابع: أن تكون مضافة، فلو قطعت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة، نحو قوله تعالى ﴿ وَلَهُۥٓ أَخٌ ﴾.

الشرط الخامس: أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، وقد ذكر المؤلف الشرطين الأخيرين.

ولو أضيفت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم كسرت أواخِرُها لمناسبة الياء، وكان إعرابها بحركات مُقدَّرة قبل الياء؛ تقول: «هذا أبي» و«رأيتُ أبي» و«مررت بأبي» فتقدَّرُ حركات الإعراب قبل ياء المتكلم، كما تفعل ذلك في نحو: «غُلَامِي».

وقد تكون في الموضع الواحد محتملَةً لوجهين أو أَوْجُهٍ:

فالأول كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾ [ص، ٢٣] فيحتمل (أخي) وجهين؛ أحدهما: أن يكون بدلًا من (هٰذا) فيكون منصوبًا؛ لأن البدل يَتْبع المبدل منه، فكأنه قال: إن أخي، والثاني: أن يكون خبرًا؛ فيكون مرفوعًا، وجملة ﴿لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾ خبر ثان على الوجه الثاني، وهو الخبر على الوجه الأول.

والثاني كقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّى لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِى وَأَخِىۖ﴾ [المائدة، ٢٥] فيحتمل (أخي) ثلاثة أَوْجُهٍ:

أحدهما: أن يكون مرفوعًا، وذلك من ثلاثة أوجه: **أحدهما** أن يكون عطفًا على الضمير في (أملك) ذكره الزمخشري، وفيه نظر؛ لأن المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الاسم الظاهر، لا تقول «أقوم زيد» فكذلك لا يُعْطَفُ الاسمُ الظاهرُ على الاسم المرفوع به(١).

فإن قلت: وأيضًا فكيف يعطف على الضمير المرفوع المتصل ولم يوجد تأكيد كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[الأنبياء، ٥٤]؟.

قلتُ: الفَصْلُ بين المعطوف والمعطوف عليه يَقُوم مَقَامَ التأكيد.

الثاني: أن يكون عطفًا على محل «إنَّ» واسمها، والتقدير: وأخى كذلك.

والثالث: أن يكون مبتدأ حُذِفَ خبره، والتقدير: وأخى كذلك.

وَالفَرْقُ بين الوجهين أن المعطوف في الوجه الثاني مفردان على مفردين، كما تقول: إن زيدًا منطلقٌ وعمرًا ذاهبٌ، وفي الوجه الثالث جملة على جملة، كما تقول: إن زيدًا منطلقٌ وعمرٌو ذاهبٌ.

الثاني: أن يكون منصوبًا، وذلك من وجهين؛ أحدهما: أن يكون معطوفًا على

---

(١) **قد يقال**: إنه يغتفر في الثواني والتوابع ما لا يغتفر في الأوائل والمتبوعات؛ فيصح قول الزمخشري على هذا.

اسم « إنَّ » ، والثاني أن يكون معطوفًا على (نفسي) .

والثالث : أن يكون مخفوضًا ، وذلك من وجه واحد ، وهو أن يكون معطوفًا على الياء المخفوضة بإضافة النفس ، وهذا الوجه لا يُجِيزُهُ جمهورُ البصريين ؛ لأن فيه العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[1] .

ثم قلت : والأَفْصَحُ في الهَنِ النَّقْصُ .

وأقول : الهَنُ يُخَالِفُ الأبَ والأخَ والْحَمَ ، من جهة أنها إذا أُفردت نَقَصَتْ أواخِرُها وصارت عَلَى حرفين ، وإذا أضيفت تمت فصارت عَلَى ثلاثة أحرف ، تقول : هذا أبٌ ، بحذف اللام ، وأصله « أبوٌ » فإذا أضفته قلت : هذا أبُوكَ ، وكذا الباقي ، وأما « الهَنُ » فإذا استعمل مفردًا نَقَصَ ، وإذا أضيف بقي في اللغة الفصحى عَلَى نَقْصِهِ[2] ، تقول : هذا هَنٌ ، وهذا هَنُكَ ؛ فيكون في الإفراد والإضافة عَلَى حدٍّ سواء ، ومن العرب

---

(١) قد أجازه ابن مالك واستشهد له ، وقد قرئ : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ ﴾ بجر الأرحام ، وقيل : إنه معطوف على الضمير المجرور محلًا بالباء .

(٢) لغات العرب التي نقلها النحاة في هذه الأسماء **ثلاث لغات** :

اللغة الأولى : الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات ، بالواو في حالة الرفع نيابة عن الضمة نحو : « هذا أبوك وأخوك وحموك » ، وبالألف في حالة النصب نيابة عن الفتحة نحو : « رأيت أباك وأخاك وحماك » ، وبالياء في حالة الجر نيابة عن الكسرة نحو : « تحدثت إلى أبيك وأخيك وحميك » وتسمى هذه اللغة لغة الإتمام .

اللغة الثانية : أن تلزم الألف في الأحوال الثلاثة ، فتكون معربة بحركات مقدرة على الألف ، تقول : « هذا أباك ، ورأيت أباك ، وتحدثت إلى أباك » وقال الشاعر على هذه اللغة :

إنَّ أَبَـاهَـا وأَبَـا أَبَـاهَـا ... قَـدْ بَـلَـغَـا فِـي الـمَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا

وتسمى هذه اللغة : لغة القصر .

اللغة الثالثة : أن تعرب بحركات ظاهرة ، فتقول : « هذا أبُك وأخُك وحمُك » بالضمة الظاهرة ، وتقول : « رأيت أبك وأخك وحمك » بالفتحة الظاهرة ، وتقول « تحدثت إلى أبك وحمك وأخك » بالكسرة الظاهرة ، وقال الراجز على هذه اللغة :

بِـأَبِـهِ اقْـتَـدَى عَـدِيٌّ فِـي الْـكَـرَمْ ... وَمَـنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمْ

وتسمى هذه اللغة لغة النقص .

والأفصح في « الأب والأخ والحم » لغة الإتمام ، وتليها لغة القصر ، وتليها لغة النقص ، والأفصح في « الهن » لغة النقص .

مَنْ يستعمله تامًّا في حالة الإضافة ؛ فيقول : هذا هَنُوك ، ورأيت هَنَاك ، ومررت بِهَنِيكَ ، وهي لُغَة قليلة ، ولقلّتها لم يَطَّلع عليها الفرَّاء ، ولا أبو القاسم الزَّجَّاجي ، فَادَّعَيَا أن الأَسماء المعربة بالحروف خمسة لا سِتة .

واعلم أَن لُغَة النقص مع كونها أَكْثرَ استعمالا هي أَفْصَحُ قياسًا ، وذلك لأَن ما كَانَ ناقصًا في الإفراد فحقُّه أن يبقى عَلَى نقصه في الإضافة ، وذلك نحو : « يَدٍ » أصلها يَدَيٌ ، فحذفوا لامها في الإفراد ، وهي الياء ، وجعلوا الإعراب عَلَى ما قبلها فقالوا : هذه يَدٌ ، ثم لما أضافوها أبقوها محذوفة اللام ، قال الله تعالى : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح ، ١٠] وقال الله تعالى : ﴿ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي ﴾ [المائدة ، ٢٨] وقال الله تعالى : ﴿ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا ﴾ [ص ، ٤٤] .

فأما الآية الأولى : فـ(يد) فيها مبتدأ مرفوع بالضمة ، و(الله) مضاف إليه مخفوض بالكسرة ، و(فوق) ظرف مكان منصوب بالفتحة ، وهو متعلق بمحذوف هو الخبر : أي كائنةٌ فوقَ أيديهم ، (وأيديهم) مضاف ومضاف إليه ، ورجعت الياء التي كانت في المفرد محذوفة ؛ لأن التكسير يردُّ الأشياء إلى أصولها(١) .

وأما الآية الثانية : فاللام دالة على قَسَمٍ مقدر : أي والله لئن ، وتسمى اللام المؤذِنَة والموَطِّئة ؛ لأنها آذَنَتْ بالقسم ووطّأت الجوابَ له ، (وإنْ) حرف شرط ، و(بسطت) فعل ماضٍ وفاعل ، و(إليَّ) جار ومجرور متعلق ببسطت ، و(يدك) مفعول به ومضاف إليه ، واللّامُ من (لتقتلنى) لام التعليل ، وهي حرف جر ، والفعلُ منصوبٌ بأن مضمرة بعدها جوازًا ، لا بها نفسها ؛ خلافًا للكوفيين ، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض باللّام : أي للقتل ، و(ما) نافية ، و(أنا) اسمها إن قدرت حجازية وهو الظاهر(٢) ومبتدأ إن قدرت تميمية ، والباء زائدة فلا تتعلق بشيء ، وكذا جميع

---

(١) وكذلك رجعت الياء في التثنية عند بعض العرب ، نحو قول الشاعر :

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُذَلَّ وَتُضْهَدَا

وأكثر العرب لا يعيد الياء في التثنية ، وعليه قوله تعالى : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ ومنه المثل « يداك أوْكَتَا وفوك نفخ » .

(٢) وجه كونه هو الظاهر أن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز .

حروف الجر الزائدة، و(باسطٍ) خبر « ما » فيكون في موضع نصب، أو خبر المبتدأ فيكون في موضع رفع، والجملة جواب القسم؛ فلا محلَّ لها من الإعراب، وهي دالة على جواب الشرط المحذوف، والتقدير: والله ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إن بسطت إِلَيَّ يَدَكَ لتقتلني فما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك.

وأما الآية الثالثة: فَوَاضحة، والضِّغْثُ: قَبْضَةٌ من حشيش مختلطة الرَّطْبِ باليابِسِ.

ثم قلت: الرَّابِعُ الْمُثَنَّى، كَالزَّيْدَانِ وَالْهِنْدَانِ، فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالأَلِفِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بالْيَاءِ الَمفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا الَمكْسُورِ مَا بَعْدَهَا.

وأقول: الباب الرابع مما خرج عن الأصل: المثنى، وهو، كُلُّ اسم دال عَلَى اثنين، وكان اختصارًا للمتعاطفين، وذلك نحو: الزيدان والهندان؛ إذ كل منهما دال عَلَى اثنين، والأصل فيهما: زيدٌ وزيدٌ، وهندٌ وهندٌ، كما قال الحجاج: « إنا لله، مُحَمَّدٌ ومحمد في يَوْمٍ »[1] ولكنهم عَدَلُوا عن ذلك كَرَاهية [منهم] للتطويل والتكرار[2].

وحُكْمُ هذا الباب: أن يرفع بالألف نيابةً عن الضمة، وأن يجر وينصب بالياء

---

(١) ومثل ذلك قول الراجز:

لَيْثٌ وَلَيْثٌ في مَقَامٍ ضَنْكِ ... كِلاَهُمَا ذُو أَشَرٍ وَمَحْكِ

(٢) يشترط في كل اسم يراد تثنيته ثمانية شروط:

الشرط الأول: أن يكون معربًا، سواء أكان مذكرًا كزيد وعمرو أم كان مؤنثًا كهند وفاطمة، وسواء أكان علمًا كهذه الأمثلة التي ذكرناها أم كان نكرة كرجل وامرأة، إلا أن العلم لا يثنى إلا بعد قصد تنكيره على ما نبينه لك في الشرط الثالث، وسواء أكان مسماه عاقلًا كما ذكرنا من الأمثلة أم كان مسماه غير عاقل كحمار وفرس وأتان.

فلو كان المفرد مبنيًا لم تجز تثنيته، فلا يجوز لك أن تثني « من » ولا « كم » ولا غيرهما من المبنيات، فأما قولهم في الحكاية « منان » و « منتان » فإن هذه الألف والنون ليستا لتثنية من، وإنما هما لحكاية ما ورد في كلام المتكلم الأول، وأما قولهم « هذان، وهذين، وهاتان، وهاتين » من أسماء الإشارة، وقولهم « اللذان، واللذين، واللتان، واللتين » من الأسماء الموصولة فإن هذه الألفاظ عند المحققين من النحاة ليست مثنيات، ولكنها صيغ وردت عن العرب على هذه الصور للدلالة على الاثنين أو الاثنتين.

الشرط الثاني: أن يكون مفردًا، أي غير مثنى ولا مجموع، فإن كان الاسم مثنى أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا أو جمع مؤنث سالمًا لم تجز تثنيته، وكذلك إن كان جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع كمساجد =

المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابةً عن الكسرة والفتحة ، نحو : « جاء الزَّيْدَانِ » و« رأيت الزَّيْدَيْنِ » و« مَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ » ، وكذلك تقول في « الهندان » ، وإنما مثلتُ

= ومصابيح ، فإن كان على غير صيغة منتهى الجموع كرجال وكتب جاز تثنيته .

الشرط الثالث : أن يكون نكرة إما في الأصل وإما بالقصد ، فإن كان معرفة كالعلم لم تجز تثنيته مع بقائه على علميته ، فإن أردت أن تثنى العلم فاقصد أول الأمر إلى تنكيره ثم ثنه وأدخل عليه الألف واللام ليصير معرفة بالأداة ، فتقول : المحمدان ، والزيدان ، والعمران ، والبكران .

الشرط الرابع : ألا يكون مركبًا ، والمركب ثلاثة أنواع :

الأول : المركب الإسنادي نحو « شاب قرناها » و « تأبط شرًا » وهذا النوع لا تجوز تثنيته بالإجماع .

والثاني : المركب المزجي نحو « معديكرب ، وقاضيخان ، وقالي قلا » وهذا النوع مختلف في جواز تثنيته ، والصحيح عدم جوازها .

فإن أردت اثنين ممن يقال لكل منهما « تأبط شرًا ، أو قاضيخان ، فجئ بمثنى ذي التي بمعنى صاحب وأضفها إلى المركب ، فتقول « ذوا تأبط شرًا » ، أو ذوي تأبط شرًا » وتقول أيضًا « ذوا قاضيخان ، أو ذوي قاضيخان » .

والنوع الثالث من المركب : هو المركب الإضافي نحو « عبد الله ، وعبد الرحمن » وهذا النوع لا تثنى جملته ، ولكن يثنى صدره ، ويضاف إلى عجزه ، فتقول : « عبدا الله ، وعبدا الرحمن ، أو عبدي الله ، وعبدي الرحمن » .

الشرط الخامس : أن يكون لمسماه فرد ثان أو أكثر في الوجود ، فإن لم يكن له فرد ثان كالشمس والقمر لم تجز تثنيته إلا بتأويل سنحدثك عنه فيما يلي .

الشرط السادس : أن يكون ذلك الفرد الثاني موافقًا لما تريد تثنيته في اللفظ الذي يطلق عليه ، فإن كان لكل واحد منهما اسم غير اسم الآخر – مثل الأب والجد ، ومثل الأب والأم ، ومثل الشمس والقمر ، ومثل أبي بكر وعمر ، ومثل القمر ووجه الحسناء لم تجز تثنيتهما على اسم أحدهما إلا بتأويل سنحدثك عنه فيما يلي أيضًا .

الشرط السابع : أن يكون ذلك الفرد الثاني موافقًا لما تريد تثنيته في معنىاللفظ الذي يطلق عليه ، فإن كان اللفظ يطلق على أحدهما حقيقة وعلى الآخر مجازًا ، كلفظ البحر الذي يطلق على البحر المعروف حقيقة ويطلق على العالم الواسع المعرفة مجازًا ، وكلفظ الشمس أو لفظ القمر الذي يطلق على كوكب السماء حقيقة وعلى الفتاة الحسناء مجازًا ، فإن النحاة لا يجيزون تثنية هذا النوع ، فلا يجوز عندهم أن نقول « بحران » وأنت تريد البحر المعروف وعالمًا متبحرًا في المعرفة ، لما يلزم عليه من إطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه في آن واحد ، ولكن التحقيق يقتضي جوازه .

وقد قالت العرب « القمران » وهم يريدون الشمس والقمر ، وقالوه أيضًا وهم يريدون قمر السماء وفتاة مليحة حسناء ، وقالوا « أبوان » وهم يريدون الأب والجد ، وقالوه وهم يريدون الأب والأم ، وقالوا « العمران » وهم يريدون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ، وقالوا « القلم أحد اللسانين » . وقال الله تعالى : ﴿ وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ كَمَآ أَتَمَّهَا عَلَىٰٓ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلُ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ وهذا باب من أبواب التغليب حاصله أن المتكلم غلب أحد الاسمين على الاسم الآخر لنكتة .

وقد اعتبر النحاة هذه الألفاظ من الملحق بالمثنى ، لانتفاء الشرط . =

بـ« الزيدان » و« الهندان » ليُعْلم أن تثنية المذكر والمؤنث في الحكم سواء ، بخلاف جمعهما السالم .

ومن شواهد الرفع قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ [المائدة ، ٢٣] .

(قال) فعل ماض ، و(رجلان) فاعل ، والفاعل مرفوع ، وعلامة الرفع هنا الألف نيابةً عن الضمة لأنه مثنى ، ومعمول (يخافون) محذوف : أي يخافون الله ، وجملة (أنعم الله عليهما) تحتمل أن تكون خبرية فتكون في موضع رفع على أنها صفة ثانية لرجلان ، والمعنى : قال رجلان موصوفان بأنهما من الذين يخافون ، وبأنهما أنعم الله عليهما بالإيمان ، وتحتمل أن تكون دعائية مثلها في قولك « جاءني زَيْدٌ رحمه الله » فتكون معترضة بين القول والمَقُولِ ، ولا موضع لها كسائر الجمل المعترضة ، ومثلُه في الاعتراض بالدُّعَاءِ قول الشاعِرِ :

١٣ - إنَّ الثَّمَانِينَ- وَبُلِّغْتَهَا- قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ

ومن شواهد الجرّ قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ

١٣- هذا بيت من بحر السريع من قصيدة لأبي المنهال عوف بن محلم، الخزاعي، الشيباني، يقولها في مدح عبد الله بن طاهر، وكان قد دخل عليه، فسلم، وأجابه عبد الله، فلم يسمع، فلما أعلم بذلك دنا منه وارتجل قصيدة أولها:

يَا بْنَ الَّذِي دَانَ لَهُ المَشْرِقَانْ طُرًّا، وَقَدْ دَانَ لَهُ المَغْرِبَانْ

وبعده البيت الذي ذكره المؤلف، وانظر الترجمة رقم ٣٤٠ من فوات الوفيات بتحقيقنا.

اللُّغَة: «ترجمان» بفتح التاء والجيم أو ضمهما أو فتح التاء وضم الجيم – وأصله الذي ينقل إليك كلام غيرك عن لغته إلى لغتك.

المَعْنَى: يعتذر عن عدم سماعه تحية الممدوح بأنه قد طعن في السن، وطال به العمر، ويدعو للممدوح بأن ينسأ الله له في أجله ويطيل بقاءه.

= الشرط الثامن : ألا يستغنى عن تثنية الاسم بتثنية غيره ، فإنهم لم يثنوا « سواء » اكتفاء بتثنية « سي » وشذ عند النحاة قول الشاعر :

فَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَجْعَلِ الحبَّ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا

عَظِيمٍ ﴾(١) ﴿ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾(٢) ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾ [آل عمران ، ١٣] .

ومثالُ النصب قولُه تعالى : ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ [فصلت ، ٢٩] .

(ربنا) منادَى [مضاف] حذف قبله حرْفُ النداء ، والتقدير : يا رَبَّنَا ، و(أَرِ) فعل دُعَاء ، ولا تقل فعل أمر تأدبًا ، والفاعلُ مستترٌ ، و(نا) مفعول أول ، و(اللذين) مفعول ثانٍ ، وعلامة نصبه الياء(٣) ، وما بعده صلة .

وقد اجتمع النصبُ بالياء والرفعُ بالألف في قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾(٤) .

الإعْرَاب : «إن» حرف توكيد ونصب، «الثمانين» اسم إن، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، «وبلغتها» الواو عاطفة، بلغ فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل، وضمير الغائب العائد إلى الثمانين مفعول ثان، والجملة لا محل لها، وهي اعتراض بين اسم إن وخبرها، والمقصود بها الدعاء للمخاطب، «قد» حرف تحقيق، «أحوجت» أحوج: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الثمانين، «سمعي» سمع: مفعول به، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «إلى ترجمان» جار ومجرور متعلق بأحوج، وجملة أحوجت مع فاعله في محل رفع خبر إن.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «وبلغتها» فإن هذه الجملة معترضة بين جزأي الجملة وهما اسم إن الذي هو قوله: «الثمانين» وخبره الذي هو جملة «قد أحوجت» مع فاعله ومفعوله، والمقصود بهذه الجملة الدعاء للمخاطب بأن يطيل الله حياته ويمد في أجله حتى يصل إلى الثمانين، وكل جملة تقع معترضة بين جزأي جملة على مثل هذا الوجه لا يكون لها محل من الإعراب؛ فهذه الجملة لا محل لها من الإعراب.

---

(١) سورة الزخرف ، ٣١. والاستشهاد بهذه الآية في قوله ﴿ ٱلْقَرْيَتَيْنِ ﴾ .

(٢) سورة فصلت ، ١٢. والاستشهاد بهذه الآية في قوله ﴿ يَوْمَيْنِ ﴾ .

(٣) جرى هنا على أن « اللذين » مثنى حقيقة ؛ وأنه معرب ، وهو رأي ضعيف عند النحاة ، وقد قررنا لك آنفًا أن « اللذين واللتين » – ومثلهما « هذان ، وهاتان » – ليسا مثنيين وأن كل واحد من هذه الألفاظ صيغة وردت عن العرب لتستعمل في موضع خاص ، وأن هذا الذي نقرره هو رأي المحققين من النحاة .

(٤) سورة طه ، ٦٣، والتمثيل بالآية مبني على أن « هذان » مثنى معرب .

وفي هذا الموضع قراءات :

إحداها : هٰذِهِ ، وهي تشديدُ النونِ من « إنَّ » و« هذين » بالياء ، وهي قراءة أبي عَمْرو ، وهي جارية على سَنَنِ العربية ؛ فإن « إنّ » تنصب الاسم وترفع الخبر ، و« هذين » اسمها ؛ فيجب نصبه بالياء لأنه مثنى ، و« ساحران » خبرها فرفعه بالألف .

والثانية : « إنْ » بالتخفيف « هٰذَانِ » بالألف ، وتوجيهُهَا أن الأصل « إنَّ هٰذَيْنِ » فخففَتْ (إن) بحذف النون الثانية ، وَأُهْمِلَتْ كما هو الأكثر فيها إذا خُفِّفَتْ ، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر فجيء بالألف ، ونظيره أنك تقول : إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ فإذا خُفِّفَتْ فالأفصَحُ أن تقول : إنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ على الابتداء والخبر ؛ قال الله تعالى : ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (١) .

والثالثة : « إنَّ » بالتشديد « هٰذَانِ » بالألف ، وهي مشكلة ؛ لأن « إنَّ » المشَدَّدَة يجب إعمالُهَا ؛ فكان الظاهر بالإتيان بالياء كما في القراءة الأولى .

وقد أجيب عليها بأوْجُهٍ :

أحدها : أن لُغَة بَلْحَارث بن كعْب ، وخَثْعَم ، وَزَبِيدٍ وَكِنَانة وآخرين استعمالُ المثنى بالألف دائمًا ، تقول : جاء الزَّيْدَان ، ورأيت الزَّيْدان ، ومررت بالزَّيْدَان ، قال :

١٤ - * تَـزَوَّدَ مِـنَّـا بَـيْـنَ أُذْنَـاهُ طَـعْـنَـةً *

وقال الآخر :

١٤- هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* دعتـه إلَـى هَـابِـي الـتُّـرَابِ عَـقِـيـمُ *

---

(١) سورة الطارق ، ٤، والاستشهاد بالآية الكريمة على قراءة من خفف الميم من (لما) وقد قرأ بذلك نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وخلف ويعقوب ، وإعرابها « إن » مخففة من الثقيلة « كل » مبتدأ ، وهو مضاف و« نفس » مضاف إليه ، « لما » اللام لام الابتداء ، وما زائدة « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، « حافظ » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « كل » ، والجملة من كل الواقع مبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن المخففة .

١٥ - إِنَّ أَبَـاهَـا وَأَبَـا أَبَـاهَـا قَدْ بَلَغَا فِي الـمَـجْدِ غَايَتَاهَا

فهذا مثال مجيء المنصوب بالألف ، وذاك مثال مجيء المجرور بالألف .

وقد نسبه في اللسان (مادة هـ ب ا) إلى هوبر الحارثي، وقد استشهد به في الهمع (ج ١ ص ٤).

اللغة: (هابي التراب) وهو ما ارتفع منه ودق، ويقال: موضع التراب؛ إذا كان ترابه مثل الهباء.

المعنى: يصف رجلًا قتله أبطالهم، ويذكر أنهم طعنوه طعنة واحدة، فخر منها ميتًا، لأنها طعنة خبير بموضع الطعن المميت.

الإعراب: (تزود) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، (بين) ظرف مكان منصوب على الظرفية، وعامله قوله تزود، وهو مضاف، وأذنا من قوله (أذناه) مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف، وأذنا مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، (طعنة) مفعول به لتزود، (دعته) دعا: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى طعنة، وضمير الغائب مفعول به، (إلى) حرف جر، (هابي) مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بدعا، وهابي مضاف و (التراب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، (عقيم) هي في الرواية بالرفع كما ضبطها في اللسان، وتخرج على أنه خبر مبتدأ محذوف، ولكنها في المعنى من أوصاف طعنة، ويقال طعنة عقيم، إذا كانت لا تثنى لأنها نافذة.

الشاهد فيه: قوله (أذناه) فإنه مثنى أذن، للجارحة المعروفة، وهذه الكلمة في موضع جر بإضافة الظرف الذي هو بين إليها كما رأيت في إعراب البيت، ومن حق المضاف إليه أن يكون مجرورًا، ولو أنه جاء به على اللغة المشهورة المستعملة في لسان أكثر العرب لجره بالياء فقال (بين أذنيه)، ولكنه جاء بذلك على ما يجري به لسان بعض العرب، وهم الذين ذكرهم المؤلف، ومن لغة هؤلاء أن يلتزموا في المثنى الألف في الأحوال كلها، فيكون مرفوعًا بضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، وهكذا في بقية الأحوال الثلاثة، فهو في ذلك مثل المقصور كالفتى والهدى والعصا والرحى، ونحوهن.

ونظير هذا البيت قول المتلمس:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ، وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

الشاهد في قوله (لناباه) فإنه مثنى ناب دخل عليه حرف الجر وهو اللام، وقد أتى به الشاعر بالألف، ولو جاء به على لغة أكثر العرب لقال (لنابيه).

١٥- نسب قوم هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج، ونسبه آخرون منهم السيد المرتضى شارح القاموس لابن النجم الفضل بن قدامة العجلي، ونسب أبو زيد أبياتًا يذكر النحاة في ضمنها بيت

والثاني: أن «إنَّ» بمعنى نَعَمْ[1] مثلُهَا فيما حكي أن رجلًا سأل ابن الزُّبَيْرِ شيئًا فلم يُعْطِه، فقال: لعنَ الله ناقةً حَمَلَتْني إليك، فقال: إنّ وراكِبَهَا، أي: نعم ولعنَ الله

الشاهد إلى بعض أهل اليمن، ولكن أبا زيد لم يرو هذا البيت فيما رواه، وهذا الشاهد بيت من الرجز أو هو بيتان من مشطور الرجز، وقد أنشده الأشموني (رقم ١٦) والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٩).

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «أباها» أبا: اسم إن، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وأبا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «وأبا» الواو عاطفة، أبا: معطوف على اسم إن، وهو مضاف وأبا من «أباها» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «قد» حرف تحقيق، «بلغا» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، مبني على السكون في محل رفع، «في المجد» جار ومجرور متعلق ببلغ، «غايتا» غايتا: مفعول به، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «غايتاها» فإنه مثنى غاية، والمثنى في لغة أكثر العرب ينصب بالياء، وفي لغة من ذكرهم المؤلف ينصب ويرفع ويخفض بحركات مقدرة على الألف، وهذه الكلمة قد وقعت هنا في موضع المنصوب لأنها مفعول به، ولو أنه أجراها على اللغة المشهورة لقال «قد بلغا غايتيها».

والنحاة يروون قبل هذا الشاهد قوله:

وَاهًا لِرَيَّا ثُمَّ وَاهًا وَاهَا ... يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا

بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

وفي قوله «يا ليت عيناها» شاهد آخر لمجيء المثنى بالألف في حالة النصب، فإن قوله «عيناها» اسم ليت، وكان من حقه لو جاء به على المشهور من لغات العرب أن يقول: «يا ليت عينيها».

وفي قوله «وأبا أباها» شاهد آخر، هو أن «أباها» مضاف إليه، وهو من الأسماء الستة التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتخفض بالياء في لغة جمهرة العرب؛ فكان حقه أن يقول «أبا أبيها» إلا أن

---

(١) ومن شواهد ورود «إن» بمعنى نعم قول ابن قيس الرقيات:

بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبُو ... حِ يَلُمْنَنِي وَأَلُومُهُنَّهْ

وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهْ

فإن هذا الشاعر يريد أن يجيب العواذل بقوله: نعم إني قد علاني الشيب وكبرت سني، ولا أزال على ما كنت عليه في أيام الشباب والفتوة.

رَاكِبَهَا ، و« إنَّ » التي بمعنى نَعَمْ لا تعمل شيئًا ، كما أن نَعَمْ كذلك ، فـ(هذان) مبتدأ مرفوع بالألف ، و(ساحران) خبر لمبتدأ محذوف ، أي : لهما ساحران ، والجملة خبر (هذان) ولا يكون (لساحران) خَبَرَ (هذان) لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ .

والثالث : أن الأصل إنَّهُ هذان لهما ساحران ؛ فالهاء ضمير الشأن ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، والجملة في موضع رفع على أنها خبر « إنَّ » ثم حُذِفَ المبتدأ وهو كثير ، وَحُذِفَ ضمير الشأن كما حُذِفَ من قوله ﷺ : « **إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُون** »(١) ، ومن قول بعض العرب : « إنَّ بِكَ زَيْدٌ مأخوذ » .

الرابع : أنه لما ثُنِّيَ « هذا » اجتمع ألفان : أَلِفُ هذا ، وأَلِفُ التثنية ؛ فوجب حَذْف واحدة منهما لالتقاء الساكنين ؛ فمن قَدَّرَ المحذوفة ألف « هذا » والباقية ألف التثنية قلبها في الجرّ والنصب ياء ، وَمَنْ قَدَّرَ العَكْسَ لم يغير الألف عن لفظها .

الخامس : أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الوَاحِدِ - وهو « هذا » - جعل كذلك في التثنية ؛ ليكون المثنى كالمفرد ؛ لأنه فرعٌ عليه .

واختار هذا القولَ الإمامُ العلامة تقيّ الدين أبو العباس أحمد بن تَيْمِيَّةَ رحمه الله ،

قومًا من العرب يلزمون الأسماء الستة الألف في الأحوال الثلاثة، ويرفعونها وينصبونها ويخفضونها بحركات مقدرة على الألف، وهذا الراجز قد جاء في هذه الكلمة على هذه اللغة، فافهم ذلك.

---

(١) لا يجوز أن تكون « إن » في هذا الحديث عاملة النصب والرفع في المذكور من الكلام ، على أية لغة من لغات العرب ؛ إذ لو كانت عاملة في المذكور لكانت الرواية : « إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورين » على أن يكون قوله : « المصورين » اسم إن منصوبًا بالياء لأنه جمع مذكر سالم ، ولا يجوز أن تكون مهملة لأنها لا تهمل وهي مشددة مؤكدة ، فلزم أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفًا ، والمذكور في الكلام جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر إن .

ومن مجيء اسمها ضمير شأن محذوفًا قول الأخطل التغلبي :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ

إذ لا يجوز أن يكون « من » اسمها ؛ لكونه اسم شرط ، وأسماء الشرط لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ولا يعمل فيها ما قبلها ؛ لأنها تقطع ما قبلها عما بعدها ، ولأن لها صدر الكلام .

وزعم أن بناء المثنى إذا كان مفرده مبنيًا أفْصَحُ من إعرابه ، قال : وقد تَفَطَّنَ لذلك غيرُ واحدٍ من حُذّاقِ النُّحَاة .

ثم اعترض على نفسه بأمرين ؛ **أحدهما** : أن السبعة أجمعوا على البناء في قوله تعالى : ﴿ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ ﴾ [القصص، ٢٧] مع أن « هاتين » تثنية « هاتا » وهو مبني ، **والثاني** : أن « الذي » مبني ، وقد قالوا في تثنيته الَّذَيْنِ في الجر والنصب ، وهي لُغَة القرآن كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ [فصلت، ٢٩] .

وأجاب عن الأول بأنه إنما جاء « هاتين » بالياء على لُغَة الإعراب لمناسبة « ابنَتَيَّ » قال : فالإعراب هنا أفْصَحُ من البناء ؛ لأجل المناسبة ، كما أن البناء في ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [البقرة، ٢٤٨] أفْصَحُ من الإعراب ؛ لمناسبة الألف في « هذان » للألف في ساحران .

وأجاب عن الثاني بالفرق بين « اللذان » و« هذان » بأن « اللذان » تثنية اسم ثلاثي ؛ فهو شبيه بـ« الزيدان » ، و« هذان » تثنية اسم على حرفين ؛ فهو عَرِيقٌ في البناء لشبهه بالحروف .

قال رحمه الله تعالى : وقد زعم قوم أن قراءة مَنْ قرأ (إن هذان) لحنٌ ، وأن عثمان رضي الله عنه قال : إن في المصحف لحنًا وَسَتُقِيمُهُ العرب بألسنتها ، وهذا خَبَرٌ باطل لا يصح من وُجُوهٍ :

أحدها : أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات ، فكيف يُقِرُّونَ اللحنَ في القرآن ، مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته ؟

والثاني : أن العرب كانت تستقبح اللحن غايةَ الاستقباحِ في الكلام ، فكيف لا يستقبحون بقاءَهُ في المصحف ؟

والثالث : أن الاحتجاج بأن العرب ستقيمه بألسنتها غيرُ مستقيم ؛ لأن المُصْحَفَ الكريمَ يَقِفُ عليه العربيُّ والعجميُّ !

الرابع : أنه قد ثبت في الصحيح أن زيد بن ثابت أراد أن يكتب (التابوت) بالهاء على لُغَة الأنصار فمنعوه من ذلك ، ورفعوه إلى عثمان- رضي الله عنهم- وأمرهم أن يكتبوه بالتاء على لُغَة قريش ، ولما بلغ عُمَرَ رضي الله عنه أن ابن مسعود رضي الله عنه

قرأ « عَتَّى حِينٍ » [يوسف، ٣٥] على لُغَة هُذَيل أنكر ذلك عليه، وقال: أَقْرِئ الناس بلغة قريش؛ فإن الله تعالى إنما أنزله بلغتهم، ولم ينزله بلغة هذيل، انتهى كلامه ملخصًا.

وقال المهدوي في شرح الهداية: وما روي عن عائشة- رضي الله عنها- من قولها: « إن في القرآن لحنًا ستقيمه العرب بألسنتها » لم يصح، ولم يوجد في القرآن العظيم حَرْفٌ واحد إلا وله وجه صحيح في العربية، وقد قال الله تعالى: ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت، ٤٢] والقرآن محفوظ من اللحن والزيادة والنقصان، انتهى.

وهذا الأثر إنما هو مشهور عن عثمان رضي الله عنه، كما تقدم من كلام ابن تَيْمِيَّة رحمه الله، لا عن عائشة رضي الله عنها كما ذكره المهدويُّ، وإنما المرويُّ عن عائشة ما رواه الفَرَّاء عن أبي معاوية عن هشام بن عُرْوَةَ عن أبيه أنها رضي الله عنها سئلت عن قوله تعالى في سورة النساء ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [النساء، ١٦٢] بعد قوله: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ وعن قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [المائدة، ٦٩]، وعن قوله تعالى في سورة طه: ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه، ٦٢] فقالت: يا ابن أخي، هذا خطأ من الكاتب- روى هذه القصَّةَ الثعلبيُّ وغيرُه من المفسرين، وهذا أيضًا بعيدُ الثبوت عن عائشة رضي الله عنها؛ فإن هذه القراءات كلها مُوَجَّهَةٌ كما مرَّ في هذه الآية، وكما سيأتي إن شاء الله تعالى في الآيتين الأخيرتين عند الكلام على الجمع، وهي قراءة جميع السبعة في (المقيمين) و(الصابئون) وقراءة الأكثر في (إن هذان) فلا يَتَّجِهُ القولُ بأنها خَطَأ؛ لصحتها في العربية وثُبُوتها في النَّقْلِ(١).

ثم قلت: وأُلْحِقَ بهِ اثْنَانِ، واثْنَتَانِ، وَثِنْتَانِ مُطْلَقًا وَكِلَا وَكِلْتَا مُضَافَيْنِ إلى مُضْمَر.

(١) قد أجاب الأديب النحوي الأندلسي أبو زكريا يحيى بن علي بن سلطان اليفرني الملقب بـ « جبل النحو » عن هذه الآية الكريمة بجواب آخر، وحاصله أن « إن » مؤكدة تعمل النصب والرفع؛ و « ها » اسم إن، وهو ضمير القصة، و« ذان » مبتدأ، و« لساحران » خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن - وأقول: يعترض على هذا التخريج باعتراضين: **الأول**: أن هذا التخريج كان يقتضي أن يكتب في المصحف « إنها ذان لساحران » فأما وقد كتبت « إن هذان لساحران » فإنه يلزم اعتبار « ها » جزءًا من « هذان » ويكون حرف تنبيه، **والاعتراض الثاني**: أن دخول اللام على خبر المبتدأ ضعيف فلا يجوز تخريج القرآن عليه، ويمكن أن يجاب عن الأول بأن خط المصحف ليس جاريًا على قياس الكتابة العربية المصطلح عليها، ولهذا لا يجوز أن يقاس عليه، وعن =

وأقول: أُلحق بالمثنى خمسةُ ألفاظٍ- وهي: اثنان، للمذكَّريْنِ، واثنتان، للمؤنَّثَتَيْنِ، في لُغَة الحجاز، وثِنْتَانِ لهما في لُغَة تميم - وهذه الثلاثة تجرِي مَجْرَى المثنى في إعرابه دائمًا، من غير شرط، وإنما لم نُسَمِّهَا مُثَنَّاة لأنها ليست اختصارًا للمتعاطفين؛ إذ لا مفرد لها، لا يقال «اثْنٌ» ولا «اثْنةٌ» ولا «ثِنْتٌ».

ومن شواهد رفعها بالألف قولُه تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة، ٦٠] فـ(اثنتا) فاعل فانفجرت، وقوله تعالى: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ﴾ [المائدة، ١٠٦] فـ(اثنان) مرفوع إما عَلَى أنه خبر المبتدأ، وهو «شهادة» وذلك عَلَى أن الأصل شهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع [ارتفاعه] وإنما قدَّرْنا هَذَا المضافَ لأَن المبتدأَ لابد أن يكونَ عينَ الخبر نحو «زيد أخوك» أو مشبهًا به نحو: «زيد أسد» والشهادة ليست نفسَ الاثنين ولا مشبهة بهما، وإما عَلَى أنه فاعل بالمصدر، وهو الشهادة، والتقدير: ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان.

ومن شواهد النصب قولُه تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس، ١٤] ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر، ١١] فـ(اثنين) مفعول به، و(اثنتين) مفعول مطلق: أَيْ إماتتين، وكذلك ﴿وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر، ١١] ومنه أيضًا قولُه تعالى: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة، ١٢] فـ(اثني) مفعولُ (بعثنا) وعلامَةُ نَصبِهِ الياء.

والكلمتانِ الرابعة والخامسة: كِلَا، وَكِلْتَا، وَشَرْطُ إجرائهما مَجْرَى المثنى إِضَافَتُهُما إِلى المضمر، تقول: جاءني كِلَاهُمَا، ورأيت كِلَيْهِمَا، ومررت بِكِلَيْهِمَا، وكذا في كلتا، قال الله تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ

= الاعتراض الثاني بأن اللام التي لا تدخل على خبر المبتدأ هي لام الابتداء، ونحن لا نقول بأن هذه لام الابتداء، بل هي اللام الزائدة مثل التي في قول الراجز * أم الحليس لعجوز شهربه * وقد حكى المقري في نفح الطيب (١٨٩/٧ بتحقيقنا) أن ابن البناء سئل عن هذه الآية: لم لم تعمل إن النصب والرفع في هذه الآية؟ فأجاب: لما لم يؤثر القول في المقول لهم لم يعمل العامل في المعمول، فقال له السائل: إن هذا الجواب لا ينهض؟ فقال: إن هذا الجواب زهرة لا تحتمل أن تحك بين الأكف - وأقول: هذا الجواب ليس من باب التخريج على القواعد، ولكنه من الإشارات التي يقول مثلها أهل التصوف.

كِلَاهُمَا﴾[1] [الإسراء، ٢٣] فـ(أَحدهما) فاعل ، و(كلاهما) معطوف عليه ، والأَلف عَلَامَة لرفعه ؛ لأنه مضاف إِلى الضمير ، ويقرأ (إِمَّا يَبْلُغَانِ) بالأَلف ؛ فالألف فاعل ، و(أحدهما) فاعل بفعل محذوف ، وتقديره : إن يَبْلُغْهُ أحدهما أو كلاهما ، وفائدةُ إعادة ذلك التوكيدُ ، وقيل : إن (أحدهما) بَدل من الألف ، أو فاعل (يبلغان) عَلَى أن الأَلف عَلَامَة ، وليسا بشيء[2] ، فتأمل ذلك .

فإن أضيفا إِلى الظاهر كانا بالألف عَلَى كل حال ، وكان إِعرابهما حينئذ بحركات مُقَدَّرة في تلك الألف ، قال الله تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف، ٣٣] أَيْ : كل واحدة من الجنتين أعْطَتْ ثمرتَهَا ولم تنقص منه شيئًا ، فـ(كلتا) مبتدأ ، و(آتت أكلها) فعل ماض ، والتاء عَلَامَة التأنيث ، وفاعله مستتر ، ومفعول ومضاف إِليه ، والجملة خبر ، وعَلَامَة الرفع في (كلتا) ضمة مقدرة عَلَى الأَلف ؛ فإِنه مضاف للظاهر .

ثم قلت : الخَامِسُ جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ ، كالزَّيْدُونَ والمُسْلِمُونَ ؛ فإنه يُرْفَعُ بالواو ، ويُجَرُّ ويُنْصَبُ بالياء المَكْسُورِ ما قبلَهَا المَفْتُوحِ ما بَعْدَهَا .

وأقول : الباب الخامس مما خرج عن الأَصل : جمعُ المذكر السالم ، واحترزت بالمذكر عن المؤنث كهِنْدَاتٍ وَزَيْنَبَاتٍ ، وبالسالم عن المُكَسَّرِ كَغِلْمَانٍ وزُيُودٍ[3] .

وحُكْمُ هذا الجمع أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ، ويجر وينصب بالياء المكسور

(١) أما أن جعل « أحدهما » بدلًا ليس بشيء ؛ فلأنه يضعف المعنى ، وبيان ذلك أن البدل - كما هو معروف - هو الذي يكون مقصودًا بالحكم ، فلو جعلناه بدلًا لأفاد أن المقصود هو بلوغ أحدهما الكبر ، مع أن المقصود التوكيد والتعميم ، وهذا المعنى إنما يدل عليه جعل « أحدهما » فاعلًا بفعل محذوف يدل عليه الفعل المذكور .

(٢) وأما أن جعله فاعلًا ، مع وجود الألف وجعل الألف حرفًا دالًا على التثنية ليس بشيء أيضًا ؛ فمن جهتين ؛ الأولى : أن لغة الجمهور من العرب لا تبيح ذلك ، لأنها تجرد الفعل من علامتي التثنية والجمع ، والجهة الثانية : أن لغة « أكلوني البراغيث » الضعيفة إنما تجيز لحاق علامة التثنية والجمع للفعل إذا كان فاعله مثنى أو مفردين عطف ثانيهما على الأول بالواو ، على خلاف في الأخير ، وما هنا ليس واحدًا من هذين .

(٣) يسمى هذا النوع بعدة أسماء ، أولها « جمع المذكر السالم » والثاني « جمع السلامة لمذكر » والثالث « الجمع على حد المثنى » والمراد بحد المثنى طريقته ، وطريقته هي أنه يعرب بحرف من حروف العلة - وهذا الحرف في المثنى هو الألف في حالة الرفع ، والياء في حالة النصب والجر - وأنه يلحق به بعد حرف الإعراب نون ، وأن هذه النون تحذف عند الإضافة ، وإنما قيل « جمع المذكر » لأن المؤنث لا يجمع هذا الجمع ، سواء أكان مؤنثًا في اللفظ =

ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، تقول: جَاءَ الزَّيدون والمسلمون، ومررت بالزَّيْدِينَ والمُسْلِمِينَ، ورأيت الزَّيدِينَ والمُسلِمِينَ، وإنما مثلتُ بالمثالين ليعلم أن هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصِفَاتِهِمْ.

فإن قلت: فما تصنع في (المُقِيمِينَ) من قوله تعالى في سورة النساء: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[النساء، ١٦٢] فإنه جاء بالياء، وقد كان مقتضى قياسِ ما ذكرتَ أن يكون بالواو؛ لأنه معطوف على المرفوع، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو كما ذكرت؟ وما تصنع بـ(الصابئون) من قوله تعالى في

= والمعنى مثل فاطمة ورقية، أم كان مؤنثًا في اللفظ فقط مثل طلحة وحمزة، وفي هذا خلاف بين الكوفيين والبصريين، فالكوفيون ينظرون إلى معناه فيجيزون جمعه جمع المذكر السالم بعد حذف تائه، والبصريون ينظرون إلى لفظه فيمنعون جمعه هذا الجمع، أم كان مؤنثًا في المعنى فقط نحو زينب، وقيل له «السالم» لأن لفظ المفرد المجموع هذا الجمع، لم يتغير بنوع من التغيير الذي يحدث في جمع التكسير نحو زيد وزيود وكتاب وكتب.

ثم إن الجمع **أربعة أنواع**، **الأول** جمع التكسير للمذكر مثل رجال ومساجد، **والثاني**: جمع التكسير للمؤنث مثل زيانب، وصوامع، وهذان يعربان بالحركات الظاهرة أو المقدرة مثل جرحى وعذارى، **والثالث**: جمع المؤنث السالم، وقد مضى الكلام فيه، **والرابع** جمع المذكر السالم، وهذا هو موضوع الكلام في هذا المكان.

إذا علمت هذا فاعلم أنه لا يجمع هذا الجمع إلا ما كان علمًا أو صفة، وأنه يشترط فيما يجمع هذا الجمع شروط عامة يشترك فيها العلم والصفة جميعًا، كما يشترط فيه شروط تختص بالعلم وشروط تختص بالصفة.

فأما الشروط العامة التي يشترك فيها النوعان فثلاثة، **الأول**: أن يكون لمذكر نحو زيد وكاتب، **والثاني**: أن يكون لعاقل فلا يجمع هذا الجمع ما كان لغير عاقل نحو واشق وصاهل، **والثالث**: أن يكون خاليًا من تاء التأنيث.

وأما الشروط التي تختص بالعلم فاثنان:

الأول: ألا يكون مركبًا تركيبًا إسناديًا نحو «برق نحره» و«شاب قرناها» ولا مركبًا تركيبًا مزجيًا نحو سيبويه ومعديكرب، فإن أردت جمع هذين النوعين فأت بلفظ صاحب أو بلفظ ذي الذي بمعنى صاحب فاجمعه كجمع المذكر السالم وأضفه إلى ما تريد، فتقول «جاءني صاحبو تأبط شرًا، أو ذوو تأبط شرًا، وجاءني صاحبو معديكرب».

الشرط الثاني: ألا يكون معربًا بحرفين، نعني ألا يكون مثنى ولا مجموعًا جمع السلامة لمذكر أو لمؤنث.

وأما الشروط التي تختص بالصفة فاثنان، **الأول**: ألا تكون على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء مثل أحمر وحمراء، وأسود وسوداء، **والثاني**: ألا يكون على وزن فعلان الذي مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى، وعطشان وعطشى، فإن كان مؤنثه على فعلانة جمع هذا الجمع.

السورة التي تليها : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [المائدة، ٦٩] فإنه جاء بالواو ، وقد كان مقتضى قياسِ ما ذكرتَ أن يكون (والصابِئِينَ) بالياء ؛ لأنه معطوف على المنصوب ، والمعطوف على المنصوبِ منصوبٌ ، وجمع المذكر السالم يُنْصَب بالياء كما ذكرت ؟

قلت : أما الآية الأولى ففيها أَوْجُهٌ ، أرجَحُهَا وجهان :

أحدهما : أن « المقيمين » نَصْبٌ على المدح ، وتقديره : وأمدَحُ المقيمين ، وهو قول سيبويه والمحققين ، وإنما قُطِعَت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فَضْلِ الصلاة على غيرها .

وثانيهما : أنه مخفوض ؛ لأنه معطوف على « ما » في قوله تعالى : ﴿ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ أي : يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء ، وفي مصحف عبد الله (والمقيمون) بالواو وهي قراءةُ مالك بن دينار والْجَحْدَرِيِّ وعيسى الثَّقَفي ، ولا إشكال فيها .

وأما الآية الثانية ففيها أيضًا أَوْجُهٌ ، أَرْجَحُهَا وَجْهَان :

أحدهما : أن يكون (الذين هادوا) مرتفعًا بالابتداء ، و(الصابئون والنصارى) عطفًا عليه ، والخبر محذوف ، والجملة في نية التأخير عما في حَيِّز « إنَّ » من اسمها وخبرها ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا بألسنتهم مَنْ آمن منهم – أي بقلبه – بالله إلى آخر الآية .

ثم قيل : والذين هادوا والصابئون والنصارى كذلك .

والثاني : أن يكون الأمر على ما ذكرناه من ارتفاعِ (الذين هادوا) بالابتداء ، وكَوْنِ ما بعده عطفًا عليه ، ولكن يكون الخبر المذكور له ، ويكون خبر « إنَّ » محذُوفًا مدلولًا عليه بخبر المبتدأ ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا مَنْ آمَنَ منهم ، ثم قيل : والذين هادوا ... إلخ .

والوجه الأول أجود ؛ لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أَوْلى من العكس ، وقرأ أُبَيُّ بن كعبٍ : (والصابئين) بالياء ، وهي مَرْوِيَّةٌ عن ابن كَثِيرٍ ، ولَا إشكال فيها .

ثم قلت: وَأُلْحِقَ بِهِ: أُولُو، وَعَالَمُونَ، وَأَرَضُونَ، وَسِنُونَ، وَعِشْرُونَ، وَبَابُهُمَا، وَأَهْلُونَ، وَعِلِّيُّونَ، وَنَحْوُهُ.

وأقول: أُلْحِقَ بجمع المذكر السالم ألفاظٌ: منها أُولُو، وليسَ بجمع[1]، وإنما هو اسم جَمْعٍ لا واحد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو ذُو، ومن شواهده قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور، ٢٢].

(لا) ناهية، (يَأْتَلِ) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء، وأصله يأتلي، ومعناه يَحْلِفُ، وهو يفتعل من الأَلِيَّةِ[2]، وهي اليمين، أو من قولهم: «ما أَلَوْتُ جُهْدًا» أي ما قَصَّرتُ، وعلى الأول فأصلُ (أن يؤتوا) على أن لا يؤتوا فحذفت على ولا، كما قال الله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء، ١٨٦] أي: لأن لا تَضِلوا، وعلى الثاني فأَصْلُهُ في أن يُؤْتوا، فحذفت «في» خاصة، وقرئ (ولا يَتَأَلَّ) وأصله يَتَأَلَّى، وهو يَتَفَعَّلُ[3] من الأَلِيَّةِ، و(أُولُو) فاعل يأتل، وعلامة رفعه الواو، و(أُولِي) مفعول بيُؤْتُوا، وعلامة نصبه الياء.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [الزمر، ٢١] فهذا مثالُ المجرور وذانك مثالا المرفوع والمنصوب.

ومنها «عَالَمُونَ» و«عِشْرُونَ» وبَابُهُ إلى التسعين، فإنها أسماء جموع أيضًا لا واحد لها من لفظها.

---

(١) بين الجمع واسم الجمع اتفاق واختلاف، فيتفقان في كون كل منهما يدل على ثلاثة فصاعدًا، ويختلفان في أن الجمع لابد أن يكون له مفرد من لفظه كرجل ورجال ومحمد ومحمدين، ولابد أن يكون معنى المفرد هو بعينه معنى الواحد من أفراد الجمع، ولهذا كان العالمون اسم جمع ولم يكن جمعًا لأن العالم المفرد اسم لكل ما سوى الله، والعالمين خاص بالعقلاء.

(٢) من استعمال الألية بمعنى اليمين قول الشاعر، وينسب لمجنون ليلى:

عَلَيَّ أَلِيَّةٌ إِنْ كُنْتُ أَدْرِي ... أَيَنْقُصُ حُبُّ لَيْلَى أَمْ يَزِيدُ

(٣) ومن استعمال تألى بمعنى حلف قول زيد الفوارس:

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لَيَرُدُّنِي ... إِلَى نِسْوَةٍ كَأَنَّهُنَّ مَفَايِدُ

ومنها «أَرَضُونَ» وهو بفتح الراء، وهو جمع تكسير لمؤنث لا يعقل؛ لأَن مفرده أرْضٌ سَاكِنُ الراء، والأَرض مؤنثة؛ بدليل ﴿وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة، ٢] وهي مما لا يعقل قَطْعًا، وإِنما حَقُّ هذا الإِعراب- أَيْ: الذي يجمع بالواو والنون- أن يكون في جمع تصحيح لمذكرٍ عاقلٍ، تقول: هذه أَرَضُونَ، ورأيت أَرَضِينَ، ومررت بأَرَضِينَ، وفي الحديث: «**مَنْ غَصَبَ قِيدَ شِبْرٍ مِنْ أَرْضٍ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**» وربما سكنت الراء في الضرورة، كقوله:

١٦ - لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَـدَادٍ خَـطِيـبٌ فَـوقَ أَعْـوَادِ مِـنْـبَـرِ

ومنها «سِنُونَ» وهو كأَرَضُون؛ لأنه جمع سَنَة، وسَنَة مفتوحُ الأَول، وسِنُون مكسور الأَول، وَسَنَة مؤنث غير عاقل، وأصله سَنَوٌ أو سَنَهٌ؛ بدليل قولهم في جمعه بالأَلف والتاء: سَنَوات، وسَنَهَات، وقولهم في اشتقاق الفعل منه: سانَهْتُ وسَانَيْتُ وأَصل سَانَيْتُ سَانَوْتُ، فقلبوا الواو ياء حين تجاوزت متطرفةً ثلاثَةَ أحْرُفٍ.

١٦- هذا بيت من الطويل، وقائله كعب بن معدان الأشقري، وممن استشهد به من النحاة السيوطي في همع الهوامع، وابن جني في كتابه المحتسب ٢١٨/١.

اللغة والرواية: «هداد» بوزن سحاب – حى من اليمن، ويروي كثير من الناس «إذ قام من بني سدوس» ولكن رواية الأثبات مثل رواية المؤلف.

المعنى: يهجو قومًا بأنهم ليسوا أهلًا للتقدم ولا للرياسة، وأنهم لا يحسنون الكلام، وذكر أن الأرض اضطربت وضج أهلها حين قام من هؤلاء خطيب يخطب الناس.

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، «ضجت» ضج: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «الأرضون» فاعل ضج مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في مفرده، «إذ» كلمة دالة على التعليل قيل: إنها ظرف، وقيل: إنها حرف، «قام» فعل ماض، «من بني» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خطيب، لأن أصل هذا الجار والمجرور نعت له، فلما تقدم عليه صار حالًا؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالًا لئلًا يلزم تقدم التابع على المتبوع، وبني مضاف، و«هداد» مضاف إليه، «خطيب» فاعل قام «فوق» ظرف مكان متعلق بقام، وفوق مضاف، و «أعواد» مضاف إليه، وأعواد مضاف و«منبر» مضاف إليه.

ومن شواهد سنينَ قولُه تعالى : ﴿ وَلَبِثُواْ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف ، ٢٥] تُقرأ (مائة) على وجهين : منونة ، وغير منونة ؛ فمن نَوَّنَهَا فـ« سنين » بدل من ثلاث ؛ فهي منصوبة ، والياء علامة النصب ، قيل : أو مجرورة بدل من مائة ، والياء علامة الجر ، وفيه نظر ؛ لأن البدل يعتبر لصحته إحلالُه محلَّ الأول مع بقاء المعنى ، ولو قيل ثلاث سنينَ لاخْتَلَّ المعنى كما ترى ، ومَنْ لم ينونها فسنين مضاف إليه ، فهي مخفوضة ، والياء علامة الخفض .

ولم تقع في القرآن مرفوعة ، ومثالُها قولُ القائل :

١٧ - ثُمَّ انْقَضَتْ تِلْكَ السُّنُونَ وَأَهْلُهَا فَكَأَنَّهَا وَكَأَنَّهُمْ أحْلَامُ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «الأرضون» فإنه جمع أرضًا جمع مذكر سالمًا شذوذًا؛ فإن جمع المذكر السالم إنما يكون للعقلاء المذكرين، وأرض ليس من العقلاء، فوق أنه من المؤنثات.

والمعروف أنهم إذا جمعوا أرضًا هذا الجمع يحركون راءه إيذانًا بهذه الحركة التي تخالف ما في المفرد بأنهم خالفوا قواعدهم في هذا اللفظ، فجمعوا على هذا الجمع ما لم يكونوا ليجمعوه عليه، ولكن هذا الشاعر قد جاء به ساكن الراء، فتكون في هذه الكلمة مخالفة للقياس بما ذكرناه أولًا، ومخالفة للاستعمال بسبب تسكين الراء، فافهم ذلك.

١٧- هذا بيت من الكامل من قصيدة لأبي تمام: حبيب بن أوس الطائي، المتوفى في سنة ٢٣١ من الهجرة، وهو من الشعراء الذين لا يحتج بشعرهم على مفردات اللغة ولا على قواعد النحو والصرف، لأنه كان في الزمن الذي اضطربت فيه ألسنة العرب، والمؤلف جاء بكلامه مثالًا ولم يأت به شاهدًا، وقبل البيت الذي أنشده المؤلف قوله:

أَعْوَامُ وَصْلٍ كان يـنْسِي طُولَهَا ذِكْرُ النَّوَى، فَكَأَنَّهَا أيَّامُ
ثُمَّ انْبَرَتْ أيَّامُ هَجْرٍ أرْدَفَتْ نَحْوِي أسًى، فَكَأَنَّهَا أَعْوَامُ

اللُّغَةُ: «أحلام» جمع حلم - بضم الحاء المهملة واللام مضمومة أو ساكنة - وهو ما يراه النائم في نومه، ووزانه قفل وأقفال، أو عنق وأعناق.

المَعْنَى: يصف أيام سروره بلقاء أحبائه بأنها قصيرة، ويشبهها بعد أن مضت بحلم يراه النائم في نومه، فكأنه خيال لا حقيقة له.

وأشرت بقولي و« بابه » إلى أَن كل ما كَانَ كسنين(١)- في كونه جمعًا ، لثلاثي ، حُذِفَتْ لامه ، وعُوِّضَ عنها هاء التأنيث- فإنه يُعْرَبُ هذا الإِعْرَابَ ، وذلك كقُلَةٍ وقُلِينَ ،

الإعراب: «ثم» حرف عطف، «انقضت» انقضى: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «تلك» تي: اسم إشارة فاعل انقضت، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، «السنون» بدل من اسم الإشارة، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه ملحق بجمع المذكر، «وأهلها» الواو عاطفة، وأهل: معطوف على قوله السنون، وأهل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «فكأنها» الفاء عاطفة، كأن: حرف تشبيه ونصب وضمير الغائبة اسم كأن، «وكأنهم» الواو عاطفة، كأن: حرف تشبيه ونصب أيضًا، وضمير الغائبين اسم كأن، «أحلام» خبر كأن الأول، وخبر الثاني محذوف يدل عليه خبر الأول، وأصل الكلام: فكأنها أحلام وكأنهم أحلام، وتقدير الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه أولى من العكس كما مر للمؤلف قريبًا.

الشاهد فيه: في قوله «السنون» فإن هذه الكلمة وقعت في موقع المرفوع، لكونها بدلًا من المرفوع على الفاعلية، والبدل يتبع المبدل منه في إعرابه، وقد جاء بها الشاعر بالواو؛ لأن هذه الكلمة ترفع بالواو، وتنصب وتخفض بالياء، مثل جمع المذكر السالم.

---

(١) ذكر المؤلف في هذا النوع مما يلحق بجمع المذكر السالم **ثلاثة قيود**:

الأول: أن يكون مفرده ثلاثيًا، فخرج ما كان مفرده رباعيًا كجعفر وشبهه.

والقيد الثاني: أن تكون اللام قد حذفت في المفرد، فخرج به ما لم يحذف منه شيء أصلًا نحو تمرة وكلمة، وما حذفت فاؤه دون لامه نحو عدة وصفة وضعة، وشذ أضون في جمع أضاة - وهي بوزن قناة: الغدير - كما شذ حرون في جمع حرة - وهي الأرض ذات الحجارة - وكما شذ رقون في جمع رقة - وهي بزنة عدة: الفضة - وكما شذ لدون في جمع لدة - وهي بوزن عدة أيضًا: الذي يساويك في سنك - وكما شذ حشون في جمع حشة - وهو بزنة صفة أيضًا: الأرض الموحشة - فإن أضاة وحرة لم يحذف منهما شيء، ورقة ولدة وحشة حذفت فاءاتها لا لاماتها، فإن أصل الرقة الورق واللدة الولد والحشة الوحش.

والقيد الثالث: أن يعوض من اللام المحذوفة في المفرد تاء التأنيث، فخرج به ما لم يعوض أصلًا كيد ودم وأب وأخ، وما عوض بغير تاء التأنيث نحو اسم، وشذ بنون وأبون وأخون في جمع ابن وأب وأخ، فإن لاماتها قد حذفت، ولكن لم يعوض في الأب والأخ شيء، وعوض في الابن همزة الوصل في أوله، وأصلها بنو وأبو وأخو.

وبقي **قيد رابع** لم يذكره المؤلف، وهو ألا يكون المفرد قد جمع جمع تكسير، فخرج به ما جمع مفرده جمع تكسير نحو شاة وشفة فإنهما جمعا على شياه وشفاه، وشذ من ذلك ظبون في جمع ظبة - وهي حد السيف - فإنها جمعت جمع تكسير على ظبي مثل مدى، وعلى أظب مثل أيد وأدل.

وعِزَةٍ ، وعِزِينَ ، وعِضَةٍ وعِضِينَ ، قال الله تعالى : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾ [المعارج ، ٢٧] أيْ : فِرَقًا شَتَّى ؛ لأن كل فرقة تعتزي إلى غير مَنْ تعتزي إليه الفرقة الأخرى ، وانتصابها عَلَى أنها صفة لِمُهْطِعين بمعنى مُسْرعين ، وانتصابُ مهطعين عَلَى الحال ، وقال الله تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر ، ٩١] فعِضين : مفعول ثانٍ لجعل منصوب بالياء وهي جمع عِضَة ، واختلف فيها ؛ فقيل : أصْلُها عِضْوٌ ، من قولهم : « عَضَّيْتُ [الشيء] تَعْضِيَةً » إذا فَرَّقْتُهُ ، قال رؤبة :

١٨ - * وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالْمُعَضَّى *

يعني بالمُفَرَّقِ : أَيْ جعلوا القرآن أعضاء ؛ فقال بعضهم : سحرٌ ، وقال بعضهم : كَهَانة ، وقال بعضهم : أساطير الأولين ، وقيل : أصلها عضهة من العضَهِ ، وهو الكذب والبهتان ، وفي الحديث « **لا يَعْضَه بعضكم بعضًا** »(١) .

١٨- هذا الشاهد بيت من مشطور الرجز، وهو من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج أولها:

دَايَنْتُ أرْوَى وَالدُّيُونُ تُقْضَى فَمَطَلَتْ بَعْضًا وَأدَّتْ بَعْضَا

وقد أنشده الأشموني لمثل ما هنا (رقم ٢٤).

اللُّغَة: «أروى» اسم امرأة «مطلت»، تقول: مطل فلان فلانًا بدينه الذي عليه إذا كان يسوف في قضائه ولا يؤديه، «المعضى» اسم مفعول من عضاه - بتشديد الضاد - إذا جزأه وفرقه.

---

(١) إذا سميت بما أصله جمع مذكر سالم أو ما أصله ملحق بجمع المذكر السالم ، فالأول كما تجده كثيرًا في أسماء الأندلسيين والمغاربة كابن زيدون وابن حمدون وابن عمرون ، والثاني نحو ابن سبعين ، فالنحاة يذكرون أن لك في هذا العلم خمس لغات :

اللغة الأولى : أن تعامله بعد العلمية كما كنت تعامله في حال الجمع ، فترفعه بالواو نيابة عن الضمة وتنصبه وتجره بالياء نيابة عن الفتحة أو الكسرة ، وتتعين هذه اللغة فيما زادت حروفه بعد الجمع عن سبعة أحرف كما لو سميت رجلًا بإشهيبابين .

اللغة الثانية : أن تلزمه الياء ، وتعربه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين ، وهذه اللغة تجعله كمفرد في آخره ياء ونون مثل غسلين وسجين .

اللغة الثالثة : أن تلزمه الواو وتعربه بحركات ظاهرة على النون مع التنوين ، وهذه اللغة تجعله كاسم مفرد في آخره واو ونون مثل زيتون وعربون وجيحون وسيحون . =

ثم قلت : السَّادِسُ يَفْعَلانِ وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ ؛ فَإِنهَا تُرْفَعُ بِثُبوت النُّونِ ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا ، وأَمَّا نحوُ (تُحَاجُّونِي) فَالمحْذُوفُ نُونُ الوِقَايَةِ ، وَأَمَّا ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ فَالْوَاوُ أَصْلٌ ، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ ، بِخِلَاف ﴿ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ .

وأقول : الباب السادس مما خرج عن الأصل : الأمثلَةُ الخمسةُ ، وهي : كل فعل

الإعراب: «ليس» فعل ماض ناقص، «دين» اسم ليس، وهو مضاف و«الله» مضاف إليه، «بالمعضى» الباء حرف جر زائد، المعضى: خبر ليس.

الشاهد فيه: قوله «المعضى» فإن هذه الكلمة اسم مفعول من معتل اللام المضعف الوسط، مثل زكى ووفى وأدى، واسم المفعول منها مزكى وموفى ومؤدى - بضم الميم في الثلاثة وفتح ما بعدها وتشديد الحرف الثالث - ومعنى المعضى المجزأ المفرق، تقول: عضيت الذبيحة، إذا قطعتها أجزاء عدة، وفصلت كل جزء منها عن أخواته، والأصل في ذلك كله العضو الذي هو واحد الأعضاء، والمؤلف يريد أن يقول: «عضة» بكسر العين وفتح الضاد التي هي مفرد «عضين» في نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ مأخوذة من التعضية؛ لأن المعنى فيهما واحد؛ ألا ترى أن ابن عباس رضي الله عنهما فسر هذه الآية بقوله: «أي جزؤوا القرآن أجزاء» وعلى هذا يكون أصلها عضو، فحذفوا الواو، ثم عوضوا منها الهاء، وهذا أحد مذهبين للعلماء في هذه الكلمة، والمذهب الثاني أشار إليه المؤلف، وحاصله أن عضة مأخوذة من العضه وهو السحر، والكهانة أو البهتان والإفك بدليل جمع عضة على عضاه مثل شفاه، وبدليل تصغيرها على عضيهة، ومن المعلوم أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها، وقد أشبعنا القول في بيان المذاهب في هذه الكلمة وبيان أدلتها في كتابتنا على الأشموني، وهذه اللمحة دالة فلا داعى للإطالة بسردها.

= **اللغة الرابعة** : أن تلزمه الواو ثم تعربه إعراب الاسم الذي لا ينصرف بضم النون في حال الرفع وفتحها في حالتي النصب والجر من غير تنوين ، وعللوا منع صرفه بوجود العلمية وشبه العجمة .

اللغة الخامسة : أن تلزمه الواو ، وتلتزم فتح النون في الأحوال الثلاثة الرفع والجر والنصب ، ويكون الإعراب حينئذ بحركات مقدرة على الواو ، والنون عوض عن التنوين وعلى هذا يصح أن يكون ما التزموا فيه الواو كابن زيدون وابن عمرون وابن حمدون جاريًا على إحدى اللغات الثالثة والرابعة والخامسة ، وما التزموا فيه الياء كابن سبعين جاريًا على اللغة الثانية .

ومما نحب أن ننبهك إليه أن هذه اللغات الخمس مترتبة في القوة على الترتيب الذي حكيناه ، فالأولى أعلاها ، ثم الثانية ، ثم الثالثة ، وهلم جرًا .

مضارع اتصل به ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة .

وحكمها أَن تُرْفَعَ بثبوت النون نيابة عن الضمة ، وتُنْصَب وتجزم بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون ، مثالُ الرفع قولُه تعالى : ﴿ فِيهِمَا عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ ﴾ [الرحمن ، ٥] ﴿ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة ، ٢٢] ﴿ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴾ [البقرة ، ٨٤] ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأعراف ، ٩٥] فالمضارع في ذلك كله مرفوع ؛ لخلوه عن الناصب والجازم ، وعَلَامَة رفعه ثبوت النونِ ، ومثالُ الجزم والنصب قولُه تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة ، ٢٤] فـ(لم تفعلوا) جازم ومجزوم ، و(لن تفعلوا) ناصب ومنصوب ، وعَلَامَةُ الجزم والنصب فيهما حذفُ النون .

فإن قلت : فما تصنع في قوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [البقرة ، ٢٣٧] فإن « أنْ » ناصبة ، والنون ثابتة معه ؟

قلت : ليست الواوُ هنا وَاوَ الجماعة ، وإنما هي لامُ الكلمةِ التي في قولك « زيد يعفو » وليست النونُ هنا نُونَ الرفع ، وإنما هي اسم مضمر عائد على المطلقات ، مثلها في ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة ، ٢٢٨] والفعلُ مَبْنِيٌّ لاتصاله بنون النسوة ، ووزن يَعْفونَ عَلى هذا يَفْعُلْنَ ، كما أنك إذا قلت « النسوةُ يَخْرُجْنَ » أو « يكتبن » كان ذلك وَزْنَهُ ، وأما إذا قلت « الرِّجَالُ يَعْفُونَ » فالواو واو الجماعة ، والنون علامة الرفع ، والأصل يَعْفُوُونَ ، بواوين أولاهما لام الكلمة والثانية واو الجماعة ، فاستثقلت الضمة على واو قبلها ضمة وبعدها واو ساكنة- وهي الواو الأولى- فحذفت الضمة فالتقى ساكنان ، وهما الواوان ، فحذفت الأولى ، وإنما خُصَّتْ بالحذف دون الثانية لثلاثة أمور :

أحدها : أن الأولى جزء [كلمة] والثانية كلمة ، وحَذْفُ جزءٍ أسْهَلُ من حذف كلٍّ .

والثاني : أن الأولى آخِرُ الفعل ، والحذف بالأواخر أوْلى .

والثالث : أن الأولى لا تدلُّ على معنى والثانية دالة على معنى ، وحذف ما لا يدلُّ أوْلى من حذف ما يدلُّ .

ولهذه الأَوْجُهِ حذفوا لام الكلمة في « غَازٍ » و« قَاضٍ » دون التنوين ؛ لأنه جيءَ به لمعنى ، وهو كلمة مستقلة ، ولا يوصف بأنه آخر ؛ إذ الآخر الياء .

ويزيد وجهًا رابعًا : وهو أنه صحيح والياء معتلة .

فلما حذفت الواو صار وزن يَعْفُون يَفْعُونَ ، بحذف اللام ، ولهذا إذا أدْخَلْتَ عليه الناصبَ أو الجازمَ قلت : « الرِّجَالُ لم يَعْفُوا » و« لَنْ يَعْفُوا » فاعرف الفرق .

ثم قلت : السَّابعُ الفِعْلُ المُعْتَلُّ الآخِرِ ، كَيَغْزُو ، وَيَخْشَى ، وَيَرْمِي ؛ فَإنه يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ ، ونحوُ ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾ [يوسف ، ٩٠] مُؤَوَّل .

وأقول : هذا خاتمة الأبواب السبعة التي خرجت عن القياس ، وهو الفعل [المضارع] الذي آخرُهُ حرفُ عِلَّةٍ ، وهو الواو والألف والياء ؛ فإنه يجزم بحذف الحرف الأخير نيابةً عن حذف الحركة ، تقول : « لَمْ يَغْزُ » وَ« لَمْ يَخْشَ » وَ« لَمْ يَرْمِ » قال الله تعالى : ﴿ فَلۡيَدۡعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق ، ١٧] .

اللام لام الأمر ، و(يَدْعُ) فعل مضارع مجزوم ، وعَلَامَة جزمه حَذْفُ الواو ، و(ناديه) مفعول ومضاف إليه ، وظهرت الفتحة عَلَى المنقوص لخفتها ، والتقدير فليدع أَهْلَ ناديه : أَيْ أَهْلَ مَجْلِسِهِ .

وقال الله تعالى : ﴿ وَلَمۡ يَخۡشَ إِلَّا ٱللَّهَۖ ﴾ [التوبة ، ١٨] ﴿ وَلَمۡ يُؤۡتَ سَعَةٗ مِّنَ ٱلۡمَالِۚ ﴾ [البقرة ، ٢٤٧] ، فهذان مثالان لحذف الألف .

وقال الله تعالى : ﴿ لَمَّا يَقۡضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ [عبس ، ٢٣] :

(لما) حرف جزم لنفي المضارع وقَلْبه ماضيًا ، كما أن « لم » كذلك ، والمعنى أن الإنسان لم يَقْضِ بعدُ ما أمره الله تعالى به حتى يخرج من جميع أوامره ، وهذا مثال حذف الياء ، والله أَعلم .

وأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾ [يوسف ، ٩٠] بإثبات الياء في (يتقي) وإسكان الراء في (يصبر) على قراءة قُنْبل- فمؤول ، هذا جواب سؤال تقديره أن الجازم وهو (مَنْ) دخل على (يَتَّقِي) ولم يحذف منه حَرْفُ العلة ، وهو الياء ؛

فالجواب عنه أن (مَنْ) موصولة لا أنها شرطية[١]، وسكون الراء من (يَصْبِرْ): إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة تخفيفًا، أو لأنه وَصَلَ بنية الوقف، أو على العطف على المعنى، لأن «مَنْ» الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها.

ثم قلت: فَصْلٌ- تُقَدَّرُ الْحَرَكَات كلُّهَا في نَحْوِ «غُلَامِي» ونَحْوِ «الفَتَى» وَيُسَمَّى مَقْصُورًا، والضمةُ والكسرةُ في نحو «الْقَاضِي» ويُسَمّى مَنْقُوصًا، والضمَّةُ وَالْفَتحَةُ في نحو «يَخْشَى» والضمَّةُ في نحو «يَدْعُو» و«يَرْمِي».

وأقول: الذي تقدر فيه الحركات[٢] ثلاثة أنواع: ما تقدر فيه الحركات الثلاثُ، وما تقَدر فيه حركتان، وما تقدر فيه واحدة.

---

(١) حاصل الكلام في هذه الآية الكريمة أن من النحاة من ذكر أن «من» في قوله سبحانه ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾ شرطية تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، فقيل لهم: إذا كانت من شرطية فلماذا لم تجزم (يتقي) مع أنه فعل الشرط، ولو أنها جزمته لحذفت الياء لأن الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة؟ وأجاب المحققون من النحاة القائلون بأن (من) شرطية بجوابين، أولهما: أن (يتقي) مجزوم، وعلامة جزمه السكون، كالفعل الصحيح الآخر تمامًا، وقد اختار ابن مالك هذا الجواب وحكى أن من العرب من يثبت أحرف العلة الثلاثة الألف والواو والياء في الفعل المضارع المعتل المجزوم وعلى لغتهم يكون الجزم بالسكون معاملة للمعتل بمعاملة الصحيح، والجواب الثاني: أن (يتقي) مجزوم بحذف الياء كما هي لغة جمهور العرب، وهذه الياء ليست لام الكلمة التي حذفها الجازم، بل هي ياء ناشئة عن إشباع كسرة القاف.

ومن العلماء من زعم أن (من) ليست شرطية جازمة، بل هي اسم موصول، وعليه يكون (يتقي) مرفوعًا بضمة مقدرة على الياء، فاعترض على هؤلاء بأن (يصبر) معطوف عليه وهو مجزوم، فكيف يعطف المجزوم على المرفوع؟ وقد أجاب هؤلاء بثلاثة أجوبة، الأول: أن سكون الراء في (يصبر) ليس للجزم، بل هو لتوالي أربع متحركات والعرب تستثقل تواليها فهو مرفوع لأنه معطوف على مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها استثقال توالي أربع متحركات، والجواب الثاني: أن القارئ وقف على (يصبر) بالسكون، ثم وصل بنية الوقف، والجواب الثالث: أنه عطف على المعنى، أي أنه عامل (من) الموصولة معاملة الشرطية لشبهها بها في العموم والإبهام.

(٢) لم يذكر المؤلف أن السكون قد يقدر أيضًا، وعذره أن الأسباب التي تقتضي تقدير السكون طارئة عارضة، وليست من جوهر اللفظ، وأشهر هذه الأسباب اثنان: أولهما التقاء الساكنين نحو قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بكسر نون (يكن) للتخلص من التقاء الساكنين، والثاني الرويّ، نحو قول الممزق:

فإن كنتُ مأكولًا فكُنْ أنتَ آكِلِي ... وَإِلَّا فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

بكسر قاف (أمزق) لأن الشاعر قد بنى القصيدة على كسر الحرف الأخير.

فأما الذي تقدر فيه الثلاث فنوعان :

أحدهما : ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ، ولا جمع مذكر سالمًا ، ولا منقوصًا ، ولا مقصورًا ، وذلك نحو : « غُلَامِي » و« غِلْمَانِي » و« مُسْلِمَاتِي »[١] فهذه الأمثلة ونحوها تُعْرَبُ بحركات مقدرة عَلَى ما قبل الياء ، والذي مَنَعَ من ظهورها أنهم التزموا أن يأتوا قبل الياء بحركة تجانِسُهَا ، وهي الكسرة ، فاستحال حينئذٍ المجيءُ بحركات الإِعراب قبل الياء ؛ إذ المحل الواحد لا يقبل حركتين في الآن الواحد ، فتقول « جَاءَ غُلَامِي » فتكون عَلَامَةُ رفعهِ ضمةً مقدرة عَلَى ما قبل الياء ، و« رَأَيْتُ غُلَامِي » فتكون عَلَامَةُ نصبه فتحةً مقدرة عَلَى ما قبل الياء ، و« مَرَرْتُ بِغُلَامِي » فتكون عَلَامَةُ جره كسرةً مقدرة عَلَى ما قبل الياء ، لا هذه الكسرة الموجودة كما زعم ابنُ مالكٍ ؛ فإنها كسرة المناسبة ، وهي مُسْتَحَقَّةٌ قبل التركيب ، وإنما دخل عامل الجر بعد استقرارها .

واحترزت بقولي « وليس مثنى ولا جمع مذكر سالمًا » من نحو : « غُلَامَايَ » [وغُلَامِيَّ] و« مُسْلِمِيَّ » ، فإن الياء تثبت فيهما جرًّا ونصبًا مُدْغَمَةً في ياء المتكلم ؛ والألف تَثْبُتُ في المثنى رفعًا ، وليس شيء من [الحرف] المدغم و لا من الأَلف قابلا للتحريك .

وقولي « ولا منقوصًا » لأن ياء المنقوص تدغم في ياء المتكلم ؛ فتكون كالمثنى والمجموع جرًّا ونصبًا .

وقولي « ولا مقصورًا » لأَن المقصور تثبت أَلفُه قبل الياء ، والأَلف لا تقبل الحركة ؛ فهو كالمثنى رفعًا ، قال الله تعالى : ﴿ يَـٰبُشْرَىٰ هَـٰذَا غُلَـٰمٌ ﴾ [يوسف ، ١٩]

---

(١) القول بأن المضاف إلى ياء المتكلم معرف بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة – هو أرجح مذاهب النحاة في هذا النوع ، وللنحاة فيه ثلاثة مذاهب ؛ أولها : هذا الذي ذكره المؤلف ، وهو كما قلنا أرجحها ، وأقربها دليلًا ، وثانيها : أنه مبني ؛ لأن آخره لا يتغير بتغير العوامل ، وثالثها : أنه واسطة بين المبني والمعرب ، فليس هو بمبني ولا بمعرب ، وأصحاب هذا المذهب يقسمون الاسم إلى ثلاثة أقسام : معرب ، ومبني ، ولا معرب ولا مبني ، وأصحاب القولين السابقين يجعلون الاسم نوعين فقط : المعرب ، والمبني .

نُودِيَتِ البشرى مُضَافَةً(١) إلى ياء المتكلم، وفي الألف فتحةٌ مقدرة لأنه منادى مضاف، وقرأ الكوفيون(٢) (يا بُشْرى) بغير إضافة؛ فالمقدر في الألف إما ضمة كما في قولك: «يا فتى» لمعيَّنٍ، وإما فتحة عَلَى أنه نداء شائعٌ مثل: ﴿يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾ [يس، ٣٠] إلا أنه لم ينون؛ لكونِه لا ينصرف لأجل ألف التأنيث.

والنوع الثاني: المقصور، وهو: الاسمُ المعربُ الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ كـ«الفَتَى» و«العَصَا» تقول: «جاء الفَتَى» و«رأيتُ الفَتَى» و«مررتُ بالفَتَى»؛ فتكون الألفُ ساكنةً عَلَى كل حال؛ وتُقَدَّر فيها الحركات الثلاث لتعذر تحركها.

ومن محاسن بعض الفضلاء أنه كتب في مدينة قوص إلى الشيخ العلامة بهاء الدين

---

(١) ذكر المؤلف ستة مواضع تقدر في كل موضع منها الحركات - وهي: المضاف لياء المتكلم، والمقصور، والمنقوص، والفعل المعتل بالواو كيدعو، والمعتل بالياء كيرمي، والمعتل بالألف كيسعى - وبقي مما تقدر فيه الحركة خمسة مواضع لم يذكرها، ونحن نبين لك هذه المواضع الخمسة، فنقول:

الموضع الأول: الاسم المحكي، كأن يقول لك قائل «رأيت زيدًا» فتقول له «من زيدًا» بالنصب مع أنه خبر، وكأن يقال لك «مررت بزيدٍ» فتقول «من زيدٍ» بالجر مع أنه خبر أيضًا، وإعرابه أن تقول في المثال الأول: زيدًا خبر المبتدأ الذي هو (من) مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية، وهكذا تقول في الباقي.

الموضع الثاني: الموقوف عليه، كأن تقول «جاء محمد» بالسكون حين تقف عليه «ورأيت الأبطال» بالسكون كذلك، و «مررت بمحمد» بالسكون أيضًا، وتقول في إعرابه: مرفوع أو منصوب، أو مجرور، بضمة أو بفتحة أو بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

الموضع الثالث: الاسم الذي أتبع آخره لحركة ما بعده، كقراءة من قرأ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال من الحمد إتباعًا لكسرة اللام بعدها مع أن «الحمد» مبتدأ فحقه الرفع كما في قراءة الجماعة، وتقول في إعرابه: الحمد مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الإتباع.

الموضع الرابع: الحرف المدغم في مثله نحو «يقول له صاحبه» بسكون لام يقول لإدغامها في لام «له» وتقول في إعرابه: يقول فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون المأتي به للإدغام.

الموضع الخامس: ما سكن آخره لأجل التخفيف، ويخرج عليه قراءة من قرأ ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ بسكون الهمزة في «بارئكم» وكقراءة أبي عمرو ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ بسكون الراء في «يشعركم» وتقول في إعراب الكلمة الأولى: (بارئكم) مجرور بإلى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون المأتي به لأجل التخفيف.

وعذر المؤلف في عدم ذكر هذه المواضع أن هذه الأسباب كلها عارضة طارئة، وهو إنما عُني بذكر الأسباب التي ترجع إلى جوهر اللفظ.

(٢) **الكوفيون هم**: حمزة وعاصم والكسائي.

محمد بن النحاس الحلبي- رحمه الله- يتشوَّقُ إليه ، ويشكو له نُحُولَهُ ؛ فقال :

١٩ - سَلِّمْ عَلَى المَوْلَى الْبَهَاءِ ، وَصِفْ لَهُ ... شَوْقِي إِلَيْهِ ، وَأَنَّنِي مَمْلُوكُهُ

أَبَدًا يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقِي ... جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ

لَكِنْ نَحِلْتُ لِبُعْدِهِ فَكَأَنَّنِي ... أَلِفٌ وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

١٩- هذه الأبيات من الكامل، وهي لمحمد بن رضوان بن إبراهيم بن عبد الرحمن، المعروف بابن الرعاد، وكتب بها إلى الشيخ بهاء الدين بن النحاس (انظر الترجمة رقم ٤٠٧ في فوات الوفيات ٤٠٨/٢ بتحقيقنا) ولم ينشد المؤلف هذه الأبيات للاستشهاد بها على قاعدة، ولا للتمثيل بها لقاعدة، وإنما أنشدها استطرافًا لمعناها؛ ولأن الشاعر قد ذكر في معرض الإشارة إلى حاله وتقرير ضعفه عن الحركة قوله عن الألف «وليس بممكن تحريكه» وفي البيت الأخير نوع من البديع يسمى التوجيه.

المعنى: يصف أنه قد براه الشوق إلى ابن النحاس وأضعفه، حتى صار بحالة لا يتمكن معها من الحركة؛ فهو يقول: إنني قد بلغت من الضعف وعدم القدرة على الحركة بسبب نحول جسمي وهزاله، أن صرت أشبه الألف التي هي حرف من حروف الهجاء، وكما أن الألف لا تقبل الحركة فأنا كذلك.

الإعراب: «سلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «على المولى» جار ومجرور متعلق بسلم، «البهاء» بدل أو عطف بيان للمولى، «وصف» الواو عاطفة، صف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «له» جار ومجرور متعلق بصف، «شوقي» شوق: مفعول به لصف، و«شوق» مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «إليه» جار ومجرور متعلق بشوق، «وأنني» الواو عاطفة، أن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم أن، «مملوكه» مملوك: خبر أن، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، «أبدًا» ظرف متعلق بقوله يحرك الآتي، «يحركني» يحرك: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «إليه» جار ومجرور متعلق بيحرك، «تشوقي» تشوق: فاعل يحرك وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «جسمي» جسم: مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «به» جار ومجرور متعلق بمشطور الآتي، «مشطوره» مشطور: خبر المبتدأ، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه، «منهوكه» خبر ثان ومضاف إليه، «لكن» حرف استدراك، «نحلت» فعل وفاعل، «لبعده» الجار والمجرور متعلق بنحل، وبعد مضاف والهاء مضاف إليه، «كأنني» كأن: حرف تشبيه ونصب، والياء اسمه، «ألف» خبر كأن، «وليس» فعل ماض ناقص، «بممكن» الباء حرف جر زائد، ممكن: خبر ليس مقدم «تحريكه» تحريك: اسم ليس مؤخر، وهو مضاف والهاء مضاف إليه.

وأما الذي تُقَدَّر فيه الحركتان فنوعان :

أحدهما : ما تُقدَّرُ فيه الضمة والكسرة فقط ، وتظهر فيه الفتحة[١] ، وهو المنقوص ، وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، نحو : « الْقَاضِي » و« الدَّاعي » تقول : « جَاءَ الْقَاضِي » و« مرَرْتُ بالْقَاضِي » بالسكون ، و« رأيْتُ الْقَاضِيَ » بالتحريك ، وإنما قدرت الضمة والكسرة للاستثقال ، وإنما ظهرت الفتحة للخفة ، قال الله تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ [العلق ، ١٧] ﴿ أَجِيبُوا۟ دَاعِىَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف ، ٣١] ﴿ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ ﴾ [مريم ، ٥] ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾ [القيامة ، ٢٦] والتراقي : جمع تَرْقُوَة- بفتح التاء- وهي العَظْمُ الذي بين ثُغْرَةِ النحر والعاتق .

والنوع الثاني : ما تقدر فيه الضمة والفتحة ، وهو الفعل المعتل بالألف ، تقول : « هُوَ يَخْشَى » و« لَنْ يَخْشَى » فإذا جَاءَ الجزمُ ظهر بحذف الآخر[٢] ؛ فقلت : « لم يَخْشَ » قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [القصص ، ٧٧] .

---

(١) وربما وقع في ضرورة الشعر عكس الأمرين جميعًا ، فظهرت الضمة والكسرة على الياء أو الواو ، وقدرت الفتحة عليهما .

فمن ظهور الضمة على الياء قول أبي خراش الهذلي :

تَـرَاهُ وَقَـدْ فَـاتَ الـرُّمَـاةَ كَـأَنَّـهُ ... أَمَامَ الرُّمَاةِ مُضْفِيُ الْخَدُّ أَصْلَمُ

ومن ظهور الكسرة على الياء قول ابن قيس الرقيات :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الغَوَانِيِ هَلْ ... يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ

وقول الآخر ، وهو مما أنشده سيبويه وذكر أنه لأعرابي من بني كلب :

فَيَوْمًا يجَارِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيِ ... وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ

ومن تقدير الفتحة على الياء قول رؤبة :

كَأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقْ ... أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الوَرِقْ

وقول الآخر :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

(٢) وربما بقيت الألف وقدر السكون عليها لضرورة الشعر ، ومن ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي وقد أسرته التيم في يوم الكلاب الثاني :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لم تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا =

وأما الذي تُقَدَّر فيه حركة واحدة فهو شيئان: الفعل المعتلُّ بالواو كـ« يَدْعُو » والفعل المعتل بالياء كـ« يَرْمِي » فهذَانِ تُقَدَّرُ فيهما الضمةُ فقط للاستثقال ؛ تقول : « هو يَدْعُو » و« هُوَ يَرْمِي » فتكون عَلَامَةُ رفعهما ضمةً مقدرةً ، ويظهر فيهما شيئان :

أَحدهما : النصب بالفتحة ، وذلك لخفتها نحو « لَنْ يَدْعُوَ » و« لَنْ يَرْمِيَ » (١)

قال الله تعالى : ﴿ لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًاۖ ﴾(٢) ﴿ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًاۖ ﴾ [هود، ٣١]

= ومنه ما رواه القالي عن ثعلب :

كَأَنْ لم تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا مُقَيَّدًا وَلَا رَجُلًا يُرْمَى بِهِ الرَّجَوَانِ

ومنه ما ينشده كثير من النحاة :

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

(١) وربما وقع لضرورة الشعر عكس الأمرين جميعًا ، فجاء الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء مرفوعًا بالضمة الظاهرة عكس الأصل المتلئب الذي يقتضي عدم ظهور الضمة ويلتزم رفعه بضمة مقدرة على الياء أو الواو لاستثقال الضمة على كل منهما ، وجاء نصب الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء بفتحة مقدرة على كل منهما عكس الأصل المطرد الذي يقتضي نصبه بفتحة ظاهرة على كل من الواو والياء لأن الفتحة لا تستثقل على واحد منهما .

فما جاء مرفوعًا بضمة ظاهرة على الواو قول الشاعر :

إِذَا قُلْتَ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بِالْوَجْدِ

الشاهد في قوله « يسلو » حيث رفعه بضمة ظاهرة على الواو لضرورة إقامة وزن البيت ، ومما جاء مرفوعًا بضمة ظاهرة على الياء قول أعرابي نزل به ضيف فذبح له عنزًا فلما أراد الضيف الارتحال منح هذا الأعرابي قدرًا كبيرًا من المال :

فَقُمْتُ إِلى عَنْزٍ بَقِيَّةِ أَعْنُزٍ فَأَذْبَحُهَا فِعْلَ امْرِئٍ غَيْرَ نَادِمِ
فَعَوَّضَنِي مِنْهَا غِنَايَ ولم تَكُنْ تُسَاوِيُ عِنْدِي غيرَ خَمْسِ دَرَاهِمِ

الشاهد في قوله « تساوي » حيث رفعه بالضمة الظاهرة لضرورة إقامة وزن البيت أيضًا .

ومما ورد منصوبًا بفتحة مقدرة على الواو قول عامر بن الطفيل :

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ ولَا أَبِ

الشاهد في قوله « أن أسمو » حيث نصبه بفتحة مقدرة على الواو للضرورة .

ومما ورد منصوبًا بفتحة مقدرة على الياء قول حندج بن حندج :

مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ الفَرَحُ

الشاهد فيه قوله « أن يدني » حيث نصبه بفتحة مقدرة على الياء لأنه اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

(٢) سورة الكهف ، ١٤ و (ندعو) هو محل الاستشهاد في الآية الكريمة .

﴿ لِنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ [الفرقان، ٤٩] ﴿ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧيَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [القيامة، ٤٠] ﴿ لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ ﴾ [المجادلة، ١٧].

الثاني: الجزمُ بحذف الآخر، نحو «لم يَدْعُ» و«لم يَرْمِ» قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء، ٣٦] ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص، ٧٧] ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء، ٣٧ ولقمان، ١٨] وانتصاب (مَرَحًا) عَلَى الحال، أي: ذا مَرَحٍ[1]، وقُرِئَ: (مَرِحًا) بكسر الراء.

ثم قلت: باب – الْبِنَاءُ[2] ضِدُّ الإعراب، والمبنيُّ إما أنْ يَطّرِدَ فيه السُّكون

---

(١) المرح – بفتح الميم والراء جميعًا – مصدر في الأصل، وهو مثل الفرح في الوزن والمعني، وقول المؤلف «أي ذا مرح» المقصود به تأويل وقوع المصدر حالًا، وللعلماء فيه ثلاثة تأويلات، أولها: أنه على حذف مضاف يكون في معنى المشتق، وهذا هو الذي أشار إليه المؤلف، فإذا قلت: طلع زيد بغتة، وجاءنا ركضًا؛ فهو على تقدير: طلع ذا بغتة. وجاءنا ذا ركض، أي: صاحب بغتة وصاحب ركض؛ والتأويل الثاني: أن تجعل المصدر نفسه بمعنى المشتق، فيكون قولهم «طلع زيد بغتة» بمعنى طلع مباغتًا، ويكون قولهم «جاء زيد ركضًا» بمعنى جاء راكضًا، والتأويل الثالث: أن يبقى المصدر على معناه الأصلي، ولا يكون ثمة مضاف مقدر والقصد المبالغة، ومراد المتكلم أن يبالغ في زيد حتى يجعله نفس البغتة، ونفس الركض، ونفس المرح، والسر في هذا كله أن الأصل في الحال أن يكون مشتقًا لكونه وصفًا لصاحبه، والوصف إنما يكون بالمشتق، ومثل هذه التأويلات يجري في وقوع المصدر خبرًا، من نحو قولهم: زيد عدل، وخالد رضا، ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا ﴾ وكذلك تجري هذه التأويلات في وقوع المصدر نعتًا.

(٢) **البناء في اللغة**: وضع شيء على شيء على وجه يقتضي الثبوت والدوام، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف في الشرح بقوله: «لزوم آخر الكلمة .. إلخ» وهنا سؤالان:

أولهما أن يقال: أينحصر الاسم في هذين النوعين المعرب والمبني فلا يخرج عنهما أبدًا أم لا ينحصر فيهما فيكون ثمة اسم لا هو معرب ولا هو مبني؟ والجواب عن هذا السؤال أن نعرفك أن مذهب جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم: أن الاسم لا يكون إلا واحدًا من هذين النوعين، فكل ما ليس بمعرب مبني، وكل ما ليس بمبني معرب.

وذهب بعض النحاة إلى أن الاسم ثلاثة أنواع: معرب ومبني، وما ليس معربًا ولا مبنيًا، وسمى هذا النوع الثالث «خصيا» ومثل له بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامي وكتابي وصديقي، زعم أنه ليس معربًا لأنه لزم حركة واحدة، وليس مبنيًا لأنه لم يشبه الحرف.

وأجيب عن هذا: بأنه معرب، والحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهذا هو ما اختاره المؤلف تبعًا لمذهب الجمهور، وقد تقدم كلامه فيه (انظر ص ٩٤ السابقة).

=

وَهُوَ المضَارِعُ المُتَّصِلُ بنُونِ الإنَاثِ ، نحو : (يَتَرَبَّصْنَ) و(يُرْضِعْنَ)، أوِ الماضِي المُتَّصِلُ بِضَمير رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ كـ« ضَربْتُ » وَ« ضَرَبْنَا » ، أوِ السُّكونُ أوْ نَائبُه وَهُو الأمْرُ ، نحوُ : « اضْرِبْ، وَاضْرِبَا ، وَاضْرِبُوا ، وَاضْرِبي ، وَاغْزُ ، وَاخْشَ ، وَارْمِ » .

وأقول : قد مضى أن الإعراب أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّرٌ يجلبه العامل في آخر الكلمة ؛ وذكرت هنا أن البناء ضِدُّ الإعرابِ ؛ فكأنني قلت : ليس البناء أثرًا يجلبه العامل في آخر الكلمة ، وذلك كالكسرة في « هؤلَاءِ » فإن العامل لم يجلبها بدليل وجودها مع جميع العوامل .

والبناء : لُزُومُ آخرِ الكلمة حالةً واحدةً لفظًا أو تقديرًا ، وذلك كلزوم « هؤلاءِ » للكسرة ، و« مُنْذُ » للضمة ، و« أيْنَ » للفتحة .

ولما فَرَغْتُ من تفسيره شرعْتُ في تقسيمه تقسيما غريبًا لم أُسْبَقْ إِليه ، وذلك أنني جعلت المبنيَّ عَلَى تسعة أقسام :(١)

= **والسؤال الثاني** : ما علة بناء ما بني من الأسماء ؟ والجواب عن هذا : أن جمهور النحاة يقررون أن علة بناء ما بني من الأسماء منحصرة في مشابهة الاسم للحرف ، ويقسمون هذه المشابهة إلى ثلاثة أنواع :

الأول : مشابهة الاسم للحرف في الوضع ، بأن يكون على حرف هجائي واحد أو على حرفين كتاء المتكلم ونون النسوة ونا .

النوع الثاني : مشابهة الاسم للحرف في المعنى ، بأن يدل الاسم على معنى من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف ، سواء أوضع لهذا المعنى حرف كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام أم لم يوضع مثل أسماء الإشارة .

النوع الثالث : مشابهة الاسم للحرف في الاستعمال ، بأن ينوب عن الفعل ولا يتأثر بالعوامل كأسماء الأفعال ، وبأن يفتقر افتقارًا متأصلًا إلى جملة كالموصولات .

(١) اعلم أولًا أن النحاة جميعًا بصريهم وكوفيهم اتفقوا على أن الأصل في الاسم الإعراب ، وأنهم اختلفوا في الأصل في الفعل ، فذهب البصريون إلى أن الأصل في الفعل البناء ، وذهب الكوفيون إلى أن الأصل في الفعل الإعراب ، ولبيان دليل كل فريق منهما والسر في اختيار مذهب البصريين في هذه المسألة موضع غير هذا المختصر ، فإن شئت فارجع إلى التحقيق البارع الذي أثرناه في كتابنا « عدة السالك لتحقيق أوضح المسالك » ثم اعلم أن الأصل في البناء أن يكون على السكون .

ثم اعلم – بعد هاتين القاعدتين – أن كل ما جاء على أصله لا يسأل عن علته ، وكل ما جاء على غير أصله يسأل عن خروجه عما هو الأصل فيه ما سببه ، فالاسم المبني يسأل عن علة بنائه ، فيقال في الجواب عن هذا السؤال : علة بناء هذا الاسم شبهه بالحرف شبهًا وضعيًا أو معنويًا أو استعماليًا ، ثم إن كان هذا الاسم مبنيًا على السكون لم يسأل عن سر بنائه عليه لأنه هو الأصل في البناء ، وإن كان مبنيًا على الفتحة مثلًا سئل فيه سؤالان ، =

الأول المبنيُّ عَلَى السكون ، وقدمته لأنه الأصل ، **والثاني** المبنيُّ عَلَى السكون أو نائبهِ المذكورِ في الباب السابق ، وثنّيْتُ به لأنه شبيهٌ بالسكون في الخفة ، **والثالث** المبنيُّ عَلَى الفتح وقدمته عَلَى المبنيِّ عَلَى الكسر لأنه أخفُّ منه ، **والرابع** المبنيُّ عَلَى الفتح أو نائبهِ المذكور في الباب السابق ، **والخامس** المبنيُّ عَلَى الكسر ، وقدمته عَلَى المبنيِّ عَلَى الضم لأنه أخفُّ منه ، **والسادس** المبنيُّ عَلَى الكسر أو نائبهِ المذكور في الباب السابق[1] ، **والسابع** المبنيُّ عَلَى الضم ، **والثامن** المبنيُّ عَلَى الضم أو نائبه ، **والتاسع** ما ليس له قاعدة مستقرة ، بل منه ما يُبْنَى عَلَى السكون ، وما يُبْنَى عَلَى الفتح ، وما يُبْنَى عَلَى الكسر ، وما يُبْنَى عَلَى الضم ، وسأشرحها مفصلة إن شاء الله تعالى شرحًا يزيل عنها خفاءها .

الباب الأول : ما لزم البناء عَلَى السكون ، وهو نوعان :

أحدهما : المضارعُ المتصلُ بنون الإناث[2] ، كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ

= **الأول** : لم كان بناؤه على حركة ؟ فيقال في الجواب : للتخلص من التقاء الساكنين ، مثلًا ، **والسؤال الثاني** : لم كانت الحركة خصوص الفتحة ؟ فيقال في الجواب : لأن الفتحة أخف الحركات ، مثلًا ، والفعل المبني على السكون لا يسأل – على مذهب البصريين – عن علة بنائه ، ولا عن علة كون بنائه على السكون ، والفعل المبني على حركة يسأل عنه سؤالان : لم كان البناء على حركة ؟ ولم كانت الحركة خصوص الفتحة ، مثلًا ، وسنتعرض في كل باب من أبواب البناء لذلك .

(١) هذا النوع لا وجود له ، ولم يشرحه المؤلف ؛ فذكره هنا من باب تتميم مقتضى القسمة العقلية .

(٢) قد علمت أن البصريين لا يسألون في هذا النوع عن علة البناء لأن البناء أصل في الأفعال عندهم ، ولا يسألون عن علة كون البناء في هذا النوع على السكون لأن أصل البناء أن يكون على السكون ، فأما الكوفيون فيسألون : لم بني الفعل المضارع المتصل بنون النسوة ؟ ولم كان البناء على السكون ؟ والجواب على هذين السؤالين أنه حمل على الفعل الماضي الذي هو أول الأفعال ، فكما تقول «النسوة أرضعن أولادهن» تقول «النسوة يرضعن أولادهن» .

لكن يمكن أن يسأل – على مذهب البصريين – فيقال : إن المضارع عندكم معرب لكونه أشبه الاسم في عدة وجوه من أوجه الشبه ، ومنها توارد المعاني المختلفة عليه ، فلم لم يجر المضارع المتصل بنون النسوة مجرى غيره فيعرب ؟ والجواب عن ذلك أن اتصال النون به باعد شبهه بالاسم بسبب كون هذه النون مختصة بالفعل ، فكما أن الإضافة علة معارضة للبناء في الاسم يكون لحاق نون النسوة علة معارضة للإعراب في الفعل المضارع ، فيرجع به حينئذ إلى ما هو الأصل في الفعل وهو البناء .

يَتَرَبَّصۡنَ﴾ [البقرة، ٢٢٨] ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ﴾ [البقرة، ٢٣٣] ؛ فيتربصن ويرضعن : فعلان مضارعان في موضع رفع ؛ لخلوهما من الناصب والجازم ، ولكنهما لما اتَّصَلَا بنون النسوة بُنِيَا عَلَى السكون .

وهذان الفعلان خبريَّانِ لفظًا طلبيَّانِ معنًى ومثلُهما « يَرْحَمُكَ اللهُ » وفائدةُ العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيدُ والإشعارُ بأنهما جَديرَانِ بأن يُتَلَقَّيَا بالمسارعة ؛ فكأنَّهن امْتَثَلْنَ ؛ فهما مُخْبَرٌ عنهما بموجودين .

الثاني : الماضي المتصلُ بضميرِ رفعِ متحركٍ[1] ، نحو : « ضَرَبْتُ » و« ضَرَبْتَ » و« ضَرَبْتِ » و« ضَرَبْنَا زيدًا » ، والأصل فيه ضَرَبَ بالفتح ؛ فاتصل الفعل بالضمير المرفوع المتحرك- وهو التاء في المُثُل الثلاثة الأول ؛ لأنها فاعل ، و« نا » في المثال الرابع- وهما متحركان ، وأعني بذلك أن التاء متحركة والحرف المتصل بالفعل من « نا »- وهو النون- متحرك ؛ فلذلك بنيت الأمثلة عَلَى السكون .

واحترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب ؛ فإنه يتصل بالفعل ولا يُغَيِّرُهُ عن بنائه عَلَى الفتح الذي هو الأصل فيه ، نحو : « ضَرَبَكَ زَيْدٌ » و« ضَرَبَنَا زَيْدٌ » ، وبتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن ، نحو : « ضَرَبا » و« ضَرَبُوا » فإنه لا يقتضي سكونَ الفعل أيضًا ، بل يبقى آخرُ الفعل فيه قبل الألف مفتوحًا ويضم قبل الواو كما مثلنا ، وأما نحو : ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ [البقرة،١٦] ونحو : ﴿دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان،١٣] فالأصل اشْتَرَيُوا بياء مضمومة قبل الضمير الساكن ، ودَعَوُوا بواوين أولاهما مضمومة قبل [الضمير] الساكن ، ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ومعنى « دَعَوْا هنالك ثُبُورًا » قالوا : يا ثُبُوراه ، أَيْ : يا هَلَاكَاهْ .

---

(١) أما بناء الماضي المتصل بنون النسوة فلأن الأصل في الأفعال البناء ، وأما بناؤه على السكون فله سببان أولهما أن الأصل في البناء أن يكون على السكون ، والثاني الفرار من توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، لأن الماضي الثلاثي متحرك الحروف كلها فلو بقي آخره متحركًا واتصل بالضمير المتحرك توالي أربع متحركات في شبه الكلمة الواحدة لأن الفعل والفاعل لشدة ترابطهما واستدعاء كل منهما للآخر يشبهان الكلمة الواحدة ، والعرب تستثقل ذلك .

الباب الثاني : ما لزم البناء عَلَى السكون أو نائبه ، وهو نوع واحد ، وهو فعل الأمر[١] ، وذلك لأنه يُبْنَى عَلَى ما يُجْزم به مضارعُه ؛ فيبنى عَلَى السكون في نحو : « اضْرِبْ »[٢] وعَلَى حذف النون في نحو : « اضْرِبَا » و« اضْرِبُوا » و« اضْرِبي »[٣] وعَلَى حذف حرف العلة في نحو : « اغْزُ » و« اخْشَ » و« ارْمِ »[٤] .

ومن غريب ما يُحْكَى أن بعض مَنْ يتعاطى إقراء النحو ببلدنا هذه سمع قولَ بعض المعربين في قوله عز وجل : ﴿ فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾ [طه ، ٤٤] إن (قُولَا) مبني على حذف النون ، فأنكر ذلك عليه ، وهو قولٌ مشهورٌ بين الطلبة فخفاؤه على من يَتَصَدَّى للإقراء غريب .

والفاء في الآية الكريمة عاطفة لقُولَا على (اذهبا) من قوله تعالى : ﴿ ٱذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴾ [طه ، ٤٣] وكل منهما فعل أمرٍ وفاعل ، وهما مبنيان على حذف النون ، و(له) جارٌّ ومجرور متعلق بقُولَا ، وسَمَّى ابنُ مالك هذه اللَّامَ لامَ التبليغ ، ومثله : ﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء ، ٥٣] ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [النور ، ٣٠] ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [المائدة ،١١٧] و(قَوْلًا) مفعول مطلق ، و(لَيِّنًا) صِفَةٌ له ، أي قَوْلًا مُتَلَطِّفًا فيه ولا تُغْلِظَا عليه ، والقولُ اللين قد جاء مُفَسَّرًا في قوله تعالى : ﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ * وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النازعات ، ١٨ و١٩] .

ثم قلت : أو الفَتْح ، وَهُوَ سَبْعَةٌ : الماضي المجرَّدُ كضَرَبَ وضربكَ وضَرَبَا ،

(١) القول بأن فعل الأمر مبني ، وأن بناءه على ما يجزم به مضارعه – هو قول البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه فعل مضارع مجزوم بلام أمر محذوفة ، وزعموا أن أصل « اضرب » مثلًا هو « لتضرب » فحذفت اللام فصار « تضرب » بالجزم ، ثم حذفت التاء لئلا يتوهم أنه فعل غير دال على الأمر ، ثم اجتلبت همزة الوصل لأن الضاد ساكنة ولا يبتدأ بساكن ، وفي هذا الكلام من التكلف والتعسف ما ليس يخفى .

(٢) المراد بنحو « اضرب » كل فعل أمر صحيح الآخر لم تقترن به ألف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة .

(٣) المراد بنحو « اضربا » كل أمر اتصل به ألف اثنين ، وبنحو « اضربوا » كل أمر اتصل به واو جماعة ، وبنحو « اضربي » كل أمر اتصل به ياء المؤنثة المخاطبة .

(٤) المراد بنحو « اغز واخش وارم » كل أمر كان آخره حرف علة واوًا كالأول أو ألفًا كالثاني أو ياء كالثالث .

والمُضَارِعُ الذي باشَرَتْهُ نُونُ التوكيدِ، نحو: « ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾ و﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا ﴾ [يوسف، ٣٢] بخلاف نحو: ﴿ لَتُبۡلَوُنَّ ﴾ ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ وما رُكِّبَ من الأعْدَادِ والظُّروفِ والأحوالِ والأعْلَامِ، نَحْوَ: « أَحَدَ عَشَرَ » ونحو: هو يأْتينا صَبَاحَ مَسَاءَ، * وبَعْضُ القوم يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَ * ونحو: هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ: أَيْ ملاَصِقًا، ونحو: « بَعْلَبَكَّ » في لُغَيَّة، والزَّمَنُ المُبْهَمُ الْمُضَافُ لُجملَةٍ، وإِعْرابهُ مَرْجُوحٌ قَبْلَ الْفِعْلِ الْمبْنِيِّ نَحْوُ * عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا * عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ * وَرَاجِحٌ قَبْلَ غَيْرِهِ، نحو: ﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ و* عَلَى حِينِ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِي * والْمُبْهَمُ الْمُضَافُ لِمَبْنِيٍّ نحو: ﴿ وَمِنۡ خِزۡيِ يَوۡمِئِذٍۚ ﴾ ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ ﴾ ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ ﴾ ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾ وَيَجُوزُ إِعرابه.

وأقول: الباب الثالث من المبنيات: ما لَزِمَ البناء عَلَى الفتح، وهو سبعة أنواع:

النوع الأَول: الماضي المجردُ مما تقدم ذكره[1]، وهو الضمير المرفوع المتحرك، نحو: « ضَرَبَ » و« دَحْرَجَ » و« اسْتَخْرَجَ » و« ضَرَبَا » و« ضَرَبَكَ » و« ضَرَبَهُ ».

وأما نحو: « رَمَى » و« عَفَا » فأصله رَمَيَ وَعَفَوَ، فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قُلِبَتَا ألفين؛ فسكونُ آخرهما عارضٌ، والفتحة مقدرة في الأَلف، ولهذا إذا قدر سكون الآخر رجعت الياء والواو فقيل: رَمَيْتُ، وَعَفَوْتُ، كما سيأتي.

---

(١) شمل ذلك صنفين: الأول الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك ومن غيره ثلاثيًا كان نحو ضرب أو رباعيًا نحو دحرج أو مزيدًا فيه نحو استخرج، والثاني المجرد من ضمير الرفع المتحرك مع اقترانه إما بضمير الرفع الساكن كألف الاثنين نحو « ضربا » وإما بضمير النصب ككاف المخاطب في نحو ضربك وهاء الغائب في نحو ضربه.

فإن قلت: فإن ضمير النصب متحرك والماضي الثلاثي متحرك الحروف كلها، فلماذا جاز في هذا النوع توالي أربع متحركات ولم يجز في نحو « ضربت » عند اتصال الماضي بضمير الرفع المتحرك ؟

فالجواب عن هذا أنهم لا يستثقلون توالي أربع متحركات إلا في الكلمة الواحدة أو فيما هو كالكلمة الواحدة، والفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر أصلًا، أما الفعل مع المفعول فليسا كالكلمة الواحدة لصحة استغناء الفعل عن المفعول، فلهذا فروا من توالي أربع متحركات في الفعل مع الفاعل، ولم يفروا من هذا التوالي في الفعل مع المفعول به، فاعرف ذلك (وانظر ص ١٠٢ الماضية).

والنوع الثاني: المضارعُ الذي باشَرَتْهُ نونُ التوكيدِ، كقوله تعالى: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلۡحُطَمَةِ ﴾ [الهمزة، ٤] واحترزْتُ باشتراط المباشَرَةِ من نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡ وَلَتَسۡمَعُنَّ ﴾ [آل عمران، ١٨٦] فإن الفعل في ذلك معربٌ وإن أكد بالنون؛ لأنه قد فُصِلَ بينهما بالواو التي هي ضميرُ الفاعِلِ، وهي ملفوظ بها في قوله تعالى: ﴿ لَتُبۡلَوُنَّ ﴾ ومقدرة في قوله تعالى: ﴿وَلَتَسۡمَعُنَّ ﴾ إذ الأَصل لتسمعُونَنَّ، فحذفت نون الرفع استثقالا لاجتماع الأمثال، فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة؛ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

والنوعُ الثالثُ: ما رُكِّبَ تركيبَ المَزْجِ من الأَعداد، وهو الأَحَدَ عَشَرَ، والإِحدى عَشْرَةَ، إلى التِّسْعَةَ عَشرَ والتِّسْعَ عَشْرَةَ، تقول: جاءني أَحَدَ عَشَرَ، ورأيتُ أَحَدَ عَشَرَ، ومَرَرْتُ بأحدَ عشَرَ، ببناء الجزأينِ عَلَى الفتح، وكذلك القَوْل في الباقي، إلا «اثْنَى عَشَرَ» و«اثْنَتَي عَشْرَةَ» فإن الجزء الأَول منهما معرب إعراب المثنى: بالألف رفعًا، وبالياء جرًّا ونصبًا.

والنوع الرابع: ما رُكِّبَ تركيبَ المزج من الظروف: زمَانيةً كانت أو مكانية، مثالُ ما ركب من ظروف الزمَان قولُكَ: فُلَانٌ يَأتِينا صَبَاحَ مَسَاءَ، والأَصْلُ صبَاحًا ومَسَاءً، أَيْ في كل صباح ومساء؛ فحذف العاطف، ورُكِّبَ الظَّرْفان قصدًا للتخفيف تركيبَ خَمْسَةَ عَشَرَ، قال الشاعر:

٢٠ - وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خَبَالَا

ولو أضَفْتَ فقلت «صَبَاحَ مَسَاءٍ» لجاز، أَيْ: صباحًا ذا مساءٍ؛ فلذلك أضفته إليه

٢٠- هذا بيت من الوافر، وهو البيت الرابع من قصيدة لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، أولها قوله:

أَلَا أَسْمَاءُ صَرَمَتِ الحِبَالَا فَأَصْبَحَ غَادِيًا عَزَمَ ارْتِحَالَا

وقد قال أبو سعيد السكري شارح ديوان كعب قبل روايتها: «وقال أيضًا في رجل من مزينة قتلته الأوس والخزرج، وليست في رواية أبي عبيدة والأصمعي، ولكنها مما انفرد بروايتها أبوعمرو وإسحاق بن مرار الشيباني» اهـ.

لما بينهما من المناسبة ، وإن كَانَ الصباح والمساء لا يجتمعان ، ونظيرُهُ في الإضافة قولُه تعالى : ﴿ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴾ [النازعات ، ٤٦] فأضيف الضُّحى إِلى ضمير العشية ، وقيل : الأَصْلُ أو ضُحى يومِها ، ثم حُذِف المضافُ ، ولا حاجة إِلى هذا .

وتقول : « فلانٌ يأتينا يَوْمَ يَوْمَ » أَيْ يومًا فيومًا : أَيْ كلَّ يومٍ ، قال الشاعر :

اللُّغَةُ: «يصرف» يحول، والمراد ألا يستمع لوشاياتهم، ورواية الديوان «ومن لا يفثأ» بفاء ثم ثاء مثلثة ثم همزة، وأصل معناه: يكسر حدتهم، ويردهم عما يريدون منه، وتقول: فثأت القدر، إذا أخرجت الوقود من تحتها وصببت عليها ماء تسكن بذلك غليانها، «الواشين» جمع واش، وهو الكاذب الذي يفسد ما بين المتحابين بما يلفقه ويفتريه، وأصل هذه المادة قولهم «وشيت الثوب» إذا زخرفته، وذلك لأن الواشي يزخرف ما يذكره من القول لينطلي على سامعه، «يبغوه» يريد يقصدوه ويطلبوا له، «خبالا» الخبال هو الجنون أو الإفساد، وفي رواية الديوان «يبغوه الخبالا».

المَعْنى: يقول: إن من لا يباعد الوشاة عن نفسه كل لحظة لا يسلم من ضررهم، لأنهم يقصدونه بالشر ويوقعونه في الفساد.

الإعْراب: «من» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «لا» نافية، «يصرف» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بمن، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، «الواشين» مفعول به ليصرف، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، «عنه» جار ومجرور متعلق بيصرف، «صباح مساء» ظرف زمان متعلق بيصرف، مبني على فتح الجزأين في محل نصب، «يبغوه» يبغوا: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، والهاء ضمير الغائب العائد إلى من مفعول به أول ليبغوا مبني على الضم في محل نصب، «خبالا» مفعول ثان ليبغوا، وخبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط قيل: هو جملة الشرط وحدها، وقيل: هو جملة الجواب وحدها، وقيل: هو الجملتان معًا، وهذا الأخير هو الذي نذهب إليه ونرجحه وإن كان العلماء قد رجحوا خلافه.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «صباح مساء» حيث ركب الظرفين معًا، وجعلهما بمنزلة كلمة واحدة، فتضمنا معنى حرف العطف؛ فأشبها في ذلك أحد عشر وأخواته، ولما كان المشبه به – وهو أحد عشر – مبنيًا على فتح الجزأين أعطى المشبه – وهو الظرفان المركبان – حكمه، ولذلك بناهما على فتح الجزأين.

٢١ - آتِ الـرِّزْقُ يَـوْمَ يَـوْمَ فـأَجْـمِـلْ طَـلَـبًـا وَابْـغِ لـلْـقِـيَـامَـةِ زَادا

ومثالُ مَا رُكِّبَ مِنْ ظروف المكان قولُكَ : سُهِّلَتِ الهمزةُ بَيْنَ بَيْنَ(١) ، وأصله بينها وبين حرف حركتها ، فحذف ما أضيف إليه بين الأولى وبين الثانية ، وحُذِفَ العاطف ، ورُكِّب الظرفان ، قال الشاعر :

٢٢ - نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعض الْقَوْم يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

والأصلُ : بَيْنَ هؤلاء وبَيْنَ هؤلاء ، فأزيلت الإضافة ، ورُكِّبَ الاسمان تركيبَ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وهذان الظرفان اللذان صارا ظرفًا واحدًا في موضِع نصب عَلَى الحال ؛

٢١- لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللُّغَة: «آت» اسم فاعل فعله أتى «أجمل» بقطع الهمزة - أمر من الإِجمال، وهو الإِحسان، «ابغ» اطلب، وهو فعل أمر ماضيه بغى بمعنى طلب.

الإعْراب: «آت» خبر مقدم، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل، «الرزق» مبتدأ مؤخر «يوم يوم» ظرف زمان متعلق بآت، مبني على فتح الجزأين في محل نصب، «أجمل» فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «طلبا» مفعول به لأجمل، «وابغ» الواو عاطفة، ابغ: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «للقيامة» جار ومجرور متعلق بابغ، أو متعلق بمحذوف حال من قوله زادًا الآتي، على أنه في الأصل نعت له، فلما تقدم عليه صار حالًا، «زادًا» مفعول به لابغ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «يوم يوم» حيث ركب الظرفين معًا، وجعلهما بمنزلة اسم واحد، فتضمنا معنى حرف العطف، فبناهما على فتح الجزأين، ولو لم يركبهما معًا فيتضمنا معنى الحرف لأعربهما وأضاف الأول إلى الثاني.

٢٢- هذا بيت من الكامل لعبيد بن الأبرص الأسدي، من كلمة يقولها لأمرئ القيس بن حجر الكندي، وكان بنو أسد قوم عبيد قد قتلوا حجرًا أبا امرئ القيس، فأنذرهم امرؤ القيس، وهددهم، وفي ذلك يقول عبيد من قصيدة الشاهد:

---

(١) هذه من عبارات الصرفيين في باب تسهيل الهمزة ، وسيبويه يذكرها كثيرًا وقد يقولون « همزة بين بين » .

إذ المراد : وبعض القوم يسقط وَسَطًا ، والحقيقة : ما يجب عَلَى الإنسان أن يحميه من الأهل والعشيرة ، يقال : رجُلٌ حَامِي الحقيقة ، أَيْ : أنه شَهْمٌ لا يُضَامُ .

والنوعُ الخامسُ : ما رُكِّبَ تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ من الأحوال ، يقولون : فلانٌ جاري بَيْتَ بَيْتَ ، وأَصله بيتًا لبيتٍ : أَيْ مُلاَصِقًا[1] ، فحذف الجار وهو اللام ، وركب الاسمان ، وعاملُ الحال ما في قوله « جاري » من معنى الفعل ، فإنه في معنى مُجَاوِرِي ، وجَوَّزوا أن يكون الجارُّ المقدَّرُ « إلى » وأن لا يقدر جارٌّ أصلا بل فاء العطف .

وقالت العرب أيضًا « تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ » أَيْ مُتَفَرِّقِينَ ، وهو بالخاء المعجمة ،

يَا ذَا المُخَوِّفُنَا بِقَتْلِ أَبِيهِ إِذْلاَلاً وَحَيْنَا

وقد استشهد بالبيت الشاهد صاحب المفصل.

اللُّغَة: «حقيقتنا» ما يجب على الرجل أن يحميه، ويدافع عنه، ويبذل نفسه في سبيل المحافظة عليه، كالنفس والعرض والمال.

الإعْرَاب: «نحمي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، «حقيقتنا» حقيقة: مفعول به لنحمي، وحقيقة مضاف والضمير مضاف إليه، «وبعض» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و «القوم» مضاف إليه، «يسقط» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى بعض القوم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «بين بينا» ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في يسقط، والتقدير: بعض القوم يسقط (هو) متوسطًا: أي واقعًا في وسط المعركة، وهذا الظرف مبني على فتح الجزأين في محل نصب.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «بين بينا» حيث ركب الظرفين معًا، وجعلهما بمنزلة اسم واحد فبناهما على فتح الجزأين؛ لكونه أراد بهما معًا الظرفية، ولو لم يرد ذلك لوجب عليه أن يعربهما ويضيف الأول إلى الثاني، قال صاحب المفصل: «والذي يفصل بين الضربين أن ما تضمن ثانيه معنى حرف، بني شطراه، لوجود علة البناء فيهما، وما خلا من التضمن أعرب» اهـ، وقد بين لك المؤلف ههنا أن الأصل في ذلك «بين هؤلاء وبين هؤلاء» فأزيلت الإضافة، وركب الاسمان، وهما – حين ركبا – على معنى واو العطف.

---

(١) وقالوا أيضًا « ذهب القوم شغر بغر » بفتحات و بكسر أول الكلمتين وفتح ثانيهما ، وقالوا « ذهب القوم جذع مذع » بكسر أول الكلمتين وفتح ثانيهما ، وبنائهما على فتح الجزأين ، ومعنى العبارتين : ذهبوا متفرقين في كل وجه .

قال الشاعر يصف ثَوْرًا يطعن الكلابَ بقَرْنِهِ :

٢٣ - يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطَ شَرارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلَا

وفي الحديث « كَانَ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ » أَيْ يَتَعَهَّدُنَا بها شيئًا فشيئًا مخافة السآمة علينا ، قال أبو علي : « هو من قولهم : تَسَاقَطُوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ : أَيْ شيئًا بعد شيء » وكان الأصمعي يرويه « يَتَخَوَّنُنَا » بالنون– ويقول : معناه يَتَعَهَّدُنَا .

فإن قلتَ : ما الفرق بين هذا النوع والبيت الذي أَنْشَدْتَهُ في النوع الذي قبله ، فإنك زعمت ثَمّ أن « بَيْنَ بَيْنَ » فيه حال ؟ .

قلت : معنى قولي هناك أنه متعلق باستقرارٍ محذوف ، وذلك المحذوف هو الحال ، لا أنه نفسَهُ حالٌ ، بخلاف هذا النوع ؛ فإن المركب نفسَهُ حالٌ لأنه ليس بظرف ، [بخلاف « بين بين » فإنه ظرف] .

٢٣- هذا بيت من الطويل من كلام ضابئ البرجمي، كما ذكره في اللسان (مادة خ و ل)، ورواه أبو زيد في نوادره (ص ١٤٥) ولم يستشهد به سيبويه مع أنه تكلم على قوله: «أخول أخول» (ص ٥٦ ج ٢) فقال: «وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشغر بغر وكيوم يوم» اهـ.

اللغة: «روقه» بفتح الراء المهملة وسكون الواو – هو القرن، «ضارياتها» جمع ضارية، وأصله اسم فاعل من «ضرى الحيوان يضرى» من باب علم يعلم – وأراد بها الكلاب، «القين» بفتح القاف وسكون الياء المثناة – هو الحداد، «أخول أخول» يعني شيئًا فشيئًا، وهو يؤدي معنى متفرقين.

الإعراب: «يساقط» فعل مضارع، «عنه» جار ومجرور متعلق به، «روقه»: فاعل يساقط، وروق مضاف والهاء ضمير الغائب العائد على الثور مضاف إليه، «ضارياتها» ضاريات: مفعول به ليساقط، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وضاريات مضاف وضمير الغائبات العائد على الكلاب مضاف إليه، «سقاط» مفعول مطلق، عامله يساقط، وهو مضاف، و«شرار» مضاف إليه، وهو مضاف، و «القين» مضاف إليه، «أخول أخولا» حال، بمعنى متفرقين، مبني على فتح الجزأين في محل نصب، والألف الأخيرة للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «أخول أخولا» فإنه ركبهما معًا، وجعلهما كالكلمة الواحدة وبناهما معًا على فتح الجزأين، لما كان يريد معنى الحال منهما، وضمنهما معنى واو العطف فصارا شبيهين بأحد عشر وأخواته، ولولا ذلك لوجب أن يضيف الأول إلى الثاني كما سيأتي التنبيه عليه في كلام المؤلف.

وإذا أَخْرَجْتَ شيئًا من هذه الظروف والأحوال[١] عن الظرفية والحالية تعَيَّنت الإِضافَةُ وامتنع التركيبُ ، تقول : هذِهِ هَمْزَةُ بَيْنِ بَيْنٍ ، مخفوضَ الأوَّل غير مُنَوَّن والْثاني منوَّنًا ، ومثله فُلَانٌ يأتينا كلَّ صَبَاحِ مَسَاءٍ ، قال :

٢٤ - وَلَــوْلَا يَــوْمُ يَــوْمٍ مَــا أَرَدْنَــا جَــزَاءَكَ وَالْـقُـرُوضُ لَـهَـا جَـزَاءُ

وهذا يُفْهَمُ من كلامي في المقدمة ؛ فإني قلت : « وما رُكِّبَ من الظروف والأَحوال » فعلم أن البناء المذكورَ مُقَيَّدٌ بوجود الظرفية والحالية . وأنها متى فُقِدَتْ

٢٤- هذا بيت من الوافر للفرزدق، وهو بيت منفرد في ديوانه، وهو منسوب إليه في لسان العرب، وهو من شواهد العلامة الرضي في شرح الكافية (انظر البغدادي ج ٣ ص ١٠٨ بولاق) وهو أيضًا من شواهد سيبويه (٢/ ٥٢).

اللُّغَة: «القروض» جمع قرض - بفتح القاف وسكون الراء - وأصله ما تدين به غيرك من المال، ويراد به كل ما تقدم من بر وصلة، «جزاءك» مكافأة تقابله.

المَعْنى: قال الأعلم: «يقول: لولا نصرنا لك في اليوم الذي تعلم ما طلبنا جزاءك، وجعل نصرهم قرضًا يطالبونه بالجزاء عليه» اهـ.

الإِعْراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره، «يوم» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و «يوم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وخبر المبتدأ محذوف وجوبًا، «ما» نافية، «أردنا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب لولا، «جزاءك» مفعول به لأردنا، ومضاف إليه، «والقروض» الواو واو الحال، القروض: مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة، «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «جزاء» مبتدأ ثان مؤخر، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ السابق، وجملة المبتدأ السابق وخبره في محل نصب حال.

(١) **ههنا أمران يجب أن تتنبه لهما : الأول** أن الأعداد المركبة - نحو أحد عشر وثلاثة عشر - لا يجوز فيها على أرجح اللغات إلا جعل الجزأين على تضمن معنى حرف العطف ، وأما الظروف المركبة والأحوال المركبة فيجوز ألا تكون على تضمن معناه ويشير إلى هذا أن المؤلف قصر الخروج على الظروف والأحوال ، ويترتب على هذا أن تكون الأعداد المركبة ملازمة للبناء على فتح الجزأين ، وأن الظروف والأحوال المركبة يجوز فيهما البناء وعدمه ، **والأمر الثاني** : أن الظروف والأحوال عند تضمن معنى الحرف والتركيب ملازمة للظرفية والحالية ؛ فإذا لم تتضمن معنى الحروف أو أضيف أولها إلى ثانيها وقعت في غير ذلك من مواقع الإعراب كما وقع الظرف مبتدأ في قول الشاعر : « ولولا يوم يوم » .

وَجَبَ الرجوعُ إِلى الإعراب ، وإنما قَدَّمْتُ الظروف عَلَى الأحوال لأن ذلك في الظروف أكثر وقوعًا ؛ فكان أولى بالتقديم .

فإن قلت : قد وقع التركيبُ المذكور فيما ليس بظرف ولا حال ، كقولهم : « وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ » أَيْ في شِدَّةٍ يَعْسُرُ التخلُّصُ منها(١) .

قلت : هو شاذ ، فلذلك لم أتعرض لذكره في هذا المختصر .

ولم يقع في التنزيل تركيبُ الأَحوالِ ولا تركيبُ الظروف ، وإنما وقع فيه تركيب الأعدادِ ، نحو : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف ، الآية ٤] ﴿ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة ، ٦٠] ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ [المدثر ، ٣٠] أي : على سَقَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ مَلَكًا يحفظون أمرها ، وقيل : صنفًا وقيل : صَفًّا من الملائكة ، وقرئ : ﴿ تِسْعَةُ أَعْشُرٍ ﴾ جمع عَشِيرٍ ، مثل : أيمُنٍ في جمع يَمينٍ ، وعلى هذا فتِسْعَةُ مرفوع ، وأَعْشُرٍ مخفوض بالإضافة مُنَوَّنٌ .

ومجيء هذا التركيب في الأَحوال قليلٌ بالنسبة إلى مجيئه في الظروف .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «يوم يوم» حيث أجرى لفظ «يوم» الأول على ما تقتضيه العوامل فرَفَعه بالابتداء، وأضافه إلى «يوم» الثاني، فجره بالإضافة، وذلك لأنه لم يرد بهما الظرفية، قال سيبويه: «والعرب لا تجعل شيئًا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في حال الحال أو الظرف» اهـ؛ ثم قال بعد ذلك: «وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب، ولا أعلمه إلا قول الخليل» اهـ.

---

(١) تقول : « وقع القوم في حيص بيص » بفتح أولهما وآخرهما وبكسر أولهما وفتح آخرهما ، وبفتح أولهما وكسر آخرهما – فأما معنى هذه العبارة فمن العلماء من قال : معناها وقعوا في شدة وضيق يعسر عليهم التخلص منهما ، ومنهم من قال : معناها وقعوا في اختلاط وهرج لا مخرج لهم منهما ، وفي حديث سعيد بن جبير ، وقد سئل عن المكاتب إذا اشترط عليه أهله ألا يخرج من بلده ؛ فقال : « أثقلتم ظهره ، وجعلتم الأرض عليه حيص بيص » وقال أمية بن أبي عائذ الهذلي :

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا ... لَمْ تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

وأما إعراب هذه العبارة فاللغتان الأولى والثانية على ما ذكر المؤلف ، والكلمتان فيهما مبنيتان على فتح الجزأين ؛ وعلى اللغة الثالثة كل كلمة من الكلمتين مبنية على الكسر .

والنوع السادس: الزَّمَنُ المبهمُ المضافُ لجملةٍ، وأعني بالمبهم ما لم يدل عَلَى وقتٍ بعينه، وذلك نحو: الحين والوقت والساعة والزمان؛ فهذا النوع من أسماء الزمان تجوز إِضَافَتُهُ إِلى الجملة، ويجوز لك فيه حينئذٍ الإِعرابُ والبناءُ عَلَى الفتح، ثم تارةً يكون البناء أرْجَحَ من الإِعراب، وتارة العكس؛ فالأَول إِذا كَانَ المضاف إِليه جملةً فعليةً فعلُهَا مبنيٌّ كقوله:

٢٥ - عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟

٢٥- هذا بيت من الطويل للنابغة الذبياني، أحد فحول الشعراء الجاهليين، والحكم عليهم في سوق عكاظ، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٤) وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٣٥).

اللُّغَةُ: «عاتبت» العتاب هو اللوم في تسخط، «المشيب» هو الشيب، «الصبا» - بكسر الصاد- الصبوة، وهي الميل إلى شهوات النفس واتباع لذائذها، «أصحح» فعل مضارع من الصحو، وهو في الأصل ضد السكر، ويروى «ألمّا تصح» «وازع» زاجر، وناه، وكاف.

الإِعْرَاب: «على» حرف جر «حين» يروى بالجر معربًا، وبالفتح مبنيًا وهو المختار هنا، وعلى كل حال فهو مجرور بعلى إما لفظًا وإما محلًا، والجار والمجرور متعلق بقوله: «كفكفت» في بيت سابق على هذا البيت، وهو قوله:

فَكَفْكَفْتُ مِنِّي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌّ وَدَامِعُ

«عاتبت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها، «المشيب» مفعول به لعاتبت، «على الصبا» جار ومجرور متعلق بعاتب، «فقلت» الفاء عاطفة، قلت: فعل وفاعل، وجملتهما معطوفة على جملة عاتبت، «ألما» الهمزة للإنكار، لما: حرف نفي وجزم يدل على توقع ما بعده: أي انتظار وقوعه وحصوله، «تصح» فعل مضارع مجزوم بلمّا، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ومن رواه أصح كالشارح ففاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «والشيب» الواو للحال، الشيب: مبتدأ، «وازع» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «على حين عاتبت» فإنه يروى بجر «حين» على أنه معرب تأثر بالعامل الذي هو حرف الجر، ويروى بفتحه على أنه مبني على الفتح في محل جر، والجملة التي أضيف إليها حين جملة فعلية فعلها ماض، والفعل الماضي مبني كما علمت مما سبق؛ فدل ذلك على أن كلمة «حين» ونحوها إذا أضيفت إلى مبني جاز فيها وجهان، لكن البناء أرجح؛ لأن المضاف اكتسب البناء من

يروى «عَلَى حينٍ» بالخفض عَلَى الإعراب، و«عَلَى حينَ» بالفتح عَلَى البناء، وهو الأرجح؛ لكونه مضافًا إلى مبني، وهو عَاتَبْتُ[١].

والثاني: إذا كَانَ المضاف إليه جملةً فعليةً فعلُهَا معربٌ، أو جملةً اسميةً؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة، ١١٩]، فيوم: مضاف إلى ينفع، وهو فعل مضارع، والفعلُ المضارعُ معربٌ كما تقدم، فكان الأَرْجَحُ في

المضاف إليه، كما يكتسب منه التذكير والتأنيث، وبيان ذلك أن المضاف إذا كان مذكرًا والمضاف إليه مؤنثًا، جاز في المضاف وجهان: أحدهما التذكير نظرًا إلى أصله، والثاني التأنيث نظرًا إلى المضاف إليه، وعليه جاء قول الشاعر، وهو ذو الرمة:

مَشَيْنَ كما اهتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «تسفهت.. مر الرياح» حيث ألحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو تسفهت المسند إلى مر الرياح، والمر مذكر، لكنه مضاف إلى الرياح وهي مؤنثة، فاكتسب التأنيث من المضاف إليه.

ومثله قول الآخر، وهو الأعشى ميمون بن قيس:

وتَشْرَقُ بالقَوْلِ الذي قَدْ أَذَعْتَهُ ... كما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

حيث أنث «شرقت» المسند إلى «صدر» وصدر مذكر، لكنه مضاف إلى القناة المؤنث، فاكتسب منه التأنيث، وكذلك العكس، ومنه قوله تعالى في بعض تخريجاته ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

ومثل ما أنشدناه من الشواهد قول جرير:

لَمَّا أتى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَضَعْضَعَتْ ... سُورُ المَدِينَةِ وَالجبَالُ الْخُشَّعُ

فقد ألحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو تضعضعت مع أن فاعله مذكر وهو سور المدينة لكون هذا الفاعل مضافًا إلى مؤنث.

ونظير هذه الشواهد قول الشاعر، وينسب إلى مجنون ليلى:

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

فقد أعاد ضمير النسوة على حب الديار مع أنه مذكر لكونه مضافًا إلى مؤنث وهو الديار.

---

(١) هو في الحقيقة مضاف إلى جملة «عاتب» وفاعله، ففي عبارة المؤلف هنا تسامح.

المضاف الإِعرابَ، فلذلك قرأ السبعة كلهم إلا نافعًا برفع اليوم عَلَى الإعراب؛ لأنه خبر المبتدأ، وقرأ نافع وَحْدَهُ بفتح اليوم عَلَى البناء.

والبصريون يمنعون في ذلك البناء، ويُقَدِّرُونَ الفتحة إعرابًا[1] مثلها في «صُمْتُ يَوْمَ الخميس»، والتزموا لأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم، وإلا لزم كونُ الشيء ظَرْفًا لنفسه، والثاني كقول الشاعر:

٢٦ - تَـذَكَّـرَ مَـا تَـذَكَّـرَ مِـن سُـلَـيْـمَـى ... عَـلَـى حِـيـنَ الـتَّـوَاصُـلُ غَـيْـرُ دَانِ

٢٦- هذا بيت من بحر الوافر، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٣٧) والأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٢١).

الإعراب: «تذكر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، «ما» اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لتذكر، مبني على السكون في محل نصب، «تذكر» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازًا هو فاعله، والجملة لا محل لها صلة، والعائد محذوف، وأصله ضمير منصوب بتذكر الثاني، والتقدير: تذكر الذي تذكره، «من سليمى» جار ومجرور متعلق بتذكر أو بمحذوف حال من ما الموصولة، «على» حرف جر، «حين» يروى بالجر على أنه معرب ويروى بالفتح على أنه مبني، وعلى كل حال هو مجرور بعلى إما لفظًا وإما محلًّا، والجار والمجرور متعلق بتذكر الأول، «التواصل» مبتدأ، «غير» خبره وغير مضاف و «داني» مضاف إليه، وهذه الياء متولدة عن إشباع الكسرة لأن ياء المنقوص المنون تحذف للتخلص من التقاء الساكنين، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حين إليها.

الشاهد فيه: قوله «على حين التواصل غير دان» حيث روي لفظ «حين» على وجهين: **الأول**:

(١) إذا قرأت «يوم» بالرفع فهو خبر عن «هذا» واسم الإشارة يُراد به اليوم، ويوم حينئذ معرب، وهذا الوجه لا يخالف فيه البصريون ولا الكوفيون، وإذا قرأت «يوم» بفتح الميم غير منون فالكوفيون يجيزون أن تكون هذه الفتحة بناء، وعلى هذا يكون «يوم» خبرًا عن هذا، مبنيًا على الفتح في محل رفع، والإشارة لليوم أيضًا، والمعنى هو المعنى الذي تدل عليه قراءة الرفع، وكأنه قيل: هذا اليوم هو يوم ينفع الصادقين صدقهم. والبصريون لا يجيزون أن يكون «يوم» مبنيًا، وتخريج الآية الكريمة على مذهبهم في قراءة فتح الميم من «يوم» أن تجعل «هذا» مبتدأ، وخبره محذوفًا، وعلى هذا يكون «يوم» ظرف زمان متعلقًا بقال، وكأنه قيل: قال الله في يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا جزاء صدقك، ويجوز وجه آخر، وهو أن يكون «يوم» ظرف زمان متعلقًا بمحذوف خبر عن «هذا»، وعلى هذا تكون الإشارة للسؤال الواقع من الله تعالى، والجواب الواقع من عيسى عليه السلام، وكأنه قيل: هذا الذي ذكر من سؤال الله تعالى لعيسى وجواب عيسى عليه السلام واقع في اليوم الذي ينفع فيه الصادقين صدقهم، فافهم هذا التحقيق؛ فإنه نفيس وقد حاولت تيسير عبارته عليك، والله ينفعك به.

روى بفتح الحين عَلَى البناء، والكسرُ أرجَحُ عَلَى الإعراب، ولا يجيز البصريون غَيْرَهُ.

النوع السابع: المُبْهَمُ المضافُ لمبنيٍّ، سواء كَانَ زمانًا أو غيره، ومرادي بالمبهم: ما لا يَتَّضِحُ معناه إلا بما يضاف إليه، كـ«مثل» و«دُونَ» و«بين» ونحوهن، مما هو شديدُ الإبهامِ.

فهذا النوع إذا أضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه، كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود، ٦٦]، يقرأ عَلَى وجهين: بفتح اليوم عَلَى البناء؛ لكونه مبهمًا مضافًا إلى مبني وهو إذْ، وبجره عَلَى الإعراب، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن، ١١] «منا» جار ومجرور خبر مقدم، و«دون» مبتدأ مؤخر، وبني عَلَى الفتح لإبهامه، وإضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة، ولو جاءت القراءة برفع «دون» لكان ذلك جائزًا، كما قال آخر:

٢٧ - أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي ... وَبَاشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ وَالمَوْتُ دُونُهَا

الرواية «دونُهَا» بالرفع.

الجر على أنه معرب تأثر بالعامل الذي قبله، وهو حرف الجر، والثاني: الفتح على أنه مبني على الفتح في محل جر، وبعده جملة اسمية من مبتدأ وخبر هي في محل جر بإضافة حين إليها؛ فدل ذلك على أن لفظ «حين» وشبهه إذا أضيف إلى جملة اسمية جاز فيه وجهان: البناء، والإعراب، لكن الإعراب في هذه الحال أرجح من البناء، وتجويز الأمرين هو ما ذهب إليه علماء الكوفة، وذهب نحاة البصرة إلى أنه لا يجوز فيه في مثل هذه الحال إلا الجر لفظًا على الإعراب؛ لأنه إنما بني في الشاهد السابق لأنه اكتسب من المضاف إليه البناء فإذا كان المضاف إليه معربًا كما هنا فلماذا يبنى ؟! !.

٢٧- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللّغَة: «حميت حقيقتي» أراد منعت الناس أن يصلوا إليها أو يقربوا منها، والحقيقة - على ما مضى في شرح الشاهد ٢٢ - كل ما يجب أن يدافع الإنسان عنه من عرض أو نفس أو مال، «باشرت حد الموت» أراد بحد الموت حدته وشدته، «والموت دونها» أي حائل بيني وبينها.

الإعْراب: «ألم» الهمزة للاستفهام التقريري، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «تريا» فعل مضارع، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين فاعل، مبني على السكون في محل

وقال الله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام، ٩٤]، يُقرأ عَلَى وجهين: برفع «بين» عَلَى الإعراب؛ لأنه فاعل، وبفتحهِ عَلَى البناء، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات، ٢٣] يقرأ عَلَى وجهين: برفع «مثلُ» عَلَى الإعراب؛ لأنه صفة لحق، وهو مرفوع، وبالفتح عَلَى البناء.

ثم قلت: أو الفتح أوْ نائبهِ، وَهُو: اسمُ لا النَّافيةِ للجِنْسِ، إذا كَانَ مُفْرَدًا، نحو: «لَا رِجالَ» وَ«لَا رَجُلَينِ» وَ«لَا قَائِمينَ» وَ«لَا قَائِمَاتِ»، وَفَتْحُ نحو «قَائِمَاتِ» أَرْجَحُ مِنْ كَسْرِهِ.

وَلَكَ في الاسم الثَّاني مِنْ نَحْوِ «لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ» وَ«لَا مَاءَ بَارِدٌ» النَّصْبُ، وَالرَّفْعُ، والفتحُ، وَكَذَا الثَّاني مِنْ نَحْوِ «لَا حَوْلَ وَ لَا قُوَّةَ» إن فَتَحْتَ الأوَّل، فإِنْ رَفَعْتَهُ امْتَنَعَ النَصْبُ في الثَّاني، فإنْ فُصِلَ النَّعْتُ أوْ كَانَ هُوَ أوِ المَنْعُوتُ غيْرَ مُفْرَدٍ امْتَنَعَ الفَتْح.

وأقول: الباب الرابع من المبنيات: ما لزم الفتحَ أو نائبَهُ– وهو[1] اثنان: الياء، والكسرة– وذلك اسمُ لا.

رفع، «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «حميت» فعل وفاعل، «حقيقتي» حقيقة: مفعول به لحميت، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لترى، فإذا كانت بصرية لم تحتج إلا إلى مفعول واحد هو هذا المصدر، وإذا كانت علمية فهي بحاجة إلى مفعولين سدت جملة أن ومعموليها مسدهما، «وباشرت» جملة من فعل وفاعل معطوفة بالواو على جملة حميت حقيقتي، «حد» مفعول به لباشر، وحد مضاف و «الموت» مضاف إليه، «والموت» الواو واو الحال، الموت: مبتدأ، «دونها» دون: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، ودون مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «دونها»، حيث وردت فيه برفع دون على أنه معرب متأثر بالعامل الذي هو المبتدأ.

---

(١) «وهو» أي نائب الفتح شيئان اثنان: أحدهما الياء في المثنى وجمع المذكر، وثانيهما الكسرة في جمع المؤنث السالم، على ما سيأتي إيضاحه، وقوله «وذلك» أي والرابع من المبنيات.

وخُلَاصَةُ الْقَوْلِ في ذلك أن « لا » إذا كانت للنفي ، وكان المرادُ بذلك النَّفْي استغراقَ الجنسِ بأَسْرِهِ بحيث لا يخرج عنه واحِدٌ من أفراده ، وكان الاسمُ مفردًا- ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء : ما ليس مُضافًا ولا شبيهًا بالمضاف ، ولو كَانَ مثنًّى أو مجموعًا- فإنه حينئذٍ يستحق البناء عَلَى الفتح في مسألتين ، والبناء عَلَى الياء في مسألتين ، والبناء عَلَى الكسر أو الفتح في مسألة واحدة .

أما ما يستحق فيه البناء عَلَى الفتح فضابِطه : أن يكون الاسمُ غيرَ مُثَنًّى ولا مجموع ، نحو رَجُلٍ وَفَرَسٍ ، ، أو مجموعًا جمعَ تَكسير ، نحو رِجَالٍ وأفْرَاسٍ ، تقول : « لَا رَجُلَ في الدار » وَ« لا فَرَسَ عِنْدَنَا » و« لَا رِجالَ في الدَّارِ » و« لَا أَفْرَاسَ عِنْدَنَا » .

وأما ما يستحق فيه البناء عَلَى الياء فضابِطه : أَن يكون الاسم مُثَنًّى أو جمعَ مذكر سالمًا ، نحو « لا رَجُلَيْنِ » و« لَا قَائِمينَ » قال الشاعر :

٢٨ - تَعَزَّ فَلَا إلْفَيْنِ بالعَيْشِ مُتِّعَا ... وَلكِنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ

وقال الآخر :

٢٨- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٧) وأنشده الأشموني أيضًا (رقم ٢٩٤).

اللُّغَة: «إلفين» مثنى إلف - بكسر الهمزة وسكون اللام - وهو الصاحب الأليف، وأصله مصدر؛ بدليل قول الشاعر:

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ ... لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافُ

ثم استعمل وصفًا مثل النقض والنكس - بكسر أولهما وسكون ثانيهما، «وراد» جمع وارد، «تتابع» بضم الباء - مصدر تتابع الناس، إذا تبع بعضهم بعضًا.

الإِعْرَاب: «تعز» فعل أمر، مبني على حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «فلا» الفاء حرف دال على التفريع، لا: نافية للجنس، «إلفين» اسم لا، مبني على الياء في محل نصب، «بالعيش» جار ومجرور متعلق بقوله «متع» الآتي، «متعا» متع: فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعله، والجملة في محل رفع خبر لا، «ولكن» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، «لوراد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووراد مضاف و«المنون» مضاف إليه، «تتابع» مبتدأ مؤخر.

٢٩ - يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ   بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ

وأما ما يستحق فيه البناء عَلَى الكسر أو الفتح فضابطه أن يكون جمعًا بالألف والتاء المزيدتين، نحو « مُسْلِمَات » تقول « لَا مُسْلِمَاتِ فِي الدَّارِ » قال الشاعر :

الشاهد فيه: قوله «إلفين»؛ فإنه قد وقع اسمًا للا النافية للجنس، وهو مثنى؛ فبني على ما كان ينصب عليه وهو الياء، ألا ترى أنك لو أدخلت عليه عاملًا يقتضي نصبه لقلت ورأيت «إلفين» مثلًا؟

٢٩- هذا بيت من الخفيف، وهذا البيت من الشواهد التي لم أعثر لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٨).

اللغة: «يحشر» أصل معنى الحشر الجمع، ومنه قولهم: حشر الأمير جنده، أي جمعهم، والحشر في عرف الشرع: بعث الناس من القبور، «عنتهم» أهمتهم، تقول: عناني أمرك يعنيني، وعناني يعنوني، عناية - بكسر العين في المصدر أو فتحها - وعنيت به مبنيًا للمجهول أو بوزن رضي - كل هذا مستعمل وارد عن العرب، «شؤون» جمع شأن، وهو الأمر والخطب.

الإعراب: «يحشر» فعل مضارع مبني للمجهول، «الناس» نائب فاعل، «لا» نافية للجنس، «بنين» اسم لا، مبني على الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وخبر لا محذوف، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس أيضًا «آباء» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف أيضًا، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة لا الأولى واسمها وخبرها، «إلا» أداة استثناء، «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، «عنتهم» عنى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وضمير الغائبين مفعول به، «شؤون» فاعل عني، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال، وهذا الحال في المعنى مستثنى من عموم الأحوال، وتقدير الكلام: يحشر الناس لا بنين موجودون ولا آباء موجودون في حال من الأحوال إلا في الحال التي عنتهم وأهمتهم فيها شؤون وأمور خطيرة تلهي كل واحد وتشغله بنفسه عن كل من عداه.

الشاهد فيه: قوله «بنين» حيث وقع اسم لا جمع مذكر سالمًا، وهو قوله «بنين» وبني معها على الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها كما كان ينصب بذلك لو كان معربًا. واعلم أن أبا العباس المبرد قد ذهب إلى أن اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعًا كان معربًا؛ لأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء؛ فهما يعارضان سبب البناء، ألست ترى أن «أي» الشرطية والاستفهامية معربتان عند عامة العلماء - مع تضمنهما معنى الحرف، بسبب ما عارض شبه الحرف من ملازمتها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، وهو قول مردود عليه، والذي يدل على فساد ما ذهب إليه أنه وافق الجمهور على بناء المنادى المثنى على الألف والمجموع

٣٠ - إِنَّ الشَّبَابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

يروى بكسر « لَذَّات » وفَتْحِهِ.

جمع مذكر سالمًا على الواو، مع وجود ما عارض البناء فيهما، فهو لم يتخذ مذهبًا مطردًا، ولو أنه أخذ في المنادى بما أخذ به في اسم لا لجعل المنادي معربًا، والجمهور سلكوا في البابين مسلكًا واحدًا، وما استدل به لا ينهض دليلًا على ما ادعاه.

٣٠- هذا بيت من البسيط من كلام سلامة بن جندل السعدي، من قصيدة طويلة يتحسر فيها على ذهاب شبابه، وهي بطولها مذكورة في مفضليات الضبي، وقد استشهد بهذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٦) وابن عقيل (رقم ١١٠) ويروى صدر البيت هكذا:

* أودى الشباب الذي... *

اللغة: «مجد عواقبه» المراد بهذه العبارة أن نهايته محمودة عنده، «الشيب» جمح أشيب، مثل بيض في جمع أبيض.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «الشباب» اسمه، «الذي» اسم موصول نعت للشباب، «مجد» خبر مقدم، «عواقبه» عواقب: مبتدأ مؤخر، وعواقب مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول، «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتي، «نلذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن، «ولا» الواو حرف عطف، لا: نافية للجنس «لذات» اسم لا، وهو يروى بالفتح على أنه مبني على الفتح في محل نصب، ويروى بالكسر على أنه مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة في محل نصب، «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بمحذوف صفة للذات، ويكون خبر لا محذوفًا، ولغة طيِّئ تلتزم هذا الوجه، لأنهم لا يذكرون خبر لا أصلًا، ولهذا قيل في قول حاتم الطائي:

* وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

إن حاتمًا قد فارق طائيته في هذا البيت، حيث ذكر خبر لا، أو يكون «مصبوح» نعتًا لكريم على الموضع لأن لا واسمها مبتدأ على ما سيبينه المؤلف، ويكون خبر لا محذوفًا على ما هو المطرد في لغة قومه.

الشاهد فيه: قوله «لا لذات» فإن قوله «لذات» جمع مؤنث سالم، وقد وقع اسمًا للا النافية للجنس كما هو ظاهر، وقد وردت فيه روايتان: الأولى بفتحه، والثانية بكسره، فيدل مجموع هاتين الروايتين على أن جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمًا للا جاز فيه أمران: البناء على الفتح، والبناء على الكسرة نيابة عن الفتحة كما هو الحال حين يكون معربًا منصوبًا.

ولما ذكرت اسم « لا » أوردت مسألتين يتعلقان بباب « لا » .

المسألة الأُولى: أن اسمها إِذا كَانَ مفردًا، ونُعِتَ بمفرد، وكان النعتُ والمنعوتُ متصلَيْنِ، نحو « لَا رَجُلَ ظَرِيفًا في الدَّارِ » ؛ جاز لك في النعت ثلاثة أوجه :

أحدها: النصبُ عَلَى محلِّ اسم « لا » ؛ فإنه في موضع نصب بلا، ولكنه بني فلم يظهر فيه إِعراب ؛ فتقول : لَا رَجُلَ ظَرِيفًا في الدَّار » .

والثاني: الرفع عَلَى مراعاة محل « لا » مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء؛ فتقول « لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ في الدَّار» برفع ظريف، وإنما كانت « لا » مع « رجل » في موضع رفع بالابتداء؛ لأن « لا » قد صارت بالتركيب مع « رجل » كالشيء الواحد وقد علمت أن الاسم المُصَدَّرَ به المخبَر عنه حَقُّه أن يرتفع بالابتداء .

والثالث: الفتح ؛ فتقول : « لَا رَجُلَ ظَرِيفَ في الدَّارِ » وهو أبْعَدُها عن القياس فلهذا أخرته في الذكر، ووجهُ بُعْدِهِ هو أن فَتْحَهُ عَلى التركيب، وهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها شيئًا واحدًا، ووَجْهُ جوازه أنهم قدَّرُوا تركيبَ الموصوفِ وصفتِهِ أوَّلَا ثم أدخلوا عليهما « لا » بعد أن صارا كالاسم الواحد، ونظيره قولك « لَا خَمْسَةَ عَشَرَ عِنْدَنَا » .

المسأَلة الثانية: أن « لا » واسمها إِذا تَكَرَّرَا نحو « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللهِ » جاز لك في جملة التركيب خمسةُ أوْجهٍ، وذلك لأنه يجوز في الاسم الأول وجهان : الفتحُ، والرفعُ ؛ فان فتحته جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه : الفتح، والرفع، والنصب، مثالُ الفتحِ قولُه تعالى : ﴿ لَّا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمَ ﴾[1] ومثالُ الرفع قول الشاعر :

٣١ - هَـذَا لَـعَـمْـرُكُـمْ الـصَّـغَـارُ بِـعَـيْـنِـهِ   لَا أُمَّ لِـي- إِنْ كَـانَ ذَاكَ- وَلَا أَبُ

٣١- هذا بيت من الكامل، وينسب هذا البيت لهمام بن مرة، وينسب لضمرة بن ضمرة بن قطن، وينسب لغيرهما، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٦١) وابن عقيل (رقم ١١٢) والأشموني في باب لا (رقم ٢٩٨).

(١) الطور، ٣٣، وقراءة حفص فيها برفع اللغو والتأثيم .

ومثالُ النصب قولُ الآخر:

٣٢ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

اللُّغَة: «الصغار» بفتح الصاد بزنة سحاب - الذل والمهانة والحقارة.

الإعْرَاب: «هذا» ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «لعمركم» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والكاف مضاف إليه، والميم علامة على جمع المخاطبين، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره الآتي، «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة، «بعينه» الباء حرف جر، وعين: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعين تأكيد للصغار، وعين مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى الصغار مضاف إليه، «لا» نافية للجنس، «أم» اسمها، «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، «إن» شرطية، «كان» فعل ماض تام بمعنى حصل، فعل الشرط «ذاك» ذا: اسم إشارة فاعل كان، والكاف حرف خطاب، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، «أب» معطوف على محل لا مع اسمها، وهذا أحد ثلاثة أوجه في تخريج الرفع، وستعرف الوجهين الآخرين، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه.

الشَّاهِدُ فِيه: قوله «لا أم لي ولا أب» حيث عطف قوله «أب» على ما قبله بالواو مع تكرار لا، وجاء بالاسم الأول مبنيًا على الفتح على أن لا التي دخلت عليه عاملة عمل إن، وجاء بالثاني مرفوعًا، وهذا المرفوع إما أن يجعل معطوفًا بالواو على محل لا مع اسمها عطف مفرد على مفرد، ومحل لا مع اسمها رفع بالابتداء، وإما أن يجعل اسمًا للا الثانية على أنها عاملة عمل ليس، وإما أن يجعل مبتدأ ولا التي قبله مهملة غير عاملة أصلًا، وعلى الوجهين الثاني والثالث تكون الواو قد عطفت جملة على جملة، فهذه ثلاثة أوجه يخرج عليها رفع الاسم الواقع بعد لا الثانية إذا كان الاسم الواقع بعد لا الأولى مفتوحًا.

٣٢- هذا بيت من السريع من كلمة لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٦٤).

اللُّغَة: «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة، وقد تطلق على الصديق نفسه.

المَعْنى: يقول: إنه لا ينفع فيما جرى بيننا من أسباب القطيعة نسب ولا صداقة، لأن الخطب قد تفاقم حتى صعب رتقه.

الإعْرَاب: «لا» نافية للجنس، «نسب» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، «اليوم» ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر لا، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، «خلة» بالنصب

وإن رَفَعْتَ الاسْمَ الأولَ جاز لك في الاسم الثاني وَجْهَانِ : **الفتحُ والرفعُ ؛ فالأول** كقوله في هذا البيت :

٣٣ - فَـلَا لَـغْـوٌ وَلَا تَـأْثِـيـمَ فِـيـهَـا وَمَـا فَـاهُـوا بـِهِ أَبَـدًا مُـقِـيـمُ

معطوف على محل اسم لا الأولى، «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعله «على الراقع» جار ومجرور متعلق باتسع.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ولا خلة» حيث عطف قوله «خلة» بالنصب على محل اسم لا الأولى المبني على الفتح في محل نصب، وذلك بتقدير أن «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفي.

وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه: إن قوله «خلة» اسم لا الثانية وهي عاملة عمل إن؛ فهذا الاسم مبني على الفتح في محل نصب، وهذا التنوين ليس بتنوين التمكين، وإنما هو تنوين الضرورة، وعلى هذا يكون خبر لا الثانية محذوفًا يدل عليه خبر لا الأولى، وتقدير الكلام، لا نسب اليوم ولا خلة اليوم، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة، بخلافها على التقدير الأول، فإنها عليه قد عطفت مفردًا هو ما بعد لا الثانية على مفرد هو اسم لا الأولى، فافهم هذا كله وتدبره.

٣٣- هذا بيت من الوافر من كلام أمية بن أبي الصلت، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٦٣) وابن عقيل (رقم ١١٣) وهكذا يروي النحاة هذا البيت، وهو عند التحقيق ملفق من بيتين، وصواب الإنشاد هكذا:

فَـلَا لَـغْـوٌ وَلَا تَـأْثِـيـمَ فِـيـهَـا وَلا حَـيْـنٌ، وَلَا فِـيـهَـا مُـلِـيـمُ
وَفِـيـهَـا لَـحْـمُ سَـاهِـرَةٍ وَبَـحْـرٍ وَمَـا فَـاهُـوا بِـهِ أَبَـدًا مُـقِـيـمُ

اللُّغَةُ: «لغو» هو الباطل، «تأثيم» نسبة إلى الإثم وهو الحرام وما فيه حرج، وتقول «أثم محمد خالدًا» أي: نسبه إليه، يريد أن أهل الجنة لا يتكلمون بالباطل، ولا ينسب بعضهم بعضًا إلى الإثم، لأنه لا يقع من أحدهم إثم حتى ينسب إليه.

الإعْرَاب: «لا» نافية مهملة لا عمل لها، «لغو» مبتدأ، «ولا» الواو حرف عطف، ولا نافية للجنس «تأثيم» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وخبر لا محذوف يدل عليه خبر المبتدأ – والتقدير: فلا لغو فيها ولا تأثيم فيها – ويجوز أن يكون المذكور خبر لا، والمحذوف هو خبر المبتدأ، عكس الأول، لكن الأول أولى؛ لما عرفت مرارًا من أن الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف أولى من الحذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف، وعلى كل حال فجملة لا مع اسمها وخبرها معطوف على جملة المبتدأ والخبر بالواو، «وما» الواو عاطفة: ما: اسم موصول مبتدأ، «فاهوا»

والثاني كقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[(١)] في قراءة مَنْ رفعهما. ولا يجوز لك إذا رفعت الأول أن تنصب الثاني.

ثم قلت: أو الكَسْر، وهو خمسةٌ: العَلَم المختُومُ بِوَيْهِ كَسِيبَوَيْهِ، وَالْجَرْمِيُّ يُجِيزُ مَنْعَ صَرْفِهِ، وَفَعَالِ للأَمْرِ كَنَزَالِ وَدَرَاك، وَبَنُو أَسَدٍ تَفْتَحُهُ، وَفَعَالِ سَبًّا للمؤنث كَفَسَاقِ وَخَبَاثِ، ويختصُّ هذا بالنداء، وَيَنْقَاسُ هُوَ وَنَحْوُ نَزالِ مِنْ كلِّ فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ تَامٍّ، وَفَعَالِ عَلَمًا لِمُؤنَّثٍ كَحَذَامِ في لغَةِ أَهْلِ الحِجَازِ، وَكَذَلِكَ «أَمْسِ» عِنْدَهُمْ إِذَا أُرِيدَ بِهِ مُعَيَّنٌ، وَأَكْثَرُ بَني تميمٍ يُوَافِقُهُمْ فِي نَحْوِ سَفَارِ وَوَبَارِ مُطْلَقًا، وَفي أَمْسِ في الْجَرِّ والنَّصْبِ، وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ في الْبَاقي.

وأقول: **الباب الخامس من المبنيات**: ما لزم البناء عَلَى الكسر، وهو خمسة أنواع:

النوع الأول: العَلَم المختوم بوَيْهِ كَسِيبَوَيْهِ وَعَمْرَوَيْهِ ونِفْطَوَيْهِ وَرَاهَوَيْهِ ونَحْو ذلك؛ فليس فيهن إلا الكسر، وهو قول سيبويه والجمهور، وزعم أبو عمر الجرمي أنه يجوز فيهن ذلك، والإعرابُ إعرابَ ما لا ينصرف[(٢)].

فعل وفاعل جملتهما لا محل لها صلة الموصول، «به» جار ومجرور متعلق بفاه، «أبدًا» ظرف منصوب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه هو قوله فاهوا أو قوله مقيم الآتي، «مقيم» خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول.

---

(١) البقرة، ٢٥٤، ورفع الاسمين فيها قراءة حمزة والكسائي ونافع وابن عامر وعاصم، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالفتح في الكلمتين.

(٢) **من أمثلة هذا النوع**: خالويه، ودرستويه، وخمارويه، وحمدويه، واللغة المشهورة فيه بناؤه على الكسر كما هو مختار سيبويه، وسبب بنائه عنده شبهه بأسماء الأصوات، وكان بناؤه على حركة – مع أن أصل البناء أن يكون على السكون – لسببين: **أولهما** قصد التخلص من التقاء الساكنين لأن الياء التي قبل الآخر ساكنة، **والسبب الثاني** أن يعلم أن له أصلًا في الإعراب، وكانت الحركة التي بني عليها هي الكسرة لأن الكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

وفي هذا النوع لغة أخرى ذكرها الجرمي، وهي أنه يعرب إعراب ما لا ينصرف: بالضمة رفعًا، وبالفتحة نصبًا وجرًا، وسبب منعه من الصرف العلمية والتركيب.

النوع الثاني: ما كَانَ اسمًا للفعل، وهو عَلَى وزن فَعَالِ، وذلك مثل نَزَالِ[١] بمعنى انزل، وَدَرَاكِ بمعنى أدْرِك، وَتَرَاكِ بمعنى اتْرُك، وَحَذَارِ بمعنى احْذَرْ، قال الشاعر:

٣٤ - * حَـذَارِ مِـنْ أَرْمَـاحِـنَـا حَـذَارِ *

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث رفع الاسم الواقع بعد لا الأولى على أن لا مهملة، وفتح الاسم الواقع بعد لا الثانية على أنها نافية للجنس عاملة عمل إن، على ما أوضحناه في الإعراب، ويجوز أن يكون رفع ما بعد لا الأولى على أن لا عاملة عمل ليس والمرفوع اسمها.

٣٤- هذا بيت من الرجز المشطور من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٣٧).

الإعْرَاب: «حذار» اسم فعل أمر بمعنى احذر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «من» حرف جر، «أرماحنا» أرماح: مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بحذار، وأرماح مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «حذار» اسم فعل أمر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت هو فاعله، وجملة اسم الفعل مع فاعله مؤكدة لجملة اسم الفعل السابق مع فاعله.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «حذار» في الموضعين، حيث بنى من مصدر الفعل الثلاثي التام الذي هو «حذر يحذر» اسمًا على وزن فعال - بفتح الفاء والعين - واستعمله بمعنى فعل الأمر الذي هو احذر، وبناه على الكسر، قال الأعلم: «الشاهد في قوله حذار، وهو اسم لفعل الأمر الواقع موقعه، وكان حقه السكون؛ لأن فعل الأمر ساكن، إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين، وخص بالكسر لأنه اسم مؤنث،

---

(١) إنما بني هذا النوع لأنه أشبه الحرف شبهًا استعماليًا، ومعنى ذلك أنها تنوب عن الفعل في الدلالة على المعنى ولا تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها، فهي دائمًا عاملة في غيرها وليست معمولة لغيرها أصلًا، ألا ترى أنك لو قلت «تراك فعل القبيح» كان تراك قائمًا مقام اترك في المعنى، وكان عاملًا في فاعل هو ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، وفي مفعول به - وهو قولك فعل القبيح - ولم يكن «تراك» معمولًا لشيء، ولهذا تقول في إعرابه: مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والحرف هكذا في الاستعمال ينوب عن الفعل في الدلالة على المعنى وفي أنه يعمل في غيره ولا يعمل فيه غيره، فلو قلت مثلًا «كأن الفتاة بدر» كانت «كأن» دالة على معنى أشبه، وكانت عاملة النصب في الاسم الأول، والرفع في الاسم الثاني ولم يكن شيء ما عاملًا فيها، فلما أشبه اسم الفعل مثل نزال الحرف هذا الشبه أخذ حكمه وهو البناء، وكان بناء هذا النوع منه على حركة تخلصًا من التقاء الساكنين، وكانت الحركة هي الكسرة لأنها الأصل في التخلص المذكور.

وقال الآخر:

٣٥ - * تَـرَاكِـهَـا مِـنْ إِبِـلٍ تَـرَاكِـهَـا *

والكسرة والياء مما يخص به المؤنث كقولك: أنت تذهبين ونحوه» اهـ. كلامه.

ومثل هذا الشاهد مما لم يذكره المؤلف قول رؤبة بن العجاج:

* نَـظَـارِ كَـيْ أَرْكَـبَـهَـا نَـظَـارِ *

وقول جرير بن عطية:

نَـعَـاءِ أَبَـا لَـيْـلَـى لِـكُـلِّ طِـمِـرَّةٍ وَجَرْدَاء مِثْلِ الْقَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا

وقال الآخر:

مَـنَـاعِـهَـا مـن إِبِـلٍ مَـنَـاعِـهَـا أَمَـا تَـرَى الْـمَـوْتَ لَـدَى أَرْبَـاعِـهَـا

٣٥- هذا بيت من الرجز المشطور، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٣ - وج ٢ ص ٣٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم، وبعده قوله:

* أَمَـا تَـرَى الْـمَـوْتَ لَـدَى أَوْرَاكِـهَـا *

الإعراب: «تراكها» تراك: اسم فعل أمر بمعنى اترك، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول به مبني على السكون في محل نصب، «من إبل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول به، «تراكها» تراك: اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز مفعول به، والجملة مؤكدة للجملة السابقة، «أما» أداة استفتاح «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «الموت» مفعول به لترى، «لدى» ظرف مكان متعلق بترى، أو بمحذوف حال من الموت، ولدى مضاف وأوراك من «أوراكها» مضاف إليه، وأوراك مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله «تراكها» في الموضعين، حيث اشتق من مصدر الفعل الثلاثي الذي هو «ترك يترك» اسمًا على زنة فعال - بفتح الفاء والعين - واستعمله بمعنى فعل الأمر وبناه على الكسر، قال الأعلم: «الشاهد فيه: وضع تراكها موضع اتركها وهو اسم لفعل الأمر، ووجب له البناء على الكسر، لأنه مبني، وكان حقه السكون، وكسر لالتقاء الساكنين، وخص بالكسر لأنه مؤنث والكسر يختص به المؤنث» اهـ. كلامه.

ومثل هذا - غير ما قدمناه مع شرح الشاهد السابق - قولهم للضبع «دباب» بدال مهملة مفتوحة بعدها باء موحدة - أي دبي، وكذا قول الشاعر:

وما أحْسَنَ قولَ بعضِهم :

٣٦ - هِيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا : حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي
فَلَا يَغْرُرْكُمُ مِنِّي ابْتِسَامٌ فَقَوْلي مُضْحِكٌ وَالْفِعلُ مُبْكِي

نَعَاءِ ابْنَ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الأَنَامِلِ

يريد انع ابن ليلى: أي اذكر خبر موته والفجيعة فيه للسماحة والكرم، يريد أنه كان أهل هذين الخلقين الكريمين، وبموته يموتان.

٣٦- هذان بيتان من الوافر، وهما مشهوران يدوران على كل لسان، وهما من قصيدة لأبي الفرج الساوي أحد كتاب الصاحب بن عباد يرثي فيها فخر الدولة، وقد أنشدها الثعالبي في كتابه يتيمة الدهر (٣٣٩/٣ بتحقيقنا) وذكر المؤلف لهما ليس على سبيل الاستدلال، ولكن للتمثيل؛ لأن أبا الفرج قائلهما ليس ممن يحتج بكلامه عند النحويين.

الإعراب: «هي» ضمير الشأن، وهو مبتدأ، مبني على الفتح في محل رفع، «الدنيا» مبتدأ ثان، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو ضمير الشأن، «بملء» جار ومجرور متعلق بتقول، وملء مضاف، وفي من «فيها» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الدنيا مضاف إليه، «حذار» اسم فعل أمر بمعنى احذر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «حذار» مثل سابقه، والجملة تأكيد للجملة السابقة، «من بطشي» الجار والمجرور متعلق بحذار، وبطش مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «وفتكي» معطوف بالواو على بطش، «فلا» الفاء حرف دال على التفريع، لا: ناهية، «يغرركم» يغرر: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وضمير جماعة المخاطبين مفعول به ليغرر، «مني» جار ومجرور متعلق بيغرر، «ابتسام» فاعل يغرر، «فقولي» الفاء دالة على السببية، قول: مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «مضحك» خبر المبتدأ، «والفعل» الواو عاطفة، والفعل: مبتدأ «مبك» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

التمثيل به: في قوله «حذار حذار» فإن كل واحد منهما اسم فعل أمر بمعنى احذر، وهو مأخوذ من مصدر فعل ثلاثي تام - وهو «حذر يحذر» - وقد بناه على الكسر، على نحو ما بيناه في الشواهد السابقة.

وبنو أسد يفتحون فَعَالِ في الأمر لمناسبة الألفِ والفتحةِ التي قبلها .

النوع الثالث : ما كَانَ عَلَى فَعَالِ ، وهو سَبٌّ للمؤنث ، ولا يُستعمل هذا النوعُ إلا في النداء ، تقول : « يَا خَبَاثِ » بمعنى يا خبيثةُ ، وَ« يَا دَفَارِ » بالدال المهملة ، بمعنى يا مُنْتِنَةُ ، وَ« يَا لَكَاعِ » بمعنى يا لئيمة ، ومن كلام عمر رضي الله عنه لبعض الجواري ، « أَتَتَشَبَّهِينَ بالحرائر يا لَكَاعِ » ولا يُقَالُ : جاءتني لكاع ، ولا رأيت لكاع ، ولا مررت بلكاع ، فأما قوله :

٣٧ - أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

٣٧- هذا بيت من الوافر، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الحطيئة، واسمه جرول، وهو أحد شعراء صدر الإسلام وكان بذيء اللسان فحاشًا هجاء، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضحه (رقم ٤٤٥) وقد رأيت الخطيب التبريزي نسبه في تهذيب الألفاظ (٧٣) إلى أبي الغريب النصري، وأنشده صدره:

* أطـــود مـــا أطـــود.... *

و «أطود» مثل أطوف في اللفظ والمعنى.

اللُّغَة: «أطوف» أي: أكثر من الطواف والسير، «آوي» أسكن، وتقول: أوى إليه، إذا اطمأن نحوه وسكن إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [سورة هود، ٨٠].

الإعْرَاب: «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «ما» مصدرية، «أطوف» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا هو فاعله، وما مع هذا الفعل في تأويل مصدر منصوب على أنه مفعول مطلق والتقدير: أطوف تطويفًا، «ثم» حرف عطف، «آوي» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا هو فاعله، والجملة معطوفة على جملة أطوف الأول مع فاعله، «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بآوي، «قعيدته» قعيدة: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف والهاء ضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه، «لكاع» خبر المبتدأ مبني على الكسر في محل رفع، وستعرف شيئًا في هذا الإعراب مع بيان وجه الاستشهاد بالبيت.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «لكاع» فإن حق هذه الكلمة وكل ما كان على وزنها مما هو سب للأنثى ألا يستعمل شيء منه إلا في النداء، تقول: يا لكاع، ويا دفار، ويا خباث، ويا فساق، ويا دناء، وما أشبه ذلك، لكن الشاعر استعمل هذه الكلمة في هذا البيت بحسب الظاهر خبرًا عن المبتدأ، وذلك ما لم يجر به سنن الكلام العربي، ولهذا كان من الناس من زعم أن خبر المبتدأ محذوف، وقوله

فاستعملها في غير النداء؛ فضرورة شاذة، ويحتمل أن التقدير: قعيدتُهُ يُقال لها: يا لَكَاعِ؛ فيكون جاريًا عَلَى القياس.

ويجوز قياسًا مطردًا صَوْغُ فَعَالِ هذا وفَعَالِ السَّابِقِ- وهو الدال عَلَى الأمر- مما اجتمع فيه ثلاثة شروط، وهي: أن يكون فعلا، ثلاثيًا، تامًّا؛ فيبنى من نزل نَزَالِ، ومن ذهب ذَهَابِ، ومن كتب كَتَابِ، بمعنى انْزِلْ واذْهَبْ واكْتُبْ، ويقال من فَسَقَ وَفَجَرَ وَزَنَا وَسَرَقَ: يا فَسَاقِ، ويا فَجَارِ، ويا زَنَاءِ، ويا سَرَاقِ، بمعنى يا فاسقة، يا فاجرة، يا زانية، يا سارقة.

ولا يجوز بناء شيء منها من نحو اللصوصيَّة؛ لأنها لا فِعْلَ لها، ولا من نحو دَحْرَجَ واستخرج وانطلق؛ لأنها زائدة عَلَى الثلاثة، ولا من نحو كان وظل وبات وصار؛ لأنها ناقصة لا تامة.

ولم يَقَعْ في التنزيل فَعَالِ أمرًا إلا في قراءة الحسن «لَا مَسَاسِ» [طه، ٩٧] بفتح الميم وكسر السين، وهو في دخول «لا» عَلَى اسم الفعل بمنزلة قولهم للعاثر إذا دَعَوْا عليه بأن لا ينتعش- أيْ لا يرتفع- «لا لَعًا»، وفي معاني القرآن العظيم للفراء: ومن العرب من يقول: لا مَسَاسِ، يذهب به إلى مذهب دَرَاكِ ونَزَالِ، وفي كتاب «ليس لابن خالويه»: لا مَسَاسِ مثل دَرَاكِ ونَزَالِ، وهذا من غرائب اللغة[1]، وحمله

«لكاع» في الواقع منادى بحرف نداء محذوف، وهذا المنادى مع الحرف المحذوف مفعول للخبر المحذوف، وتقدير الكلام: قعيدته مقول لها: يا لكاع؛ فهو من باب حذف العامل وإبقاء المعمول، وله نظائر كثيرة، وذلك كخبر المبتدأ المحذوف وجوبًا إذا كان المبتدأ قد وقع بعده حال لا يصح أن يكون خبرًا، نحو «ضربي العبد مسيئًا».

---

(١) اسم الإشارة في قوله «وهذا من غرائب اللغة» يعود إلى ما ذكره عن الفراء وابن خالويه، ووجه غرابته أن «لا» النافية دخلت على اسم الفعل، مع أن اسم الفعل في المشهور من الاستعمال العربي لا يجوز أن يدخل عليه عامل يؤثر فيه، وذكر العلامة اللقاني أن وجه غرابة هذا الذي نقله المؤلف عن الفراء وابن خالويه أنهما جعلا «لا» النافية مع ما بعدها اسمًا واحدًا؛ فزعم أنه ركب «لا» مع «مساس» ثم أراد منه الإثبات، مع أن الأصل في العربية أن «لا» إذا دخلت على اسم صيرته منفيًا، وههنا صارت هي والاسم بمعنى الإثبات، ومن هنا تفهم أن اللقاني رحمه الله تعالى - يرى أن معنى قوله «لا مساس» امسسني، بخلاف المعنى على ما ذكرناه أولًا؛ فإن المعنى عليه لا تمسسني، وهذا هو الموافق للقراءة المشهورة (لا مساس).

الزَّمَخْشَرِي والجوهري عَلَى أنه من باب قَطَامِ ، وأنه معدول عن المصدر وهو المسُّ .

النوع الرابع : ما كَانَ عَلَى فَعَال ، وهو علم عَلَى مؤنث ، نحو حَذَام وَقَطَام وَرَقَاش وَسَجَاحِ- بالسين المهملة والجيم وآخرها حاء مهملة- اسم للكَذّابة التي ادَّعَتِ النبوة ، وكَسَابِ : اسم لكلبة ، وَسَكَابِ : اسم لفرس .

وهذه الأَسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لُغات :

إِحداها : لأهل الحجاز ، وهي البناء عَلَى الكسر مطلقًا[1] ، وعَلَى ذلك قول الشاعر :

٣٨ - إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

والثانية : لبعض بني تميم ، وهي إِعرابُهُ إِعْرَابَ ما لا ينصرف مطلقًا .

٣٨- هذا بيت من الوافر، وقد قيل: إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب كما في اللسان (مادة ر ق ش) أنه للجيم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحذام التي يذكرها في البيت هي امرأته، والبيت قد أنشده ابن عقيل (رقم ١٦) المؤلف في أوضحه (رقم ٤٨) وفي كتابه قطر الندى (رقم ١) والأشموني في باب ما لا ينصرف.

اللُّغَة: «قالت» من القول، «حذام» اسم امرأة الشاعر كما قلنا، «صدقوها» انسبوها للصدق، ولا تكذبوها، ويروى في مكان هذه الكلمة «فأنصتوها» ومعناه استمعوا لها.

---

(١) اختلف النحاة في سبب بناء هذا النوع على الكسر في لغة الحجازيين ، فذهب سيبويه إلى أن العلة التي اقتضت بناءه هي أنه أشبه « نزال » في الصورة ، ونزال - كما قلنا من قبل - مبني لشبهه بالحرف شبهًا استعماليًا ، والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه وإن لم يشبهه في كل صفاته ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن سبب بناء هذا النوع هو اجتماع ثلاثة أسباب فيه من أسباب المنع من الصرف ، وقد علمنا أن وجود سببين منها يقتضي منعه من الصرف ، فوجود ثالث يستدعي زيادة على المنع من الصرف والتأنيث ، والعدل عن فاعله ، فحذام اسم امرأة بعينها فهو علم على مؤنث ، وهو معدول عن حاذمة ، وهذا الذي ذهب إليه المبرد - وإن روج له - ليس مستقيمًا أمام النظر السليم ، فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه أكثر من ثلاثة أسباب من موانع الصرف ولم يبنوه ، ومن ذلك « أذربيجان » فهذا علم : مؤنث ، مركب ، أعجمي ، فيه زيادة الألف والنون ، ولم يبنه أحد ممن تكلم به ، فعلمنا أن اجتماع ثلاثة أسباب أو أكثر لا يخرج الاسم عن المنع من الصرف إلى البناء ، وقد وجدنا « حذام » وأخواته مبنيًا على الكسر عند الحجازيين ، فلابد أن يكون للبناء سبب اقتضاه ، وهو كما ذكره سيبويه مشابهته للمبني في وزنه .

والثالثة: لجمهورهم، وهي التفصيلُ بين أن يكون مختومًا بالراء فيبنى عَلَى الكسر، أو غَيْرَ مختومٍ بها فَيُمْنَعُ الصرفَ، ومثالُ المختوم بالراء «سَفَارِ» بالسين المهملة والفاء اسم لماء، و«حَضَارِ» بالحاء المهملة والضاد المعجمة اسم لكوكب، و«وَبَارِ» بالباء الموحدة اسم لقبيلة، و«ظَفَارِ» بالظاء المعجمة والفاء اسم لبلدة، قال الشاعر أنشده سيبويه:

٣٩ - مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا أُدَيْهِمَ يَرْمِي المُسْتَجِيزَ المُعَوَّرَا

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه، «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، «حذام» فاعل قالت، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة فاعل، وضمير الغائبة العائد إلى حذام مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا، «فإن» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب، «القول» اسم إن «ما» اسم موصول: خبر إن، مبني على السكون في محل رفع، «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «حذام» فاعل قالت، مبني على الكسر في محل رفع، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فإن القول الذي قالته حذام.

الشاهد فيه: قوله «حذام» في الموضعين؛ فإن الرواية فيه بكسر آخره، وهو فاعل في الموضعين؛ فدل ذلك على أنه مبني على الكسر؛ إذ لو كان معربًا للزم أن يرتفع بالفاعلية ظاهرًا، فلما لم يرتفع لفظًا علمنا أنه مرفوع المحل، وهذا هو البناء، ونظير هذا البيت قول النابغة:

أَتَارِكَةٌ تَدَلُّلَهَا قَطَامِ؟ رَضِينَا بِالتَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ

فقد جاء بقوله «قطام» مكسورًا مع أنه في موضع الرفع لأنه مبتدأ تقدم خبره وإما فاعل بتاركة سد مسد خبره.

ونظيره قول الحماسي:

أَبَيْتَ اللَّعْنَ إنّ سَكَابِ عِلْقٌ نَفِيسٌ لا يُعَارُ ولا يُبَاعُ

فقد جاء بقوله «سكاب» مكسورًا مع أنه في موضع النصب لأنه اسم إن، وسكاب: علم على فرس معين كما قاله المؤلف.

٣٩- هذا بيت من الطويل وهو للفرزدق، وقد بحثت عنه في كتاب سيبويه لقول المؤلف إنه أنشده، ولكني لم أجده، مع أنني رأيت كلامه على هذه المسألة وعلى كلمة «سفار» بذاتها، وقد

وقال الأعشى فجمع بين اللغتين التميميتين :

رواه صاحبا اللسان ومعجم البلدان هكذا:

* مَتَى مَا تَرِدْ يَوْمًا سَفَار تَجِدْ بِهَا *

اللُّغَة: «سفار» بوزن قطام - منهل قبل ذي قار بين البصرة والمدينة، وهو لبني مازن بن مالك من بني عمرو بن تميم، «المستجيز» المستقى، «المعور» الذي لا يسقى إذا طلب الماء.

الإعْرَاب: «متى» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، والعامل فيه تجد، «تردن» ترد: فعل مضارع فعل الشرط، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بمتى، «يومًا» ظرف زمان متعلق بترد، «سفار» مفعول به لترد، مبني على الكسر في محل نصب، «تجد» فعل مضارع، وهو جواب الشرط، مجزوم وعلامة جزمه السكون، «بها» جار ومجرور متعلق بتجد، «أديهم» مفعول به لتجد، «يرمي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى أديهم، والجملة في محل نصب صفة لأديهم، «المستجيز» مفعول به ليرمي، «المعور» صفة للمستجيز.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «سفار» فإنه اسم على زنة فعال - بفتح الفاء - وهو علم على مؤنث وآخر حروفه راء مهملة، وهو في هذا البيت مروي بكسر آخره مع أنه مفعول به، والمفعول منصوب، فدل ذلك على أنه مبني على الكسر، قال سيبويه (ج ٢ ص ٤٠): «فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة الحجاز» اهـ، ثم قال (ج ٢ ص ٤١): «واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك: إذا كان شيء منه لمذكر، لم ينجر أبدًا، كان المذكر في هذا بمنزلته إذا سمي بعناق؛ لأن هذا البناء، لا يجيء، معدولًا عن مذكر فيشبه به» اهـ.

ومن أمثلة هذا النوع المختومة بالراء «جعار» وهو اسم للضبع، وقد قال الشاعر: (وهو النابغة الجعدي كما في سيبويه والأعلم ٢/ ٣٨، وأبو صالح عبد الله بن خازم الصحابي كما قال الشنقيطي):

فَقُلْتُ لَهَا عِيثِي جَعَارِ وَجَرِّرِي بِلَحْمِ امرئٍ لَمْ يَشْهَدِ اليومَ نَاصِرُهْ

فبني «جعار» على الكسر، وهو منادى حذفت منه ياء النداء، والأصل «يا جعار» وتقول في إعرابه: منادى مبني على ضم مقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي في محل نصب، وقد استوت فيه لغة أهل الحجاز، ولغة بني تميم.

ومن أمثلته التي آخرها راء «عرار» وهو اسم بقرة بعينها، وفيها ورد قولهم في مثل من أمثالهم (هو المثل رقم ٤٣٨ في مجمع الأمثال بتحقيقنا) «باءت عرار بكحل» فقد ورد قولهم «عرار»

٤٠ - أَلَمْ تَرَوْا إِرَمًا وعَادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

بالكسر مع أنه في موضع رفع لكونه فاعلًا، فاستوت اللغتان، وكحل - بفتح فسكون - علم على بقرة أخرى، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، ويجوز جره بالكسرة كما هو جائز في كل علم مؤنث ثلاثي ساكن الوسط نحو دعد وجمل وهند.

٤٠- هذان بيتان من مخلع البسيط، وهما من كلام الأعشى ميمون بن قيس (انظر ديوانه المطبوع في أوربة ص ١٩٣) وثانيهما من شواهد سيبويه (ج٢ ص ٤١) وقد أنشدهما المؤلف في أوضحه (رقم ٤٨).

اللغة: «إرم وعاد» جماعتان عظيمتان من العرب «أودى بها» أهلكها.

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام التقريري، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «تروا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، مبني على السكون في محل رفع، «إرمًا» مفعول أول لترى، «وعادًا» معطوف على قوله إرمًا، «أودى» فعل ماض، «بها» جار ومجرور متعلق بأودى، «الليل» فاعل أودى، «والنهار» معطوف على الليل، «ومر» الواو عاطفة، مر: فعل ماض، «دهر» فاعل مر، «على وبار» جار ومجرور متعلق بمر، «فهلكت» الفاء عاطفة، هلك: فعل ماض، والتاء للتأنيث، «جهرة» منصوب على الظرفية عاملة هلكت، «وبار» فاعل هلكت، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «وبار» فإن هذه الكلمة قد وردت في البيت الثاني من هذين البيتين مرتين، وهي في المرة الأولى مكسورة، وفي المرة الثانية مرفوعة، فيدل كسرها في المرة الأولى على أنه بناها على الكسر؛ لكونها علمًا على زنة فعال - بفتح الفاء - مختومًا بالراء، ولو أنه أعربه لجاء به مفتوحًا، لأنه حينئذ يكون مجرورًا بعلى وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، ولكنه جاء به مكسورًا، وليس في العلماء ولا في العرب من يعامله معاملة الاسم المنصرف فيجره بالكسرة، فليس لنا بد من اعتباره مبنيًا، وأما في المرة الثانية فقد جاء بهذه الكلمة مرفوعة بدليل أن القوافي مرفوعة كما رأيت، والكلمة فاعل، فدل ذلك على أنه عامل هذه الكلمة معاملة الاسم الذي لا ينصرف، فكأن الشاعر بذلك قد استعمل في البيت اللغتين جميعًا، فإن قلت: فكيف تقول: إن الكلمة الأولى مبنية على الكسر مع أنها منونة ؟ قلت: إن سلمنا أنها منونة فهذا تنوين الضرورة الذي يلحق الاسم المبني والذي لا ينصرف، وليس تنوين الصرف، فافهم ذلك ولا تغفل عن شيء منه.

هذا وقد ذكر المؤلف تخريجًا للكلمة الثانية يخرجها عن الاستشهاد بها على هذه اللغة، ولكن الكلمة الأولى باقية عند الجميع على الدلالة لما سيقت شاهدًا له.

فبنى « وَبارِ » الأول عَلَى الكسر ، وأَعرب « وبار » الثاني ، وقيل : إن « وبار » الثاني ليس باسم كوبار الذي في حَشْو البيت ، بل الواو عاطفة ، وما بعدها فعل ماض وفاعل ، والجملة معطوفة عَلَى قوله : « هلكت » ، وقال أولا « هلكت » بالتأنيث عَلَى معنى القبيلة ، وثانيًا « باروا » بالتذكير عَلَى معنى الحيّ ، وعَلَى هذا الْقَوْل فتكتب « وباروا » بالواو والألف كما تكتب « ساروا » .

النوع الخامسُ : « أَمْسِ » إذا أَرَدْتَ به مُعَيَّنًا ، وهو اليومُ الذي قَبْلَ يومك . وللعرب فيه حينئذٍ ثلاثُ لغاتٍ :

إحداها : البناء عَلَى الكسر مطلقًا ، وهي لُغَة أهل الحجاز ؛ فيقولون : « ذَهَب أَمْسِ بما فيه » و« اعْتَكَفْتُ أَمْسِ » و« عَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ » بالكسر فيهن ؛ قال الشاعر :

٤١ - مَنَعَ البَقَاءَ تَقَلُّبُ الشَّمْسِ وَطُلوعُهَا مِنْ حَيْثُ لَا تُمْسِي

٤١- هذان بيتان من بحر الكامل لتبع بن الأقرن، وقيل: هما لأسقف نجران، وقد أنشدهما المؤلف في كتابه قطر الندى (رقم ٢) وأنشد الشطر الأخير منهما في أوضحه (رقم ٤٨٤).

اللُّغَة: «البقاء» أراد به الخلود، «بفصل قضائه» أراد بقضائه الفاصل: أي القاطع؛ فالمصدر الذي هو قوله فصل بمعنى اسم الفاعل، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف.

الإعْرَاب: «منع» فعل ماضٍ، «البقاء» مفعول به تقدم على الفاعل، «تقلب» فاعل منع، وتقلب مضاف و «الشمس» مضاف إليه، «وطلوعها» الواو عاطفة، طلوع: معطوف على تقلب، وطلوع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الشمس مضاف إليه، «من» حرف جر «حيث» ظرف زمان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بطلوع، «لا» حرف نفي، «تمسي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة حيث إليها، «اليوم» بالرفع؛ مبتدأ، «أعلم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «ما» اسم موصول مفعول به لأعلم، «يجيء» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اليوم، «به» جار ومجرور متعلق بيجيء، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما والعائد هو الضمير المجرور محلًا بالباء، وجملة أعلم مع فاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو قوله اليوم، «ومضى» الواو عاطفة، مضى: فعل ماضٍ، «بفصل» جار ومجرور متعلق بمضى، وفصل مضاف وقضاء من «قضائه» مضاف إليه، وقضاء مضاف والهاء ضمير غائب عائد إلى أمس الآتي مضاف إليه، «أمس» فاعل مضى مبني على الكسر في محل رفع.

ثم قال :

الـيَـوْمُ أَعْـلَـمُ مـا يَـجِـيءُ بِـهِ وَمَـضَـى بِـفَـضْـلِ قَـضَـائِـهِ أَمْـسِ

الثانية : إِعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف مطلقًا ، وهي لُغَةُ بعضِ بني تميم ، وعليها قولُه :

٤٢ - لَـقَـدْ رَأَيْـتُ عَـجَـبًـا مُـذْ أَمْـسَـا عَـجَـائِـزًا مِـثْـلَ الـسَّـعَـالِـي خَـمْـسَـا

يَـأْكُـلْـنَ مَـا فـي رَحْـلِـهِـنَّ هَـمْـسَـا لَا تَـرَكَ الـلـهُ لَـهُـنَّ ضِـرْسَـا

وقد وهِمَ الزجَّاجِيُّ ، فزعم أن مِنَ العرب مَنْ يبني أَمْسِ عَلَى الفتح ، واستدل بهذا البيت .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله: «مضى أمس» فإن كلمة أمس قد وردت مكسورة مع أنها فاعل لمضى، والدليل على كسرها قوافي الأبيات السابقة، وللدلالة على هذا روى المؤلف البيت الأول من البيتين، فلما كانت مكسورة وهي في محل رفع علمنا أنها مبنية على الكسر، من قبل أنه لا يمكن أن يكون الفاعل في المطرد من اللسان العربي إلا مرفوعًا: إما لفظًا، وإما تقديرًا وإما محلًا، فاعرف هذا.

٤٢- هذه أبيات من مشطور الرجز، وهي من الشواهد التي لا يعلم قائلها، وقد أنشد سيبويه البيت الأول منها (ج ٢ ص ٤٤) وقد أنشد المؤلف أول بيت في كتابه أوضح المسالك (رقم ٤٨٢) وأنشد جميع ما أنشده هنا مع زيادة في كتابه قطر الندى (رقم ٣).

اللُّغَة: «السعالي» جمع سعلاة - بكسر سين المفرد - وهي الغول، وقيل: ساحرة الجن «همسًا» الهمس: الخفاء وعدم الظهور، أو هو الصوت الخفي.

الإعْرَاب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، «رأيت» فعل وفاعل، «عجبًا» مفعول به، «مذ» حرف جر «أمسا» مجرور بمذ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل، والجار والمجرور متعلق برأيت «عجائزًا» بدل من قوله عجبًا، «مثل» صفة لعجائز، ومثل مضاف و «السعالي» مضاف إليه، «خمسًا» صفة لعجائز، «يأكلن» فعل وفاعل، «ما» اسم موصول مفعول به ليأكل، «في رحلهن» الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة لا محل لها، ورحل مضاف وضمير الغائبات مضاف إليه، «همسا» مفعول مطلق عامله قوله: يأكلن، وأصله صفة لموصوف محذوف، أي: يأكلن أكلًا همسًا، «لا» دعائية «ترك» فعل ماض، «والله» فاعل ترك، «لهن» جار ومجرور متعلق بترك «ضرسًا» مفعول به لترك.

الثالثة : إعرابُهُ إعرابَ ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة ، وبناؤه عَلَى الكسر في حَالَتي النصبِ والجرِّ ، وهي لُغَةُ جمهورِ بني تميم ، يقولون : « ذَهَبَ أَمْسُ » فيضمونه بغير تنوين ، و« اعتكَفْتُ أمسِ ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَمْسِ » فيكسرونه فيهما ، وهذا كله يفهم من قولي في المقدمة « ويمنع الصرف في الباقي » ، وقولي « الباقي » أردت به « أمس » في الرفع وما ليس في آخره راء من باب حَذَامِ وقَطَامِ .

وإذا أريد بأمْسِ يومٌ ما من الأيام الماضية ، أو كُسِّرَ ، أو دَخَلَتْهُ « أل » أو أضيف- أعرب بإجماع ، تقول : « فَعَلْتُ ذلكَ أَمْسًا » أَيْ في يوم ما من الأيام الماضية ، وقال الشاعر :

٤٣ - مَـرَّتْ بِـنَـا أَوَّلَ مِـنْ أُمُـوسِ تَـمِـيـسُ فِـيـنَـا مِـيـسَـةَ الـعَـرُوسِ

وتقول : « مَا كانَ أَطْيَبَ أَمْسَنَا »[1] وذكر المبرد والفارسيُّ وابن مالك والْحَرِيري

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «مذ أمسا» فإن كلمة أمس قد وردت في هذه الأبيات مفتوحة مع أنها مسبوقة بحرف جر، فدل على أنها عوملت معاملة ما لا ينصرف، فجرت بالفتحة نيابة عن الكسرة، ولا يجوز أن تكون معربة منصرفة وهو ظاهر، ولا أن تكون مبنية؛ لأنها لو كانت مبنية لكسرت، إذ ليس في العرب من يبنيه على الفتح، خلافًا لما زعمه الزجاجي.

٤٣- هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده في اللسان عن جماعة، ولم يعين قائله.

اللُّغَةُ: «تميس» تتبختر «ميسة العروس» الذي في اللسان «مشية العروس».

الإِعْرَابُ: «مرت» مر: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، «بنا» جار ومجرور متعلق بمر، «أول» ظرف زمان منصوب بمر، وأصل الكلام: مرت بنا وقتًا أول، «من أموس» جار ومجرور متعلق بأول، «تميس» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة في محل نصب حال من فاعل مرت «فينا» جار ومجرور متعلق بتميس، «ميسة» مفعول مطلق، وميسة مضاف و «العروس» مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أموس» فإنه جمع أمس، وهو معرب، ألا تراه مجرورًا بالكسرة الظاهرة بعد حرف الجر؟ وذلك لأن الجمع من خصائص الأسماء، وخصائص الأسماء علة قادحة في البناء، إذا وجدت منعت منه، فافهم ذلك.

(١) ما : تعجبية مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع ، كان : زائدة فلا محل لها من الإعراب ، أطيب : فعل =

أن « أمس » يُصَغَّرُ فيعرب عند الجميع ، كما يعرب إذا كُسِّرَ ، ونَصَّ سيبويه عَلَى أنه لا يُصَغَّرُ وقوفًا منه عَلَى السماع ، والأولون اعتمدوا عَلَى القياس ، ويشهد لهم وقوعُ التكسير ؛ فإِن التكسير والتصغير أخَوَانِ ، وقال الشاعر :

٤٤ - فإِنِّي وقَفْتُ اليَوْمَ والأَمْسِ قَبْلَهُ بِبَابِكَ حَتَّى كادَت الشَّمْسُ تَغْرُبُ

٤٤- هذا بيت من الطويل، وهو من كلام نصيب بن رباح الأموي بالولاء.

الإعراب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، مبني على السكون في محل نصب، «وقفت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن، «اليوم» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه وقفت، «والأمس» معطوف على الظرف السابق، ويروى بالنصب على أنه معرب منصوب على الظرفية بالفتحة الظاهرة، ويروى بالجر فإما أن تقدره مبنيًا على الكسر في محل نصب، وإما أن تقدره منصوبًا بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم، فكأن الشاعر بعد أن قال «وقفت اليوم» توهم أنه قد أدخل «في» على الظرف لأنها مما يكثر دخولها في مثل هذا الكلام فقال «وقفت في اليوم» فجر الأمس بالعطف على اليوم المجرور، وذلك كما تقول: «ليس محمد قائمًا ولا قاعد» فتجر قولك «قاعد» على توهم أنك قد قلت «ليس محمد بقائم ولا قاعد»، وقول الشاعر «ببابك» الجار والمجرور متعلق بوقفت، وباب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «حتى» حرف غاية وجر، «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، «الشمس» اسم كاد، «تغرب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الشمس، والجملة في محل نصب خبر كاد.

الشاهد فيه: قوله «الأمس» فإن الظرف في اللفظ قد دخلت عليه «أل»، وليس في العرب من يبنيه في هذه الحال، وذلك لأن أل من خصائص الأسماء؛ فوجودها في الكلمة مبعد من شبهها بالحرف الذي هو علة البناء، ولكن الرواية قد وردت فيه بالنصب ولا إشكال فيها، ووردت كذلك بالكسر وهي محل إشكال وقد خرجها العلماء على أحد وجهين؛ الأول: البناء، وذكروا أن محل وجوب الإعراب إذا كانت أل معرفة، وهي هنا ليست معرفة، بل هي عندهم في هذا البيت زائدة، والوجه الثاني تقدير أنه معرب وإنما جره بالتوهم، وقد بيناه في الإعراب.

= ماضٍ دال على التعجب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو يعود إلى ما التعجبية ، أمس : مفعول به لأطيب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأمس مضاف والضمير مضاف إليه ، وجملة فعل التعجب وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما .

روى هذا البيت بفتح « أمس » عَلَى أنه ظرف معْرَبٌ لدخول أل عليه ، ويروى أيضًا بالكسر ، وتوجِيهُهُ : إما عَلَى البناء ، وتَقْدِيرِ « أل » زائدة ، أو عَلَى الإعراب عَلَى أنه قَدَّرَ دخولَ « في » عَلَى اليوم ، ثم عطف عليه عَطْفَ التوهم .

وقال الله تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس ، ٢٤] الكسرةُ فيه كسرةُ إعراب لوجود أل ، وفي الآية إيجَازٌ وَمَجَازٌ ، وتقديرهما فجعلنا زَرْعَهَا في استئصاله كالزرع المحصود فكأن زَرْعَهَا لم يلبث بالأمس ، فحذف مضافان واسم كأن ، وموصوف اسم المفعول ، وأقيم فَعِيلٌ مقام مفعول ، لأنه أبلغ منه ، ولهذا لا يقال لمن جرح في أنملته « جريح » ويقال له : مجروح[١] .

ثم قلت : أو الضَّمّ وَهُوَ : مَا قُطِعَ لَفظًا لَا مَعْنًى عَنِ الإضَافَةِ مِنَ الظرُوف الْمُبْهَمَةِ كقَبْلُ وَبَعْدُ وَأَوَّلُ ، وأسْمَاءِ الْجِهَاتِ ، وَأُلْحِقَ بهَا « عَلُ » الْمَعْرِفَةُ ، وَلَا تُضَافُ ، وَ« غَيْرُ » إذَا حُذِفَ مَا تُضافُ إِلَيْهِ وذلِكَ بَعْدَ لَيسَ ، كـ« قبضْتُ عَشَرَةً ليسَ غَيْرُ » فيمَنْ ضمَّ ولَمْ يُنَوِّنْ ، وَ« أيٌّ » الْمَوصُولَةُ إِذا أُضِيفَتْ وكانَ صَدْرُ صِلَتِهَا ضَمِيرًا مَحذُوفًا ، نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ وَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُهَا مُطلَقًا .

وأقول : الباب السادس من المبنيات : ما لزم الضَّمَّ ، وهو أربعة أنواع :

النوع الأَول : ما قُطِعَ عن الإضافة لفظًا لا معنى من الظروف المبهمة ، كقبل وبَعْد وأول ، وأسماء الجهات نحو: قُدَّام وأمام وخَلْف ، وأخواتها ، كقوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم ، الآية ٤] في قراءة السبعة بالضم ، وقَدَّرهُ ابنُ يَعِيشَ عَلَى أن الأصل من قبل كل شيء ومن بعده ، انتهى ، وهذا المعنى حق ، إلا أن الأَنسب للمقام أنْ يقدر [من قبل الغلب و] من بعده ، فحُذِفَ المضاف إليه لفظًا

(١) أصل الكلام : فجعلنا زرعها كالزرع المحصود فكأن زرعها لم يلبث – أي لم يوجد بالأمس ، فحدث في الكلام إيجاز – أي اختصار ، وهذا الاختصار قد حدث بحذف أربعة أشياء : الأول المضاف الذي هو زرع في قولنا « فجعلنا زرعها » فصار « فجعلناها » الثاني المضاف إليه الذي هو زرع في قولنا « فكأن زرعها » والثالث هو اسم كأن ؛ لأن اسم كأن في الآية الكريمة ضمير الشأن ، والرابع الموصوف وهو الزرع في قولنا « كالزرع المحصود » ، فيصير تقدير الكلام بعد ذلك : فجعلناها محصودًا ، فحدث مجاز بثلاثة أشياء : بوضع حصيد موضع محصود لقصد المبالغة ؛ لأن دلالة فعيل أقوى من دلالة مفعول ، وبإيقاع حصيد على الأرض ومن حقه أن يوقع على الزرع ، وبإسناد « تغن » إلى ضمير الأرض ومن حقه أن يسند للزرع أيضًا .

ونُوِيَ معناه ، فاستحقَّ البناء عَلَى الضَّمِّ ، ومثله قولُ الحماسي :

٤٥ - لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإنّي لأوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وقال الآخر :

٤٦ - إذَا أَنا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤكَ إلّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ

وقولي « لفظًا » احترازٌ من أن يُقْطَعَ عنها لفظًا ومعنًى ؛ فإنها حينئذٍ تبقى عَلَى إعرابها ، وذلك كقولك « ابْدأ بذا أَوَّلًا » إذا أردتَ ابْدَأْ به متقدمًا ، ولم تتعرض للتقدم

٤٥- هذا بيت من الطويل من كلمة لمعن بن أوس مذكورة في أمالي القالي (ج ١ ص ٢١٨) وفي ديوان الحماسة لأبي تمام (ج ٢ ص ٧) وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٤٨) وفي قطر الندى (رقم ٦).

اللُّغَة: «لعمرك» بفتح العين ليس غير - كلمة يستعملها العرب في اليمين بمعنى وحياتك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ فإذا لم يكن استعمالها في اليمين فتحوا العين أو ضموها، ومعناها حياتك، «أوجل» يحتمل أن يكون فعلًا مضارعًا بمعنى أخاف، وأن يكون أفعل تفضيل بمعنى أشد خوفًا، «تعدو» بالعين المهملة: أي تسطو، ومنهم من يرويه بالغين المعجمة، وأصل معناه تجيء وقت الغداة «المنية» الموت.

الإعْرَاب: «لعمرك» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «ما» نافية، «أدري» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «لأوجل» اللام هي اللام المزحلقة، وأوجل: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر إن، «على» حرف جر، «أينا» أي: مجرور بعلى، والجار والمجرور متعلق بتعدو الآتي، وأي مضاف والضمير مضاف إليه «تعدو» فعل مضارع، «المنية» فاعل تعدو، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب بأدري، «أول» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه تعدو.

الشَّاهِدُ فِيه: قوله «أول» فإن الرواية في هذه الكلمة بالضم على البناء؛ إذ لو أعربها لجاء بها منصوبة، وسبب بنائها أن الشاعر حذف لفظ المضاف إليه ونوى معناه.

٤٦- هذا بيت من الطويل، وقد أنشده المؤلف في كتابه «قطر الندى» (رقم ٧)، ونسبه أبو العباس المبرد في الكامل (١ - ٣٨) إلى عتي بن مالك العقيلي؛ وحكى روايته عن الفراء.

عَلَى ماذا، وكقول الشاعر:

٤٧ - فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وَكُنتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الفُرَاتِ

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه، «أنا» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة من الفعل المحذوف ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وتقدير الكلام: إذ لم أومن (أنا)، «لم» نافية جازمة، «أومن» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة لا محل لها مفسرة، «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله أومن، «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، «لقاؤك» لقاء: اسم يكن، ولقاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «إلا» أداة حصر لا محل لها من الإعراب، «من» حرف جر، «وراء» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، «وراء» تأكيد للأول، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يكن.

الشاهد فيه: قوله «من وراء» فإن وراء ظرف مبهم، وهو في البيت مروي بالضم مع تقدم حرف الجر عليه، فدل ذلك على أنه مبني على الضم، إذ لو كان معربًا لجيء به مجرورًا بالكسرة الظاهرة كما يقتضيه حرف الجر إذا دخل على اسم معرب منصرف، والذي سبب بناء هذا اللفظ حذف لفظ المضاف إليه ونية معناه.

ومثل هذا البيت قول طرفة بن العبد البكري:

ثُمَّ تَفْرِي اللُّجْمَ مِنْ تَعْدَائِهَا فَهْيَ مِنْ تَحْتُ مُشِيحَاتُ الْحُزُمْ

وكذلك قول رجل من بني تميم:

لَعَنَ الإِلهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

قال أبو العباس المبرد (الكامل ١ / ٣٧): «فهذا الضرب مما وقع معرفة على غير جهة التعريف، وجهة التعريف أن يكون معرفًا بنفسه كزيد وعمرو، أو يكون معرفًا بالألف واللام، أو بالإضافة؛ فهذه جهة التعريف، وهذا الضرب إنما هو معرف بالمعنى؛ فلذلك بني طردًا للباب» اهـ.

٤٧- هذا بيت من الوافر، وقد نسب العيني هذا البيت لعبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق، وأن صحة روايته هكذا:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ

وقد أنشده ابن عقيل على ما رويناه (رقم ٢٣٢) وقد أنشده المؤلف كما هنا في قطر الندى (رقم ٥) وأنشد صدره في أوضحه (رقم ٣٤٥) وأنشده الأشموني في باب الإضافة كما أنشده المؤلف هنا (رقم ٦٤٣).

وقول الآخر:

٤٨ - وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأَسْدَ أَسْدَ خَفِيَّةٍ فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

الإعراب: «ساغ» فعل ماض، «لي» جار ومجرور متعلق بساغ، «الشراب» فاعل ساغ، «وكنت» الواو واو الحال، وكان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «قبلًا» ظرف زمان متعلق بكان، «أكاد» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «أغص» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر كاد، والجملة من كاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال، «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله أغص، «الفرات» أو «الحميم» نعت للماء، ونعت المجرور مجرور.

الشاهد فيه: قوله «قبلًا» فإن الرواية في هذه الكلمة قد جاءت بالنصب مع التنوين وذلك لأن الشاعر قطع هذه الكلمة عن الإضافة في اللفظ ولم ينو المضاف إليه لا لفظه ولا معناه، ولو أنه نوى المضاف إليه لما نونه؛ لأن المنويّ كالثابت.

٤٨- هذا بيت من الطويل، وقد نسبوا هذا البيت لبعض بني عقيل، ولم يعينوه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٤٦) وأنشده الأشموني في باب الإضافة (رقم ٦٤٤)، وصواب الرواية:

* ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة *

اللغة: «خفية» بفتح الخاء وكسر الفاء وتشديد الياء - أجمة في سواد الكوفة تنسب إليها الأسود، وأراد في البيت الشاهد تشبيه أعدائه الذين قتلهم بالأسود، ليزعم نفسه أنه من أعاظم الفرسان وصناديد الشجعان، كذا قيل لتصحيح هذه الرواية، غير أن الصواب في الرواية «أسد شنوءة» بفتح الهمزة من أسد شنوءة: وهو حي من اليمن.

المعنى: لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من القتل والفتك ما جعلهم يهجرون اللذائذ ولا يقربون شهوات النفوس، ولو أنهم شربوا خمرًا يومًا لما وجدوا لها طعمًا ولا ذاقوا لها لذة؛ لأن الألم لا يزال يحز في نفوسهم.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ، «قتلنا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «الأسد» مفعول به، «أسد» بدل من الأسد وأسد مضاف و «خفية» أو «شنوءة» مضاف إليه، «فما» الفاء عاطفة، ما: نافية، «شربوا» فعل وفاعل، «بعدًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه شرب، «على لذة» جار ومجرور متعلق بشرب أيضًا، «خمرًا» مفعول به لشربوا.

الشاهد فيه: قوله «بعدًا» فإن هذه الكلمة قد وردت في هذا البيت معربة منصوبة مع التنوين، فدل تنوينها على أن الشاعر قد قطعها عن الإضافة فلم ينو المضاف إليه بتة لا لفظه ولا معناه، من قبل أنه

وقرئ ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ ﴾ [الروم، ٤] بالخفض والتنوين، عَلَى إرادة التنكير وقَطْعِ النظر عن المضاف إليه: أيْ لفظًا ومعنًى، وقرأ الْجُحْدُري[١] والعقيلي بالجر من غير تنوين، عَلَى إرادة المضاف إليه وتقدير وجودِهِ.

النوع الثاني: ما ألحق بقبل وبعد من قولهم «قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُ» والأصْلُ ليس المقبوض غَيْرَ ذلك؛ فأضْمِرَ اسمُ «ليس» فيها وحُذِفَ ما أضيف إليه «غير» وبنيت «غير» عَلَى الضم، تشبيها لها بقبلُ وبعدُ، لإبهامها، ويحتمل أن التقدير: ليس غيرُ ذلك مقبوضًا، ثم حذف خبر «ليس» وما أضيفت إليه «غير» وتكون الضمَّةُ عَلَى هذا ضمةَ إِعرابٍ، والوجه الأول أوْلى؛ لأن فيه تقليلا للحذف، ولأن الخبر في باب «كَانَ» يضْعُف حذفُه جدًا.

ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه «غير» إلا بعد «ليس» فقط، كما مثلنا، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم «لا غير» فلم تتكلم به العرب، فإما أنهم قاسوا «لا» عَلَى «ليس» أو قالوا ذلك سَهْوًا عن شرط المسألة[٢].

النوع الثالث: ما ألحق بقبل وبعد من «عَلُ» المرادِ به مُعَيَّنٌ، كقولك: أخذت الشيء الفلانيَّ من أسْفَلِ [الدارِ] والشيء الفلانيَّ من عَلُ: أَيْ من فوق الدار، قال الشاعر:

٤٩ - وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَني كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ

لو نواه لوجب أن يمتنع من تنوين هذه الكلمة؛ لأن الإضافة تمنع التنوين، والمنوي كالثابت تمامًا، ودل نصبه إياها على أنه لم ينها؛ لأن البناء في هذه الكلمة إنما يكون على الضم.

٤٩- هذا بيت من الكامل، وهو من كلام الفرزدق يهجو فيه جريرًا، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٤٩).

---

(١) **الْجَحْدَري** - بضم الجيم والدال المهملة - هو عاصم، وهو أحد القراء السبعة، لكن هذه القراءة غير المشهورة عنه؛ فليست من القراءات السبع؛ فهي قراءة شاذة.

(٢) قد ورد هذا الاستعمال الذي أنكره المؤلف في قول الشاعر:

جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسألُ

ولا تستعمل «عَلُ» مُضَافَةً أصلا ، ووقع ذلك في كلام الجوهري ، وهو سَهْوٌ ، ولو أردت بعَلُ عُلُوًّا مجهولا غيرَ معروفٍ تعيَّنَ الإعرابُ ، كقوله :

٥٠ - * كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ *

أي : من مكان عَالٍ .

اللُّغَةُ: «ثنية» بوزن قضية - هي الطريق مطلقًا ههنا، وأصله الطريق في الجبل ونحوه، ويطلق على الطريق الوعر، وجمعه ثنايا، مثل قضايا، ومنه قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

ويريد بقوله «سددت عليك كل ثنية» أنه ضيق عليه الخناق ولم يمكنه من الإفلات، «بني كليب» هم قوم جرير بن عطية الذي يهجوه، ويريد بأنه أتاهم من عَلُ أنه نزل عليهم كالقضاء الذي لا يتوقعونه ولا يعملون له حسابًا.

الإِعْرَاب: «لقد» اللام موطئة للقسم، وقد: حرف تحقيق، «سددت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، «عليك» جار ومجرور متعلق بسد، «كل» منعول به لسد، وكل مضاف، و «ثنية» مضاف إليه، «وأتيت» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالواو على جملة سددت، «فوق» ظرف مكان منصوب على الظرفية، والعامل فيه أتى، وفوق مضاف و «بني» مضاف إليه، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و «كليب» مضاف إليه، «من» حرف جر «عل» ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن والجار والمجرور متعلق بأتى.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «من عل» فإن هذه الكلمة قد وردت في هذا البيت بالضم؛ فدل ذلك على أنها مبنية؛ لكون المراد بها معينًا، وإذ كان المراد بها معينًا فإنه يستلزم أن يكون هناك مضاف إليه محذوف وهو منويّ من حيث المعنى؛ إذ ليس في جوهر اللفظ ما يدل على التعيين؛ فيكون كأنه قد قال: أتيت نحو بني كليب من فوقهم.

٥٠- هذا عجز بيت من الطويل، وهو من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي، في وصف فرس، وصدر البيت قوله:

* مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا *

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد في أوضحه (رقم ٣٥٠).

اللُّغَةُ: «مكر» أي: أنه يصلح للكر والإقدام به، «مفر» أي: أنه يصلح للفر والهرب به من وجوه الأعداء، والمراد بهاتين الكلمتين أنه سريع جدًا، «مقبل» أي: أنه حسن الإقبال، «مدبر»

النوع الرابع : ما ألحق بقبلُ وبعدُ من «أيّ» الموصولة .

واعلم أن أيًّا الموصولةَ مُعْرَبَةٌ في جميع حالاتها ، إلا في حالة واحدة ، فإنها تبنى فيها عَلَى الضم ، وذلك إذا اجتمع شرطان ؛ أحدهما : أن تضاف ، الثاني : أن يكون صَدْرُ صلتها ضميرًا محذوفًا ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم، ٦٩] .

(ثم) حرف عطف على جواب القَسَم ، وهو قوله تعالى : ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾ [مريم، ٦٨] واللام لام التوكيد التي يُتَلَقَّى بها القَسَمُ ، مثلها في (لَنَحْشُرَنَّهُمْ) و(ننزَع) فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد [والفاعل ضمير مستتر ، والنون للتوكيد] ، و(من كل) جارٌّ ومجرور متعلق بننزع ، و(شيعة) مضاف إليه ، و(أيّ) مفعول ، وهو موصول اسمي يحتاج إلى صِلَةٍ وعائد ، والهاء والميم مضاف إليه ، و(أشد) خبر لمبتدأ محذوف : أي أيهم هو أشد ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة

أي: حسن الإدبار «معًا» أي: عنده هذا إن أردته منه وعنده هذا إن أردته منه، «حطه السيل» أي: حدره.

الإعراب: «مكر مفر مقبل مدبر» هذه نعوت أربعة للفرس، وهي مجرورة تبعًا للمنعوت، وهو منجرد - ومعناه قصير الشعر - في قوله:

وَقَدْ أغْتَدِي والطَّيْرُ في وُكُنَاتِهَا ... بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوَابِدِ هَيْكَلِ

«كجلمود» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف: أي هو كائن كجلمود، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لمنجرد، وجلمود مضاف و «صَخْرٍ» مضاف إليه، «حَطَّهُ» حطَّ: فعل ماضٍ، وضمير الغائب مفعول به، «السيل» فاعل حط، والجملة في محل جر صفة لجلمود «من عل» جار ومجرور متعلق بحط.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «من عل» فإن كلمة «عل» قد وردت في هذا البيت مجرورة بدليل القوافي؛ فدل على أنه أعربها بالكسرة الظاهرة لدخول حرف الجر عليها، وذلك بسبب أنه لا يقصد علوًّا خاصًا، وإنما يقصد علوًّا أي علوّ، كما هو واضح من معنى البيت، فتنبه لذلك والله يرشدك.

ونظير هذا البيت كلمة «عل» في قول أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي يصف فرسًا:

مُوَثَّقِ الأعْلَى أمِينِ الأسْفَلِ ... أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلِ

لأيّ ، و(على الرَّحْمنِ) متعلق بأشد ، و(عتيًّا) تمييز ، وكان الظاهر أن تفتح أَيّ ؛ لأن إعرابَ المفعولِ النصبُ ، إلا أنها هنا مبنية عَلَى الضَّمِّ لإضافتها إلى الهاء والميم وحَذْفِ صدر صلتها ، وهو المقدر بقولك « هو » .

ومن العرب مَنْ يُعْرِبُ أيًّا في أحوالها كلها ، وقد قرأ هارُونُ ومُعاذ ويعقوب « أيَّهم أشَدُّ » بالنصب ، قال سيبويه : وهي لُغَة جيدة ، وقال الْجَرميُّ : « خرجت من الخَنْدَق- يعني خَنْدَق الْبَصْرَةِ- حتى صرت إلى مكة ، فلم أسمع أحدًا يقول : « اضْرِبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ » أَيْ كلهم ينصب ولا يضم(١) .

والمعنى أقسم بربِّكَ لَنَجْمَعَنَّ المُنْكِرِينَ للبعث وَقُرَنَاءَهُم من الشياطين الذين أَضَلُّوهُمْ مُقَرَّنين في السلاسلِ كُلُّ كَافرٍ معه شيطانه في سلسلة ، ثم لنُحْضِرنَّهُمْ حول جهنم جاثين على الرُّكَـبِ ، ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ : أي جراءة ، وقيل : فُجُورًا وكذبًا ، وقيل : كفرًا ، أي : لننزعنَّ رؤساءهم في الشرِّ فنبدأ بالأكبر فالأكبر جُرْمًا ، [والأكثر جراءة] ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴾ [مريم، ٧٠] أي أحقُّ بدخول النار ، يقال : صَلِيَ يَصْلَى صِلِيًّا ، كما يقال : لَقِيَ يَلْقَى لُقِيًّا ، ويقال : صَلَى يَصْلِي صِلِيًّا مثل مضى يمضي مُضِيًّا .

ثم قلت : أوِ الضَّمِّ أو نَائِبِهِ ، وَهُوَ المُنَادَى المُفْرَدُ المَعْرِفَةُ ، نَحْوُ « يَا زَيْدُ » و« يَا جِبَالُ » و« يَا زَيْدَانِ » و« يا زَيْدُونَ » .

---

(١) ذهب جماعة من النحويين إلى أن « أي » في الآية الكريمة ليست موصولة ولكنها استفهامية ، وهي مبتدأ ، وأشد : خبر ، ثم اختلفوا في مفعول ننزع ؛ فقال الخليل بن أحمد شيخ سيبويه : مفعول ننزع محذوف ، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول ، وصلة الموصول محذوفة أيضًا ، وجملة ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل لفعل في جملة الصلة ، وتقدير الكلام : ثم لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال فيه أيهم أشد ، وقال يونس بن حبيب شيخ سيبويه أيضًا : مفعول ننزع هو جملة « أيهم أشد » فهذه الجملة في محل نصب مفعول لننزع ، وهذا الفعل لم يعمل في لفظ الجملة ؛ لأن صدرها اسم استفهام ، واسم الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ،وقال الكسائي والأخفش : مفعول ننزع هو قوله سبحانه « كل شيعة » و « من » التي قبله حرف جر زائد كما هي في نحو قولك : ما ضربت من أحد ، وجملة « أيهم أشد » على هذا القول لا محل لها من الإعراب مستأنفة ، وهذه المذاهب كلها مردودة ، والصواب في هذه المسألة ما ذكره المؤلف ، وهو مذهب سيبويه رحمه الله !

وأقول : الباب السابع من المبنيات : ما لزم الضمَّ أو نائبَهُ – وهو[١] الأَلف والواو – وهو نوع واحد وهو المنادى المفرد المعرفة .

ونعني بالمفرد هنا : ما ليس مضافًا ولا شبيهًا به ، ولو كَانَ مثنى أو مجموعًا ، وقد سبق هذا عند الكلام عَلَى اسم « لا » .

ونعني بالمعرفة ، ما أرِيدَ به مُعَيَّنٌ ، سواء كَانَ علمًا أو غيره .

فهذا النوع يبنى عَلَى الضم في مسألتين :

إحداهما : أن يكون غير مثنى ولا مجموع جمع مذكر سالمًا ، نحو « يَا زَيْدُ » و« يا رَجُلُ » وقول الله تعالى : ﴿ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود ، ٤٦] ﴿ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ ﴾ [هود ، ٤٨] ﴿ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا ﴾ [الأعراف ، ٧٧] ﴿ يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ ﴾ [هود ، ٥٣] .

الثانية : أن يكون جمع تكسير ، نحو قولك « يا زُيُودُ » وقوله تعالى : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ ﴾[٢] .

ويبنى عَلَى الأَلف إن كَانَ مثنى ، نحو « يَا زَيْدَان » و« يَا رَجُلَانِ » إذا أريد بهما مُعَيَّنٌ .

ويبنى عَلَى الواو إن كَانَ جمع مذكر سالمًا نحو « يَا زَيْدُونَ » و« يَا مُسْلِمُونَ » إذا أريد بهما مُعَيَّنٌ .

وأما إذا كَانَ المنادى مضافًا ، أو شبيهًا بالمضاف ، أو نكرةً غيرَ معينةٍ ؛ فإنه يعرب نصبًا عَلَى المفعولية ؛ في باب البناء . ٧ فلا يدخل

فالمضاف كقولك : « يَا عَبْدَ اللهِ » و« يَا رَسُولَ اللهِ » وفي التنزيل ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الزمر ، ٤٦] أَيْ يا فاطر السموات ﴿ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَيَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾ [الدخان ، ١٨] أَيْ يا عباد الله ، ويجوز أن يكون (عِبَادَ اللهِ) مفعولًا بأَدُّوا كقوله تعالى : ﴿ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء ، ١٧] ، ويجوز أن يكون (فَاطِرَ) صفة لاسم الله تعالى ، خلافًا لسيبويه .

---

(١) وهو : أي نائب الضم ، شيئان : الألف في المثنى ، والواو في جمع المذكر السالم .
(٢) سبأ ، ١٠ والآية الكريمة تدل على جواز نداء النكرة المقصودة .

والشبيهُ بالمضاف : هو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، كقولك : « يَا كَثِيرًا بِرُّهُ » و« يَا مُفِيضًا خَيْرَهُ » و« يَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ »(١) .

والنكرة كقول الأَعمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » وقول الشاعر :

٥١ - أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ويجوز في المنادى المستحق للضم أن ينصب إذا اضْطُرَّ إلى تنوينِهِ ، كقول الشاعر :

٥١- هذا بيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، من كلمة له يقولها وقد أسرته التيم في يوم الكلاب – بضم الكاف وفتح اللام مخففة بوزن الغراب – وقد أنشد المؤلف صدر البيت في أوضحه (رقم ٤٣٤) وأنشده كله في القطر (رقم ٨٣) وكذا ابن عقيل (رقم ٣٠٢) والأشموني في باب النداء، وسيبويه (ج ١ ص ٣١٢).

اللغة: «عرضت» أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما، وقيل: هي جبال نجد، «نداماي» الندامى – بوزن السكارى – جمع ندمان، وهو النديم، وقيل: هو الجليس المصاحب مطلقًا، «نجران» مدينة بالحجاز من شق اليمن.

الإعراب: «أيا» حرف نداء، «راكبًا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، «إما» هذه لفظة مركبة من كلمتين: الأولى إن، والثانية ما، فأما إن فهي حرف شرط جازم وأما ما فهي زائدة، «عرضت» عرض: فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطب فاعله، «فبلغن» الفاء واقعة في جواب الشرط، وبلغ: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، وجملة فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط، «نداماي» ندامى: مفعول به لبلغ، وياء المتكلم مضاف إليه «من نجران» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ندامى، «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير: أنه، أي: الحال والشأن، «لا» نافية للجنس «تلاقيا» تلاقي: اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وخبر لا محذوف، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن، والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول به لبلغ.

---

(١) أشار المؤلف بالتمثيل للشبيه بالمضاف بثلاثة أمثلة إلى أنه لا فرق بين أن يكون ما يتصل بالمنادى مرفوعًا على الفاعلية كالمثال الأول، أو يكون منصوبًا على المفعولية كالمثال الثاني، أو مجرورًا بحرف جر يتعلق بالمنادى كالمثال الثالث؛ وبقي مثال رابع، وهو أن يكون قد عطف عليه ما يتم به معناه، نحو: يا ثلاثة وثلاثين، إذا سمي به.

٥٢ - ضَـرَبَـتْ صَـدْرَهَـا إلـيَّ وَقَـالَـتْ   يـا عَـدِيًّـا لَـقَـدْ وَقَـتْـكَ الأَوَاقـي

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أيا راكبًا» فإنه نكرة غير مقصود بها معين، ألا ترى أن الشاعر - وهو رجل أسير في أيدي أعدائه - يريد أن يبلغ قومه على لسان من يمر بهم كائنًا من كان أنه لن يلقاهم بعد اليوم، لأنه علم أن القوم سيقتلونه بلا ريب، فهو لا يقصد راكبًا دون راكب، وهذا البيت يرد على من أنكر من النحاة جواز نداء النكرة غير المقصودة.

٥٢- هذا بيت من الخفيف، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٠٤) وقد نسبه في اللسان تبعًا للجوهري إلى مهلهل بن ربيعة أخي كليب بن ربيعة، وقال صاحب التكملة: إنه ليس للمهلهل، وإنما هو لأخيه عدي يرثيه، وقبل البيت قوله:

ظَبْيَـةٌ مِـنْ ظِـبَـاءِ وَجْـرَةَ تَـعْـطُـو   بِـيَـدَيْـهَـا فـي نَـاضِـرِ الأَوْرَاقِ

اللُّغَةُ: «وقتك» فعل ماض، من الوقاية وهي الحفظ والكلاءة، «الأواقي» جمع واقية بمعنى حافظة، وأصله الوواقي، فقبلت الواو الأولى همزة.

الإِعْرَابُ: «ضربت» ضرب: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى ظبية المذكورة في البيت السابق عليه والمراد بها المرأة، «صدرها» صدر: مفعول به، وصدر مضاف وضمير المؤنثة مضاف إليه، «إليَّ» جار ومجرور متعلق بضرب، «وقالت» الواو عاطفة، قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، «يا» حرف نداء «عديًّا» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وستعرف ما فيه، «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، «وقتك» وقى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والكاف ضمير المخاطب مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب، «الأواقي» فاعل وقى، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «يا عديًّا» فإن هذا علم مفرد، وكان من حقه أن يبنى على الضم؛ لأن المنادى إذا كان علمًا مفردًا يبنى على الضم، كما عرفت، ولكنه اضطر إلى تنوينه؛ فعدل عن ضمه إلى نصبه، فشابه به النكرة غير المقصودة.

ومثل هذا قول جرير بن عطية يهجو العباس بن يزيد الكندي:

أَعَبْـدًا حَـلَّ فِـي شُـعَـبَـى غَـرِيـبًـا   أَلُــومًــا لا أَبَــا لَــكَ وَاغْــتِــرَابَــا

فإن هذه الهمزة لنداء القريب، و «عبدًا» منادى، وهو نكرة مقصودة؛ لأنه يريد واحدًا بعينه هو العباس بن يزيد الكندي الذي يهجوه، وقد علمت أن النكرة المقصودة إذا نوديت بنيت على الضم، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه عدل عن ضمه المستحق له إلى نصبه؛ تشبيهًا له بالنكرة غير المقصودة.

وأن يبقي مضمومًا كقوله :

٥٣ - سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

ويجوز في المنادى أيضًا أن يُفْتَحَ فتحةَ إتباعٍ ، وذلك إذا كَانَ علمًا : موصوفًا بابْنٍ ، متصل به ، مضاف إلى علم ، كقولك : « يا زَيْدَ بْنَ عَمْرو » وقول الشاعر :

٥٤ - يَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ قَدْ وَجَبَتْ لَكَ الْجِنَانُ وَبُوِّئْتَ الْمَهَا الْعِينَا

٥٣- هذا بيت من الوافر، وهو من كلام الأحوص الأنصاري، وكان يهوى امرأة ويشبب بها ولا يفصح عنها، فتزوجها رجل اسمه مطر، فغلب الوجد والعشق على الأحوص فقال هذا الشعر، وهذا البيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٠٣)، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٣٦) .

الإعْرَاب: « سلام» مبتدأ، وهو مضاف، و «الله» مضاف إليه، «يا» حرف نداء، «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، ونون لأجل الضرورة، وجملة النداء لا محل لها؛ لأنها معترضة بين المبتدأ وخبره، «عليها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «وليس» الواو حرف عطف، ليس: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم، «يا» حرف نداء «مطر» منادى مبني على الضم في محل نصب، والجملة لا محل لها معترضة أيضًا، «السلام» اسم ليس تأخر عن خبره، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «يا مطر» الأول، حيث نون المنادى المفرد العلم، وهو مطر، وأبقاه على الضم، حين اضطر لإقامة الوزن.

ومثله قول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة:

لَيتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

إلا أن التنوين في هذا تنوين النكرة المقصودة، وهي قوله «يا جمل» والتنوين في بيت الشاهد تنوين العلم المفرد، كما قررناه، ويجمعهما أنه تنوين ما وجب ضمه.

٥٤- هذا بيت من بحر البسيط، وهو ثالث ثلاثة أبيات يقولها سيدنا أبو بكر الصديق - رضي الله تعالى عنه - في طلحة بن عبيد الله، الملقب بطلحة الفياض، رضي الله عنه ! وكان طلحة قد قام في يوم أحد مقامًا محمودًا؛ إذ وقف دون الرسول ﷺ يدفع عنه ويرد الأعداء، وهو يقول:

نَحْنُ حُمَاةُ غَالِبٍ وَمَالِكِ نَذُبُّ عَنْ رَسُولِنَا الْمُبَارَكِ
نَضْرِبُ عِنْدَ الْقَوْمِ فِي الْمَعَارِكِ ضَرْبَ صِفَاحِ الْكُومِ فِي الْمَبَارِكِ

ولما انتهت المعركة أمر الرسول حسان بن ثابت أن يذكر طلحة بخير، فقال فيه أبياتًا، وقال

وبقاء الضم أرْجَحُ عند المبرد ، والمختار عند الجمهور الفَتْحُ .

أبو بكر هذه الأبيات التي منها بيت الشاهد، وقد ذكرها الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة طلحة بن عبيد الله، انظر مختصر تاريخ دمشق (٧ - ٨٢).

اللُّغَةُ: «بوئت» أراد منها معنى أفردت بها، «المها» جمع مهاة، وأصله البقر الوحشية، والعرب تشبه المرأة بالمهاة، «العين» جمع عيناء، وهي واسعة العينين.

الإعْراب: «يا» حرف نداء، «طلحة» منادى يجوز ضمه وفتحه: فإن ضممته فهو مبني على الضم في محل نصب لأنه مفرد علم، وإن فتحته، فقيل: هو مبني على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الإتباع، وقيل: هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأنه مضاف إلى ما بعد ابن، ولفظ ابن مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وقيل: هو مع ابن مركبان تركيب خمسة عشر؛ فهو مبني على فتح الجزأين في محل نصب، والأول هو الأوضح وهو الذي ذكره ابن مالك، وهو الذي عناه المؤلف بقوله «فتحة إتباع» وقوله «ابن» هو بالفتح، فإن ضممت طلحة فهو نعت له بالنظر إلى محله؛ لأن محله النصب على ما علمت، وإن فتحت طلحة فكذلك هو نعت له بالنظر إلى محله؛ لأنك علمت أن فتحته فتحة إتباع وأن الضم مقدر عليه على ما رجحناه، وابن مضاف و «عبيد الله» مركب إضافي مضاف إليه، «قد» حرف تحقيق، «وجبت» وجب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، «لك» جار ومجرور متعلق بوجب، «الجنان» فاعل وجب، «وبوئت» الواو عاطفة، بوئ: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المخاطب نائب فاعل «المها» إما منصوب على نزع الخافض، وإما مفعول ثان لبوئ، «العينا» صفة للمها، والألف للإطلاق.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «يا طلحة بن عبيد الله» فإن المنادى هنا - وهو طلحة - علم مفرد وقد وصف بابن، وهذا الوصف مضاف إلى علم، وهو عبيد الله، وهذا العلم الثاني أبو العلم الأول، والمنادى إذا كان بهذه المثابة جاز فيه الضم على الأصل، والفتح على أحد وجوه ثلاثة ذهب إليها العلماء:

الأول: أن هذا الفتح الذي على تاء «طلحة» ليس فتح إعراب ولا فتح بناء، ولكنه فتح إتباع لما على نون «ابن» لأن الحاجز بينهما في النطق ليس إلا الباء الساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين فكأن الحرفين متجاوران، واختار هذا الوجه العلامة ابن مالك في كتابه شرح التسهيل، ولم يذكر سواه من الأوجه.

والوجه الثاني: أن هذا الفتح فتح بناء؛ لأن الشاعر ركب الصفة والموصوف معًا تركيب خمسة عشر، فبناهما على فتح الجزأين ثم أدخل عليهما حرف النداء، واختار هذا الوجه فخر الدين الرازي، ولم يذكر سواه.

والوجه الثالث: أن هذا الفتح فتح الإعراب، وذلك لأن طلحة مضاف إلى عبيد الله وابن مقحم بينهما، والمنادى إذا كان مضافًا كان حكمه النصب.

ثم قلت : وإمَّا أنْ لا يَطَّرِدَ فيهِ شيءٌ بِعَيْنِهِ ، وهو : الحُرُوفُ كهَلْ وثُمَّ وَجَيْرِ ومُنْذُ ، والأَسمَاءُ غَيْرُ المُتَمَكِّنة ، وهي سبعةٌ : أسماء الأَفعَال كصَهْ وآمِينَ وإيهِ وهَيْتُ ، والمُضْمَرَاتُ كقُومِي وقُمْتَ وقُمْتِ وقُمْتُ ، والإِشَارَات كذِي وثَمَّ وهؤلاءِ وهؤلاءُ ، والمَوْصولات كالَّذِي والتي والذِينَ والأُولاء فيمَنْ مَدَّهُ وذاتُ فيمَنْ بَنَاهُ وهو الأَفْصَح ، إلا ذَيْن وتَيْنِ واللّذَيْنِ واللّتَيْنِ فكالمثنى ، وأسماء الشَّرْطِ وأسماء الاستفهام : كَمَنْ وَمَا وأيْنَ ، إلا أيًّا فيهما ، وَبعْضُ الظرُوفِ كإِذْ وَالآنَ وَأَمْسِ وَحَيْثُ مُثلثًا .

وأقول : لما أنهيتُ القَوْلَ في المبنياتِ السبعةِ المختصةِ شَرَعْتُ في بيان ما لا يختص، وَحَصَرْتُ ذلك في نوعين؛ **أحدهما** : الحروف ، وَقدمتها لأَنها أَقْعَدُ في باب البناء ، **والثاني** : الأَسماء غير المتمكنة ، وحَصَرْتُها في سبعة أنواع وفَصَّلْتها ، ومَثَّلْتُ كلا منها ، ورتبت أمثلة الجميع عَلَى ما يجب لها ؛ فبدأت بما بني عَلَى السُّكُون لأَنه الأَصل في البناء ، ثم ثَنَّيت بما بنى عَلَى الفتح لأَنه أخف من غيره ، ثم ثَلّثْتُ بما بني عَلَى الكسر ، ثم ختمت بما بني عَلَى الضم .

فمثالُ ما بني عَلَى السكون من الحروف : هَلْ وَبَلْ وقَدْ وَلَمْ ، ومثالُ ما بني منها عَلَى الفتح : ثُمَّ وإنَّ ولعَلَّ ولَيْتَ ، ومثالُ ما بني عَلَى الكسر : جَيْرِ- بمعنى نَعَمْ- واللام والباء في قولك « لِزَيْدٍ » و« بِزَيْدٍ » ولا رابع لهن ، الا « مِ اللهِ » في لُغَة من كسر الميم ، وذلك عَلَى الْقَوْل بحرفيتها ، ومثالُ مَا بني منها عَلَى الضم : منذُ في لُغَة من جَرَّ بها ، وقولهم في القسم « مُ الله » فيمن ضم الميم و« مُنُ الله » فيمن ضم الميم والنون ، ومَنْ قال فيهما وفي « مِ الله » إنها محذوفة من قولهم « أيمُنُ الله » فلا يصح ذكرها هنا ؛ فإنها عَلَى هذا الْقَوْل من باب الأَسماء ، لا من باب الحروف .

وقد اختلف العلماء أيضًا في ضم «طلحة» وفتحه : أيهما أرجح ؟ فذهب جمهور علماء البصرة إلى أن الفتح أرجح من الضم وأجود، وقال ابن كيسان : إن الفتح أكثر في لسان العرب، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الضم أرجح وأجود، وقد أشار المؤلف إلى ذلك.

ومثالُ ما بني عَلَى السكون من أسماء الأَفعال: صَهْ- بمعنى اسكت- ومَهْ بمعنى انكفِفْ- ولا تقل بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم؛ لأَن اكفف يَتَعَدَّى، ومَهْ لا يتعدى، ومثالُ ما بني منها عَلَى الفتح: آمِينَ- بمعنى اسْتَجِبْ، لمَّا ثَقُلَ بكسر الميم وبالياء بعدها بني عَلَى الفتح، كما بني أيْنَ وكَيْفَ عليه لثقل الياء، وفيه أربع لُغَات: **إحداها** «آمِينَ» بالمد بعد الهمزة من غير إمالة، وهذه اللغة أكثر اللغات استعمالًا، ولكِنْ فيها بُعْدٌ عن القياس؛ إذ ليس في اللغة العربية اسْمٌ على فَاعِيلَ، وإنما ذلك في الأسماء الأعجمية كقَابِيلَ وهَابِيلَ، ومن ثَمَّ زَعَمَ بعضهم أنه أعجمي، وعلى هذه اللغة قولُه:

٥٥ - [يَا رَبِّ لَا تَسْلُبَنِّي حُبَّهَا أَبَدًا] وَيَرْحَمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَا

والثانية كالأولى، إلا أن الألف مُمَالَة للكسرة بعدها، ورويت عن حمزة

٥٥- هذا بيت من البسيط، وقد نسب قوم هذا البيت لقيس بن الملوح، المعروف بمجنون ليلى، وقد نسبه صاحب اللسان (مادة أ م ن) إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وليس بشيء، ولا يوجد في ديوان شعره، بل إنه لا يوجد في زيادات الديوان التي جمع فيها الشعر المنحول لعمر.

الإعراب: «يا» حرف نداء «رب» منادى، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، «لا» دعائية، «تسلبني» تسلب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا الدعائية، وياء المتكلم مفعول أول لتسلب مبني على السكون في محل نصب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «حبها» حب: مفعول ثان لتسلب، وحب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «أبدًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله تسلب، «ويرحم» الواو للاستئناف، يرحم: فعل مضارع، «الله» فاعل يرحم، «عبدًا» مفعول به ليرحم، وهذه الجملة خبرية لفظًا إنشائية معنى؛ لأنها دعائية، «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عبد، والجملة في محل نصب صفة لعبد، «آمينا» اسم فعل أمر، بمعنى استجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: قوله «آمينا» فإنه جاء به ممدودًا مخفف الميم.

والكسائي، والثالثة «أَمِينَ» بقصر الألف على وزن قَدِير وبَصِير، قال:

٥٦ - * أَمِيـنَ فَـزَادَ الـلّـهُ مَـا بَـيْـنَـنَـا بُـعْـدَا *

وهذه اللُّغة أفْصَح في القياس، وأقَلّ في الاستعمال[1] حتى إنَّ بعضهم أنكرها، قال صاحب الإكمال: حكى ثعلبٌ القَصْرَ، وأنكره غيره، وقال: إنما جاء مقصورًا في الشعر، انتهى. وانعكس القَوْلُ عن ثعلب على ابن قُرْقُولٍ فقال: أنكر ثعلب القَصْرَ إلا في الشعر وصححه غيره، وقال صاحب التحرير في شرح مسلم: وقد قال جماعة إنَّ القَصْرَ لم يجئ عن العرب، وإن البيت إنما هو:

٥٦ - * فَـآمِـيـنَ زَادَ الـلّـهُ مَـا بَـيْـنَـنَـا بُـعْـدَا *

٥٦- هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* تَـبَـاعَـدَ مِـنِّـي فُـطْـحُـلٌ إذْ سَـأَلْـتُـهُ *

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

اللُّغَة: «فطحل» - بضم الفاء وضم الحاء المهملة أو فتحها بينهما طاء مهملة ساكنة - وهو اسم رجل، «سألته» يروى في مكانه «دعوته» يعني ليغيثني من المكروه.

الإعراب: «تباعد» فعل ماض، «مني» جار ومجرور متعلق بتباعد، «فطحل» فاعل تباعد، «إذ» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب عامله تباعد، «سألته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، «أمين» اسم فعل أمر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «زاد» فعل ماض، «الله» فاعل زاد، «ما» اسم موصول مفعول أول لزاد، مبني على السكون في محل نصب، «بيننا» بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف تقديره استقر، يقع هو وفاعله جملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وهو ما، وبين مضاف وضمير المتكلم المتحدث عن نفسه وغيره مضاف إليه، «بعدا» مفعول ثان لزاد.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أمين» حيث جاء به مقصورًا أي بهمزة واحدة ليس بعدها ألف، وهو مع ذلك مخفف الميم.

---

(١) أما أنها فصيحة في القياس فلأنها على وزن قد جاءت عليه ألفاظ عربية كثيرة بعضها قياسي وكثير منها سماعي، في حين أن الممدودة جاءت على زنة لم يجئ عليها شيء من الألفاظ العربية، ومن العلماء من جعل الأصل في العربية المقصورة، وادعى أن الممدودة عبارة عن المقصورة مع إشباع حركة الهمزة، كما قالوا «درهام، وخاتام» وأصلهما درهم وخاتم.

والرابعة «آمِّين» بالمدّ وتشديد الميم، روي ذلك عن الحسن، والحسين بن الفضل، وعن جعفر الصادَق، وأنه قال: تأويلهُ قاصِدِينَ نحوك وأنت أكرم من أن تُخيِّبَ قاصدًا، نقل ذلك عنهم الوَاحِدِيُّ في البسيط، وقال صاحبُ الإكمال: حكى الداودي تشديد الميم مع المدِّ، وقال: وهي لُغَة شاذة، ولم يعرفها غيره، انتهى. قلت: أنكر ثعلب والجوهري [والجمهور] أن يكون ذلك لُغة، وقالوا: لا نعرف آمِّينَ إلا جمعًا بمعنى قاصدين كقوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة، ٢].

ومثالُ ما بني منها عَلَى الكسر إيهِ بمعنى امْضِ في حَدِيثِكَ- ولا تقل بمعنى حَدِّثْ كما يقولون؛ لما بينتُ لك في مَهْ وأما قوله:

٥٧ - * إيـهِ أحَـادِيـثَ نَـعْـمَـانٍ وسـاكـنِـهِ *

٥٧- هذا صدر بيت من البسيط، وقد نسبوا هذا الشاهد لابن الأثير، ولم يعينوا واحدًا من أبناء الأثير؛ فإنهم ثلاثة رجال من أفذاذ العلماء: أحدهم محدث، وهو أبو السعادات محمد بن محمد ابن عبد الكريم المتوفى في سنة ٦٠٦ من الهجرة، وثانيهم مؤرخ، وهو أبو الحسن علي بن محمد المتوفى في سنة ٦٣٠ من الهجرة، وثالثهم أديب كبير، وهو ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد، وثلاثتهم لا يحتج بشعرهم ولا بنثرهم على شيء من قواعد اللغة، وقد قال المؤلف في رد هذا الشاهد «إنه ليس بعربي» وثمة «ابن أثير» آخر متأخر عن هؤلاء جميعًا. وقد عثرت على بيت صدره هذا الشاهد، وعجزه قوله:

* إنَّ الـحَـدِيـثَ عَـنِ الأحْـبَـابِ أسْـمَـارُ *

وقد أنشده على هذا الوجه بيتًا مفردًا شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني في كتابه أزهار الرياض (١/ ٦) ولم ينسبه إلى أحد، ورأيته ذكر العجز في قصيدة طويلة للناصر داود بن المعظم عيسى في كتابه نفح الطيب (٣ / ١٦٤ بتحقيقنا).

اللغة: «نعمان» - بفتح النون وسكون العين المهملة - اسم واد في طريق الطائف يخرج على عرفات، وفيه يقول الشاعر:

تَـضَـوَّعَ مِـسْـكًـا بَـطْـنُ نَـعْـمَـانَ أنْ مَـشَـتْ ... بِـهِ زَيْـنَـبٌ فِـي نِـسْـوَةٍ عَـطِـرَاتِ

الإعراب: «إيه» اسم فعل أمر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «أحاديث» مفعول به لاسم الفعل، وهو مضاف، و «نعمان» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وكان حقه أن يمنعه من الصرف؛ لأنه علم على مكان وفيه ألف ونون

فليس بعربي ، وعند الأصمعي أنها لا تستعمل الا مُنَوَّنة ، وخالفوه في ذلك ، واستدلوا بقول ذي الرمة :

٥٨ - * وَقَـفْـنَـا فَـقُـلْـنَـا : إيـهِ عَـنْ أُمِّ سَـالِـمٍ *

وكان الأَصْمَعيُّ يُخَطِّئ ذا الرمة في ذلك وغيره ، ولا يَحْتَجُّ بكلامه .

ومثالُ ما بني منها عَلَى الضم : هَيْتُ - بمعنى تهيَّأت - قال تعالى : ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف ، ٢٣] ، وقيل : المعنى هَلُمَّ لك ؛ فلك : تبيينٌ مثل سَقْيًا لَكَ(١) ، وقرئ

زائدتان، ولكنه صرفه للضرورة، «وساكنه» الواو عاطفة: وساكن: معطوف على نعمان، وساكن مضاف والضمير الذي للغائب العائد إلى نعمان مضاف إليه.

سبب ذكره: قوله «إيه أحاديث نعمان» فإن إيه اسم فعل أمر، وهو دالّ على معنى امض في حديثك، وهذا الفعل الذي يؤدي اسم الفعل معناه لا يتعدى بنفسه إلى المفعول به، كما سمعت، ومن حق اسم الفعل أن يكون بمنزلة الفعل الذي يقوم هو مقامه، فيكون متعديًا إذا كان الفعل متعديًا، ولازمًا إذا كان الفعل لازمًا، ولكن الشاعر في هذا الشاهد خالف ذلك؛ فعدَّى اسم الفعل إلى المفعول به، مع أن الفعل الذي ناب عنه لازم، فافهم ذلك.

٥٨- هذا صدر بيت من الطويل لذي الرمة، واسمه غيلان بن عقبة، وعجزه قوله:

* وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ *

---

(١) اعلم أن في هذا الموضع أمورًا أحب أن أبينها لك بيانًا لا لبس فيه عليك ولا غموض :

الأمر الأول : أن العلماء الذين قرؤوا القرآن الكريم قد اختلفوا في قراءة هذه الجملة وهي قوله تعالى : ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ وأشهر هذه القراءات ثلاث : الأولى قراءة لهشام « هِئْتُ لك » بكسر الهاء بعدها همزة ساكنة فتاء مضمومة ، والثانية قراءة ذكوان ﴿ هِيتُ لَكَ ﴾ بكسر الهاء بعدها ياء فتاء مضمومة ، والثالثة قراءة ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ بفتح الهاء وسكون الياء وبعدها تاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة .

الأمر الثاني : في تخريج علماء النحو لهذه القراءات تخريجًا يطابق القواعد العربية :

فأما القراءة الأولى : فلا خلاف بين أحد من النحاة في أن (هئت) فعل ماض مسند لتاء الفاعل ، كما تقول : جئت ، وكما تقول : شئت ، فهذه التاء ليست من بنية الكلمة لكنها ضمير رفع متصل ، مثل التاء في ضربت وخرجت ودحرجت واستخرجت ، وما أشبه ذلك و « لك » جار ومجرور متعلق بهاء ، ومعنى هاء على هذا الوجه تهيأ واستعد ، فكأنها قالت : تهيأت لك ، أو استعددت لك .

وأما القراءة الثانية : فهي مثل القراءة الأولى في التخريج والإعراب ، وكل ما بينهما من الفرق أن القارئ قلب الهمزة الساكنة ياء لوقوعها ساكنة بعد الكسرة ، وهذا جار على لغة أهل الحجاز ؛ فإنهم يقولون في ذئب : =

(هَيْتِ) مُثَلَّثَة التاء ؛ فالكسر عَلَى أصْلِ التقاء الساكنين ، والفتحُ للتخفيف كما في أيْنَ وكَيْفَ ، والضمّ تشبيهًا بحَيْثُ ، وقرئَ « هِئْتُ » بكسر الهاء ، وبالهمزة ساكنةً ، وبضم التاء ، وهو عَلَى هذا فعلٌ ماضٍ وفاعلٌ ، من هاء يهاء كشاء يشاء ، أو من هاء يهيءُ كجاءَ يجيءُ .

اللُّغَة : «ما بال» أي: ما شأن، «البلاقع» جمع بلقع - بزنة جعفر - وهي الخالية من السكان.

الإعْرَاب : «وقفنا» فعل ماض وفاعله، «فقلنا» فعل وفاعل جملتهما معطوفة بالفاء على الجملة السابقة، «إيه» اسم فعل أمر، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة في محل نصب مقول القول، «عن أم» جار ومجرور متعلق باسم الفعل، وأم مضاف، و «سالم» مضاف إليه، «وما» الواو للاستئناف، ما: اسم استفهام مبتدأ، مبني

= ذيب ، وفي بئر : بير ، وفي سؤل ، سول ، وفي مؤق : موق ، وفي رأل : رال ، وفي شأن : شان . وهكذا .

وأما القراءة الثالثة : فقد اختلف النحاة في تخريجها ، ولهم في ذلك رأيان : الرأي الأول أن « هيت » اسم فعل ماض ، ومعناه تهيأت واستعددت ، وهذه التاء جزء من الكلمة ، وليست ضميرًا كما كانت في تخريج القراءتين الأولى والثانية ، و « لك » جار ومجرور متعلق باسم الفعل الماضي ، والرأي الثاني : أن « هيت » اسم فعل أمر معناه أقبل ، مثل هلم وتعال ، والتاء جزء من الكلمة أيضًا ، وليست ضميرًا كما كانت في تخريج القراءتين الأولى والثانية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف وهذا المحذوف يجوز أن يكون فعلًا ؛ فيكون التقدير : أقول لك ، وكأنها بعد أن أمرت يوسف بالمجيء والإقبال عليها قد توقعت منه أن يفهم أن الكلام ليس له ، فقالت : إنما أقول لك ، ويجوز أن يكون المحذوف الذي يتعلق به الجار والمجرور اسمًا ؛ فيكون خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير : إرادتي أو رغبتي كائنة لك ، أو دعائي أو كلامي كائن لك : أي موجه لك .

الأمر الثالث : في بيان لام التبيين التي أشار إليها المؤلف ، وذلك أن لام التبيين على ثلاثة أنواع ؛ النوع الأول : اللام التي تبين الفاعل من المفعول وتميز أحدهما من الآخر ومثلها قولك : ما أحبني لفلان ، وقولك : ما أبغضني لفلان ؛ فالعبارة الأولى معناها أنك تحب فلانًا حبًا شديدًا ، والعبارة الثانية معناها أنك تبغضه بغضًا شديدًا ؛ فاللام داخلة على المفعول وما قبله فاعل ، فإن أردت أن فلانًا يحبك حبًا شديدًا قلت : ما أحبني إلى فلان ، وإذا أردت أن فلانًا يبغضك بغضًا شديدًا قلت : ما أبغضني إلى فلان ؛ فاللام في العبارتين الأوليين كانت للتفرقة بين الفاعل والمفعول والتمييز بينهما ، والنوع الثاني : اللام التي تبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، والنوع الثالث : اللام التي تبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية عكس الذي قبله ، ومثله قولهم : سقيًا لك ، ورحمة لك ، وما أشبه ذلك ، واللام التي تبين الفاعل من المفعول تكون متعلقة بمذكور ؛ فقولك « ما أبغضني لفلان » اللام فيه متعلقة بأبغضني ، واللام التي تبين مفعولية أو فاعلية غير ملتبسة بالأخرى تكون متعلقة بمحذوف كالذي ذكرناه في بيان الرأي الثاني في توجيه القراءة الثالثة من الآية الكريمة ، وفي هذا القدر كفاية فافهمه واحرص عليه ولا تغفل عنه .

ومثالُ ما بني من المضمرات عَلَى السكون : قُومِي وَقُومَا وَقُومُوا ، ومثالُ ما بني منها عَلَى الفتح : قمتَ للمخاطب المذكَّر ، ومثالُ ما بني منها عَلَى الكسر : قمتِ للمخاطبة ، ومثال ما بني منها عَلَى الضم : قمتُ للمتكلم .

ومثالُ ما بني عَلَى السكون من أسماء الإشارة : ذا للمذكر وذي للمؤنث ، ومثالُ ما بني [منها] عَلَى الفتح : ثَمَّ- بفتح الثاء- إشارة إلى المكان البعيد ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ ﴾ [الشعراء، ٦٤] أَي : وأزلفنا الآخرين هُنالك ، أَيْ : قرَّبناهم ، **ومثالُ ما بني منها عَلَى الكسر** : هؤلاءِ ، ومثالُ ما بني منها عَلَى الضم ما حكاه قُطْرُبٌ من أن بعض العرب يقولون : هؤلاءُ- بالضم- فلذلك ذكرت هؤلاء في المقدمة مرتين : أولاهما تضبط بالكسر ، والثانية بالضم .

ومثالُ ما بني عَلَى السكون من الموصولات : الذي والتي وَمَنْ وما ، ومثال ما بني عَلَى الفتح : الّذِينَ ، **ومثالُ ما بني عَلَى الكسر** : الأُلآءِ - بالمد- لُغَة في الأُلى بمعنى الذين ، قال الشاعر :

على السكون في محل رفع، «بال» خبر المبتدأ، وبال مضاف و «تكليم» مضاف إليه، وتكليم مضاف و «الديار» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله «البلاقع» صفة للديار، وصفة المجرور مجرورة، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «إيه» فقد وردت هذه الكلمة غير منونة في هذا البيت، وقد اختلف العلماء في توجيه ذلك، فذهب الأصمعي إلى أنه خطأ، وأنه لا يجوز ترك التنوين، وكان الأصمعي يتحامل على جماعة من الشعراء منهم ذو الرمة، ولكن العلماء غير الأصمعي صححوا ذلك الذي نطق به ذو الرمة، وذهبوا إلى أن هذه الكلمة - وهي إيه - معناها أنك تطلب من مخاطبك الزيادة من الحديث، فإن كنت تطلب الزيادة من حديث معين لم تنون، وإن كنت تطلب الزيادة من حديث أي حديث نونت، ويسمى هذا التنوين تنوين التنكير.

قال ابن سيده: «والصحيح أن هذه الأصوات إذا عنيت بها المعرفة لم تنون، وإذا عنيت بها النكرة نونت، وإنما استزاد ذو الرمة هذا الطلل حديثًا معروفًا، كأنه قال: حدثنا الحديث، أو خبرنا الخبر» اهـ، وقد فسر إيه بحدث وعداه كما ترى، وعبارة ابن سيده صريحة الدلالة على ما ذكره من أن لهذه الكلمة استعمالين: أحدهما تنون فيه، وثانيهما يترك فيه تنوينها، كما أنه صريح في أن ترك ذي الرمة التنوين لأنه أراد الاستعمال الذي يجب فيه حذف التنوين؛ فهو صريح في الرد على الأصمعي.

٥٩ - أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلَآءِ كَأَنَّهُمْ
سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

ومثالُ ما بني منها عَلَى الضم: ذاتُ بمعنى التي، وذلك في لُغَة طيئ وحكى الفَرَّاء أنه سمع بعض السُّؤَّال يقول في المسجد الجامع: «بالفضل ذو فَضَّلكم الله بِهْ والكَرَامَةِ ذاتُ أَكرمكم الله بَهْ» بضم ذات مع أَنها صفة للكرامة: أَي أَسألكم بالفضل، وقوله «بَهْ» بفتح الباء، وأَصله «بِهَا» فَحُذِفَتْ الأَلفُ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سَلْبِ كسرتها.

٥٩- هذا بيت من الطويل من كلام كثير بن عبد الرحمن، وهو المعروف بكثير عزة.

اللُّغَة: «الشم» بالضم - جمع أشم، مأخوذ من الشمم - بفتح الشين والميم جميعًا - وهو استواء قصبة الأنف مع ارتفاع يسير في أرنبته، والعرب تعد ذلك من علامات السؤدد في الرجال، انظر إلى قول حسان بن ثابت يمدح بني جفنة:

بِيضُ الوُجُوهِ، كَرِيمَةٌ أَحْسَابُهُمْ شُمُّ الأُنُوفِ، مِنَ الطِّرَازِ الأَوَّلِ

«القين» الحداد، «صقالها» أراد صنعتها، وإجادته إياه معناه إحسانها وإحكامها.

المَعْنَى: يصف قومًا بأن الله تعالى عصمهم من فعل السوء، وجنبهم صفات الشر؛ فيقول: لقد أبى الله تعالى لهؤلاء الناس ذوي السؤدد والمكارم أن يأتوا منكرًا، أو يفعلوا فعلًا يلامون عليه.

الإِعْرَاب: «أبى الله» فعل ماض وفاعله، والمفعول محذوف، والتقدير أبى الله فعل الشر، «للشم» جار ومجرور متعلق بأبي، «الألاء» اسم موصول بمعنى الذين صفة للشم، مبني على الكسر في محل جر، «كأنهم» كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير اسمه، «سيوف» خبر كأن، والجملة من كأن واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الألاء، «أجاد» فعل ماض «القين» فاعل أجاد، «يومًا» ظرف زمان منصوب بأجاد، «صقالها» صقال: مفعول به لأجاد، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من أجاد وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لسيوف.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «الألاء» فإنه اسم موصول بمعنى الذين، وهو مبني على الكسر والدليل على أنه استعمله بمعنى الذين شيئان: أولهما أن الموصوف به جمع تكسير لمذكر وهو الشم؛ لأنه جمع أشم، والثاني تعبيره في الصلة بضمير المذكرين وذلك في قوله «كأنهم سيوف» وأنت تعرف أن الضمير العائد من جملة الصلة يجب أن يطابق الموصول الموضوع لمعنى هو نص فيه: في تذكيره وتأنيثه، وفي إفراده وتثنيته وجمعه.

ثم استثنيت من أَسماءِ الإِشارة والأَسماء الموصولة ذَيْنِ وَتَيْنِ واللذَيْنِ واللّتَيْنِ ؛ فذكرت أَنهما كالمثنى ، وأَعني بذلك أَنهما معربان : بالأَلف رفعًا ، وبالياء المفتوح ما قبلها جرًّا ونصبًا، كما أَن الزّيْدَيْنِ والرَّجُلَيْنِ كذلك ، وفُهم من قولي « كالمثنى » أَنهما ليسا مثنيين حقيقة ، وهو كذلك ؛ وذلك لأَنه لا يجوز أَن يثنى من المعارف إلا ما يقبل التنكير كزيدٍ وعمرو ، ألا ترى أَنهما لما اعتُقِدَ فيهما الشياعُ والتنكيرُ جازت تثنيتهما ، ولهذا قلت : « الزيدان ، والعَمْران » فأدخلْتُ عليهما حرفَ التعريف ، ولو كانا باقيين عَلَى تعريفَ العلمية لم يجز دخول حرف التعريف عليهما ، وذا والذي لا يقبلان التنكير ؛ لأَن تعريف ذا بالإِشارة ، وتعريف « الذي » بالصِّلَةِ ، وهما ملازمان لذا والذي ؛ فَدَلَّ ذلك عَلَى أَن ذَيْنِ واللّذَيْنِ ونحوهما أَسماء تثنية ، بمنزلة قولك هما وأَنتما ، وليسا بتثنية حقيقية ، ولهذا لم يصح في ذين أَن تدخل عليها أَل كما لا يصح ذلك في هما وأَنتما .

فإن قلت : فهلَّا استثنيت من الموصولات « أيًّا » أيضًا فإنها معربة إلا إذا أضيفت وكان صَدْرُ صلتها ضميرًا محذوفًا ؟ .

قلت : قد علم مما قدمْتُ أن « أيًّا » مبنية في هذه الحالة ، معربة فيما عداها ؛ فلم أحتج إلى إعادته .

ومثالُ المبني من أَسماء الشرط والاستفهام عَلَى السكون : مَنْ ، وما ، ومثالُ المبني منهما عَلَى الفتح : أَينَ ، وأَيَّانَ ، وليس فيهما ما بني عَلَى كسرٍ ولا ضمٍّ فأذكرَه .

فإن قلت : فإن من أسماء الشرط « حَيْثُمَا » وهي مبنية على الضم .

قلت : المبني على الضم حيثُ ، واسم الشرط إنما هو حيثما ، فما اتصلت بحيث وصارت جزءًا منها ؛ فالضم في حَشْو الكلمة ، لا في آخرها .

واستثنيت من أَسماء الشرط ، وأَسماء الاستفهام « أيًّا » فإنها معربة فيهما مطلقًا بإجماع ، مثالُ الاستفهامية في الرفع قوله تعالى : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ [النمل، ٣٨] ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾ [التوبة، ١٢٤] ومثالُها في النصب ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر، ٨١] ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء، ٢٢٧] فأيكم فيهما مبتدأ ، وأَيَّ من قوله : ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ مفعول به لتنكرون ، وأي

من قوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ مفعول مطلق لينقلبون، وليست مفعولا به لسيعلم؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، ومثالها في الخفض: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ * بِأَييِّكُمُ﴾ [القلم، الآيتان: ٥، ٦]، وأي في هذه الآية مخفوضة لفظًا مرفوعة محلا؛ لأنها مبتدأ، والباء زائدة، والأصل أيُّكم المفتون[(١)]، والجملة نصب بتبصر أو يبصرون؛ لأنهما تَنَازَعَاهَا، وهما مُعَلَّقَانِ عن العمل بالاستفهام، وَفي الآية مباحث أخر.

ومثالُ الظرف المبني عَلَى السكون «إذْ» وهو ظرف لِما مضى من الزمان، ويُضَافُ لكل من الجملتين، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال، ٢٦] ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف، ٨٦] [﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾] [الزخرف، ٣٩] وتأتي ظرفًا لما يستقبل نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر، ٧٠، ٧١]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة، الآية ٤] بعد قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ﴾ [الزلزلة، ١]، وتأتي للتعليل، نحو: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف، ١٦] أي: ولأجل اعتزالكم إياهم، والاستثناء في الآية متصل إن كَانَ هؤلاء القوم يعبدون الله وغيره، ومنقطع إن كانوا يَخُصُّونَ غيرَ الله سبحانه بالعبادة، وكذلك البحث في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمُ الْأَقْدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء، ٧٥-٧٧] وتأتي للمفاجأة كقوله:

---

(١) هذا الإعراب الذي ذكره المؤلف هو إعراب سيبويه شيخ النحاة لهذه الآية الكريمة، وعليه يكون (المفتون) اسم مفعول كما هو الظاهر، ويكون الاستفهام عمن وقعت عليه الفتنة؛ فكأن بعضهم يقول لبعض: أي امرئ منكم أثرت فيه دعاية هذا المدعي للنبوة فجعلته يترك دين آبائه إلى دينه؟ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن الباء أصلية وأي: مجرور بها لفظًا، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمفتون: مبتدأ مؤخر، ثم اختلف النقل عنه في معنى الباء؛ فنقل عنه قوم أنه يقول: إن معنى الباء السببية، وعلى هذا يكون المفتون مصدرًا بمعنى الفتنة، وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض: بسبب أيكم وقعت الفتنة؟ ومجيء المصدر على زنة مفعول مما أثبته الأخفش، ومثل لما جاء منه بالميسور والمعسور والمجلود والمحلوف والمعقول: بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف والعقل (انظر شرح الشاهد رقم ٦٠ الآتي) نقل عنه قوم آخرون: أن الباء بمعنى في التي للظرفية، وعلى هذا يكون المفتون اسم مفعول كما ذهب إليه سيبويه؛ وكأن بعض هؤلاء يقول لبعض: في أي طائفة من طوائفكم هذا الذي وقعت الفتنة عليه؟

٦٠ - اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنْ بِهِ فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

ومثالُ المبنيِّ منها عَلَى الفتح « الآنَ » وهو اسمٌ لزمنٍ حَضَرَ جميعهُ أَو بعضُه ؛ فالأَول نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [البقرة، ٧١] وفي هذه الآية حَذْفُ الصفةِ ، أَي بالحق الواضح ، ولولا أَن المعنى عَلَى هذا لكفروا لمَفهوم هذه المقالة(١) ، والثاني نحوُ قوله تعالى : ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ ﴾ [الجن، ٩] ، وقد تُعْرَب ، كقوله :

٦٠- هذا بيت من البسيط، وقد نسبوه إلى عنبر بن لبيد العذري.

اللغة: «مياسير» جمع ميسور بمعنى اليسر، بدليل مقابلته بالعسر، وفي هذا اللفظ فائدتان؛ الأولى أنه يدل لما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من مجيء المصدر على زنة اسم المفعول كما جاء على زنة اسم الفاعل كالعافية، والثانية أنه يدل على جواز جمع المصدر، ألا ترى أنه جمع ميسورًا على مياسير كما يجمع مجنون على مجانين (انظر الهامش فى الصفحة السابقة).

الإعراب: «استقدر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «الله» منصوب على التعظيم، «خيرًا» منصوب على نزع الخافض، «وارضين» الواو عاطفة، ارض: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، «به» جار ومجرور متعلق بارض، «فبينما» الفاء للتعليل، بين: ظرف مكان منصوب على الظرفية، والعامل فيه محذوف، وما: زائدة، «العسر» مبتدأ، وخبره محذوف، وتقدير الكلام: فبينما العسر حاصل، مثلًا، «إذ» كلمة دالة على المفاجأة، وقد اختلف فيها، فقيل: هي ظرف مكان، وقيل: هي ظرف زمان، وعلى القول بأنها ظرف زمان قيل: هي بدل من بين، وقيل: متعلق بما بعده؛ لأنه غير مضاف إليه، «دارت» دار: فعل ماضٍ، والتاء علامة التأنيث «مياسير» فاعل دارت.

الشاهد فيه: قوله «إذ» فإنها كلمة دالة على المفاجأة، ألا ترى أن معنى البيت فبين الأوقات التي

(١) منطوق هذه العبارة - بدون تقدير وصف محذوف - أن موسى عليه السلام قد جاءهم في وقت التكلم بالحق الذي يجب الإيمان به ، ويدل هذا بالمفهوم على أن ما كان قد جاءهم به قبل ذلك ليس بحق ، وهذا كفر لا شبهة فيه ؛ لأنه يجب الإيمان بأن الرسول ﷺ لا يأتي في وقت من الأوقات إلا بالحق الذي يجب الإيمان به ، فإن قدرنا الوصف الذي قدره المؤلف كان المفهوم من العبارة أنه قبل وقت التكلم كان آتيًا بالحق أيضًا ، لكن هذا الحق الذي كان يأتي به لم يكن واضحًا ظاهر المعنى لعقولهم ، وهذا لا كفر فيه ؛ لأن نقصه ليس راجعًا إلى ما جاء به الرسول ، وإنما نقصه راجع إلى عقولهم .

هذا كله عند من يعتبر المفهوم اعتبار المنطوق ، فأما من لا يرون اعتبار المفهوم فلا يلتزمون هذا التقدير ، والمسألة خلافية بين علماء الأصول ، وهذه العجالة لا تتسع لذكر مقالتهم وأدلتها .

٦١ - لِسَلْمَى بِذَاتِ الْخَالِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وأُخْرَى بِذَاتِ الجِزْعِ آياتُهَا سَطْرُ
كَأَنَّهُمَا مِلْآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

أَصله « كأنهما من الآن » فحذف نون « مِنْ » لالتقائها ساكنةً مع لام « الآن »(١) ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب، وأَعرب « الآن » فخفضه بالكسرة.

العسر فيها حاصل يفجؤك دوران مياسير، وقد بينا في إعراب هذا البيت خلافًا للعلماء في هذه الكلمة فاحفظه يرشدك الله.

٦١- هذان بيتان من الطويل، وهما لأبي صخر الهذلي، من قصيدته التي يقول فيها:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

---

(١) لذلك نظائر في كلام العرب قداماهم ومحدثيهم؛ فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

وَتَعْلَمُ أَنَّ لَهَا عِنْدَنَا ذَخَائِرَ مِلْحُبِّ لا تظْهَرُ

أراد « من الحب » فحذف النون.

ومنه قول القتال الكلابي:

ومَا أَنْسَ مِلاشْيَاء لا أَنْسَ نِسْوَةً طَوَالِعَ مِنْ حَوْضَى وَقَدْ جَنَحَ الْعَصْرُ

أراد « من الأشياء » فحذف النون.

ومن ذلك قول النابغة الجعدي:

وَلَقَدْ شَهِدْتُ عُكَاظَ قَبْلَ مَحَلِّهَا فِيهَا، وَكُنْتُ أُعَدُّ مِلْفِتْيَانِ

أراد « من الفتيان » فحذف النون.

ومن ذلك قول النابغة الجعدي في نفس القصيدة التي منها البيت السابق:

وَلَبِسْتُ مِلْاسْلَامِ ثَوْبًا وَاسِعًا مِنْ سَيْبِ لا حَرِمٍ وَلَا مَنَّانِ

أراد « من الإسلام » فحذف النون.

ومن ذلك قول أبي الطيب المتنبي:

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنِّ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِمَالِ

أراد « من الجن » فحذف النون.

وربما حذفوا من كلمة « على » الجارة لامها والألف التي بعدها؛ وذلك كما وقع في قول أبي السمال الأسدي، واسمه سمعان بن هبيرة:

وَلَلْمَوْتُ خَيْرٌ لِلْفَتَى مِنْ حَيَاتِهِ بِدَارَةِ ذُلٍّ عَلْبَلَايَا يُوقَّرُ

أراد « على البلايا » فحذف الألف لالتقاء الساكنين، ولم يكتف بهذا فحذف اللام قبلها.

ومثالُ ما بني منها عَلَى الكسر «أَمْسِ» وقد مضى شرحه[1] وإنما ذكرتُه هناكَ لشبهه بمسألة حَذَامِ في اختلاف الحجازيين والتميميين فيه، وإنما [كَانَ] حقه أَن يذكر هنا خاصة؛ لأَنه كلمة بعينها، وليس فردًا داخلا تحت قاعدة كلية.

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١١٠) الذي يأتي في باب المفعول لأجله، ومن هذه القصيدة أيضًا قوله:

أَمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ، وَالَّذِي ... أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمْرُ
لَقَدْ تَرَكَتْنِي أَحْسُدُ الْوَحْشَ أَنْ أَرَى ... أَلِيفَيْنِ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ
فَيَا هَجْرَ لَيْلَى قَدْ بَلَغْتَ بِيَ المَدَى ... وزِدْتَ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ بَلَغَ الهَجْرُ
ويَا حُبَّهَا زِدْنِي جَوًى كلَّ لَيْلَةٍ ... وَيَا سَلْوَةَ الأَيَّامِ مَوْعِدُكِ الْحَشْرُ

اللُّغَة: «ذات الخال» اسم مكان، ومثله «ذات الجزع» وقوله «آياتها سطر» أي: علاماتها دارسة غير ظاهرة لم يبق منها إلا ما يشبه السطر الذي ينمقه الكاتب، وشعراء هذيل الذين منهم أبو صخر صاحب هذا الشاهد كثيرًا ما يشبهون آثار الديار بالكتابة، ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي في مطلع قصيدة:

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقْمِ الدَّوَا ... ةِ يَزْبُرُهَا الْكَاتِبُ الْحِمْيَرِيّ

الإعْرَاب: «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «بذات» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار الآتي أو من ضميره المستتر في خبره، وذات مضاف، و «الخال» مضاف إليه، «دار» مبتدأ مؤخر، «عرفتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع صفة لدار، «وأخرى» الواو عاطفة، أخرى: معطوفة على دار، أو مبتدأ أول، «بذات» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى، وذات مضاف و «الجزع» مضاف إليه، «آياتها» آيات: مبتدأ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، «سطر» خبر المبتدأ الذي هو آيات، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع صفة ثانية لأخرى، أو خبر عنها إن جعلتها مبتدأ، «كأنهما» كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير العائد إلى الدارين اسمه، «ملآن» جار ومجرور، وأصله من الآن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كأن، «لم» نافية جازمة، «يتغيرا» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر ثان لكائن، «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق، «مر» فعل ماض، «للدارين» جار ومجرور متعلق بمر، «من بعدنا» الجار والمجرور متعلق بمر أيضًا، وبعد

---

(١) انظر ص ١٣٣، وما بعدها.

ومثالُ ما بني عَلَى الضم «حَيْثُ» وهو ظرفُ مكانٍ يضاف للجملتين، وربما أُضيف لمفرد، كقوله:

٦٢ - * أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا *

وقد يفتح، وقد يكسر، وبعضهم يعربُهُ، وقرئ ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف، ١٨٢، والقلم، ٤٤] بالكسر، فيحتَمل الإعْرَابَ والبناء[1].

مضاف والضمير مضاف إليه، «عصر» فاعل مر، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ملآن» حيث أعرب «الآن» فجاء به متأثرًا بالعامل الذي هو حرف الجر؛ إذ الأصل «من الآن» وقد بين المؤلف علة حذف نون من.

هذا وأول بيتي الشاهد يروى على غير الوجه الذي أنشده المؤلف؛ فيروى هكذا:

لِلَيْلَى بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا ... وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا سَطْرُ

٦٢- هذا بيت من الرجز المشطور، وهذا الشاهد من الشواهد التي لم نطلع لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢٢) وبعده قوله:

* نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لامِعًا *

اللُّغَةُ: «سهيل» نجم تنضج الفواكه عند طلوعه، «الشهاب» الشعلة من النار.

الإِعْرَابُ: «أما» أداة استفتاح، «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «حيث» ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، وعامله قوله ترى، وحيث مضاف، و«سهيل» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، «طالعًا» حال من سهيل المجرور بالإضافة، ومجيء الحال من المضاف إليه في غير المواضع الثلاثة المحفوظة قليل، ولكنه يقع في الشعر، «نجمًا» منصوب على المدح بفعل محذوف تقديره أمدح، «يضيء» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل نصب صفة لنجم، «كالشهاب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله يضيء، أو هو متعلق بيضيء، «لامعًا» حال من فاعل يضيء، وهي حال مؤكدة؛ لانفهام معناها مما قبلها.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «حيث سهيل» فإنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما يضاف حيث عندهم إلى الجملة فعلية كانت أو اسمية.

---

(١) فإذا قدرتها معربة كانت حيث مجرورة بمن، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة؛ وإذا قدرتها مبنية كانت حيث مبنية على الكسر كأمس في محل جر.

ثم قلت : بابٌ – الاسْمُ نَكِرَةٌ وَهُوَ : مَا يَقْبَلُ رُبَّ .

وأقول : ينقسم الاسم– بحسب التنكير والتعريف– إلى قسمين : نكرةٍ وهو الأَصل ، ولهذا قدَّمته ، ومَعْرِفَةٍ ، وهو الفرع ، ولهذا أَخَّرته .

وعَلَامَة النكرة : أَن تقبل دخول « رُبَّ » عليها ، نحو رجل وغلام ، تقول « رُبَّ رَجُلٍ » وَ« رُبَّ غلامٍ » ، وبهذا اسْتُدِلَّ عَلَى أَن « مَنْ » وَ« ما » قد يَقَعَانِ نكرتين ، كقوله :

٦٣ - رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لم يُطَعْ

وقد أجاز الكسائي إضافة حيث إلى المفرد واستدل بهذا الشاهد، وبقول الآخر.

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

ونحوهما؛ ومن العلماء من روى بيت الشاهد على وجه غير الذي رواه المؤلف عليه، تبعًا للكسائي: فرواه «حيث سهيل طالع» على أن قوله «سهيل» مبتدأ، وقوله «طالع» خبره، وحيث مضاف إلى جملة المبتدأ وخبره، ولكن نصب المصراع الثاني يبعد هذه الرواية، فافهم ذلك والله يرشدك.

٦٣- هذا بيت من بحر الرمل، وهو من كلام سويد بن أبي كاهل بن حارثة اليشكري من قصيدة له رواها صاحب المفضليات، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٩٣) ومطلع القصيدة قوله:

بَسَطَتْ رَابِعَةُ الْحَبْلَ لَنَا فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعْ

حُرَّةٌ تَجْلُو شَتِيتًا وَاضِحًا كَشُعَاعِ البَرْقِ فِي الْغَيْمِ سَطَعْ

اللُّغَة: «رابعة» اسم امرأة «الحبل» أراد المودة والمحبة، وبسطها أراد به أنها أقامت مودتها على خير حال يأملها؛ لأن الذي يمد لك الحبل يجري على هواك ويوافق رغبتك، «ما اتسع» ما: هي المصدرية الظرفية، وأراد مدة استقامة أمر ودادها، «حرة» يريد هي حرة، «شتيتًا» أراد به ثغرًا مفلج الأسنان في حسن، «أنضجت» هو كناية عن نهاية الكمد الذي يحدثه في قلبه، أو هو استعارة، شبه تحسير القلب وإكماده بإنضاج اللحم الذي يؤكل.

الإعْرَاب: «رب» حرف جر شبيه بالزائد، «من» نكرة بمعنى إنسان مبتدأ، مبني على السكون، وله محلان أحدهما جر برب والثاني رفع بالابتداء، «أنضجت» فعل وفاعل، «غيظًا» تمييز محول عن المفعول، أو مفعول لأجله، «قلبه» قلب: مفعول به لأنضج، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل جر أو في محل رفع صفة لمن، «قد» حرف تحقيق، «تمنى» فعل ماض

وقوله:

٦٤ - لا تَـضِـيـقَـنَّ بـالأُمـور فَـقَـدْ تُكْشَفُ غَمّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ
رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَـهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، «لي» جار ومجرور متعلق بقوله تمنى، «موتًا» مفعول به لتمنى، «لم» حرف نفي وجزم وقلب، «يطع» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وجملة «لم يطع» في محل رفع خبر المبتدأ، وعليه تكون جملة «قد تمنى» في محل رفع أو جر صفة لمن كما قلنا من قبل، ولا مانع من جعل جملة «قد تمنى» في محل رفع خبر من، وجملة «لم يطع» في محل خبر ثان.

الشاهد فيه: قوله «رب من» حيث استعمل «من» فيه نكرة ووصفها بجملة «أنضجت» أو بجملة «قد تمنى» في بعض وجوه الإعراب التي قدمنا ذكرها، والدليل على كونها نكرة دخول «رب» عليها، لأن رب لا تجر إلا النكرات.

ومن العلماء من يروي صدر البيت:

رُبَّمَا أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَ مَنْ قَدْ تَمَنّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ

وعليه لا شاهد في البيت، و«ما» في هذه الرواية حرف يكف «رب» عن جر ما بعدها، ويجيز دخولها على الجمل.

٦٤- هذا بيت من الخفيف، وينسب هذا الشاهد إلى أمية بن أبي الصلت، وينسب لأبي قيس اليهودي، وينسب لابن صرمة الأنصاري، وينسب إلى حنيف بن عمير اليشكري، وينسب لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٩٥).

الإعراب: «لا» ناهية، «تضيقن» تضيق: فعل مضارع مبني على الفتح في محل جزم بلا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والنون المشددة للتوكيد، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «بالأمور» جار ومجرور متعلق بتضيق، «فقد» الفاء حرف دال على التعليل، قد: حرف تحقيق، «تكشف» فعل مضارع مبني للمجهول، «غماؤها» غماء: نائب فاعل تكشف، وغماء مضاف والضمير مضاف إليه، «بغير» جار ومجرور متعلق بتكشف، وغير مضاف، و«احتيال» مضاف إليه، «ربما» رب: حرف جر شبيه بالزائد، وما: نكرة بمعنى شيء مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع بالابتداء، «تكره النفوس» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع أو جر، وعلى الوجهين هي صفة لما، «من الأمر» جار ومجرور متعلق بتكره، «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «فرجة» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، الذي هو ما، وقال كثيرون: هذه الجملة في محل جر صفة للأمر؛ لأنه محلى بأل الجنسية فهو

فدخلت «رُبَّ» عليهما، ولا تدخل إلَّا عَلَى النكرات، فعلم أَن المعنى رُبَّ شَخْصٍ أَنضجت قلبه غيظًا، وَرُبَّ شيء من الأُمور تكرهه النفوس.

فإن قلت: فإنك تقول: «رُبَّهُ رَجُلًا» وقال الشاعر:

٦٥ - رُبَّــهُ فِـتْـيَــةً دَعَــوْتُ إلــى مَــا ... يُـورِثُ الـمَـجْـدَ دَائِـبًـا فـأَجَـابُـوا

في قوة النكرة، «كحل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفرجة، وحل مضاف، و «العقال» مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ربما» حيث استعمل «ما» نكرة موصوفة؛ بدليل دخول «رب» عليها؛ لأن رب لا يكون مجرورها إلا نكرة، ولا يجوز لك أن تزعم أن «ما» في هذا الشاهد حرف يكف رب عن جر ما بعده، لأنه اسم ألبتة؛ بدليل عود الضمير عليه في قوله «له» كما أنه يعود عليه ضمير منصوب بتكره، وقد علمت أن الضمير لا يعود إلا على الاسم.

٦٥- هذا بيت من الخفيف، ولم أجد من نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٩٣).

اللُّغَة: «فتية» جمع فتى، «دائبًا» ملحًا، وهو اسم فاعل من قولهم: دأب على الأمر يدأب دأبا- بفتح الدال والهمزة - ودؤوبًا، إذا لزمه وثابر على فعله.

الإِعْرَاب: «ربه» رب: حرف جر شبيه بالزائد، والضمير في محل جر بربَّ، وفي محل رفع بالابتداء، «فتية» تمييز للضمير، منصوب بالفتحة الظاهرة، «دعوت» فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «إلى» حرف جر «ما» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بدعا، «يورث» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى «ما» وهو فاعل، «المجد» مفعول به ليورث، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، «فأجابوا» الفاء عاطفة، أجابوا: فعل وفاعل، والجملة في محل رفع معطوفة بالفاء على جملة دعوت.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ربه فتية» حيث دخلت رب على الضمير؛ فدل ظاهر ذلك على أن قولنا «إن رب لا تجر إلا النكرات» غير صحيح، لأن الضمير معرفة، بل هو أعرف المعارف، وقد دخلت عليه رب.

وقد أجاب المؤلف عن هذا الاعتراض بأن الضمير ههنا ليس معرفة، فضلًا على أن يكون أعرف المعارف، وإنما هو نكرة، والدليل على ذلك أنه عائد إلى نكرة وهي قوله فتية، والضمير إذا عاد إلى نكرة فهو نكرة.

والضمير معرفة، وقد دخلت عليه ربّ؛ فَبَطَلَ الْقَوْل بأنها لا تدخل إلَّا عَلَى النكرات.

قلت: لا نسلم أَن الضمير فيما أَوردته معرفة، بل هو نكرة؛ وذلك لأَن الضمير في المثال والبيتِ راجعٌ إلى ما بعده: من قولك «رَجُلًا» وقول الشاعر «فتيةً» وهما نكرتان.

وقد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة: هل هو نكرة أو معرفة؟ عَلَى مذاهب ثلاثة:

أَحدها: أَنه نكرة مطلقًا.

والثاني: أَنه معرفة مطلقًا.

والثالث: أَن النكرة التي يرجِع إليها ذلك الضميرُ إما أَن تكون واجِبَةَ التنكيرِ أَو جائزته، فإذا كانت واجبة التنكير كما في المثال والبيت فالضمير نكرة، وإن كانت جائزته؛ كما في قولك «جاءني رجل فأكرمته» فالضمير معرفة، وإنما كانت النكرةُ في المثال والبيت وَاجبَةَ التنكير لأَنها تمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما كانت في قولك «جاءني رجل فأكرمته» جائزة التنكير لأَنها فاعل، والفاعل لا يجب أَن يكون نكرة، بل يجوز أَن يكون نكرة وأَن يكون معرفة، تقول: «جاءني رجل» و«جاءني زَيْدٌ».

وهذا الذي اختاره المؤلف ههنا – من أن الضمير في هذا الموضع نكرة لعوده على نكرة – ليس هو ما رجحه ابن مالك، ولا هو مذهب البصريين الذي اعتاد العلماء أن ينصروه، والراجح عندهم تسليم أن هذا الضمير معرفة، وادعاء أن دخول رب على الضمير شاذ لا يقاس عليه، وهذا هو الذي ذكره ابن مالك في الخلاصة بقوله:

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ «رُبَّهُ فَتَى» نَزْرٌ، كَذَاكَهَا ونحوُهُ أَتَى

والقول بأن الضمير الذي يعود إلى نكرة يكون نكرة، والضمير الذي يعود إلى معرفة يكون معرفة هو قول جمهور الكوفيين.

وقد استوفى المؤلف ذكر مذاهب النحاة في هذه المسألة – وإن كان لم يذكر أدلة فريق منهم – فلا حاجة بنا إلى أن نذكر لك شيئًا عنها، وبخاصة إذا كان مبنى هذا الشرح على الإيجاز.

ثم قلت : وَمَعْرِفَةٌ ، وَهِيَ سِتَّةٌ : أَحَدُهَا المُضْمَرُ ، وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ .

وأقول : أَنواعُ المعارفِ ستةٌ :

أَحدها : المضمر ، ويسمى « الضَّمير » أَيضًا ، وَيُسَمِّيهِ الكوفيون : الكِنايَة ، والْمَكْنِيَّ ، وإنما بدأت به لأَنه أَعرف الأَنواع الستة عَلَى الصحيح .

وهو عبارة : عما دل عَلَى متكلم نحو أَنا ونحن ، أَو مُخَاطَبٍ نحو أَنْتَ وَأَنْتُمَا ، أَو غائب نحو هُوَ وَهُما .

وإنما سُمي مُضْمَرًا من قولهم « أَضْمَرْتُ الشيء » إذا سَتَرْتُهُ وَأَخفَيْتُهُ ، ومنه قولهم « أَضْمَرْتُ الشيء في نفسي » أو من الضُّمور وهو الْهُزَالُ ؛ لأَنه في الغالب قليلُ الحروفِ ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مَهْمُوسة - وهي التاء والكاف والهاء - والهمس : هو الصَّوْتُ الخَفِيُّ .

فإن قلت : يَرِدُ على الحدِّ الذي ذكرتَهُ للمضمر الكافُ من « ذلكَ » فإنها دالَّةٌ على المخاطب ، وليست ضميرًا باتفاق البصريين ، وإنما هي حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب .

قلت : لا نسلم أنها دالة على المخاطَبِ ، وإنما هي دالَّةٌ على الخِطَابِ ؛ فهي حرف دالّ على مَعْنًى ، ولا دلالة له على الذاب ألبتة ، وكذلك أيضًا الياء في « إياي » والكاف في « إياك » والهاء في « إياه » ليست مُضْمَرَاتٍ ، وإنما هي - على الصحيح - حروف دالة على مجرد التكلّم والخطاب والغَيْبَة ، والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو « إِيّا » ولكنه لما وضع مشتركًا بينها وأرادوا بيانَ مَنْ عَنَوْا به احتاج إلى قرينةٍ تُبَيِّنُ المعنى المرادَ منه .

ثم أَتبعت قولي « غائب » بأن قلت :

مَعْلَومٍ نَحْوُ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ أَوْ مُتَقَدِّمٍ مُطْلَقًا ، نحوُ : ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ﴾ أَو لفظًا لا رُتْبَةً نحوُ ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ أَو نِيةً نَحْوُ : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ أَوْ مُؤَخَّرٍ مطلقًا في نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ﴿ وَقَالُوٓاْ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾

وَ« نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ » وَ« رُبَّهُ رَجُلًا » وَ« قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » وَ« ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » ونحو قوله :

* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ *(١)

والأَصحُّ أَن هذا ضرورَةٌ .

وأقول : لا بد للضمير من مُفَسِّر يبيِّنُ ما يراد به ، فإِن كَانَ لمتكلم أَو مخاطب فمفسره حُضُورُ مَنْ هُو له ، وإن كَانَ لغائب فمفسره نوعان : لفظٌ ، وغيره ، والثاني نحو ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [القدر، ١] أَي : القرآن ، وفي ذلك شهادة له بالنَّباهة وأنه غنيٌّ عن التفسير ، **والأَول نوعان** : غالبٌ ، وغيره ؛ فالغالبُ أَن يكون متقدمًا ، وتقدّمُهُ عَلَى ثلاثة أنواع : تقدُّم في اللفظ والتقدير ، وإليه الإِشارة بقولي « مُطْلَقًا » وذلك نحو : ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس، ٣٠] والمعنى قدرنا له منازل ، فحذف الخافض ، أَو التقدير ذا منازل فحذف المضاف ، وانتصابُ « ذا » إما عَلَى الحال ، أو عَلَى أَنه مفعول ثانٍ لتضمين (قدرناه) معنى صَيَّرْنَاهُ ؛ وَتَقَدُّمٍ في اللفظ دون التقدير ، نحو : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ ﴾ [البقرة، ١٢٤] وتقدم في التقدير دون اللفظ ، نحو : ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ [طه، ٦٧] لأَنَّ « إبراهيم » مفعول ؛ فهو في نية التأخير ، وَ« موسى » فاعل فهو في نية التقديم ، وقيل : إن فاعل « أَوْجس » ضمير مستتر ، وإِن « موسى » بدل منه ؛ فلا دليل في الآية .

والنوع الثاني : أَن يكون مُؤَخَّرًا في اللفظ والرتبة ، وهو محصور في سبعة أَبواب :

أَحدها : بابُ ضمير الشأن ، نحو : « هُوَ- أَو هِيَ- زَيْدٌ قَائِمٌ » أَي : الشأْنُ والحديثُ أَو القصةُ ، فإِنه مُفَسَّرٌ بالجملة بعده ؛ فإنها نفسُ الحديثِ والقصة ، ومنه : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص، ١] ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ [الحج، ٤٦] .

والثاني : أَن يكون مُخْبَرًا عنه بمفسِّره نحو : ﴿ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ [الجاثية، ٢٤] أَي : ما الحياة إلا حياتنا الدنيا .

والثالث : الضمير في باب « نِعْمَ » نحو : « نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ » وَ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف، ٥٠] فإِنه مُفَسَّرٌ بالتمييز .

---

(١) سيأتي الكلام عليه بصفحة ١٧٠ وهو الشاهد ٦٦.

والرابع : مجرور « رُبَّ » نحو : « رُبَّهُ رَجُلًا » فإنه مفسَّر بالتمييز ، قطعًا .

والخامس : الضمير في التنازع إذا أَعملتَ الثاني واحتاج الأَولُ إلى مرفوع ، نحو : « قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » فإن الأَلف راجعة إلى الأَخوين .

والسادس : الضمير المُبْدَلُ منه ما بعده ، كقولك في ابتداءِ الكلام « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » وقول بعضهم : « اللهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُفِ الرَّحِيمِ » .

والسابع : الضميرُ المتصلُ بالفاعل المقدَّمِ العائِدِ عَلَى المفعول المؤخرِ ، وهو ضرورة عَلَى الأصح ، كقوله :

٦٦ - جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

فأعيد الضمير من « رَبُّهُ » إلى « عديٍّ » وهو متأخر لفظًا ورتبة .

٦٦- هذا بيت من الطويل، وقد اختلفوا في نسبة هذا البيت؛ فقال قوم: هو لأبي الأسود الدؤلي يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقال آخرون: للنابغة - أي الجعدي - وقال قوم: لعبد الله بن همارق، ولعله قد روى لكل واحد من هؤلاء جميعًا؛ فإنه قد روى بروايات مختلفة، مما يجوز معه أنه قد وقع في شعر أكثر من واحد، وقد أنشد هذا البيت المؤلف في أوضحه (رقم ٢٢٠)، وابن عقيل (رقم ١٥٣)، والأشموني في باب الفاعل (رقم ٢٨٠).

الإعراب: «جزى» فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف لا محل له من الإعراب، «ربه» فاعل جزى مرفوع بالضمة الظاهرة، ورب مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد على عدي مضاف إليه، «عني» جار ومجرور متعلق بجزى، «عدي» مفعول به لجزى، منصوب بالفتحة الظاهرة «ابن» صفة لعدي، وصفة المنصوب منصوبة، وابن مضاف، و «حاتم» مضاف إليه، «جزاء» مفعول مطلق عامله جزى، وجزاء مضاف، و «الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب، «وقد» الواو واو الحال، وقد: حرف تحقيق، «فعل» فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى رب، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «ربه عدي بن حاتم» حيث أعاد الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، فكان هذا الضمير عائدًا على متأخر في اللفظ وفي الرتبة جميعًا؛ أما تأخره في اللفظ فظاهر، وأما تأخره في الرتبة فلأن رتبة المفعول الذي عاد الضمير عليه أن يتأخر في الكلام عن الفاعل الذي اتصل الضمير به.

ثم قلت: الثاني الْعَلَمُ، وَهُوَ شَخْصِيٌّ إنْ عَيَّنَ مُسَمَّاهُ مُطلَقًا كَزَيْدٍ، وَجِنسِيٌّ إنْ دَلَّ بِذَاتِهِ عَلَى ذِي الْمَاهِيَّةِ تَارَةً وَعَلَى الْحَاضِرِ أُخرَى كأسَامَةَ.

وَمِنَ الْعَلَمِ الكُنْيَةُ، واللَّقَبُ، وَيُؤَخَّر عَنْ الاسمِ تابعًا له مُطلَقًا، أوْ مَخْفُوضًا بإِضافتِهِ إنْ أفْرِدَا.

وأقول: الثاني من أنواع المعارف: العلمُ، وهو نوعان: علم شخصٍ، وعلم جنس.

فعَلَمُ الشخص عبارة عن «اسم يُعَيِّنُ مُسَمَّاه تعيينًا مطلقًا» أَيْ بغير قَيْدٍ.

فقولُنا «اسم» جنس يشمل المعارفَ والنكراتِ، وقولُنا «يعين مسماه» فَصْلٌ مخرج للنكرات؛ لأنها لا تعين مسماها، بخلاف المعارف فإنها كلها تعين مسماها، أعْني أنها تُبين حقيقته وتجعله كأنه مُشَاهَدٌ حاضرٌ لِلعيَانِ، وقولنا «بغير قيد» مخرج لما عدا العلم من المعارف؛ فإنها إنما تعين مُسَمَّاها بقَيْدٍ، كقولك «الرَّجُل»؛ فإنه يعين مسماه بقيد الألف واللام، وكقولك «غُلَامي»؛ فإنه يعين مسماه بقيد الإضافة، بخلاف الْعَلَمِ فإنه يعين مسماه بغير قيد، ولذلك لا يختلف التعبير عن الشخص المسمّى زيدًا بحضورٍ ولا غيبةٍ، بخلاف التعبيرُ عنه بأنت وهو، وعبرتُ في المقدمة عن الاسم بقولي «إن عَيَّنَ مسماه» وعن نفي القيد بقولي «مطلقًا» قصدًا للاختصار.

وعَلَمُ الجنس عبارة عما دَلَّ ... إلى آخره، وبيان ذلك أَنَّ قولك «أسامةُ أشْجَعُ من ثُعالةَ» في قوة قولك «الأسدُ أشْجَعُ من الثَّعْلَبِ» والألفُ واللامُ في هذا المثال لتعريف الجنس، وأن قولك «هذا أسامَةُ مُقْبِلًا» في قوة قَولك «هذا الأَسَدُ مُقْبلا» والألف واللام في ذلك لتعريف الحضور، وبقولي «بذاته» من الأسد والثعلب في المثال

وهذا التقديم شاذ عند جمهرة النحاة، وذهب ابن جني وجماعة إلى أنه سائغ لا شذوذ فيه ووجهه عندهم أنه قد كثر في لسان العرب تقديم المفعول على الفاعل وحده تارة نحو ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ ﴾ وعلى الفاعل والفعل جميعًا تارة أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾، فلما كثر ذلك ظن أن للمفعول رتبتين؛ إحداهما التأخر، والثانية التقدم، فإذا عاد عليه وهو متأخر لفظًا ضمير متصل بالفاعل المتقدم، فكأنه متأخر لفظًا متقدم رتبة، فاعرف ذلك.

المذكور ؛ فإنهما لم يَدُلَّا عَلَى ذي الماهية بذاتهما ، بل بدخول الألف واللام .

ثم بينت أَن العلم ينقسم إلى اسم ، كما تقدم من التمثيل بزيد وأسامة ، وإلى لَقَب ، وهو : ما أشعر برفعة كزَيْنِ العابدين أو بِضَعَةٍ كقُفَّة وبَطّة ، وإلى كنية ، وهُوَ ما بُدئ بأب أو أُم ، كأبي بكر وأُم عَمْرو ، وإنه إذا اجتمع الاسم واللقَبُ وَجَبَ تأخير اللقبِ .

ثم إن كانا مفردين جازت إضافةُ الأولِ إلى الثاني ، وجاز إتباع الثاني للأول في إعرابه ، وذلك كَـ« سَعِيد كُرز » وإن كانا مضافين كَـ« عبد الله زين العابدين » أو متخالفين كـ« زَيْد زين العابدين » وكـ« عبد الله كرز » تعيَّنَ الإِتباعُ ، وامتنعت الإضافَةُ .

ثم قلت : الثَّالِثُ الإِشَارَةُ ، وَهُوَ [ما دَلَّ عَلَى مُسَمًّى ، وإشارةٍ إليه ، كَـ] « ذَا » وَ« ذَانِ » في التَّذْكير ، وَ« ذِي » وَ« تِي » [وَ« تَا »] وَ« تَانِ » في التأْنِيثِ وَ« أُلَاءِ » فيهما .

وَتَلْحَقهُنَّ في الْبُعْدِ كاف خِطَابٍ حَرْفِيَّةٌ مُجَردَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا ، أو مَقْرُونَةٌ بها إلا في المُثَنى ، وفي الجمع في لُغَة مَنْ مَدَّهُ ، وَهِيَ الفُصْحَى ، وَفيما سَبَقَتْهُ ها التَّنبيهِ .

وأقول : الثالث من أَنواع المعارف : الإِشارة ، وهو : ما دلَّ عَلَى مُسَمى وإشارة إلى ذلك المسَمَّى ، تقول مشيرًا إلى زَيْد مثلًا : « هذَا » فتدلُّ لفظة « ذا » عَلَى ذاتِ زَيْد ، وعَلَى الإِشارة لتلك الذات .

وقولي : « وهو » بالتذكير بعد قولي : « الإشارة » إنما صح على وجهين ؛ **أحدهما** : أن « ما » من قولي « ما دل على مُسَمًّى » لفظه التذكير فلما كان الضمير هو نفس « ما » سَرَى إليه التذكير منه ، **والثاني** : أن تقدر قولي « الإشارة » على حذف مضاف ، والتقدير اسم الإشارة ؛ فالضمير من قولي « وهو » راجع إلى الاسم المحذوف .

وتنقسم أَسماء الإِشارة بحسب مَنْ هي له ستةَ أَقسام باعتبار التقسيم العقلي ، وخمسة باعتبار الواقع ، وبيانُ الأولِ أَنها إما لمفرد أو مثنى ، أو مجموع ، وكل منها إما لمذكر ، أو مؤنث ، وبيانُ الثاني أَنهم جعلوا عبارة الجمع مُشْتَرَكَةً بين المذكَّرِينَ والمؤنثات .

فللمفرد المذكر « هذَا » .

وللمفردة المؤنثة « هذِهِ » وَ« هاتي » وَ« هاتَا » .

ولتثنية المذكّرَيْنِ « هٰذَانِ » رفعًا ، وَ« هٰذَيْن » جرًّا ونصبًا .

ولتثنية المؤنثتين « هَاتَانِ » رفعًا وَ« هاتَيْنِ » جرًّا ونصبًا .

ولجمع المذكر والمؤنث « هؤُلآءِ » : بالمد في لُغَة الحجازيين ، وبها جاءَ القرآن ، وبالقصر في لُغَة بني تميم .

وليست « ها » من جملة اسم الإِشارة ، وإنما هي حرفٌ جيءَ به لتنبيه المخاطب عَلَى المشَار اليه ؛ بدليل سقوطه منها : جوازًا في قولك « ذَا » وَ« ذَاك » ووجوبًا في قولك « ذلك »[(١)] ولا الكافُ اسمٌ مضمرٌ مثلُها في « غُلَامِكَ » لأن ذلك يقتضي أن تكون مخفوضة بالإِضافة ، وذلك ممتنع ؛ لأن أَسماء الإِشارة لا تُضَاف لأنها ملازمة للتعريف ؛ وإنما هي حرفٌ لمجرد الخطاب لا موضع له من الإعراب ، وتلحق اسمَ الإِشارةِ إذا كَانَ للبعيد ، وأَنت في اللام قبله بالخيار ، تقول : « ذاك » أو « ذلك » .

ويجب تركُ اللام في ثلاث مسائل :

إحداها : إشارة الْمُثنّى ، نحو « ذَانِكَ » وَ« تَانِكَ »

والثانية : إشارة الجمع في لُغَةِ مَنْ مَدَّه ، تقول : « أولئِكَ » بالمد من غير لامٍ فإِن قَصَرْتَ قلت : « أُولَاك » أو « أُولَالِكَ »[(٢)] .

---

(١) ذكر المؤلف دليلًا على أن « ها » ليست جزءًا من اسم الإِشارة في قولك « هذا ، وهذه ، وهؤلاء » وحاصل هذا الدليل أن « ها » لو كانت جزءًا من اسم الإِشارة كالزاي من زيد لما جاز سقوطها بغير داع في قولك : ذا ، وذانك ، وأولئك ، بل لما وجب سقوطها في نحو قولك : ذلك ، وإنما وجب سقوط الهاء في ذلك وتلك لأن اللام والكاف زائدتان ، فلو جاز مع وجودهما زيادة الهاء في أول الكلمة لكثرت الزيادات كثرة تثقل بها الكلمة ، فلما كانت « ها » تسقط بغير سبب علمنا أنها ليست جزءًا من اسم الإِشارة ؛ لأن جزء الكلمة لا يسقط منها إلا لسبب .

(٢) جميع ما في القرآن من اسم إشارة الجمع ممدود ، كما في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [سورة البقرة ، ٥] ، وذلك لأن القرآن نزل بلغة أهل الحجاز ، وهم يمدونه ، وعليه جاء قول جرير :

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى ... وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولئِكَ الأَيَّامِ

ومما ورد منه مقصورًا مع اللام قول الشاعر :

أُولَالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً ... وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أُولَالِكَا ؟

والثالثة: كل اسمِ إشارةٍ تقدَّم عليه حرف التنبيه، نحو «هَذَاك» و«هَاتَاكِ» و«هَاتيكَ».

ثم قلت: الرَّابعُ الْمَوْصُولُ، وهو: ما افتَقَرَ إلى الْوَصْل بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ أو ظَرْفٍ أو مَجْرُورٍ تَامَّيْنِ أو وَصْفٍ صَرِيحٍ، والى عَائِدٍ أو خَلَفِه.

وأقول: الرَّابع من أنواع المعارف: الموصول، وهو عبارة عما يحتاج إلى أمرين:

أحدهما: الصِّلَةُ، وهي واحد من أربعة أمور؛ أحدها: الجملة، وشرطُها: أن تكون خبرية، أَيْ: محتملَةً للصدق والكذب، تقول: «جَاءَني الّذِي قَامَ» و«الّذي أبُوهُ قائم» ولا يجوز «جاء الّذي هَلْ قَامَ» أو «الّذي لا تَضْرِبْهُ».

الثاني: الظرف، والثالث: الجار والمجرور، وشَرْطُهما أن يكونا تامَّيْنِ، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأنبياء، ١٩]، واحترزْتُ بالتامَّين من الناقصين، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة؛ فلا يقال: «جاءَ الذي الْيومَ» ولا «جاءَ الذي بِكَ» والرابع: الوَصْفُ الصريح، أَيْ: الخالِصُ من غَلَبة الاسمية، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة، نحو «الضارب» و«المضروب» كما سيأتي.

والأمر الثاني: الضميرُ العائدُ من الصلة إلى الموصول، نحو «جاءَ الذي قام أبوه» وَشَرْطُه: أن يكون مطابقًا للموصول في الإِفراد والتذكير وفروعهما، وقد يَخْلُفه الظاهرُ، كقوله:

٦٧ - سُعَادُ التي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

وَحَمَلَ عليه الزَّمَخْشَرِيُّ قولَ الله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

٦٧- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٨٢).

اللُّغَة: «سعاد» اسم امرأة، «أضناك» أورثك الضنى، وهو المرض الذي كلما ظننت أنه برئ عاد، «إعراضها» أراد به هجرانها وصدودها، «استمر» دام واتصل، وكلما ظننت أنها أقلعت عنه ظهر لك أنها لا تزال عليه، «وزاد» يريد أنه لم يقف عند حد تحتمله وتقدر عليه.

وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام، ١] وذلك لأنه قَدَّرَ الجملة الاسمية- وهي (الذين) وما بعده- معطوفة عَلَى الجملة الفعلية- وهي (خلق) وما بعده- عَلَى معنى أنه سبحانه خلق ما لا يقدر عليه سواه، ثم هم يعدلون به ما لا يقدر عَلَى شيء. ولولا أن التقدير ثم الذين كفروا بِهِ يعدلون، كما أن التقدير سعاد التي أضناك حبها للزم فساد هذا الإعراب؛ لخلو الصلة من ضمير، وهذا في الآية الكريمة خير منه في البيت؛ لأن الاسمَ الظاهرَ النائبَ عن الضمير في البيت بلفظ الاسم الموصوف بالموصول، وهو سعاد، فحصلَ التكرار وهو في الآية بمعناه لا بلفظه، وأجاز في الجملة وجهًا آخر، وبدأ به، وهو أن تكون معطوفة عَلَى ﴿ ٱلْحَمْدُ

الإعراب: «سعاد» يجوز نصبه على أنه مفعول لفعل محذوف، والتقدير: اذكر سعاد، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هي سعاد، أو هذه سعاد، «التي» نعت لسعاد، مبني على السكون في محل نصب أو رفع، «أضناك» أضنى: فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له، والكاف ضمير المخاطب (وأراد به نفسه، فهو يخاطب نفسه على سبيل التجريد) مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، «حب» فاعل أضنى، وحب مضاف، و«سعاد» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث، «وإعراضها» الواو عاطفة، وإعراض: مبتدأ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سعاد مضاف إليه، «عنك» جار ومجرور متعلق بإعراض، «استمر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى إعراض، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «وزاد» الواو عاطفة، زاد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى إعراضها، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع معطوفة بالواو على جملة الخبر.

الشاهد فيه: قوله «التي أضناك حب سعاد» حيث وضع الاسم الظاهر الذي هو قوله «سعاد» في آخر الشطر الأول، موضع الضمير؛ فربط به جملة الصلة، والأصل أن يقول: سعاد التي أضناك حبها، ووضع الاسم الظاهر في موضع الضمير في جملة الصلة بنوع خاص مما أنكره كثير من العلماء، وذكروا أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، ومنهم المؤلف نفسه فقد ذكر في المغني أنه ضرورة لا يجوز تخريج القرآن عليه، فافهم ذلك وتدبره.

ومثل البيت الذي استشهد به المؤلف قول الشاعر، وهو مجنون ليلى:

فَيَا رَبَّ لَيْلَى، أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

يريد «وأنت الذي في رحمته أطمع» فوضع الاسم الظاهر وهو اسم الجلالة موضع الضمير.

﴿لِلَّهِ﴾ والمعنى أنه سبحانه حقيق بالحمد عَلَى ما خلق ؛ لأَنه ما خلقه إلا نعمة ، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فيكفرون نعمته .

ثم قلت : وَهُوَ « الذي » وَ« التي » وَتَثْنِيَتُهُمَا ، وَجَمْعُهُمَا وَ« الألى » وَ« الذِينَ » وَ« اللَّاتِي » وَ« اللَّائِي » وَمَا بِمَعْنَاهُنَّ ، وَهُوَ « مَنْ » لِلْعَالِم ، وَ« مَا » لِغَيْرِهِ ، وَ« ذُو » عند طَيِّئٍ ، وَ« ذا » بَعْدَ ما أَوْ مَنْ الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ إنْ لَمْ تُلْغَ ، وَ« أَيٌّ » وَ« أَلْ » في نحْوِ الضَّارِبُ والْمضْرُوبُ .

وأقول : لما فَرَغْتُ من حَدِّ الموصول شَرَعْتُ في سَرْد المشهور من ألفاظه :

والحاصلُ أنها تنقسم إلى ستة أقسام ؛ لأنها إما لمفرد ، أو مثنى ، أو مجموع ، وكل من الثلاثة إما لمذكر ، أو لمؤنث .

فللمفرد المذكر « الذي » وتستعمل للعاقل وغيره ؛ فالأولُ نحوُ ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر ، ٣٣] ، والثاني نحو : ﴿هَـٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء ، ١٠٢] ولك في يائه وجهان : الإثباتُ ، والحذفُ ؛ فعَلَى الإثباتِ تكون إما خفيفة فتكون ساكنةً ، وإما شديدة فتكون إما مكسورة ، أو جارية بوجوهِ الإعراب ، وعَلَى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها إما مكسورًا كما كَانَ قبل الحذف ، وإما ساكنًا .

وللمفرد المؤنث « التي » وتستعمل للعاقلة وغيرها ؛ فالأول نحوُ : ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة ، ١] وَ« قد » هنا للتوقع ؛ لأنها كانت تتوقع سماعَ شكواها وإنزالَ الوحي في شأنها وَ« في » للسببية أو الظرفية ، عَلَى حذف مضاف : أَيْ في شأنه ، والثاني نحو : ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾ [البقرة ، ١٤٢] أَيْ : سيقولُ اليهودُ مَا صَرَفَ المسلمين عن التوجُّهِ إلى بيت المقدس ، ولك في ياء « التي » من اللغات الخمس ما لك في ياء « الذي » .

ولمثنى المذكر « اللَّذانِ » رفعا ، وَ« اللَّذَيْنِ » جرًّا ونصبًا .

ولمثنى المؤنث « اللَّتَانِ » رفعًا ، وَ« اللَّتَيْنِ » جرًّا ونصبًا .

ولك فيهنَّ تشديدُ النون ، وحذفها ، والأصلُ التخفيف والثبوتُ .

ولجمعِ المذكر « الأُلى » بالقصر والمد[١] ، وَ« الذِينَ » بالياء مطلقًا ، أو بالواو رفعًا .

ولجمع المؤنث « اللَّائي » و« اللَّاتي » بإثبات الياء وحذفها فيهما ، وقد قرئ ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ ﴾ [الطلاق ، ٤] بالوجهين ، ولم يُقرأ في السبعة ﴿ وَٱلَّٰتِى يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ ﴾ [النساء ، ١٥] إلا بالياء ؛ لأنه أخف من « اللائي » ؛ لكونه بغير همزة .

ومن الموصولات موصوُلاتٌ عامةٌ في المفرد المذكر وفروعه ، وهي :

« مَنْ » وأصلُ وضعها لمن يعقل ، نحو : ﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ ﴾ [الرعد ، ١٩] .

و« مَا » لما لا يعقل نحو : ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل ، ٩٦] .

و« ذُو » في لُغَة طيئ ، يقولون : « جَاءَني ذُو قَامَ » .

و« ذَا » بشرطين ؛ أحدهما : أن يتقدم عليها « ما » الاستفهامية ، نحو : ﴿ مَّاذَآ أَنزَلَ

---

(١) من شواهد المد قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ٥٩ الذي سبق ذكره) :

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الأُلاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

ومن شواهد القصر قول الآخر :

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

يريد نحن الأولى عرفوا بالشجاعة وقهر الأعداء ، هذا في جمع المذكر العاقل ، وقد تستعمل هذه الكلمة في جمع المذكر غير العاقل ، ومن ذلك قول الشاعر :

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامُنَا الأُلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

وربما استعملت هذه الكلمة في جمع المؤنث العاقل ، ومنه قول مجنون ليلى :

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِن قَبْلُ

ومثله قول الآخر :

فَأَمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا

وقد تستعمل في جمع المؤنث غير العاقل ، ومنه قول الشاعر :

وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ القُبْلِ

الشاهد في قوله «على الأُلى تراهن – إلخ» فإنه عنى بذلك الأفراس التي يركبها الذين يستلئمون : أي يلبسون اللأمة ، وهي – بفتح اللام وسكون الهمزة – أداة الحرب .

رَبُّكُمْ﴾ [النحل، الآيتان: ٢٤ - ٣٠] أَيْ: ما الذي أنزل ربكم؟ أو «مَنْ» الاستفهامية، نحو: «مَنْ ذَا لَقِيتَ؟» وقولِ الشاعر:

٦٨ - وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةٍ قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا؟

٦٨- هذا بيت من الكامل من كلام أبي بصير الأعشى ميمون بن جندل، صناجة العرب في الجاهلية، وأسيرهم شعرًا، من قصيدة مطلعها:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا غَضْبَى عَلَيْكَ، فَمَا تَقُولُ بَدَالَهَا؟

ورواية صدر الشاهد في ديوانه (ص ٢٣ طبع فيينا ١٩٣٧) هكذا:

* وغريبة تأتي الملوك حكيمة *

وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد كما أنشده هنا في قطر الندى (رقم ٢٢).

اللغة: «قصيدة» هي في الأصل فعلية من القصد بمعنى مفعولة، وهي في اصطلاح علماء العروض عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة - وقيل عشرة - سميت بذلك لأن قائلها يقصدها بالتجويد والإتقان، «غريبة» يريد أنها نادرة منقطعة النظير.

المعنى: إن كثيرًا من القصائد النادرة المثال قد صنعته صناعة عجيبة، وأحكمت صنعته، فيقول من تقرع أبياتها سمعه: من قائل هذا الشعر البديع؟!

الإعراب: «وقصيدة» الواو واو رب، قصيدة: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، «تأتي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على قصيدة «الملوك» مفعول به لتأتي، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لقصيدة، باعتبار محله لأنه مبتدأ، أو في محل جر صفة له باعتبار اللفظ، «غريبة» صفة أيضًا لقصيدة فهي مرفوعة أو مجرورة، «قد» حرف تحقيق، «قلتها» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «ليقال» اللام لام التعليل، يقال: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد اللام، «من» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «ذا» اسم موصول بمعنى الذي خبر المبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «قالها» قال: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ذا، والضمير المتصل البارز مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع نائب فاعل يقال، أي أن هذه الجملة هي مقول القول.

الشاهد فيه: قوله «من ذا قالها» فإنه استعمل «ذا» اسمًا موصولًا بمعنى الذي، بعد «من»

أي: مَنِ الذي قَالَها، وهذا الشرطُ خَالفَ فيه الكوفيون؛ فلم يشترطوه، واستدلوا بقوله:

٦٩ - * نَجَوْتِ وَهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ *

الاستفهامية، وجاء لهذا الاسم الموصول بصلة هي جملة «قالها» وعائد هو الضمير المستتر في قال، على ما بيناه في الإعراب.

٦٩- هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ *

وهذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري، يقولها بعد أن خرج من سجن عبيد الله بن زياد والي سجستان في عهد معاوية بن أبي سفيان، وقد أنشد المؤلف هذا الشاهد الذي هو عجز البيت في كتابه أوضح المسالك في باب الموصول (رقم ٥٥). وأنشد صدره في باب أسماء الأفعال والأصوات منه، وأنشد البيت كله في كتابه قطر الندى (رقم ٣٣).

اللُّغَة: «عدس» اسم صوت يزجر به الفرس، «عباد» هو عباد بن زياد، «نجوت» يروى في مكانه «أمنت» أي صرت في مكان تأمنين فيه.

الإعْرَاب: «عدس» اسم صوت، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «ما» نافية، «لعباد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «عليك» جار ومجرور متعلق بقوله إمارة، أو بمحذوف حال منه، أو بما تعلق به الجار والمجرور السابق، «إمارة» مبتدأ مؤخر، «أمنت» فعل وفاعل، «وهذا» الواو واو الحال، هذا: اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ، «تحملين» فعل مضارع، مرفوع بثبوت النون، وياء المخاطبة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتحملين محذوف، والتقدير تحملينه، «طليق» خبر المبتدأ الذي هو الاسم الموصول، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب، وهذا الإعراب هو إعراب الكوفيين للبيت، وستعرف ما في هذا الإعراب.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «هذا تحملين طليق» فإن الكوفيين زعموا: أن «هذا» اسم موصول والجملة بعده صلة، والعائد إليه محذوف، على نحو ما ذكره المؤلف وقررناه في إعراب البيت.

ولم يرتض البصريون ذلك، وذهبوا إلى أن «هذا» اسم إشارة مبتدأ، و«طليق» خبره، وجملة «تحملين» في محل نصب حال من الضمير المستتر في الخبر العائد إلى المبتدأ، وتقدير الكلام: وهذا طليق (هو) حال كونه محمولاً لك.

ومن هنا يظهر لك أن الكوفيين لا يشترطون لاعتبار «ذا» اسمًا موصولاً تقدم ما أو من الاستفهاميتين، ولا خلوه من حرف التنبيه، وأما البصريون فإنهم يشترطون ذلك كله.

فزعموا أن التقدير: والذي تحملينه طليق، فـ« ذا » موصول مبتدأ، و« تحملين » صلةٌ، والعائد محذوف، و« طليق » خبر.

الشرط الثاني: أن لا تكون « ذا » ملغاةً، وإلغاؤها بأن تُرَكَّبَ مع « ما » فيصيرا اسمًا واحدًا؛ فتقول: « ماذا صنعتَ » ويُنَزَّلُ « ماذا » بمنزلة قولك: أيَّ شيء، فتكون مفعولا مُقدَّمًا، فإن قدرت « ما » مبتدأ و« ذا » خبرًا، فهي موصولة؛ لأنها لم تُلْغَ.

ومنها: « أيٌّ » كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾(١) أَيْ: الذي هو أشد، وقد تقدم الكلام فيها.

ومنها: « أل » الداخلة عَلَى اسم الفاعل، كـ« الضَّارِبِ » أو اسم المفعول كـ« المضروب »، هذا قولُ الفارسي وابن السراج وأكثر المتأخرين، وزعم المازنيُّ أنها موصولٌ حرفيٌّ، ويرده أنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها، وزعم أبو الحسن الأخفش أنها حرفُ تعريفٍ، ويرده أن هذا الوصفَ يمتنع تقديم معموله، ويجوز عطفُ الفعل عليه، كقوله تعالى: ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ ﴾ [العاديات، ٣و٤] فعطف « أثرن » عَلَى « المغيرات » لأن التقدير: فاللاتي أَغَرْنَ فأَثَرْنَ، و(المغيرات) مُفْعِلات من الغارة، و(صُبْحًا) ظرف زمان، كانوا يُغِيرُونَ على أعدائهم في الصباح؛ لأنهم حينئذٍ يصيبونهم وهم غافلون لا يعلمون، ويقال: إنها كانت سَرِيَّةً لرسول الله ﷺ إلى بني كِنانة فأبطأ عليه خبرُها، فجاء به الوحي إليه، والنَّقْعُ: الغُبَار، أو الصوت، من قوله ﷺ: « **مَا لَمْ يَكُن نَقْعٌ أَوْ لَقْلَقَةٌ** »(٢) أي: فهيجن بالمُغَار عليهم صياحًا وجَلَبة(٣).

ثم قلت: الخامسُ المُحَلَّى بَألِ الْعَهْدِيةِ كَجَاءَ الْقَاضي، ونحوُ: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ ﴾ الآية، أَوِ الْجِنْسِيَّةِ نحو: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ ونحو: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ونحو: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾.

---

(١) مريم، ٦٩، وقد تقدم الكلام على هذه الكلمة في ١٤٣.

(٢) **اللقلقة** – بفتح اللامين بينهما قاف ساكنة – هي شدة الصوت.

(٣) **الجلبة** – بفتح الجيم واللام والباء جميعًا – اختلاط الأصوات وشدتها، وإنما يكون ذلك عند الاضطراب وكثرة أصحاب الصوت.

ويَجبُ ثُبُوتُهَا في فاعِلَيْ نِعْمَ وَبِئْسَ الْمُظْهَرَيْنِ ، نحوُ : ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ و﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ﴾ « فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ الْقَوْمِ » فأمَّا الْمُضْمَرُ فَمُسْتَتِرٌ مُفَسّرٌ بتَمْييزٍ نحو : « نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ » وَمِنْهُ : ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾[(١)] وَفي نَعْتَيِ الإشَارَةِ مُطْلَقًا وَأيٍّ في النِّدَاءِ ، نحو : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ ونحو : ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ ﴾ وَقَدْ يُقالُ : يا أيهذَا .

وَيجبُ في السَّعَةِ حَذْفُها مِنَ الْمُنَادَى ، إلا مِنَ اسْمِ اللهِ تَعَالى ، والجملَةِ الْمُسَمّى بِهَا ، وَمِنَ المضَافِ ، إلا إذا كانَتْ صِفةً مُعْرَبَةً بالْحَرْفِ ، أوْ مُضافَةً إلى ما فيهِ أل .

وأقول : الخامسُ من المعارف : المحلى بالألف واللام العَهْدية ، أو الجنسية .

وأشرت إلى أن كلا منهما قسمان ؛ لأن العهدية إما أن يشار بها إلى معهودٍ ذهني أو ذكريٍّ ؛ فالأولُ كقولك : « جَاءَ الْقَاضي » إذا كَانَ بينك وبين مخاطبك عَهْدٌ في قاضٍ خاص ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ ﴾ [النور ، ٣٥] الآية ، فإن أل في المصباح وفي الزجاجة للعهد في مصباح وزجاجة المتقدم ذكرهما .

وأل الجنسية قسمان ؛ لأنها إما أن تكون استغراقية ، أو مشارًا بها إلى نفس الحقيقة ؛ فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء ، ٢٨] أيْ : كل فرد من أفراد الإنسان ، ونحو ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ ﴾ [البقرة ، ٢] أي : أن هذا الكتاب هو

---

(١) **نعمّا** : لفظ مركب من كلمتين : إحداهما « نعم » التي تدل على إنشاء المدح ، والثانية « ما » ، وقد اختلف العلماء في « ما » هذه في مثل هذا التركيب ، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول : أن « ما » هذه نكرة تامة ؛ فهي تمييز للفاعل المستتر ، وكأنه قيل : نعم الشيء شيئًا هي ، فالشيء هو الفاعل ، وعبرنا به عن الضمير المستتر في نعم ، وشيئًا هو التمييز ؛ وهو الذي وضعت « ما » موضعه ، و « هي » مبتدأ مؤخر ، وهو المخصوص بالمدح ، وهذا المذهب هو الذي يريده المؤلف بالإتيان بهذا المثال في هذا الموضع .

والمذهب الثاني : أن « ما » معرفة تامة ، وهي فاعل نعم ، وجملة « نعمّا » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم ، و « هي » مبتدأ مؤخر ، وهو المخصوص بالمدح .

والمذهب الثالث : أن « ما » لا معنى لها ؛ لأنها ركبت مع « نعم » فصارتا كلمة واحدة وعليه يكون « نعمّا » فعلًا ماضيًا دالًّا على إنشاء المدح ، و « هي » فاعلًا بنعمّا .

فالجملة على هذا المذهب الأخير جملة فعلية ، وعلى المذهبين السابقين هي جملة اسمية ؛ لأنها من مبتدأ وخبر ، وهذا المذهب الأخير هو مذهب الفراء ومن وافقه .

كل الكتب ، إلا أَن الاستغراق في الآية الأُولى لأَفراد الجنس ، وفي الثانية لخصائص الجنس ، كقولك : « زَيْدٌ الرَّجُلُ » أَي الذي اجتمع فيه صفاتُ الرجالِ المحمودة ، والثاني نحوُ : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [الأنبياء ، ٣٠] أَي : من هذه الحقيقة ، لا من كل شيء اسمهُ ماء .

وقولي « العهدية أو الجنسية » خرج به المحلى بالألف واللام الزائدتين ؛ فإنها ليست لعهد ولا جنس ، وذلك كقراءة بعضهم ﴿ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ﴾ [المنافقون ، ٨] بفتح ياء (ليخرجن) وضم رائه ، وذلك لأن الأَذلَّ على هذه القراءة حالٌ ، والحال واجبة التنكير ؛ فلهذا قلنا : إن أل زائدة لا مُعَرِّفة ، والتقدير : ليخرجن الأعز منها ذليلًا ، ولك أن تقدر أن الأَصل خُرُوجَ الأَذل ، ثم حذف المضافُ وأقيم المضاف إليه مُقَامه ، فانتصب على المصدر على سبيل النيابة ، وحينئذ فلا يحتاج لدعوى الزيادة .

ثم ذكرت أَن « أَل » المعرفة يجب ثبوتها في مسألتين ، ويجب حذفها في مسألتين :

أَما مسألتا الثبوتِ **فإحداهما** : أَن يكون الاسم فاعلًا ظاهرًا والفعلُ « نِعْمَ » أَو « بِئْسَ » كقوله تعالى : ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ [ص ، ٣٠] ﴿ فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ ﴾ [المرسلات ، ٢٣] ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات ، ٤٨] و﴿ بِئْسَ ٱلشَّرَابُ ﴾ [الكهف ، ٢٩] ، وأَشَرْتُ بالتمثيل بقوله تعالى : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ﴾ [الجمعة ، ٥] ، إلى أنه لا يشترط كونُ « أَل » في نفس الاسم الذي وقع فاعلا كما في ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾ [النحل ، ٣٠] ، بل يجوز كونُهَا فيما أُضيف هو إليه ، نحو ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [ص ، ٣٠] ﴿ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ﴾ [النحل ، ٢٩] ، ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ﴾(١) .

---

(١) يشترط في هذا التمييز خمسة شروط : أولها : أن يكون نكرة ، فلا يصح الإتيان به معرفة .

والثاني : أن يكون عامًّا ، ونريد بالعام ما يكون له أفراد متعددة ، كرجل وامرأة وفتاة وكتاب ، فإن لم يكن له إلا فرد واحد كقمر وشمس لم يصح أن يكون تمييزًا هنا ، نعم لو قلت « نعم شمسًا شمس يومنا » أو قلت : « نعم قمرًا قمر ليلتنا » صح ذلك ؛ لأن القمر يتعدد بتعدد الليالي ، والشمس تتعدد بتعدد الأيام ؛ فصار من قبيل النكرة العامة ذات الأفراد .

ولو كَانَ فاعلُ نعم وبئس مضمرًا وجب فيه ثلاثة أُمور ؛ أَحدها : أَن يكون مفردًا ، لا مثنى ولا مجموعًا ، مستترًا لا بارزًا ، مُفَسرًا بتمييز بعده ، كقولك : نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، ونِعْمَ رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ ، ونِعْمَ رِجَالًا الزَّيْدُونَ ، وقولِ الشاعر :

٧٠ - نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ   إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

٧٠- هذا بيت من البسيط، وقد زعم قوم أنه من كلام زهير بن أبي سلمى المزني من قصيدة له يمدح فيها هرم بن سنان المري، اغترارًا بذكر اسم هرم فيه، مع أن زهيرًا كان كثير المدح لهرم بن سنان المري، ولم أجد البيت في إحدى نسخ ديوان زهير بن أبي سلمى التي بين يدي على اختلاف رواتها وشراحها.

اللغة: «لم تعر» أي لم تنزل، «لمرتاع» أي فزع، خائف، «وزرًا» أي ملجأ وحصنًا، يريد أنه يدفع عنهم آثار نوائب الدهر بإحساناته إليهم.

الإعراب: «نعم» فعل ماض دال على إنشاء المدح، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى امرأ الآتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، «امرأ» تمييز، «هرم» مبتدأ مؤخر، «لم» نافية جازمة، «تعر» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، «نائبة» فاعل تعر، «إلا» أداة استثناء، «وكان» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى هرم، «لمرتاع» جار ومجرور متعلق بقوله وزرًا الآتي، «بها» جار ومجرور متعلق بقوله مرتاع، «وزرًا» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال، وهذا الحال في المعنى مستثنى من عموم الأحوال، ألست ترى أن معنى الكلام: لم تعر الناس نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون هرم فيها وزرًا للمرتاعين بها ؟

الشاهد فيه: قوله «نعم امرأ هرم» فإن نعم فعل ماض فيه ضمير مستتر، ومرجعه هو قوله «امرأ» الذي وقع تمييزًا مفسرًا لهذا الضمير لإبهامه، فعاد الضمير هنا على متأخر لفظًا ورتبة، أما تأخره لفظًا

= والشرط الثالث : أن تكون النكرة مما يقبل أل ؛ فخرج بذلك لفظ « مثل » ولفظ « غير » ونحوهما مما هو متوغل في التنكير ولا يقبل أل ، بناء على ما ذهب إليه كثير من النحاة .

والشرط الرابع : أن يؤخر هذا التمييز عن الفعل الذي هو بئس أو نعم ؛ فلا يصح تقديمه عليهما .

والشرط الخامس : أن يقدم هذا التمييز عن المخصوص بالمدح أو الذم : فلا يجوز أن يؤخر عنه .

والمثال الجامع لهذه الشروط هو ما ذكره المؤلف من قوله « نعم رجلًا زيد » وقد اكتفى بذلك المثال المستوفي لكل هذه الشروط عن ذكر هذه الشروط .

والثانية: أَن يكون الاسمُ نعتًا: إما لاسم الإشارةِ نحو ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الكهف،٤٩] ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ﴾ [الفرقان، ٧] وقولك: «مررتُ بهذا الرَّجل» أَو نعت «أيها» في النداء، نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ [المائدة، ٦٧] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار، ٦]، ولكن قد تنعت «أيٌّ» باسم الإشارة كقولك «يا أَيُّهذَا»[1]، والغالبُ حينئذٍ أَن تُنْعَتَ الإشارةُ كقوله:

٧١ - أَلَا أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

وقد لا تُنْعَتُ كقوله:

فواضح، وأما تأخره رتبة فإن من البديهي أن رتبة التمييز متأخرة عن رتبة الفاعل؛ لأن كل فعل يحتاج ألبتة إلى فاعل، والأصل فيه أن يتصل بالفعل، والغالب أن الكلام لا يحتاج إلى التمييز، ولكن هذا الموضع مما يغتفر فيه عود الضمير على المتأخر على نحو ما علمت مما سبق، وشيء آخر يوضح لك هذا، وهو أن الفاعل عمدة، والتمييز فضلة، بدليل أن الفاعل مرفوع وهو جزء من الجملة، والتمييز منصوب وليس جزءًا من الجملة.

وفي البيت شاهد آخر: وذلك في قوله «إلا وكان لمرتاع بها وزرًا» وذلك حيث اقترنت جملة الحال الماضوية الواقعة بعد إلا بالواو، والمستعمل الكثير في اللسان أن تجيء جملة الحال - إذا كانت بهذه المثابة - غير مقترنة بالواو.

٧١- هذا بيت من الطويل، وهو من معلقة طرفة بن العبد البكري أحد شعراء الجاهلية، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٢٩).

اللغة: «الزاجري» الذي يزجرني ويكفني ويمنعني، «الوغى» هو في الأصل الأصوات والجلبة، ثم استعملوه في الحرب والقتال لما فيهما من الأصوات، «مخلدي» أراد هل تضمن لي البقاء بزجرك إياي ومنعك لي من منازلة الأقران؟

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «أيهذا» أي: منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لأيّ، مبني على السكون في

---

(١) اعلم أن «يا» إذا نعتت بمذكر فإن لفظها يذكر، كما في الآيتين اللتين تلاهما المؤلف، وإذا نعتت بمؤنث فإن لفظها يؤنث، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [سورة الفجر، ٢٧]، وكما في قول أوس بن حجر:

أَيَّتُهَا النَّفْسُ أَجْمِلِي جَزَعَا ... إِنَّ الَّذِي تَحْذَرِينَ قَدْ وَقَعَا

٧٢ - * أَيُّـــهـــذَانِ كُـــلَا زَادَيْـــكُـــمَـــا *

محل رفع، «الزاجري» الزاجر: بدل من اسم الإشارة، أو نعت له، أو عطف بيان عليه، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم مفعول به؛ مبني على السكون في محل نصب، وقيل: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وهو ضعيف، «أحضر» فعل مضارع يروى مرفوعًا فلا لبس فيه، لأنه فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ويروى منصوبًا، فهو منصوب بأن المصدرية المحذوفة، وستعرف ما فيه، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «الوغى» مفعول به لأحضر، «وأن» الواو عاطفة، أن: مصدرية ناصبة، «أشهد» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «اللذات» مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «أنت» ضمير منفصل مبتدأ، «مخلدي» مخلد: خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومخلد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله «أيهذا الزاجري» حيث نعت «أي» باسم الإشارة ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالألف واللام، وهذا هو الغالب إذا نعت «أي» باسم الإشارة.

وفي البيت شاهد آخر، وهو انتصاب الفعل المضارع، الذي هو قوله «أحضر» بأن المصدرية المحذوفة، وذلك عند من روى هذا الفعل بالنصب، وهم الكوفيون، والذي سهل النصب مع الحذف ذكر «أن» في المعطوف، وهو قوله «وأن أشهد» فافهم ذلك، ونظير ذلك قولهم في مثل هذا «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» بنصب تسمع، فأما البصريون فيروون البيت برفع «أحضر» والمثل برفع «تسمع»، وذلك لأنهم لا يجيزون أن ينتصب الفعل المضارع بحرف محذوف في غير المواضع المحفوظة، من قبل أن نواصب المضارع عوامل ضعيفة، والعامل الضعيف لا يعمل إلا وهو مذكور (انظر ص ٤١ السابقة).

٧٢- هذا صدر بيت من الرمل، وعجزه قوله:

* وَدَعَـانِـي وَاغِـلًا فِـي مَـنْ يَـغِـلْ *

وفي بعض نسخ الشرح ذكر البيت كاملًا، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «واغلًا» هو الرجل الذي يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى لذلك، «يغل» أصله يوغل - بفتح الياء وسكون الواو وكسر الغين، فحذفت الواو لوقوعها بين عدوّتيها، على نحو ما علمت مما سبق للمؤلف أول الكتاب في ص ٤٩.

الإعراب: «أيهذان» أي: منادى بحرف نداء محذوف، مبني على الضم في محل نصب، ها:

وأَما مسألَتَا الحذفِ فإحداهما: أَن يكون الاسمُ منادًى؛ فتقول في نداء الغلام والرجل والإنسان: يا غُلَامُ، ويا رَجُلُ، ويا إِنْسَانُ، ويُسْتَثْنَى من ذلك أَمران: أَحدهما: اسم الله تعالى[1]؛ فيجوز أَن تقول: يا أَلله، فتجمع بين «يا» والألف واللام، ولك قَطْعُ أَلفِ اسم الله تعالى وَحَذْفُها، والثاني: الجملة المسمى بها؛ فلو سميت بقولك «المنطلق زَيْد» ثم ناديته قلت: يا المنطلق زيد.

الثانية: أَن يكون الاسم مضافًا، كقولك في الغلام والدار: غلامي، وداري، ولا تقل: الغلامي، ولا الداري، فتجمَعَ بين أَل والإِضافة، ويُسْتَثْنَى من ذلك مسألتان؛ إحداهما: أَن يكون المضاف صفَةً مُعْربة بالحروف؛ فيجوز حينئذ اجتماعُ أَل والإِضافة، وذلك نحو «الضَّارِبَا زَيْدٍ» و«الضَّارِبُو زَيْدٍ»[2]، والثانية: أَن يكون

حرف تنبيه، ذان: اسم إشارة نعت لأيّ، مبني على الألف في محل رفع، وقيل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى، «كلا» فعل أمر مبني على حذف النون وألف الاثنين فاعله، مبني على السكون في محل رفع، «زاديكما» زادي: مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، والميم حرف عماد، والألف حرف دالّ على تثنية المخاطب، «ودعاني» الواو عاطفة، دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به «واغلًا» حال من المفعول به، وهو ياء المتكلم، «فيمن» في: حرف جر، من: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لواغل، «يغل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود على الاسم الموصول، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أيهذان» حيث نعت «أي» باسم الإشارة الذي للمثنى، وهو قوله «ذان»، ولم ينعت اسم الإشارة باسم محلى بالألف واللام، وذلك قليل.

(١) الأكثر في نداء اسم الله تعالى أن تحذف حرف النداء، وتعوض منه ميمًا مشددة في آخر الاسم؛ فتقول: اللهم؛ وربما جمع بين الميم المشددة وحرف النداء، وهذا خاص بالشعر، ومنه قول الراجز:

إنِّي إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... أقُولُ: يَا اللَّهُمَّ، يَا اللَّهُمَّا

(٢) ومن ذلك قول عنترة بن شداد:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ ... لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ
الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا ... وَالنَّاذِرَيْنِ إذَا لَمْ الْقَهُمَا دَمِي

المضاف صفةً والمضافُ إليه مَعْمُولًا لها وهو بالألف واللام ؛ فيجوز حينئذ أيضًا الجمع بين أل والإِضَافَةِ ، وذلك نحو « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » و« الرَّاكِبُ الْفَرَسِ »(١) وما عداهما لا يجوز فيه ذلك ، خلافًا للفَرَّاء في إجازة « الضّارِبُ زَيْدٍ » ونحوه مما المضافُ فيه صفَةٌ والمضافُ إليه مَعْرِفَةٌ بغير الألف واللام ، وللكوفيين كلهم في إجازة نحو « الثَّلَاثَة الأَثْوَاب »(٢) ونحوه مما المضافُ [فيه] عَدَدٌ والمضافُ إليه مَعْدُودٌ ، وللرُّمَّانيِّ والمبرِّدِ والزَّمْخشَرِي في قولهم [في] « الضَّارِبِي » و« الضَّارِبِكَ » و« الضّارِبِهِ » : إن الضمير في موضع خفض بالإِضافة .

ثم قلت : السَّادِسُ الْمُضَافُ لِمَعْرِفَةٍ ، كـ« غُلَامي » وَ« غُلَامِ زَيْدٍ » .

وأقول : هذا خاتمةُ المعارف ، وهو المضافُ لمعرفةٍ ، وهو في درجة مَا أُضِيفَ إليه ، فـ« غُلَامُ زَيْدٍ » في رتبة العلم ، و« غُلَامُ هذَا » في رتبة الإِشارة ، و« غُلَامُ الَّذي جَاءَكَ » في رتبة الموصول ، و« غُلَامُ الْقَاضِي » في رتبة ذي الأَداة ، ولا يستثنى من ذلك إلا المضاف إلى المضمر كـ« غُلَامي » ؛ فإنه ليس في رتبة المضمر ، بل هو في رتبة العلم ، وهذا هو المذهبُ الصحيحُ ، وَزَعَمَ بعضُهم أن مَا أُضِيفَ إلى معرفة فهو في رتبة ما تحت تلك المعرفة دائمًا ، وذهب آخر إلى أنه في رتبتها مطلقًا ، ولا يستثنى المضمر ، والذي يدل عَلَى بطلان القَوْلِ الثاني قولُه :

٧٣ - * ... كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ *

٧٣- هذا الشاهد قطعة من بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، أحد فحول الشعراء في الجاهلية، والبيت بتمامه هكذا:

ومحل الاستشهاد به في قوله « الشاتمي عرضي » فإن « الشاتمي » صفة ؛ لكونه اسم فاعل ، وهي معربة بالحروف ؛ لكونها مثنى ، وقد أضيفت إلى « عرضي » الذي هو مفعول به لهذه الصفة .

(١) ومن شواهد ذلك قول النابغة الذبياني :

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الأبْكَارِ زَيَّنَهَا سَعْدَانُ تُوضِحَ فِي أَوْبَارِهَا اللِّبَدُ

(٢) إذا أريد تعريف العدد المضاف إلى المعدود - على ما اختاره البصريون - أدخلت أل على المضاف إليه كقول ذي الرمة :

وَهَلْ يَرْجِعُ التسلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلَاقِعُ ؟

فَوَصَفَ المضافَ للمعَرَّفِ بالأَداة بالاسم المعرف بالأداة، والصِّفَةُ لا تكون

فَأَدْرَكَ لَمْ يُجْهَدْ، وَلَمْ يُثْنَ شَأْوُهُ يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ

وهذا البيت من قصيدة له طويلة كان قد ساجل بها علقمة الفحل أمام امرأة اسمها أم جندب، وتحاكما إليها في أن يصف كل واحد منهما فرسه في قصيدة، ومطلع قصيدة امرئ القيس قوله:

خَلِيلَيَّ مُرَّا بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبِ لِنَقْضِيَ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذَّبِ

ومطلع قصيدة علقمة قوله:

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ فِي كُلِّ مَذْهَبِ وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

لغة البيت الشاهد: «أدرك» أي أدرك هذا الفرس الوحش الذي كان يطارده، «لم يجهد» أي على طبيعته من غير أن أجهده أو أبعثه أو أثيره، «شأوه» الشأو: الشوط البعيد، «الخذروف» لعبة للصبيان يديرونها بخيط في أكفهم فلا تكاد ترى لسرعة دورانها.

المعنى: يصف فرسه بأنه أدرك الصيد من غير أن يجهده، وأنه كان سريعًا سرعة تشبه سرعة خذروف الوليد.

الإعراب: «أدرك» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفرس المذكور في أبيات قبل هذا البيت، «لم» نافية جازمة، «يجهد» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، ونائب فاعله ضمير الفرس، والجملة في محل نصب حال من فاعل أدرك، «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، «يثن» فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، «شأوه» شأو: نائب فاعل يثن، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل نصب بالعطف على جملة الحال، «يمر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفرس، «كخذروف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: يمر مرًّا كائنًا كمر خذروف، وخذروف مضاف و«الوليد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «المثقب» صفة لخذروف .

الشاهد فيه: قوله «كخذروف الوليد المثقب» فإن قوله «المثقب» نعت لقوله خذروف في قوله «خذروف الوليد» على ما علمناه من الإعراب، وهذا النعت محلى بالألف واللام، والمنعوت مضاف إلى المحلى بالألف واللام، والنعت لا يجوز أن يكون أعرف من المنعوت؛ فدلنا ذلك على أن المحلى بأل ليس أعرف من المضاف إلى المحلى بأل؛ فثبت أن المضاف إلى معرفة يكون في رتبة هذه المعرفة، وفي كلام المؤلف دليل على استثناء المضاف إلى الضمير، فتنبه لهذا وافهمه.

أعْرَفَ من الموصوف، وعَلَى بطلان الثالث قولُهم: مررت بزَيْدٍ صَاحِبِكَ[١].

ثم قلت: بَابٌ- الْمَرْفُوعَاتُ عَشَرَةٌ: أحَدُهَا الْفَاعِلُ، وَهُوَ: مَا قُدِّمَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ عَلَيْهِ وَأُسْنِدَ إلَيْهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ أوْ وُقُوعِهِ مِنْهُ كَـ« عَلِمَ زَيْدٌ » وَ« مَاتَ بَكْرٌ » وَ« ضَرَبَ عَمْرٌو » وَ(مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ).

وأقول: شَرَعْتُ من هنا في ذكر أنواع المعربات، وبدأت منها بالمرفوعات؛ لأنها أَرْكَانُ الإسْنَادِ، وثَنَّيْتُ بالمنصوبات؛ لأنها فَضَلَات غالبًا[٢]، وختمت بالمجرورات؛ لأنها تابعة في الْعُمْدِيَّةِ وَالفَضْلِيَّةِ لغيرها، وهو المضافُ؛ فإن كان عمدة فالمضاف إليه عمدة، كما في قولك: « قَامَ غُلَامُ زَيْدٍ »، وإن كان فضلة فالمضاف إليه فضلة، كما في قولك: « رَأَيْتُ غُلَامَ زَيْدٍ »، والتابع يتأخر عن المتبوع.

وَبَدأْتُ من المرفوعات بالفاعل لأمرين؛ **أحَدُهُمَا**: أن عامله لفظي، وهو الفعل أو شبهه، بخلاف المبتدأ؛ فإن عامله معنوي، وهو الابتداء[٣]، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ بدليل أنه يُزِيل حكم العامل المعنوي، تقول في زيد قائم: « كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا » و« إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » وَ« ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » ولما بَيَّنْتُ أنَّ عامل الفاعل أقوى كان الفاعلُ أقوى، والأقوى مُقَدَّم على الأضعف، **الثاني**: أن الرفع في الفاعل للفرق بينه وبين المفعول، وليس هو في المبتدأ كذلك، والأصْلُ في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني فَقَدَّمْتُ ما هو الأصل.

والضمير في قولي « وهو » للفاعل، وقولي « ما قُدِّمَ الفعل أو شِبْهُهُ عليه » مخرج لنحو « زَيْدٌ قَامَ » و« زَيْدٌ قَائِمٌ » فإنَّ زيدًا فيهما أُسْنِدَ إليه الفعلُ وَشِبْهُهُ ولكنهما لم يُقَدَّمَا

---

(١) وجه دلالة هذا المثال أن النعت – وهو قولهم: صاحبك – مضاف إلى الضمير، والمنعوت علم؛ فلو كان المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير لكانت الصفة أعرف من الموصوف؛ ومن المقرر عند النحاة أن الصفة لا يجوز أن تكون أعرف من الموصوف؛ فدل اتفاقهم على صحة هذا المثال - مع هذا المقرر عندهم – على أن المضاف إلى الضمير – مثل صاحبك – في رتبة العلم كزيد.

(٢) إنما قال المؤلف « غالبًا » لأن بعض المنصوبات ليس فضلة، بل هو ركن من أركان الإسناد، وذلك مثل اسم إن، فإنه المحكوم عليه، وخبر كان، فإنه المحكوم به.

(٣) هذا مذهب البصريين، وهو الراجح، وذهب الكوفيون إلى أن العامل في المبتدأ هو الخبر، وعليه يكون العامل عندهم في المبتدأ لفظيًا، وهو مذهب ضعيف.

عليه ، ولا بد من هذا القيد ؛ لأن به يتميز الفاعلُ من المبتدأ .

وقولي « أسند إليه » مخرج لنحو « زيدًا » في قولك « ضَرَبْتُ زَيدًا » و« أنا ضاربٌ زَيْدًا » ؛ فإنه يصدق عليه فيهما أنه قُدِّم عليه فعلٌ أو شبهُهُ ، ولكنهما لم يُسْنَدَا إليه .

وقولي « عَلَى جهة قيامه به أو وقوعه منه » مخرج لمفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، نحو : « ضُرِبَ زَيْدٌ » و« عَمْرٌو مَضْرُوبٌ غُلَامُهُ » فزيد والغلام وإن صدق عليهما أنهما قدم عليهما فعل وشبهه وأسندا إليهما ، لكن هذا الإسناد عَلَى جهة الوقوع عليهما ، لا عَلَى جهة القيام به كما في قولك : عَلِمَ زَيْدٌ ، أو الوقوع منه كما في قولك : ضَرَبَ عمْرٌو .

ومَثَّلْتُ لما أسند إليه شبهُ الفعلِ بقوله تعالى : ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ﴾ [فاطر ، ٢٨] فألوانه : فاعل لمختلف ؛ لأنه اسم فاعل ؛ فهو في معنى الفعل ، والتقدير : وصنفٌ مختلفٌ ألوانُهُ ، أي يختلف ألوانه ، فحذف الموصوف وأنيبَ الوصفُ عن الفعل ، وقوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ أيْ : اختلافًا كالاختلاف المذكور في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [فاطر ، الآية ٢٧] .

ثم قلت : الثاني نَائِبُهُ ، وهو : ما حُذِفَ فاعِلُه ، وأُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ[1] ، وغُيِّرَ عامِلُه إلى طَرِيقَةِ فُعِلَ أو يُفْعَلُ أوْ مَفْعُولٍ ، وهو الْمفْعُولُ به ، نحوُ ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ وإن فُقِدَ فالْمَصْدَرُ نحو ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ ،

---

(١) الأغراض التي يحذف من أجلها الفاعل على نوعين : الأول أغراض لفظية أي راجعة إلى اللفظ المتكلم به ، والثاني أغراض معنوية .

وأهم الأغراض اللفظية ثلاثة أغراض :

الأول : رغبة المتكلم في إيجاز العبارة ، أي أن يأتي بها مختصرة من غير تعقيد ، ومن أفصح أمثلة ذلك قوله تعالى ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾ .

الثاني : رغبة المتكلم في أن يحافظ على السجع في الكلام المنثور ، ومثاله قولهم « من طابت سريرته حمدت سيرته » فإنه لو قيل في هذه العبارة « حمد الناس سيرته » لتغيرت حركة إعراب الفاصلة الثانية فلم توافق حركة إعراب الفاصلة الأولى .

الثالث : رغبة المتكلم في المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم نحو قول الأعشى :

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِّقَتْ رَجُلًا ... غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

وأهم الأغراض المعنوية سبعة أغراض :

=

أو الظَّرْفُ نحو «صِيمَ رَمَضَانُ» و«جُلِسَ أَمَامُكَ» أو المَجْرُورُ نحوُ ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ومِنْهُ ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا﴾ [البقرة، ٤٨].

وأقول: **الثاني من المرفوعات**: نائب الفاعل، وهو الذي يعبرون عنه بمفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والعبارة الأولى أوْلى لوجهين؛ **أحدُهما**: أَن النائب عن الفاعل يكون مفعولًا وغيرَهُ، كما سيأتي، **والثاني**: أَن المنصوب في قولك: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا» يَصْدُقُ عليه أَنه مفعول للفعل الذي لم يُسَمَّ فاعلُه، وليس مقصودًا لهم، ومعنى قولي «أُقِيمَ هوَ مُقَامهُ» أَنه أُقيم مقامه في إسناد الفعل إليه.

ولما فَرَغْتُ من حَدِّه شرعت في بيان ما يُعْمَل بعد حذف الفاعل؛ فذكرت أَن الفعل يجب تغييره إلى فُعِل أَو يُفْعَلُ، ولا أُريد بذلك هذين الوزنين؛ فإِن ذلك لا يتأتَّى إلا في الفعل الثلاثي، وإنما أُريد أَنه يُضَمُّ أَوَّلُهُ مطلقًا، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح في المضارع، ثم بَعْدَ ذلك يُقَامُ المفعولُ به مُقَامُ الفاعل؛ فيعطى أَحكامه كلها؛ فيصير مرفوعًا بعد أَن كَانَ منصوبًا، وعُمْدَة بعد أَن كَانَ فَضْلَة، وواجب التأخير عِن الفعل بَعْدَ أَن كَانَ جائزَ التقديم عليه.

والمفعولُ به عند المحققين مُقَدَّمٌ في النيابة عَلَى غيره وجوبًا؛ لأنه قد يكون فاعلًا في المعنى كقولك «أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِينَارًا» أَلا ترى أَنه آخذ؟ وأَوْضَحُ من هذا «ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» لأن الفعل صَادِرٌ من زَيْد وعمرو؛ فقد اشتركا في إيجاد الفعل، حتى إن

= **الأول**: أن يكون الفاعل معلومًا لكل أحد بحيث لا يحتاج المتكلم لذكره، ومن أمثله قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾.

والثاني: أن يكون المتكلم غير عالم بالفاعل، نحو قولك «سرق متاعي» وأنت لا تعلم السارق.

الثالث: أن يرغب المتكلم في الإبهام على السامع، نحو قولك «صنع مع زيد جميل» إذا كنت تعرف صانع الجميل ولكنك رغبت في الإبهام على السامع.

الرابع: أن يقصد المتكلم تعظيم الفاعل بصون اسمه عن أن يجري على لسانه أو عن أن يقترن في الكلام بالمفعول، نحو قولك «خلق الخنزير».

الخامس: أن يقصد المتكلم تحقير الفاعل بأن لا يجري اسمه على لسانه.

السادس: خوف المتكلم على الفاعل أن يناله أحد بمكروه.

السابع: خوف المتكلم من الفاعل أن يناله بأذى، وذلك إذا كان جبارًا لا يسلم الناس من شروره.

بعضهم جَوَّزَ في هذا المفعول أَن يُرْفَع وَصْفُهُ فيقول : « ضَارَبَ زَيْدٌ عمْرًا الْجَاهِلُ » لأنه نعت المرفوع في المعنى .

وَمثَّلْتُ لنيابته عن الفَاعِلِ بقوله تعالى : ﴿ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [البقرة ، ٢١٠، وسورة هود ، الآية ٤٤] وأصله قَضَى الله الأمْرَ ، فَحُذِفَ الفاعل للعلم به ، ورُفِعَ المفعولُ به ، وغُيِّرَ الفعلُ بضم أوّله وكسر ما قبل آخره ، فانقلبت الألف ياء .

فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به أُقيم غيرُه : من مصدرٍ ، أَو ظرفِ زمانٍ ، أَو مكانٍ ، أَو مجرورٍ .

فالمصدر كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة ، ١٣] وقولِه تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ [البقرة ، ١٧٨] وكون « نفخة » مصدرًا واضحٌ ، وأَما « شيء » فلأنه كناية عن المصدر ، وهو العفو ، والتقدير – والله أعلم – فأَيُّ شخص من القاتل عُفيَ له عَفْوٌ ما من جهة أَخيه ، والأخ هنا محتمل لوجهين : أحدهما : أن يكون المراد به المقتول فـ« مِنْ » للسببية ، أي بسببه ، وإنما جعل أَخًا تعطيفًا عليه وتنفيرًا عن قَتْلِهِ ، لأن الخلقَ كلهم مُشْتَرِكُون في أنهم عَبِيدُ اللَّه ؛ فهم كالإخوة في ذلك ، ولأنهم أولاد أبٍ واحدٍ وأم واحدة ؛ والثاني : أن المراد به وليُّ الدَّمِ ، وسُمِّيَ أَخًا ترغيبًا له في العَفْوِ ، وَ« مِنْ » على هذا لابتداء الغاية ، وهذا الوجْهُ أحسن ، لوجهين : أحدهما : أن كَوْنَ « مِنْ » لابتداء الغاية أشْهَرُ من كونها للسببية ، والثاني : أن الضمير في قوله تعالى : ﴿ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ ﴾ راجعٌ إلى مذكور في هذا الوجه دون الأول .

وظرفُ الزمان ، كقولك « صِيمَ رَمَضانُ » وأَصله صامَ الناسُ رمضانَ .

وظرفُ المكان ، كقولك « جُلِسَ أَمامكَ » والدليلُ عَلَى أَن الأمام من الظروف المتصرفة التي يجوز رفْعُها قولُ الشاعر :

٧٤ - فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ ... مَوْلَى المَخَافَة خَلْفُهَا وأَمامُهَا

فموضِعُ « كِلَا » رفعٌ بالابتداء ، و« خلفُهَا » بدل منه ، و« أمامُهَا » عطف عليه ،

٧٤- هذا بيت من الكامل من معلقة لبيد بن ربيعة العامري التي مطلعها :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّهَا فَمُقَامُهَا ... بِمِنًى تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرِجَامُهَا

والجملة التي هي «تحسب» وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ، والعائد على المبتدأ الهاء المتصلة بأنَّ، وإنما يصف الشاعر بقرةَ وَحْشٍ بالتبلّدِ وأنها لا تَدْرِي على أي شيء تُقْدِمُ، ولا بُدَّ من تقدير واوِ حالٍ قبل «كلا» فكأنه قال: فغدت هذه

اللغة: «عفت» درست وذهبت معالمها، وهو هنا لازم، وقد يأتي متعديًا، «الديار» جمع دار، «محلها» هو بدل من الديار، وهو موضع حلول أهليها: أي نزولهم وسكناهم، «فمقامها» بضم الميم - موضع إقامتهم، «تأبد» توحش، «غولها» قيل: هو جبل، وقيل: هو اسم ماء معروف عندهم، «فغدت» يروى بالغين المعجمة - من الغدو. ويروى بالعين المهملة من العدو، وهو شدة الجري، «الفرجين» مثنى فرج، وهو الثغرة في الجبل، «مولى المخافة» أي الموضع الذي فيه المخافة: أي الخوف.

المعنى: يصف بقرة من بقر الوحش سمعت صوت الصيادين فأخذت تعدو في الجبل، وهي كلما ذهبت إلى طريق حسبت أنه المكان الذي تجد فيه الصيادين، سواء في ذلك الطريق الذي أمامها والطريق خلفها.

الإعراب: «فغدت» الفاء حرف عطف، غدا: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى بقرة الوحش، «كلا» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وكلا مضاف و«الفرجين» مضاف إليه، «تحسب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى البقرة أيضًا، «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب العائد إلى كلا الفرجين اسم أن، «مولى» خبر أن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومولى مضاف و«المخافة» مضاف إليه، وأن واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي تحسب، وجملة تحسب مع فاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كلا، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال على تقدير الواو، «خلفها» خلف: بدل من كلا، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وخلف مضاف والضمير الذي للغائبة العائد إلى البقرة مضاف إليه، «وأمامها» الواو عاطفة؛ أمام: معطوف على خلف، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وأمام مضاف والضمير الذي للغائبة مضاف إليه أيضًا، وفي هذا البيت أعاريب أخرى كثيرة أضربنا عنها صفحًا؛ لأنها لا تخلو من تكلفات بعيدة.

الشاهد فيه: قوله «أمامها» فإن الرواية قد وردت برفعه؛ بدليل أن هذه القصيدة ميمية مرفوعة القوافي، ورفعه على أنه معطوف على خلفها الذي هو بدل من «كلا» الذي هو مبتدأ على ما علمت في إعراب البيت؛ فدل ذلك على أن «أمام» من الظروف المتصرفة: أي التي تخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن، إلى التأثر بالعوامل؛ فتكون أحيانًا مرفوعة بعامل من العوامل التي تقتضي الرفع كما هنا، ونحو ذلك.

الوحشية وكلا النُّقْرَتَيْنِ اللتين هما خلفها وأمامها تحسب أنه مؤلى المخافة، أي: المكان الذي تُؤْتَى فيه.

والمجرور، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ [الأنعام، ٧٠] فـ(يؤخذ) فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وهو خالٍ من ضمير مستتر فيه، و(منها) جار ومجرور في موضع رفع: أَي لا يكن أَخذٌ منها، ولو قدر ما هو المتبادر من أَن في (يؤخذ) ضميرًا مستترًا هو القائم مَقَامَ الفاعل، و(منها) في موضع نصب، لم يستقم؛ لأن [ذلك] الضمير عائد حينئذ عَلَى (كل عدل) و«كل عدل» حَدَث، والأَحداث لا تؤخذ، وإنما [تؤخذ] الذواتُ، نعم إن قدر أَن (لا يؤخذ) بمعنى لا يقبل صَحَّ ذلك.

وفُهِمَ من قولي «فإن فُقِدَ فالمصدر- إلى آخره» أَنه لا يجوز إقامةُ غيرِ المفعول به مع وجود المفعول به، وهو مذهب البصريين إلا الأَخْفَش، واسْتَدَلَّ المخالفون بنحو قول الشاعر:

٧٥ - أُتِيحَ لي مِنَ الْعِدَا نَذِيرَا ... بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا

وبقراءة أَبي جعفر «لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»[1] فَأُقِيمَ فيهما الجار والمجرور، وتُرِكَ المفعول به منصوبًا.

٧٥- هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ليزيد بن القعقاع.

اللُّغَة: «أتيح لي» هيئ لي وقدر، «نذيرًا» مخوفًا ومحذرًا، «وقيت الشر» حفظت منه.

---

(١) الجاثية، ١٤ – وأبو جعفر يقرأ في هذه الآية بضم الياء من «ليجزى» على أنه فعل مضارع مبني للمجهول، وينصب «قومًا» على أنه مفعول به ليجزى، ونائب الفاعل هو «بما» وهو الجار والمجرور؛ فدلت هذه القراءة في هذه الآية الكريمة على جواز إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول به، ولو أنه قد تقدم المفعول به على النائب عن الفاعل، وهذا رأي الكوفيين الذين يجوزون إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به في الكلام مطلقًا، نعني أنه سواء عندهم أتقدم المفعول به على الجار والمجرور أم تأخر عنه.

وقد رد جمهور البصريين على استدلالهم بهذه القراءة بوجهين:

أولهما: أن الجار والمجرور ليس هو نائب الفاعل، ولكن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى مصدر يجزي وهو الجزاء.

وثانيهما: أن هذه القراءة شاذة، والقراءة الشاذة لا تصلح للاحتجاج بها؛ لأنها تشبه ما قد يكون من ضرورات الشعر، وهذا الجواب ضعيف فيما نرى.

ثم قلت : وَلَا يُحْذَفَانِ ، بَلْ يَسْتَتِرَانِ ، وَيُحْذَفُ عَامِلُهُمَا : جَوَازًا ، نَحْوُ « زَيْدٌ »

المعنى: يريد أن أعداءه قد دبروا له ليوقعوه في شر يتفاقم خطبه ويتطاير شرره، وأن المقادير هيأت له من ينذره بما بيتوه له، فكان ذلك سببًا في حفظه من الوقوع في الشر.

الإعراب: «أتيح» فعل ماض مبني للمجهول، «لي» جار ومجرور، وهو نائب فاعل أتيح، «من العدا» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله نذيرًا الآتي، وكان أصله صفة له؛ فلما تقدم عليه أعرب حالًا، «نذيرًا» مفعول به ثان لأتيح منصوب بالفتحة الظاهرة، «به» جار ومجرور متعلق بوقيت الآتي، «وقيت» وقي: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، «الشر» مفعول ثاني لوقي، ومفعوله الأول هو نائب الفاعل، «مستطيرًا» حال من الشر.

الشاهد فيه: قوله «أتيح لي نذيرًا» فإن أتيح فعل ماض مبني للمجهول، وأصل هذا الفعل وهو مبني للمعلوم يتعدى إلى مفعولين يصل لأحدهما بنفسه وللآخر باللام، فتقول: أتاح الله لي ظروفًا حسنة، فلفظ الجلالة هو الفاعل، والجار والمجرور أحد المفعولين، وظروفًا: هو المفعول الثاني، ولو أردت أن تبني هذا الفعل للمجهول في مثالنا كنت تقول: أتيحت لي ظروف حسنة؛ فتغير صورة الفعل، وتسنده إلى المفعول الذي كان يتعدى إليه بنفسه، وتترك الجار والمجرور، إلا أن هذا الشاعر لما بنى الفعل للمجهول أسنده إلى الجار والمجرور مع ذكر المفعول به؛ بدليل أن هذا المفعول به منصوب، وهذا جائز عند الكوفيين والأخفش، ومقصور على ضرورة الشعر عند سائر البصريين.

ومما ورد منه واستدل به أنصار الكوفيين والأخفش قول جرير يهجو الفرزدق:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الْكِلَابَا

فقوله «بذلك» جار ومجرور هو نائب فاعل لقوله «سب» الذي هو فعل ماض مبني للمجهول، و«الكلابا» مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة، فأنت ترى جريرًا قد أقام الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به حينما اضطرته قافية البيت لذلك.

ومثل هذا البيت أيضًا قول الراجز، وينسب إلى رؤبة بن العجاج:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا ... وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى

فقوله «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول، وقوله «بالعلياء» جار ومجرور، وهو نائب فاعله، وقوله «سيدًا» مفعول به ثان ليعن المبني للمجهول، وقد أناب هذا الراجز الجار والمجرور كما ترى مع وجود المفعول به، والدليل على أنه أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به أنه أتى بالمفعول به منصوبًا، ولو أنابه لرفعه؛ لما علمت أن من أحكام إنابة المفعول به أنه يرتفع بعد أن كان منصوبًا.

ومثل هذه الشواهد قول الشاعر:

لِمَنْ قَالَ « مَنْ قَامَ » أَوْ « مَنْ ضَرِبَ » وَوُجُوبًا ، نَحْوُ ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ * وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ وَ لَا يَكُونَانِ جُمْلَةً فَنَحْوُ ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ عَلَى إِضْمَارِ التَّبَيُّنِ ، وَنَحْوُ ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ عَلَى الإِسْنَادِ إِلى اللَّفْظِ ، وَيُؤَنَّثُ فِعْلُهما لِتَأْنِيثِهِمَا : وُجُوبًا في نَحْوِ « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » و« قَامَتْ هِنْدٌ » أَوِ « الهِنْدَانِ » أَوِ « الهِنْدَاتُ » وَجَوَازًا : رَاجِحًا في نَحْوِ « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » وَمِنْهُ « قَامَتِ الرِّجَالُ » أَو « النِّسَاءُ » أَوِ « الهُنُودُ » وَ« حَضَرَتِ الْقَاضِيَ امْرَأَةٌ » وَمِثْلُ قَامتِ النِّسَاءُ « نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ » وَمَرْجُوحًا في نَحْوِ « مَا قَامَ إِلَّا هِنْدٌ » وَقِيلَ : ضَرُورَةٌ ، وَلَا تَلْحَقُهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ ، وَشَذَّ نَحْوُ « أَكَلُوني الْبَرَاغِيثُ » .

وأقول : ذكرت هنا خمسة أَحكام يشترك فيها الفاعلُ والنائبُ عنه :

الحكم الأَول : أَنهما لا يُحْذَفان ، وذلك لأنهما عُمْدَتَانِ ، ومُنَزَّلَانِ من فعلهما منزلَةَ الجزءِ .

فإن ورد ما ظاهره أَنهما فيه محذوفان فليس محمولا عَلَى ذلك الظاهر ، وإنما هو محمول عَلَى أَنهما ضميران مستتران(١) ؛ فمن ذلك قولُ النبي ﷺ : « **لا يَزْني الزَّاني حِينَ يَزْني وَهُوَ مُؤمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤمِنٌ** » ؛ ففاعل « يشرب » ليس ضميرًا عائدًا إلى ما تقدم ذكره- وهو الزاني- لأن ذلك خلافُ

وَإِنَّمَا يُرْضِي الْمُنِيبُ رَبَّهُ ... مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

فإن قوله «معنيًّا» اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول وهو منصوب لأنه خبر دام، وقوله «بذكر» جار ومجرور، وهو نائب فاعل لمعنيّ، وقوله «قلبه» مفعول ثان لمعنيّ، ولم ينب الشاعر المفعول به مع وجوده في الكلام، بدليل أنه جاء به منصوبًا، وأناب الجار والمجرور.

وكل هذه الشواهد محمولة على الضرورة الشعرية عند جمهور البصريين.

---

(١) هذا الكلام على إطلاقه صحيح بالنسبة لنائب الفاعل ، ولكنه غير صحيح بالنسبة للفاعل ، وذلك لأن الفاعل قد حذف في مواضع عديدة ، ومنها مواضع قياسية ، وذكر المؤلف نفسه في كتابه قطر الندى بعض هذه المواضع ، ونحن نجمل لك ذكر هذه المواضع حتى لا تضيع عليك فائدة نرجو أن تنتفع بها . =

المقصودِ، ولا الأصل «ولا يشرب الشارب» فحذف الشارب؛ لأن الفاعل عمدة فلا يحذف، وإنما هو ضميرٌ مستترٌ في الفعل عائدٌ عَلَى الشارب الذي استلزمه «يشرب» [فإن «يشرب» يستلزم الشارب] وحَسَّنَ ذلك تَقَدُّمُ نَظِيرِهِ- وهو «لا يَزْني الزَّاني»- وعَلَى ذلك فَقِسْ، وتَلَطَّفْ لكل موضع بما يناسبه(١)، وعن الكسائي إجازة حذفِ

= **الموضع الأول**: فاعل المصدر في نحو وقله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد، ١٤و١٥].

والموضع الثاني: فاعل أفعل في التعجب إذا تقدم له نظير يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم، ٣٨].

والموضع الثالث: عند نيابة نائب الفاعل عنه، نحو قوله تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة، ٢١٠].

والموضع الرابع: في إقامة البدل مقام الفاعل نحو قولهم: ما قام إلا هند؛ فهند عند التحقيق ليست فاعل قام، بل هي بدل من فاعل قام، وأصل الكلام: ما قام أحد إلا هند، والدليل على أن هندًا ليست فاعلا أنهم التزموا تذكير الفعل المسند إلى اسم واقع بعد إلا، سواء أكان هذا الفاعل مذكرًا نحو «ما قام إلا زيد» أم كان مؤنثًا نحو «ما قام إلا هند»، ولو اعتبروا ما بعد إلا فاعلًا لأنثوا الفعل إذا كان ما بعد إلا مؤنثًا.

والموضع الخامس: فاعل قل وكثر ونحوهما إذا اتصلت بهما «ما» الزائدة، نحو قولك: قلما يكون ذلك، وكثر ما كان ذلك.

والموضع السادس: إذا أقيم المضاف إليه مقام المضاف كما في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر، ٢٢] فإن التقدير - والله أعلم - وجاء أمر ربك.

والموضع السابع: إذا أقيم مقام الفاعل حال مفصلة، نحو قول الشاعر:

كُرَةٌ ضُرِبَتْ بِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّفَهَا رَجُلٌ رَجُلُ

أصل الكلام: فتلقفها الناس رجلًا رجلًا، فحذف الفاعل، وأناب عنه الحال المفصلة.

والموضع الثامن: الفاعل الذي حذف للتخلص من التقاء الساكنين، وذلك في الفعل المسند إلى ضمير الجماعة عند توكيده بنون التوكيد، نحو قولك: اضربُنَّ يا قوم.

(١) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين: الأول الحدث، والثاني الزمان، والحدث هو مدلول المصدر، كما تعلم أن الفعل يدل بدلالة الالتزام على الفاعل، ضرورة أنه لابد لكل حدث من محدث أحدثه، فإذا قلت «ضرب» مثلًا أشعر هذا الفعل بالحدث الذي هو الضرب وبزمان وقوعه، ودل عقلًا على أن له محدثًا وهو الضارب.

وقد رأينا العرب تذكر ضمير الغائب البارز مع الفعل وهي تريد به الحدث الذي هو جزء من مدلول الفعل وهو مدلول المصدر، كما وقع في قول الشاعر:

إِذَا زُجِرَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ والسَّفِيهُ إِلَى خِلَافِ

يريد إذا زجر السفيه جرى إلى السفه، وتذكر الفعل أحيانًا وتجعل فاعله المصدر نفسه كما في الشاهد ٧٦ أو ضميرًا مستترًا يعود إلى المصدر، فقسنا على هذا ما إذا ذكر الفعل ولم يذكر معه فاعله، فجعلناه ضميرًا مستترًا يعود إلى اسم الفاعل الذي استلزمه الفعل.

الفاعل ، وتابعه عَلَى ذلك السُّهَيْلي وابن مَضَاء .

الثاني : أن عاملهما قد يُحْذَف لقرينة ، وأنَّ حذفه عَلَى قسمين : جائز وواجب .

فالجائز كقولك « زَيْد » جوابًا لمن قال لك : « مَنْ قَامَ ؟ » أو « مَنْ ضُرِبَ ؟ » فزيد في جواب الأول فاعلُ فعلٍ محذوفٍ ، وفي جواب الثاني نائبٌ عن فاعلِ فعلٍ محذوفٍ ، وإن شئتَ صَرَّحْتَ بالفعلين فقلت « قَامَ زَيْدٌ » و« ضُرِبَ عَمْرٌو » .

والواجبُ ضابُطه : أن يتأخر عنه فعلٌ مُفَسِّر له ، وقد اجتمع المثالان في الآية الكريمة(١) فـ(السماء) فاعل بـ(انْشَقَّتْ) محذوفةً ، كالسماء في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ ﴾ [الرحمن، ٣٧] إلا أن الفعل هنا مذكور ، و« الأرضُ » نائب عن فاعل « مُدَّتْ » محذوفةً ، وكلٌّ من الفعلين يفسره الفعلُ المذكور ، فلا يجوز أن يُتَلَفَّظ به ؛ لأن المذكور عِوَضٌ عن المحذوف ، وهم لا يجمعون بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ عنه .

الحكم الثالث : أنهما لا يكونان جملة ، هذا هو المذهب الصحيح ، وزعم قوم أن ذلك جائز ، واستدلُّوا بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ [يوسف، ٣٥] ، ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم، ٤٥]، ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة، ١١] فجعلوا جملة (ليسجننه) فاعلا لـ(بَدَا) وجملة (كيف فعلنا بهم) فاعلًا لـ(تبين) وجملة (لا تفسدوا في الأرض) قائمة مقام فاعل (قيل) ، ولا حجة لهم في ذلك : أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد : إمَّا عَلَى مَصْدَرِ الفعلِ ، والتقدير : ثم بدا لهم بَدَاءٌ ، كما تقول : « بَدَا لي رَأْيٌ » ويؤيد ذلك أن إسناد « بَدَا » إلى البَدَاءِ قد جاء مُصَرَّحًا به في قول الشاعر :

٧٦ - لَعَلَّكَ وَالمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ   بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

٧٦- هذا بيت من الطويل، وقد نسب في اللسان (ب د ا) هذا الشاهد إلى الشماخ بن ضرار الغطفاني، ولم أجده في ديوانه المطبوع، ووجدته في الأغاني (٤ / ١٥٧ بولاق) أول أربعة أبيات منسوبة إلى محمد بن بشير الخارجي في مدح زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهجاء رجل

---

(١) هي قوله تعالى : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴾ وقد تلاها المؤلف في المتن ، من سورة الانشقاق ، الآيات ١ - ٣.

وإما عَلَى السَّجْن– بفتح السين– المفهوم من قوله تعالى: ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ﴾ [يوسف، ٣٢] وكذلك الْقَوْلُ في الآية الثانية: أي وتبين هو، أي التبيُّنُ، وجملة الاستفهام مُفَسِّرة، وأما الآية الثالثة فليس الإِسناد فيها من الإِسناد المعنوي الذي هو محلُّ الخلاف، وإنما هو [من] الإِسناد اللفظي، أَيْ: وإذا قيل لهم هذا اللفظُ، والإِسنادُ اللفظيُّ جائزٌ في جميع الألفاظ، كقول العرب «زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكَذِبِ» وفي الحديثِ «**لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ**».

الحكم الرابع: أن عاملهما يُؤَنَّثُ إذا كانا مؤنثين، وذلك عَلَى ثلاثة أقسام: تأنيث واجب، وتأنيث راجح، وتأنيث مرجوح.

فأما التأنيث الواجب ففي مسألتين:

كان قد وعده قلوصًا، ثم مطله ولم يف له بعدته ولكنه وقع ثمة محرفًا.

اللغة: «حق لقاؤه» يروى في مكانه «حق وفاؤه»، و«القلوص» بفتح القاف – الناقة الشابة، «بدا لك بداء» ظهر لك رأي آخر غير الرأي الذي كنت قد رأيته حين وعدتني القلوص.

المعنى: يقول: لعلك قد تغير رأيك في شأن هذه الناقة، وظهر لك في أخريات التفكير ما لم يكن ظاهرًا، وما قضي لابد كائن.

الإعراب: «لعل» حرف ترجٍّ ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه، مبني على الفتح في محل نصب، «والموعود» الواو واو الحال، الموعود: مبتدأ «حق» خبر المبتدأ «وفاؤه» وفاء: فاعل حق؛ لأنه صفة مشبهة أو مصدر، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، «بدا» فعل ماض، «لك» جار ومجرور متعلق ببدا، «في تلك» الجار والمجرور متعلق ببدا أيضًا، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، «القلوص» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه، «بداء» فاعل بدا، والجملة من الفعل وفاعله خبر لعل في أول البيت.

الشاهد فيه: قوله «بدا لك بداء» حيث أسند الفعل – وهو بدا – إلى بداء، وهو مصدر ذلك الفعل، وهذا يرشح أن هذا الفعل لو ورد في كلام آخر وليس معه اسم مرفوع على أنه فاعل جاز أن يقدر الفاعل ضميرًا عائدًا إلى مصدره كما في الآية الكريمة ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ [يوسف، ٣٥]، على نحو ما ذكره المؤلف.

إحداهما : أن يكون الفاعل المؤنث ضميرًا متصلًا ؛ ولا فَرْقَ في ذلك بين حقيقيِّ التأنيث ومَجَازِيِّهِ ؛ فالحقيقيُّ نحو : « هِنْدٌ قَامَتْ » فهند : مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، والفاعل [ضمير] مستتر في الفعل ، والتقدير : قامت هي ، والتاء عَلَامَة التأنيث ، وهي واجبة لما ذكرناه ، والمَجَازِيُّ نحو : « الْشَّمْسُ طَلَعَتْ » وإعرابه ظاهر ، ولَمَّا مَثَّلْتُ به في المقدمة للتأنيث الواجب عُلم أَن وجوب التأنيث مع الحقيقيِّ من باب أَوْلى ، بخلاف ما لو عكست ، فأما قول الشاعر :

٧٧ - إنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءةَ ضُمِّنَا   قَبْرًا بِمَرْوَ عَلَى الطريقِ الْوَاضِحِ

ولم يقل « ضُمِّنَتَا » فضرورة .

الثانية : أن يكون الفاعلُ اسمًا ظاهرًا متصلًا حقيقيَّ التأنيثِ : مفردًا ، أو تثنية له ، أو جمعًا بالألف والتاء ؛ فالمفرد كقوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [آل عمران ، ٣٥] والمثنى كقولك : قامت الهندان ، والجمعُ كقولك : قامَتِ الهنداتُ ؛ فأما قوله :

٧٧- هذا بيت من الكامل من كلام زياد الأعجم مولى عبد القيس، من قصيدة له تعد من نادر الكلام ونقي المعاني، يرثي فيها المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة.

اللغة: «مرو» أشهر مدن خراسان وقصبتها، وبينها وبين نيسابور سبعون فرسخًا ويقال لها «مرو الشاهجان»، وعلى بعد خمسة أيام منها مدينة أخرى يقال لها «مرو الروذ».

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «السماحة» اسم إن، «والمروءة» معطوف عليه، «ضُمِّنا» ضمن فعل ماض مبني للمجهول، وألف الاثنين نائب فاعل، مبني على السكون في محل رفع، وهو المفعول الأول، «قبرًا» مفعول ثان لضمن «بمرو» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «على الطريق» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثانية لقبر، «الواضح» صفة للطريق.

الشاهد فيه: قوله «ضُمِّنا» فإن «ضُمِّنَ» فعل ماض مسند إلى ضمير المؤنث، وهو الألف العائدة إلى السماحة والمروءة، وكان من حقه أن يؤنث هذا الفعل فيقول «ضمنتا»، لأن كل فعل أسند إلى ضمير مؤنث يجب تأنيثه، سواء أكان هذا المؤنث الذي يعود إليه الضمير مؤنثًا حقيقي التأنيث أم كان مؤنثًا مجازي التأنيث؛ فترك الشاعر في هذا البيت تأنيث الفعل جار على خلاف الواجب، وذلك شاذ لا يقاس عليه في السعة، ومن أحكام ما يشذ عن المطرد الجاري على ألسنة العرب أنه ليس لنا أن نستعمل مثله لا في نثرنا، وهو بديهي، ولا في شعرنا؛ لأن ما كان يجوز للعرب من الضرائر في أشعارهم لا يجوز لنا في أشعارنا، فافهم هذا.

٧٨ - تَمَنَّى ابْنَتَايَ أن يَعِيشَ أبُوهُمَا وَهَلْ أنَا الَّا مِنْ رَبِيعَةَ أوْ مُضَرْ؟

فضرورة إن قُدِّرَ الفعلُ ماضيًا ، وأما إن قُدِّرَ مضارعًا - وأصْلُهُ تَتَمَنَّى فحذفت إحدى التاءين كما قال تعالى : ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل ، ١٣] - فلا ضرورة .

٧٨- هذا بيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري، من أبيات له أربعة يقولها لابنتيه، وهو أول هذه الأبيات، وبعده قوله:

فَقُومَا وَقُولاَ بِالَّذِي تَعْلَمَانِهِ وَلاَ تَخْمِشَا وَجْهًا وَلاَ تَحْلِقَا شَعَرْ

وَقُولاَ هُوَ المَرْءُ الذِي لاَ صَدِيقَهُ أَضَاعَ، وَلاَ خَانَ الْخَلِيلَ، وَلاَ غَدَرْ

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلاَمِ عَلَيكما وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقد اعْتَذَرْ

اللغة: «تمنى» يجوز أن يكون فعلًا ماضيًا مثل تقدم وتذكر وتقدس؛ ويجوز أن يكون فعلًا مضارعًا، وأصله تتمنى مثل تتزكى وتتقدم وتتهذب، ثم حذف إحدى التاءين؛ لأن كل فعل تصدر بتاءين زائدتين جاز لك حذف إحداهما، كما حذفت من قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[الليل، ١٤]، والأصل تتلظى، ومن قوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس، ٦]، وأصله تتصدى، ونحو ذلك كثير في القرآن، وفي الفصيح المستعمل من لغة العرب «ربيعة أو مضر» هما ابنا نزار بن معد بن عدنان، وهم أبوا العرب العدنانيين، ويراد بمثل هذا التعبير معنى: وهل أنا إلا من الناس ينزل بي ما ينزل بكل واحد منهم.

الإعراب: «تمنى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف، أو فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، «ابنتاي» ابنتا: فاعل مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «أن» حرف مصدري ونصب، «يعيش» فعل مضارع منصوب بأن، «أبوهما» أبو: فاعل يعيش، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولًا به لتمنى، وتقدير الكلام: تمنى ابنتاي عيش أبيهما، «وهل» الواو للاستئناف، هل: حرف استفهام، «أنا» ضمير منفصل مبتدأ، «إلا» أداة حصر، «من ربيعة» جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «أو» حرف عطف «مضر» معطوف على ربيعة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «تمنى ابنتاي» فإن «ابنتاي» مثنى ابنة، وهي مؤنثة حقيقية التأنيث، وقد وقع هذا اللفظ فاعلًا لقوله «تمنى» فإن قدرت هذا الفعل ماضيًا كان خاليًا من علامة التأنيث؛ لأن علامة التأنيث في الفعل الماضي تاء ساكنة تتصل بآخره، فعلى ذلك كان ينبغي أن يقول: تمنت ابنتاي، ولو قدرت هذا الفعل مضارعًا محذوف إحدى التاءين كان مؤنثًا؛ لأن علامة التأنيث في الفعل المضارع تاء متحركة تتصل بأوله، وكل ما في الباب أن هذه التاء حذفت، والمحذوف لسبب كالثابت في

وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة، ١٢]، فإنما جاز لأجل الفَصْل بالمفعول، أو لأن الفاعل في الحقيقة «أَل» الموصولة، وهي اسمُ جَمْعٍ؛ فكأنه قيل: اللَّاتي آمَنَّ، أو لأن الفاعل اسمُ جَمْعٍ محذوفٌ موصوفٌ بالمؤمنات: أَيْ النسوة اللاتي آمَنَّ(١).

وأما التأنيثُ الراجحُ ففي مسألتين أيضًا:

إحداهما: أن يكون الفاعل ظاهرًا متصلًا مجازيَّ التأنيث، كقولك: طَلَعَتِ الشمسُ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الأنفال ن ٣٥] ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل، ٥١] ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة، ٩].

والثانية: أن يكون ظاهرًا حقيقيَّ التأنيثِ مُنْفَصِلًا بغير «إلا» كقولك: قَام اليومَ هِنْدٌ، وقَامتِ اليَوْمَ هِنْدٌ، وكقوله:

٧٩ - إنَّ امْـرَأً غَـرَّهُ مِـنْـكُـنَّ وَاحِـدَةٌ ... بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمغرورُ

اللفظ، فيلزم على اعتبار الفعل ماضيًا أن يكون البيت شاذًّا، لأنه لم يؤنث الفعل المسند إلى اسم ظاهر متصل حقيقي التأنيث، ويلزم على اعتبار الفعل مضارعًا جريان البيت على المستعمل المطرد، وهذا الاعتبار أولى بالاعتبار، لأنه لا يجوز التخريج على الشاذ أو الضرورة ما أمكن غيره.

٧٩- هذا بيت من البسيط، وقد بحثت طويلًا عن هذا البيت فلم أجد أحدًا نسبه إلى قائل معين، والبيت قد استشهد به الأشموني (رقم ٣٦٥) وابن الناظم في باب الفاعل.

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب، «امرأ» اسم إن، «غره» غر: فعل ماض، والهاء ضمير غائب عائد إلى امرئ، مفعول به، «منكن» جار ومجرور متعلق بغر، أو هو متعلق بمحذوف حال من واحدة الآتي، «واحدة» فاعل غر، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب صفة لقوله امرأ، «بعدي» بعد: ظرف متعلق بغر، وبعد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «وبعدك» هذا الظرف معطوف بالواو على الظرف السابق والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، «في الدنيا» جار ومجرور متعلق إما بقوله مغرور الآتي، وإما بمحذوف صفة لامرئ، والأخير أولى عندنا من جهة المعنى، «لمغرور» اللام هي اللام المزحلقة، مغرور: خبر إن التي في أول البيت.

---

(١) أنت تعلم أن كل ما يدل على معنى الجمع يحتمل أن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى، ويحتمل أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى.

=

والمبرد يخص ذلك بالشعر .

الشاهد فيه: قوله «غره منكن واحدة» حيث أسند الفعل إلى اسم ظاهر حقيقي التأنيث ولم يؤنث هذا الفعل، لوجود الفاصل بين الفعل وفاعله بقوله «منكن» وذكر علامة التأنيث في مثل هذه الحال أرجح من حذفها.

ومثله في المعنى قول حجر آكل المرار في هند بنت ظالم امرأته، وكانت قد أسرها زياد بن الهبولة في يوم البردان:

إنَّ مَنْ غَرَّهُ النِّسَاءُ بِشَيْءٍ ... بَعْدَ هِنْدٍ لَجَاهِلٌ مَغْرُورُ
حُلْوَةُ الْعَيْنِ وَالْحَدِيثِ، وَمُرٌّ ... كُلُّ شَيْءٍ أَجَنَّ مِنْهَا الضَّمِيرُ
كُلُّ أُنْثَى وَإِنْ بَدَا لَكَ مِنْهَا ... آيَةُ الْحُبِّ حُبُّهَا خَيْتَعُورُ

= والذي يدل على الجمع ستة أشياء؛ لأن هذا الدال إما أن يكون جمعًا حقيقة، أو يكون اسم جمع، أو يكون اسم جنس جمعي، ثم قد يكون الجمع جمع تكسير لمذكر، أو جمع تكسير لمؤنث، أو جمع مذكر سالمًا، أو جمع مؤنث سالمًا. فاسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة، واسم الجنس الجمعي نحو روم وزنج وكلم، وجمع التكسير الذي لمذكر نحو رجال وزيود، وجمع التكسير الذي لمؤنث نحو هنود وضوارب، وجمع المذكر السالم نحو الزيدين والمؤمنين والبنين، وجمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات.

وعلى مقتضى هذا الذي ذكرنا من احتمال هذه الأنواع كلها للوجهين كان ينبغي أن يجوز في جميعها تأنيث الفعل المسند إليها على تأويلها بالجماعة، وتذكيره على تأويلها بالجمع.

وقد اختلف النحاة في هذا الموضوع على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وحاصله تجويز الوجهين في جميع هذه الأنواع، تمشيًا مع هذا الأصل الذي ذكرناه.

والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته تجويز الوجهين في جميع الأنواع إلا نوعًا واحدًا، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه أوجب فيه تذكير الفعل.

والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته تجويز الوجهين في اسم الجمع وفي اسم الجنس الجمعي وفي جمع التكسير لمذكر وفي جمع التكسير لمؤنث، ووجوب التذكير في جمع المذكر السالم، ووجوب التأنيث في جمع المؤنث السالم، قالوا: لأنك حين تجمع رجلًا على رجال، وحين تجمع هندًا على هنود، لا يبقى في الجمع لفظ المفرد على ما كان عليه؛ فأشبه اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه؛ فأما حين تجمع زيدًا على الزيدين وحين تجمع هندًا على الهندات فإنه يبقى لفظ الواحد في الجمع على ما كان عليه، فأشبه جمع المذكر المفرد المذكر وأشبه جمع المؤنث المفرد المؤنث، والمفرد المذكر يجب معه تذكير الفعل إجماعًا، فكذلك جمعه السالم، والمفرد المؤنث الحقيقي التأنيث يجب معه تأنيث الفعل إجماعًا فكذلك جمعه السالم.

وخلاصة هذا الخلاف أنهم متفقون على جواز الوجهين في الفعل المسند إلى اسم الجمع أو اسم الجنس الجمعي أو إلى جمع التكسير لمذكر أو جمع التكسير لمؤنث، والخلاف بين البصريين جميعًا والكوفيين وحدهم في =

ومن النوع الأَول- أعني المؤنثَ الظاهرَ المجازيَّ التأنيثِ- أن يكون الفاعلُ

= الفعل المسند إلى جمع مذكر سالم؛ وبين البصريين جميعًا والكوفيين - ومعهم أبو علي الفارسي - في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم.

وقد استدل جمهور الكوفيين وأبو علي الفارسي على جواز التذكير والتأنيث في الفعل المسند لجمع المؤنث السالم بقوله تعالى: ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ ﴾ [سورة الممتحنة، ١٢]؛ فقد جيء بالفعل في هذه الآية الكريمة - وهو «جاءك» - من غير علامة تأنيث، مع أن فاعله - وهو «المؤمنات» - جمع مؤنث سالم، فدل على أنه يجوز خلو الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم من علامة التأنيث - وهذا الوجه هو موضع النزاع بينهم وبين البصريين - ولا حاجة بالكوفيين والفارسي إلى الاستدلال على التأنيث، لأنه محل اتفاق في هذا المثال ونحوه. وأجاب البصريون على استدلال الكوفيين وأبي علي بهذه الآية بثلاثة أجوبة أشار المؤلف إلى جميعها.

أما الجواب الأول: فإنا لا نسلم لكم أن السبب في تذكير الفعل هو كون الفاعل جمع مؤنث سالمًا، بل السبب في تذكير الفعل هو الفصل بين الفعل والفاعل بالمفعول الذي هو ضمير المخاطب، وأنت تعلم أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي التأنيث فاصل أي فاصل جاز في الفعل التأنيث وعدمه، تقول: زارتني اليوم هند، وزارني اليوم هند.

وأما الجواب الثاني: فإنا لا نسلم أن الفاعل في هذه الآية الكريمة هو «المؤمنات» الذي هو جمع مؤنث سالم، بل الفاعل «أل» الموصولة التي بمعنى اللاتي، واللاتي ليس جمعًا، بل هو اسم جمع؛ فيكون الفاعل في الآية الكريمة - عند التحقيق - اسم جمع، واسم الجمع يجوز في فعله التأنيث وعدمه بالإجماع.

وأما الجواب الثالث: فإنا لا نسلم أن الفاعل هو «المؤمنات» الذي هو جمع مؤنث سالم، بل المؤمنات صفة لموصوف محذوف، وهذا الموصوف المحذوف هو الفاعل حقيقة، وأصل الكلام: إذا جاءك النساء المؤمنات، والموصوف المحذوف الذي قدرناه بالنساء اسم جمع، لا جمع مؤنث سالم، فحذف التاء سببه أن الفاعل اسم جمع، ونحن لا نخالفكم في جواز حذف التاء إذا كان الفاعل اسم جمع.

ومما استدل به الكوفيون وأبو علي الفارسي على تجويز خلو الفعل المسند إلى جمع مؤنث سالم من علامة التأنيث قول عبدة بن الطبيب من قصيدة رواها المفضل الضبي في المفضليات:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

حيث أتى بالفعل - وهو «بكى» مجردًا من تاء التأنيث، مع كون فاعله جمع مؤنث سالمًا - وهو «بناتي».

وأجاب البصريون عن الاستدلال بهذا البيت بأن الفاعل - وإن كان جمع مؤنث سالمًا - قد أشبه جمع التكسير، بسبب أن مفرده - وهو بنت - لم يوجد بتمامه في لفظ الجمع، والأصل في جمع المؤنث السالم أن تسلم فيه صيغة واحدة، ومن أجل ذلك سموه سالمًا؛ فلما أشبه هذا اللفظ جمع التكسير أخذ حكمه، وهو جواز الوجهين في الفعل المسند إليه، وإذا جاز في هذا اللفظ الوجهان لهذه العلة لم يلزم جواز الوجهين في كل فعل يسند إلى جمع مؤنث سالم حيث لا توجد هذه العلة. =

جمعَ تكسير ، أو اسمَ جمعٍ ؛ تقول : قامت الزيود ، وقامَ الزيود ، وقامت النساء ، وقام النساء ، قال الله تعالى : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ [الحجرات ، ١٤] ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ [يوسف ، ٣٠] وكذلك اسمُ الجنسِ كـ« أوْرَقَ الشَّجَرُ » و« أوْرَقَتِ الشَّجَرُ » ؛ فالتأنيثُ في ذلك كله عَلَى معنى الجماعة ، والتذكير عَلَى معنى الجمع ، وليس لك أن تقول : التأنيث في النساء والهنودِ حقيقي ؛ لأَن الحقيقي(١) هو الذي له فَرْج ، والفَرْج لآحاد الجمع ، لا للجمع ، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد .

ومن هذا الباب أيضًا قولُهم : نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ ، وَنِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ ، فالتأنيثُ عَلَى مقتضى الظاهر ، والتذكير [عَلَى معنى الجنس] ؛ لأَن المراد بالمرأة الجنس ، لا واحدة معينة ، مدَحُوا الجنس عمومًا ، ثم خَصُّوا مَنْ أرادوا مَدْحَه ، وكذلك « بئس » بالنسبة إلى الذم ، كقولك : بِئْسَ المَرْأةُ حَمَّالةُ الحَطَبِ ، وبِئْسَتِ المرأةُ [هِنْدُ] .

وأما التأنيثُ المرجوحُ ففي مسألة واحدة ، وهي : أن يكون الفاعل مفصولًا بإلا ، كقولك : ما قامَ إلا هِنْدٌ ؛ فالتذكيرُ هنا أرْجَحُ باعتبار المعنى ؛ لأَن التقدير « ما قام

= ومما استدل به الكوفيون على جواز تأنيث الفعل المسند لجمع مذكر سالم قول الله تبارك وتعالى : ﴿ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [سورة يونس ، ٩٠] ، حيث لحقت الفعل - وهو « آمنت » - تاء التأنيث « مع أن فاعله جمع مذكر سالم وهو « بنو إسرائيل » ومثله قول الشاعر وهو قريظ بن أنيف أحد بني العنبر وهو أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

حيث أنث الفعل - وهو « تستبح » - مع أن فاعله جمع مذكر سالم - وهو « بنو اللقيطة » .

وجواب البصريين عن الآية الكريمة والبيت واحد ، وهو من باب جوابهم السابق على بيت عبدة بن الطبيب ، وهو أن اللفظ - وإن كان جمع مذكر سالمًا - قد أشبه جمع التكسير بسبب أن لفظ المفرد - وهو ابن - يوجد بتمامه فيه ، والأصل في جمع المذكر السالم أن يسلم فيه بناء واحده ، ولهذا سموه سالمًا ، وكان أصل جمع التكسير أن يتغير فيه بناء واحده ، ولهذا سموه مكسرًا ، فلما كان ذلك كذلك جاز في فعله الوجهان ؛ فالجواز في هذا الفاعل بخصوصه لعلة من العلل لا يستلزم الجواز في كل جمع مذكر سالم حيث لا توجد فيه العلة المقتضية للجواز ههنا .

وهذا بحث طويل أردنا به تدريبك على الحوار والجدل والتخريج ، فلا تمله ، وعه ، ولا تنسه ، والله يتولاك بإرشاده وتوفيقه .

(١) هذا تعليل للنفي ، يعني انتفى أن تقول هذا الكلام لأن الحقيقي ... إلخ .

أحَدٌ إلا هِنْدٌ» فالفاعل في الحقيقة مُذَكر، ويجوز التأنيثُ باعتبار ظاهر اللفظ، كقوله:

٨٠ - مـا بَـرِئَـتْ مِـنْ رِيـبَـةٍ وَذَمِّ   فـي حَـرْبِـنَـا إلَّا بَـنَـاتُ الْـعَـمِّ

والدليلُ عَلَى جوازه في النثرِ قراءةُ بعضهم «إنْ كَانَتْ إلَّا صَيْحَةٌ وَاحِدَةٌ» [يس، ٢٩] برفع (صَيْحَةٌ) وقراءةُ جماعة السلف «فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إلَّا مَسَاكِنُهُمْ» [الأحقاف، ٣٥] ببناء الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وبِجَعْلِ حرف المضارعة التاءَ المثناةَ من فوقُ.

وزعم الأَخفشُ أن التأنيث لا يجوز إلا في الشعر، وهو محجوج بما ذكرنا.

الحكم الخامس: إن عاملهما لا تلحقه عَلَامَةُ تثنيةٍ ولا جمع، في الأَمر الغالب، بل تقول: قام أَخَوَاكَ، وقام إخوَتُكَ، وقام نِسْوَتُكَ، كما تقول: قام أَخُوكَ، ومن العرب مَنْ يُلْحِق علاماتٍ دالةً عَلَى ذلك، كما يُلْحِق الجميعُ عَلَامَةً دالةً عَلَى التأنيث، كقوله:

٨٠- هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه في باب الفاعل (٢١٤) والأشموني كذلك (رقم ٣٦٦).

اللُّغَة: «برئت» خلت، «ريبة» أصل الريبة الشك، «ذم» ما تعاب به.

الإعْراب: «ما» نافية، «برئت» برئ: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث، «من ريبة» جار ومجرور متعلق ببرئ «وذم» معطوف على ريبة، «في حربنا» الجار والمجرور متعلق ببرئ أيضًا، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه، «إلا» أداة حصر، «بنات» فاعل برئ، وهو مضاف و«العم» مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ما برئت إلا بنات العم»، حيث وصل الفعل بتاء التأنيث، مع كونه مفصولًا عن فاعله بإلا، ودخول التاء في هذه الحال مرجوح، على ما ذكره المؤلف تبعًا لابن مالك، وحكى ابن عقيل أن الجمهور لا يجيزون التأنيث في هذه الحال كما حكى المؤلف عن الأخفش أن التأنيث لا يجوز في غير ضرورة الشعر، ولكن الذي تنصره الأدلة هو ما ذكر المؤلف، ومن شواهد ذلك قول ذي الرمة:

طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا   وَمَا بَقِيَتْ إلّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

٨١ - تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ   وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فيكم مَلَائِكَةٌ بالليْلِ وَمَلَائِكَةٌ بالنهار»(١). وقول بعض العرب: «أَكَلُوني الْبَرَاغِيثُ» وقول الشاعر:

٨١- هذا بيت من الطويل من كلمة لعبد الله بن قيس الرقيات، يرثي فيها مصعب بن الزبير، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٤٣) والأشموني (رقم ٣٥٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٢٠٩).

اللغة: «المارقين» الخارجين عن الدين، «مبعد» أراد به الأجنبي، «حميم» هو الصديق.

الإعراب: «تولى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مصعب المذكور في أبيات سابقة، «قتال» مفعول به لتولى، وقتال مضاف و«المارقين» مضاف إليه، «بنفسه» الجار والمجرور متعلق بتولى، ونفس مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه، «وقد» الواو للحال، وقد: حرف تحقيق، «أسلماه» أسلم: فعل ماض، والألف حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب مفعول به، «مبعد» فاعل أسلم «وحميم» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده، وهذه لغة جماعة من العرب، وليست الألف عندهم إلا علامة على تثنية الفاعل، كما أن التاء في نحو «قامت هند» علامة على تأنيث الفاعل عند جميع العرب.

والعرب الذين يلحقون علامة التثنية والجمع بالفعل يشبهون هاتين العلامتين بعلامة التأنيث، فكما أنه تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثًا، فكذلك تلحق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعًا.

وجمهور العرب يجدون بين علامة التثنية والجمع وعلامة التأنيث فرقًا؛ فلذلك لا يقيسون إحداهما على الأخرى، ولا يعطون إحداهما حكم الأخرى.

ومثل بيت الشاهد قول الشاعر:

نُسِيَا حَاتِمٌ وَكَعْبٌ لَدُنْ فَا   ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

---

(١) هذا الحديث رواه مالك في الموطأ، وهو حديث مختصر من حديث روي مطولًا: «إن ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار» ومن أجل ذلك امتنع قوم من الاحتجاج برواية مالك التي يحتج بها العلامة ابن مالك صاحب الألفية، حتى إنه سمى هذه اللغة «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» كما سماها غيره من النحاة «لغة أكلوني البراغيث» لأن الرواية المطولة تدل على أن من روى الرواية المختصرة لم يراع اللفظ الذي ورد عن الرسول صلوات الله وسلامه عليه، فأخطأ الصياغة.

٨٢ - نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا ... أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

٨٢- هذا بيت من الكامل من كلام أبي فراس الحمداني، ابن عم سيف الدولة الحمداني، وأبو فراس هو صاحب الشاهد (رقم ٦) السابق شرحه في أول الكتاب، وقبل هذا البيت قوله:

يَا أَيُّهَا المَلِكُ الَّذِي ... أَضْحَتْ لَهُ جُمَلُ المَنَاقِبْ
نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا ... أَلْقَحْنَهَا... البيت،

وبعده:

رَاقَتْ وَرَقَّ نَسِيمُهَا ... فَحَكَتْ لَنَا صُوَرَ الْحَبَائِبْ
حَضَرَ الشَّرَابُ فَلَمْ يَطِبْ ... شُرْبُ الشَّرَابِ وَأَنْتَ غَائِبْ

وأبو فراس الحمداني صاحب هذا الشاهد ممن لا يحتج بشعره على قواعد اللغة ومفرداتها: لأنه مولد، ولعل المؤلف إنما أراد التمثيل بهذا البيت، ولم يرد الاحتجاج به، وفرق بين الاحتجاج والتمثيل، وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضح المسالك (رقم ٢٠٨) .

اللغة: «نتج» هو ههنا فعل مبني للمعلوم، وفي كلام العرب فعل من هذه المادة ملازم البناء للمجهول، تقول: نتج القوم الناقة – بالبناء للمعلوم – وتقول: نتجت الناقة – بالبناء للمجهول لا غير – فإذا أردت معنى استولد جئت بالفعل مبنيًا للمعلوم، وإذا أردت معنى ولد جئت بالفعل مبنيًا للمجهول وأسندته إلى الناقة وشبهها، ومن الأول قول الشاعر، وينسب إلى قيس بن حصين بن زيد الحارثي:

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ ... يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ

الإعراب: «نتج» فعل ماض مبني للمعلوم، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، «الربيع» فاعل نتج، «محاسنًا» مفعول به لنتج، «ألقحنها» ألقح: فعل ماض، والنون علامة على جمع الإناث، وضمير الغائب العائد إلى المحاسن مفعول به، «غر» فاعل ألقح، وغر مضاف، و«السحائب» مضاف إليه، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «ألقحنها غرّ السحائب» فإن قوله «غر» فاعل «ألقح» وغر: جمع غراء، وقد ألحق بالفعل علامة جمع المؤنث، وهي النون، مع إسناده إلى الفاعل الظاهر الذي هو غر السحائب، وليست هذه النون هي الفاعل وما بعدها بدل منها؛ لأن جعل النون علامة يجري على لغة جماعة مخصوصين من العرب، وهم الذين يلحقون بالفعل علامات التثنية والجمع، كما يلحق جميع العرب علامة التأنيث، فإن جعلت النون فاعلًا و«غر السحائب» بدلًا منه – كان ذلك جاريًا على لغة جمهور العرب، ولم يكن خاصًّا بلغة قوم منهم.

وقول الآخر:

٨٣ - رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

وقد حُمِلَ عَلَى هذه[1] اللغة آياتٌ من التنزيل العظيم: منها قوله سبحانه: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء، ٣] والأجْوَدُ تخريجُها عَلَى غير ذلك، وأَحْسَنَ الوُجوه فيها إعرابُ ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ مبتدأ، ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى﴾ خبرًا.

ثم قلت: الْثَالِثُ الْمُبْتَدَأُ، وَهُوَ: الْمُجَرَّدُ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ: مُخْبَرًا عَنْهُ، أَوْ وَصْفًا رَافِعًا لِمُكْتَفًى بِهِ؛ فَالأَوَّلُ كـ« زَيْدٌ قَائِمٌ » وَ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ وَ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ والثَّانِي شَرْطُهُ نَفْيٌ أَوِ اسْتِفْهَامٌ، نَحْوُ « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ »

٨٣- هذا بيت من الطويل، وينسبه بعض الرواة لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٤٥) والأشموني (رقم ٣٦٠) وفي وحشيات أبي تمام (ص ٢٩٠ المعارف) «ويقال: لعمر بن أبي ربيعة» وينسب لأبي الشبل، وفي العقد الفريد ٣ / ٤٦ لمحمد بن أبي أمية.

اللغة: «الغواني» جمع غانية، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة، أو هي التي غنيت بزوجها عن التطلع إلى الرجال، أو هي التي غنيت ببيت أبيها عن الأزواج لكونها في رفاهية عيش ورغد «النواضر» الجميلة، مأخوذة من النضرة، وهي الحسن والرواء، وواحد النواضر ناضر.

الإعراب: «رأين» رأى: فعل ماض، والنون علامة جمع المؤنث، ورأى هنا بصرية فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد، «الغواني» فاعل رأى، «الشيب» مفعول به لرأى «لاح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الشيب، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب حال من الشيب، «بعارضي» بعارض: جار ومجرور متعلق بلاح، وعارض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «فأعرضن» الفاء حرف عطف، أعرض: فعل ماض، والنون ضمير جماعة النسوة فاعل، «عني» جار ومجرور متعلق بأعرض، «بالخدود» جار ومجرور متعلق بأعرض أيضًا، «النواضر» صفة للخدود.

الشاهد فيه: قوله «رأين الغواني» حيث وصل الفعل - الذي هو رأى - بنون النسوة في قوله «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر - وهو قوله «الغواني» وهذه النون ليست ضميرًا مثلها في قوله «فأعرضن» بل هي علامة جمع الإناث مثل تاء التأنيث في نحو قولك «قامت هند».

---

(١) في نسخة «وقد حمل قوم على هذه - إلخ».

وَ« مَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ » .

وأقول: الثالثُ من المرفوعات: المبتدأ، وهو نوعان: مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ومبتدأ ليس له خبر، لكن له مرفوع يُغْني عن الخبر.

ويشترك النوعانِ في أمرين؛ **أحدهما**: أنهما مُجَرَّدَانِ عن العوامل اللفظية، **والثاني**: أن لهما عاملًا معنويًّا- وهو الابتداء- ونعني به كونَهُمَا عَلَى هذه الصورة من التجرد للإسناد.

ويفترقان في أمرين؛ **أَحدهما**: أن المبتدأ الذي له خبر يكون اسمًا صريحًا، نحو: « اللهُ رَبُّنَا » و« مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا » ومؤوَّلًا بالاسم، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة، ١٨٤]، أَيْ وصيامُكم خيرٌ لكم، ومثله قولُهم « تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »(١)، ولذلك قلت « المجرد » ولم أقل الاسم المجرد.

ولا يكون المبتدأ المستغني عن الخبر في تأويل الاسم ألبتة، بل ولا كل اسم، بل [يكون] اسمًا هو صفة، نحو « أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ » و« مَا مَضْرُوبٌ الْعَمْرَانِ ».

والثاني: أن المبتدأ الذي له خبر لا يحتاج إلى شيء يعتمد عليه، والمبتدأ المستغني عن الخبر لا بد أَن يعتمد عَلَى نفي أو استفهام كما مَثَّلْنَا، وكقوله:

٨٤ - خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

٨٤- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به الأشموني (رقم ١٣٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٤) وفي القطر (رقم ٣٨).

الإعراب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة في ياء الإعراب مضاف إليه، «ما» نافية، «وافٍ» مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، «بعهدي» بعهد: جار ومجرور متعلق بوافٍ، وعهد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «أنتما» فاعل بوافٍ سد مسد الخبر، «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط، «لم» نافية جازمة، «تكونا» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين اسم تكون، «لي» جار ومجرور متعلق بتكون، «على» حرف جر، «من» اسم

---

(١) قد تكلمنا على هذا المثل كلامًا وافيًا فارجع إليه في (ص ٤١ و ١٨٥) من هذا الكتاب.

وقوله :

٨٥ - أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

وقولي « رافعًا لمكتفًى به » أعَمُّ من أن يكون ذلك المرفوع اسمًا ظاهرًا ، كـ« قوم سلمى » في البيت الثاني ، أَو ضميرًا منفصلًا ، كـ« أنتما » في البيت الأول ، وفيه رَدٌّ عَلَى الكوفيين والزَّمَخْشَرِي وابن الحاجب ؛ إذ أَوجبوا أَن يكون المرفوع ظاهرًا ، وأَوجبوا في قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ [مريم، ٤٦] أَن يكون محمولًا عَلَى التقديم

موصول مبني على السكون في محل جر بعلي، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكون «أقاطع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة لا محل لها صلة، والعائد ضمير محذوف منصوب بأقاطع، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إذا لم تكونا لي على من أقاطعه فما وافٍ بعهدي أنتما.

الشَّاهِدُفِيهِ: قوله «ما وافٍ أنتما» حيث رفع الوصف الذي هو وافٍ ضميرًا منفصلًا على أنه فاعل أغنى عن الخبر؛ لكونه معتمدًا على حرف النفي وهو ما، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبرًا عنه؛ لئلا يلزم الإخبار بالمفرد وهو وافٍ عن المثنى وهو أنتما، وذلك لا يجوز عند أحد من العلماء؛ لأن العرب لا يتكلمون بنظيره، والبيت رد صارخ على من زعم أن فاعل الوصف المغنى عن الخبر لا يكون ضميرًا منفصلًا، وهم الذين ذكرهم الشارح فيما بعد (ص ٢١٢ التالية).

٨٥- هذا بيت من البسيط، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ١٣٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٦٥) وفي القطر (رقم ٣٩).

الإعْرَاب: «أقاطن» الهمزة للاستفهام، قاطن: مبتدأ، «قوم» فاعل قاطن أغنى عن خبره، وقوم مضاف، و«سلمى» مضاف إليه، «أم» حرف عطف «نووا» فعل وفاعل، «ظعنا» مفعول به لنووا، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة المبتدأ وفاعله، وحسن ذلك لأن جملة المبتدأ وفاعله في قوة الجملة الفعلية، «إن» شرطية، «يظعنوا» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، «فعجيب» الفاء واقعة في جواب الشرط، عجيب: خبر مقدم، «عيش» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل جزم جواب الشرط، و«عيش» مضاف و«من» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «قطنا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة، والألف للإطلاق.

الشَّاهِدُفِيهِ: قوله «أقاطن قوم سلمى» حيث اكتفى بالفاعل الذي هو قوله «قوم سلمى» عن خبر المبتدأ؛ لكون ذلك المبتدأ الذي هو قوله «قاطن» وصفًا معتمدًا على أداة الاستفهام، وهي الهمزة.

والتأخير ، وذلك لا يمكنهم في البيت [الأول] إذ لا يخبر عن المثنى بالمفرد ، وأَعَمُّ من أن يكون ذلك المرفوع فاعلًا كما في البيتين ، أو نائبًا عن الفاعل كما في قولك « أَمَضْرُوبٌ الزيدان » .

وخرج عن قولي « مكتفًى به » نحو « أقائمٌ أبَوَاه زَيْدٌ » فليس لك أن تعرب أقائمٌ مبتدأً ، وأبواه فاعلًا أغنى عن الخبر ؛ لأنه لا يتم به الكلامُ ، بل زَيْد : مبتدأٌ [مؤخر] وقائم : خبر مقدم ، وأبواه : فاعل به .

ثم قلت : وَلَا يُبْتَدَأُ بِنَكِرَةٍ إِلَّا إِنْ عَمَّتْ نَحْوُ « مَا رَجُلٌ فِي الدَّار » أَوْ خَصَّتْ نَحْوُ « رَجُلٌ صَالِحٌ جَاءَنِي » وَعَلَيْهِمَا ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ ﴾ [البقرة، ٢٢١] .

وأقول : الأصلُ في المبتدأْ أن يكون معرفةً ، ولا يكون نكرةً إلا في مواضع خاصة تتبَّعها بعضُ المتأخرين ، وأنْهاها إلى نَيِّفٍ وثلاثين ، وزعم بعضُهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم .

فمن أمثلَةِ الخصوص أن تكون موصوفَةً : إما بصفة مذكورة ، نحو ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ ﴾ [البقرة، ٢٢١] ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ [البقرة، ٢٢١] أو بصفة مقدرة ، كقولهم : السَّمْنُ مَنَوَانِ(١) بدرهم ؛ فالسمن : مبتدأ أوَّلُ ، وَمَنَوَانِ : مبتدأ ثان ، وبدرهم : خبره ، والمبتدأُ الثاني وخبرهُ خبرُ المبتدأ الأول ، والمسوِّغ للابتداء بمَنَوَانِ أنه موصوف بصفة مقدرة : أَيْ مَنَوَان منه .

ومنها : أن تكون مُصَغَّرَةً ، نحو رُجَيْلٌ جاءني ؛ لأن التصغير وَصْفٌ في المعنى بالصغر ؛ فكأنك قلت : رجل صغير جاءني .

ومنها : أن تكون مضافة ، كقوله ﷺ : **« خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ »** .

ومنها : أن يتعلق بها معمولٌ ، كقوله ﷺ : **« أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ ، وَنَهْيٌ عَنْ**

---

(١) **منوان :** تثنية منا بوزن عصا ، كما تقول : عصوان ، في تثنية العصا ، وقد يقال فيه : من - بفتح الميم وتشديد النون - والمنا : مقدار مخصوص من الموازين كالرطل ، وهو يزن رطلين تقريبًا ، وسيأتي شرح المؤلف لهذه الكلمة في باب التمييز بما لا يخرج عما قلناه .

مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ» فأمر ونهي : مبتدآن نكرتان ، وَسَوَّغ الابتداء بهما ما تَعَلَّق بهما من الجار والمجرور ، وكقولك : أَفْضَلُ منك جاءني .

ومن أمثلة العموم: أن يكون المبتدأُ نفسه صيغةَ عمومٍ، نحو: ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ [البقرة، ١١٦] وَ« مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ » و« مَنْ جَاءَكَ أَجِيءْ مَعَهُ » أو يقع في سياق النفي ، نحو « مَا رَجُلٌ في الدَّار » .

وعَلَى هذه الأمثلة قِسْ ما أَشبهها .

ثم قلت : الرَّابعُ خَبَرُهُ ، وَهُوَ : مَا تَحْصُلُ بِهِ الْفَائِدَةُ مَعَ مُبْتَدَأ غَيْرِ الْوَصْفِ المَذْكُور .

وأقول : الرابع من المرفوعات : خبرُ المبتدأ ، وقولي « مع مبتدأ » فَصْلٌ أَول مُخْرِج لفاعل الفعل ، وقولي « غير الوصف المذكور » فصلٌ ثانٍ مُخْرِج لفاعل الوصف في نحو : « أقائم الزيدان » و« ما قائم الزيدان » والمراد بالوصف المذكور ما تقدم ذكره في حَدِّ المبتدأ .

ثم قلت : وَلَا يَكُونُ زَمَانًا وَالمُبْتَدَأُ اسْمُ ذَاتٍ ، وَنَحْوُ : « اللَّيْلَةَ الهِلَالُ » مُتَأَوَّلٌ .

وأقول : لما بَيَّنْتُ في حَدِّ المبتدأ ما لا يكون مبتدأ- وهو النكرة التي ليست عامة ولا خاصة- بينت بعد حدِّ الخبر مالا يكون خبرًا في بعض الأحيان ، وذلك اسمُ الزمانِ ؛ فإنه لا يقع خبرًا عن أسماء الذوات ، وإنما يخبر به عن أَسماء الأَحْدَاثِ ، تقول : الصَّوْمُ الْيَوْمَ ، والسَّفَرُ غَدًا ، ولا تقول : « زَيْد اليوم » ولا « عَمْرو غدًا » فأما قولهم : « اللَّيْلَةَ الهِلَالُ »- بنصب الليلة عَلَى أَنها ظرف مخبر به عن الهلال مُقَدَّم عليه- فمؤول ، وتأويلُه عَلَى أَن أَصله : اللَّيْلَةَ رؤيةُ الهلالِ ، والرؤية حَدَثٌ لا ذاتٌ ، ثم حُذِفَ المضافُ ، وهو الرؤية ، وأُقيم المضاف إليه مُقامه ، ومثلُه قولهم في المثل : « اليَوْمَ خَمْرٌ ، وَغَدًا أَمْرٌ » التقدير : اليَوْمَ شُرْبُ خَمْرٍ ، وَغَدًا حُدُوثُ أَمْرٍ .

ثم قلت : الخامس اسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَهِيَ : أَمْسَى ، وَأَصْبَحَ ، وَأَضْحَى ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَلَيْسَ- مُطْلَقًا ، وَتَالِيَةً لِنَفْيٍ أَوْ شِبْهِهِ : زَالَ- مَاضِي يَزَالُ- وَبَرِحَ ، وَفَتِئَ ، وَانْفَكَّ ، وَصِلَةً لمَا الْوَقْتِيَّةِ : دَامَ ، نَحْوُ ﴿ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ .

وأقول: **الخامس من المرفوعات**: اسمُ كَانَ وأَخواتها الاثْنَتَيْ عشرَةَ المذكورة، فإنهن يدخلن عَلَى المبتدأ والخبر، فيرفَعْنَ المبتدأ، ويسمى اسمهن حقيقة، وفاعلهن مجازًا، وينصبن الخبر، ويسمى خبرهن حقيقة، ومفعولهن مجازًا.

ثم هُنَّ في ذلك عَلَى ثلاثة أَقسام:

(١) ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي ثمانية: كَانَ وليس وما بينهما.

(٢) وما يشترط أَن يتقدم عليه نَفْيٌ أَو شبهه- وهو النهي والدعاء- وهيَ أَربعة: زَالَ، وَبَرِحَ، وَفَتِئَ، وانْفَكَّ، نحو ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود، ١١٨] ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه، ٩١] وتقول: «لا تَزَلْ ذَاكِرَ اللهِ» و«لا بَرِحَ رَبْعُكَ مَأْنُوسًا»، و«لا زَالَ جَنَابُكَ مَحْروسًا» ويشترط في «زال» شرطٌ آخرُ، وهو أَن يكون ماضي يزَالُ؛ فإن ماضي يَزُول فعل تامٌّ قاصِر بمعنى الذهاب والانتقال، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر، ٤١]، و«إن» الأُولى في الآية شرطية، والثانية نافية، وماضي يَزِيلُ فعلٌ تام مُتَعَدٍّ بمعنى مَازَ يَمِيزُ، يقال: زَالَ زَيْدٌ ضَأْنَهُ من مَعْزِ فلان: أي مَيَّزَه منه.

(٣) وما يشترط أَن يتقدم عليه «ما» المصدرية النائبة عن ظرف الزمان[1] وهو «دام» وإِلى ذلك أَشَرْتُ بالتمثيل بالآية الكريمة، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِالصَّلَوٰةِ وَالزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم، ٣١] أي مُدَّةَ دَوَامي حَيًّا؛ فلو قلت: «دَامَ زَيْدٌ

---

(١) تسمى «ما» هذه المصدرية الوقتية؛ أما وجه تسميتها بالمصدرية فلأنها تؤول مع صلتها بمصدر، وهو الدوام، وأما تسميتها بالوقتية فلنيابتها مع صلتها عن الوقت، وهو المدة، وهي تفيد توقيت دوام ثبوت الخبر للمبتدأ بمدة.

ومما ينبغي أن تتنبه له أن «ما» كلما كانت وقتية فهي مصدرية ألبتة، ولا يلزم من أن تكون مصدرية أن تكون وقتية، بل قد تكون مصدرية فقط، نحو مثال الشارح، ونحو قول الشاعر:

يَسُرُّ المَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي ... وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

ومما ينبغي أن تتنبه له أيضًا أنه لا يلزم من وجود «ما» المصدرية الظرفية قبل «دام» وجوب إعمال «دام» عمل كان، بل قد تدخل «ما» هذه على «دام» ولا تعمل لكون دام تامة، لا ناقصة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَٰوَٰتُ وَالْأَرْضُ﴾ [سورة هود، ١٠٨]، ولكن المراد هنا أنه لا يجوز أن تعمل «دام» عمل كان إلا إذا سبقتها «ما» المصدرية الظرفية، فكلما كانت دام عاملة عمل كان فإن «ما» المصدرية الوقتية تكون سابقة عليها.

صَحِيحًا » كَانَ قولك « صحيحًا » حالًا لا خبرًا ، وكذلك « عجبت مِنْ مَا دَامَ زَيْدٌ صَحيحًا » لأن ما هذه مصدرية لا ظرفية ، والمعني عجبت من دوامه صحيحًا .

ثم قلت : وَيَجِبُ حَذْفُ « كانَ » وَحْدَهَا بَعْدَ « أمَّا » في نَحْوِ « أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ » وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مَعَ اسْمِهَا بَعْدَ إنْ وَلَوِ الشَّرْطِيَّتَيْنِ ، وَحَذْفُ نُونِ مُضَارِعِهَا الْمَجْزُومِ إلَّا قَبْلَ سَاكِنٍ أوْ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ .

وأقول : هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق بكان بالنظر إلى الحذف :

إحداها : حذفها وجوبًا دون اسمها وخبرها ، وذلك مشترط بخمسة أمور ؛ **أحدها** : أن تقع صلةً لأَنْ ، **والثاني** : أن يدخل عَلَى أنْ حرفُ التعليلِ ، **الثالث** : أن تتقدم العلة عَلَى المعلول ، **الرابع** : أن يُحذف الجار ، **الخامس** : أن يؤتى بما ، كقولهم : « أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » وأَصل هذا الكلام : انْطَلَقْتُ لأن كنتُ منطلقًا ، أَي : انطلقت لأَجل انطلاقك ، ثم دَخَلَ هذَا الكلام تغييرٌ من وُجُوهٍ ؛ **أَحدها** : تقديمُ العلة- وهي « لأَن كنت منطلقًا »- عَلَى المعلول- وهي « انطلقت » وفائدة ذلك الدلالةُ عَلَى الاختصاص ، **والثاني** : حذفُ لام العلة ، وفائدة ذلك الاختصار ، **والثالث** : حذفُ كَانَ ، وفائدته أَيضًا الاختصار ، **والرابع** : انفصال الضمير ، وذلك لازمٌ عن حذف كَانَ ، **والخامس** : وجوبُ زيادة « ما » وذلك لإِرادة التعويض ، **والسادس** : إِدغام النون في الميم ، وذلك لتقارب الحرفين مع سكون الأول وكونهما في كلمتين .

ومن شواهد هذه المسألة قولُ العباس بن مرداس رضي الله عنه :

٨٦ - أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

« أَبا » منادى بتقدير يا أَبا ، و« خُرَاشَةَ » بضم الخاء المعجمة ، و« أَما أَنت ذا نفر » أَصله : لأَن كنت ذا نفر ، فعمل فيه ما ذكرناه ، والذي يتعلق به اللام محذوف : أَي

٨٦- هذا بيت من البسيط من كلام العباس بن مرداس السلمي، يقوله يخاطب خفاف بن ندبة، وخفاف شاعر أيضًا، وندبة اسم أمه، والبيت من شواهد سيبويه (١ / ١٤٨) والأشموني (رقم ٢٩٧) وابن عقيل (رقم ٧٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ٩٧) وفي القطر (رقم ٤٧).

لأن كنت ذا نفر افْتَخَرْتَ عَلَيَّ ، والمراد بالضَّبُع السَّنَةُ المُجْدِبة .

المسألة الثانية : حذف « كَانَ » مع اسمها وإبقاء خبرها ، وذلك جائز لا واجب ، وشَرْطُهُ : أَن يتقدمها « إنْ » أَو « لو » الشرطيتان ؛ فالأول كقوله ﷺ : « **النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ** » فتقديره : إنْ كَانَ عملُهم خيرًا فجزاؤهم خير ، وإن كَانَ عملُهم شرًّا فجزاؤهم شر ، وهذا أَرجح الأوجه في مثل هذا التركيب ، وفيه وُجُوهٌ أُخر(١) والثاني كقوله ﷺ : « **الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ** » أَي ولو كَانَ الذي تلتمسه خاتمًا من حديد .

المعنى: لا ينبغي لك أن تفخر عليَّ؛ لأنك لو افتخرت عليَّ لم تجد ما تفخر به إلا أن تذكر أن قومك كثيرو العدد، وليست كثرة العدد من المفاخر؛ لأن قومي إنما نقص عددهم وقوفهم في صفوف الجهاد، وإغاثتهم الملهوف، وإجابتهم الصريخ، ولم ينقصهم الجدب ولا الجوع؛ فهو في المعنى كقول شاعر الحماسة:

إنِّي لَـمِـنْ مَـعْـشَـرٍ أَفْـنَـى أوائِـلَـهُـمْ ... قِيـلُ الْـكُـمَـاةِ: أَلَا أَيْـنَ الْـمُـحَـامُـونَـا

الإعراب: «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، وأبا مضاف و«خراشة» مضاف إليه، «أما» هذا لفظ مركب من كلمتين، الأولى أن المصدرية، والثانية ما؛ فأما أن فحرف مصدري، وأما ما فحرف زائد للتعويض به عن كان المحذوفة، «أنت» ضمير منفصل اسم كان المحذوفة، «ذا» خبر كان المحذوفة، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و«نفر» مضاف إليه، «فإن» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، «قومي» قوم: اسم إن، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «لم» نافية جازمة، «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم، وضمير الغائبين العائد إلى قومي مفعول به، «الضبع» فاعل تأكل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف كان، وعوض عنها ما الزائدة، وأبقى اسمها وهو قوله «أنت» وخبرها وهو قوله «ذا نفر» على ما بيناه في الإعراب وعلى ما هو بين في كلام المؤلف، وليس يخفى عليك أن المحذوف من الجملة كلها هو كان وحدها بعد الذي نبهناك إليه.

---

(١) في هذا التركيب أربعة أوجه مشهورة :

الوجه الأول : « إن خيرًا فخيرًا ، وإن شرًّا فشرًّا » بنصب خير وشر في الموضعين جميعًا ، وتخريجه على أن خيرًا الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها ، ومثله شرًّا الأول ، وخيرًا الثاني مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله =

المسألة الثالثة: حذفُ نونِ « كَانَ » وذلك مشروط بأُمُورٍ؛ **أَحدها**: أَن تكون بلفظ المضارع، **والثاني**: أَن يكون المضارع مجزومًا[(١)]، **والثالث**: أَن لا يقع بعد النون ساكن، **والرابع**: أَن لا يقع بعده ضمير متصل، وذلك نحو ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل، ١٢٠] ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم، ٤]، ولا يجوز في قولك « كَانَ » و« كُنْ » لانتفاء المضارع، ولا في نحو « هُوَ يَكُونُ » و« لن يكونَ » لانتفاء الجزم، ولا في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة، ١] لوجود الساكن، ولا في نحو قوله ﷺ: « **إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّط عَلَيه، وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ** »[(٢)] لوجود الضمير.

ثم قلت: السَّادِسُ اسْمُ أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ؛ وَهِيَ: كَادَ، وَكَرَبَ، وَأَوشَكَ – لِدُنُوِّ

= الأول، ومثله شرًّا الثاني، وأصل الكلام على هذا: إن كان عملهم خيرًا فهم يجزون خيرًا، وإن كان عملهم شرًّا فهم يجزون شرًّا.

الوجه الثاني: «إن خير فخير، وإن شر فشر» برفع خير وشر في الموضعين جميعًا، وتخريجه على أن خيرًا الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها، ومثله شر الأول، وخيرًا الثاني خبر لمبتدأ محذوف، ومثله شر الثاني، وأصل الكلام على هذا: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير، وإن كان في عملهم شر فجزاؤهم شر.

الوجه الثالث: «إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر» بنصب خير وشر الأولين، ورفع خير وشر الثانيين، وتخريجه على أن خيرًا الأول خبر لكان المحذوفة مع اسمها، ومثله شر الأول، وخيرًا الثاني خبر مبتدأ محذوف، ومثله شر الثاني، وأصل الكلام على هذا: إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرًا فجزاؤهم شر.

والوجه الرابع: «إن خير فخيرًا، وإن شر فشرًّا» برفع خير وشر الأولين، ونصب خير وشر الثانيين، بعكس الثالث، وتخريجه على أن خيرًا الأول اسم لكان المحذوفة مع خبرها، ومثله شر الأول، وخيرًا الثاني مفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الأول، وأصل الكلام على هذا: إن كان في عملهم خير فهم يجزون خيرًا، وإن كان في عملهم شر فهم يجزون شرًّا.

وأرجح هذه الأوجه الأربعة هو الوجه الثالث، وهو الذي اقتصر عليه المؤلف هنا، وأضعفهما هو الوجه الرابع، وأما الوجهان الأول والثاني فهما في درجة واحدة، ودرجتهما متوسطة بين الثالث والرابع، فاعرف ذلك واحرص عليه.

(١) ترك المؤلف هنا شرطًا، وهو أن يكون جزم المضارع بالسكون، وذلك يقتضي ألا يتصل بألف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطبة.

(٢) قاله عليه الصلاة والسلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد حدث أصحابه عن المسيخ الدجال ووصفه لهم، ثم كانت فتنة ابن صياد، فلما خرج النبي وأصحابه إليه رأى عمر شبهه قريبًا مما سمعه من نعوت المسيخ فهم بأن يقتله، فقال له النبي ذلك، يريد أنه إن كان هذا هو المسيخ فإن الذي يقتله هو عيسى ابن مريم كما أخبرتكم، وإن كان إنسانًا غيره وأنت تقتله على أنه هو فلا خير لك في قتله.

الْخَبَرِ، وَعَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَحَرَى- لِتَرَجِّيهِ، وَطَفِقَ، وَعَلِقَ، وَأَنْشَأَ، وَأَخَذَ، وَجَعلَ، وَهَبَّ، وَهَلْهَلَ- لِلشُّرُوعِ فِيهِ، وَيَكُونُ خَبَرُهَا مُضَارِعًا.

وأقول: **السَّادِسُ مِنَ المرفوعات**: اسْمُ الأفْعَالِ المذكورة.

وهي تنقسم- باعتبار معانيها- إلى ثلاثةِ أَقسامٍ:

ما يدل عَلَى مُقَارَبة المُسَمَّى باسمها للخبر، وهي ثلاثة: كَادَ، وَكَرَبَ، وأَوْشَكَ.

وما يدل عَلَى تَرَجِّي المتكلم للخبر، وهي ثلاثة أَيضًا: عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.

وما يدل عَلَى شُرُوع المُسَمَّى باسمها في خبرها، وهي كثيرة، ذكرتُ منها [هنا] سبعة(١)، فكملت أَفْعَالُ هذا الباب ثلاثَةَ عَشَرَ، كما أَن الأفعال في باب «كَانَ» كذلك.

فهذه الثلاثَةَ عَشَرَ تعمل عمل كَانَ؛ فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، إلا أَن خبرها لا يكون إلا فعلًا مضارعًا(٢)، ثم منه ما يقترن بأنْ، ومنه ما يتجرد عنها، كما يأتي تفصيلُه- إن شاء الله تعالى- في باب المنصوبات، ولولا اختصاصُ خبرِها بأحكام ليست لكان وأَخواتها لم تنفرد بباب عَلَى حِدَةٍ، قال الله سبحانه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور، ٣٥] ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء، ٨]، وقال الشاعر:

٨٧ - وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُني ... ثَوْبي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

٨٧- هذان بيتان من البسيط يرويان في كلمة لعمرو بن أحمر الباهلي مع بعض تغيير في ألفاظهما، ويرويان منسوبين لأبي حية النميري، وانظر كتابتنا على الأشموني (رقم ٢٤٥) وانظر الأوضح (رقم ١٢٠) وسينشد المؤلف أول هذين البيتين مرة ثانية عند الكلام على خبر أفعال المقاربة من هذا الكتاب.

---

(١) وذكر الأزهري في تهذيب اللغة من أفعال الشروع: قام، وقعد، نحو قولك «قام فلان يفعل كذا، وقعد يفعل كذا» أي شرع.

(٢) وإذا دل عليه دليل جاز حذفه، ومنه الحديث: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد» ألا ترى أنه ينساق على ذهنك أنه أراد: من تأنى أصاب أو كاد يصيب، ومن عجل أخطأ أو كاد يخطئ.

وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ

وقال الآخر:

اللُّغَة: «يثقلني» يجهدني ويتعبني ويعييني، «أنهض» أقوم، والنهض مصدره، «السكر» بفتح السين وكسر الكاف - صفة مشبهة بمعنى الثمل، وهو الذي أخذ منه السكر فهد قواه.

الإعْرَاب: «وقد» حرف تحقيق، «جعلت» جعل: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط، «ما» زائدة «قمت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، «يثقلني» يثقل: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «ثوبي» ثوب: فاعل يثقل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وثوب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وستعرف ما في هذا الإعراب من مخالفة الأصل وإن كان هذا هو الظاهر، «فأنهض» الفاء عاطفة، أنهض: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «نهض» مفعول مطلق مبين للنوع، ونهض مضاف و«الشارب» مضاف إليه، «السكر» صفة للشارب، «وكنت» الواو عاطفة، كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «أمشي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر كان، «على رجلين» جار ومجرور متعلق بأمشي «معتدلًا» حال من فاعل أمشي، «فصرت» الفاء عاطفة، صار: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «أمشي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر صار، «على أخرى» جار ومجرور متعلق بأمشي «من الشجر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى.

الشَّاهِدُ فِيهِ: عبارة المؤلف ظاهرة في أنه لم يرد الاستشهاد بهذا البيت إلا على مجيء «جعل» فعلًا من الأفعال التي تعمل عمل كان وتختص بكون خبرها لا يكون إلا فعلًا مضارعًا، ولكن العلماء ينشدون هذا البيت لأن ظاهره أن المضارع الذي وقع خبرًا لجعل - وهو «يثقلني» - قد رفع اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير اسمها، وهذا الاسم هو قوله «ثوبي»، وهذا غير مرتضى عند جمهرة العلماء، ولو أنه جاء بالكلام على ما هو الموافق لما ارتضوه لقال «وقد جعلت أثقل» فيكون الفعل المضارع رافعًا لضمير يرجع إلى اسم جعل، وقد تخلص العلماء من هذا الظاهر بأن جعلوا فاعل «يثقلني» ضميرًا مستترًا يعود إلى التاء التي هي اسم جعل، وقوله «ثوبي» بدلًا من هذا الضمير المتصل، فإن قلت: كان يجب أن لو كان فاعل يثقلني ضميرًا مستترًا للمتكلم أن يقول: أثقل؛ لأن حرف المضارعة الموضوع للدلالة على المتكلم هو الهمزة، قلنا: إن أصل الكلام: وقد جعلت أثقل ثوبي؛ فلما أبدل ثوبي من الضمير المستتر أو من التاء جاز إعادة الضمير على البدل؛ لأنه هو المقصود بالحكم، فافهم.

٨٨ - * هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ في طَاعَةِ الْهَوَى *

وقال الآخر:

٨٩ - وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمْ قَبْلَ الإِمَاتَةِ تَزْهَقُ

٨٨- هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَلَجَّ كَأَنِّي كُنتُ باللَّوْمِ مُغْرِيا *

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين، وسينشده المؤلف مرة أخرى في الكلام على خبر أفعال المقاربة، للاستشهاد به على أن الفعل المضارع الواقع خبرًا لفعل من أفعال الشروع يمتنع اقترانه بأن.

الإعراب: «هببت» هبّ: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «ألوم» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر هبّ «القلب» مفعول به لألوم، «في طاعة» جار ومجرور متعلق بألوم، وطاعة مضاف. و«الهوى» مضاف إليه، «فلجّ» الفاء عاطفة، ولجّ: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى القلب، «كأني» كأن: حرف تشبيه ونصب، وياء المتكلم اسمه، «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «باللوم» جار ومجرور متعلق بقوله مغريًا الآتي، «مغريًا» خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله «هببت ألوم» فإن قوله «هبّ» بتشديد الباء – فعل من أفعال الشروع، يعمل عمل كان فيرفع الاسم وينصب الخبر، وقد رفع الاسم الذي هو تاء المتكلم، ونصب الخبر الذي هو جملة ألوم.

٨٩- هذا بيت من الطويل، ولم أجد أحدًا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وسينشد المؤلف هذا البيت مرة أخرى في باب أفعال المقاربة من هذا الكتاب.

الإعراب: «وطئنا» فعل وفاعل، «ديار» مفعول به، وديار مضاف و«المعتدين» مضاف إليه، «فهلهلت» الفاء حرف عطف، هلهل: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، «نفوسهم» نفوس: اسم هلهل، ونفوس مضاف والضمير العائد إلى المعتدين مضاف إليه، «قبل» ظرف متعلق بقوله تزهق الآتي، وقبل مضاف و«الإماتة» مضاف إليه، «تزهق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم هلهل وهو نفوس، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر هلهل.

الشاهد فيه: قوله «هلهلت نفوسهم تزهق» فإن هلهل فعل من أفعال الشروع – على ما ذكر المؤلف ههنا – يعمل عمل كان، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وقد رفع في هذا البيت الاسم الذي هو قوله «نفوس» ونصب الخبر الذي هو جملة المضارع المجرد من أن وفاعله، فافهم ذلك.

وهذان الفعلان أغْرَبُ أفعال الشروع، وطَفِقَ أشهرها، وهي التي وقعت في التنزيل، وذلك في موضعين:

أحدهما: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ [الأعراف، ٢٢، وطه: ١٢١] أَيْ: شَرَعَا يَخيطَان ورقةً عَلَى أُخرى كما تُخْصَفُ النِّعَالُ ليستترا بها، وقرأ أبو السمال العدوي (وَطَفَقَا) بالفتح، وهي لُغَة حكاها الأخفش، وفيها لُغَة ثالثة طَبِقَ- بباء مكسورة مكان الفاء.

والثاني: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾ [ص، ٣٣] أَيْ: شَرَعَ يمسح بالسيف سُوقَهَا وأَعْنَاقَهَا مَسْحًا: أَيْ يقطعها قطعًا.

ثم قلت: السَّابعُ اسْمُ مَا حُمِلَ عَلَى «لَيْس» وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: «لَاتَ» في لغَةِ الجميع، ولا تَعْمَلُ إلا في الحِينِ بكَثرَةٍ، أوِ السَّاعَةِ أوِ الأوَانِ بِقلةٍ، ولا يُجْمَعُ بين جُزْأَيْهَا، والأكثَرُ كَوْنُ المَحْذُوفِ اسْمَهَا، نحوُ: ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ و«ما» و«لا» النَّافِيَتَانِ في لُغَةِ الْحِجَازِ، و«إِنِ» النَّافِيَةُ في لُغَةِ أَهْلِ الْعَالِيَةِ، وشَرْطُ إِعمَالِهِنَّ نَفْيُ الْخَبَرِ، وتَأخِيرُهُ، وَأَنْ لا يَلِيَهُنَّ مَعْمولُهُ وليس ظَرْفًا ولا مجرُورًا، وتَنكيرُ مَعْمُولَي «لا» وأن لا يقترِنَ اسمُ «ما» بإِنِ الزَّائِدَةِ، نحو: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ و:

*** ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيا ***

و«إِنْ ذَلِك نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ».

وأقول: السابعُ من المرفوعات: اسمُ ما حُمِلَ- في رفع الاسم ونصب الخبر- عَلَى «ليس» وهيَ أحْرُفٌ أربعة نافية، وهي: «ما» و«لا» و«لاتَ» و«إِنْ».

هذا، والمعروف عن العلماء الأثبات - ومنهم المؤلف - أن «هلهل» إنما يدل على دنو الخبر، ولا نعلم أحدًا ذكر أن هذا الفعل يدل على الشروع إلا المؤلف في هذا الموضع وفيما يلي عند الكلام على خبر أفعال المقاربة حيث يذكر هذا الفعل في عداد أفعال الشروع التي يمتنع اقتران المضارع الواقع خبرًا لها بأن المصدرية، وقد ذكر في غير هذا الكتاب أنه يدل على الدنو كما قلنا؛ فلابد أنه اطلع على ما لم نطلع عليه؛ ولذلك تراه يقول عن هب وهلهل «وهذان الفعلان أغرب أفعال الشروع».

فأما «ما» فإنها تعملُ هذا العملَ بأربعة شروط:

أحدها: أن يكون اسمها مُقَدَّمًا وخبرها مؤخرًا.

والثاني: أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة.

والثالث: أن لا يقترن الخبر بإلَّا.

والرابع: ألا يليها معمولُ الخبر وليس ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا.

فإذا استوفَتْ هذه الشروطَ الأربعةَ عملت هذا العمَلَ- سَوَاءٌ أكان اسمُها وخبرها نكرتين، أو معرفتين، أو كَانَ الاسمُ معرفة والخبرُ نكرةً.

فالمعرفتان كقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾ [المجادلة، ٢].

والنكرتان كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة، ٤٧] فـ(أحدٌ) اسمها، و(حاجزين) خبرها و(منكم) متعلق بمحذوف تقديره أَعنى، ويحتمل أن أحدًا فاعلُ «منكم» لاعتماده عَلَى النفي، و(حاجزين) نعت له عَلَى لفظه.

فإن قلت: كيف يُوصَفُ الواحدُ بالجمع؟ وكيف يخبر به عنه؟

قلت: جوابهما أنه اسم عام، ولهذا جاء ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

والمختلفان كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف، ٣١] ولم يقع في القرآن إِعمال «ما» صَرِيحًا في غير هذه المواضع الثلاثة، عَلَى الاحتمال المذكور في الثاني، وإِعمالُها لُغَةُ أَهل الحجاز، ولا يجيزونه في نحو قوله:

٩٠ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ ... وَلا صَرِيفٌ ولكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

٩٠- هذا بيت من البسيط، وهو من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢١١) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠١) وفي القطر (رقم ٥٠).

اللُّغَة: «غدانة» بضم الغين المعجمة بعدها دال مهملة وبعد الألف نون موحدة – حي من بني يربوع «صريف» هو الفضة «الخزف» الفخار الذي يعمل من الطين ثم يشوى بالنار.

الإعْرَاب: «بني» منادى بحرف نداء محذوف، والأصل يا بني، وبني مضاف «غدانة»

لاقتران الاسم بإِنْ، ولا في نحو قوله سبحانه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران، ١٤٤]، ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر، ٥٠] لاقتران الخبر بإِلَّا، ولا في نحو قولهم في المثل «ما مُسيءٌ مَنْ أَعْتَبَ»[١] لتقدم خبرها، ولا في نحو قوله:

مضاف إليه، «ما» نافية «إن» زائدة، «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ، «ذهب» خبر المبتدأ، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «صريف» معطوف بالواو على ذهب، «ولكن» الواو عاطفة، ولكن: حرف استدراك، «أنتم» ضمير منفصل مبتدأ، «الخزف» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ما إن أنتم ذهب» فإن «ما» هذه نافية، وقد وقع بعدها «إن» وإن هذه تحتمل أن تكون زائدة لا تدل على شيء سوى مجرد التوكيد، وتحتمل أن تكون دالة على النفي، وهذا النفي يجوز أن يكون لتأكيد النفي المستفاد أولًا من ما، كما يجوز أن يكون نفيًا للنفي المستفاد من ما فيكون الكلام دالًا على إثبات كونهم ذهبًا أو فضة، فإذا اعتبرت «إن» هذه زائدة أبطلت عمل ما؛ فرفعت بعدها المبتدأ والخبر، وإن اعتبرت «إن» هذه نافية: فإما أن تجعلها مؤكدة للنفي المستفاد من «ما» من باب التوكيد اللفظي بإعادة اللفظ الأول بمرادفه في المعنى، نحو قولك: «نعم جير» وإما أن تجعلها نافية لنفي «ما» فيكون ما بعدها مثبتًا؛ لأن نفي النفي إثبات؛ فعلى الثاني يبطل عمل «ما» أيضًا؛ لأن من شروط العمل بقاء النفي، وعلى الأول تعملها.

وقد وردت الرواية في هذا البيت بنصب «ذهب» وبرفعه؛ فتخرج رواية نصبه على وجه واحد، هو جعل «إن» نافية مؤكدة لنفي «ما» وتخرج رواية رفعه على أحد وجهين: إما على جعل «إن» زائدة، وإما على جعلها نافية للنفي الذي أفادته ما، غير أن المعنى المقصود لقائل هذا البيت لا يلتئم مع هذا الوجه الأخير، فافهم ذلك كله.

ثم اعلم أن المؤلف راعى أشهر الروايتين، واعتبر «إن» زائدة؛ فقضى عليك بإهمال «ما»، فاعرفه أيضًا.

ومثله قول فروة بن مسيك المرادي، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٤٧٥) والكامل للمبرد (١/٢٠٠):

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ، وَلَكِنْ ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب، ومسيء: اسم فاعل من الإساءة، وهو خبر مقدم، وأعتب: أي أتى بما يزيل العتاب ويذهبه بفعل ما يرضى العاتب، ومن: اسم موصول مبتدأ مؤخر، وجملة «أعتب» صلة.

٩١ - وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِنًى ... وَمَا كلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عارِفُ

لتقدم معمول خبرها وليس بظرف ولا جار ومجرور.

ولا يُعمِلها بنو تميم ولو استوفت الشروطَ الأربعةَ، بل يقولون: «مَا زَيْدٌ قائمٌ» وقُرِئَ عَلَى لغتهم «مَا هَٰذَا بَشَرٌ» [يوسف، ٣١] و«مَّا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ» [المجادلة، ٢] بالرفع، وقرِئَ أيضًا: (بأُمَّهَاتِهِمْ) بالجر بباء زائدة، وتحتمل الحجازية والتميمية، خلافًا لأبي علي والزَّمَخْشَرِي زَعَما أن الباء تختص بلغة النصب(١).

٩١- هذا بيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة لمزاحم بن الحارث العقيلي، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٣٦ و٣٧) والأشموني (رقم ٢١٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٥).

اللُّغَة: «تعرفها» تطلب معرفتها، واسأل الناس عنها «المنازل» جمع منزل، وهو مكان النزول «منى» بكسر الميم - بليدة على مسافة فرسخ من مكة.

الإعْرَاب: «قالوا» فعل ماض وفاعله، «تعرفها» تعرف: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والضمير البارز المتصل مفعول به، «المنازل» منصوب على نزع الخافض، وأصله بالمنازل، «من منى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل «وما» الواو عاطفة، ما: نافية، «كل» تروى هذه الكلمة مرفوعة وتروى منصوبة؛ فمن رواها مرفوعة جاز أن يجعلها مبتدأ، وعليه تكون ما تميمية، وجاز أن يجعلها اسم ما النافية الحجازية، ومن رواها منصوبة جعلها مفعولًا به لقوله عارف الآتي في آخر البيت، ورواية النصب هي التي رواها شراح الألفية، وهي التي يعنيها المؤلف هنا، وكل مضاف، و«من» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «وافى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، «منى» مفعول به لوافى، والجملة من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول، «أنا» ضمير منفصل مبتدأ، «عارف» خبر المبتدأ.

ثم إذا قرأت «كل» بالرفع واعتبرت «ما» تميمية مهملة؛ فجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو «كل»، وإذا قرأت «كل» بالرفع أيضًا وجعلت ما حجازية فكل اسم ما، وجملة أنا عارف في محل نصب خبر ما الحجازية.

(١) مما يدل على أن بني تميم يلحقون الباء الزائدة بخبر المبتدأ الواقع بعد «ما» النافية قول الفرزدق، وهو أحد بني تميم:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ... وَلَا مُنْسِئٌ مَعْنٌ، وَلَا مُتَيَسِّرُ

وأما « لا » فإنها تعمل بالشروط المذكورة لما ، إلا شَرْطَ انتفاء اقتران « إِنْ » بالاسم فلا حاجة له ؛ لأنَّ « إِنْ » لا تُزَاد بعد « لا » ويضاف إلى الشروط الثلاثة الباقية أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كقوله :

٩٢ - تَعَزَّ فَلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ باقيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقيَا

فإن قرأت «كل» بالنصب كانت جملة «أنا عارف» لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية، ويكون أصل الكلام: وما أنا عارف كل من وافى مِنى.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ما كل من وافى منى أنا عارف» بنصب كل؛ فإن «ما» ههنا نافية، وقد وجب إهمالها لتقدم معمول خبرها على اسمها، فخبرها هو قوله «عارف» ومعموله هو قوله «كل»، لأن عارفًا اسم فاعل يعمل عمل الفعل فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا، وهذا كله على رواية نصب «كل»، أما إذا رفعته فإن الإعمال جائز، بأن تجعل «كل» اسم ما وجملة «أنا عارف» في محل نصب خبر ما والرابط بين جملة الخبر والمبتدأ على هذا الوجه ضمير منصوب بعارف محذوف، والتقدير: وما كل من وافى مِنى أنا عارفه.

فقد عرفت أنه يجوز في هذا البيت ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب: اثنان على رواية رفع «كل» وواحد على رواية نصب كل، وعرفت أن وجهًا واحدًا تكون فيه ما حجازية عاملة، وهو إنما يتأتى على أحد وجهين تحتملهما رواية رفع «كل» ووجهين تكون في كل واحد منهما «ما» تميمية مهملة: واحد منها يتأتى مع رفع كل، والثاني على رواية نصب كل، والوجه الممتنع هو أن تنصب «كل» على أنه مفعول لعارف وتجعل «ما» حجازية، والخلاصة أنه يجب في رواية نصب كل إهمال «ما» ويجوز في رواية رفع كل إهمال ما كما يجوز إعمالها.

٩٢- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٠٨) وفي القطر (رقم ٥١) وابن عقيل (رقم ٧٩) وسينشده المؤلف مرة أخرى عند الكلام على خبر ما حمل على ليس من هذا الكتاب للاستشهاد به على أن «لا» العاملة عمل ليس تنصب الخبر.

اللُّغَة: «تعز» تصبر وتجلد، «وزر» بفتح الواو والزاي – هو في الأصل الجبل، ثم عم استعماله في كل ما يعتصم به الإنسان ويلجأ إليه، «واقيًا» حافظًا ومانعًا.

الإعْرَاب: «تعز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «فلا» الفاء حرف دالّ على التعليل، لا: نافية تعمل عمل ليس، «شيء» اسم لا، «على الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشيء، «باقيًا» خبر لا، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية عاملة عمل ليس أيضًا، «وزر» اسم لا، «مما» من: حرف جر، ما: اسم موصول، مبني على السكون في محل جر بمن،

وربما عملت في اسم معرفة، كقوله:

٩٣ - أنكَرْتُهَا بَعْدَ أعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا ... لَا الدَّارُ دَارًا وَ لَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا

وعَلَى ذلك قول المتنبي:

٩٤ - إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأذَى ... فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا

«قضى الله» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بقضى محذوف، والتقدير: مما قضاه الله، «واقيًا» خبر لا، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة بالواو على جملة لا الأولى واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «لا شيء باقيًا» وقول «لا وزر واقيًا» حيث أعمل لا النافية عمل ليس في الموضعين؛ فرفع بها الاسم ونصب الخبر، واسمها وخبرها نكرتان في الموضعين جميعًا.

٩٣- هذا بيت من البسيط، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «أنكرتها» أراد لم أعرفها بسبب دثور آياتها وانمحاء العلامات الدالة عليها، «أعوام» جمع عام، «مضين لها» أراد مررن على رؤيتي لها.

المعنى: يصف دارًا كان يلقى أحبابه فيها قبل مضي أعوام بأنه لما مر بها لم يعرفها لتغيرها وذهاب معارفها.

الإعراب: «أنكرتها» فعل ماض، فاعله ضمير المتكلم، وضمير الغائبة مفعول به، «بعد» ظرف زمان منصوب على الظرفية، عامله أنكر، وبعد مضاف و«أعوام» مضاف إليه، «مضين» فعل وفاعل، والجملة في محل جر صفة لأعوام «لها» جار ومجرور متعلق بمضى، «لا» نافية عاملة عمل ليس، «الدار» اسم لا مرفوع بها، «دارًا» خبر لا منصوب بها، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية أيضًا، «الجيران» هو اسم لا هذه مرفوع بها، «جيرانا» خبر لا منصوب بها، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله «لا الدار دارًا» وقوله «لا الجيران جيرانا» حيث أعمل لا في الموضعين عمل ليس مع أن اسمها في الموضعين معرفة؛ إذ هو محلى بأل، والمؤلف ههنا قد جعل عملها في هذه الحال قليلًا، وفي كتابه القطر جعله غير جائز، وحكم على المتنبي بأنه أخطأ في بيته الآتي (رقم ٩٤)، وسنذكر هذا الكلام بإيضاح في شرحه.

٩٤- هذا بيت من الطويل من كلام أبي الطيب المتنبي، وهو شاعر من شعراء الدولة العباسية فلا يحتج بشعره، ولكن المؤلف أنشده على سبيل التمثيل، وليبين أنه مشابه للبيت السابق، وقد أنشده في كتابه القطر (رقم ٦٤).

وإعمالُ « لا » العَمَلَ المذكوَر لُغَةُ أهلِ الحجازِ أيضًا ، وأما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها .

وأما « إنْ » فتعمل بالشروط المذكورة ؛ إلا أن اقتران اسمها بإنْ ممتنع ؛ فلا حاجة لاشتراط انتفائه ، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة ، قرأ سعيد بن جُبَير رحمه الله : « إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ » بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء الساكنين ، ونصب (عبادًا) عَلَى الخبرية ، و(أمثالكم) عَلَى أنه صفة لعبادًا ، وفي نكرتين ، سُمِعَ « إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ » وفي معرفتين ، سُمِعَ « إِنْ ذَلِكَ نافِعَكَ ولا ضارَّكَ » .

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، «الجود» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا لم يرزق الجود، «لم» نافية جازمة، «يرزق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الجود، والجملة لا محل لها تفسيرية، «خلاصًا» مفعول ثان ليرزق، والمفعول الأول هو نائب الفاعل، «من الأذى» جار ومجرور متعلق بخلاص، «فلا» الفاء واقعة في جواب إذا، لا: نافية، «الحمد» اسم لا مرفوع بها، «مكسوبًا» خبر لا النافية منصوب بها، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية أيضًا، «المال» اسم لا «باقيًا» خبر لا، وجملة لا الثانية مع اسمها وخبرها معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها، ولا محل لهما من الإعراب لوقوعهما جوابًا لشرط غير جازم ومعطوفًا عليه.

الشاهد فيه: في قوله «لا الحمد مكسوبًا» وقوله «ولا المال باقيًا»، حيث أعمل لا النافية عمل ليس في الموضعين، فرفع بها الاسم ونصب بها الخبر، مع أن الاسم في الموضعين معرفة لأنه محلى بأل.

وقد اضطربت كلمة النحاة في هذا الموضوع؛ فمنهم من منع أن يكون اسم «لا» النافية العاملة عمل ليس معرفة، وحكم بأن ما جاء عن العرب الذين يصح الاستشهاد بكلامهم مما ظاهره ذلك فهو شاذ أو مؤول، وما ورد عمن لا يجوز الاستشهاد بكلامهم كأبي الطيب المتنبي فهو خطأ، وهذا هو مذهب الجمهور من النحاة، ومنهم من أجاز القياس على ذلك، ولكنه مع ذلك يعترف بأن الأكثر الأشهر أن يكون اسمها نكرة، ومن هؤلاء العلامة المحقق أبو الفتح ابن جني والشريف أبو السعادات بن الشجري.

وقد اضطربت كلمة ابن هشام مؤلف كتابنا هذا؛ فهو في بعض كتبه يجري على مذهب ابن الشجري وابن جني فيرى أن مجيء اسم لا معرفة قليل لا شاذ، كما فعل في كتابه الذي معنا، ويجري في بعض كتبه على أنه شاذ كما فعل في كتابه «قطر الندى» وهو في اضطرابه هذا تابع

وإِعمالُ « إِنْ » هذه لُغَةُ أهل العالية[١] .

وأما « لَاتَ » فإنها تعمل هذا العمل أيضًا ، ولكنها تختص عن أخواتها بأمرين :

أحدهما : أنها لا تعمل إِلا في ثلاث كلمات ، وهي « الحين » بكثرة ، و« الساعة » و« الأوان » بقلة .

والثاني : أن اسمها وخبرها لا يجتمعان ، والغالبُ أَن يكون المحذوفُ اسمَهَا والمذكورُ خَبَرَهَا ، وقد يعكس .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص ، ٣] .

الواو للحال و(لا) نافية بمعنى ليس ، والتاء زائدة لتوكيد النفي والمُبَالغة فيه ، كالتاء في راوية ، أو لتأنيث الحرف ، واسْمُهَا محذوفٌ ، و(حينَ مَنَاصٍ) خبرها ، ومضاف إليه ، أي : فنادوا والحالُ أنه ليس الحينُ حينَ مناصٍ ، أي : فِرَارٍ وتأخير .

والثاني كقراءة بعضهم ﴿ مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ ﴾ [ص ، ٣] بالرفع ،

لاضطراب كلمة ابن مالك صاحب الألفية في كتبه، على وفق ما ذكره ابن عقيل في شرحه على الألفية، ووفق ما ذكره الأشموني أيضًا، فإنهما قالا: إن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل القياس على مجيء اسم لا معرفة، وحكم في كتابه شرح الكافية بشذوذه، وتأول ما جاء عن العرب مما ظاهره ذلك، ونحن نقول: إن ابن مالك لم تضطرب كلمته في هذا الموضع، بل كلامه في عامة كتبه على أن مجيء اسم لا النافية العاملة عمل ليس معرفة شاذ، ومع هذا فإنا نرجح أنه ليس بشاذ، بل هو قليل، على ما هو مذهب ابن جني وابن الشجري وارتضاه أبو حيان من بعدهم جميعًا، ويدل لذلك أنه قد جاء في جملة صالحة من الشعر، فمنها البيت الذي أنشده المؤلف، ومنها قول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَانِيًا ... سِوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيا

---

(١) العالية – بالعين المهملة – المراد بها ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها ، وقد اختلف النحاة في جواز إعمال « إن » النافية ؛ فذهب أكثر الكوفيين والكسائي وأبو بكر وأبو علي وأبو الفتح إلى جواز إعمالها ، وذهب أكثر البصريين والفراء إلى المنع ، ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز إعمالها والمبرد لا يجيزه ، ونقل النحاس عنهما عكس ما نقله السهيلي ، ونقل ابن مالك عنهما القول بجواز إعمالها .

أي: وليس حينُ مناص حينًا موجودًا لهم عند تَناديهم ونزولِ ما نَزَل بهم من العذاب.

ومن إعمالها في «الساعة» قولُ الشاعر:

٩٥ - نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وفي «الأوان» قولُه:

٩٦ - طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

٩٥- هذا بيت من الكامل، وقد نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيئ، ولم يعينوه، وقال العيني: قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبد الله التيمي، ويقال: مهلهل بن مالك الكناني، وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٢٨).

اللغة: «البغاة» جمع باغ، وهو الذي يتجاوز قدره، «مندم» مصدر ميمي بمعنى الندم، «مرتع» اسم مكان من رتع في المكان – من باب فتح – إذا جعله ملهى، وأصل الرتع أن تأكل الماشية ما شاءت، ثم استعير للإنسان، وفي القرآن الكريم في قصة يوسف: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾.

الإعراب. «ندم البغاة» فعل وفاعل، «ولات» الواو واو الحال، لات: حرف نفي يعمل عمل ليس، واسمه محذوف، «ساعة» خبر لات، وساعة مضاف، و«مندم» مضاف إليه، والجملة من لات واسمه وخبره في محل نصب حال، «البغي» الواو للاستئناف، والبغي مبتدأ أول، «مرتع» مبتدأ ثان، مرتع مضاف ومبتغى من «مبتغيه» مضاف إليه، ومبتغي مضاف وضمير الغائب العائد إلى البغي مضاف إليه، «وخيم» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه: قوله «ولات ساعة مندم» حيث أعمل لات في لفظ دال على الزمان، وهو ساعة، ولم يعمله في لفظ الحين، وللعلماء في إعمال لات رأيان: أحدهما أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، والثاني أنها تعمل فيه وفيما رادفه من الساعة والأوان ونحوهما.

ومثل بيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد:

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلَائِقًا مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

٩٦- هذا بيت من الخفيف من كلمة لأبي زبيد الطائي، وكان رجل من شيبان اسمه المكاء نزل برجل من طيئ، فأضافه وسقاه خمرًا، فلما سكر وثب إليه الشيباني بالسيف فقتله، وفخر بذلك شيبان، وفي هذه الحالة يقول أبو زبيد كلمته التي أولها قوله:

خَبَّرَتْنَا الرُّكْبَانُ أَنْ قَدْ فَرِحْتُمْ وَفَخَرْتُمْ بِضَرْبَةِ الْمَكَّاءِ

وأَصله ليس الحينُ أوانَ صلح، أَو ليس الأوانُ أوانَ صلح، فحذف اسمها عَلَى القاعدة، وحذف ما أُضيف إليه خبرها، وقَدّرَ ثبوتَهُ، فبناه كما يبني قبل وبعدُ، إلا أَن أَوانًا شبيهٌ بنَزَالِ فبناه عَلَى الكسر، ونَوَّنَه للضرورة.

ثم قلت: الثامنُ خبرُ «إنَّ» وأَخَوَاتِهَا: وَلكِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَيْتَ، ولَعَلَّ، نحوُ: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ ولا يجوز تَقَدُّمُهُ مُطْلَقًا، وَلَا تَوَسُّطُهُ إِلَّا إن كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾.

وأقول: الثامنُ من المرفوعات: خبرُ «إنّ» وأخواتها الخمسة، فإنهن يدخلن عَلَى المبتدأ والخبر؛ فينصبن المبتدأ كما سيأتي في باب المنصوبات ويسمى اسمها، ويرفعن خبره كما نذكره الآن ويسمى خبرها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ﴾ [طه، ١٥] ﴿ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [المائدة، ٩٨] ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾ [المنافقون، ٤] ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى، ١٧].

ولا تتقدم أخبارُهُنَّ عليهنَّ مطلقًا، وقد أشار إلى ذلك الشيخُ شرفُ الدين بن عُنَيْن حيث قال:

وَلَعَمْرِي لَعَارُهَا كَأَنَ أَدْنَى ... لَكُمُ مِنْ تُقًى وَحُسْنِ وَفَاءِ

والبيت المستشهد به من شواهد الأشموني (رقم (٢٢٩).

الإعراب: «طلبوا» فعل وفاعل، «صلحنا» صلح: مفعول به لطلبوا، وصلح مضاف والضمير مضاف إليه، «ولات» الواو واو الحال، لات: حرف نفي يعمل عمل ليس، واسمه محذوف، «أوان» خبر لات مبني على الكسر في محل نصب، ونون لأجل الضرورة، وجملة لات واسمه وخبره في محل نصب حال، «فأجبنا» الفاء عاطفة، أجبنا: فعل وفاعل «أن» تفسيرية، «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه محذوف، «حين» خبر ليس، وحين مضاف، و«بقاء» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ولات أوان» حيث أعمل «لات» النافية في لفظ الأوان، وهو من معنى الحين وليس هو لفظه، فهو رد على سيبويه فيما نقل عنه جماعة وعلى من وافقه، حيث اشترطوا في إعمال لات أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين.

واعلم أن جماعة ذهبوا إلى أن «لات» في هذا البيت عاملة عمل ليس، وأن قوله «أوان» مبني على الكسر لشبهه في الوزن بنزال، وأن تنوينه للضرورة، وهذا كله ادعاء أبي سعيد السيرافي وأبي

٩٧ - كَـأَنِّـيَ مِـنْ أَخْبَـارِ إِنَّ وَلَـمْ يُـجِـزْ ... لَـهُ أَحَـدٌ فـي الـنَّـحْـوِ أَنْ يَـتَـقَـدَّمـا
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي ... إِلَيْـكَ فـإِنِّـي مِـنْ وَصَـالِـكَ مُـعْـدِمَـا

العباس المبرد؛ فعندهما أن الكسرة التي تراها على نون أوان ليست كسرة إعراب، بل هي إما كسرة بناء، وإما كسرة التخلص من التقاء الساكنين، وهذا التنوين ليس هو تنوين التمكين الذي يكون في آخر الاسم المتمكن، ولكنه إما تنوين العوض الذي يلحق نحو «إذ» عند حذف الجملة التي تضاف إذ إليها، كما في قوله تعالى ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة، ٤]، وإما تنوين الضرورة الذي يلحق بعض المبنيات، كما مر في شرح الشاهدين (رقم ٥٢ و٥٣).

وأصل الكلام على الأول: ولات الأوان طلبوا صلحنا، فأوان مضاف والجملة الفعلية مضاف إليه، فحذفت هذه الجملة، ثم بني أوان: إما على السكون كما هو الأصل في المبنيات وإما على الكسر لشبهه في الوزن بنزال، ثم أتى بالتنوين عوضًا عن الجملة المحذوفة؛ فإن قدرت بناء أوان على السكون فإنما حرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين. وكون هذا التنوين تنوين التعويض هو اختيار جار الله الزمخشري، وكونه تنوين الضرورة هو ما اختاره المؤلف في مغني اللبيب، وصرح به ههنا، وتبعه عليه الأشموني.

وزعم الفراء أن «لات» في هذا البيت ونحوه حرف جر، وهذه الكسرة التي تراها على نون «أوان» هي كسرة الإعراب التي تراها على دال زيد في قولك: مررت بزيد، وهذا التنوين هو تنوين التمكين، ولات هي التي أحدثت هذه الكسرة، لأنها كما قلنا حرف جر.

وقد أشبعنا القول في الاستدلال والتخريج في شرحنا على شرح الأشموني، وهذه العجالة لا تتسع لأكثر مما ذكرنا.

٩٧- هذان بيتان من الطويل من كلام ابن عنين، وهو شرف الدين أبو العباس محمد بن نصر الدين الحسين بن عنين، الأنصاري، الكوفي الأصل، الدمشقي المولد والوفاة، ولد في سنة ٥٤٩ وتوفي في سنة ٦٣٠ من الهجرة، وقد أنشد المؤلف أولهما في القطر (رقم ٦٣) .

الإعراب: «كأني» كأن: حرف تشبيه ونصب، وياء المتكلم اسمه «من أخبار» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كأن، وأخبار مضاف، و«إنّ» قصد لفظه: مضاف إليه، «ولم» حرف نفي وجزم وقلب، «يجز» فعل مضارع مجزوم بلم، «له» جار ومجرور متعلق بيجز، «أحد» فاعل يجز، «في النحو» جار ومجرور متعلق بيجز، «أن» حرف مصدري ونصب، «يتقدما» فعل مضارع منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى خبر إن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به ليجز، «عسى» فعل ماض ناقص دال على الرجاء، «حرف» اسم عسى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وحرف مضاف و«جر» مضاف إليه، «من نداك»

ولا عَلَى أسمائهن ؛ فإن الحروف محمولة في الإعمال عَلَى الأفعال ، فلكونها فرعًا في العمل لا يليق التوسُّعُ في معمولاتها بالتقديم والتأخير ، اللهم إلا إن كَانَ الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا ، فيجوز توسُّطُهُ بينها وبين أسمائها ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [المزمل، ١٢] ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴾ [النازعات، ٢٦] وفي الحديث « إن في الْصَّلَاةِ لشُغْلا » و« إِنَّ من الْشِّعْر لَحُكما » ويروى « لحكمة » فأما تقديمهُ عليها فلا سبيلَ إلى جوازه ، لا تقول : في الدار إن زيدًا .

ثم قلت : وتُكسَرُ « إنَّ » في الابْتِدَاءِ ، وَفي أوَّل الصِّلَةِ وَالصِّفةِ والْجُملة الحاليَّة ، وَالمُضَافِ إلَيْهَا ما يخْتَصُّ بالجُمَلِ ، والمَحْكيَّةِ بالْقَوْل ، وَجَوَابِ الْقسَمِ ، والمُخْبَر بها عن اسم عَيْنٍ ، وَقبْلَ اللّامِ المُعلَّقةِ ، وَتُكسَرُ أوْ تُفْتَحُ بَعْدَ « إذا » الْفُجَائِيَةِ وَالْفَاء الْجزائيَّةِ ، وفي نَحْوِ : « أَوَّلُ قَوْلي أنّي أحْمَدُ الله » وتُفْتَحُ في الباقي .

وأقول : لإنَّ ثلاثُ حالاتٍ ، وجوبُ الكسر ، ووجوب الفتح ، وجواز الأمرين :

فيجب الكسر في تسع مسائل :

إحداها : في ابتداء الكلام ؛ نحو : ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر، ١] ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر، ١] .

الثانية : أن تقع في أول الصلة ، كقوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ ﴾ [القصص، ٧٦] (ما) مفعول ثان لآتيناه ، وهي موصول بمعنى الذي ، و(إِنَّ) وما

جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحرف جر، «يجرني» يجر: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حرف جر، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر عسى، وكان الأوفق أن يقرن المضارع بأن المصدرية، «إليك» جار ومجرور متعلق بيجر، «فإني» الفاء للتعليل، وإن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «من وصالك» جار ومجرور متعلق بمعدم الآتي، «معدمًا» خبر إن، وقد جاء به على لغة من ينصب بها الاسم والخبر جميعًا، كقوله * إن حراسنا أسدًا * وهي لغة مهجورة فتنبه.

سبب ذكرهما: ذكر المؤلف هذين البيتين استملاحًا لمعناهما، ولأن صاحبهما قرر القاعدة النحوية في أسلوب ظريف؛ وهي أن الخبر في باب «إن» لا يتقدم أصلًا، ولا يتوسط إلا إن كان جارًّا ومجرورًا.

بعدها صلة، واحْتَرَزْتُ بقولي «أول الصلة» من نحو: «جَاءَ الَّذِي عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» فإنَّ واجبة الفتح وإن كانت في الصلة، لكنها ليست في أولها(١).

الثالثة: أَن تقع في أَول الصفة كـ«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ فَاضِلٌ» ولو قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدِي أَنَّهُ فَاضِلٌ» لم تكسر؛ لأنها ليست في ابتداء الصفة.

الرابعة: أَن تقع في أَول الجملة الحالية، كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال، ٥]، واحترزْتُ بقيد الأولية من نحو: «أَقْبَلَ زَيْدٌ وَعِنْدِي أَنَّهُ ظَافِرٌ».

الخامسة: أَن تقع في أَول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجملة- وهو إذ وإذا وحيث- نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ» وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بفتح «إن» بعد حيث، وهو لحن فاحش(٢)، فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة، و«أَن» المفتوحة ومعمولاها في تأويل المفرد، واحْتَرَزْتُ بقيد الأولية من نحو: «جَلَسْتُ حَيْثُ اعْتِقَادُ زَيْدٍ أَنَّهُ مَكَانٌ حَسَنٌ».

ولم أَرَ أَحدًا من النحويين اشترط الأولية في مسألتي الحال وحيث، ولا بد من ذلك.

السادسة: أَن تقع قبل اللام المعلِّقة، نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون، ١]، فاللام من (لرسوله) ومن (لكاذبون)

---

(١) لو قال: «لكونها ليست في أولها» لكان أدق، فتأمل.

(٢) ليس الأمر كما قال المؤلف، بل هو جائز، وله تخريج حسن؛ أما تخريجه على قول من أجاز أن تضاف حيث إلى المفرد كما في قول الشاعر * .. حيث لي العمائم * فظاهر؛ لأن المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها مفرد مجرور بإضافة حيث إليه؛ وأما الذين أوجبوا إضافة حيث إلى الجملة - وهم الجمهور - والمؤلف تابع لهم فعلى مذهبهم يكون المصدر المنسبك من أن وما بعدها مفردًا مرفوعًا على أنه مبتدأ، وخبره محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حيث إليها؛ فلو فتحت الهمزة في المثال الذي ذكره المؤلف كان التقدير: جلست حيث جلوس زيد حاصل؛ فجلوس زيد: هو المصدر المنسبك من أن المفتوحة وما بعدها، وحاصل: هو الخبر المحذوف؛ فتكون «إن» بعد حيث مثلها بعد إذا الفجائية.

وخلاصة هذا الكلام: أنا نسلم أن حيث لا تضاف إلا إلى الجملة، لكننا نقرر أن الجملة لا يجب ذكر طرفيها، بل يجوز أن يذكر أحدهما ويحذف الثاني لقرينة تدل عليه.

مُعَلِّقَانِ لِفِعْلَي العلم والشهادة، أَي: مانعان لهما من التسلُّط عَلَى لفظ ما بعدهما؛ فصار لما بعدهما حكم الابتداء؛ فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح كما قال الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال، ٤١] و﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران، ١٨].

السابعة: أن تقع محكية بالْقَوْل، نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم، ٣٠] ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء، ٢٩] ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ [سبأ، ٤٨].

الثامنة: أن تقع جوابًا للقسم، كقوله تعالى: ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان، ١ - ٣].

التاسعة: أن تقع خبرًا عن اسم عين، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ فَاضِلٌ» وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الحج، ١٧].

وقد أتيت في شرح هذا الموضع بما لم أسبق إليه فتأملوه.

ويجب الفتحُ في ثماني مسائل:

إِحداها: أن تقع فَاعِلَةً، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت، ٥١]، أَيْ: إِنْزَالُنَا.

الثانية: أن تقع نائبة عن الفاعل، نحو: و﴿وَأُوحِىَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُۥ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ فَلَا تَبْتَئِسْ بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [هود، ٣٦] ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن، ١].

الثالثة: أن تقع مفعولًا لغير الْقَوْل، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنعام، ٨١].

الرابعة: أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت، ٣٩].

الخامسة: أن تقع في موضعِ خبرٍ عن اسم معنى، نحو: «اعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ».

السادسة: أن تقع مجرورة بالحرف، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [الحج، ٦و٦٢، ولقمان، ٣٠].

السابعة: أن تقع مجرورة بالإِضافة، نحو: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات، ٢٣].

الثامنة: أن تقع تابعة لشيء مما ذكرنا، نحو: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة، ٤٧]، ونحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال، ٧]؛ فإنها في الأولى مَعْطُوفَةٌ عَلَى المفعول، وهو (نعمتي)، وفي الثانية بَدَلٌ منه، وهو (إحدى).

ويجوز الوجهان في ثلاثِ مسائلَ في الأشْهَرِ:

إحداها: بعد «إذا» الفُجَائية، كقولك: «خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالْبَابِ»، قال الشاعر:

٩٨ - وَكُنتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا   إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

٩٨- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد شيخ النحاة سيبويه (ج ١ ص ٤٧٢) وقد أنشده الأشموني (رقم ٢٦٢) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٣٤) وابن عقيل (رقم ٩٨).

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي وبينهما هاء سكنة - وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئ تحت الأذن، وقوله «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والمهانة والذلة؛ لأن العبد يصفع على قفاه حتى يتورم، ويلكز حتى ينتأ له نتوء.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه، «أرى» فعل مضارع بمعنى أظن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «زيدًا» مفعول أول، «كما قيل» الكاف حرف جر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالكاف، وقيل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة الفعل ونائب فاعله صلة الموصول، «سيدًا» مفعول ثان لأرى، «إذا» فجائية، «أنه» أن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الغائب العائد إلى زيد اسم أن، «عبد» خبر أن، وعبد مضاف، و«القفا» مضاف إليه «واللهازم» معطوف على القفا.

يروى بفتح «إن» وبكسرها.

الثانية: بعد الفاء الْجَزَائِيَّة، كقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام، ٥٤] قرئ بكسر «إن» وفتحها.

الثالثة: في نحو «أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ» وضابطُ ذلك: أن تقع خبرًا عن قول، وَخَبَرُهَا قَوْلٌ كأحمد ونحوه، وفاعل الْقَوْلين وَاحِدٌ، فما اسْتَوفى هذا الضابطَ كالمثال المذكور جاز فيه الفتحُ عَلَى معنى أولُ قولي حمدُ الله، والكسرُ عَلَى جعل «أول قولي» مبتدأ، و«إني أحمد الله» جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ، وهي مستغنية عن عائد يعود عَلَى المبتدأ؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى، فكأنه قيل: أولُ قولي هذا الكلام المُفْتَتَح بإني، ونظيرُ ذلك قولُه سبحانه: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَـٰنَكَ ٱللَّهُمَّ﴾ [يونس، ١٠] وقول النبي ﷺ: «**أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إلهَ إلَّا الله**».

ثم قلت: التَّاسِعُ خَبَرُ «لا» الَّتي لِنَفْي الْجِنْسِ، نَحْوُ: «لَا رَجُلَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ»، وَيَجِبُ تَنْكِيرُهُ كالاسم، وتَأْخِيرُهُ وَلَوْ ظَرْفًا، ويَكْثُرُ حَذْفُه إنْ عُلِمَ، وتَمِيمٌ لا تَذْكُرُهُ حينئذٍ.

وأقول: التاسعُ من المرفوعات: خَبرُ «لا» التي لنفي الجنس.

اعلم إن «لا» عَلَى ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون ناهيةً؛ فتختصُّ بالمضارع وتجزمه، نحو: ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء، ٣٧ ولقمان، ١٨] ﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء، ٣٣] ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة، ٤٠] وتستعار للدعاء فتجزم أيضًا، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة، ٢٨٦].

الثاني: أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها؛ فلا تعمل شيئًا، نحو:

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «إذا أنه عبد القفا» حيث روي فيه بوجهين: الأول بفتح همزة أن، على اعتبار أنها مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مبتدأ، واختلف العلماء حينئذ في خبره؛ فقال المبرد والأعلم: إذا ظرف وهو متعلق بمحذوف خبر، وقال قوم منهم ابن مالك: إذا حرف وخبر المبتدأ محذوف، والوجه الثاني بكسر همزة إن على تقدير أن ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء.

﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف،١٢] أَيْ : أَن تسجد ، بدليل أنه قد جاء في مكان آخَرَ بغير « لا » وقوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ [الحديد،٢٩] وقوله تعالى : ﴿ وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَآ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء،٩٥] .

الثالث : أن تكون نافيةً ، وهي نوعان : داخلة عَلَى معرفة فيجب إهمالها وتَكْرَارُها نحو « لا زيدٌ في الدار ولا عَمْرٌو » وداخلةٌ عَلَى نكرة ، وهي ضربان : عاملة عمل ليس ؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم ، وهو قليل ، وعاملة عَمَل « إنَّ » ؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر ، والكلامُ الآنَ فيها ، وهي التي أريد بها نفيُ الجنس عَلَى سبيل التنصيص لا عَلَى سبيل الاحتمال .

وشرطُ إِعمالها هذا العَمَلَ أمران(١) .

أحدهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بَيَّنَّا .

والثاني : أَن يكون الاسم مقدمًا والخبر مؤخرًا ، وذلك كقولك « لا صاحبَ عِلْمٍ ممقوتٌ » و« لا طالعًا جَبَلًا حاضرٌ » .

فلو دخلت عَلَى معرفة أو عَلَى خبر مُقَدَّم وجَبَ إِعمالها وتكرارها .

فالأولُ كما تقدم من قولك « لا زَيْدٌ في الدار ولا عَمْرٌو » ، وأما قول [بعض] العرب « لا بَصْرَةَ [اليوم] لكم » وقول عُمَرَ : « قَضيةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » يريد علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقول أبي سفيان يوم فتح مكة « لا قُرَيْشَ بعدَ اليوم » .

وقول الشاعر :

٩٩ - أرى الحاجَاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ

٩٩- هذا بيت من الوافر، وهذا البيت من كلام عبد الله بن الزبير - بفتح الزاي - الأسدي، يقوله في أبي خبيب عبد الله بن الزبير - بضم الزاي - بن العوام، وكان قد طلب جدواه فلم يمنحه

---

(١) وبقي من شروط إعمال لا هذا العمل : ألا يدخل عليها حرف جر ؛ فإن دخل عليها حرف جر نحو « جئت بلا زاد » ونحو « غضبت من لا شيء » كانت « لا » زائدة بين الجار والمجرور .

فمؤول بتقدير «مثل»: أيْ ولا مثل أبي حسن، ولا مثل البصرة، ولا مثل قريش، ولا مثل أمية.

والثاني: كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات، ٤٧].

ويكثر حذفُ الخبرِ إذا عُلم، كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ، ٥١] أيْ: فلا فَوْتَ لهم، وقوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء، ٥٠] أيْ: لا ضَيْرَ علينا، وبنو تميم يُوجِبُونَ حَذْفَه إذا كَانَ معلومًا، وأما إذا جُهل فلا يجوز حذفه عند أحد، فضلًا عن أن يجب، وذلك نحو: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وجَلَّ».

ثم قلت: العَاشِرُ المُضَارِعُ إِذَا تَجَرَّدَ مِنْ نَاصِبٍ وجَازِمٍ.

شيئًا، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٩٢).

اللغة: «أبو خبيب» هو عبد الله بن الزبير بن العوام، وأمه ذات النطاقين أسماء بنت أبي بكر الصديق - رضي الله تعالى عنهم أجمعين ! - وكان قد وثب على خلافة بني أمية؛ وصار أميرًا للمؤمنين، واستولى على الحجاز ومصر والعراق، كني بأكبر أولاده، «نكدن» فعل ماض من النكد، وهو شدة العيش وضيقه، وفي عامة نسخ الشرح «يكدن» بالياء المثناة - وهو تصحيف، وكذلك وقع مصحفًا في أصول نسخ الأشموني.

الإعراب: «أرى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا «الحاجات» مفعول أول لأرى، «عند» ظرف متعلق بمحذوف حال من الحاجات، وعند مضاف، و«أبي» مضاف إليه، وأبي مضاف و«خبيب» مضاف إليه، «نكدن» نكد: فعل ماض، ونون النسوة فاعله، والجملة في محل نصب مفعول ثان لأرى، «ولا» الواو واو الحال، لا: نافية للجنس، «أمية» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، «في البلاد» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «لا أمية» حيث أوقع اسم «لا» معرفة؛ لأن أمية علم، وهو في الحقيقة مؤول بأحد تأويلين، إما بأن المراد ما اشتهر به هذا العلم من الصفات، فكأنه قال: ولا كريم في البلاد، وإما بتقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل، فكأنه قال: ولا مثل أمية في البلاد، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والوجه الثاني من وجهي التأويل المذكورين هو الذي ذكره المؤلف ههنا.

وأقول: العاشِرُ من المرفوعات– وهو خاتمتها– الفعلُ المضارعُ إذا تجرَّد من ناصب وجازم كقولك: «يَقُومُ زَيْدٌ» و«يَقْعُدُ عَمْرٌو».

فأما قول أبي طالب يخاطب النبي ﷺ:

١٠٠- مَحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ ... إذَا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

فهو مقرون بجازم مُقَدَّر، وهو لام الدعاء، وقوله «تَبَالًا» أصله «وبالا» فأبدل الواو تاء، كما قالوا في وُرَاثٍ وَوُجاهٍ: تُرَاث، وتُجَاه:

وأما قول امرئ القيس:

١٠٠- هذا بيت من الوافر، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٠٨) ولم ينسبه، ولا نسبه الأعلم، وأنت ترى المؤلف قد نسبه إلى أبي طالب، ومن الناس من ينسبه إلى ابنه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

اللغة: «التبال» سوء العاقبة أو الهلاك، وهو بفتح التاء – بزنة سحاب – وأصل فائه واو، فأصله الوبال، فقلبت الواو الواقعة في أول الكلمة تاء، وهذا القلب قليل في الواو المفتوحة، ولكنه يكثر في المضمومة؛ فمن ذلك قولهم «جلست تجاه فلان» فإن أصل هذه التاء الواو؛ لأنه من المواجهة فأصل تجاه وجاه، وكذا قولهم «تخمة» فإن أصل هذه التاء واو؛ لأنه من الوخامة، فأصل تخمة وخمة، فأبدلت الواو تاء قصدًا للتخفيف، ومن هنا تعلم أن تنظير المؤلف التبال بالوجاه ليس دقيقًا.

الإعراب: «محمد» منادى بحرف نداء محذوف، وأصل الكلام: يا محمد، «تفد» فعل مضارع مجزوم بلام دعاء محذوفة، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، «نفسك» نفس: مفعول به لتفد، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «كل» فاعل تفد، وكل مضاف و«نفس» مضاف إليه، «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط، «ما» زائدة، «خفت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، «من شيء» جار ومجرور متعلق بخفت، «تبالًا» مفعول به لخاف، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله «تفد» فإنه فعل مضارع لم يتقدمه في اللفظ ناصب ولا جازم، ولكنه جاء على صورة المجزوم، ولذلك قدره العلماء مجزومًا بلام أمر محذوفة، وأصله لتفد، قال الأعلم: «الشاهد فيه إضمار لام الأمر في تفد، والمعنى: لتفد نفسك، وهذا من أقبح الضرورة، لأن الجازم أضعف من الجار، والجار لا يضمر، وقد قيل: إنه مرفوع حذفت لامه ضرورة، واكتفى بالكسرة، وهذا أسهل في الضرورة وأقرب» اهـ. كلامه.

١٠١- فالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللهِ ولا واغِلِ

فليس قوله «أشرب» مجزومًا، وإنما هو مرفوع، ولكن حذفت الضمة للضرورة[١] أو عَلَى تنزيل «رَبُغَ» بالضم من قوله «أشرَبُ غَيْرَ» مَنزلةَ عَضُدٍ- بالضم[٢]- فإنهم قد يُجْرُونَ المنفصل مُجرَى المتصل، فكما يقال في عَضُدٍ بالضم: عَضْدٌ بالسكون، كذلك قيل في «رَبُغَ» بالضم «رَبْغَ» بالإسكان.

١٠١- هذا بيت من السريع من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: «مستحقب» أصله الذي يجمع حاجاته في الحقيبة، والمراد غير مكتسب، «واغل» هو الذي يدخل على القوم وهم يشربون من غير أن يدعى إلى مشاركتهم.

الإعراب: «اليوم» ظرف زمان متعلق بأشرب، «أشرب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة؛ وسكن للتخفيف، على ما ستعرفه، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «غير» حال من فاعل أشرب، وغير مضاف و«مستحقب» مضاف إليه، وفي مستحقب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل، «إثمًا» مفعول به لمستحقب، «من الله» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لإثم، «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، «واغل» معطوف على مستحقب.

الشاهد فيه: قوله «أشرب» فإنه فعل مضارع لم يتقدمه جازم، وهو مع ذلك ساكن الآخر، وللعلماء في تخريج هذا الإسكان وجهان؛ الأول: أنه ضرورة دعا إليها النظم، الثاني: أنه لما توالى في الكلمة مع ما بعدها ثلاث حركات: أولاها فتحة وهي حركة الراء، وثانيتها ضمة وهي حركة الباء، وثالثتها فتحة وهي حركة الغين، لما توالت هذه الحركات الثلاث أشبهت عضدًا في وجود فتحة تتبعها ضمة، والعرب تجوز تسكين ضاد عضد ونحوه، فلما أشبهت هذه الأحرف الثلاثة

---

(١) اختلف النحاة في حذف حركة الإعراب للتخفيف وإسكان آخر الكلمة، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال، الأول - وهو قول ابن مالك - أن ذلك جائز مطلقًا، فعنى سواء أكان في الشعر أم كان في النثر، وذكر أن أبا عمرو حكى ذلك عن بني تميم، وخرجوا على ذلك قراءة من قرأ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرۡكُمۡ﴾ بسكون الراء، وقراءة من قرأ ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئۡكُمۡ﴾ بسكون الهمزة، ولقول الثاني - وهو قول أبي العباس المبرد - لا يجوز ذلك مطلقًا، لا في الشعر ولا في النثر، والقول الثالث - وهو قول جمهور النحاة - أن ذلك لا يجوز في سعة الكلام، ولكن إذا اضطر شاعر إلى ذلك فأتى به في شعره احتمل منه، والصحيح قول المبرد.

(٢) كل كلمة على ثلاثة أحرف، وكان ثانيها مضمومًا أو مكسورًا، سواء أكانت الكلمة اسمًا أم كانت فعلًا، جاز لك أن تسكن ثانيها المضموم أو المكسور، ومثال المضموم ثانيها من الأسماء عضد وعنق، ومن الأفعال كرم، ومثال المكسور ثانيها من الأسماء كتف وفخذ وإبل، ومن الأفعال علم ووسع.

ولما أَنهيت الْقَوْل في المرفوعات شرعت في المنصوبات فقلت :

بابٌ ، الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةَ عَشَرَ : أَحَدُها الْمفْعُولُ بهِ ، وَهُوَ : مَا وقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ ، كـ« ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

وأقول : المنصوباتُ محصورة في خمسة عشرَ نوعًا ، وبدأتُ منها بالمفاعيل لأنها الأصل ، وغيرُها محمولٌ عليها ومُشَبَّه بها ، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسيُّ وجماعة منهم صاحبا المقرب والتسهيل ، لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشريُّ وابنُ الحاجِبِ ، ووجْهُ ما اخترناه أن المفعول به أحْوَجُ إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباسُ .

والمراد بالوقوع التعلُّقُ المعنوي ، لا المباشرة ، أَعني تعلقهُ بما لا يُعْقَلُ إلا به ، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتَعَدِّي ، ولولا هذا التفسيرُ لَخَرَجَ منه نحو : « أَرَدْتُ السَّفرَ » لعدم المباشرة ، وخرج بقولنا « ما وقع عليه » المفعولُ المطلقُ ، فإنه نفسُ الفعلِ الواقعِ ، والظرفُ ، فإن الفعل يقع فيه ، والمفعول له ، فإن الفعل يقع لأجله ، والمفعول معه ، فإن الفعل يقع معه لا عليه .

ثم قلت : وَمِنْهُ مَا أُضْمِرَ عَامِلُه : جَوَازًا نحو : ﴿قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ وَوُجُوبًا في مَوَاضِعَ مِنهَا بَابُ الاشْتِغَالِ نحوُ : ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ﴾ .

عضدًا استساغ لنفسه أن يسكن وسطها، كما يسكن وسط عضد، وهذا بيان كلام المؤلف فافهمه.

هذا وقد روى أبو العباس المبرد في الكامل (ج ١ ص ١٤٣) بيت الشاهد على وجه غير الوجه الذي يرويه النحاة عليه، ولا يتحقق فيه شيء مما ذكروه، وهذا الوجه هو:

حَلَّتْ لِيَ الْخَمْرُ وكنتُ امْرَأً ... عَنْ شُرْبِهَا في شُغُلٍ شَاغِلِ
فَالْيَوْمَ أُسْقَى غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إثْمًا مِنَ اللهِ، وَلَا وَاغِلِ

وربما كانت إحدى الروايتين مصنوعة؛ إذ يحتمل أن أحد النحاة جاء برواية «أشرب غير مستحقب» ليستدل على أن من العرب من لا يلتزم حركات الإعراب المقررة حين يضطر إلى تركها لإقامة وزن، ويحتمل أن بعض الرواة جاء برواية «أسقى غير مستحقب» ليصلح من فساد البيت؛ ليدل على أن العرب لا يتكلمون إلا بالصحيح.

وأقول: الذي ينصبُ المفعولَ به واحدٌ من أربعة: الفعلُ المتعَدِّى، ووَصْفُه[١]، ومَصْدَرُهُ، واسمُ فِعْلِهِ؛ فالفعل المتعدى نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [النمل، ١٦] ووصفه نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق، ٣] ومصدره نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة، ٢٥١ والحج، ٤٠] واسمُ فعلِه نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة، ١٠٥].

وكونُه مذكورًا هو الأصلُ، كما في هذه الأمثلة، وقد يُضْمَرُ: جوازًا إذا دل عليه دليل مقاليٌ أو حَاليٌ؛ **فالأول** نحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل، ٣٠] أي: أَنْزَلَ رَبُّنَا خيرًا، بدليل ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل، ٣٠] **والثاني** نحو: «قولك لمن تأهَّب لسفر: «مَكَّةَ» بإضمار تريد، ولمن سدَّدَ سهمًا: «الْقِرْطاسَ» بإضمار تُصِيبُ.

وقد يُضْمَر وجوبًا في مواضع: منها باب الاشتغال، وحقيقتهُ: أَن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعل أَو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغِل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو مُلابسه.

فمثالُ اشتغال الفعل بضمير السابق «زَيْدًا ضَربْتُهُ» وقولُه تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ﴾ [الإسراء، ١٣].

ومثالُ اشتغال الوصف «زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ، الآن أو غدًا».

ومثالُ اشتغالِ العامل بمُلَابسِ ضميرِ السابقِ «زيدًا ضربْتُ غُلامَهُ» و«زَيْدًا أنا ضَارِبٌ غُلَامَهُ، الآن أو غدًا».

فالنصبُ في ذلك وما أشبهه بعاملٍ مضمرٍ وجوبًا؛ تقديره: ضربت زيدًا ضربته، وألزمنا كل إنسان ألزمناه.

وإنما كَانَ الحذف هنا واجبًا لأن العامل المؤخَّرَ مفسِّرٌ له، فلم يجمع بينهما[٢].

---

(١) المراد وصف الفعل المتعدي، والمراد به اسم فاعل الفعل المتعدي لواحد كضارب وبالغ، واسم مفعول الفعل المتعدي لاثنين نحو «زيد معطي عمرو درهمًا» وكذا المراد مصدر الفعل المتعدي، واسم الفعل النائب عن فعل متعدّ.

(٢) لأن العامل المؤخر المفسر للمحذوف، كالعوض من المحذوف، وهم لا يجمعون في الكلام بين العوض والمعوض عنه على ما عرفته.

هذا رأي الجمهور، وزعم الكسائي أن نصب المتقدم بالعامل المؤخر عَلَى إلغاء العائد، وقال الفراء: الفعلُ عاملٌ في الظاهر المتقدم وفي الضمير المتأخر.

ورُدَّ عَلَى الفراء بأن الفعل الذي يتعدى لواحد يصير متعديًا لاثنين، وعَلَى الكسائي بأن الشاغل قد يكون غير ضمير السابق، كـ« ضربت غلامه »، فلا يستقيم إلغاؤه.

ثم قلت: ومِنْهُ الْمُنَادَى، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ نَصْبُهُ إذا كَانَ مضَافًا أَوْ شِبْهَهُ أو نَكِرَةً مَجْهُولَةً، نَحْوُ: « يَا عَبْدَ اللهِ » و« يَا طَالِعًا جَبلًا » وقَوْلِ الأعمى: « يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي ».

وأقول: المنادى نوعٌ من أنواع المفعول به، وله أحكام تخصه فلهذا أفردته بالذكر، وبيانُ كونِهِ مفعولًا به أن قولك « يا عَبْدَ الله » أصله يا أدعو عبد الله، فـ« يا » حرف تنبيه، و« أدعو » فعل مضارع قُصِدَ به الإِنشاء لا الإِخبار، وفاعله مستتر، و« عَبْدَ الله » مفعول به ومضاف إليه، ولما علموا أن الضرورة داعية إلى استعمال النداء كثيرًا أوْجَبْوا فيه حذف الفعلِ اكتفاء بأمرين:

أَحدهما: دلالة قرينة الحال.

والثاني: الاستغناء بما جعلوه كالنائب عنه والقائمِ مُقَامَه وهو « يا » وأخواتُهَا.

وقد تَبَيَّنَ بهذا أن حَقَّ الْمُنَادَيَاتِ كلها أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعولات، ولكن النصب إنما يظهر إذا لم يكن المنادى مبنيًا، وإنما يكون مبنيًا إذا أَشْبَهَ الضميرَ بكونه مفردًا معرفة؛ فإنه حينئذ يُبْنَى عَلَى الضمة أو نائبها، نحو: « يا زَيْدُ » و« يا زَيْدَان » و« يا زَيْدُونَ »، وأما المضافُ والشبيهُ بالمضاف والنكرة غيرُ المقصودة فإنهن يستوجبنَ ظهورَ النصب، وقد مضى ذلك كله مشروحًا ممثلًا في باب البناء، فمن أَحَبَّ الوقوف عليه فليرجع إليه.

ثم قلت: والمَنْصُوبُ بأَخصُّ بَعْدَ ضَمِيرِ مُتَكَلِّم، ويكونُ بأَلْ نَحْوُ « نَحْنُ العربَ أَقْرَى النَّاسِ للضَّيْفِ » ومُضَافًا نَحْوُ: « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ » و« إيَّا » فَيَلْزَمُهَا ما يَلْزَمُها في النِّداءِ، نحو: « أَنَا أَفْعَل كَذَا أَيُّها الرَّجُل » وعَلَمًا قليلًا؛ فَنَحْو « بِكَ اللهَ نَرْجُو الْفَضْلَ » شَاذٌّ مِنْ وَجْهَين.

والمنصوب بالزم أَو باتَّقِ: إن تكرَّرَ أَوْ عُطِفَ عَلَيهِ، أَو كَانَ «إيّاكَ» نَحْوُ «السِّلَاحَ السِّلَاحَ» و«الأخَ الأخَ» وَنَحوُ «السَّيْفَ والرُّمحَ» ونحوُ «الأسَدَ الأسَدَ» أَو «نفسَكَ نَفْسَكَ» ونحوُ ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾ و«إياك من الأسد».

والْمَحْذُوفُ عَامِلُهُ، والواقِعُ في مَثَلٍ أَو شِبْهِهِ[1] نحوُ «الْكِلابَ عَلَى الْبَقَرِ» و«انْتَهِ خَيرًا لَكَ».

وأقول: من المفعولات التي التزمَ معها حذفُ العامل: المنصوبُ عَلَى الاختصاصِ، وهو كلامٌ عَلَى خلاف مقتضى الظاهر، لأنه خبر بلفظ النداء.

وحقيقتُهُ: أَنه اسم ظاهر معرفة قُصِد تخصيصه بحكم ضمير قبله.

والغالبُ عَلَى ذلك الضمير كونُه لمتكلم- نحو أنا، ونحن- ويَقِلُّ كونه لغائب والباعث عَلَى هذا الاختصاصِ: فَخْرٌ، أو تَوَاضُعٌ، أَو بَيَانٌ.

فالأَول كقول بعض الأنصار:

١٠٢- لَنَا مَعْشَرَ الأَنصَارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ   بِإرْضَائِنَا خَيْرَ البَرِيّةِ أحْمَدَا

١٠٢- هذا بيت من الطويل، ولم أجد من عين هذا الأنصاري قائل هذا البيت.

اللّغَة: «معشر» المعشر: الجماعة، «مؤثل» - بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد الثاء المثلثة - هو المجد الأصيل العظيم، وقد فسره الشارح بما له أصل، وقال امرؤ القيس:

وَلكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

الإعْرَاب: «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «معشر» منصوب على الاختصاص بفعل محذوف، ومعشر مضاف، و«الأنصار» مضاف إليه، «مجد» مبتدأ مؤخر، «مؤثل» صفة لمجد، «بإرضائنا» الباء حرف جر، إرضاء: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمجد، وإرضاء مضاف وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، وله محل رفع آخر؛ لأنه فاعل المصدر الذي هو إرضاء، «خير» مفعول به لإرضاء،

---

(١) في بعض النسخ «والمحذوف عامله الواقع في مثل أو شبهه» بدون واو قبل «الواقع» على أن هذه العبارة يراد بها شيء واحد، وفي بعض النسخ بالواو على أن المراد بالعبارة شيئان؛ أحدهما: الواقع في مثل كالذي مثل به المصنف، والآخر: المحذوف عامله وجوبًا كالمصدر النائب عن فعله وكالحال المؤكدة لمضمون جملة.

المؤثّلُ: الذي له أصل.

ومثالُ الثاني قولُه:

١٠٣- جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنَّنِي أَيُّهَا الْعَبْـ ـدُ إلى الْعَفْوِ يا إلهي فَقيرُ

ومثال الثالثِ:

١٠٤- * إنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدَّعِي لأبٍ *

وتعريفه بـ« أل » نحوُ « نَحْنُ الْعَرَبَ أَقْرَى النَّاسِ للضيفِ » التقدير: نحن أَخُصُّ العربَ، وتعريفه بالإضافة كقوله:

منصوب بالفتحة الظاهرة، وخير مضاف، و«البرية» مضاف إليه، «أحمدا» بدل أو عطف بيان لخير البرية، والألف للإطلاق.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «يا معشر الأنصار» حيث نصبه على الاختصاص ليفيد به الفخر.

١٠٣- هذا بيت من الخفيف، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

الإِعْرَاب: «جد» فعل دعاء، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «بعفو» جار ومجرور متعلق بجد، «فإنني» الفاء حرف دال على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون في محل نصب، «أيها» أي: مفعول لفعل محذوف، مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه، «العبد» نعت لأي بمراعاة لفظه، مرفوع بالضمة الظاهرة، «إلى العفو» جار ومجرور متعلق بقوله «فقير» الآتي آخر البيت، «يا إلهي» يا: حرف نداء، إله: منادى مضاف لياء المتكلم فهو منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وإله مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «فقير» خبر إن، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أيها العبد» حيث نصب «أيها» محلًا على الاختصاص؛ لقصد الدلالة على التواضع.

١٠٤- هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* عَنْهُ، وَلَا هُوَ بِالأَبْنَاءِ يَشْرِينَا *

وهذا البيت من أبيات رواها أبو تمام في أوائل ديوان الحماسة، ونسبوها لبشامة بن حزن النهشلي، وأول هذه الأبيات قوله:

١٠٥- نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَلْ نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بأَطْرَافِ الأَسَلْ

إنَّا مُحَيُّوكِ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فاسْقِينَا
وَإنْ دَعَوْتِ إلَى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

ومن الناس من ينسبها لرجل من بني قيس بن ثعلبة، من غير أن يعينه، ويروى صدر بيت الشاهد «إنا بني مالك».

الإعراب: «إنا» إن: حرف توكيد ونصب، وضمير المتكلم ومعه غيره اسم إن مبني على السكون في محل نصب، والأصل إننا، «بني» منصوب على الاختصاص بفعل محذوف، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف، و«نهشل» مضاف إليه، «لا» نافية، «ندعي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والجملة في محل رفع خبر إن، «لأب» جار ومجرور متعلق بندعي، «عنه» جار ومجرور متعلق بندعي أيضًا، «ولا» الواو عاطفة لا : نافية، «هو» ضمير منفصل مبتدأ، «بالأبناء» جار ومجرور متعلق بيشري الآتي، «يشرينا» يشري: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل.

الشاهد فيه: قوله «بني نهشل» حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف للدلالة على المدح، قال أبو زكريا التبريزي: وانتصاب بني على إضمار فعل؛ كأنه قال: أذكر بني نهشل، وهذا على الاختصاص والمدح، وخبر إن «لا ندعي» ولو رفع فقال إنا بنو نهشل - على أن يكون خبرًا - و«لا ندعي» في موضع الحال، والفرق بين أن يكون اختصاصًا وبين أن يكون خبرًا صراحًا هو أنه لو جعله خبرًا لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب، وكان لا يخلو فعله لذلك من خمول فيهم أو جهل من عند المخاطب بشأنهم، فإذا جعل اختصاصًا فقد أمن الأمرين جميعًا، اهـ، كلامه بلفظه.

١٠٥- هذا بيت من الرجز المصرع، أو بيتان من مشطوره، وقد رواه أبو تمام في حماسته، ونسبه إلى الأعرج المعني، نسبة إلى معن طيئ، ومعن بفتح الميم وسكون العين المهملة، وقال أبو زكريا التبريزي (ج ١ ص ٢٨٠) «وقيل: الصحيح أنها لعمر بن يثربي» اهـ. والبيت من شواهد الأشموني في باب الاختصاص.

اللغة: «بني ضبة» قبيلة أبوهم ضبة بن أد، «الجمل» يريد الجمل الذي ركبته أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق يوم خرجت تطالب بثأر عثمان بن عفان رضي الله عنه، «ننعى» فعل مضارع من النعي وهو الإخبار بالموت، وتقول: نعى الميت ينعاه إذا أخبر بموته، ووقع في نسخ

الأَسَل : الرماح .

ومن تعريفه بالإضافة قولُه ﷺ : « **إنَّا آلَ محمدٍ لا تَحِلُّ لنَا الصدقة** » و « **نحنُ معَاشِرَ الأنبياء لا نُورَثُ، ما تركْنَا صَدَقَةٌ** » .

وقد اشتمل الحديثُ الشريفُ على ما يقتضي الكَشْف عنه ، وهو أن « ما » من قوله

الشرح كلها «نبغي» على أنه فعل مضارع من بغاه إذا طلبه، وهو تحريف تصويبه عن ديوان الحماسة وشروحه، «الأسل» الرماح.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ، «بني» منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوبًا، وبني مضاف و«ضبة» مضاف إليه، «أصحاب» خبر المبتدأ، وأصحاب مضاف و«الجمل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، «ننعى» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والجملة في محل رفع خبر ثان «ابن» مفعول به لننعى، وابن مضاف و«عفان» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ويجوز أن يكون مصروفًا؛ فيكون مجرورًا بالكسرة الظاهرة مع التنوين، ولا يضر ذلك بوزن البيت، «بأطراف» جار ومجرور متعلق بننعى، وأطراف مضاف، «الأسل» مضاف إليه، وسكنه للوقف.

الشاهد فيه: قوله «بني ضبة» حيث نصبه على الاختصاص بفعل محذوف، وهو مركب إضافي تعرف فيه المضاف لإضافته إلى معرفة بالعلمية.

وقال أبو زكريا التبريزي: «انتصاب بني ضبة بفعل مضمر، والقصد فيه الاختصاص والمدح، وخبر المبتدأ - الذي هو نحن - «أصحاب» والتقدير: نحن - أذكر بني ضبة - أصحاب الجمل، وهذا الكلام ينبه على أنهم مجاهدون جادون في طلب دم عثمان، ولو قال نحن بنو ضبة لكان يسقط فخامة الذكر وتعظيمه، وكان «أصحاب الجمل» صفة وبنو خبرًا، أو كان يجوز أن يكونا جميعًا خبرين، ويجوز أن يكون أصحاب بدلًا من بنو» انتهى كلامه بحروفه.

وحاصله أنك لو قلت: «نحن بني ضبة أصحاب الجمل» على ما هي الرواية المشهورة - كان لك فيها وجه واحد من وجوه الإعراب، وهو أن يكون نحن مبتدأ، وبني ضبة: منصوبًا على الاختصاص، وأصحاب الجمل: خبر المبتدأ، فإن قلت «نحن بنو ضبة أصحاب الجمل» فنحن مبتدأ أيضًا، ولك فيما بعده ثلاثة أوجه من وجوه الإعراب، **أحدها**: أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ، وأصحاب الجمل صفة له، **والثاني** أن يكون بنو ضبة خبر المبتدأ، وأصحاب الجمل بدلًا منه، **والثالث** أن يكون بنو ضبة خبرًا أول وأصحاب الجمل خبرًا ثانيًا.

« ما تركنا » موصول بمعنى الذي محلُّهُ رَفْع بالابتداء ، و« تركنا » صلته ، والعائد محذوف : أي تركناه ، و« صدقة » خبر ما هذه على رواية الرفع ، وهو أجود ؛ لموافقته لرواية « ما تركنا[ه] فهو صدقة » وأما النصب فتقديره : ما تركنا مبذولٌ صدقَةً ، فَحُذِفَ الخبر لسد الحال مَسَدَّه مثل ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[1] ، ويجوز في « ما » أن تكون موصولًا اسميًا كما تقدم ، وأن تكون شرطية ؛ فما على الأول في محل رفع ، وعلى الثاني في محل نصب[2] ، والمعنى : أي شيء تركنَاهُ فهو صدقة .

ويكون المنصوب عَلَى الاختصاص بلفظ « أَيّ » فيلزمها في هذا الباب ما يلزمها

---

(١) سورة يوسف ، الآية : ١٤ .

والتنظير بهذه الآية الكريمة على قراءة نصب « عصبة » على أنه حال ، وخبر المبتدأ - الذي هو نحن - محذوف ، وأصل الكلام : ونحن نرى عصبة ، فأما على القراءة المشهورة برفع « عصبة » فنحن مبتدأ خبره « عصبة » ولا كلام لنا فيها الآن ، ومثل الآية في قراءة النصب قولهم : حكمك لك مسمطًا ، ومعناه : حكمك لك مثبتًا ، فمسمطًا : حال ، والخبر محذوف ، والتقدير : حكمك حاصل لك حال كونه مثبتًا .

(٢) اعلم أنك إذا رويت الحديث هكذا « ما تركناه فهو صدقة » جاز لك وجهان في « ما » أحدهما : أن تكون موصولًا اسميًا بمعنى الذي مبتدأ وجملة « تركناه » صلة لا محل لها من الإعراب ، وجملة « فهو صدقة » من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو « ما » الموصولة ، واقتران خبر المبتدأ بالفاء على هذا الوجه جائز ، لشبه الموصول بالشرط ، فأنت تقول « الذي يؤدي واجبه فله عندي مكافأة سنية » بدون أن تجد في ذلك حرجًا ، والوجه الثاني : أن تكون ما اسم شرط ، وتركناه فعل الشرط وفاعله ومفعوله ، وجملة « فهو صدقة » في محل جزم جواب الشرط ، واقتران هذه الجملة بالفاء على هذا الوجه واجب ، لأن جواب الشرط إذا كان جملة اسمية وجب أن تقترن بالفاء ، وحينئذ يكون قول المؤلف « فما على الأول في محل رفع ، وعلى الثاني في محل نصب » ليس مستقيمًا ، لأن ما على الوجهين في محل رفع ، أما على اعتبارها موصولًا اسميًا فظاهر ، وأما على اعتبارها شرطية فلأن فعل الشرط إذا كان متعديًا واستوفى مفعوله كانت ما في محل رفع بالابتداء ، وإذا كان فعل الشرط متعديًا ولم يستوف مفعوله فإن ما تكون مفعولًا به مقدمًا لهذا الفعل ، فلو أنك رويت الحديث هكذا « ما تركنا فهو صدقة » لكان كلام المؤلف مستقيمًا : إن جعلت « ما » موصولًا اسميًا بمعنى الذي فهو في محل رفع مبتدأ ، وإن جعلتها اسم شرط فهو في محل نصب مفعول به تقدم على عامله ، والذي وجدناه في جميع النسخ هو إثبات الهاء هكذا « ما تركناه فهو صدقة » ونحن نعتقد أن هذه الهاء زيادة من المتأخرين على المؤلف ممن وقع الكتاب بأيديهم ؛ لأنهم ظنوا أنها ضرورية لتمام استدلال المؤلف على أنه رأى كون « ما » موصولًا اسميًا مبتدأ صلته « تركنا » و « صدقة » خبره ، وذلك على الرواية الأولى التي هي « ما تركناه صدقة » أجود ، مع أننا نقرر أن الهاء لا تلزم لكي يتم هذا الاستدلال ، وبيان ذلك أنه يريد أن يقول ، إن جعل صدقة مرفوعًا على أنه خبر ما أجود وأقوى لأنه يوافق الرواية الأخرى التي هي « فهو صدقة » إذ يلزم أن يكون قوله « فهو صدقة » خبرًا إذا قدرت ما موصولًا اسميًا ، ولا يجوز جعل « فهو صدقة » حالًا ، فالغرض إنما هو نفي أن يكون صدقة حالًا ، لأن جملة الحال لا تقترن بالفاء ، فتنبه لهذا فإنه مما لا ينبغي الإعراض عنه .

في النداء: مِنَ التزامِ البناء عَلَى الضمة، وتأنيثها مع المؤنث، والتزامِ إفرادها؛ فلا تثنى ولا تجمع باتفاق، ومفارقتها للإضافة لفظًا وتقديرًا، ولزومِ «ها» التنبيهِ بعدها، ومن وَصْفها باسم مُعَرَّفٍ بأل لازم الرفع، مثال ذلك «أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّها الرَّجُلُ» و«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتُهَا الْعِصَابَةُ» المعنى: أنا أفعل كذا مَخْصُوصًا من بين الرجال، واللهم اغفِر لنا مختصِّينَ من بين العصائب.

ويقلُّ تعريفُه بالعلمية، ففي «بِكَ اللهَ نَرْجو الفَضْلَ» شذوذان: كونه بعد ضمير مخاطب، وكونه علمًا[1].

ومن المحذوف عامِلُهُ: المنصوبُ بالْزَمْ، ويسمى إغْرَاء.

والإغراء: تنبيهُ المخاطَبِ عَلَى أمرٍ محمودٍ ليلزمَهُ، نحو:

١٠٦- أَخَـاكَ أَخَـاكَ إِنَّ مَـنْ لَا أَخَـا لَـهُ كَسَاعٍ إِلى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ

١٠٦- هذا بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٢٩) وقد نسبه الأعلم إلى إبراهيم بن هرمة القرشي، وليس كما ذكر، بل هو من كلمة لمسكين الدارمي، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٨٥) وفي القطر (رقم ١٣٣) وأنشده ابن عبد ربه في العقد (٢ - ٣٠٤ اللجنة) مع بيت آخر، ولم ينسبهما، وانظر الأغاني (١٨ - ٦٠ بولاق) وخزانة الأدب (١ - ٤٦٦ بولاق).

الإعْرَاب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: الزم أخاك، وأخا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «أخاك» تأكيد للأول، «إن» حرف توكيد ونصب، «من» اسم موصول بمعنى الذي اسم إن، «لا» نافية للجنس «أخا» اسم لا، مبني على فتح مقدر على الألف، منع من ظهوره التعذر، «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، وفي هذا التعبير كلام طويل وخلافات كثيرة لا نرى أن نذكر شيئًا منها في هذه العجالة، وقد اخترنا لك أقرب الأعاريب إلى

---

(١) اختلف النحاة في إعراب «أيها» و«أيتها» في الاختصاص؛ فذهب الجمهور إلى أنهما مبنيان على الضم في محل نصب بفعل محذوف وجوبًا كما ذكره المؤلف، وتقدير: أخص، وذهب الأخفش إلى أنهما مناديان بحرف نداء محذوف، والتقدير: يا أيها، ويا أيتها، وليس يبدع أن ينادي الإنسان نفسه، كما لا يستنكر أن يخاطب الإنسان نفسه، فقد روي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال: «كل الناس أفقه منك يا عمر» وذهب السيرافي إلى أن «أيها» أو «أيتها» مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: أيها الرجل المخصوص أنا، أو خبر مبتدأ محذوف.

وإنما يلزم حذفُ عامله إذا تكرر كما سبق في البيت، أو عُطف عليه نحو «المَرُوءةَ والنجدةَ» فإن فَقَدَ التكرارَ والعَطْفَ جاز ذِكْرُ العامل وحَذْفُهُ، نحو «الصَّلَاةَ جَامِعَةً» فـ«الصلاةَ» منصوبٌ باحْضُرُوا مُقَدَّرًا، وجامعة منصوب عَلَى الحال.

ويمكن أن يكون من هذا النوع قول الشاعر:

١٠٧- أَخَاكَ الَّذي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يُجِبْكَ كَمَا تَبْغِي، وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي
وَإنْ تَجْفُهُ يَوْمًا فَلَيْسَ مُكَافِئًا فَيَطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ والْوَشْي أنْ يُصْغِي

ذهنك، وجملة «لا» واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، «كساع» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن، «إلى الهيجا، بغير» جاران ومجروران يتعلق كل منهما بساع، وغير مضاف و«سلاح» مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أخاك أخاك» فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء، وهذا من النوع الذي يجب معه حذف العامل؛ لأنه كرر اللفظ المغرى به، ألا ترى أنه ذكر «أخاك» مرتين.

١٠٧- هذان بيتان من الطويل، ولم أجد من نسب هذين البيتين إلى قائل معين.

اللُّغَة: «ملمة» بضم الميم وكسر اللام وتشديد الميم الثانية - أصله اسم فاعل من قولهم «ألم فلان بالقوم» إذا نزل بهم، ومنه قول الشاعر:

* مَتَى تَأتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا *

ويراد بها النازلة من نوازل الدهر، «يجبك» هو مضارع أجاب، حذفت الياء منه للتخلص من التقاء الساكنين؛ لأن الباء لما سكنت للجازم التقت ساكنة مع الياء التي هي عين الفعل، وتقول: أجاب فلان دعاء الداعي يجيبه، فإذا جزمت قلت: لم يجب فلان دعاء الداعي، «تبغي» مضارع بغى الشيء يبغيه، إذا قصده وطلبه، ومنه قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف، ٦٤]، «ويكفك من يبغي» يقوم بكفايتك ونصرك وحمايتك، ومنه قوله تعالى ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة، ١٣٧]، ويبغي ههنا: مضارع بغي عليك يبغي، إذا جار عليك وظلمك وجاوز معك حدود النصفة والعدل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [القصص، ٧٦]، «تجفه» مضارع جفاه إذا انحرف عنه ومال عن وداده، «ذو الوشي» هو الذي ينمق كلامه يقصد به الإفساد بين المحبين ويزين لهم الخلاف «أن يصغي» أراد أنه لو بدرت منك بادرة جفاء لم يعاملك بما تستوجبه حتى يطمع المفسدون بين الأحبة في أن يصغى إلى إفسادهم وتزويرهم.

عَلَى تقدير الْزَمْ أخَاكَ الذي من صفته كذا، ويحتمل أن يكون مبتدأ والموصول خبره، وجاء عَلَى لُغَة مَنْ يستعمل الأخَ بالألفِ في كل حال، وتسمى لغَةَ القصْرِ،

الإعْراب: «أخاك» أخا: مفعول به لفعل محذوف، وهو مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، «الذي» اسم موصول نعت للأخ، مبني على السكون في محل نصب، «إن» شرطية تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، «تدعه» تدع: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء ضمير الغائب مفعول به، «لملمة» جار ومجرور متعلق بتدعو «يجبك» يجب: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، وجملة الشرط والجواب لا محل لها صلة الموصول، «كما» الكاف حرف جر، وما: اسم موصول مجرور محلًّا بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: يجبك إجابة مماثلة لما تريده وتقصده، «تبغي» فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والجملة لا محل لها صلة ما، والعائد ضمير محذوف منصوب بتبغي، «ويكفك» الواو حرف عطف، يكف: فعل مضارع معطوف على يجب، مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والكاف ضمير المخاطب مفعول به أول ليكفي، «من» اسم موصول مفعول ثان ليكفي، «يبغي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة، «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية، «تجفه» تجف: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الواو، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، والهاء ضمير الغائب مفعول به، «يومًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه تجفو، «فليس» الفاء واقعة في جواب الشرط، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، «مكافئًا» خبر ليس، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة الصلة التي هي جملة الشرط والجواب السابقة، «فيطمع» الفاء فاء السببية، يطمع: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب النفي بليس، «ذو» فاعل يطمع مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وذو مضاف، و«التزوير» مضاف إليه، «والوشي» معطوف على التزوير، «أن» حرف مصدري ونصب، «يصغي» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة، لأن الفتحة تظهر على الياء لخفتها، كما علمت مما مر سابقًا، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: في إصغائه، والجار والمجرور متعلق بقوله يطمع.

كقولهم: «مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَل»(١).

ثم قلت: الثَّاني المَفْعُول المطلَقُ، وَهُوَ: الْمَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُؤَكِّدُ لِعَامِلِهِ أو الْمبيِّنُ لِنَوْعِهِ أَوْ لِعَدَدِهِ، كـ«ضَرَبْتُ ضَرْبًا» أو «ضَرْبَ الأميرِ» أو «ضَرْبَتَيْنِ» وَمَا بَمعْنى المصْدَرِ مِثْله، نحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ و﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ و﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

وأقول: الثاني من المنصوبات: المفعول المطلقُ.

وسمي مطلقًا لأنه يقع عليه اسمُ المفعول بِلا قَيْدٍ، تقول: ضَرَبْتُ ضَرْبًا؛ فالضرب مفعول؛ لأنه نفسُ الشيء الذي فعلته، بخلاف قولك «ضَرَبْتُ زَيدًا» فإن «زيدًا» ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب؛ فلذلك سمي مفعولًا به، وكذلك سائر المفاعيل، ولهذه العلة قَدَّمَ الزَّمَخْشَرِيُّ وابنُ الحاجبِ في الذكر المفعول

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أخاك» حيث يجوز أن يكون منصوبًا، وأن يكون نصبه على الإغراء من غير أن يكون مكررًا.

واعلم أن الفرق بين نصبب المكرر ونصب غير المكرر من وجهين:

أولها: أن نصب المكرر واجب، في كل كلام، لا يعدل عنه إلا في ضرورة شعرية كقول الشاعر:

إنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأشْبَاهُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ
لَجَدِيرُونَ بالوَفَاءِ إذا قَالَ أخُو النَّجْدَةِ: السِّلَاحُ السِّلاحُ

فأما نصب غير المكرر فإنه جائز، بل هو أقل من رفعه.

الوجه الثاني: أن عامل النصب مع المكرر لا يجوز إظهاره؛ لأن التكرار بمنزلة العوض من العامل، ولا يجتمع العوض والمعوض منه في الكلام، فأما غير المكرر فإن إظهار العامل معه لا معابة فيه على من نطق به.

---

(١) هذا مثل من أمثال العرب، وأول من قاله رجل اسمه أبو حنش، وكان قوم من أشجع قد قتلوا إخوته، وعلم خاله أن ناسًا من قتلة أخيه يشربون في غار، فاحتال عليه حتى أدخله الغار عليهم، ثم قال له؛ ضربًا أبا حنش؛ فلم يكن له بد من أن يجدّ في ضربهم، فقال بعض من شاهده: إن أبا حنش لبطل، فقال: مكره أخاك لا بطل، كذا قالوا.

المطلقَ عَلَى غيره ؛ لأنه المفعول حقيقة .

وحَدُّهُ ما ذكرت في المقدمة ؛ وقد تبين منه أَن هذا المفعول يفيد ثلاثة أُمور :

أَحدُها : التوكيدُ ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وقول الله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء،١٦٤] ﴿ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء،٦٥] ﴿ صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب،٥٦] .

الثاني : بيانُ النَّوْعِ ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر،٤٢] ، وكقولك : جلستُ جلوسَ القاضي ، وجلستُ جلوسًا حسنًا ، و« رَجَعَ الْقَهْقَرَى »[١] .

الثالث : بيان العدد ، كقولك : ضَرَبْتُ ضَرْبَتينِ ، أَو ضَرَبَاتٍ ، وقول الله تعالى : ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً ﴾ [الحاقة،١٤] .

وقولي « الفَضْلة » احترازٌ من نحو قولك : رُكُوعُ زَيْدٍ رُكوعٌ حسَنٌ ، أَو طويل ، فإِنه يفيد بيانَ النوع ، ولكنه ليس بفضلة .

وقولي : « المؤكد لعامله » مخرجٌ لنحو قولك : كَرِهْتُ الفُجُورَ الفُجُورَ ، فإن الثاني مصدر فضلة مفيد للتوكيد ، ولكن المؤكَّدَ ليس العامل في المؤكِّدِ .

ثم قلت : الثالث المَفْعُول لهُ ، وهوَ المَصْدَرُ الْفَضْلَةُ الْمُعَلِّل لِحَدَثٍ شَاركه في الزَّمَان والْفاعِلِ ، كـ« قُمتُ إجْلالًا لَكَ » ، ويَجُوزُ فِيهِ أَنْ يُجَرَّ بحَرْفِ التَّعليل ، وَيجِبُ في مُعَلَّلٍ فَقَدَ شرْطًا أَن يُجَرَّ باللامِ أَوْ نَائِبها .

وأقول : الثالثُ من المنصوباتِ : المفعول له ، ويسمى المفعول لأجله ، والمفعول من أَجله .

وهو : ما اجتمع فيه أَربعةُ أُمور ؛ **أَحدها** : أَن يكون مصدرًا ، **والثاني** : أَن يكون مذكورًا للتعليل ، **والثالث** : أَن يكون المعَلَّل به حَدَثًا مشاركًا له في الزمان ، **والرابع** : أَن يكون مشارِكًا له في الفاعل .

---

(١) من هذه الأمثلة يتبين أن المصدر المبين لنوع عامله : إما أن يكون مضافًا كالآية الكريمة والمثال الأول ، وإما أن يكون موصوفًا كالمثال الثاني ، وإما أن يكون هو نفسه نوعًا من جنس ما يدل عليه العامل كالمثال الثالث ، وكقولهم : قعد القرفصاء ، وسار الخبب .

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة،١٩] فالحذرُ: مصدرٌ مُسْتَوفٍ لما ذكرنا؛ فلذلك انتصب عَلَى المفعول له، والمعنى لأجل حذر الموت.

ومتى دَلَّتْ الكلمة عَلَى التعليل وفُقِدَ منها شرطٌ من الشروط الباقية فليست مفعولًا له، ويجب حينئذ أَن تُجَرَّ بحرف التعليل(١).

فمثال ما فَقَدَ المصدريةَ قولُكَ: جِئْتُكَ للماء ولِلعُشْب، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة،٢٩] وقول امرئ القيس:

١٠٨- وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كفاني، وَلم أَطْلُبْ، قَليلٌ مِنَ المَال

ومثال ما فَقَدَ الاتِّحادَ في الزمان قولُكَ: جئتك اليومَ للسفر غدًا، وقول امرئ القيس أَيضًا:

١٠٨- هذا بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدته التي مطلعها:

أَلَا عِمْ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في العُصُرِ الخالي

وقد أنشده المؤلف في القطر (رقم ٨١) وأنشد عجزه الأشموني (رقم ٤٠٧).

الإعراب: «لو» حرف امتناع لامتناع، «أن» حرف توكيد ونصب، «ما» مصدرية، «أسعى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب اسم أن، «لأدنى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل بفعل محذوف، وتقدير الكلام: ولو ثبت كون سعيي... إلخ، وأدنى مضاف و«معيشة» مضاف إليه، «كفاني» كفى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «ولم» الواو عاطفة، ولم: نافية جازمة، «أطلب» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وله مفعول محذوف يرشد إليه معنى الكلام، «قليل» فاعل كفى، «من المال» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل، وتقدير الكلام: لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال، ولم أطلب الملك.

الشاهد فيه: قوله «لأدنى» فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل، لكن لا يقال إن هذا من

---

(١) الحروف الدالة على التعليل هي: اللام، ومن، وفي، والكاف، والباء، نحو قوله تعالى ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ وقوله: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ وقوله: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ وقوله: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ﴾ وقد مثل المؤلف للام.

١٠٩- فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا   لَدَى السِّتْرِ إلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ

فإنَّ زَمَنَ النوم متأخرٌ عن زمن خَلْعِ الثوب .

ومثال ما فقد الاتحادَ في الفاعل قولُكَ : قمت لأمرك إيَّاي ، وقول الشاعر :

١١٠- وَإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ   كما انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

باب المفعول لأجله المصطلح عليه، لأن شرط ما يسمى مفعولًا لأجله أن يكون مصدرًا، والذي معنا ليس بمصدر، بل هو أفعل تفضيل.

ويأتي النحاة بهذا البيت في باب التنازع لتقرير أنه - وإن تقدم فيه فعلان وهما كفاني ولم أطلب، وتأخر عنهما معمول هو قليل من المال - لا يجوز أن يكون من باب التنازع؛ لأنه لا يصح تسلط كل واحد من الفعلين على المعمول المتأخر، محافظة على المعنى المراد، ولهذا قدروا لأطلب معمولًا يرشد إليه المعنى، وهو ما قدرناه في آخر إعراب البيت؛ فتنبه لما قلت.

١٠٩- هذا بيت من الطويل من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، صاحب الشاهد السابق، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في أوضح المسالك (رقم ٢٥٢) وكذلك في القطر (رقم ١٠١).

اللغة: «نضت» - بالنون بعدها ضاد معجمة مخففة فيكون الفعل نضا ينضو مثل دعا يدعو، أو مشددة فيكون الفعل نض ينض مثل شد يشد - ومعناه خلعت، «لدى» أي: عند، «لبسة المتفضل» يريد غلالة رقيقة هي التي يبقيها من يتبذل ويستعد للنوم.

الإعراب: «جئت» فعل وفاعل، «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق، «نضت» نض: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والجملة في محل نصب حال، «لنوم» جار ومجرور متعلق بنض، «ثيابها» ثياب: مفعول به لنض، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «لدى» ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف، والعامل فيه نض، ولدى مضاف، و«الستر» مضاف إليه، «إلا» أداة استثناء، «لبسة» منصوب على الاستثناء من ثيابها، ولبسة مضاف و«المتفضل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لنوم»؛ فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعل النوم والنض الذي هو الخلع شخص واحد، والنوم مصدر، ولكن زمان النوم غير زمان الخلع؛ لأنها تخلع قبل أن تنام، فلما لم يتحد زمان العامل الذي هو نضت، وزمان المصدر الذي هو النوم - وجب أن يجره بحرف التعليل، ولم يجز له أن ينصبه على أنه مفعول لأجله، وقد فعل الشاعر ذلك.

١١٠- هذا بيت من الطويل من كلام أبي صخر الهذلي، من قصيدته التي منها بيت الشاهد (رقم ٦١) السابق ذكره في باب البناء عند الكلام على الظرف المبني، وقد أنشده المؤلف في أوضح

فإن فاعل « تَعْرُوني » هو الْهِزَّةُ، وفاعل الذِّكرى هو المتكلم ؛ لأَن التقدير لذكرى إياك .

ثم قلت : الرَّابِعُ المَفْعُولُ فِيهِ ، وهوَ : مَا ذُكِرَ فَضْلَةً لأَجْلِ أَمْرٍ وَقَعَ فيهِ : مِن زَمَانٍ

المسالك (رقم ٢٥٣) وكذلك في قطر الندى (رقم ١٠٢)، وأنشده ابن عقيل (رقم ٢٤٠) .

اللُّغَة: «تعروني» تنزل بي وتصيبني، «ذكراك» الذكرى - بكسر الذال - التذكر والخطور بالبال، «هزة» بكسر الهاء أو فتحها - حركة واضطراب، «انتفض» تحرك واضطرب «القطر» المطر.

الإعْرَاب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «لتعروني» اللام هي اللام المزحلقة، وما بعدها فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، «لذكراك» اللام جارة، ذكرى: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بتعرو، وذكرى مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وفاعل المصدر محذوف، وأصل الكلام: لذكري إياك، «هزة» فاعل تعرو، «كما» الكاف حرف جر، وما: مصدرية «انتفض» فعل ماض، «العصفور» فاعله، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة، وتقدير الكلام: هزة كائنة كانتفاض العصفور، «بلله» بلل فعل ماض، والهاء ضمير الغائب العائد إلى العصفور مفعول به، «القطر» فاعل بلل، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال، والكثير في مثلها أن تكون مقترنة بقد، فتقول: كما انتفض العصفور قد بلله القطر، أو بقد والواو جميعًا، نحو قوله سبحانه وتعالى ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالسَّيِّئَةِ قَبْلَ الْحَسَنَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِمُ الْمَثُلَاتُ﴾ [الرعد، ٦]، ونحو قوله جل ذكره: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي﴾ [الأحقاف، ٢١] وقوله سبحانه ﴿وَاذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتِ النُّذُرُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ [الأحقاف، ٧]، أو بالواو وحدها نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران، ١٦٨].

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «لذكراك» فإن اللام حرف دال على التعليل، وقد وجب على الشاعر أن يجر به الذكرى، لما اختلف فاعل الذكرى، وفاعل العامل، وبيان ذلك أن الذكرى مصدر، وهو علة لعرو الهزة، لكن فاعل الذكرى هو المتكلم، وفاعل العرو - الذي هو العامل - هو قوله هزة، فلما اختلف فاعل المصدر - الذي هو علة - وفاعل المعلل وجب أن يجره بحرف دال على التعليل، ولم يجز له أن ينصبه مفعولًا لأجله، وهكذا فعل.

مُطْلَقًا ، أوْ مَكانٍ مُبْهَمٍ ، أوْ مُفيدٍ مِقْدَارًا ، أَوْ مَادَّتُهُ مَادَّةُ عَامِلِهِ كـ« صُمْتُ يَوْمًا » أوْ « يَوْمَ الْخَمِيس » و« جَلَسْتُ أَمَامَكَ » و« سِرْتُ فَرْسَخًا » و« جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ » والمَكانيُّ غَيْرُهُنَّ يُجَرُّ بفي كـ« صَلَّيْتُ في المَسْجدِ » ونحو : * قَالَا خَيْمَتَيْ أُمِّ مَعْبَدِ * وقَوْلِهِمْ : « دَخَلْتُ الدَّارَ » عَلَى التَّوَسُّعِ .

وأقول : الرابعُ من المنصوبات الخمسة عَشرَ : المفعولُ فيه ، ويسمى الظرفَ ، وهو عبارة عما ذكرت .

والحاصلُ أن الاسم قد لا يكون ذكر لأَجل أمر وقع فيه ، ولا هو زمان ولا مكان وذلك كزيدًا في « ضَرَبْتُ زَيْدًا » وقد يكون إنما ذكر لأَجل أمر وقع فيه ، ولكنه ليس بزمان ، ولا مكان ، نحو : « رَغِبَ المتقُونَ أنْ يَفعَلُوا خَيْرًا » فإن المعنى في أن يفعلوا ، وعليه في أَحَدِ التفسيرين قولُه تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء،١٢٧] وقد يكون العكس ، نحو : ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا ﴾ [الإنسان،١٠] ونحو : ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [غافر،١٥] ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ ﴾ [غافر،١٨] ونحو : ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام،١٢٤] فهذه الأنواع لا تسمى ظرفًا في الاصطلاح ، بل كلٌّ منها مفعولٌ به ، وَقَعَ الفعلُ عليه ، لا فيه ، يظهر ذلك بأدنى تأمُّل للمعنى .

وقد يكون مذكورًا لأجل أَمر وقع فيه وهو زمان أَو مكان ؛ فهو حينئذٍ منصوبٌ عَلَى معنى « في » وهذا النوع خاصةً هو المسمى في الاصطلاح ظرفًا ، وذلك كقولك : صُمْتُ يَوْمًا ، أَوْ يَوْم الْخَمِيس ، وجَلَسْتُ أَمَامَكَ .

وأَشَرْتُ بالتمثيل بيومًا ويوم الخميس إلى أَن ظرف الزمان يجوز أَن يكون مبهمًا وأَن يكون مختصًا ، وفي التنزيل : ﴿ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ﴾ [سبأ،١٨] ﴿ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ﴾ [غافر،٤٦] ﴿ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ [الأحزاب،٤٢] .

وأما ظرفُ المكانِ فعَلَى ثلاثة أَقسام :

أَحدها : أَن يكون مبهمًا ، ونعني به ما لا يَخْتَصُّ بمكانٍ بعينه ، وهو نوعان ؛ **أَحدهما :** أَسماء الجهات الست ، وهي : فَوق ، وتحت ، ويمين ، وشمال ، وأَمام ، وخلف ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف،٧٦] ﴿ فَنَادَىٰهَا مِن

تَحْتَهَا﴾ [مريم،٢٤] في قراءة مَنْ فتح ميم (مَنْ) ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف،٧٩] وقرئ «وكانَ أَمَامَهُمْ مَلِكٌ» ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف،١٧]. وأصل ﴿تَّزَاوَرُ﴾ تتزاور، أي: تتمايل، مشتق من الزَّوَر - بفتح الواو - وهو المَيْل ومنه زارَهُ، أي: مال إليه، ومعنى ﴿تَّقْرِضُهُمْ﴾ تقطعهم، من القطيعة، وأصله من القطع، والمعنى تُعرض عنهم إلى الجهة المسماة بالشمال، وحاصلُ المعنى أنها لا تصيبهم في طلوعها ولا في غروبها، وقال الشاعر:

١١١- صَدَدْتِ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا

١١١- هذا بيت من الوافر، وهو مروي في معلقة عمرو بن كلثوم، أحد بني تغلب بن وائل، وبعده قوله:

وَمَا شَرُّ الثَّلَاثَةِ أُمَّ عَمْرٍو بِصَاحِبِكِ الَّذِي لَا تَصْبَحِينَا

وقال التبريزي بعد ذكر البيتين: «بعضهم يروي هذين البيتين لعمرو ابن أخت جذيمة الأبرش، وذلك لما وجده مالك وعقيل في البرية، وكانا يشربان، وأم عمرو هذه المذكورة تصد الكأس عنه، فلما قال هذا الشعر سقياه وحملاه إلى خاله جذيمة، ولهما حديث» اهـ، وبيت الشاهد من أبيات سيبويه (ج ١ ص ١١٣ و٢٠١) ونسبه في المرتين إلى عمرو بن كلثوم، وذكر الأعلم في شرحه مثل ما ذكرنا عن التبريزي.

الإعراب: «صددت» فعل وفاعل، «الكأس» مفعول به لصد «عنا» جار ومجرور متعلق بصد، «أم» منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالفتحة الظاهرة، وأم مضاف و«عمرو» مضاف إليه، «وكان» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، «الكأس» اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، «مجراها» مجرى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ومجرى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الكأس مضاف إليه، «اليمينا» ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان، ويجوز أن يكون قوله «مجراها» بدلًا من الكأس، و«اليمينا» ظرف مكان متعلقًا بمحذوف خبر كان، وألف «اليمينا» للإطلاق، وقد ذكر المؤلف ذلك والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «اليمينا» حيث نصبه على الظرف، وقال الأعلم: «الشاهد فيه نصب اليمين على الظرف، وكونه في موضع الخبر عن المجرى، والتقدير: وكان الكأس جريها على ذات اليمين، ويجوز أن يكون مجراها بدلًا من الكأس، وقوله اليمين خبرًا عنه على أن يجعلها هي المجرى على

يجوز كونُ « مجراها » مبتدأ ، و« اليمين » ظرف مخبر به : أَيْ مجراها في اليمين ، والجملة خبر كَانَ ، ويجوز كون « مجراها » بَدَلًا من الكأس بَدَل اشتمال ؛ فاليمين أيضًا ظرفٌ ؛ لأَن المعتمدَ في الإِخبار عنه إنما هو البدل لا الاسم ، ويجوز في وَجْهٍ [ضعيفٍ] تقديرُ اليمين خبر كَانَ لا ظرفًا ، وذلك عَلَى اعتبار المبدل منه دون البدل ، وقال الآخر :

١١٢- لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرْمِلُونَ إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا

السعة» اهـ، وقال سيبويه في باب ترجمته: هذا باب ما ينصب من الأماكن والوقت «ومن ذلك أيضًا: هو ناحية من الدار، وهو ناحية الدار، وهو نحوك، وهو مكانًا صالحًا، وداره ذات اليمين، وشرقي كذا، وقال جرير:

هَبَّتْ جَنُوبًا فَذِكْرَى مَا ذَكَرْتُكُمُ عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حُورَانَا

وقالوا: منازلهم يمينًا ويسارًا وشمالًا، وقال عمرو بن كلثوم: * صددت الكأس * البيت - أي: على ذات اليمين، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه» اهـ. كلامه بحروفه.

١١٢- هذا بيت من المتقارب من كلمة لجنوب بنت العجلان بن عامر الهذلية، ترثي فيها أخاها عمرًا الملقب ذا الكلب، وبعده قولها:

بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

وهذا البيت الذي أنشدناه من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٤٨) وفي القطر (رقم ٥٨) والأشموني (رقم (٢٨١).

اللُّغَة: «المرملون» جمع مرمل، وهو اسم فاعل فعله أرمل إذا نفد زاده، وأراد بهم المحتاجين، «اغبر أفق» كنت بذلك عن مجيء الشتاء؛ لأن الشتاء عندهم زمان الجدب والحاجة.

الإعْرَاب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، «علم الضيف» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، «والمرملون» الواو عاطفة، المرملون: معطوف على الضيف، «إذا» ظرفية متعلقة بعلم، ومحلها النصب، «اغبر أفق» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، «وهبت» الواو عاطفة لجملة على جملة، هب: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الريح المفهومة من الكلام، «شمالًا» منصوب على الظرفية متعلق بهب.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قولها «شمالًا» حيث نصبته على الظرفية، لما كان المراد هبوب الريح من ناحية الشمال، ولم يكن مرادها هبوب الشمال نفسها، على نحو ما قررناه في الشاهد السابق.

النوعُ الثاني : ما ليس اسمَ جهةٍ ، ولكن يُشْبِهُه في الإبهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ [يوسف ،٩] ﴿ وَإِذَآ أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَانًا ضَيِّقًا ﴾ [الفرقان ،١٣] .

والقسم الثاني : أن يكون دالًّا عَلَى مساحة [معلومَةٍ] من الأَرض ، كـ« سِرْتُ فَرْسَخًا » و« مِيلًا » و« بَرِيدًا » وأكثرهم يجعل هذا من المبهم ، وحقيقة الْقَوْل فيه أن فيه إبهامًا واختصاصًا : أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، وأما الاختصاص فمن جهة دلالته عَلَى كمية معينة ؛ فعَلَى هذا يصح فيه الْقَوْلان .

والقسم الثالث : اسم المكان المشتق من المصدر ، ولكن شَرْطُ هذا أن يكون عامِلُه من مادته ، كـ« جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ » و« ذَهَبْتُ مَذْهَبَ عَمْرٍو » ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾ [الجن ،٩] ، ولا يجوز « جلست مذهب عَمْرو » ونحوه .

وما عدا هذه الأنواع الثلاثة من أسماء المكان لا يجوز انتصابه عَلَى الظرف ؛ فلا تقول « صَلَّيْتُ المسجدَ » ولا « قُمْتُ السُّوقَ » ولا « جَلَسْتُ الطَّرِيقَ » ؛ لأن هذه الأمكنةَ خاصَّة ، أَلا ترى أنه ليس كلُّ مكان يسمى مسجدًا ولا سوقًا ولا طريقًا ؟ وإنما حكمك في هذه الأماكن ونحوها أَن تُصَرِّحَ بحرف الظرفية وهو « في » وقال الشاعر– وهو رجل من الجن سمعوا بمكة صوته ولم يَرَوا شخصه– يذكر النبي ﷺ وأَبا بكر رضي الله عنه حين هَاجَرَ :

١١٣- جَزَى الله ربُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِه رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتي أُمِّ مَعْبَدِ
هُمَا نَزَلا بالْبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلَا فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدِ

١١٣- هذه ثلاثة أبيات من الطويل، وقد ذكر المؤلف صاحب هذه الأبيات، وقصتها في هجرة النبي ﷺ، حدثت ذات النطاقين أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما قالت: لما خفي علينا أمر النبي ﷺ أتاني نفر من قريش فيهم أبو جهل بن هشام، فخرجت إليهم، فقال: أين أبوك ؟ فقلت: والله لا أدري أين أبي ! قالت: فرفع أبو جهل يده – وكان فاحشًا خبيثًا – فلطم خدي لطمة خرج منها قرطي – والقرط بضم فسكون – حلية الأذن – قالت: ثم انصرفوا، ولم ندر أين توجه رسول الله ﷺ، ثم أتى رجل من الجن يسمعون صوته ولا يرونه، وهو ينشد – ثم ذكرت الأبيات الثلاثة التي ذكرها المؤلف – وذكرت بعدها:

فَيَا لَقُصَيٍّ مَا زَوَى اللهُ عَنْكُم ... بِهِ مِنْ فِعَالٍ لا تُجَازَى وَسُؤْدَدِ

وكان حقه أَن يقول « قالا في خَيْمَتي أُمِّ مَعْبَدِ » أَي قيَّلا فيها[1] ، ويروى حَلًّا بدل قالا ، والتقدير [أَيضًا] حَلًّا في خَيْمَتي ، ولكنه اضطر فأسقط « في » وأوصل الفعل بنفسه ، وكذا عملوا في قولهم « دَخَلْتُ الدَّارَ ، وَالمَسْجِد » ونحو ذلك ، إلا أَن التوسع مع « دخلت » مُطَّرِد ؛ لكثرة استعمالهم إِياه .

لِيَهْنِ بَنِي كَعْبٍ مَكَانُ فَتَاتِهِمْ ... وَمَقْعَدُهَا لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَرْصَدِ
سَلُوا أُخْتَكُمْ عَنْ شَائِهَا وَإِنَائِهَا ... فَإِنَّكُمْ إِنْ تَسْأَلُوا الشَّاةَ تَشْهَدِ

اللُّغَة: «رفيقين» تثنية رفيق، وهو الذي يرافقك في عمل ما، وأراد بهما رسول الله ﷺ ورفيقه في الهجرة من مكة إلى المدينة أبا بكر الصديق رضي الله عنه، «قالا» أراد نزلا في وقت القيلولة، وهي حين يشتد الحر، «أم معبد» امرأة من بني كعب اسمها عاتكة بنت خالد الخزاعية، «بالبر» يروى بفتح الباء وكسرها، فإن كسرتها فمعناه الإحسان والباء للمصاحبة، وإن فتحت الباء جاز أن يكون البر بمعنى الإحسان أيضًا كما يجوز أن يكون البر الذي هو مقابل البحر، «ترحلا» أراد ظعنا وفارقا هذا المكان، وتقول: ترحل القوم وارتحلوا، «يا لقصي» أراد آل قصي بن مرة، وهو أحد أجداده صلوات الله وسلامه عليه، «ما زوى الله عنكم» يريد أي شيء صرفه عنكم من المجد والرفعة بسبب خلافكم عليه وإلجائكم إياه إلى الهجرة والخروج من بلدكم، «سؤدد» بضم السين وسكون الواو مهموزة أو غير مهموزة وضم الدال المهملة بعدها أو فتحها؛ فهذه أربع لغات، والسؤدد: خصال الرفعة والمجد والكرم.

الإعْرَاب: «جزى الله» فعل وفاعل، «رب» صفة للفظ الجلالة، وجعله قوم بدل كل من كل من لفظ الجلالة، وهو عندنا بعيد؛ لأن الرب ههنا مشتق بمعنى المربي، ورب مضاف و«الناس» مضاف إليه، «خير» مفعول به ثان لجزى، وخير مضاف وجزاء من «جزائه» مضاف إليه، وجزاء مضاف والضمير العائد إلى الله مضاف إليه، «رفيقين» مفعول أول لجزى، «قالا» قال: فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل نصب صفة لرفيقين، «خيمتي» منصوب على الظرفية المكانية، وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى، وهو مضاف و«أم» مضاف إليه، وأم مضاف و«معبد» مضاف إليه، «هما» ضمير منفصل مبتدأ، «نزلا» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، «بالبر» جار ومجرور متعلق بنزل، «ثم» حرف عطف، «ترحلا» فعل وفاعل، وجملتهما في محل رفع معطوفة على جملة

---

(١) أي : نزلا فيها وقت القيلولة ، وهي : وقت اشتداد الحر عند منتصف النهار .

ثم قلت: الخامِسُ المفعولُ مَعَهُ، وَهُوَ: الاسمُ، الْفَضْلَةُ، التَّالي وَاوَ المُصَاحَبَةِ، مَسبوقَةً بِفِعْلٍ أو مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَ حُرُوفُه، كـ« سِرْتُ وَالنِّيلَ » وَ« أنَا سَائِرٌ وَالنِّيلَ ».

وأقول: الخامسُ من المنصوبات: المفعولُ معه.

وإنما جُعِلَ آخِرَها في الذكر لأمرين؛ **أحدهما**: أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسي أو سماعي؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي، **والثاني**: أنَّ العامل إنما يَصِلُ إليه بواسطة حرفٍ ملفوظٍ به، وهو الواو، بخلاف سائر المفعولات.

وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثةُ أمورٍ؛ **أحدها**: أن يكون اسمًا[1]، **والثاني**: أن

الخبر، «فأفلح» الفاء عاطفة، أفلح: فعل ماض، «من» اسم موصول فاعل أفلح، مبني على السكون في محل رفع، «أمسى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، «رفيق» خبر أمسى، وهو مضاف و«محمد» مضاف إليه، وجملة أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول، «يا» حرف نداء واستغاثة، «لقصي» اللام حرف جر، قصي: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف نابت عنه يا؛ أو بنفس يا؛ على خلاف مشهور، وجعل بعضهم يا حرف نداء، واللام بقية آل، منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، وقصي مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «ما» اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، «زوى الله» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط ضمير محذوف منصوب بزوى، والتقدير: أي شيء زواه الله، «عنكم» جار ومجرور متعلق بزوى، «به» جار ومجرور متعلق بزوى أيضًا، «من فعال» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من «ما» الاستفهامية الواقعة مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ، أو حال من الضمير المنصوب بزوى العائد إلى ما، «لا» نافية «تجازي» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود على فعال، والجملة في محل جر صفة لفعال، «وسؤدد» معطوف على فعال.

---

(١) ومن شرط الاسم الذي يقع مفعولًا معه: أن يكون اسمًا صريحًا، وخرج بذلك شيئان، الأول: الاسم المؤول من أن المصدرية والفعل المضارع نحو « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » بنصب تشرب بأن المضمرة بعد واو المعية، فلا يسمى الاسم المؤول مفعولًا معه عند الجمهور، خلافًا لبعضهم، والثاني: الجملة، نحو « جاء محمد والشمس طالعة » فإن جملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال، ولا تسمى عند الجمهور مفعولًا معه، وذكر في مغني اللبيب أن الصدر الفاضل تلميذ الزمخشري يسميها مفعولًا معه، وليس بشيء.

يكون واقعًا بعد الواو الدالة عَلَى المصاحبة، **والثالث**: أن تكون تلك الواوُ مسبوقة بفعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفُه.

وذلك كقولك: «سِرْتُ والنِّيلَ» و«اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ» و«جَاءَ البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ» وكقول الله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس،٧١] أَيْ: فأجمعوا أمركم مع شركائكم، فـ(شركاءكم) مفعول معه؛ لاستيفائه الشروطَ الثلاثة.

ولا يجوز عَلَى ظاهر اللفظ أن يكون معطوفًا عَلَى (أمركم) لأنه حينئذٍ شريك له في معناه؛ فيكون التقدير: أجمعوا أَمركم وأجمعوا شركاءكم، وذلك لا يجوز؛ لأن أَجَمَعَ إنما يتعلق بالمعاني دون الذواتِ، تقول: أجمعت رأيي، ولا تقول: أجمعت شركائي، وإنما قلت «عَلَى ظاهر اللفظ» لأنه يجوز أن يكون معطوفًا عَلَى حذف مضاف: أَيْ وأمر شركائكم، ويجوز أن يكون مفعولا لفعل ثلاثي محذوف، أَيْ: واجْمَعُوا شركاءكم، بِوَصْلِ الألف، ومن قرأ (فاجْمَعُوا) بوصل الألف صَحَّ العَطْفُ عَلَى قراءته من غير إضمار؛ لأنه من «جمع» وهو مشترك بين المعاني والذوات، تقول: جمعت أمري، وجمعت شركائي، قال الله تعالى: ﴿فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ﴾ [طه،٦٠] ﴿ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾ [الهمزة،٢]، ويجوز على هذه القراءة أن يكون مفعولًا معه، ولكن إذا أمكن العَطفُ فهو أولى لأنه الأصل.

وليس من المفعول معه قولُ أَبي الأسوَد الدُؤلي[1]:

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «قالا خيمتي أم معبد» فإنه نصب «خيمتي» على معنى في: أي قالا في خيمتي أم معبد، أي قضيا وقت القيلولة في خيمتي أم معبد، ونصب مثل ذلك على الظرفية ضرورة وقعت في شعر بعض من يحتج بكلامهم، ولا يجوز أن يقاس عليها، وصحته أن يجر بفي مذكورة.

١١٤- هذه أربعة أبيات من الكامل، وهي من كلام أبي الأسود الدؤلي، وقد أنشد البيت الرابع

---

(١) وذلك لأن الاسم الواقع بعد واو المعية في قوله «وتأتي مثله» اسم مؤول من أن المصدرية والفعل المضارع، إذ التقدير: لا تنه عن خلق وأن تأتي مثله، أي لا تنه عن خلق وإتيانك مثله، أي مع إتيانك مثله، وقد علمت أن الاسم المؤول لا يسمى عند الجمهور مفعولًا معه.

١١٤- يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ ... هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا ... فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى ... بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

جماعة من النحاة منهم سيبويه (ج ١ ص ٤٢٤) ونسبه للأخطل، وذكر الأعلم في شرح شواهده أنه لأبي الأسود، ومنهم الأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٩) وفي القطر (رقم ٢٣) وابن عقيل (رقم ٣٣٤) وقد نسبه أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (٢ / ٢٧٩) إلى المتوكل الليثي من أبيات ذكرها، وأنشد ابن عبد ربه في العقد (٢ / ٣٠٠ اللجنة) البيت الرابع من هذه الأبيات ونسبه إلى المتوكل الليثي أيضًا، وذكر الرابع فالثاني (٢ / ٣١١ اللجنة) غير منسوبين إلى معين، ووجد في بعض نسخ الشرح زيادة بيتين بعد البيت الأول، وهما قوله:

تَصِفُ الدَّوَاءَ لِذِي السَّقَامِ وَذِي الضَّنَى ... كَيْمَا يَصِحُّ بِهِ وَأَنْتَ سَقِيمُ
وَأَرَاكَ تُلْقِحُ بِالرَّشَادِ عُقُولَنَا ... أَبَدًا، وَأَنْتَ مِنَ الرَّشَادِ عَدِيمُ

وسينشد المؤلف هذه الأبيات مرة أخرى في باب نواصب المضارع للاستشهاد على انتصاب المضارع بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب النهي.

الإعراب: «يا» حرف نداء «أيها» أي: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه، «الرجل» نعت لأي، مرفوع بالضمة الظاهرة، «المعلم» نعت للرجل، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله، «غيره» غير: مفعول به للمعلم، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «هلا» أداة تحضيض، «لنفسك» الجار والمجرور متعلق بكان، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «كان» فعل ماض تام بمعنى حصل، «ذا» اسم إشارة فاعل كان، «التعليم» بدل من اسم الإشارة أو نعت له أو عطف بيان عليه، ويجوز أن يكون قوله كان فعلًا ناقصًا واسم الإشارة اسمه، والجار والمجرور المقدم متعلق بمحذوف خبره، «ابدأ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «بنفسك» الجار والمجرور متعلق بابدأ، ونفس مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، «فانهها» الفاء عاطفة، انه: فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت هو فاعله، وضمير الغائبة مفعول به، «عن غيها» الجار والمجرور متعلق بِانْهَ، وغي مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه، «فإذا» الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط، «انتهت» انتهى: فعل ماض، والتاء دالة على التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى النفس؛ والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، «فأنت» الفاء واقعة في جواب

الشاهد في قوله « وتأتي مثلَهُ » فإنه ليس مفعولًا معه وإن كَانَ بعد واو بمعنى مع– أي : لا تنه عن خلق مع إتيانك مثلَه– لأنه ليس باسم .

ولا نحو قولك « بِعْتُكَ الدارَ بأثاثها ، والعبدَ بثيابه » وقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِۦۚ ﴾ [المائدة، ٦١] ، وقولك : جاء زَيْد مع عَمْرو ، فإن هذه الأسماء وإن كانت مصاحبة لما قبلها لكنها ليست بعد الواو ، ولا نحو قولك : مَزَجْتُ عَسَلًا وماء ، وقول الشاعر :

إذا ، أنت : ضمير منفصل مبتدأ ، « حكيم » خبر المبتدأ ، « فهناك » الفاء عاطفة ، وهنا : ظرف مكان متعلق بيسمع ، والكاف حرف خطاب ، « يسمع » فعل مضارع مبني للمجهول ، « ما » اسم موصول نائب فاعل يسمع ، مبني على السكون في محل رفع ، « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ؛ والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والرابط ضمير منصوب بتقول محذوف ، والتقدير : يسمع ما تقوله ، « ويشتفى » الواو عاطفة ، يشتفى : فعل مضارع مبني للمجهول ، « بالقول » جار ومجرور متعلق بيشتفى ؛ وهو نائب فاعله ، « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول ، « وينفع » الواو عاطفة ، ينفع : فعل مضارع ، « التعليم » فاعله ، « لا » ناهية ، « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، « عن خلق » جار ومجرور متعلق بتنهى ، و« تأتي » الواو بمعنى مع ، تأتي : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، « مثله » مثل : مفعول به لتأتي ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه ، « عار » مبتدأ ، « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، « فعلت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، « عظيم » نعت لعار ، وهو الذي سوغ الابتداء به ، ويجوز أن يكون « عار » خبرًا لمبتدأ محذوف والتقدير : هذا عار عظيم عليك ، واسم الإشارة حينئذ يعود إلى النهي عن خلق والإتيان بمثله المفهوم من قوله « لا تنه عن خلق وتأتي مثله » ولكن الوجه الذي ذكرناه أولًا أولى ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا فعلت فإنه عار عظيم عليك .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « وتأتي » فإن هذه الكلمة التي هي تأتي مسبوقة بواو دالة على المعية ، ومع ذلك لا يجوز أن تسمى مفعولًا معه ؛ لأنها فعل وليست باسم ، ولا يجوز عند جمهور النحاة أن يسمى الاسم المؤول من أن والفعل مفعولًا معه ، لأنهم يشترطون في المفعول معه أن يكون اسمًا صريحًا ، كما سبق لنا بيانه في مطلع الكلام على المفعول معه .

١١٥- عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا ... حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وقول الآخر:

١١٥- هذا بيت من الرجز، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٨) وأنشد صدره ابن عقيل (رقم ١٦٥) والأشموني (رقم ٤٤١) ويروى صدره عجزًا في بيت آخر من الرجز المصرع هكذا:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا ... عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

اللغة: «علفتها» تقول: علفت الدابة - من باب ضرب - وأعلفتها بالهمزة، إذا أطعمتها، «تبنًا» هو بكسر التاء المثناة وسكون الباء الموحدة - قصب الزرع بعد أن يجف ثم يداس، «همالة» صيغة مبالغة من قولهم: هملت عين فلان، إذا أرسلت دمعها إرسالًا.

الإعراب: «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول، «تبنًا» مفعول ثان، «وماء» الواو عاطفة عطفت جملة على جملة: ماء: مفعول به لفعل محذوف، تقديره: وسقيتها ماء، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة، وستعرف كلامًا آخر في ذلك، «باردًا» صفة لماء، «حتى» حرف غاية وجر، «غدت» غدا: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «همالة» حال من فاعل غدت «عيناها» عينا: فاعل غدت، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وعينا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وغدت مع ما بعده في تأويل مصدر مسبوك بأن محذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بعلف، وتقدير الكلام: علفتها تبنًا وسقيتها ماء إلى غدوها همالة عيناها.

الشاهد فيه: قوله «وماء»؛ فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله؛ لكون العامل في المعطوف عليه لا يصح تسليطه على المعطوف مع بقاء معنى هذا العامل على حاله.

وللعلماء ثلاثة آراء في تخريج هذا البيت ونحوه:

أحدها: أن قوله «وماء» لا يجوز أن يكون مفعولًا معه كما لا يجوز أن يكون معطوفًا على ما قبله عطف مفرد على مفرد، بل هو مفعول لفعل محذوف يناسبه، وهذا الوجه هو الذي ذكره المؤلف ههنا، وهو الذي أعربنا البيت على مقتضاه، وهو قول الفارسي والفراء وجماعة، وإنما لم يجز عند هؤلاء جعله مفعولًا معه لأن الواو التي قبله ليست بمعنى مع، وستعرف في بيان الوجه الثاني سر عدم صلاحيتها للدلالة على معنى مع.

الوجه الثاني: أنه مفعول معه: لأنه إذا لم يصح العطف في الاسم الذي بعد الواو لمانع لفظي أو معنوي انتصب على أنه مفعول معه، وقد ذكر هذا الوجه ابن عقيل.

فأما المؤلف في أوضحه فقد أنكر ذلك، ووجه الإنكار أن كونه مفعولًا معه يقتضي أن تكون الواو

١١٦- إذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

الداخلة عليه واو المعية ، وواو المعية تقتضي أن يكون ما بعدها مصاحبًا لما قبلها في انصباب العامل عليهما ، ومعنى ذلك أن يكون تسلط العامل على ما قبل الواو هو وقت تسلطه على ما بعدها ، ولا شك أن ذلك منتف ههنا ، ضرورة أنه يعطيها العلف في وقت غير الوقت الذي يقدم لها فيه الماء .

والوجه الثالث : أنه معطوف على ما قبله عطف مفرد على مفرد ، ولكن بعد تضمين الفعل الذي هو قوله « علفتها » معنى يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعًا ، وهذا رأي الجرمي والمازني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي ، وتقدير الكلام عندهم : أنلتها تبنًا وماء ، أو قدمت لها تبنًا وماء ، أو نحو ذلك ، فافهمه والله يرشدك ويتولاك .

١١٦- هذا بيت من الوافر ، وهذا البيت من كلام الراعي النميري ، من قصيدة مطلعها قوله :

أَبَتْ آيَاتُ حُبِّي أَنْ تُبِينَا لَنَا خَبَرًا ، وَأَبْكَيْنَ الحَزِينَا

وقد استشهد بهذا الشاهد المؤلف في أوضحه (رقم ٢٥٩) والأشموني في باب المفعول معه (رقم ٤٤٢) .

اللغة : « آيات حبي » الآيات : جمع آية ، وهي العلامة ، وأراد علامات دار الحبيب وما بقي من آثارها ، وقد جرت عادتهم أن يستخبروا الرسوم ويسائلوا الأطلال ؛ إظهارًا لشدة جزعهم، « الغانيات » جمع غانية ، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هي التي استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الرجال ، ويقال : هي التي استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال ، « برزن » ظهرن ، « زججن » رققن ودققن .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، « ما » زائدة، « الغانيات » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، أي : إذا ما برز الغانيات ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها، « برزن » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها مفسرة، « يومًا » ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله برز، « وزججن » الواو حرف عطف ، زججن : فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة برز الغانيات، « الحواجب » مفعول به لزججن، « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيونا : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وكحلن العيون ، وهذا الفعل مع فاعله ومفعوله جملة معطوفة بالواو على جملة زججن الحواجب ، وجواب إذا في بيت بعد بيت الشاهد وهو قوله :

أَنَخْنَ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ الكُدُونَا

الشاهد فيه : قوله « والعيونا » فإن هذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على ما قبلها عطف مفرد على مفرد ، لانتفاء اشتراك المعطوف – وهو العيون – مع المعطوف عليه – وهو الحواجب – في

لأن الواو ليست بمعنى مع فيهن ، وإنما هي في المثال الأول لعطف مفرد عَلَى مفرد ، واستفيدت المعية من العامل- وهو « مزجتُ »- وفي المثالين الأخيرين لعطف جملة عَلَى جملة ، والتقدير : وسقيتها ماء ، وكَحَّلْنَ العيونا ، فحُذِفَ الفعل والفاعل وبقي المفعول ، ولا جائز أن يكون [الواو] فيهما لعطف مفرد على مفرد ؛ لعدم تشارك ما قبلها وما بعدها في العامل ؛ لأن « عَلفْتُ » لا يصح تسليطه عَلَى الماء ، و« زَجَّجْنَ » لا يصح تسليطه عَلَى العيون ، ولا تكون للمصاحبة ؛ لانتفائها في قوله « عَلَفْتُهَا تِبْنَا وماءً » ولعدم فائدتها في « وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والعُيُونا » ؛ إذ من المعلوم لكل أحد أن العيون مصاحبة للحواجب .

ولا نحو « كلُّ رَجلٍ وَضَيْعَتُه » ؛ لأنه وإن كَانَ اسمًا واقعًا بعد الواو التي بمعنى مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه ، ولا نحو « هذا لكَ وأَباك » ونحوه عَلَى أن يكون « أَباك » مفعولًا معه منصوبًا بما في « ها » من معنى أُنَبِّه ، أَو بما في « ذا » من معنى أُشير ، أو بما في « لك » من معنى اسْتَقَرَّ ؛ لأن كلًّا من « ها » و« ذا » و« لك » فيه معنى الفعل دون حروفه .

بخلاف « سِرْتُ والنِّيلَ » و« أنا سَائرٌ والنِّيلَ » فإن العاملَ في الأول الفعلُ ، وفي الثاني الاسمُ الذي فيه معنى الفعل وحروفه ، قال سيبويه رحمه الله : « وأما نحو هذا لكَ

العامل - وهو زججن ؛ لأن الترجيج - الذي هو التدقيق والترقيق يكون للحواجب دون العيون ، ولا يصلح قوله « العيون » أن يكون مفعولًا معه لأن الإخبار بالمعية ههنا لا يفيد شيئًا ، ولذلك أوجب فيه المؤلف - تبعًا لجماعة من النحاة - واحدًا من أمرين ، فإما أن تضمن العامل - وهو زججن - معنى فعل آخر يصح تسليطه عليهما ، مثل جملن وحسنَّ ونحوهما ، وحينئذ يكون الثاني معطوفًا على الأول ، عطف مفرد على مفرد ، وقد بينا مثل هذا في الشاهد السابق ، وإما أن تجعل « العيون » مفعولًا به لفعل محذوف على ما قررناه في إعراب البيت .

ومن جميع ما بينه المؤلف وبيناه في شرح هذا الشاهد والذي قبله تعلم أن للاسم الواقع بعد الواو أربع حالات ، الأولى : أن يكون بحيث يجب عطفه على ما قبل الواو ، والثانية : أن يكون بحيث يجب نصبه على أنه مفعول معه ، والثالثة : أن يكون بحيث يجوز فيه الأمران جميعًا : عطفه على ما قبله ، ونصبه على أنه مفعول معه ، والرابعة : أن يكون بحيث يمتنع فيه الأمران جميعًا ، ولا يعسر عليك بعد ذلك استخراج مواطن كل واحدة من هذه الحالات .

وأباكَ فقبيح ؛ لأنك لم تذكر فعلًا ولا ما في معناه » وقالوا : مراده بالقبيح الممتنع .

ثم قلت : السَّادِسُ الْمُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » وسيأتي .

وأقول : السادسُ من المنصوبات : المشبَّهُ بالمفعول به ، وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّى إلى واحد ، وذلك في نحو قولكَ « زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بنصب الوجه ، والأصل « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » بالرفع ؛ فزيد : مبتدأ ، وحسن : خبر ، ووجهه : فاعل بحسن ، لأن الصفة تعمل عمل الفعلِ ، وأنت لو صَرَّحْتَ بالفعل فقلت : حَسُنَ- بضم السين وفتح النون- لوجب رفع الوجه بالفاعِلِيَّةِ ؛ فكذلك حَقُّ الصفة أن يجب معها الرفعُ ، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة ، فحوَّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجعٍ إلى زَيْد ؛ ليقتضي ذلك أن الحسن قد عمَّهُ بجملته ، فقيل « زَيْدٌ حَسَنٌ » أيْ هو ، ثم نصب وجهه وليس ذلك عَلَى المفعولية ؛ لأن الصفة [إنما] تتعدَّى تبعًا لتعدِّى فعلها ، وحَسُنَ الذي هو الفعل لا يتعدَّى ، فكذلك صفته التي هي فَرْعُه ، ولا عَلَى التمييز ؛ لأنه معرفة بالإضافة إلى الضمير ، ومذهب البصريين- وهو الحق- أن التمييز لا يكون معرفة ، وإذا بَطَلَ هذان الوجهانِ تَعيَّنَ ما قلنا من أنه مُشَبَّه بالمفعول به ، وذلك أنه شُبِّهُ حَسَنٌ بضارب- في أن كلًا منهما صفة تثنى وتجمع [وتذكر] وتؤنث ، وهي طالبة لما بعدها بعد استيفائها فاعلَهَا- فنُصِبَ الوجهُ عَلَى التشبيه بعمرو في قولك : « زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا » فحَسَنٌ مشبه بضارب ووجهه مشبه بعمرًا ، وسيأتي الكلام عَلَى هذا الباب بأبْسَطَ من هذا إن شاء الله في موضعه .

ثم قلت : السَّابِعُ الْحَالُ ، وَهُوَ : وَصْفٌ فَضْلَةٌ مَسُوقٌ لِبَيَانِ هَيْئَةِ صَاحِبِهِ أوْ تَأْكِيدِهِ ، أوْ تأكِيدِ عَامِلِهِ ، أوْ مَضْمُونِ الْجُملَةِ قَبْلَهُ ، نحْوُ : ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا ﴾ و﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ ﴾ و﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ و﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًاۚ ﴾ .

وَ* أنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بهَا نَسَبي *

وَيَأْتي مِنَ الْفَاعِلِ ، وَمِنَ الْمَفْعُولِ ، ومنهمَا ، مطلقًا ، وَمِنَ الْمُضَافِ إلَيْهِ : إن كانَ الْمُضَافُ بَعْضَهُ نحْوُ ﴿ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ أوْ كَبَعْضِهِ نحْوُ ﴿ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۚ ﴾ أوْ عَامِلًا فِيهَا ، نَحْوُ ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًاۖ ﴾ .

وَحَقُّها أنْ تَكُونَ نَكِرَةً ، منتقِلَةً ، مُشْتَقَّةً ، وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً ، أَوْ خَاصًّا ، أَوْ عَامًّا ، أَوْ مُؤَخَّرًا ، وَقَدْ يَتَخَلَّفْنَ .

وأقول : السابعُ من المنصوبات : الحالُ ، [وهو] يُذَكَّر ويؤنث ، وهو الأفْصَح ، يقال : حَالٌ حَسَن ، وحال حسنةٌ ، وقد يؤنث لَفْظُهَا فيقال : حالة ؛ قال الشاعر :

١١٧- عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمُ

١١٧- هذا بيت من الطويل من كلام الفرزدق يفتخر بإيثاره بالماء غيره ، وقبله :

فآثرْتُهُ بِالْمَاءِ لَمَّا رَأيْتُ الَّذِي بِهِ عَلَى الْقَوْمِ أخْشَى لَاحِقَاتِ الْمَلَاوِمِ

وقد رواه المبرد في الكامل (١ - ١٣٨) وسينشده المؤلف مرة أخرى في باب البدل من هذا الكتاب ، للاستشهاد به على أنه قد يبدل الاسم الظاهر من الضمير ، على تفصيل في ذلك يذكره هناك ، ويروى « ضنت به نفس حاتم » .

الإعراب : « على حالة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله آثر في البيت الذي أنشدناه، « لو » حرف تعليق، « أن » حرف توكيد ونصب « في القوم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن تقدم على اسمه، « حاتمًا » اسم أن ، وأن واسمه وخبره في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم موجودًا ، وهذا الفعل وفاعله شرط لو، « على جوده » الجار والمجرور متعلق بقوله ضن الآتي ، وعلى هنا بمعنى مع ، وجود مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه، « لضن » هذه اللام واقعة في جواب لو ، ضن : فعل ماض، « بالماء » جار ومجرور متعلق بضن، « حاتم » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى ذلك يكون في البيت إقواء ، وهو اختلاف حركات الرويّ ؛ فإنك رأيت أن الرويّ مخفوض في البيت الذي أنشدناه ، ولكن بعض الناس يرويه هكذا :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

والذي في ديوانه (ص ٨٢١) إنشاد هذا البيت هكذا :

عَلَى سَاعَةٍ لَوْ كَانَ فِي الْقَوْمِ حَاتِمٌ عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ومن العلماء من يرويه كما رواه المؤلف ولكنه يجر « حاتم » ليتخلص من الإقواء ، وتخريج ذلك عندهم أن يكون « حاتم » بالجر بدلًا من الضمير المجرور محلًا بالإضافة في قوله : « جوده » ، وسيأتي في باب البدل أن ينشد المؤلف هذا البيت بجر حاتم على هذا التخريج ،

وَحَدُّهُ في الاصطلاح ما ذَكَرْتُ[١] .

فقولي « وصفٌ » جنسٌ يدخل تحته الحالُ والخبرُ والصفةُ .

وقولي « فضلة » فصل مُخْرِج للخبر ، نحو : « زيد قائم » .

وقولي : « مَسُوقٌ لبيان هيئة ما هُو له » مخرج لأمرين :

أحدهما : نعت الفَضْلة من نحو : « رأَيت رَجُلًا طَويلًا » و« مررت برَجُلٍ طَويلٍ » فإنه وإن كَانَ وصفًا فضلة لكنه لم يُسَقْ لبيان الهيئة ، وإنما سيقَ لتقييد الموصوف ، وجاء بيانُ الهيئة ضِمْنًا .

والثاني : بعض أمثلة التمييز[٢] ، نحو : « لله دره فارسًا » فإنه وإن كان وصفًا فضلة لكنه لم يُسَقْ لبيان الهيئة ، ولكنه سِيقَ لبيان جنس المتعجبِ منه ، وجاء بيان الهيئة ضمنًا .

وقولي « أو تأكيده- إلى آخره » تَمَّمْتُ به ذكر أنواع الحال .

والحاصلُ أن الحال أرْبَعَةُ أقْسامٍ : مبينة للهيئة ، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها ، ومؤكدة لعاملها ، وهي التي لو لم تذكر لأفاد عاملُها معناها ، ومؤكدة لصاحبها ، وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها ، ومؤكدة لمضمون الجملة ، وهي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين ، وهي دالة عَلَى وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة .

ونرى في ذلك التخريج من التكلف ومخالفة الظاهر ما يمنع من الأخذ به ، والرواية إما أن تكون على ما ذكرناه من رواية الديوان والتي قبلها ، وإما على ما يذكر هؤلاء مع التزام الإقواء ، والإقواء – وإن يكن عيبًا من عيوب القافية بحيث يجب ألا يقع في شعر الفحول من الشعراء – قد وقع فيه الكثيرون من فحول شعراء الجاهلية ، كالنابغة الذبياني ، والكثيرون من شعراء صدر الإسلام ، فلا داعي إلى تنزيه الفرزدق في هذه الكلمة عنه بتكلف الأمور البعيدة .

---

(١) أما معناه في اللغة فهو « ما عليه الإنسان من خير أو شر » .

(٢) هو ما كان الاسم الفضلة المنصوب مشتقًا ، نحو « فارسًا » في هذا المثال ، أما ما كان الاسم المنصوب فيه جامدًا نحو « للّه دره رجلًا » فقد خرج عن الحد من أول الأمر لأنه ليس وصفًا ، وبعض النحاة يجعل « فارسًا » حالًا لكونه مشتقًا .

فالمبينة للهيئة كقولك: «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا» و«أَقْبَلَ عَبْدُ اللهُ فَرِحًا». وقول الله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا﴾ [القصص،٢١].

والمؤكدة لصاحبها كقوله تعالى: ﴿لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس،٩٩]: وقولك «جاء الناسُ قَاطِبَةً» أو «كافَّةً» أو «طُرًّا» وهذا القسم أغْفَلَ التنبية عليه جميعُ النحويين، ومَثَّلَ ابنُ مالكٍ بالآية للحال المؤكدة لعاملها، وهو سَهْوٌ.

والمؤكدة لعاملها كقولك: «جاء زَيْدٌ آتيًا» و«عَاثَ عمرٌو مُفْسِدًا» وقول الله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق،٣١] وذلك لأن الإزلاف هو التقريبُ؛ فكل مُزْلَفٍ قريبٌ، وكل قريب غير بعيد، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء،٧٩] ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل،١٩] ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص،٣١] ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة،٦٠] فإنه يقال: عَثِيَ بالكسر يَعْثَى بالفتح إذا أفْسَدَ.

والمؤكدة لمضمون الجملة كقولك: «زَيْدٌ أبوك عطوفًا» وقول الشاعر:

١١٨- أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي ... وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

الشَّاهِدُ فِيهِ: الاستشهاد بهذا البيت في هذا الموضع في قوله «حالة» حيث أنث لفظ الحال بالتاء، وهي لغة فيه.

١١٨- هذا بيت من البسيط لسالم بن دارة، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٨٩) والأشموني في باب الحال (رقم ٤٩١).

اللُّغَةُ: «دارة» أكثر العلماء على أن دارة اسم أم سالم، وبيت الشاهد يؤكده، ومن الناس من قال: دارة لقب جده، واسمه يربوع، وهو سالم بن مسافع بن يربوع، وقيل: مسافع بن عقبة بن يربوع.

الإِعْرَاب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ، «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف و«دارة» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث، «معروفًا» حال، «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف، «نسبي» نسب: نائب فاعل لمعروف، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «وهل» حرف استفهام إنكاري، «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم،

وأشَرْتُ بقولي « قبله » إلى أنه لا يجوز أن يقال « عطوفًا زَيْد أبوك » ولا « زَيْد عطوفًا أَبوك » .

ثم بينت أَن الحال تارة يأتي من الفاعل ، وذلك كما [كنتُ] مَثَّلْتُ به من قوله تعالى : ﴿فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا﴾ [القصص،٢١] فإن (خائفا) حال من الضمير المستتر في (خَرَجَ) العائد عَلَى موسى عليه السلام .

وَتارة يأتي من المفعول كما [كنت] مثلت به من قوله تعالى : ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ﴾ [النساء،٧٩] فإن (رسولًا) حال من الكاف التي هي مفعول أرسلنا .

وأَنه لا يتوقف مجيء الحال من الفاعل والمفعول عَلَى شرط .

وإلى أنَها تجيء من المضاف إليه ، وأن ذلك يتوقف عَلَى واحد من ثلاثة أمور :

أحدها : أن يكون المضافُ بعضا من المضاف إليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا ﴾ [الحجرات،١٢] فميتا : حال من الأخ ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه ، والمضاف بعضه ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَزَعۡنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنۡ غِلٍّ إِخۡوَٰنًا ﴾ [الحجر،٤٧] .

والثاني : أن يكون المضاف كبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ ﴾ [البقرة،١٣٥] فـ(حنيفا) حال من (إبراهيم) وهو مخفوض بإضافة الملة إليه ، وليست الملة بعضَهُ ، ولكنها كبعضه في صحة الإسقاط والاستغناء به عنها ، ألا ترى أنه لو قيل : اتبعوا إبراهيم حنيفًا ؛ صَحَّ- كما أنه لو قيل : أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتًا ، ونزعنا ما فيهم من غل إخوانًا- كَانَ صحيحًا .

« يا » حرف نداء « للناس » اللام لام الاستغاثة ، وهي حرف جر ، الناس : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذي نابت عنه يا ، أو بنفس يا ، على الخلاف المشهور ، وجملة الاستغاثة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب ، « من » حرف جر زائد ، « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « معروفًا » فإن هذه الكلمة حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها .

الثالث : أن يكون المضافُ عاملًا في الحال ، كما في قوله تعالى : ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس،٤] فـ(جميعًا) حالٌ من الكاف والميم المخفوضة بإضافة المرجع ، والمرجع هو العامل في الحال ، وصَحَّ له أن يعمل لأن المعنى عليه مع أنه مصدر ؛ فهو بمنزلة الفعل ، ألا ترى أنه لو قيل : إليه ترجعون جميعًا ، كَانَ العامل الفعل الذي المصدرُ بمعناه .

ثم بيَّنت أن للحال أحكامًا أربعة ، وأن تلك الأَرْبَعَةَ ربما تخلفت .

فالأَول : الانتقال ؛ ونعني به أن لا يكون وصفًا ثابتا لازما ، وذلك كقولك : « جاء زيدٌ ضاحكًا » ألا ترى أن الضحك يُزَايل زيدًا ، ولا يلازمه ، هذا هو الأصل ، وربما جاءت دالة عَلَى وصفٍ ثابتٍ ، كقول الله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام،١١٤] أيْ : مبينا ، وقول العرب « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أطْولَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فالزرافة- بفتح الزاي- مفعول لخلَقَ ، ويَديها بدل منها [بَدَل] بعضٍ من كلٍّ ، وأطول : حال من الزرافة ، ومن رجليها : متعلق بأطول .

وقد عاب بعضُ الجهال ما جَزَمْتُ به من فتح الزاي ، وقال : فيها الفتح والضم فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوبُ بن الجواليقي في كتابه فيما تغلط فيه العامة ، فقال في باب ما جاء مفتوحًا والعامة تضمه ما نصه : وهي الزرافة – بفتح الزاي – هذه الدابة التي جمعت فيها خلق شتى ، مأخوذة من قولهم للجمع من الناس « زَرَافة » بالفتح ، وهو الوجه ، والعامة تضمها ، انتهى كلامه ، واللغات الشاذَّةُ لا تُحصَى ، وإنما يُعمَلُ على ما عليه الفُصَحَاء الموثوقُ بلغتهم .

الثاني : الاشتقاقُ ، وهو : أن تكون وصفًا مأخوذًا من مصدر كما قدمناه من الأمثلة ، وربما جاءت اسما جامدًا كقوله تعالى : ﴿فَانفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ [النساء،٧١] فثبات : حال من الواو في (انْفِرُوا) وهو جامد ، لكنه في تأويل المشتق ، أيْ : متفرقين ، بدليل قوله تعالى : ﴿أَوِ انفِرُوا جَمِيعًا﴾ [النساء،٧١] ، وقد اشتملت هذه الآية عَلَى مجيء الحال جامدة وعَلَى مجيئها مشتقة .

الثالث : أن تكون نكرة ، كجميع ما قدمناه من الأمثلة ، وقد تأتي بلفظ المعرف

بالألف واللام، كقولهم: «ادْخُلُوا الأوَّل فالأوَّل» و«أَرْسَلَهَا العِرَاكَ»(١)، و«جاؤوا الجَمَّاء الْغَفِيرَ»(٢) أيْ: جميعًا، وأل في ذلك كله زائدة، وقد تأتي بلفظ الْمُعَرَّفِ بالإضافة، كقولهم: «اجْتَهِدْ وَحْدَكَ» أَيْ: منفردًا، و«جاؤوا قَضَّهُمْ بقَضِيضهمْ»(٣): أَيْ جميعًا(٤).

وقد تأتي بلفظ المعرف بالعَلَمِيَّةِ، كقولهم: «جَاءَتِ الْخَيْلِ بَدَادِ» أَيْ: متبدِّدَة

(١) وقعت هذه الكلمة قطعة في بيت من الوافر، وهو قول لبيد بن ربيعة العامري:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... ولم يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

يصف هذا الشاعر حمار وحش ألجأ أتنه إلى أن ترد الماء مجتمعة يدفع بعضها بعضًا؛ فالضمير المستتر في «أرسلها» للحمار، والبارز للأتن، والعراك: أي معتركة يدفع بعضها بعضًا، ولم يذُدها: أي لم يمنعها عن ذلك الاعتراك، ونغص الدخال: أي تنغصها من مداخلة بعضها في بعض بسبب ازدحامها على الماء طلبًا للشرب، ومحل الاستشهاد قوله: «العراك» فإنه مصدر مقترن بأل، ففيه شيئان كل واحد منهما خلاف الأصل في الحال، الأول كونه مصدرًا مع أن الأصل أن تكون الحال وصفًا، والثاني كونه معرفة بدخول الألف واللام عليه مع أن الأصل في الحال أن تكون نكرة.

(٢) يقال: جاء القوم الجماء الغفير، ويقال أيضًا: جاؤوا جماء غفيرًا، بالتنكير في الصفة والموصوف جميعًا، ويقال أيضًا: جاؤوا جماء الغفير، بالإضافة، ويقال أيضًا: جاؤوا جم الغفير، بالإضافة أيضًا: ويقال أيضًا: جاؤوا الجم الغفير، بالوصف، والجماء - بفتح الجيم وتشديد الميم - وصف من الجموم، وهو الكثرة، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر، ٢٠]، وإنما أنثوا الجماء لأنه في الأصل وصف لمؤنث، كان أصل الكلام: جاء القوم الجماعة الجماء، والغفير: فعيل بمعنى فاعل من الغفر، وهو الستر، وصفت الجماعة الكثيرة من الناس بذلك لأنهم يسترون وجه الأرض، وكان حق الكلام أن يقال: جاؤوا الجماعة الغفيرة، لأن فعيلًا إذا كان بمعنى فاعل تلحقه تاء التأنيث إذا كان الموصوف به مؤنثًا، إلا أنهم ربما حذفوا التاء تشبيهًا لفعيل بمعنى فاعل بفعيل بمعنى مفعول في عدم لحاق التاء مع المؤنث، كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ في بعض التخريجات، وكما قالوا: ريح خريق.

(٣) **القض في الأصل**: مصدر بمعنى الكسر، والمراد به ههنا معنى اسم الفاعل، والباء في قولهم «بقضيضهم» بمعنى مع، فيصير حل العبارة: جاؤوا قاضهم مع قضيضهم: أي كاسرهم مع مكسورهم، ولو رفعت «قضهم» لجاز أن يكون بدلًا من واو الجماعة في «جاؤوا» أو مبتدأ خبره الجار والمجرور، والجملة حال.

(٤) أشار المؤلف بقوله «أي جميعًا» في هذا الموضع وفي الموضع السابق وغيره مما ذكره من التأويل بنكرة إلى أنه يختار أن الحال إذا وقعت في كلام العرب معرفة فهي على التأويل بنكرة، وهذا مذهب جمهور البصريين الذين يوجبون أن تكون الحال نكرة، وفي المسألة قولان آخران: أحدهما قول يونس بن حبيب شيخ سيبويه وجمهور البغداديين، وحاصله أنه يجوز مجيء الحال معرفة مطلقًا، نعني سواء أكانت في معنى الشرط أم لم تكن، وثانيهما وهو قول جمهور الكوفيين، وحاصله أنه يجوز مجيء الحال معرفة إذا كانت بمعنى الشرط، نحو قولك: محمد الراكب أوجه منه الماشي - بنصب كل من الراكب والماشي - وهو بمعنى إذا ركب وإذا مشى.

فإن بَدَادِ في الأصل علم عَلَى جنس التبدُّدِ ، كما أن فجار علم للفَجْرَة .

الرابع : أن لا يكون صاحبُها نكرة محْضَة ، كما تقدم من الأمثلة ؛ و قد تأتي كذلك كما روى سيبويه من قولهم « عَلَيهِ مِائَةٌ بِيضًا » وقال الشاعر ؛ وهو عنترة العبسي :

١١٩- فيهَا اثنَتَانِ و أرْبَعُون حَلُوبَةً سُودًا كخَافِيَةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ

فحلوبة : لتمييز العدد ، وسودًا : إما حالٌ من العدد ، أو من حَلُوبة ، أو صفة ، وعَلَى هذين الوجهين ففيه حَمْل عَلَى المعنى ؛ لأَن حلوبة بمعنى حلائب ، فلهذا صح أن يحمل عليها سودًا ، والوجه الأول أحسن[١] .

١١٩- هذا بيت من الكامل من معلقة عنترة بن شداد العبسي التي مطلعها :

هَلْ غَادَر الشُّعَرَاءُ مِن مُتَرَدَّمِ ؟ أمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ ؟

اللُّغَةُ وَالرِّوَايَةُ: « حلوبة » أي محلوبة ، وهو في الأصل صفة لموصوف محذوف ، والحلوبة تستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع ، ويروى في مكانه « خلية » ، والخلية أن يعطف على الحوار ثلاث نياق ، ثم يتخلى الراعي بواحدة منهن ، فتلك هي الخلية ، « سودًا » يروى بالرفع وبالنصب ، وسنبين وجه الروايتين ، « كخافية » للطائر أربع خواف ، وهن من ريش الجناح مما يلي الظهر ، « الأسحم » الأسود .

الإعْراب: « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدر ، « اثنتان » مبتدأ مؤخر ، « وأربعون » معطوف عليه ، « حلوبة » تمييز ، « سودًا » من رواه بالنصب فهو يحتمل ثلاثة أوجه ؛ **الأول** : أن يكون صفة لحلوبة ، **الثاني** : أن يكون حالًا من العدد ، **الثالث** : أن يكون حالًا من حلوبة ، ومن رواه بالرفع فهو نعت لقوله اثنتان وأربعون ، قال التبريزي : « فإن قيل : كيف جاز أن

---

(١) اعلم أن حلوبة على زنة فعولة ، وأنها بمعنى مفعولة ، وأن الأصل في فعول بمعنى مفعول أن يذكر إذا كان الموصوف به مذكرًا ، ويؤنث إذا كان الموصوف به مؤنثًا ، ويثنى إذا كان الموصوف به مثنى ، ويجمع إذا كان الموصوف به جمعًا ، واعلم أن الحال وصف لصاحبه كالخبر والنعت ، ومتى علمت هذا سهل عليك أن تفهم السر في كون الوجه الأول أحسن الوجوه الثلاثة ، وبيانه أن « سودًا » جمع ، فلو جعلته حالًا من اسم العدد لكان فيه ما يشبه وصف الجمع بالجمع ، وهو صحيح بلا حاجة إلى تأويل ، ولو جعلت « سودًا » حالًا من حلوبة أو وصفًا له لكان فيه وصف ما هو جمع لفظًا ؛ فلابد له من التأويل ؛ لأن التطابق بين الوصف والموصوف ضروري ؛ ولهذا كان من اللازم أن نقول : إن الحلوبة بمعنى الحلائب ، نعني أنه إذا كان في اللفظ مفردًا فهو في المعنى جمع ؛ لأن العدد الذي هو اثنتان وأربعون ملحوظ فيه .

وفي الحديث : « **صَلّى رسول الله جالسًا وصَلَّى وراءه رجال قيامًا** » فجالسًا : حال من المعرفة ، وقيامًا : حال من النكرة المحضة[١] .

وإنما الغالبُ– إذا كَانَ صاحبُ الحال نكرةً– أن تكون عامة أو خاصة ، أو مؤخرة عن الحال .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشعراء، ٢٠٨] ؛ فإن الجملة التي بعد (إلا) حال من (قرية) وهي نكرة عامة ؛ لأنها في سياق النفي .

والثاني نحو : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴾ [الدخان، ٤، ٥] ؛ فـ(أمرًا)– إذا أَعرب حالًا– فصاحبُ الحال إما المضاف فالمسوغ أَنه عام أو خاص ، أَما **الأول** : فمنْ جهة أَنه أَحَدُ صِيَغ العموم ، وأما **الثاني** : فمن جهة الإضافة ، وأما المضاف إليه فالمسوغ أَنه خاص ؛ لوصفه بحكيم ، و قرأ بعضُ السلف : ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة، ٨٩] بالنصب ؛ فجعله الزَّمَخْشَري حالًا من (كتاب) لِوَصْفِه بالظرف ، وليس ما ذكر بلازم ، لجواز أن يكون حالًا من الضمير المستتر في الظرف .

والثالث كقوله :

٧- * لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طَـلَـلُ *[٢]

فهذه المواضع ونحوها مَجِيءُ الحال فيها نكرة قِياسيٌّ ، كما أن الابتداء بالنكرة

ينعتهما وأحدهما معطوف على صاحبه ؟ قيل : لأنهما قد اجتمعا ، فصار بمنزلة قولك : جاءني زيد وعمرو الظريفان » اهـ . كلامه « كخافية » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لسود ، وخافية مضاف ، و« الغراب » مضاف إليه، « الأسحم » نعت للغراب .

---

(١) روى البخاري في كتاب الصلاة ، في باب ترجمته « إنما جعل الإمام ليؤتم به » حديثًا عن عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ، أنها قالت : صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاكٍ ، فصلى جالسًا وصلى وراءه قوم قيامًا ، وفي هذه العبارة أيضًا دليل لما ساق المؤلف الحديث للاستدلال به .

(٢) قد سبق شرح هذا البيت (ص ٤٨) فارجع إليه هناك تجد أننا قد استوفينا الكلام عليه بما لا يحتاج معه إلى إعادة شيء في هذا الموضع .

في نظائرها قياسيٌّ ، وقد مضى ذلك في باب المبتدأ[١] ، فَقِسْ عليه هنا .

ثم قلت : الثَّامِنُ التَّمْيِيز ، وَهُوَ : اسْمٌ ، نَكِرَةٌ ، فَضْلَةٌ ، يَرْفَعُ إبْهَامَ اسْمٍ ، أو إجْمَالَ نِسْبَةٍ .

فَالأوَّلُ بَعْدَ الْعدَدِ الأحَدَ عَشرَ فَمَا فَوْقَهَا إلى الْمِائَةِ ، وَ« كَمْ » الاسْتِفهَامِيَّةِ ، نَحْوُ « كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ » ، وَبَعْدَ الْمَقَادِيرِ ، كَـ« رِطْلٍ زَيْتًا » وَكَـ« شِبْرٍ أرْضًا » وَ« قَفِيزٍ بُرًّا » وَشِبْهِهِنَّ ، مِنْ نَحْوِ : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ وَ« نِحْيٌ سَمْنًا » و« مِثْلُهَا زُبْدًا » وَ« مَوْضِعُ رَاحَةٍ سَحَابًا » وَبَعْدَ فَرْعِهِ نَحْوُ « خاتَم حَدِيدًا » .

وَالثَّاني إما مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ أوْ عَنِ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ أوْ عَنْ غَيْرِهِما ، نَحْوُ ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾ أَوْ غَيْرُ مُحَوَّلٍ ، نَحْوُ « لله دَرُّهُ فَارِسًا » .

وأقول : الثامنُ من المنصوبات : التمييزُ .

وهو والتفسيرُ والتبيينُ ألفاظٌ مترادفة لُغَة واصْطِلَاحا ، وهو في اللغة بمعنى فَصْل الشيء عن غيره ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [يس، ٥٩] أيْ : انفصلوا من المؤمنين ﴿ تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ ﴾ [الملك، ٨] أيْ ينفصل بعضُها من بعض .

وهو في الاصطلاح مختص بما اجتمع فيه ثلاثة أُمور ، وهي المذكورة في المقدمة .

وَفُهِمَ مما ذكرته في حَدَّي الحال والتمييز أَن التمييز وإن أَشبه الحال : في كونه منصوبا ، فضلة ، مبينا لِإِبْهَامٍ ، إلا أنه يفارقه في أمرين[٢] :

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « سودًا » على رواية النصب في بعض تخريجاتها ؛ فإنه حال صاحبه نكرة محضة ، وهو قوله حلوبة ، وذلك - كما لا يخفى عليك بعد الذي ذكرناه في إعراب البيت ، وبعد ما ذكره المؤلف - أحد ثلاثة أوجه في تخريج هذه الكلمة على هذه الرواية .

---

(١) ارجع إلى ذلك في صفحة ٢١١ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) **يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور** ، وهي : كون كل منهما اسمًا ، نكرة ، فضلة ، مبينًا ، منصوبًا ، ويفترقان في خمسة أمور إجمالًا ، الأول أن الحال تبين الهيئة ، والتمييز يبين إبهام ذات أو نسبة ، والثاني أن الحال =

أحدهما : أن الحال إنما يكون وصفًا إما بالفعل أو بالقوة ، وأما التمييز فإنه يكون بالأسماء الجامدة كثيرًا ، نحو « عِشْرُونَ دِرْهَمًا » و« رطل زيتًا » وبالصفات المشتقة قليلًا ، كقولهم : « لله دَرُّهُ فَارِسًا » و «لِلهِ دَرُّهُ رَاكِبًا » .

الثاني : أن الحال لبيان الهيئات ، والتمييز يكون تارة لبيان الذَّوات ، وتارة لبيان جهة النسبة .

وقَسَّمْتُ كلًّا من هذين النوعين أَربعَةَ أَقسامٍ :

فأما أَقسامُ التمييز المبين للذات **فأحَدُها** : أَن يقع بعد الأعداد ، وقسمت العدد إلى قسمين : **صريحٌ** ، **وكناية** .

فالصريح الأحَدَ عَشَرَ فما فوقها إلى المائة ، تقول : « عِنْدِي أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا » و« تسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا » وقال الله تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف،٤] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة،١٢] ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف،١٤٢] ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت،١٤] ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة،٤] ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة،٢٢] ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور،٤] ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص،٢٣] ، وفي الحديث « **إن لِلهِ تسعةً وتسعينَ اسمًا** » وأَردت بقولي « إلى المائة » عدمَ دخول الغاية في المُغَيَّا ، وهو أَحدُ احتمالَيْ حرف الغايةِ .

والكناية هي « كم » الاستفهامية ، تقول : كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ ؟ فكم مفعول مقدم ، وعبدًا : تمييز واجبُ النصبِ والإفراد ، وزعم الكوفي أنه يجوز جمعه فتقول : كم عبيدًا ملكت ، وهذا لم يسمع ، ولا قياس يقتضيه ، ويجوز لك جر تمييز كم الاستفهامية ؛ وذلك مشروط بأمرين ؛ أَحدهما : أَن يدخل عليها حرف جر ، والثاني : أَن يكون تمييزها إلى جانبها ، كقولك : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشترَيْتَ ؟ وعَلَى كَمْ شَيْخٍ

= يجيء اسمًا صريحًا ويجيء ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ويجيء جملة ، أما التمييز فلا يكون إلا اسمًا صريحًا ، والثالث أن معنى الكلام قد يكون باطلًا بدون الحال ، أما التمييز فلا يكون بهذه المنزلة ، والرابع أن الأصل في الحال أن يكون مشتقًا والأصل في التمييز أن يكون جامدًا ، والخامس أن الحال قد يكون مؤكدًا لعامله أو لصاحبه والتمييز لا يكون مؤكدًا .

اشْتَغَلْتَ؟ والجر حينئذٍ عند جمهور النحويين بمن مضمرة، والتقدير: بكم من درهم؟ وعَلَى كم من شيخ، وزعم الزّجاج أنه بالإضافة.

القسم الثاني: أن يقع بعد المقادير وقَسَّمْتُهَا عَلَى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يدل عَلَى الوزن، كقولك: رطل زَيتًا، ومَنَوَان سمنًا، والمَنَوَان: تثنية مَنًّا، وهو لُغَة في الْمنِّ[1] وقيل في تثنيته: مَنَوانِ؛ كما يقال في تثنية عَصًا: عَصوانِ، الثاني: ما يدل عَلَى مساحة؛ كقولك: شبر أرضًا، وجريب نخلا، وقولهم: ما في السماء مَوْضِع رَاحَةٍ سحابا، الثالث: ما يدل عَلَى الكيل، كقولهم: قفيز برًّا، وصاع تمرًا.

القسم الثالث: أن يقع بعد شبه هذه الأشياء، وذكرت لذلك أَرْبَعَةَ أمثلة.

أحدُها: قول الله تعالى: ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة،٧] فهذا بعد شِبْهِ الوزن، وليس به حقيقة؛ لأن مثقال الذرة ليس اسْمًا لشيء يوزن به في عُرْفنا.

الثاني قولهم: عندي نحْيٌ سمنًا،، والنِّحْيُ- بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء خفيفة- اسم لوعاء السمن، وهذا يعَد شبه الكيل، وليس به حقيقة، لأن النحى ليس مما يكال به السمن ويعرف به مقداره، إنما هو اسمٌ لوعائه فيكون صغيرًا وكبيرًا، ومثله قولهم: وَطْبٌ لَبَنًا، والوَطْبُ- بفتح الواو وسكون الطاء وبالباء الموحدة- اسم لوعاء اللبن، وقولهم: سِقَاءٌ مَاءً، وزِقٌّ خمرًا، ورَاقُودٌ خَلًّا.

الثالث: ما في السماء موضعُ راحةٍ سحابا، فسحابا: واقع بعد « موضع راحة » وهو شبيه بالمساحة.

والرابع: قولهم: عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلها زُبدًا، فزُبْدًا: واقع بعد « مثل » وهي شبيهة إن شئت بالوزن، وإن شئت بالمساحة.

القسم الرابع: أن يقع بعد ما هو متفرع منه، كقولهم: هذَا خَاتَمٌ حديدًا، وذلك لأن الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه؛ فهو فَرْعُهُ، وكذلك « بَابٌ سَاجًا » و« جُبَّةٌ خزًّا » ونحو ذلك.

وأَما أقسام التمييز المبين لجهة النسبة فأربعة:

---

(١) انظر ص ٢١٢ من هذا الكتاب.

أحدها : أن يكون مُحَوَّلًا عن الفاعل ، كقول الله عز وجل : ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم،٤] : أصلُه : واشتعل شيبُ الرأسِ : وقوله تعالى : ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء،٤] أصلُه : فإن طابت أنفُسُهُنَّ لكم عن شيء منه ، فحُوِّلَ الإِسناد فيهما عن المضاف- وهو الشيب في الآية الأولى ، والأنْفُسُ في الآية الثانية- إلى المُضاف إليه- وهو الرأس ، وضمير النسوة- فارتفعت الرأس ، وجيء بدلَ الهاء والنون بنون النسوة ، ثم جيء بذلك المضاف الذي حُوِّل عنه الإِسناد فضلَةً وتمييزًا ، وأفردت النفس بعد أَن كانت مجموعة ؛ لأن التمييز إنما يُطْلَبُ فيه بيانُ الجنسِ ، وذلك يتأدى بالمفرد .

الثاني : أَن يكون مُحَوَّلا عن المفعول ، كقوله تعالى : ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر،١٢] قيل : التقدير [وفجرنا] عيونَ الأرضِ ، وكذا قيل في « غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا » ونحو ذلك .

الثالث : أَن يكون مُحَوَّلا عن غيرهما ، كقوله تعالى : ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف،٣٤] أَصلُه : مالي أَكْثَرُ ، فحذف المضاف- وهو المال- وأقيم المضاف إليه- وهو ضمير المتكلم- مُقَامَه ، فارتفع وانفصل ، وصار : أَنا أَكثر منك ، ثم جيء بالمحذوف تمييزًا ، ومثله « زَيْد أَحْسَنُ وَجْهًا » و« عَمْرٌو أَنْقَى عِرْضًا » وشبه ذلك ، وَجْهُ زَيْدٍ أَحْسَنُ ، وَعِرْضُ عَمْرو أَنْقَى .

الرابع : أَن يكون غير مُحَوَّلٍ ، كقول العرب : « لِلهِ دَرُّهُ فارسا » و« حَسْبُكَ به ناصرًا » وقول الشاعر :

١٢٠- * يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ *

« يا » حرف نداء « جارتا » منادى مضاف للياء ، وأَصله « يا جارتي » فقلبت

١٢٠- هذا نصف بيت من الكامل المجزوء من كلام الأعشى أبي بصير ميمون بن قيس ، ومن العلماء من جعل هذا عجز البيت ، وجعل صدره قوله :

* بَـانَـتْ لِـتَـحْـزُنَـنَـا عَـفَـارَهْ *

ومنهم من عكس ؛ فجعل المذكور في الكتاب صدرًا ، وجعل الذي ذكرناه عجزًا ، وهو المرويّ في ديوانه (ص ١١١ طبع فيينا) .

الكسرة فتحة والياء أَلفًا « ما » مبتدأ ، وهو اسم استفهام ، و« أَنت » خبره ، والمعني عَظُمْتِ ، كما يقال : زَيْدٌ وما زَيْدٌ ، أَي : شيء عظيم ، و« جارة » تمييز ، وقيل : حال ، وقيل ، « ما » نافية ، و« أَنت » اسمها ، و« جارة » خبر ما الحجازية : أَي لَسْتِ جارة ، بل أَنت أَشرفُ من الجارة ، والصوابُ الأول ، ويدل عليه قول الشاعر :

١٢١- يَـا سَـيِّـدًا مَـا أَنْـتَ مِـنْ سَـيِّـدٍ   مُـوطَّـأَ الأَكْـنـافِ رَحْـبَ الـذِّرَاعْ

اللُّغَة: « بانت » فارقت، « لتحزننا » تقول : حزنه يحزنه – مثل نصره ينصره – إذا أورثه الحزن ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ ﴾ [يوسف، ١٣] « عفارة » اسم امرأة .

الإعراب: « يا » حرف نداء « جارتا » جارة : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا ، وجارة مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفًا مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، « ما » اسم استفهام مبتدأ « أنت » ضمير منفصل خبر المبتدأ، « جاره » تمييز نسبة غير محول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وهذا الذي ذكرناه هو أفضل الأعاريب في مثل هذا التركيب .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « جاره » فإنه تمييز جيء به لرفع إبهام وقع في نسبة قبله ، وليس محولًا ، ومن زعم أنه حال يرده دخول من عليه في بعض الشواهد ، كما سيأتي في شرح الشاهد الآتي (رقم ١٢١)، وأنت خبير بأن الحال لا يكون على معنى « من » وإنما يكون على معنى « في » .

١٢١- هذا بيت من السريع ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده المؤلف في القطر (رقم ١٤٤) .

اللُّغَة: « موطأ الأكناف » الأكناف : جمع كنف – على مثال سبب وأسباب وبطل وأبطال وجمل وأجمال – والكنف : الجانب والناحية ، ويقال : أنا في كنف فلان ، إذا كنت تنزل في جواره وتستظل بظله ، ويقال : فلان موطأ الأكناف ، إذا كان ممهدها وكان يسهل النزول في حماه والاستجارة به، « رحب الذراع » هذه كناية عن سعة جوده وكثرة كرمه .

الإعراب: « يا » حرف نداء، « سيدًا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، « أنت » ضمير منفصل خبر المبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، « من سيد » تمييز ، وأصله منصوب فأدخل عليه من التي يكون التمييز على معناها، « موطأ » نعت للمنادى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتًا لسيد المجرور بمن فيجوز جره أو نصبه ؛ لأن تابع التمييز المجرور بمن يجوز فيه مراعاة لفظه وهو ظاهر ، ويجوز فيه مراعاة معناه وهو النصب ، وعلى الوجه الأخير جاء قول الحطيئة :

و« مِنْ » لا تدخل عَلَى الحال ، وإنما تدخل عَلَى التمييز .

ثم قلت : التَّاسِعُ الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسَ ، أَوْ بِلَا يَكُونُ ، أو بِمَا خَلَا ، أَوْ بِمَا عَدَا ، مُطْلَقًا ، أَوْ بِإِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ ، أَوْ غَيْرِ مُوجَبٍ وَتَقَدَّمَ الْمُسْتَثْنَى ، نَحْوُ : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ .

*** وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ***

وَغَيْرُ الْمُوجَبِ : إِن تُرِكَ فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَلَا أَثَرَ فِيهِ لـ« إِلَّا » ، وَيُسَمَّى مُفَرَّغًا ، نَحْوُ : « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ » ، وَإِنْ ذُكِرَ فَإِن كانَ الاسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا فَإِتْبَاعُهُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ أَرْجَحُ ، نحو : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، أَوْ مُنْقَطِعًا فَتَمِيمٌ تُجِيزُ إِتْبَاعَهُ إِنْ صَحَّ التَّفْرِيغُ ، وَالْمُسْتَثْنَى بِغَيْرٍ وَسِوَى مَخْفُوضٌ ، وَبِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا مَخْفُوضٌ أَوْ مَنْصُوبٌ ، وَتُعْرَبُ غَيْرٌ بِاتِّفَاقٍ وَسِوَى عَلَى الأَصَحِّ إِعْرَابَ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا .

وأقول : التاسعُ من المنصوبات : المستثنى .

وإنما يجب نصبه في خَمْسِ مسائل :

إحداها : أَن تكون أَداة الاستثناء « ليس » كقولك : قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا ، وقول النبي ﷺ : « **ما أنْهَرَ الدَّم وَذُكِرَ اسْمُ اللهِ فَكلُوا ، لَيْسَ السِّنَّ وَالظفرَ** » فليس هنا بمنزلة إلَّا في الاستثناء ، والمستثنى بها واجبُ النصب مطلقًا بإجماع .

الثانية : أن تكون أداة الاستثناء « لا يكون » كقولك : قاموا لا يكون زيدًا ؛ فلا يكون أيضًا : بمنزلة إلا في المعنى ، والمستثنى بها واجب النصب مطلقًا كما هو واجب مع ليس .

والعلة في ذلك فيهما أن المستثنى بهما خَبَرُهُمَا ، وسيأتي لنا أنَّ كَانَ وليس وأخواتهما يرفعن الاسم وينصبن الخبر .

طَـافَـتْ أُمَـامَـةُ بِـالـرُّكْـبَـانِ آوِنَـةً ... يَـا حُـسْـنَـهُ مِـنْ قَـوَامٍ مَـا وَمُـنْـتَـقَـبَـا

فعطف « منتقبًا » بالنصب على « قوام » وهو تمييز مجرور بمن ، مراعاة لأصله ، وموطأ مضاف ، و« الأكناف » مضاف إليه ، « رحب » صفة أخرى يجوز فيها جميع ما جاز في الصفة السابقة ، ورحب مضاف و« الذراع » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

فإن قلت : فأين اسمها ؟

قلتُ : مستتر فيهما وجوبًا ، وهو عائد عَلَى البعض المفهوم من الكل السابق ، وكأنه قيل : ليس بعضُهم زيدًا ، ولا يكون بعضُهم زيدًا ، ومثلُه قولُه تعالى : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [النساء،١١] أَيْ : فإن كانت البنات ، وذلك لأن الأولاد قد تقدم ذكرهم ، وهم شاملون للذكور والإناث ، فكأنه قيل أولًا : يوصيكم الله في بنيكم وبناتكم ، ثم قيل : فإن كُنَّ ، وكذلك هنا[١] .

الثالثة : أن تكون الأداة « ما خلا » كقولك : جاء القوم ما خلا زيدًا ، وقول لَبيدِ بن ربيعة العامري الصحابي :

١٢٢- أَلَا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « من سيد » فإن دخول من في هذه العبارة يدل على أن النكرة الواقعة بعدها تمييز ، لا حال ؛ إذ كان التمييز هو الذي يكون على معنى من ، وأما الحال فهو على معنى في ؛ فيكون قول من قال إن « جارة » في البيت السابق حال باطلًا .

١٢٢- هذا بيت من الطويل من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٧) وفي القطر (رقم ١١) .

---

(١) اعلم أولًا أنه لا خلاف بين النحويين في أن المستثنى بليس ولا يكون واجب النصب ، ولا في أن هذا المنصوب خبرهما ، ولا في أن اسمهما واجب الاستتار ؛ ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بعد إلا ، ولأنه لو برز لكان ضميرًا منفصلًا فيقع بعد أداة الاستثناء ويفصل به بين الأداة الضعيفة وبين المستثنى بها ، وذلك لا يجوز ، فالإجماع منعقد على هذه الأمور الثلاثة ، والخلاف بينهم في مرجع هذا الضمير ؛ فالجمهور على أنه يعود على البعض المفهوم من كله السابق على ما بينه الشارح ، وهذا هو الصحيح ، ومن العلماء من قال : الضمير عائد على الوصف المفهوم من الفعل السابق ؛ فإذا قلت « قام القوم ليس زيدًا » فتقدير الكلام : قام القوم ليس هو – أي القائم – زيدًا ، وإذا قلت « أكرمت القوم ليس زيدًا » فتقدير الكلام : أكرمت القوم ليس هو – أي المكرم – زيدًا ؛ فالقائم اسم فاعل فُهِمَ من قام السابق ، والمكرم اسم مفعول فُهِمَ من أكرمت السابق ، وقال بعضهم : الضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق ، والفعل في هذه العبارة هو المصدر ؛ فإذا قلت « قام القوم ليس زيدًا » فتقدير الكلام : قام القوم ليس هو – أي الفعل – فعل زيد ، أي ليس القيام قيام زيد – وقد حذف المضاف قبل المستثنى ، وهذان الرأيان ضعيفان ؛ لهذا لم يتعرض الشارح لهما .

الرابعة: أن تكون الأداة «ما عدا» كقولك: جاء القوم ما عدا زيدًا، وكقول الشاعر:

١٢٣- تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي؛ فَإِنَّني بِكُلِّ الّذي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ

اللُّغَة: «لا محالة» لا احتيال، والمراد لا فرار ولا مهرب من زوال كل نعيم.

الإعْرَاب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «كل» مبتدأ، «شيء» مضاف إليه، «ما» مصدرية، «خلا» فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو، وقد بين المؤلف مرجعه، «الله» منصوب على التعظيم، وفي الصناعة اللفظية مفعول به لخلا، والجملة من الفعل الذي هو خلا وفاعله ومفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، «باطل» خبر المبتدأ، «وكل» الواو عاطفة، كل: مبتدأ، «نعيم» مضاف إليه، «لا» نافية للجنس، «محالة» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا محالة موجودة والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، «زائل» خبر المبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ما خلا الله» حيث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد «ما خلا»؛ فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبًا، وذلك لأن ما هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل؛ فإذا وجب أن يكون خلا في هذا الموضع فعلًا وجب أن يكون ما بعده منصوبًا على أنه مفعول به، إذ إن فاعله واجب الاستتار، فإن ذهبت إلى أن «ما» ليست مصدرية - بل هي زائدة - لم يجب حينئذ أن يكون خلا فعلًا، بل يجوز - على هذا - أن يكون خلا حرفًا؛ بسبب أن ما الزائدة لا تخص نوعًا من الكلمات دون نوع، وجاز حينئذ جر ما بعده، وهذا هو الذي حكاه المؤلف عن الجرمي والربعي، وذكر أنه لم يحفل بذكره في المقدمة التي هي متن شذور الذهب.

١٢٣- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦٨).

اللُّغَة: «الندامى» جمع ندمان، وأصله الذي يجالسك على الشراب، ثم قد يعم كل صاحب، والنديم بمعناه، «مولع» مغرم، وفعله أولع، وهو ملازم للبناء للمجهول.

الإعْرَاب: «تمل» فعل مضارع مبني للمجهول، «الندامى» نائب فاعل، «ما» مصدرية، «عداني» عدا: فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره هو، وقد بين المؤلف مرجعه، والنون للوقاية، والياء مفعول به، «فإنني» الفاء دالة على التعليل، إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم إن، «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله مولع في آخر البيت، وكل مضاف، و«الذي» مضاف إليه، «يهوى نديمي» فعل وفاعل، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير محذوف

فالياء في موضع نصب؛ بدليل لحاق نون الوقاية قبلها، وحكى الجَرْمِيُّ، والرَّبَعِيُّ، والأخفش الجرّ بعدما خلا وما عدا، وهو شاذ؛ فلهذا لم أحفل بذكره في المقدمة.

فإن قلت: لِمَ وَجَبَ عند الجمهور النصبُ بعد «ما خلا» و«ما عدا»؟ وما وَجْهُ الجر الذي حكاه الجرمي والرجلان؟

قلت: أما وجوبُ النصب فلأن «ما» الداخِلةَ عليهما مصدرية، و«ما» لا تدخل إلا عَلَى الجملة الفعلية، وأما جواز الخفض فعَلَى تقدير «ما» زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ؛ فإن المعهود في زيادة «ما» مع حرف الجر: أن لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون،٤٠] ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة،١٣] ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح،٢٥].

وقولي «مطلقًا»(١) راجع إلى المسائل الأربع، أيْ: سواء تقدَّم الإيجابُ أو النفي أو شبهه.

الخامسة: أن تكون الأداة «إلا» وذلك في مسألتين:

إحداهما: أَن تكون بعد كلام تام مُوجَبٍ، ومرادي بالتام أَن يكون المستثنى منه

منصوب بيهوى، والتقدير: بكل الذي يهواه نديمي، «مولع» خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ما عداني» فإن عدا في هذا الموضع فعل.

والدليل على أن «عدا» ههنا فعل - وليست حرفًا - أمران:

أولهما: سبقها بما المصدرية، على النحو الذي قررناه في الشاهد السابق.

وثانيهما: مجيء نون الوقاية قبل ياء المتكلم، وقد علم أن نون الوقاية لا تجيء إلا مع الأفعال، نحو ضربني ويضربني واضربني، فأما مع الحرف فإنها تمتنع إلا مع من وعن خاصة تقول: لي، عليَّ، إليَّ؛ فلو أن الشاعر لحظ أن عدا حرف كهذه الحروف لقال «عداي» فلما قال «عداني» علمنا أنه اعتبره فعلًا، وهذا واضح إن شاء الله.

وإذا ثبت أن «عدا» فعل، وكان من المسلم به أن فاعل هذا الفعل مستتر فيه وجوبًا على ما سبق

---

(١) هو في قوله أول الباب «التاسع المستثنى بليس أو بلا يكون أو بما خلا أو بما عدا - مطلقًا».

مذكورًا، وبالإيجاب أن لا يشتمل عَلَى نفي ولا نهي ولا استفهام، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة، ٢٤٩] وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ * إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر، ٣٠و٣١].

- **الثانية**: أَن يكون المستثنى مقدمًا عَلَى المستثنى منه، كقول الكُمَيْتِ يمدح آل البيت رضي الله عنهم:

١٢٤- وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

إيضاحه - كان الاسم الذي يقع بعده مفعولًا، فيكون منصوبًا، وهو المطلوب، والاسم هنا هو ياء المتكلم، فهي مفعول به مبني على السكون في محل نصب كما قررناه في إعراب البيت.

١٢٤- هذا بيت من الطويل من كلام الكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة له هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، ومطلع هذه القصيدة قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إلى البِيضِ أَطْرَبُ ... وَلَا لَعِبًا مِنِّي، وذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وقد أنشد المؤلف بيت الشاهد في أوضحه (رقم ٢٦٢) وفي القطر (رقم ١٠٩) وابن عقيل (رقم ١٦٦) والأشموني (رقم ٤٤٨).

اللغة: «طربت» الطرب: هزة تأخذ الإنسان عند حدوث أمر غريب، «البيض» جمع بيضاء، وأراد الحسان من النساء، وقوله في بيت الشاهد «شيعة» هم الأنصار والأعوان، «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد الطريق الذي يعتقد أنه طريق الحق.

الإعراب: «ما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «إلا» أداة استثناء، «آل» مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة، وآل مضاف و«أحمد» مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، «شيعة» مبتدأ مؤخر، وهذا هو المستثنى منه، «وما» الواو عاطفة، ما: نافية، «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «إلا» أداة استثناء «مذهب» مستثنى منصوب بالفتحة الظاهرة، ومذهب مضاف و«الحق» مضاف إليه «مذهب» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، وأصل نظم البيت: وما لي شيعة إلا آل أحمد، وما لي مذهب إلا مذهب الحق.

وإنما لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأنه لو جاز فيه شيء آخر غير النصب على الاستثناء لكان هذا الشيء الآخر هو أن يكون بدلًا من المستثنى منه، ولا يجوز أن يتقدم البدل

ولما انتهيتُ إلى هنا استطردت في بقية أَنواع المستثنى ، وإن كَانَ بعض ذلك ليس من المنصوبات ألبتة ، وبعضه متردِّدٌ بين باب المنصوبات وغيرها ؛ فذكرت أَن الكلام إذا كَانَ غير إيجاب- وهو النفيُ والنهيُ والاستفهام- .

فإن كَانَ المستثنى منه محذوفًا فلا عمل لـ« إلَّا » ، وإنما يكون العمل لما قبلها ، ومن ثَمَّ سمّوه استثناء مُفرَّغا ؛ لأن ما قبلها قد تَفرَّغَ للعمل فيما بعدها ، ولم يشغله عنه شيء ، تقول : ما قام إلا زَيْدٌ ، فترفع زيدًا عَلَى الفاعلية ، وما رأَيتُ إلا زيدًا ، فتنصبه عَلَى المفعولية ، وما مَرَرْتُ إلا بزَيدٍ ، فتخفضه بالباء ، كما تفعل بهنّ لو لم تذكر إلَّا .

وإن كَانَ المستثنى منه مذكورًا ؛ فإما أَن يكون الاستثناء متصلًا- وهو أَن يكون [المستثنى] داخلا في جنس المستثنى منه- أَو منقطعًا- وهو أَن يكون غير داخل- .

فإن كَانَ متصلًا جاز في المستثنى وجهان : أحدهما- وهو الراجح- أَن يُعْرَبَ بإعراب المستثنى منه ، عَلَى أن يكون بدلًا منه بدل بعض من كل ؛ والثاني : النصب عَلَى أصل الاستثناء ، وهو عربيٌّ جيد ، مثالُ ذلك في النفي قولُه تعالى : ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ [النور،٦] أجمعت السبعة عَلَى رفع (أنفسهم) ، وقال تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء،٦٦] قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع (قليل) عَلَى أنه بدل من الواو في (فعلوه) كأنه قيل ما فعله إلا قليل منهم ، وقرأ ابن عامر وحده (إلا قليلا) بالنصب ، ومثالُه في النهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [هود،٨١] قريءَ بالرفع والنصب ومثالُه في الاستفهام قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر،٥٦] أجمعت السبعة عَلَى الإبدال من الضمير المستتر في (يقنط) ولو قرئَ (الضالين) بالنصب عَلَى الاستثناء لم يمتنع ، ولكن القراءَةَ سُنَّةٌ متبعة .

وإن كَانَ منقطعًا فالحجازيون يوجبون نصبه ، وهي اللغة العُلْيا ، ولهذا أجمعت

على المبدل منه ؛ لأنه تابع والتابع لا يكون إلا متأخرًا عن المتبوع ، وحيث لم يجز في المستثنى المقدم على المستثنى منه أن يكون بدلًا لم يبق إلا النصب على الاستثناء ؛ إذ ليس لنا في المستثنى من وجوه الإعراب إلا النصب على الاستثناء أو الإتباع ، ويكون الإتباع حين نجيزه على البدلية ، وكون إتباعه

السبعة عَلَى النصب في قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء، ١٥٧]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ * إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [الليل، ١٩، ٢٠] ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع (إلا اتباعُ) و (إلا ابتغاء)؛ لأن كلًّا منهما في موضع رفع: إما عَلَى أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد عَلَى النفي، وإما عَلَى أنه مبتدأ تقدم خبره عليه، والتميميون يجيزون الإبدال، ويختارون النصب، قال الشاعر:

١٢٥- وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا أنِيسُ إلَّا اليَعَافِيرُ وإلَّا العِيسُ

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس، وليس من جنسه.

على البدلية هو مذهب البصريين، وهو الحق، ولهذا لم يذكر الشارح غيره، وقد ذهب الكوفيون إلى أنه معطوف على المستثنى منه، وإلا عندهم في بعض المواضع قد تكون حرف عطف.

١٢٥- هذا البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بجران العود، وهكذا يرويه النحاة من سيبويه إلى اليوم، ولكن الرواية في ديوانه هكذا:

قَدْ نَدَعُ المَنْزِلَ يا لَمِيسُ يَعْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الجَرُوسُ
الذِّئْبُ أوْ ذُو لِبَدٍ هَمُوسُ بَسَابِسًا، لَيسَ بِهِ أنِيسُ
إلَّا اليَعَافِيرُ وَإلَّا العِيسُ وَبَقَرٌ مُلَمَّعٌ كُنُوسُ

والبيت الشاهد من أبيات سيبويه (ج ١ ص ١٢٣ و٣٦٥) وقد رواه المؤلف في أوضحه (رقم ٢٦١).

اللغة: «لميس» اسم امرأة، «يعتسّ» يطلب ما يأكل فيذهب ويجيء بغية الوصول لغرضه، ومنه العسس - بفتح العين والسين المهملتين - وهم حراس الليل، سموا بذلك لكثرة ما يذهبون ويجيئون، «الجروس» - بفتح الجيم - المصوت، «ذو لبد» يعني به الأسد ولبده: شعره الذي بين كتفيه «هموس» خفيف الوطء، «بسابسًا» جمع بسبس، وهو القفر، «اليعافير» جمع يعفور - بفتح الياء أو ضمها - وهو الظبي الأعفر: أي الذي لونه لون العفر وهو التراب، «العيس» الإبل، «ملمع» فيها لمع بياض وسواد، «كنوس» أي: داخلة في كنسها، والكنس - بضمتين - جمع كناس، مثل كتاب وكتب، وهو بيت الظبي في الشجر.

الإعراب: «وبلدة» الواو واو رب، بلدة: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «ليس» فعل ماض ناقص، «بها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه، «أنيس» اسم ليس، والجملة من ليس واسمه وخبره

وذكرت أيضًا أن المستثنى بغير وسوى مخفوض دائمًا ، لأنهما ملازمان للإضافة لما بعدهما ، فكل اسم يقع بعدهما فهما مضافان إليه ، فلذلك يلزمه الخفض .

وأن المستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز فيه الخفضُ والنصبُ ؛ فالخفضُ عَلَى أن يُقَدَّرْنَ حروف جَرٍّ ، والنصبُ عَلَى أن يقدرن أفعالا اسْتَتَرَ فاعلهن ، والمستثنى مفعول ، هذا هو الصحيح ، ولم يُجَوِّزْ سيبويه في المستثنى بِعَدَا غيرَ النصبِ ؛ لأنه يرَى أنها لا تكون إلا فعلا ، ولا في المستثنى بحاشا غير الجر ؛ لأنه يرى أنها لا تكون إلا حرفًا .

ثم قلت : وَالْبَوَاقي خبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِها ، وَخبَرُ كَادَ وَأَخَوَاتِهَا ، وَيَجِبُ كَوْنُهُ مُضَارِعًا مُؤَخَّرًا عَنْهَا ، رَافِعًا لضَمِيرِ أَسْمَائهَا ، مُجَرَّدًا مِنْ « أَنْ » بَعْدَ أَفْعَال الشُّرُوع ، وَمَقْرُونًا بها بَعْدَ حَرَى وَاخْلَوْلَقَ ، وَنَدَرَ تجَرُّدُ خَبَرِ عَسَى وَأَوْشَكَ ، واقْتِرَانُ خَبَرِ كَادَ وَكَرَبَ ، وَرُبَّمَا رُفِعَ السَّبَبِيُّ بِخَبَرِ عَسَى ؛ ففي قَوْلِه :

*** وَمَاذَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ ***

فِيمَنْ رَفَعَ « جُهْدُهُ » شُذُوذَانِ ، وَخبَرُ مَا حُمِل عَلَى لَيْسَ ، وَاسْمُ إنَّ وَأَخَوَاتِهَا .

وأقول : العاشر من المنصوبات : خَبَرُ « كَانَ » وأخواتها ، نحو ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ [الفرقان ،٥٤] ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَانًا ﴾ [آل عمران ،١٠٣] ﴿ لَيْسُواْ سَوَآءً ﴾ [آل عمران ،١١٣] ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم ،٣١] .

الحادي عَشَرَ : خبر كاد وأَخواتها ، وقد تقدم في باب المرفوعات أَن خبرهن لا يكون إلا فعلًا مضارعًا ، وذكرت هنا أَنه ينقسم- باعتبار اقترانه بأن وتجرُّده منها- أَربعة أَقسام :

صفة لبلدة ، وخبر المبتدأ - على هذه الرواية - محذوف ، وتقدير الكلام : سكنتها ، أو جبتها ، « إلا » أداة استثناء ، « اليعافير » بدل من أنيس ، « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : أداة استثناء « العيس » معطوف على اليعافير ؛ فهو بدل أيضًا من أنيس .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « إلا اليعافير وإلا العيس » حيث رفع اليعافير والعيس على أنهما بدلان من قوله « أنيس » : مع أنهما ليسا من جنس الأنيس أي الذي يؤنس به .

لكن الذي ذهب إليه سيبويه أنه ينبغي إما التوسع في المستثنى منه - وهو الأنيس ههنا - حتى

أَحدها: ما يجب اقترانُهُ بها(١)، وهو حَرَى واخْلَوْلَقَ، تقول: «حَرَى زَيْدٌ أَن يَفْعَل» و«اخْلَوْلَقَتِ السماءُ أَن تُمْطِرَ» ولا أَعرف مَنْ ذَكَر «حَرَى» من النحويين غير ابن مالك، وتوهَّم أَبو حيَّان أَنه وَهِمَ فيها، وإِنما هي حَرًى بالتنوين اسمًا لا فعلًا، وأَبو حيان هو الواهم، بل ذكرها أَصحابُ كتب الأَفعال من اللُّغَوِيين، كالسَّرَقُسْطِيِّ، وابن طريف، وأَنشدوا عليها شعرًا، وهو قول الأَعشى:

١٢٦- إِنْ يَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ   فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ، وَكَانَا

يعم المستثنى وغيره؛ فيصبح استثناء متصلًا، فكأنه قال: ليس بها شيء إلا اليعافير وإلا العيس، أو يتوسع في المستثنى حتى يجعل من جنس الأنيس: أي ما يؤنس به، فيكون الاستثناء متصلًا أيضًا، والمقصود أنه يجعل هذا ونحوه من نوع الاستثناء المتصل: إما بالتجوز في المستثنى منه، وإما بالتجوز في المستثنى، وهذا ميل إلى استبعاد مجيء المستثنى المنقطع فافهم ذلك وتدبره، والله يعصمك.

١٢٦- هذا بيت من الخفيف، وقد نسبه المؤلف إلى الأعشى، والظاهر أنه يريد الأعشى ميمون تبعًا لجماعة، والبيت ليس مما ثبت روايته عن الأعشى، ولذلك لا تجده في ديوانه الذي شرحه أبو العباس ثعلب.

الإعراب: «إن» شرطية، «يقل» فعل مضارع مجزوم فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه، «هن» ضمير منفصل مبتدأ، «من بني» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ خبره في محل نصب مقول القول، وبني مضاف و«عبد» مضاف إليه، وعبد

---

(١) **ههنا أمران؛ الأول**: أن تعرف لماذا كان خبر هذين الفعلين واجب الاقتران بأن المصدرية، وجواب ذلك أن نقول لك: إن هذين الفعلين يدلان على رجاء المتكلم وقوع خبرهما، والفعل المرجو - وهو هنا الخبر - لا يكون حصوله في زمن التكلم، وإلا لما ترجى المتكلم حصوله، وإنما يتراخى حصوله عن وقت الكلام، والأصل في الفعل المضارع كونه صالحًا للحال وللاستقبال؛ فاحتيج إلى أن تقترن به أن المصدرية التي تمحضه للاستقبال؛ لكي يتطابق زمنه مع زمن وقوعه بالنظر إلى كونه مرجو الحصول.

وأما الأمر الثاني فهو: أن المصدر الذي ينسبك من الفعل المضارع وأن المصدرية اسم حدث، وأسماء هذين الفعلين قد تكون أسماء من أسماء الذوات، كالمثالين اللذين مثل بهما المؤلف؛ فينتج عن ذلك أن يقع الاسم الدالّ على الحدث خبرًا عن اسم دالّ على ذات، وقد سبق للمؤلف أن بين أن ذلك لا يصح إلا على تأويل، ونحن نجيب على ذلك بأن الكلام ههنا على تأويل، وذلك بواحد من ثلاثة أوجه: **أولها** أن نقدر مضافًا هو اسم معنى قبل اسم هذين الفعلين؛ فنحو «حرى زيد أن يفعل» يصير تأويله: حرى أمر زيد الفعل، **وثانيهما** أن نقدر مضافًا هو اسم ذات قبل الخبر، فيصير تأويل هذا المثال: حرى زيد صاحب الفعل. **والثالث**: ألا نقدر مضافًا لا قبل الاسم ولا قبل الخبر؛ ولكن نقصد المبالغة؛ فكأنك بالغت في زيد حتى جعلته نفس الفعل، وبالغت في السماء حتى جعلته نفس الإمطار.

القسم الثاني: ما الغالبُ اقترانُهُ بها، وهو عَسَى وأوْشَكَ[1]، مثال ذكر «أنْ» قولُ الله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسراء،٨]، وقولُ الشاعر:

١٢٧- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا إذَا قِيلَ هَاتُوا- أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا

مضاف و«شمس» مضاف إليه، «فحرى» الفاء واقعة في جواب الشرط، حرى: فعل ماض ناقص «أن» حرف مصدري ونصب، «يكون» فعل مضارع تام منصوب بأن، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر حرى «ذاك» ذا: اسم إشارة اسم حرى، مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب، «وكانا» الواو عاطفة، وكان: فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «حرى أن يكون ذاك» حيث استعمل حرى فعلًا دالًّا على الرجاء، وجاء بخبره مضارعًا مقرونًا بأن، والمؤلف يرد بهذا على من أنكر ثبوت هذا الفعل.

ويقول أبو رجاء عفا الله عنه: إن في دلالة هذا البيت مقالًا؛ فإنه لم يثبت في ديوان الأعشى الذي رواه وشرحه أبو العباس ثعلب، وأيضًا فبعد تسليم ثبوته لا يكون نصًّا فيما زعمه المؤلف؛ لجواز أن يكون «حرى» اسمًا منونًا أيضًا، وهو خبر مقدم، و«أن يكون» في تأويل مصدر هو مبتدأ مؤخر، فإن قلت: فالرواية عند هؤلاء بغير تنوين، قلت: لا يبعد أن يكون حذف التنوين على نية الوقف كما يقولون، والحاصل أن النفس غير مطمئنة إلى الاستدلال بهذا البيت.

١٢٧- هذا بيت من الطويل، وهو من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد ذكره المؤلف في أوضحه (رقم ١٢٣) وابن عقيل (رقم ٩٠) وأنشده ثعلب في أماليه (٢ / ٣٦٥) ولم ينسبه، والأشموني (رقم ٢٣٨)، وقبل بيت الشاهد قوله:

---

(١) الذي ذكره المؤلف - من أن الغالب في المضارع الواقع خبرًا لعسى أن يقترن بأن المصدرية، وغير الغالب أن يتجرد منها - هو مذهب سيبويه، وهو الذي اختاره العلامة ابن مالك في الألفية، وذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد المضارع الواقع خبرًا لعسى من أن المصدرية خاص بضرورة الشعر، وهذا المذهب هو الموافق للقياس، وهو الذي ينطبق على التعليل الذي ذكرناه في وجوب اقتران خبر حرى واخلولق بأن المصدرية؛ فإن عسى فعل دال على الرجاء مثلهما، وأما أوشك فلكونها تأتي أحيانًا للدلالة على الرجاء فتكون مثل عسى، وأحيانًا تأتي للدلالة على مقاربة حصول الخبر - وهذا المعنى الثاني هو الذي ذكره المؤلف فيها - لم تصر بمنزلة فعل الرجاء حتى يتعين في خبرها أن يقترن بأن المصدرية، ولو أنه لوحظ فيها أحد المعنيين بخصوصه لما كان ذلك حكمها؛ فلو لوحظ دلالتها على المقاربة لترجح تجرد خبرها من أن المصدرية ككرب وكاد الآتيين، ولو لوحظ دلالتها على الرجاء وحده لوجب اقتران خبرها بأن كحرى.

ومثالُ تركها قولُ الشاعر:

١٢٨- عَسَى فَرَجٌ يَأتي بِهِ اللهُ؛ إنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ في خَلِيقَتِهِ أمْرُ

أبَا مَالِكٍ لَا تَسْأَلِ النَّاسَ، وَالْتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فضلَ اللّهِ، واللّهُ أوْسَعُ

اللُّغَة: «يملّوا» يعتريهم الملل والسأم ويضجروا من إعطاء التراب الذي هو أتفه الأشياء وأحقرها، فكيف لو أنك طلبت إليهم شيئًا ذا خطر؟ ويروى «ويمنعوا».

المَعْنى: إن من طبع الناس إنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء وأهونها خطرًا وأقلها قيمة لما استجابوا للسائل، بل إنهم يمنعون السائل ويملّون السؤال.

الإعْراب: «لو» شرطية غير جازمة، «سئل» فعل ماض مبني للمجهول، «الناس» نائب فاعل، وهو المفعول الأول لسئل، «التراب» مفعول به ثان لسئل، «لأوشكوا» اللام واقعة في جواب لو، أوشك: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه، «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط، «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، «هاتوا» فعل أمر وفاعله، والجملة في محل رفع مقول قيل، وجملة قيل مع نائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف تدل عليه جملة أوشك واسمه وخبره، وجملة الشرط مع فعل الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين أوشك مع مرفوعه وبين خبره «أن» مصدرية، «يملّوا» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعله، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر أوشك، وأصل نظام البيت هكذا: لو سئل الناس التراب لأوشكوا أن يملّوا ويمنعوا إذا قيل هاتوا أوشكوا أن يملّوا ويمنعوا، «فيمنعوا» فعل مضارع معطوف على السابق بالفاء، وواو الجماعة فاعله.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «لأوشكوا أن يملّوا» حيث أتى بخبر أوشك فعلًا مضارعًا مقترنًا بأن المصدرية على ما هو الغالب في خبر هذا الفعل.

١٢٨- هذا بيت من الطويل، وقد نسبوا هذا البيت لمحمد بن إسماعيل، وذكروا قبله بيتين، وهما قوله:

عَلَيْكَ إذَا ضَاقَتْ أُمُورُكَ وَالْتَوتْ بِصَبْرٍ؛ فَإنَّ الضِّيقَ مِفْتَاحُهُ الصَّبْرُ

وَلَا تَشْكُوَنْ إلّا إلَى اللّهِ وَحْدَهُ فَمِنْ عِنْدِهِ تأتِي الفَوَائِدُ وَاليُسْرُ

والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٨٨).

الإعْراب: «عسى» فعل ماض ناقص، «فرج» اسم عسى، «يأتي» فعل مضارع، «به» جار ومجرور متعلق بيأتي، «الله» فاعل يأتي، والجملة خبر عسى، «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه، «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «كل» ظرف زمان، منصوب

وقول الآخر:

١٢٩- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ... فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

القسمُ الثالثُ: يترجح تجرُّدُ خبره من «أنْ» وهو فِعْلانِ: كاد، وكَرَبَ، مثالُ التجرد منها قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة، ٧١]، وقولُ الشاعر:

على الظرفية متعلق بمحذوف حال إما من أمر الآتي وإما من ضميره المستتر في الجار والمجرور، وكل مضاف، و«يوم» مضاف إليه، «في خليقته» الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال أيضًا صاحبه هو صاحب الحال السابق، وخليقة مضاف والضمير مضاف إليه، «أمر» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «عسى فرج يأتي به الله» حيث أتى بخبر عسى فعلًا مضارعًا مجردًا من أن المصدرية، وذلك نادر في خبر هذا الفعل، وفي البيت كلام لا تتسع له هذه العجالة.

ومثله قول الشاعر: وأنشده أبو العباس المبرد في الكامل (١ / ٣٩٣):

عَسَى فَارِجُ الكَرْبِ عَنْ يُوسُفٍ ... يُسَخِّرُ لِي رَبَّةَ المَحْمَلِ

وقول جميل صاحب بثينة (ديوانه ١٢٨):

وَقَالَتْ: تَرَفَّقْ فِي مَقَالَةِ نَاصِحٍ ... عَسَى الدَّهْرُ يَوْمًا بَعْدَ نَأْيٍ يُسَاعِفُ

١٢٩- هذا بيت من المنسرح، وقد نسب جماعة - منهم أبو العباس المبرد في الكامل (١ / ٤٤) - هذا البيت لأمية بن أبي الصلب أحد شعراء الجاهلية، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج، ولم يسمه، وقد نسبه أبو الحسن في تعليقاته على كامل المبرد (١ / ٤٤) إلى رجل من الخوارج قتله الحجاج بن يوسف الثقفي، وذكر أن ذلك هو الصحيح عن الأصمعي (وانظر الكامل: ١، ٤٤، ٢٠١) وذكر معه ثلاثة أبيات، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٩١) وهو من أبيات سيبويه (ج ١ ص ٤٨٩) وأنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٢٥)، وقد وجدت بيت الشاهد في ديوان شعر أمية بن أبي الصلت، وقبله - وهو كلام تظهر فيه روح أمية ويتفق مع المعاني التي كان يطرقها كثيرًا:

بَاتَتْ هُمُومِي تَسْرِي طَوَارِقُهَا ... أُكُفُّ عَيْنِي وَالدَّمْعُ سَابِقُهَا
وَرَغْبَةُ النَّاسِ فِي الحَيَاةِ، وَإِنْ ... عَاشَتْ طَوِيلًا فَالمَوْتُ لَاحِقُهَا
قَدْ أُنْبِئَتْ أَنَّهَا تَعُودُ كَمَا ... كَانَ بَدِيئًا بِالأَمْسِ خَالِقُهَا
وَأَنَّ مَا جُمِّعَتْ وَأَعْجَبَهَا ... مِنْ عَيْشِهَا مَرَّةً مُفَارِقُهَا

١٣٠- كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ

اللُّغَة: «غراته» بكسر الغين – جمع غرة، وهي الغفلة، «منيته» هي الموت.

المَعْنَى: إن الذي يفر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براثنه في بعض غفلاته.

الإعْرَاب: «يوشك» فعل مضارع ناقص، «من» اسم موصول اسم يوشك، مبني على السكون في محل رفع، «فر» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة، «من منيته» الجار والمجرور متعلق بفر، ومنية مضاف والضمير مضاف إليه، «في بعض» جار ومجرور متعلق بيوافق الآتي، وبعض مضاف وغرات من «غراته» مضاف إليه، وغرات مضاف والضمير مضاف إليه، «يوافقها» يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، وضمير المؤنث العائد إلى المنية مفعول به، والجملة في محل نصب خبر يوشك.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «يوشك من فر ... يوافقها» حيث أتى بخبر يوشك الذي هو مضارع أوشك فعلًا مضارعًا مجردًا من أن المصدرية، وذلك نادر في خبر هذا الفعل.

١٣٠- هذا بيت من الخفيف، وقد نسبه قوم إلى رجل من طيئ، ولم يعينوه، وقال الأخفش: إنه للكلحبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٩٢)، وأنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٢٦) والأشموني (رقم ٢٩٢).

اللُّغَة: «جواه» الجوى: شدة الوجد، «الوشاة» جمع واش، وهو النمام الساعي بالإفساد بين الأحبة، والذي يستخرج أحاديث المحبين بلطف، ويروى في مكانه «العذول» وهو فعول بمعنى فاعل، ونظيره صبور وغدور وخؤون ولجوج وشكور، قال الشاعر:

وَلَنْ يَمْنَعَ النَّفسَ اللَّجُوجَ عَنِ الهَوَى مِنَ النَّاسِ إلَّا وَاحِدُ الفَضْلِ كَامِلُهْ

الإعْرَاب: «كرب» فعل ماض ناقص، «القلب» اسمه، «من جواه» الجار والمجرور متعلق بيذوب، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه، «يذوب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى القلب، والجملة في محل نصب خبر كرب، «حين» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه قوله يذوب أو قوله كرب، «قال الوشاة» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها، «هند» مبتدأ «غضوب» خبره، والجملة في محل نصب مقول القول.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «كرب القلب يذوب» حيث جاء الشاعر بخبر كرب جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» المصدرية.

ومثالُ الاقتران بها قولُ الشاعر:

١٣١- كَادَتِ النَّفسُ أنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

وقولهُ:

١٣٢- سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أنْ تَقَطَّعَا

١٣١- هذا بيت من الخفيف، وهو من كلمة لمحمد بن مناذر، أحد شعراء البصرة، يرثي فيها رجلًا اسمه عبد الحميد، وقبل بيت الشاهد قوله:

إنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ يَوْمَ تُوُفِّي هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالْمَهْدُودِ
لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ

وأنشد ابن قتيبة البيت الشاهد في أدب الكاتب (ص ٣١٤ بتحقيقنا) ونسبه ابن السيد البطليوسي لأبي زبيد الطائي يرثي اللجلاج الحارثي، وقد أنشد هذا البيت أيضًا ابن عقيل (رقم ٨٩) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٣٧) والأشموني (رقم ٢٣٥).

اللغة: «تفيض» من قولهم: فاضت نفس فلان، ويروى «تفيظ» بالظاء، وكل العلماء يجيز لك أن تقول: فاظت نفس فلان، إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول: فاظ فلان، من غير أن تذكر لفظ النفس، أو تقول: فاضت نفس فلان، بالضاد، «مذ ثوى» أي أقام، ويروى في مكانه «إذ غدا»، وقوله «ريطة» هو بفتح الراء المهملة وسكون الياء المثناة - الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، «برود» جمع برد - بضم الباء وسكون الراء وآخره دال مهملة - وهو الثوب، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت.

الإعراب: «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، «النفس» اسم كاد، «أن» حرف مصدري ونصب، «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى النفس، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كاد، «عليه» جار ومجرور متعلق بتفيض، «إذ» ظرف للزمان الماضي متعلق بقوله تفيض، مبني على السكون في محل نصب، «ثوى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، ومن رواه «مذ ثوى» فمذ كذلك ظرف، والجملة في محل جر بالإضافة، «حشو» حال من فاعل ثوى، وحشو مضاف و«ريطة» مضاف إليه، «وبرود» معطوف على ريطة.

الشاهد فيه: قوله: «كادت النفس أن تفيض» حيث أتى بخبر كاد فعلًا مضارعًا مقترنًا بأن، وهذا نادر في خبر ذلك الفعل.

١٣٢- هذا بيت من الطويل من كلمة لأبي زيد الأسلمي، يهجو فيها إبراهيم بن هشام

« تَقَطَّعَ » فعل مضارع ، وأصله تتقطع فحذف إحدى التاءين ، ولم يذكر سيبويه في خبر « كَرَبَ » إلا التجرد .

القسم الرابع : ما يمتنع اقترانُ خبره بأن ، وهو أفعالُ الشُّرُوعِ : طَفِقَ ، وجَعَلَ ، وأخَذَ ، وعَلِقَ ، وأنشأ ، وَهَبَّ ، وَهَلْهَلَ ، قال الله تعالى : ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ ﴾ [الأعراف ،٢٢ وطه ،١٢١] .

وقال الشاعر :

٨٧- وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي ، فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ(١)

ابن إسماعيل بن هشام بن المغيرة والي المدينة ، وكان قد مدحه قبل ، فلم ترقه مدحته فلم يعطه ، وزاد على ذلك أن أمر به فعذب بالسياط ، وأول هذه الكلمة قوله :

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثًا ، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

وقد روى أبو العباس المبرد هذه الأبيات ، وذكر كلمة أبي زيد ، وفيها بيت الشاهد (انظر الكامل ج ١ ص ١٠٩) والبيت الشاهد قد أنشده ابن عقيل (رقم ٩٣) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٣٨) والأشموني (رقم ٢٤١) .

اللُّغَة: « عروقًا » العروق : جمع عرق - بكسر فسكون - وأصله عرق الشجرة الضارب في الأرض، « مصت الثرى حديثًا » أراد أنها ذاقت طعم الغنى حديثًا ، والثرى في الأصل : التراب ، فأما الغنى فهو الثراء - ممدودًا - وعبر بالثرى لمناسبة العروق، « لم تهمم » تقول : هم فلان بأمر كذا ، إذا اعتزم أن يفعله وصمم على ذلك، « بأن تترعرعا » بأن تنمو وتزيد ، يريد أنها لم تكن على استعداد لذلك لضآلة أصلها، « ذوو الأحلام » أي: أصحاب العقول ، ويروى في مكانه « ذوو الأرحام » وهم الأقارب من جهة النساء ويعني بذوي الأرحام هشام بن عبد الملك بن مروان الخليفة ، وكان إبراهيم بن هشام الذي قيل فيه هذا البيت خاله، « سجلًا » - بفتح السين وسكون الجيم - الدلو العظيمة المملوءة ماء، وقيل : هو ملؤها .

الإعْرَاب: « سقاها » سقى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى العروق في البيت الذي أنشدناه مفعول به أول، « ذوو » فاعل سقى ، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم ، وذوو مضاف و« الأحلام »

---

(١) قد سبق الكلام على هذا الشاهد بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه (فانظره في أثناء الكلام على المرفوعات فيما مضى من هذا الكتاب) .

وقال الشاعر:

١٣٣- فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي وَفِي الاعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ

وقال الآخر:

١٣٤- * أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا *

مضاف إليه، «سجلًا» مفعول ثان لسقى، «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقى، «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق، «كربت» كرب: فعل ماض ناقص، والتاء علامة التأنيث، «أعناقها» أعناق: اسم كرب، وأعناق مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «أن» حرف مصدري ونصب، «تقطعا» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الأعناق، والألف للإطلاق، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب خبر كرب.

الشاهد فيه: قوله «كربت أعناقها أن تقطع» حيث جاء الشاعر بخبر كرب فعلًا مضارعًا مقترنًا بأن المصدرية، وهذا نادر في خبر هذا الفعل.

١٣٣- هذا بيت من الكامل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: «أخذت» أخذ: فعل ماض دال على الشروع في الخبر، والتاء ضمير المتكلم اسمه، «أسأل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر أخذ، «والرسوم» الواو عاطفة أو حالية، والرسوم: مبتدأ، «تجيبني» تجيب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الرسوم والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال إن جعلت الواو حالية، ولا محل لها من الإعراب إن جعلت الواو عاطفة؛ لأن الجملة المعطوف عليها لا محل لها، والأحسن أن تجعل الواو حالية؛ لأن الجملتين لم يتوافقا من جهة الفعلية والاسمية، «وفي الاعتبار» الواو للاستئناف، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إجابة» مبتدأ مؤخر، «وسؤال» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «أخذت أسأل» حيث أتى بخبر الفعل الدالّ على الشروع - وهو أخذ - فعلًا مضارعًا مجردًا من أن المصدرية، وذلك واجب في خبر هذا الفعل وأخواته.

١٣٤- هذا الشاهد صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* وَظُلْمُ الْجَارِ إِذْلَالُ الْمُجِيرِ *

وهذا البيت من شواهد الأشموني (رقم ٢٤٣) وقد شرحناه هناك شرحًا وافيًا.

اللغة: «علقت» أخذت وشرعت، «تظلم» تجاوز الحد وتعتدي، «أجرنا» قصد به معنى

وقال :

١٣٥- * أنشأتُ أُعْرِبُ عمَّا كانَ مَكْنُونَا *

وقال :

٨٨- * هَبَبْتُ أَلُومُ الْقَلْبَ في طَاعَةِ الْهَوَى *(١)

وقال :

٨٩- وَطِئْنَا دِيَارَ الْمُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ   نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإمَاتَةِ تَزْهَقُ(٢)

النوع الثاني عشر : خبر ما حمل عَلَى ليس ، وهو أربعة :

حميناه وجعلناه بمنزلة جارنا الذي تلاصق داره دارنا في تعظيم حقه والانتصار له .

الإعراب : « أراك » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، والكاف ضمير المخاطب مفعول أول لأرى، « علقت » علق : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه، « تظلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، والجملة من الفعل الذي هو تظلم وفاعله في محل نصب خبر علق ، والجملة من علق واسمه وخبره في محل نصب مفعول ثان لأرى، « من » اسم موصول مفعول به لتظلم ، مبني على السكون في محل نصب، « أجرنا » فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة للموصول ، والعائد ضمير منصوب بأجار محذوف ، والتقدير: تظلم من أجرناه، « وظلم » الواو للاستئناف ، ظلم : مبتدأ ، وظلم مضاف و« الجار » مضاف إليه، « إذلال » خبر المبتدأ ، وإذلال مضاف و« المجير » مضاف إليه .

الشاهد فيه: قوله « علقت تظلم » حيث جاء بخبر علق الدال على الشروع في الخبر فعلًا مضارعًا مجردًا من أن المصدرية ، وذلك واجب في خبر هذا الفعل وأخواته .

١٣٥- هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* لَمَّا تَبَيَّنَ مَيْنُ الكَاشِحِينَ لَكُمْ *

ولم أعثر على نسبته إلى قائل معين .

---

(١) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء من الكلام عليه ، فارجع إليه في أثناء باب المرفوعات الماضي من هذا الكتاب .

(٢) قد سبق القول على هذا الشاهد بما لا نرى معه حاجة إلى تكرار القول عليه ؛ فانظره في أثناء باب المرفوعات من هذا الكتاب .

أحدها: «لات» كقوله تعالى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص،٣].

والثاني: «ما» كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف،٣١].

والثالث: «لا» كقول الشاعر:

٩٢- تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ باقِيَا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[1]

والرابع: «إن» النافية كقول الشاعر:

١٣٦- إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ إلَّا عَلَى أضْعَفِ الْمَجَانِينِ

اللُّغَة: «تبين» ظهر بعد ما كان في طي الخفاء، «مين» بفتح الميم وسكون الياء المثناة التحتية – هو الكذب، ومنه قول الشاعر:

وَقَدَّدَتِ الأدِيمَ لِرَاهِشَيْهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا

«الكاشحين» المبغضين واحدهم كاشح، «أنشأت» شرعت، «أعرب» أظهر، «مكنونًا» مستورًا خافيًا.

الإعْرَاب: «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب، والعامل فيه أنشأ الآتي، «تبين» فعل ماض «مين» فاعل تبين، ومين مضاف و«الكاشحين» مضاف إليه، «لكم» جار ومجرور متعلق بالكاشحين، واللام للتقوية، أو متعلق بتبين وهو أظهر، وجملة تبين مع فاعله في محل جر بإضافة لما الحينية إليها، «أنشأت» أنشأ: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه، «أعرب» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة من الفعل الذي هو أعرب وفاعله في محل نصب خبر أنشأ، «عما» عن: حرف جر، وما: اسم موصول مجرور محلًا بعن، والجار والمجرور متعلق بأعرب، «كان» فعل ماض، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، «مكنونًا» خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أنشأت أعرب» حيث أتى بخبر أنشأ – الذي هو فعل ماض ناقص دالّ على الشروع في الخبر – فعلًا مضارعًا مجردًا من أن المصدرية، وذلك واجب في هذا الفعل وسائر أخواته.

١٣٦- هذا بيت من المنسرح، ويكثر استشهاد النحاة بهذا البيت ولم ينسبه أحد إلى قائل

---

(١) وهذا الشاهد أيضًا قد مضى قولنا في شرحه وبيان مكان الاستشهاد منه؛ فارجع إليه في أثناء باب المرفوعات الماضي من هذا الكتاب.

وقد تقدم شرح شروطهن مستوفًى في باب المرفوعات.

النوع الثالِثَ عَشَرَ: اسْمُ «إِنَّ» وأَخواتها، نحو: «إِنَّ زَيْدًا فَاضِلٌ» و«لَعَلَّ عَمْرًا قَادِمٌ»، و«لَيْتَ بَكْرًا حَاضِرٌ».

ثم قلت: وَإِنْ قُرِنَتْ بمَا الْمَزِيدَةِ أُلْغِيَتْ وُجُوبًا، إِلَّا لَيْتَ فَجَوَازًا.

وأقول: مثالُ ذلك ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء، ١٧١] ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال، ٦].

وقولُ الشاعر:

١٣٧- أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ؛ لَعَلَّمَا   أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

معين، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٨٢) والأشموني (رقم ٢٢٦) والمؤلف في أوضحه (رقم ١١١).

اللغة والرواية: يروى عجز هذا البيت على صور مختلفة؛ **إحداها** التي رواه بها المؤلف، **والثانية**: * إلا على حزبه الملاعين * **والثالثة**: * إلا على حزبه المناحيس *

المعنى: يصف رجلًا بالعجز وضعف التأثير، فيقول: إنه ليس غالبًا لأحد من الناس ولا مؤثرًا فيه، إلا أن يكون ذلك المغلوب والمؤثر عليه من ضعاف العقول.

الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل ليس، «هو» ضمير منفصل اسم إن النافية، «مستوليًا» خبر إن النافية، «على أحد» جار ومجرور متعلق بمستولٍ، «إلا» أداة استثناء، «على أضعف» جار ومجرور في موضع المستثنى من الجار والمجرور السابق، وأضعف مضاف و«المجانين» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «إن هو مستوليًا» حيث أعمل «إن» النافية إعمال ليس؛ فرفع بها الاسم، وهو الضمير المنفصل، ونصب بها الخبر، وهو قوله «مستوليًا». ويؤخذ من هذا الشاهد أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا» فإن الاسم في البيت ضمير، وقد صرح المؤلف رحمه الله بذلك فيما مضى (ارجع إلى الكلام على ذلك في أثناء باب المرفوعات السابق من هذا الكتاب).

١٣٧- هذا بيت من الطويل للفرزدق، من كلمة له يهجو فيها جريرًا ويندد بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب بن العنبر، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها، وقد أنشد المؤلف هذا البيت في كتابه القطر (رقم ٥٥) وأنشده الأشموني (رقم ٢٧٢).

الإعراب: «أعد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «نظرًا» مفعول به

وَجْهُ الاستشهاد بهما أنه لولا إلغاؤهما لم يصحَّ دخولُهما عَلَى الجملة الفعلية، ولكَانَ دخولُهما عَلَى المبتدأ والخبر واجبًا، واحترزتُ بالمزيدة من الموصولة، نحو: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ﴾ [المؤمنون، ٥٥]: أَي أَنَّ الذي؛ بدليل عَوْدِ الضمير من (به) إليها، ومِن المصدرية، نحو: «أَعجَبَني أنما قُمتَ» أَي: قيامُكَ، وقولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ [طه، ٩٦] يحتملهما، أَي: إن الذي صنعوه، أَو إن صُنْعهم، وعَلَى التأويلين جميعًا فإِنَّ عاملةٌ، واسمها في الوجه الأول «ما» دون صلتها، وفي الوجه الثاني الاسمُ المنسبكُ من «ما» وصلتها. وقال النابغة:

١٣٨- قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

لأعد، «يا» حرف نداء، «عبد» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف و«قيس» مضاف إليه، «لعلما» لعل: حرف ترجٍّ ونصب، وما: كافة، «أضاءت» أضاء: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «لك» جار ومجرور متعلق بأضاء، «النار» فاعل أضاء، «الحمار» مفعول به لأضاء، «المقيدا» نعت للحمار، والألف للإطلاق.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «لعلما أضاءت» حيث اقترنت «ما» الزائدة بلعل، فكفتها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية، ولذلك دخلت على الجملة الفعلية وهي جملة «أضاءت» مع فاعله، وذلك واضح بأدنى تأمل إن شاء الله.

١٣٨- هذا بيت من البسيط من قصيدة للنابغة الذبياني يعدها بعض العلماء في المعلقات، ومطلعها قوله:

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ ... أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ

وهي من قصائده التي يعتذر فيها إلى الملك النعمان بن المنذر عما كان قد ألقي إليه من الوشايات به، وقد أنشد بيت الشاهد المؤلف في القطر (رقم ٥٦) وفي أوضحه (رقم ١٣٨) وأنشده الأشموني (رقم ٢٧١).

اللُّغَة: «فقد» قد ههنا: اسم فعل معناه يكفي، أو هو اسم بمعنى كافٍ.

الإِعْرَاب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى فتاة الحي التي ذكرها في بيت سابق، «ألا» أداة استفتاح، «ليتما» ليت: حرف تمنٍّ ونصب، وما: زائدة، «هذا» ها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة اسم ليت مبني على السكون في محل نصب، «الحمام» بدل من اسم الإشارة، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة

يُرْوى بنصب « الحمام » ورفعه ، عَلَى الإعمال والإهمال ، وذلك خاص بليت ، أما الإهمال فلأنهم أبقَوْا لها الاختصاصَ بالجملة الاسميَّة فقالوا : « لَيْتَمَا زَيْدٌ قائم » ولم يقولوا : ليتما قام زَيْد ، وأما الإهمال فللحَمْلِ عَلَى أَخواتها .

ثم قلت : وَيُخَفَّفُ ذُو النُّونِ مِنهَا : فَتُلْغى لَكِنَّ وُجُوبًا ، وكأَنَّ قَلِيلًا ، وَإِنَّ غالبًا ، وَيَغْلِبُ مَعَهَا مُهْمَلَةَ اللامُ ، وَكَوْنُ الْفِعْلِ التَّالي لَهَا نَاسِخًا ، وَيَجب اسْتِتَارُ اسم إِنَّ ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً ، وَكَوْنُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا دُعَائِيًّا أَوْ جَامِدًا أَوْ مَفْصُولًا بِتَنْفِيسٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ قَدْ أَوْ لَوْ ، وَيَغْلِبُ لِكَأَنَّ مَا وَجَبَ لأَنَّ ، إلا أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا دائمًا خَبَرِيٌّ مَفْصُولٌ بقَدْ أَوْ لَمْ خَاصَّةً .

وَاسْمُ « لَا » النَّافِيَةِ لِلْجِنسِ ، وَإِنما يَظْهَرُ نَصْبُهُ إِنْ كانَ مُضَافًا أَوْ شِبْهَهُ ، نحو : « لَا غُلَامَ سَفَرٍ عِنْدَنَا » و« لَا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ » .

وأقول : يجوز في إِنَّ ولكنَّ وكأنَّ أن تُخَفَّفَ ؛ استثقالًا للتضعيف فيما كثر استعمالُه ، وتخفيفها بحذف نونها المحركة ؛ لأنها آخر .

ثم إنْ كَانَ الحرفُ المخففُ « إنَّ » المكسورة جاز الإهمالُ والإعمال ، والأكثرُ الإهمال ، نحو : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾[1] فيمن خَفَّفَ ميم (لما) وأما مَنْ

نصبه الفتحة الظاهرة « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت ، هذا كله على رواية نصب الحمام وما عطف عليه ، أما على رواية الرفع فما كافة لليت عن العمل ، واسم الإشارة في محل رفع مبتدأ ، والحمام : بدل منه ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، « إلى حمامتنا » الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم ليت ، وحمامة مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه ، « أو » عاطفة بمعنى الواو ، « نصفه » نصف : معطوف على اسم الإشارة ، ويروى مرفوعًا ومنصوبًا ؛ فهو على التوجيهين اللذين

(١) سورة الطارق ، الآية : ٤ ، وإعرابها « إن » مخففة من الثقيلة مهملة حرف دال على التوكيد ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، « كل » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكل مضاف و « نفس » مضاف إليه ، « لما » اللام هي الفارقة بين إن النافية وإن المؤكدة ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : زائدة ، « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، « حافظ » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل .

شَدَّدها فإن نافية، ولما بمعنى إلا، ومِنْ إعمالِ المخففِ قراءةُ بعض السبعة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود، ١١١].

وإن كَانَ المخففُ «أنَّ» المفتوحةَ وجب بقاء عملها، ووجب حذفُ اسمها، ووجب كون خبرها جملة(١)، ثم إن كانت اسمية فلا إشكال، نحو: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس، ١٠] وإن كانت فعليةً وجب كونها دُعَائية، سواء كَانَ دعاء بخير نحو: ﴿أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ﴾ [النمل، ٨] أو بِشَرٍّ، نحو: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور، ٩] فيمن قرأ من السبعة بكسر الضاد وفتح الباء ورفع [اسم] الله، أو كونُ الفعلِ جامدًا، نحو: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم، ٣٩] ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف، ١٨٥] أو مفصولًا بواحد من أمور:

أحدها: النافي، ولم يُسْمع إلا في لَنْ ولم ولا، نحو: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد، ٥] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد، ٧] ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة، ٧١] فيمن قرأ برفع (تكون).

ذكرناهما، ونصف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحمام مضاف إليه، «فقد» الفاء فاء الفصيحة، وقد: خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: إن حصل ذلك فهو كافٍ لنا.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ليتما هذا الحمام» حيث يروى بنصب الحمام ورفعه: أما النصب فعلى أن ليت عاملة والحمام بدل من اسمها الذي هو اسم الإشارة، وأما الرفع فعلى أن ليت مهملة واسم الإشارة مبتدأ والحمام بدل منه، على نحو ما قررناه في الإعراب، فيدل مجموع الروايتين على أن ليت إذا اقترنت بما الزائدة لم يجب إهمالها ولم يجب إعمالها، بل يجوز فيها وجهان: الإعمال، والإهمال، بخلاف سائر أخواتها حيث لا يجوز في واحدة منهن مع اقترانها بما الزائدة إلا الإهمال، وهذا أمر في غاية الوضوح.

---

(١) قد ورد في الشعر اسم إن المخففة مذكورًا وخبرها مفردًا أو جملة، وذلك في قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرْمِلُونَ إذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا
بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا

ففي «بأنك ربيع» وقع اسمها ضميرًا مذكورًا وخبرها مفردًا، وفي «وأنك هناك تكون الثمالا» وقع اسمها ضميرًا مذكورًا وخبرها جملة، وهذا مما لا يصح القياس عليه.

والثاني: الشرط، نحو: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ [النساء، ١٤٠] الآية.

والثالث: قد، نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾(١).

والرابع: لَوْ، نحو: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف، ١٠٠].

والخامس: حرف التنفيس، وهو السين، نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل، ٢٠] وسَوفَ، كقوله:

١٣٩- وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المرءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوفَ يأْتِي كلُّ ما قُدِرَا

١٣٩- هذا بيت من الكامل، وقد أنشد أبو علي هذا البيت، ولم يعزه إلى قائل معين، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٨٢) وابن عقيل (رقم ١٠٦).

الإعراب: «اعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «فعلم» الفاء حرف دال على التعليل، علم: مبتدأ، وعلم مضاف و«المرء» مضاف إليه، «ينفعه» ينفع: فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى علم هو فاعله، وضمير الغائب العائد إلى المرء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها معترضة بين اعلم ومفعوليه، «أن» مخففة من الثقيلة، وهي مؤكدة عاملة للنصب والرفع، واسمها ضمير محذوف، والتقدير: أنه، أي: الحال والشأن، «سوف» حرف دال على التسويف يراد منه تأكيد نسبة الفعل إلى فاعله، «يأتي» فعل مضارع، «كل» فاعل يأتي مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف و«ما» اسم موصول مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «قدرا» قدر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وجملة الفعل الذي هو قدر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، وجملة يأتي مع فاعله في محل رفع خبر أن، وجملة أن مع معموليها سدت مسد مفعولي اعلم.

الشاهد فيه: قوله «واعلم أن سوف يأتي - إلخ» حيث استعمل فيه أن المؤكدة المخففة من الثقيلة، وأعملها في اسم هو ضمير الشأن محذوفًا وخبر هو جملة «يأتي» مع فاعله، وفصل بين أن وجملة خبرها بحرف التسويف الذي هو سوف.

ومثل هذا البيت قول حرى بن ضمرة النهشلي:

---

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٣. ومن الفصل بقد كالآية قول الكعبر الضبي (الكامل للمبرد ١ / ٤٩).

أُخَبِّرُ مَنْ لَاقَيْتُ أَنْ قَدْ وَفَيْتُمُ وَلَوْ شِئْتُ قَالَ المُخْبِرُونَ: أَسَاؤُوا

وإن كَانَ الحرف « كأنْ » فيغلب لها ما وَجَبَ لأنْ ، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفراد خبرها ، وقد رُوِىَ قوله :

١٤٠- وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

بنصب الظبية عَلَى أنه اسم كأن ؛ والجملةُ بعدها صفةٌ لها ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقدير : كأنْ ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ ، عَلَى التشبيه المعكوس ، وهو أبلغ ، وبرفع الظبية عَلَى أنها الخبرُ ، والجملةُ بعدها صفةٌ ، والاسم محذوف ، والتقدير : كأنها ظبيةٌ ، وبجر الظبية عَلَى زيادة « أنْ » بين الكاف ومجرورها ، والتقدير : كظبيةٍ .

وَلَقَدْ عَلِمْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ أَنْ سَوْفَ يَظْلِمُنِي سَبِيلُ صِحَابي

١٤٠- هذا بيت من الطويل من كلام باغت بن صريم - بغين معجمة وتاء مثناة - ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علباء اليشكري ، والبيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) والأشموني (٢٨٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٥١) وفي القطر (رقم ٥٩) والمبرد في الكامل (ج ١ ص ٥٠)

اللُّغَة: « توافينا » تجيئنا، « بوجه مقسم » أراد بوجه جميل حسن ، مأخوذ من القسام - بفتح كل من القاف والسين - وهو الجمال، « تعطو » تمد عنقها، « وارق السلم » شجر السلم المورق ، فإضافة وارق إلى السلم من إضافة الصفة إلى الموصوف .

الإعْراب: « يومًا » منصوب على الظرفية بتوافي التالي، « توافينا » توافي : فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي ، ونا : مفعول به، « بوجه » جار ومجرور متعلق بتوافي « مقسم » نعت لوجه، « كأن » حرف تشبيه ونصب، « ظبية » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة، « تعطو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى ظبية ، والجملة في محل نصب صفة لظبية وخبر كأن محذوف ، ولك في تقديره طريقان ذكرهما المؤلف، « إلى وارق » جار ومجرور متعلق بتعطو ، ووارق مضاف و« السلم » مضاف إليه ، وسكنه لأجل الوقف ، وهذا كله على رواية من روى البيت بنصب ظبية ، وفيه رواية بالرفع وأخرى بالجر ، وذكر المؤلف إعرابهما ، وسنشير إليهما في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشَّاهِدُ فِيه: قوله « كأن ظبية تعطو - إلخ » حيث روي على ثلاثة أوجه اثنان منها يستدل بهما في هذا الباب ؛ الوجه الأول : نصب ظبية على أنه اسم كأن والخبر محذوف ، الوجه الثاني : رفع ظبية على أنه خبر كأن واسمها محذوف ، والتقدير : كأنها ظبية ، فدلت الروايتان معًا على أنه إذا خفف كأن جاز ذكر اسمه وجاز حذفه ، إلا أن الحذف أكثر من الذكر ، الوجه الثالث : جر ظبية بالكاف على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور .

وإذا حُذِف اسمُها وكان خبرها جملة اسمية لم تحتج لفاصل، نحو قوله:

١٤١- وَوَجْــهٌ مُــشْــرِقُ الــلَّــوْنِ كَــأَنْ ثَــدْيَــاهُ حُــقَّــانِ

أو فعلية فُصِلَتْ بقد، نحو:

١٤٢- لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرْ بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

١٤١- هذا بيت من الهزج، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٢٨١) وأنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٥٢) وفي القطر (رقم ٦٠) وأنشده الأشموني (رقم ٢٨٦) وابن عقيل (رقم ١٠٩).

اللغة والرواية: «ووجه» يروى في مكانه «وصدر» وهي أحسن مما ذكره المؤلف؛ لأن رواية ووجه تحتاج إلى تقدير محذوف عند قوله «كأن ثدياه» أي كأن ثديا صاحبه «حقّان» تثنية حقّ، وهو قطعة من خشب أو عاج تنحت أو تسوى، شبه بهما الثديين في نهودهما واكتنازهما.

الإعراب: «ووجه» يروى بالرفع على أن الواو للعطف، ووجه معطوف على مذكور في بيت سابق، وبالجر على أن الواو واو ربّ، ووجه: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «مشرق» صفة لوجه، ومشرق مضاف، و«اللون» مضاف إليه، «كأن» حرف تشبيه ونصب، مخفف من المثقل، واسمه ضمير شأن محذوف، أي: كأنه، «ثدياه» ثديا: مبتدأ، وثديا مضاف والضمير العائد إلى الوجه - بتقدير مضاف على ما أسلفنا - مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، «حقّان» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر كأن.

الشاهد فيه: قوله «كأن ثدياه حقّان» حيث خفف كأن، وحذف اسمه، وجاء بخبره جملة اسمية من المبتدأ وخبره، وهي قوله «ثدياه حقّان» على ما فصلناه في الإعراب، ولما كانت جملة الخبر اسمية لم يحتج إلى فاصل يفصلها من كأن، فافهم ذلك.

١٤٢- هذا بيت من الخفيف، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٢٨٨) وأوضح المسالك (رقم ١٥٣).

اللغة: «لا يهولنك» لا يفزعنك ولا يزعجك، «اصطلاء» مصدر «اصطلى بالنار» أي استدفأ بها أو احترق بها، «لظى الحرب» نارها «ألما» من الإلمام، وهو النزول: أي نزل بك.

الإعراب: «لا» ناهية، «يهولنك» يهول: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا الناهية، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، «اصطلاء» فاعل يهول، وهو مضاف و«لظى» مضاف إليه، ولظى مضاف و«الحرب» مضاف

أوْ لَمْ، نحو: ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس،٢٤].

وإن كَانَ الحرفُ «لكِنْ» وجب إلغاؤها، نحو: «وَلَكِنِ ٱللَّهُ قَتَلَهُمْ» [الأنفال، ١٧] فيمن قرأ بتخفيف النون، وعن يونس والأخفش إجازةُ إعمالها، وليس بمسموع، ولا يقتضيه القياس؛ لزوال اختصاصها بالجمل الاسمية، نحو: ﴿ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [البقرة،٥٧].

النوعُ الرابعَ عَشَرَ: اسمُ «لا» النافية للجنس، وهو ضربان: معرب، ومبني.

فالمعرب ما كَانَ مضافًا نحو: «لا غلَامَ سَفَرٍ عندنا» أو شبيهًا بالمضاف، وهو: ما اتَّصَلَ به شيء من تمامه: إما مرفوع به نحو: «لا حَسَنًا وَجْهُهُ مَذْمُومٌ» أو منصوب به نحو: «لا مُفِيضًا خَيْرَهُ مَكْرُوهٌ» و«لا طَالِعا جبَلًا حَاضِرٌ» أو مخفوض بخافض متعلق به نحو: «لا خَيْرًا من زَيْدٍ عندنا».

والمبنيُّ ما عدا ذلك، وحكمه أن يُبْنَى عَلَى ما ينصب به لو كَانَ معربًا، وقد تقدم ذلك مشروحًا في باب البناء(١).

إليه، «فمحذورها» الفاء حرف دال على السببية، محذور: مبتدأ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه، «كأن» حرف تشبيه ونصب، مخفف من المثقل، واسمه ضمير شأن محذوف، «قد» حرف تحقيق، «ألمّا» ألمّ: فعل ماض، والألف حرف دال على الإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى محذور، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر كأن، وجملة كأن واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «كأن قد ألمّا» حيث استعمل فيه كأن المخفف من الثقيل، وأعمله في اسم هو ضمير الشأن، وفي خبر هو جملة «ألمّا» مع فاعله؛ ولما كانت هذه الجملة الواقعة خبرًا لكأن جملة فعلية غير مراد بها النفي فصل بينها وبين كأن بقد.

ومثل هذا البيت قول النابغة الذبياني:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وكَأَنْ قَدِ

إلا أنه حذف الفعل الذي هو مدخول قد لدلالة ما قبله عليه. وأصل الكلام: وكأن قد زالت.

---

(١) ارجع إلى ذلك في ص ١١٥ وما بعدها من هذا الكتاب.

ثم قلت: وَالمضَارِعُ بَعْدَ نَاصِبٍ، وَهُوَ «لَنْ» أَوْ «كَي» المَصْدَرِيَّةُ مُطْلَقًا و«إذَنْ» إنْ صُدِّرَتْ وَكانَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبلًا مُتَّصِلًا أوْ مُنْفَصِلًا بالْقَسَمِ أو بِلَا، أَو بَعْدَ «أنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ نحوُ: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ إنْ لَمْ تُسْبق بِعلْم، نحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ فإنْ سُبِقَتْ بِظَن فَوَجْهَانِ نحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾.

وأقول: هذا النوع المكمل للمنصوبات الخمسةَ عَشَرَ، وهو الفعلُ المضارعُ التالي ناصبًا، والنواصب أربعة: لَنْ، وكَي، وإذَنْ، وأَنْ.

فأما «لَنْ» فإنها حرف بالإجماع، وهي بسيطة خلافًا للخليل في زَعْمِه أَنها مركبة من «لا» النافية و«أن» الناصبة، وليست نونها مُبْدَلة من أَلف خلافًا للفراء في زعمه أَن أَصلها «لا»[1] وهي دالة عَلَى نفي المستقبل، وعاملة النصب دائمًا، بخلاف غيرها من الثلاثة؛ فلهذا قدمْتُهَا عليها في الذكر؛ قال الله عز وجل: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه، ٩١] ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف، ٨٠] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد، ٥] ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة، ٣] و«أَنْ» في هاتين الآيتين مخففة من الثقيلة، وأَصلها أَنَّهُ، وليست الناصِبَةَ؛ لأن الناصب لا يدخل عَلَى الناصب.

وأَما «كي» فشرطُهَا أَن تكون مصدرية لا تعليلية.

ويتعين ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾

---

(١) رد العلماء مذهب الفراء بوجهين: أحدهما أن «لن» حرف عامل؛ فإنه ينصب المضارع ويختص به، و«لا» حرف مهمل ولا يعمل شيئًا، ويدخل على الاسم والفعل؛ فلو كانت «لن» أصلها «لا» لبقي لها ما كانت عليه من الإهمال وعدم الاختصاص؛ لأن إبدال حرف من حروف الكلمة بغيره لا يقلب وضعها ولا يغير حالها؛ فلما وجدنا هذا الفرق بينهما علمنا أنهما أصلان مختلفان، وليس أحدهما أصلًا لصاحبه، واشتراكهما في المعنى العام - وهو النفي - لا يفيد شيئًا؛ فإن حروف النفي كثيرة وليس أحدها فرعًا عن الآخر، **الوجه الثاني**: أن دعوى الفراء تتضمن قلب أوضاع العربية ومخالفة أصولها المتلئبة؛ وذلك لأنه يدعى أن ألف «لا» قد انقلبت نونًا فصارت الكلمة «لن» والمعهود في العربية هو انقلاب النون ألفًا، بعكس ما ذهب إليه الفراء، ألا ترى أن التنوين في النصب في نحو «رأيت زيدًا» تقلب عند الوقف ألفًا، ونون التوكيد الخفيفة في نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق، ١٥] - تنقلب كذلك ألفًا عند الوقف، وليس لنا في العربية ألف تنقلب نونًا في سوى هذه الكلمة على دعوى الفراء حتى نحمل هذه الكلمة عليها أو نستأنس لهذا المذهب بها.

[الأحزاب، ٣٧] فاللام جارة دالة عَلَى التعليل، وكي مصدرية بمنزلة أَنْ، لا تعليلية؛ لأن الجارَّ لا يدخل عَلَى الجارِّ.

ويمتنع أن تكون مصدرية في نحو: «جِئْتكَ كي أن تُكرِمَني»؛ إذ لا يدخُلُ الحرفُ المصدريُّ عَلَى مثله، ومثلُ هذا الاستعمال إنما يجوز للشاعر، كقوله:

١٤٣- فَقالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْما أن تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟

ولا يجوز في النثر، خلافًا للكوفيين.

وتقول: «جِئْتُ كَي تُكرِمَني» فتحتمل «كي» أن تكون تعليلية جَارَّةً والفعل بعدها منصوبًا بأنْ محذوفةً، وأن تكون مصدرية ناصبةً وقبلها لامُ جرٍّ مقدرة[1].

١٤٣- هذا بيت من الطويل من كلام جميل بن معمر العذري، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩١) والأشموني (رقم ٥٢١).

الإعراب: «فقالت» الفاء حرف عطف، وقال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، «أكل» الهمزة للاستفهام، كل: مفعول أول لقوله مانحًا الآتي؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وكل مضاف و«الناس» مضاف إليه، «أصبحت»

---

(١) ذكر المؤلف لكي ثلاثة أحوال، **أولها**: أن تكون كي فيها مصدرية لا غير، **وثانيها**: أن تكون فيها تعليلية لا غير، **وثالثها**: أن تكون محتملة للوجهين جميعًا.

وتلخيص ضابط الحالة الأولى: أن «كي» تكون مصدرية لا غير إذا تقدمت عليها اللام التعليلية لفظًا، نحو قولك: زرتك لكي تكرمني، ونحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب، ٣٧]، وإنما تعينت كي في هذه الحالة للمصدرية لأنها لو لم تجعل مصدرية لكانت تعليلية، في حين أن اللام التي قبلها حرف تعليل؛ فيلزم على اعتبارها تعليلية أن يتوالى حرفان بمعنى واحد، وهو غير جائز في العربية إلا في باب التوكيد، وللضرورة، واعتبارها مصدرية أكثر فائدة من اعتبارها تعليلية مؤكدة لمعنى اللام.

وتلخيص ضابط الحالة الثانية: أن كي تكون تعليلية لا غير في إحدى حالتين: الأولى إذا وقعت بعدها أن المصدرية في اللفظ، نحو قولك «جئت كي أن تكرمني» وإنما تعينت كي في هذه الحالة للتعليلية لأننا لو لم نعتبرها تعليلية للزم اعتبارها مصدرية، في حين أن أن التي بعدها مصدرية؛ فيلزم توالي حرفين بمعنى واحد، وهو لا يجوز كما قلنا، والثانية من الحالتين اللتين تكون كي فيهما تعليلية لا غير: إذا وقعت بعدها لام التعليل نحو قولك: جئت كي لأقرأ، وإنما وجب اعتبارها تعليلية لأننا لو لم نعتبرها تعليلية لوجب اعتبارها مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها، والحروف الناصبة من العوامل الضعيفة التي لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معموليها، وههنا قد فصل بين كي والمضارع باللام؛ فالذي ألجأنا إلى قبول توالي حرفين بمعنى واحد هو الفرار من أمر ممتنع، وهو الفصل بين العامل الضعيف ومعموله. =

وقولي «مطلقًا» راجع إلى «لَنْ» و«كَي» المصدرية؛ فإن النصب لا يتخلَّفُ عنهما.

ولما كانت كي تنقسم إلى ناصبة- وهي المصدرية- وغير ناصبة- وهي التعليلية- أخَّرْتُهَا عن لَنْ.

وأما «إذَنْ» فللنصب بها ثلاثةُ شروطٍ:

أحدها: أن تكون مُصَدَّرَةً؛ فلا تعمل شيئًا في نحو قولك: «أنا إذَنْ أُكْرِمُكَ» لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر، وليست صَدْرًا، قال الشاعر:

١٤٤- لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُ الْعَزِيزِ بمثْلِهَا ... وَأمْكَنَنِي مِنْهَا إذَنْ لا أُقِيلُهَا

فالرفع لعدم التصدر، لا لأنها فُصِلَتْ عن الفعل، لأن فَصْلَهَا بلا مغتفر كما يأتي.

والثاني: أن يكون الفعلُ بعدها مُسْتَقْبَلًا؛ فلو حَدَّثَكَ شخص بحديث فقلت له:

أصبح: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه، «مانحًا» خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، «لسانك» لسان: مفعول ثان لمانح، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «كيما» كي: حرف تعليل، وما: زائدة «أن» حرف مصدري ونصب، «تغرَّ» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «وتخدعا» الواو عاطفة، تخدع: معطوف على تغرَّ، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت هو فاعله.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «كيما أن تغرَّ» حيث أدخل كي على أن؛ فلزم اعتبار كي حرفًا دالًا على التعليل، واعتبار أن مصدرية ناصبة، ولا يجوز اعتبار كي مصدرية، لئلا يتوالى حرفان بمعنى واحد، وهو غير مرضيّ على ما ستعرفه قريبًا.

١٤٤- هذا بيت من الطويل من كلام كثير بن عبد الرحمن، المشهور بكثير عزة، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبته مدحته، فقال له: احتكم؛ فطلب أن يكون كاتبه، وصاحب أمره، فرده، وغضب عليه، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٥).

الإِعْرَاب: «لئن» اللام موطئة للقسم، وإن: شرطية، «عاد» فعل ماض فعل الشرط، مبني

= **وتلخيص ضابط الحالة الثالثة**: أن كي تحتمل المصدرية والتعليلية: إذا لم تذكر اللام قبلها ولا بعدها، ولم تذكر بعدها أن، نحو قولك: جئت كي أتعلم، فيمكن اعتبارها تعليلية، وحينئذ تقدر أن بعدها، ويمكن اعتبارها مصدرية، وحينئذ تقدر اللام قبلها ومن هنا تعلم أن كي تكون مصدرية لا غير في موضع واحد، وتعليلية لا غير في موضعين، ومحتملة لهما في موضع واحد.

« إِذَنْ تَصْدُقُ » رفعتَ ؛ لأن نواصب الفعل تقتضي الاستقبالَ ، وأنت تريد الحالَ ، فَتَدَافَعَا .

والثالث : أن يكون الفعل إما متصلًا أو منفصلًا بالقَسَم أو بلا النافية ؛ فالأول كقولك : « إِذن أُكْرِمَكَ » والثاني نحو : « إِذَنْ وَاللهِ أُكْرِمَكَ » وقول الشاعر :

١٤٥- إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

على الفتح في محل جزم، « لي » جار ومجرور متعلق بعاد، « عبد » فاعل عاد ، وعبد مضاف و« العزيز » مضاف إليه، « بمثلها » الجار والمجرور متعلق بعاد ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه، « وأمكنني » الواو عاطفة ، أمكن : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عبد العزيز، « منها » جار ومجرور متعلق بأمكن، « إذن » حرف جواب وجزاء، « لا » نافية « أقيلها » أقيل : فعل مضارع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به ، والجملة لا محل لها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « إذن لا أقيلها » حيث رفع الفعل المضارع الواقع بعد إذن ؛ لكون إذن غير مصدرة ، أي واقعة في صدر الجملة ، ومن شرط النصب بها أن تكون في صدر الكلام .

١٤٥- هذا بيت من الوافر ، وقد نسب بعض الناس هذا البيت إلى حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، وهو في نسخ ديوانه المطبوع بيتًا مفردًا لا سابق له ولا لاحق ، ولم يذكر معه من قيل فيه ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٧) وفي القطر (رقم ١٣) .

الإِعْرَاب: « إذن » حرف جواب وجزاء ونصب « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف وجوبًا ، وجملة القسم لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله، « نرميهم » نرمي : فعل مضارع منصوب بإذن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به ، « بحرب » جار ومجرور متعلق بنرمي « يشيب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حرب ، و« الطفل » مفعول به منصوب بقوله يشيب، « من قبل » جار ومجرور متعلق بيشيب ، وقبل مضاف و« المشيب » مضاف إليه .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « إذن والله نرميهم » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو نرمي بإذن ، مع الفصل بينهما بالقسم ، وهو قوله والله .

وقد ذكر المؤلف أن الفصل لا يغتفر إلا إذا كان الفاصل القسم كما في هذا البيت أو « لا » النافية ، وقد أصرَّ المؤلف على ذلك في جميع كتبه ، ولكن بعض العلماء جعل الفصل بين إذن

والثالث: نحو: «إِذَنْ لا أفعلَ».

فلو فُصِلَ بغير ذلك لم يجز العمل، كقولك «إذَنْ يا زَيْدُ أُكْرِمُكَ».

وأما «أنْ» فشرط النصب بها أمران:

أحدهما: أن تكون مَصْدَرِيَّةً، لا زائدة، ولا مُفَسِّرَة.

الثاني: أن لا تكون مخفَّفَة من الثقيلة، وهي التابعةُ عِلمًا أو ظنًّا نُزِّلَ منزلته.

مثال ما اجتمع فيه الشرطان قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء، ٨٢] ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء، ٢٧].

ومثال ما انتفى عنه الشرطُ الأول قَوْلُكَ: «كَتَبْتُ إليه أنْ يَفْعَلُ» إذا أردت بأنْ معنى أَيْ؛ فهذه يرتفع الفعل بعدها؛ لأنها تفسير لقولك كتبت؛ فلا موضع لها، ولا لما دخلت عليه، ولا يجوز لك أن تنصبَ كما لا تنصبُ لو صرحتَ بأي، فإن قَدَّرْت معها الجار- وهو الباء- فهي مصدرية، ووجب عليك أن تنصب بها.

وإنما تكون [أنْ] مُفَسِّرَةً بثلاثة شروط:

أحدها: أن يتقدم عليها جملة.

والثاني: أن تكون تلك الجملة فيها معنى الْقَوْل دون حروفه.

والثالث: أن لا يدخل عليها حرف جر، لا لفظًا ولا تقديرًا، وذلك كقوله تعالى:

والمضارع مغتفرًا في مواضع أخرى غير هذين؛ فجوَّز ابن عصفور الفصل بالظرف أو الجار والمجرور نحو قولك: إذن أمام الأستاذ - أو في البيت - أكرمك، وجوز ابن بابشاذ الفصل بالنداء أو بالدعاء؛ فالأول كقولك: إذن يا محمد أكرمك، والثاني كقولك: إذن غفر الله لك أكرمك، وجوز الكسائي وهشام الفصل بمفعول الفعل المضارع نحو قولك: إذن صديقك أكرم.

والذي ذهب إليه المؤلف رحمه الله - من عدم اغتفار الفصل إلا في الحالتين اللتين ذكرهما - خير مما ذهب إليه هؤلاء جميعًا؛ إذ لم يسمع عن العرب الذين يحتج بكلامهم إعمال إذن مع الفصل بشيء مما ذكروه زيادة على ما ذكره هو، وإنما زادوا هم هذه الأشياء قياسًا على ما ذكره المؤلف، لأنهم وجدوها مما يكثر الاعتراض به بين العامل والمعمول - نحو قولك: أرأيت يا زيد ما فعل محمد، وقولك: أسمعت غفر الله لك ما قال خالد - فأجازوا الاعتراض بها بين إذن ومعمولها من أجل ذلك، والاعتماد في اللغة على النص أقوى من الاعتماد على القياس.

﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون، ٢٧] ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّـۧنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِى وَبِرَسُولِى﴾ [المائدة، ١١١] ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص، ٦]، أي انطلقت ألسنتُهُمْ بهذا الكلام.

بخلاف نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس، ١٠]؛ فإن المتقدم عليها غير جملة؛ وبخلاف نحو: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة، ١١٨] فليست «أنْ» فيها مفسرة لقلت، بل لأمرتني، وبخلاف نحو: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ بأَنِ افْعَلْ».

ومثال ما انتفى عنه الشرط الثاني قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل، ٢٠] ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه، ٨٩] ﴿وَحَسِبُوا أَنْ لا تكونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة، ٧١] فيمن قرأ برفع (تكون) ألا ترى أنها في الآيتين الأولَيَيْنَ وقعت بعد فعل العِلْم؛ أما في الآية الأولى فواضح، وأما في الآية الثانية فلأن مُرادنا بالعلم ليس لفظ ع ل م، بل مَا دَلَّ عَلَى التحقيق؛ فهي فيهما مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها في موضع رفع عَلَى الخبرية، والتقدير: علم أنه سيكون، أفلا يرون أنه لا يَرْجِعُ إليهم قولا، وفي الآية الثالثة وقعت بعد الظن؛ لأن الْحُسْبانَ ظنٌّ، وقد اختلف القراء فيها؛ فمنهم من قرأ بالرفع، وذلك عَلَى إجراء الظن مُجْرَى العلم، فتكون مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها، والتقدير: وحسبوا أنَّها لا تكونُ فتنةٌ، ومنهم من قرأ بالنصب عَلَى إجراء الظن عَلَى أصله وعدم تنزله منزلَةَ العلم، وهو الأرجح، فلهذا أجمعوا عَلَى النصب في نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة، ٢١٤] ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُواْ﴾ [التوبة، ١٦] ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت، ٢] ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ [القيامة، ٢٥] ويؤيد القراءةَ الأولى أيضًا قولُه تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة، ٣] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد، ٥] ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد، ٧] ألا ترى أنها فيهن مخففة من الثقيلة، إذ لا يدخُلُ الناصبُ عَلَى ناصب آخر، ولا عَلَى جازم.

ثم قلت: وَتُضْمَرُ «أنْ» بَعْدَ ثَلاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، وَهي: كَيْ، نحو: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ وَحَتَّى: إنْ كانَ الْفِعْلُ مُستقبلًا بالنظرِ إلى مَا قَبْلَهَا نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ و«أَسْلَمْتُ حَتى أدْخُلَ الجنةَ»، وَاللامُ: تَعْلِيلِيَّةٌ معَ الْمُضارع

الْمُجَرَّدِ مِنْ لا ، نحو : ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ بِخلَافِ ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾ أوْ جُحُودِيةً نحو : « مَا كُنتُ – أوْ لَمْ أَكُنْ – لأفْعَلَ » .

وَبَعْدَ ثَلاثَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ ، وَهِيَ : « أو » الّتي بمعْنَى إلى نَحْوُ : « لأَلْزَمَنَّكَ أوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي » أوْ إلَّا نَحْوُ : « لأَقْتُلَنَّهُ أوْ يُسْلِمَ » وَفَاءُ السَّبَبِيَّةِ وَوَاوُ المَعِيَّةِ مَسْبُوقَيْنِ بِنَفْيٍ مَحْضٍ أوْ طَلَبٍ بِغَيْرِ اسْمِ الْفِعْلِ ، نَحْوُ : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ وَنَحْوُ : ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ .

وَ* لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ *

وبَعْدَ الفَاءِ وَالواوِ وَأَوْ وَثُمَّ ، إِن عَطَفْنَ عَلَى اسمٍ خَالِصٍ ، نحو : ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ .

وَ* لَلُبْسُ عَبَاءة وَتَقَرَّ عَيْنِي *

وَلَكَ مَعَهُنَّ وَمَعَ لَامِ التَّعْلِيلِ إظْهَارُ أَنْ .

وأقول : اختصت « أَنْ » بأنها تنصب المضارع ظاهرة ومقدرةً ، بخلاف أَخواتها الثلاث فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة ، وإنما تضمر في الغالب بعد حرف جر ، أَو حرف عطف[1] .

فأما حروف الجر التي تضمر بعدها فثلاثة : حتى ، واللام ، وكي التعليلية .

أَما « حتى » فنحو : ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات ،٩] ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا

(١) قد ورد شذوذًا إضمار « أن » المصدرية في غير هذه المواضع مع بقاء عملها – وهو النصب – فمن ذلك قراءة بعضهم : ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١٩]، في قراءة من قرأ بنصب (يدمغ) ومن ذلك قولهم في المثل : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ، بنصب « تسمع » وتقدم الكلام عليه تفصيلًا (انظر ص ٤١ و ١٨٥ و ٢١٠ من هذا الكتاب) ومن ذلك قول طرفة بن العبد البكري في معلقته :

إِلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى وَإِنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هَلْ أَنتَ مُخْلِدِي

بنصب « أحضر » وهو الشاهد (رقم ٧١) الذي سبق لنا شرحه ، ومن ذلك قول بعض العرب : خذ اللص قبل يأخذك ، بنصب « يأخذ » وإنما كان ذلك شاذًا لأن الناصب ضعيف كالجار والجازم ، والعامل الضعيف إنما سبيله أن يعمل مذكورًا فإن حذف لم يبق له عمل .

مُوسَىٰ ﴾ [طه،٩١] وليس النصبُ بحتى نفسها، خلافًا للكوفيين، ولا يجوز إظهارُ أَن بعدها في شعر ولا نثر(١).

ويشترط لإضمار أَنْ بعدها: أَن يكون الفعل مستقبلًا بالنظر إلى ما قبلها، سواء كَانَ مستقبلًا بالنظر إلى زمن التكلم، أَوْ لا؛ فالأول كقوله تعالى: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه،٩١] ألا ترى أَن رجوعَ موسى عليه السلام مستقبلٌ بالنظر إلى ما قبل حتى، وهو ملازمتهم للعكوف عَلَى عبادة العجل، وكذلك قولك: (أَسْلَمْتُ حتى أَدْخُلَ الْجَنةَ) والثاني كقوله تعالى: ﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البقرة،٢١٤] في قراءة مَنْ نصب (يقول) فإن قول الرسول والمؤمنين مستقبلٌ بالنظر إلى الزّلزال، لا بالنظر إلى زمن الإخبار، فإن الله عز وجل قَصَّ علينا ذلك بعد ما وقع.

ولو لم يكن الفعل الذي بعد «حتى» مستقبلًا بأحد الاعتبارين امتنع إضمار أَنْ، وتعين الرفع، وذلك كقولك «سِرْتُ حَتى أَدخُلُها» إذا قلت ذلك وأَنت في حالة الدخول، ومن ذلك قولهم: «شَرِبَتِ الإِبلُ حَتى يَجِيءُ البَعِيرُ يَجُرُّ بَطْنَهُ» و«مَرِضَ زَيْدٌ حَتى لا يَرْجُونَهُ» فإن المعنى حتى حالة البعير أنه يجيء يجر بطنه وحتى حالة المريض أَنهم لا يرجونه، ومن الواضح فيه أَنك تقول: «سَأَلْتُ عَنْ هذه المَسْأَلَة حَتى لا أَحْتَاجُ إلى السُّؤالِ» أي: حتى حالتي الآن أَنني لا أَحتاج إلى السؤال عنها.

وأما اللام فلها أَربعة أَقسام:

أَحدها: اللام التعليلية، نحو: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل،٤٤] ومنه: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا * لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح،١و٢].

فإن قلت: ليس فتحُ مكةَ علةً للمغفرة.

---

(١) اعلم أن «حتى» التي ينتصب الفعل المضارع بعدها لها معنيان: الأول التعليل، وهذا إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، والمراد بالعلة في هذا الموضع الأمر الذي يفضي ويؤدي إلى آخر، ونحو قولك: أسلم حتى تدخل الجنة، وقولك: ذاكر حتى تنجح، وقولك: اصدق حتى يثق بك الناس، ألا ترى أن الإسلام يؤدي إلى دخول الجنة والمذاكرة تؤدي إلى النجاح والصدق يؤدي إلى ثقة الناس بالصادق؟ والثاني من معنيي حتى الغاية، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها: أي أن ما قبلها لا ينقطع إلا عند حصول ما بعدها، نحو قولك: لأسيرن حتى تطلع الشمس، ولأذاكرن حتى أتقن الدرس، ولأدأبن على العمل حتى أدرك غاية الأمل، والآية الأولى من الآيتين الكريمتين تحتمل حتى فيها كل واحد من المعنيين، أما الآية الثانية فحتى فيها للغاية ليس غير.

قلت : هو كما ذكرْتَ ، ولكنه لم يجعل علة لها ، وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ – وهي المغفرة ، وإتمام النعمة ، والهداية إلى الصراط المستقيم ، وحصول النصر العزيز– ولا شك [في] أن اجتماعها له حصل حين فتح الله تعالى مكة عليه .

وإنما مَثَّلْتُ بهذه الآية لأنها قد يخفي التعليلُ فيها عَلَى مَنْ لم يتأملها .

الثانية : لامُ العَاقِبَةِ ؛ وتسمى أيضًا لامَ الصَّيْرُورَة ، ولامَ المآل ، وهي التي يكون ما بعدها نقيضًا لمقتضى ما قبلها ، نحو : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص ،٨] فإن التقاطهم له إنما كَانَ لرأفتهم عليه ، ولما ألقَى الله تعالى عليه من المحبة فلا يراه أحدٌ إلا أحبَّه ؛ فقصدوا أن يُصَيِّرُوه قُرَّةَ عينٍ لهم ، فآل بهم الأمر إلى أن صارَ عدوًّا لهم وحَزَنًا .

الثالثة : اللام الزائدة ، وهي : الآتية بعد فعل متعدٍّ ، نحو : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [النساء ،٢٦] ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾ [الأحزاب ،٣٣] ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام ،٧١] فهذه الأقسام الثلاثة يجوز لك إظهار « أنْ » بعدهن ، قال الله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾ [الزمر ،١٢] .

الرابعة : لام الجُحُودِ ، وهي الآتية بعد كَوْنٍ ماضٍ مَنْفيٍّ ، كقول الله تعالى : ﴿ مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [آل عمران ،١٧٩] ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ ﴾ [آل عمران ،١٧٩] وهذه يجبُ إضمار « أنْ » بعدها(١) .

---

(١) من هذا الكلام وما سيذكره الشارح في مباحث حروف العطف التي تضمر أن بعدها يتبين لك أن إضمار أن على **ثلاثة أقسام** :

الأول : إضمار واجب – على معنى أنه لا يجوز لك أن تأتي بأن في الكلام – وذلك مع حتى ، وكي التعليلية ، وواو المعية ، وفاء السببية .

الثاني : إضمار ممتنع – وذلك على معنى أنه يجب عليك أن تأتي بأن في الكلام – وذلك فيما إذا سبقتها لام التعليل وأتت بعدها لا النافية نحو قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ فإن « أن » ههنا موجودة في اللفظ إلا أن نونها مدغمة في لام « لا » النافية .

الثالث : إضمار جائز – على معنى أنه يجوز لك أن تأتي بأن في الكلام ويجوز لك ألا تأتي بها – وذلك بعد لام التعليل إذا لم تقع بعدها لا النافية ، نحو ذاكر لتنجح ، ويجوز لأن تنجح ، وبعد الحروف العاطفة على اسم خالص (وانظر ص ٣١٨ الآتية) .

وأما « كي » ففي نحو : « جِئْتُكَ كي تُكْرِمَني » إذا قَدَّرْتها تعليلية بمنزلة اللام ، والتقدير : جئتك كي أن تكرمني ، ولا يجوز التصريح بأن بعدها إلا في الشعر ، خلافًا للكوفيين . وقد مضى ذلك .

وأما حروف العطف فأربعة ، وهي : أو ، والواو ، والفاء ، وثم .

وهذه الأربعة منها ما لا يجوز معَه الإظهار ، وهو أو ، ومنها ما لا يجب معه الإضمار[1] ، وهو ثم ، ومنها ما تارة يجب معه الإضمار وتارة يجوز معه الإضمار والإظهار ، وهو الفاء والواو ، وهذا كله يفهم مما ذكرت في المقدمة[2] .

فأما « أو » فينتصب المضارع بأن مضمرة بعدها وجوبًا ، إذا صح في موضعها إلى أو إلَّا ؛ **فالأول** كقولك : « لألزمنك أوْ تَقْضِيَني حقي » وقوله :

١٤٦- لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمـا انـقَـادَتِ الآمـالُ إلا لِـصَـابـرِ

والثاني كقولك : « لأقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أو يُسْلِمَ » وقوله :

١٤٦- هذا بيت من الطويل ، ولم أجد أحدًا من العلماء نسب هذا البيت إلى قائل معين ، وقد استشهد به المؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٧) وفي القطر (رقم ١٦) وابن عقيل (رقم ٢١٨) .

اللُّغَة: « لأستسهلن » استسهال الشيء : أن تعده سهلًا، « الصعب » الذي يعسر عليك أن تدركه ، وهو ضد السهل، « المنى » جمع منية – بضم فسكون ، مثل مدية ومدى – والمنية : اسم لما يتمناه الإنسان، « انقادت » انقياد الآمال : حصولها ، فكأنها خضعت وذلت لطالبها وآملها، « لصابر » اسم فاعل من الصبر ، وهو حبس النفس على المكاره .

الإعْرَاب. « لأستسهلن » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، أستسهل : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف لا محل له، « الصعب » مفعول به، « أو » حرف بمعنى إلى، « أدرك » فعل

---

(١) أي : بل يجوز معه إظهار أن ويجوز إضمارها .

(٢) يجب الإضمار إذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية في أحد الأجوبة الثمانية التي سيذكرها ، ويجوز الإضمار والإظهار إذا كان كل من الفاء والواو للعطف على اسم خالص وسيذكره ، وإذا حققت وجدت « أو » كالفاء والواو لها حالتان : حالة يجب فيها الإضمار ، وذلك إذا كانت بمعنى إلى أو إلا ، وحالة يجوز فيها الإضمار والإظهار ، وذلك إذا كانت للعطف على اسم خالص ، وعبارة المصنف في المتن تنادي بذلك .

١٤٧- وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد أو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «المنى» مفعول به لأدرك، «فما» الفاء حرف عطف، ما: نافية، «انقادت» انقاد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «الآمال» فاعل انقاد، «إلا» أداة حصر لا محل لها من الإعراب، «لصابر» جار ومجرور متعلق بانقاد.

الشاهد فيه: قوله «أو أدرك» حيث نصب الفعل المضارع - الذي هو أدرك - بعد «أو» وقد ذكر جماعة من العلماء أن «أو» في هذا البيت بمعنى إلى، كما ذكره المؤلف في هذا الكتاب وفي القطر، وذكر بعضهم أن «أو» بمعنى حتى، ومنهم المؤلف في أوضحه، وابن عقيل، والأشموني، ولا خلاف بين هذين الكلامين، وإنما هو من باب اختلاف العبارة والمعنى واحد؛ فإن إلى وحتى جميعًا معناهما الغاية، وذكر السيوطي أن «أو» في هذا البيت بمعنى إلا، وهذا مخالف لذلك كله، فوق أنه بعيد.

واعلم أن ضابط أو التي بمعنى إلى أن يكون انقضاء ما بعدها يحصل على التدريج شيئًا فشيئًا، وضابط أو التي بمعنى إلا أن يكون ما بعدها ينقضي دفعة واحدة.

واعلم أيضًا أن عذر السيوطي فيما ذكره أن سيبويه لم يذكر أن «أو» ترد بمعنى إلى، وإنما ذكر أنها تأتي بمعنى إلا وتبعه على ذلك جماعة من المحققين منهم رضي الدين في شرح الكافية.

واعلم أن لأو التي ينتصب المضارع بعدها بأن مضمرة وجوبًا ثلاثة معان: الأول الغاية، وهو الذي يعبر عنه بأن تكون بمعنى إلى، والثاني الاستثناء وهو الذي يعبر عنه بأن تكون بمعنى إلا، والثالث التعليل بمنزلة كي، نحو قولك: لأعبدن الله أو يعافيني، ألا ترى أن المعنى لكي يعافيني، وأنه لا يصح أن تكون أو في هذا المثال للغاية أو الاستثناء، لأن كلًّا من هذين المعنيين يفيد أنك تقطع العبادة إذا حصلت المعافاة؟

١٤٧- هذا بيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم، وقد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٤٢٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٩٨) وفي القطر (رقم ١٧) وفي المغني (في مباحث أو رقم ٩٨) وابن عقيل (رقم ١٣٩).

اللغة: «غمزت» الغمز: جس باليد يشبه النخس، «قناة» أراد الرمح، «كعوبها» الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز، «تستقيما» تعتدل.

المعنى: قال الشمني: اختلف في معنى البيت؛ فقيل: المعنى أن من لم تصلح له الملاينة توليناه بالمخاشنة إلا أن يستقيم، وقيل: المعنى إذا هجوت قومًا أبيدهم بالهجاء إلا أن يتركوا هجائي، وقيل: المعنى إذا اشتد عليَّ جانب قوم رأيت تليينهم حتى يستقيموا؛ إذ لو تعمدت الكسر لم

أي : إلا أَن تستقيم فلا أكسر كعوبها ، ولا يجوز أن يكون التقدير كسرت كعوبها إلى أن تستقيم ؛ لأن الكسر لا استقامة معه .

وأما الفاء والواو فينتصب الفعلُ المضارع بأن مضمرة بعدهما وجوبًا بشرطين لا بد منهما :

أحدهما : أن تكون الفاء للسببية والواو للمعية ، فلهذا رُفِعَ الفعل في قوله :

١٤٨- * أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ *

يستقم أبدًا ، اهـ . ولا يخفى عليك أن هذه المعاني كلها مجازية ، وليست المعنى الذي وضع له اللفظ المستعمل .

الإعراب : « كنت » كان فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه ، مبني على الضم في محل رفع ، « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، « غمزت » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، « قناة » مفعول به لغمز ، وقناة مضاف و« قوم » مضاف إليه ، « كسرت » فعل وفاعل ، « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسر ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها جواب إذا ، وجملة الشرط وجوابه في محل نصب خبر كان ، « أو » حرف بمعنى إلا ، « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد أو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى قناة قوم ، والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع – وهو قوله تستقيم – بأن المضمرة بعد أو التي بمعنى إلا ، وتلخيص المعنى : كسرت كعوبها في كل حال إلا في حال استقامتها .

١٤٨- هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ ؟

والبيت من كلام جميل بن معمر العذري ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٢) . وأنشده سيبويه (١ / ٤٢٢) .

اللغة : « القواء » الخالي من الأهل ، « بيداء » هي الصحراء ، وسميت بذلك لأنها تبيد من يسلكها ، أي تهلكه ، « سملق » بوزن جعفر – هي الأرض التي لا تنبت شيئًا مطلقًا .

الإعراب : « ألم » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب ، « تسأل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، « الربع » مفعول به لتسأل ، « القواء » نعت للربع ، « فينطق » الفاء حرف دال على

وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية انتصب ما بعدها، فلما ارتفع دل عَلَى أنها للاستئناف، وقال الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾(١) الفاء هنا عاطفة كما سيأتي.

الثاني: أن يكونا مسبوقين بنفي أو طلب؛ فلا يجوز النصب في نحو: «زيدٌ يأتينا فيحدِّثُنا» فأما قوله:

١٤٩- سَأَتْرُكُ مَنْزِلي لِبَني تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

الاستئناف، ينطق: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الربع، «وهل» الواو عاطفة، هل: حرف استفهام، «تخبرنك» تخبر: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والكاف ضمير المخاطب مفعول به لتخبر، «بيداء» فاعل تخبر، «سملق» نعت لبيداء.

الشاهد فيه: قوله «فينطق» حيث رفع الفعل المضارع، الذي هو ينطق، بعد الفاء مع كون هذه الفاء مسبوقة بالاستفهام، وذلك بسبب أن هذه الفاء ليست دالة على السببية، وإلا لنصب الفعل بعدها، وليست عاطفة، وإلا لجزم الفعل بعدها، لكونه حينئذ يكون معطوفًا على مجزوم هو قوله «تسأل» وإنما هذه الفاء في هذا الموضع حرف دالّ على الاستئناف.

١٤٩- هذا بيت من الوافر من كلام المغيرة بن حبناء، وحبناء أمه، وقد أنشده سيبويه (١ / ٤٢٣).

اللغة: «أترك منزلي» يريد أنه يفارقه ولا يقيم فيه، «لبني تميم» كنى بتركه منزله لهم عن كونهم لا يستحقون أن يعيش معهم أو يعاشرهم، بسبب أنهم لا يحافظون على حرمة جارهم ولا يرعون حقوقه «أستريحا» أراد أنه يقدر هناك لنفسه السلامة من التكدير والتنغيص.

الإعراب: «سأترك» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «منزلي» منزل: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومنزل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر، «لبني» جار ومجرور متعلق بأترك، وبني مضاف، و«تميم» مضاف إليه، «وألحق» الواو عاطفة، ألحق: فعل مضارع معطوف على أترك مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «بالحجاز» جار ومجرور متعلق بألحق، «فأستريحا» الفاء حرف دال على السببية، أستريح: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والألف حرف إطلاق.

---

(١) سورة المرسلات، الآية: ٣٦، والفاء في الآية الكريمة عاطفة غير دالة على السببية، ومن أجل عدم دلالتها على السببية ارتفع المضارع بعدها.

فضرورة، وقيل، الأصل فأَسْتَرِيحَنْ، بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفًا كما تقف عَلَى ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق،١٥] بالألف، وهذا التخريج هروبٌ من ضرورة إلى ضرورة؛ فإن توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقَسَمِ ضرورةٌ.

وقولنا «طلب» يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والعَرْضَ، والتَّحْضِيضَ، والتمني، والاستفهام؛ فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية(١).

وهذه المسألة التي يعبر عنها بمسألة الأجوبة الثمانية، ولكل منها نصيب من الْقَوْل يخصه، فلنتكلم عَلَى ذلك بما يكشف إشكالَهُ فنقول:

أَمَّا النفي فنحو قولك: «ما تأتيني فَأُكْرِمَكَ»: ولك في هذا أربعة أَوْجُهٍ:

أحدها: أن تقدر الفاء لمجرد عطف لفظ الفعل عَلَى لفظ ما قبلها، فيكون شريكه في إعرابه، فيجب هنا الرفع؛ لأن الفعل الذي قبلها مرفوع، والمعطوف شريك المعطوف عليه، فكأنك قلت: ما تأتيني فما أُكرمُكَ؛ فهو شريكه في النفي الداخل عليه، وعَلَى هذا قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ * وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات،٣٥و٣٦]، فالفاء هنا عاطفة كما ذكرنا، والفعلُ الذي بعدها داخلٌ في سِلْكِ النفي السابق، فكأنه قيل: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون.

الثاني: أَن تقدر الفاء لمجرد السببية، ويقدر الفعل الذي بعدها مستأنفًا، ومع

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «فأستريحا» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو أستريح، بعد فاء السببية، مع أنها ليست مسبوقة بطلب أو نفي، وذلك ضرورة من الضرورات التي لا تقع إلا في الشعر على سبيل الندرة.

وقد زعم بعض العلماء أن قوله «أستريحا» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا لأجل الوقف، وقد ذكر المؤلف هذا التخريج وأنكره وذكر علة إنكاره، فتدبر ذلك والله يرشدك.

وذكر الأعلم أنه يروى «لأستريحا» بلام التعليل، ولا ضرورة فيه حينئذ.

---

(١) قد جمع بعضهم هذه الثمانية في بيت من الشعر، فقال:

مر، وادع، وانه، وسل، واعرض، لحضهم تمن، وارج، كذاك النفي، قد كملا

استئنافه يقدر مبنيًّا عَلَى مبتدأ محذوف ؛ فيجب الرفع أيضًا ؛ لخلوِّ الفعل عن الناصب والجازم ؛ فتقول : « ما تأتيني فأكرمُكَ » بمعنى فأنا أكرمك لكونك لم تأتني ، وذلك إذا كنت كارهًا لإتيانه ، ويُوَضِّحُ هذا أَنك تقول : « ما زَيْدٌ قَاسِيًا فيَعْطِفُ عَلَى عبده » أَي : فهو لانتفاء القَسْوَة عنه يعطف عَلَى عبده .

والفرق بين هذا الوجه والذي قبله واضح ؛ لأن الوجه الأول شملَ النفيُ فيه ما قبل الفاء وما بعدها ، وهذا الوجه انْصَبَّ النفي فيه إلى ما قبل الفاء خاصة دون ما بعدها ، وذلك لأنك لم تجعل الفاء لعطف الفعل الذي بعدها عَلَى المنفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي ، وإنما أَخلصتها للسببية .

ويذكر النحويون هذين الوجهين في قولك « ما تأتينا فتحدثنا » وهذا سَهْوٌ ؛ إذ يستحيل أَن ينتفي الإِتيانُ ويُوجَدَ الحديثُ ، والصوابُ ما مثلْتُ لك به .

الثالث : أَن تقدر الفاء عاطفة لعطف مصدر(١) الفعل الذي بعدها عَلَى المصدر المؤول مما قبلها ، وتقدر النفي مُنْصَبًّا عَلَى المعطوف دون المعطوف عليه ؛ فيجب حينئذٍ النصب بأن مضمرة وجوبًا ، والتقدير : ما يكون منك إتيان فإِكرام مني ، أَي : ما يكون منك إتيان فيعقبه مني إِكرام ، بل يكون منك إِتيان ولا يكون مني إِكرام .

الرابع : أَن تقدر أيضًا الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها عَلَى المصدر المؤول مما قبلها ، ولكن تقدر النفي منصبًّا عَلَى المعطوف عليه ، فينتفي المعطوف لأنه مُسَبَّب عنه ، وقد انتفى ، ويكون معنى الكلام : ما يكون منك إِتيان فكيف يكون مني إِكرام ؟

وهذان الوجهان سائغان في « ما تأتينا فتحدثنا » إذ يصح أن يقال : ما تأتينا محدِّثًا بل تأتينا غير محدث ، وأن يقال : ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟

وتلخص أن لنا في الرفع وجهين ، وفي النصب وجهين .

فإن قلت : هل يجوز أن يقرأ : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [المرسلات،٣٦] بالنصب عَلَى أحد الوجهين المذكورين للنصب ؟

(١) في هذ العبارة نوع قلق ، ولو قال : « عاطفة لمصدر الفعل الذي بعدها » كما قال في الوجه الرابع لكان ذلك خيرًا مما قاله هنا .

قلت : نعم يجوز عَلَى الوجه الثاني ، وهو مَا تأتينا فكيف تحدثنا ، أَيْ : لا يؤذن لهم بالاعتذار فكيف يعتذرون ؟ ويمتنع عَلَى الوجه الأول- وهو ما تأتينا محدثًا بل تأتينا غيرَ محدثٍ- ألا ترى أن المعنى حينئذٍ لا يؤذن لهم في حالة اعتذارهم ، بَل يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم ، وليس هذا المعنى مرادًا .

فإِن قلت : فإِذا كَانَ النصب في الآية جائزًا عَلَى الوجه الذي ذكرته ، فما باله لم يَقرأ به أحدٌ من القُرَّاء المشهورين ؟

قلت : لوجهين ؛ **أحدهما** : أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ ، وليس كل ما تجوِّزُه العربية تجوز القراءة به ، **والثاني** : أن الرفع هنا بثبوت النون فيحصل بذلك تناسب رؤوس الآي ، والنصب بحذفها فيزول [معه] التناسب .

ومن مجيء النصب بعد النفي قولُ الله عز وجل : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر ،٣٦] والنصب هنا عَلَى معنى قولك : ما تأتينا فكيف تحدثنا ، لا عَلَى معنى قولك : ما تأتينا محدثًا بل غير محدث .

ولو قلت « ما تأتينا إلا فتحدثنا » أو « ما تزال تأتينا فتحدثنا » وَجَبَ الرفعُ ، وذلك لأن النفي في المثال الأول قد انتقض بإِلَّا ، وفي المثال الثاني هو داخل عَلَى زال وزال للنفي ، ونفيُ النفي إيجابٌ .

وأما الأمر فكقوله :

١٥٠- يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا إلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا

وشَرْطُه أَمرانِ ؛ **أَحدهما** : أن يكون بصيغة الطلب ؛ فلو قلت « حَسْبُكَ حديثٌ فَيَنَامَ النَّاسُ »- بالنصب- لم يجز ، خلافًا للكسائي ، **والثاني** : أَن لا يكون بلفظ اسم

١٥٠- هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، لأبي النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢١) وقد أنشده المؤلف في أوضح المسالك (رقم ٥٠٠) وفي القطر (رقم ١٨) وأنشده أيضًا الأشموني في باب إعراب الفعل ، وابن عقيل (رقم ٣٣٤) .

اللُّغَةُ: « ناق » مرخم ناقة، « عنقا » بفتح العين والنون جميعًا – ضرب من السير السريع، « فسيحًا » واسع الخطى، (سليمان) هو سليمان بن عبد الملك بن مروان، « فنستريحا » نلقي عنا تعب السفر.

الفعل؛ فلا يجوز أَن تقول: «صَهْ فَتكرِمَكَ» بالنصب، هذا قول الجمهور، وخالفهم الكسائي؛ فأَجاز النصب مطلقًا، وفَصَّل ابنُ جني وابن عصفور: فأَجازاه إذا كَانَ اسمُ الفعل من لفظ الفعل، نحو: «نَزَالِ فنحدثَكَ» وَمَنَعَاهُ إذا لم يكن من لفظه، نحو «صَهْ فنكرمك» وما أَحرَى هذا القَوْل بأَن يكون صوابًا.

وأَما النَّهْيُ فكقولك: «لَا تَفْعَل شَرًّا فأُعاقِبَكَ» وقول الله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه،٦١] ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه،٨١] ولو نقضت النهي بإِلَّا قبل الفاء لم تنصب، نحو «لَا تَضْرِبْ إِلَّا عَمْرًا فَيَغْضَبُ» فيجب في «يغضب» الرفع.

وأَما الدعاء فكقولك: «اللهُمَّ تُبْ عَلَيَّ فَأَتُوبَ» وقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ [يونس،٨٨]، وقول الشاعر:

١٥١- رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ في خَيْرِ سَنَنْ

وشَرْطه: أَن يكون بالفعل؛ فلو قلت «سَقْيًا لَكَ فَيُرْوِيكَ الله» لم يجز النصب.

المعنى: يأمر ناقته أن تسرع السير به حتى يصل إلى ممدوحه؛ ليعطيه العطاء الجزيل الذي يرتاح بعده عن عناء الأسفار لتحصيل المال.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «ناق» منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب، «سيري» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله «عنقًا» مفعول مطلق مبين للنوع، وأصله صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: سيري سيرًا عنقًا، «فسيحًا» صفة لقوله عنقًا، «إلى سليمان» جار ومجرور متعلق بسيري، «فنستريحا» الفاء فاء السببية، ونستريحا: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو نستريح، بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله سيري.

١٥١- هذا بيت من الرمل، وهو من الأبيات التي لا يعلم قائلها، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ٣٢١) والأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في شرح قطر الندى (رقم ١٩).

وأَما **الاستفهامُ** فشرطُه : أَن لا يكون بأَداة تليها جملة اسمية خبرها جامد ؛ فلا يجوز النصب في نحو « هَل أَخُوكَ زَيْدٌ فأُكْرِمُهُ » .

ولا فرق بين الاستفهامِ بالحرف نحو : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾ [الأعراف، ٥٣] . والاستفهام بالاسم نحو : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ ﴾ [البقرة، ٢٤٥] يقرأ برفع (يضاعف) ونصبه ، وفي الحديث حكايةً عن الله تعالى « مَنْ يَدْعُوني فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُني فأَغْفِرَ لهُ » والاستفهام بالظرف نحو « أَيْنَ بَيْتُكَ فأَزُورَكَ ؟ » وَ« مَتى تَسِيرُ فأُرَافِقَكَ ؟ » وَ« كَيْفَ تكون فأَصْحَبَكَ ؟ » .

فإن قلت : فما بَال الفعل لم ينصب في جواب الاستفهام في قول الله عز وجل : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج، ٦٣] .

قلت : لوجهين ؛ **أَحدهما** : أَن الاستفهام هنا معناه الإِثبات ، والمعنى قد رأَيت أَن الله أَنزل من السماء ماء ، **والثاني** : أَن إِصباح الأرض مخضَرَّة لا يَتَسَبَّبُ عما دخل عليه الاستفهام ، وهو رؤية المطر ، وإنما يتسبب ذلك عن نزول المطر نفسه ؛ فلو كانت العبارة أَنزل الله من السماء مَاءَ فتصبح الأَرض مخضرة ثم دخل الاستفهام صَحَّ النصبُ .

فإن قلت : يردُّ هذا الوَجْهَ قولُه تعالى : ﴿ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِىَ سَوْءَةَ أَخِى ﴾ [المائدة، ٣١] فإن مُواراة السوأَة لا يتسبب عما دخل عليه حرف الاستفهام ، لأن العَجْزَ عن الشيء لا يكون سببًا في حصوله .

قلت : ليس (أواري) منصوبًا في جواب الاستفهام ، وإنما هو منصوب بالعطف عَلَى الفعل المنصوب ، وهو (أكون) .

اللُّغَة : « وفقني » أراد اهدني وأرشدني ، « أعدل » أميل ، « سنن » بفتح السين والنون جميعًا – هو الطريق ، « الساعين » جمع ساع ، وهو السائر .

الإعْرَاب : « رب » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل يا ربي ، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها « وفقني » وفق : فعل دعاء ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، « فلا » الفاء فاء السببية ، ولا : نافية ، « أعدل » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، « عن

فإن قلت: فقد جعله الزَّمَخْشَرِي منصوبًا في جواب الاستفهام!

قلت: هو غالطٌ في ذلك.

وأما العَرْضُ فكقول بعض العرب «أَلَا تَقَعُ [في] الْمَاءِ فَتَسْبَحَ» وكقولك: أَلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا» وقول الشاعر:

١٥٢- يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

وأما التحضيض فكقولك: «هَلَّا اتَّقَيْتَ اللهَ تَعَالى فَيَغْفِرَ لَكَ» و«هَلَّا أَسْلَمْتَ فَتَدْخُلَ الْجَنَّةَ».

وهو والعَرْضُ مُتقاربان، يجمعهما التنبيه عَلَى الفعل، إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث(١).

وأما قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون، ١٠] فمن باب النصب في جواب الدعاء، ولكن استعيرت فيه عبارة التحضيض أو العرض للدعاء.

سنن» جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضاف و«الساعين» مضاف إليه، «في خير» جار ومجرور متعلق بالساعين، وخير مضاف و«سنن» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة وسكنه لأجل الوقف.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «فلا أعدل» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله «أعدل» بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب فعل الدعاء الذي هو قوله وفق.

ومنه يتبين لك أيضًا أن الفصل بلا النافية بين الفاء والفعل لا يمنع من عمل النصب.

١٥٢- هذا بيت من البسيط، وهذا الشاهد مما لم أقف على نسبته إلى قائل معين، وقد أنشده الأشموني في باب إعراب الفعل، والمؤلف في القطر (رقم ٢١) وابن عقيل (رقم ٣٢٦).

اللُّغَة: «الكرام» جمع كريم، ويراد به الجواد، كما يراد به الأصيل، «تدنو» تقرب، وأراد به هنا النزول عليهم، «راء» اسم فاعل فعله رأى بمعنى أبصر.

---

(١) اعلم أن بين العرض والتحضيض اجتماعًا وافتراقًا: فهما يجتمعان في أن كل واحد منهما طلب، على معنى أن المتكلم طالب من المخاطب أن يحدث الفعل الذي بعد أداة العرض والتحضيض، وهما يختلفان في أن العرض طلب مع رفق ولين، والتحضيض طلب مع حث وإزعاج، ولكل منهما مواضع تليق به.

وأما التَّمَنِّي فكقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء، ٧٣]، وقول الشاعر:

١٥٣- * أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنْهَا فَيُخْبِرَنَا *

فهذه أمثلة النصب بعد فاء السببية في هذه المواضع الثمانية.

المعنى: يقول لمخاطبه: لقد حدثك الناس عنا، وزعموا لك أنا قوم نكرم الضيف، وننزله خير منزل، فأنا أعرض عليك أن تزورنا وتلم بدارنا لتعرف حقيقة ما سمعته من أفواه المتحدثين عنا، ولتكون عارفًا بحالنا معرفة أكيدة؛ فإن المعرفة عن طريق السماع ليست كالمعرفة عن طريق المعاينة والمشاهدة.

الإعراب: «يا» حرف نداء «ابن» منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف و«الكرام»، مضاف إليه، «ألا» أداة عرض، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، «تدنو» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، «فتبصر» الفاء فاء السببية، تبصر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعل كل من تدنو وتبصر ضمير مستتر في كل منهما وجوبًا تقديره أنت، «ما» اسم موصول بمعنى الذي: مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب، «قد» حرف تحقيق، «حدثوك» حدث: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، وضمير المخاطب مفعول به أول، ولهذا الفعل مفعول ثان محذوف هو رابط الصلة بالموصول، والتقدير: فتبصر الذي حدثوكه، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، «فما» الفاء حرف دالّ على التعليل، وما: نافية، «راء» مبتدأ، «كمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، «سمعا» فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من المجرورة محلًا بالكاف، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة من المجرورة محلًا بالكاف.

الشاهد فيه: قوله «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو قوله تبصر، بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب العرض المدلول عليه بقوله «ألا ...».

١٥٣- هذا صدر بيت من البسيط لأمية بن أبي الصلت، وعجزه قوله:

* مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا *

وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٠).

اللغة: «ألا رسول لنا منها» رواية سيبويه والأعلم «ألا رسول لنا منا» وكلتا الروايتين صحيحة المعنى، وضمير المؤنثة في «منها» على هذه الرواية يعود إلى المقابر، مثلًا «غايتنا» أصل الغاية في

وأما النصب بعد واو المعية في المواضع المذكورة فسُمِعَ في خمسةٍ، وقاسَه النحويون في ثلاثة.

فالخمسة المسموع فيها أحدُها النفيُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران،١٤٢]، والمعنى والله أعلم: إنكم تجاهدون ولا تصبرون وتطمعون أن تدخلوا الجنة، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا اجتمع مع جهادكم الصبر عَلَى ما يصيبكم [فيه] فيعلم الله حينئذ ذلك واقعًا منكم، والواو من قوله تعالى: (ولما) واو الحال، والتقدير: بل أَحسبتم أَن تدخلوا الجنة وحالكم هذه الحالة.

والثاني: الأمر، كقوله:

سباق الخيل: الأمد الذي جعل مسافة للتسابق، «رأس مجرانا» أول ومبتدأ إجرائنا الخيول، والمجرى - بضم الميم وسكون الجيم - مصدر ميمي بمعنى الإجراء، وتقول: أجرى الفارس فرسه إجراء، وقد ضرب الغاية والمجرى مثلًا.

المعنى: يقول: إن الإنسان إذا مات لم يعرف مدة إقامته في القبر إلى أن يبعث، فتمنى أن يجيئه رسول من الأموات يخبره بحقيقة ذلك.

الإعراب: «ألا» كلمة أصلها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية للجنس، وصار معناها التمني، وبقي للا بعد ذلك التركيب ما كان لها قبله، وهو الإعمال، «رسول» اسم ألا مبني على الفتح في محل نصب، «لنا منها» جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر ألا، ويجوز تعليق الأول بمحذوف صفة لرسول، والثاني بمحذوف خبر ألا، «فيخبرنا» الفاء فاء السببية، يخبر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى رسول، وضمير المتكلم عن نفسه وغيره مفعول به ليخبر، «ما» اسم استفهام مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «بعد» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وبعد مضاف، وغاية من «غايتنا» مضاف إليه، وغاية مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه، «من رأس» جار ومجرور متعلق ببعد، ورأس مضاف، ومجرى من «مجرانا» مضاف إليه، ومجرى مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فيخبرنا» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يخبر، بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب التمني المدلول عليه بقوله «ألا ..».

١٥٤- فَقُلْتُ : ادْعِي وَأَدْعُوَ ؛ إنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

والثالثُ : النَّهْيُ ، كقول الشاعر[١] :

١١٤- يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ المُعَلِّمُ غَيْرَهُ هَلَّا لِنَفْسِكَ كَانَ ذَا التَّعْلِيمُ
ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَانْهَهَا عَنْ غَيِّهَا فَإِذَا انْتَهَتْ عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمُ
فَهُنَاكَ يُسْمَعُ مَا تَقُولُ وَيُشْتَفَى بِالْقَوْلِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

١٥٤- هذا بيت من الوافر ، وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فنسبه سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) إلى الأعشى ، وبحثت ديوانه فوجدته في زيادات الديوان ، ولم يروه أبو العباس ثعلب فيما رواه من شعر الأعشى ميمون ، ونسبه الأعلم في شرح شواهده إلى الحطيئة ، ونسبه آخرون إلى دثار بن شيبان النمري ، ونسبه قوم إلى ربيعة بن جشم ونسبه القالي إلى الفرزدق ، والبيت من شواهد ابن عقيل أيضًا (رقم ٣٢٧) والمؤلف في أوضحه (رقم ٥٠١) .

قال أبو رجاء غفر الله له : وقد روى أبو السعادات ابن الشجري في أثناء مختار شعر الحطيئة كلمة عدتها ثلاثة عشر بيتًا ونسبها إلى دثار بن شيبان النمري ، أحد بني النمر بن قاسط يقولها في هجاء بني قريع ، والبيت الشاهد تاسع أبياتها .

وقد رواه أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف (ص ٣٠٦) برواية أخرى (ادعي وأدع فإن أندى » وهي رواية ابن الشجري ، ومجازها عندهما أن « وأدع » مجزوم بلام الأمر محذوفة ، أي : ادعي ولأدع – إلخ .

اللغة : « أندى » أفعل تفضيل من قولهم : ندي صوته يندى ندى – من باب فرح – إذا بعد أمده وامتد .

الإعراب : « قلت » قال : فعل ماض ، وضمير المتكلم فاعله، « ادعي » فعل أمر ، وياء المخاطبة ، فاعله ، والجملة في محل نصب مقول القول، « وأدعو » الواو واو المعية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، « إن » حرف توكيد ونصب، « أندى » اسم إن، « لصوت » جار ومجرور متعلق بأندى ، وقيل : اللام زائدة ، وأندى مضاف وصوت مضاف إليه، « أن » حرف مصدري ونصب، « ينادي » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «داعيان»

(١) قد سبق ذكر هذه الأبيات كلها في (ص ٢٦٤) وبينا ما فيها من قول ، ولا حاجة بنا إلى إعادة شيء منه ههنا – ومحل الشاهد هنا قوله « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع – الذي هو قوله تأتي – بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي المدلول عليه بقول « لا تنه . . . » .

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وتقول: «لا تأكل السَّمَك وتَشْرَبَ اللبنَ» فإذا أَردت بالواو عطف الفعل عَلَى الفعل جَزَمْتَ الثاني، وكان شَرِيكَ الأول في النهي، وكأنك قلت: لا تفعل هذا، ولا هذا وحينئذٍ فيلتقي ساكنان الباء واللام فتكسر الباء عَلَى أَصل التقاء الساكنين، وإِن أَردت عطف مصدرِ الفعلِ عَلَى مصدرٍ مقدرٍ مما قبله نصبتَ الفعلَ بأن مضمرة، وكان النهي حينئذٍ عن الجمع بينهما، وإن أَردت الاستئناف رفعت الثاني.

والرابع: التمني، كقوله تعالى: ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾(١).

والخامس: الاستفهام، كقوله وهو الحطيئة:

١٥٥- أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

فاعل ينادي، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «وأدعو» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو قوله أدعو، بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله «ادعي».

١٥٥- هذا بيت من الوافر من كلمة للحطيئة يهجو فيها الزبرقان بن بدر وقومه، ويمدح آل بغيض بن شماس، وهذا البيت أنشده سيبويه (ج ١ ص ٤٢٥) والمؤلف في القطر (رقم ٢٢) والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٢٩).

الإعراب: «ألم» الهمزة للاستفهام التقريري، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «أك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «جاركم» جار: خبر أك منصوب بالفتحة الظاهرة، وجار مضاف، وضمير جماعة المخاطبين مضاف إليه، «ويكون» الواو واو المعية، يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية، «بيني»، بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه، وبين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «وبينكم» ظرف معطوف بالواو على الظرف

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٢٧، وقد قرأ حمزة وحفص في هذه الآية الكريمة بنصب «نكذب» ونصب «نكون» والاستشهاد لما نحن فيه يصلح بكل واحدة من الكلمتين، خلافًا لمن زعم أن الاستشهاد لا يكون إلا في (ونكون).

وينتصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازًا؛ لا وجوبًا؛ بعد أربعة أحرف، وهي: الفاء، وثم، والواو، وأوْ، وذلك إذا عُطِفْنَ عَلَى اسمٍ صريح.

مثالُ ذلك بعد «أو» قولُ الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ﴾ [الشورى، ٥١] يقرأ في السبع برفع (يرسل) ونصبه، وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ رحمه الله: قرئ ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيَ﴾ [هود، ٨٠] بنصب (آوي) ولا وجه له، وردَّ عليه ابنُ جني في مُحتَسَبِه وغيرُهُ، وقالوا: وَجْهُهَا كوجه قراءة أكثر السبعة ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ بالنصب، وذلك لتقدم الاسم الصريح، وهو (قُوَّة) فكأنه قيل: لو أن لي بكم قوة أو إيواءً إلى ركن شديد.

ومثالُ ذلك بعد الواو قولُ مَيْسُونَ بنتِ بَحْدل:

١٥٦- لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إليّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

السابق، وضمير المخاطبين مضاف إليه، «المودة» اسم يكون «والإخاء» معطوف عليه.

الشَّاهِدُفِيهِ: قوله «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو قوله يكون، بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب الاستفهام.

واعلم أن ههنا ثلاثة أشياء، الأول: أن الرواة متفقون على رواية هذا البيت بنصب «ويكون» **والثاني**: أن العلماء يختلفون في جواز نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية وواو المعية في جواب الاستفهام التقريري، فمنهم من قال: نصب المضارع في جواب الاستفهام خاص بالاستفهام الحقيقي، **والثالث**: أن الاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب من يرى التسوية بين الاستفهام التقريري والاستفهام الحقيقي، فأما على رأي من قال: ينتصب المضارع بعد الفاء أو الواو في جواب الاستفهام الحقيقي - فلا يكون في هذا البيت شاهد لما نحن فيه، ويكون انتصاب «يكون» بعد الواو في جواب النفي، وهو شاهد غير الذي أنشد الشارح البيت من أجله.

والخلاصة أن «يكون» في هذا البيت منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية البتة، غاية ما في الباب أنه في جواب الاستفهام عند قوم، وفي جواب النفي عند قوم آخرين، ومن هنا تعرف السر في اتفاق الرواة على النصب.

١٥٦- هذا بيت من الوافر لامرأة اسمها ميسون بنت بحدل، وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبي سفيان ونقلها إلى الحاضرة فكانت تكثر من الحنين إلى أهلها، ويشتد بها

الرواية فيه بنصب «تَقَرَّ» وذلك بأن مُضْمَرة، عَلَى أنه معطوف عَلَى اللبس، فكأنه قال: للبس [عباءة] وقرة عيني.

ومثالُ ذلك بعد الفاء قولُه:

١٥٧- لَـوْلَا تَـوَقُّـعُ مُـعْـتَـرٍّ فـأُرْضِـيَـهُ   مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ

الوجد إلى حالتها الأولى، البيت من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٢٦) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم في شرح شواهده، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٤) وفي القطر (رقم ١٥) والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٣٠).

الإعراب: «للبس» اللام لام الابتداء، لبس: مبتدأ، ولبس مضاف و«عباءة» مضاف إليه، «وَتَقَرَّ» الواو عاطفة، تقر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد واو العطف، «عيني» عين: فاعل تقر، وياء المتكلم مضاف إليه، «أحب» خبر المبتدأ، «إلى» جار ومجرور متعلق بأحب، «من لبس» جار ومجرور متعلق بأحب أيضًا، ولبس مضاف و«الشفوف» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وتقر» حيث نصب الفعل المضارع - وهو قوله «تقر» بأن المضمرة جوازًا بعد واو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله لبس، وهذا الإضمار جائز لا واجب، يعني أنه يجوز لك أن تقول: ولبس العباءة وأن تقر عيني، وإذا كان الاسم السابق مقدرًا بالفعل لم يجز نصب المضارع بعد الواو، والاسم الذي يقدر بالفعل هو الوصف الصريح المقترن بأل، نحو «الحاضر فيحصل لي السرور أخي» فإن قولك الحاضر في تقدير قولك: الذي يحضر؛ فلا يجوز نصب المضارع الذي بعده، وهو يحصل.

ومن مجموع ما ذكرناه وذكره المؤلف تعلم أن السابق على الواو أو الفاء إما أن يكون اسمًا صريحًا، وإما أن يكون اسمًا غير صريح، بل هو فعل في تأويل الاسم؛ نحو قولك ما تأتينا فتحدثنا، فإن هذا الكلام في تأويل قولك: ما يكون منك إتيان فحديث، فإن كان اسمًا صريحًا: فإما أن يكون خالصًا من التقدير بالفعل - وهو المصدر - وإما أن يكون مقدرًا بالفعل - وهو الوصف المقرون بأل - فإن كان الاسم السابق غير صريح فإضمار أن المصدرية بعده واجب، ولابد حينئذ من تقدم نفي أو طلب، وإن كان الاسم السابق صريحًا وكان مع ذلك خالصًا من التقدير بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده جائز، وإن كان الاسم السابق صريحًا وكان مع ذلك مقدرًا بالفعل فإضمار أن المصدرية بعده ممتنع.

١٥٧- هذا بيت من البسيط، وهو من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٥) والأشموني في باب إعراب الفعل، وابن عقيل (رقم ٣٣٢).

ومثالُ ذلك بعد ثم قولُ الشاعر:

١٥٨- إنِّي وَقَتْلي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ

وكانت العرب إذا رأت البقرة قد عَافَتْ ورود الماء تعمد إلى الثور فتضربه فترِدُ

اللُّغَة: «توقع» ارتقاب وانتظار، «معتر» هو الفقير الذي يتعرض للمعروف، «أوثر» أفضل وأرجح، «إترابًا» مصدر أترب الرجل إذا استغنى «ترب» بفتحتين – وهو الفقر والحاجة، وهو مصدر ترب الرجل – من باب فرح – إذا افتقر.

الإعْرَاب: «لولا» حرف يقتضي امتناع جوابه لوجود شرطه، «توقع» مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وتقديره موجود، وتوقع مضاف، و«معتر» مضاف إليه، «فأرضيه» الفاء عاطفة أرضي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وضمير الغائب مفعول به، «ما» نافية، «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المتكلم اسمه، «أوثر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب لولا، «إترابًا» مفعول به لأوثر، «على ترب» جار ومجرور متعلق بأوثر.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «فأرضيه» حيث نصب الفعل المضارع، الذي هو قوله «أرضي» بأن المضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة لأنها مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل وهو قوله توقع الذي هو مصدر، وهذا الإضمار جائز ولا واجب، وقد بينا ذلك بإيضاح في شرح الشاهد السابق.

١٥٨- هذا بيت من البسيط من كلام أنس بن مدركة الخثعمي، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٥٠٧) والأشموني في باب إعراب الفعل وابن عقيل رقم (٣٣١) وانظره في أبيات أخرى في معناه في كتاب الحيوان للجاحظ (١ – ١٨).

اللُّغَة: «سليكا» هو بضم السين وفتح اللام، وهو سليك بن السلكة – بزنة همزة – وهو أحد ذؤبان العرب وشذاذهم، وكا من حديثه أنه مر ببيت من خثعم وأهله خلوف فرأى امرأة شابة بضة فنال منها، فعلم بذلك أنس بن مدركة، فسار خلفه فأدركه وقتله، «أعقله» أي أؤدي ديته، «الثور» ذكر البقر، «عافت البقر» كرِهت، وقد ذكر المؤلف سبب هذا التعبير، وقد ذكر الجاحظ في الموضع الذي بيناه من الحيوان جملة صالحة من كلام العرب في ذلك، ويقال: الثور ضرب من نبات الماء تراه البقر فتعاف الورود استقذارًا للماء، فيضربه البقار لينحيه لكي ترد.

الإعْرَاب: «إني» إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «وقتلي» الواو عاطفة، قتلِ: معطوف على اسم إن، وقتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، «سليكا» مفعول به للمصدر، «ثم» حرف عطف، «أعقله» أعقل: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا

البقرُ حينئذٍ الماءَ ، ولا تمتنع منه ؛ فرارًا من الضرب أن يصيبها ، وإنما امتنعوا من ضربها لضعفها عن حَمْلِه ، بخلاف الثور .

وقولي « اسم صريح » احتراز من نحو « ما تأتينا فتحدثنا » فإن العطف فيه وإن كَانَ عَلَى اسم متقدم ، فإنا قد قَدَّمْنا أن التقدير ما يكون منك إتيان فحديث ، لكن ذلك الاسم ليس بصريح ؛ فإضمار أنْ هناك واجب لا جائز ، بخلاف مسألتنا هذه ؛ فإن إضمار أنْ جائز ، بل نَصَّ ابنُ مالكٍ في شرح العمدَة عَلَى أَن الإِظهارَ أَحسنُ من الإِضمار .

ثم قلت : بَابٌ- المَجْرُورَات ثَلَاثَةٌ ؛ أَحَدُهَا : المَجْرُورُ بِالْحَرْفِ ، وَهُوَ : مِنْ ، وَإِلى ، وَعَنْ ، وَعَلَى ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَفي- مُطْلَقًا ، وَالْكَافُ ، وَحَتَّى : وَالوَاو- للظاهِرِ مُطْلَقًا ، وَالتَّاءُ للهِ وَرَبٌّ مُضَافًا لِلْكعْبَةِ أو الْيَاءِ ، وَكَيْ لِمَا الاسْتِفْهَامِيَّةِ أَوْ أَنِ المُضْمَرَةِ وَصِلَتِهَا ، وَمُذْ وَمُنْذُ لِزَمَنٍ غَيْرِ مُسْتَقْبَلٍ وَ لَا مُبْهَمٍ ، وَرُبَّ لِضَمِيرِ غَيْبَةٍ مُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ يُمَيَّزُ بِمطَابِقٍ لِلْمَعْنَى قَلِيلًا ، وَلِمُنكَّرٍ مَوْصُوفٍ كَثِيرًا .

وأقول : لما أَنهَيْتُ الْقولَ في المرفوعات والمنصوبات شَرَعْتُ في المجرورات ، وقسّمتها إلى ثلاثة أَقسام : مجرور بالحرف ، ومجرور بالإِضافة ، ومجرور بمجاورة مجرور ، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل .

وإنما لم أَذكر المجرور بالتَّبَعِيَّة كما فعل جماعة لأن التَّبَعية ليست عندنا هي العاملة ، وإنما العاملُ عاملُ المتبوعِ ، وذلك في غير البدل ، وعامل محذوفٌ في باب البدل ، فرجع الجرُّ في باب التوابع إلى الجر بالحرف والجر بالإِضافة .

بعد ثم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به ، « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، « يضرب » فعل مضارع مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة في محل نصب حال من الثور ، « لما » ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب وعامله يضرب ، « عافت » عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، « البقر » فاعل عاف ، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة لما الحينية إليها .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع ، الذي هو قوله « أعقل » بأن المضمرة جوازًا بعد ثم ، المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو قوله « قتل » الذي هو مصدر .

وقسمت الحروف الجارة إلى ستة أقسام:

أحدها: ما يَجُرُّ الظاهر والمضمر، وبدأت به لأنه الأصل، وهو سبعة أحرف: مِنْ، وإلى، وَعَنْ، وَعَلَى، والباءُ، واللّامُ، وفي، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب،٧] ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة،٤٨ و١٠٥] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [الأنعام،٦٠] ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق،١٩] ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة،١١٩] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون،٢٢] ﴿ءَامِنُوا بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء،١٣٦] ﴿ءَامِنُوا بِهِۦ﴾ [الإسراء،١٠٧] ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة،٢٨٤] ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة،٢٥٥] ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة،١١٦] ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات،٢٠] ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾(١).

والثاني: ما لا يجرُّ إلا الظاهر، ولا يختص بظاهرٍ معينٍ، وهو ثلاثة: الكاف، وحتى، والواو.

والثالث: ما يجُرُّ لفظتين بعينهما، وهو التاء؛ فإنها لا تجر إلا اسم الله عز وجل وربًّا مضافًا إلى الكعبة أو إلى الياء، قال الله تعالى: ﴿قَالُوا تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ﴾ [يوسف،٨٥] ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف،٩٣] ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء،٥٧] وقالت العرب «تَرَبِّ الكعبة» و«تَرَبِّي لأفْعَلَنَّ».

الرابع: ما يجر فردًا خاصًا من الظواهر، ونوعًا خاصًا منها، وهي كي؛ فإنها لا تجر إلا أمرين؛ أحدهما «ما» الاستفهامية، وهي الفَرْدُ الخاصُّ، يقال لك «جئتُكَ أَمْسِ» فتقول في السؤال عن علة المجيء: «لِمَهْ؟» أو «كَيْمَهْ؟» فكما أن «لمه» جار ومجرور كذلك «كَيْمَهْ» والأصل لما وكيما، ولكن «ما» الاستفهامية متى دخل عليها حرف الجر حُذِفت ألفها وجوبًا كما قال الله تعالى: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات،٤٣] ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ،١] ﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل،٣٥] وحَسُن في الوقف أن تردف بهاءِ السكت، كما قرأ البَزِّيُّ في هذه المواضع وغيرها، الثاني «أن» المضمرة وصلتها، وذلك هو النوع الخاصُّ، وتقول: «جِئْتُك كي تُكْرِمَني» فإن

(١) سورة الزخرف، الآية: ٧١ والضمير يعود إلى الجنة دار النعيم.

قدرت كي تعليليَّةً فالنصب بأن المضمرة ، وأن مع هذا الفعل في تأويل مصدر مجرور بكي ، وكأنك قلت : جئتك للإكرام .

الخامس : ما يجر نوعًا خاصًا من الظواهر ، وهو مُنْذُ ومُذْ ؛ فإن مجرورهما لا يكون إلا اسمَ زمانٍ ، ولا يكون ذلك الزمان إلا معينًا ، لا مُبْهَما ، ولا يكون [ذلك] المعين إلا ماضيًا أو حاضرًا ، لا مستقبلًا ، تقول : « ما رأيته منذُ يوم الجمعةِ » و« مُذْ يومِ الجمعةِ » و« منذ يومنا » و« مذ يومنا » ولا تقول : « لا أراه منذ غد » و« لا مذ غد » ، وكذا لا تقول « ما رأيته منذ وَقْتٍ » .

السادس : ما يجر نوعًا خاصًا من المضمرات ، ونوعًا خاصًا من المظهرات ، وهو « رُبَّ » فإنها إن جرت ضميرًا فلا يكون إلا ضمير غيبة مفردًا مذكرًا مرادًا به المفرد المذكر وغيره ، ويجب تفسيره بنكرة بعده مطابقة للمعنى المراد منصوبة عَلَى التمييز ، نحو « رُبَّهُ رجلًا لَقِيت » و« رُبَّهُ رجلين » و« رُبَّهُ رِجَالًا » و« رُبَّهُ امْرَأَةً » و« رُبَّهُ امْرَأَتَيْنِ » و« رُبَّهُ نِسَاءً » ، وكلُّ ذلك قليل ، وإن جَرّتْ ظاهرًا فلا يكون إلا نكرة موصوفة نحو « رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ » وذلك كثير .

فإن قلت : قد كان من حقك أن تؤخر التاء في الذكر عن الحروف المذكورة بعدها ؛ لاختصاص التاء باسم الله تعالى ورَبِّ الكعبة ، واختصاصهن إما بنوع أو نوعين أو فرد ونوع كما فَصَّلت ، وأصلُ حرف الجر أن لا يختص ، والمختص بنوع أقرب إلى الأصل من مختص بفرد ، وكان ينبغي أن يتقدم المختص بنوعين وهو رب ، على المختص بفرد ونوع ، وهي كي .

قلت : إنما ذكرتُ التاء إلى جانب الواو لأنها شريكتها في القسَم ، فتأخيرها عنها قَطعٌ للنظير عن نظيره ، ولما أردت أن أذكر شيئًا من أحكام رُبّ اقتضى ذلك تأخيرها لئلا يقع ذكر أحكامها فاصلًا بين هذه الحروف ؛ وأيضًا فإنني ذكرت حكم رب في الحذف وذكرت حكم بقية الحروف في ذلك ، فلو كانت رب مُقَدّمة كان ذلك أيضًا قطعًا للنظير عن النظير بالنسبة إلى الأحكام .

ثم قلت : وَيَجُوزُ حَذْفُها مَعَهُ ، فَيَجِبُ بَقَاءُ عَمَلِهَا ، وَذَلِكَ بَعْدَ الْواوِ كَثِيرٌ ، وَالْفَاءِ وَبَل قَلِيل ، وَحَذْفُ اللَّامِ قَبْل كَي ، وَخَافِضِ أَنْ وَأَنَّ مُطْلَقًا .

وأقول: لما ذكرت أن «رُبَّ» تدخل عَلَى المُنَكَّر بينت أنه يجوز حذفُهَا معه، وأشَرْتُ بهذا التقييد إلى أنَها لا يجوز حذفها إذا دخلت عَلَى ضمير الغيبة، ثم بينت أَنها إذا حذفت وجب بقاء عملها، وأن هذا الحكم- أَعني حذفها وبقاءَ عملها- عَلَى نوعين: كثير، وقليل؛ فالكثير بعد الواو، كقوله:

١٥٩- وَبَــلَــدٍ مُــغْــبَــرَّةٍ أَرْجَــاؤُهُ كَــأَنَّ لَــوْنَ أَرْضِــهِ سَــمَــاؤُهُ

وقال:

١٦٠- وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَه عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

١٥٩- هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، من كلام رؤبة بن العجاج، التميمي، البصري، أمضغ شعراء العرب للشيح والقيصوم، والمرويّ في ديوان أراجيزه:

* وَبَــلَــدٍ عَــامِــيَــةٍ أَعْــمَــاؤُهُ *

الإعْراب: «وبلد» الواو واو رب، بلد: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «مغبرة» بالجر نعت لبلد باعتبار لفظه، «أرجاؤه» أرجاء: فاعل بمغبرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه، والبلد يجوز تذكيره وتأنيثه، وقد ورد بهما في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [الأعراف، ٥٨]، وقال جل شأنه: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ﴾ [سبأ، ١٥]، «كأن» حرف تشبيه ونصب، «لون» اسم كأن، ولون مضاف وأرض من «أرضه» مضاف إليه، وأرض مضاف، وضمير الغائب العائد إلى البلد مضاف إليه، «سماؤه» سماء: خبر كأن، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، وهذا من عكس التشبيه؛ لأن القصد تشبيه السماء - قد ثار الغبار عليها - بلون الأرض والتشبيه المقلوب مما يستملح عند علماء البلاغة إن اشتمل على نكتة.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «وبلد» حيث حذف حرف الجر الذي هو «رب» وأبقي عمله كما ترى بعد الواو، وذلك في العربية كثير جدًا، والشواهد عليه من كلام الموثوق بعربيتهم لا يأتي عليها الحصر؛ فمن ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته:

وَبَيْضَةِ خِدْرٍ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلِ

ومنها الشاهدان رقم ١٦٠ و١٦١ الآتيان، وقول امرئ القيس في هذه المعلقة أيضًا:

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَيْرِ قفْرٍ قَطَعْتُهُ بِهِ الذِّئْبُ يَعْوِي كَالْخَلِيعِ المعَيَّلِ

١٦٠- هذا بيت من الطويل من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة،

وقوله :

١٦١- وَدَوِيَّةٍ مِثْلِ السَّمَاءِ اعْتَسَفْتُهَا وَقَدْ صَبَغَ اللّيْلُ الْحَصَى بِسَوادِ

والقليل بعد الفاء وَبل ، مثال ذلك بعد الفاء قولُ امرئ القيس :

١٦٢- فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحْوِلِ

وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣١٤) والأشموني (رقم ٥٧٨) .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب ، ليل : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، « كموج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف ، و« البحر » مضاف إليه، « أرخى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الليل، « سدوله » سدول : مفعول به لأرخى ، وسدول مضاف وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه، « عليّ بأنواع » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأرخى ، وأنواع مضاف ، و« الهموم » مضاف إليه، « ليبتلي » اللام لام التعليل ، ويبتلي : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد اللام ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وكان حقه أن ينصبه بالفتحة الظاهرة لأن الفتحة خفيفة على الياء ، كما علمت مما سبق .

الشاهد فيه: قوله « وليل » حيث حذف حرف الجر الذي هو « رب » وأبقى عمله ، بعد الواو ، وذلك كثير جدًا كما ذكرناه في شرح الشاهد السابق .

١٦١- هذا بيت من الطويل من كلام ذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة ، العدوي ، البصري .

الإعراب : « ودوية » الواو واو رب ، دوية : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، « مثل » صفة لدوية ، ومثل مضاف و« السماء » مضاف إليه ، « اعتسفتها » فعل ماض وفاعل ومفعول ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « صبغ » فعل ماض « الليل » فاعل صبغ « الحصى » مفعول به لصبغ « بسواد » جار ومجرور متعلق بصبغ ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه: قوله « ودوية » حيث حذف حرف الجر الذي هو « رب » وأبقى عمله ، بعد الواو ، وقد بينا مثله في شرح الشاهد السابق .

١٦٢- هذا بيت من الطويل ، وهذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢١٨) والمؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٣١٣) والأشموني (رقم ٥٧٦) ، وقد رواه سيبويه « ومثلك بكرًا قد طرقت وَثَيِّبًا » .

وفي رواية من روى بجر « مثل » و« مرضع »، وأَما من رواه بنصبهما فمثلَكِ مفعولٌ لطرقت، وحُبْلى: بَدَل منه.

ومثالُه بعد « بَل » قولُه:

١٦٣- * بَـل بَـلَـدٍ مِـلءُ الـفِـجَـاجِ قَـتَـمُـهْ *

اللُّغَة: « طرقت » جئت ليلًا، « تمائم » جمع تميمة، وهي التعويذة التي توضع للصبي لتمنعه العين في زعمهم، « محول » اسم فاعل من قولهم: أحول الصبي، إذا أتى على ولادته حول.

الإعْراب: « فمثلك » الفاء حرف نائب عن رب، مثل: يروى هذا اللفظ منصوبًا، ويروى مخفوضًا وعلى الروايتين جميعًا يجوز أن يكون مفعولًا مقدمًا على عامله وهو قوله طرقت الآتي، فإن نصبته فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، وإن خفضته فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، ومثل مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه، « حبلى » بدل من مثلك أو نعت له، « قد » حرف تحقيق، « طرقت » فعل وفاعل، « ومرضع » معطوف على حبلى، ويجوز في رواية الجر وحدها أن يكون مثل مبتدأ مرفوعًا بضمة مقدرة، وجملة قد طرقت في محل رفع خبر، والرابط محذوف، والتقدير: قد طرقتها، وهذا الوجه أضعف وجوه الإعراب، لأن حذف الرابط مما اختلف النحاة في تجويزه، « فألهيتها » الفاء حرف عطف، وما بعده فعل وفاعل ومفعول به، « عن ذي » جار ومجرور متعلق بألهى، وذي مضاف و« تمائم » مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع، « محول » صفة لذي تمائم.

الشَّاهِدُ فِيه: قوله « فمثلك » حيث حذف حرف الجر، الذي هو رب، وأبقى عمله، بعد الفاء، وهذا إنما يتم على رواية جر « مثل » سواء أجعلت « مثل » مفعولًا به تقدم على عامله- وهو الأرجح- أم جعلته مبتدأ خبره الجملة التي بعده، مع ما في هذا الوجه من الضعف على ما قدمنا بيانه.

ومن العلماء من ذكر أن « رب » لم تضمر بعد الفاء إلا في بيتين، أحدهما هذا البيت على اختلاف في روايته كما ذكرنا لك عند الكلام على نسبته وتخريجه، والآخر قول الشاعر:

فَـحُـورٍ قَـدْ لَـهَـوْتُ بِـهِـنَّ عِـيـنٍ نَـوَاعِـم فِـي الـمُـرُوط وَفِـي الـرِّيَـاطِ

١٦٣- هذا بيت من الرجز المشطور، وهو من كلام رؤبة بن العجاج، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١١٩) والأشموني (رقم ٥٧٤).

اللُّغَة: « الفجاج » جمع فج، وهو الطريق الواسع، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾، « قتمه » أصله قتامه، فخففه بحذف الألف، والقتام - بزنة سحاب - الغبار، وبعد

ثم بينتُ أَن حذف حَرْفِ الجر لا يختص برُبَّ، بل يجوز في حرف آخر في موضع خاص، وفي جميع الحروف في موضعين خاصين.

أَما **الأول** ففي لام التعليل؛ فإنها إذا جَرَّتْ كَيْ المصدرية وَصِلَتَهَا جاز لك حذفُها قياسًا مطردًا، ولهذا تسمع النحويين يُجيزونَ في نحو «جِئْتُ كَي تُكْرِمَني» أَن تكون [كي] تعليلية وأَن مضمرة بعدها، وأَن تكون كي مصدرية واللام مُقَدَّرة قبلها.

وأَما **الثاني** فإذا كَانَ المجرور أَنَّ وَصِلَتَهَا أَو أَنْ وصلتها، فالأول كقولك «عَجِبْتُ أَنَّكَ فَاضِلٌ» أَيْ: من أنك، وقال الله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾ [البقرة، ٢٥] ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟﴾ [الجن، ١٨] أَيْ: بأن لهم جنات، لأن المساجد لله، والثاني كقولك «عَجِبْتُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ» أَيْ: من أن قام، وقال الله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة، ١٥٨] أَيْ: في أن يطوف بهما ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [الممتحنة، ١] أَيْ: لأن تؤمنوا وقيل في ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء، ١٧٦]: أن الأصل لئلا تضلوا؛ فحذفت اللام الجارة ولا النافية، وقيل: الأَصل كراهة أن تضلوا؛ فحذف المضاف، وهذا أَسْهَل، وقال الله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء، ١٢٧] أَيْ: في أن تنكحوهن، أو عن أن تنكحوهن، عَلَى خلاف في ذلك بين أهل التفسير.

الشاهد قوله: * لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ *

والكتان: معروف، والجهرم - بزنة جعفر - البساط

الإعْراب: «بل» حرف نائب عن رب، «بلد» مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد الذي هو رب المحذوف، «ملء» مبتدأ ثان، وملء مضاف و«الفجاج» مضاف إليه، «قتمه» قتم: خبر المبتدأ الثاني. ويجوز في هذه الجملة العكس فيكون قتم مبتدأ ومثل خبره مقدمًا، وقتم مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صفة لبلد، «لا» نافية، «يشترى» فعل مضارع مبني للمجهول «كتانه» كتان: نائب فاعل يشترى، وكتان مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل في بيت من أبيات القصيدة يقع بعد البيت الشاهد بكثير «انظر ديوان أراجيزه ص ١٥٠).

ثم قلت : الثَّاني الْمَجْرُورُ بِالإِضَافَةِ كَـ« غُلَامِ زَيْدٍ » وَيُجَرَّدُ الْمُضَافُ مِنْ تَنْوِينٍ أَوْ نُونٍ تُشْبِهُهُ مُطْلَقًا ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ إِلَّا فِيما مرَّ ، وَإِذَا كَانَ الْمُضَافُ صِفَةً وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولاً لَهَا سُمِّيَتْ لَفْظِيَّة وَغَيْر مَحْضَة ، وَلَمْ تُفِدْ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا ، كَـ« ضَارِبِ زَيْدٍ » وَ« مُعْطِي الدِّينَار » وَ« حَسَنِ الْوَجْهِ » ، وَإِلَّا فَمَعْنَوِيّة وَمَحْضَة ، تُفِيدُهُمَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُضَافُ شَدِيدَ الإِبْهَام كَغَيْرٍ وَمِثْلٍ وَخِدْنٍ ، أَوْ مَوْضِعُهُ مُسْتَحِقًّا لِلنَّكِرَةِ كَـ« جَاءَ [زَيْدٌ] وَحْدَهُ » وَ« كَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلَها لَكَ » وَ« لا أَبَا لَهُ » فَلَا يَتعرَّفُ . وَتُقَدَّرُ بِمَعْنى « في » نَحْوُ : ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ وَ« عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ » وَبِمعَنَى « مِنْ » في نحو : « خَاتَمُ حَدِيدٍ » وَيَجُوزُ فِيهِ النَّصْبُ في الثَّاني وَإِتْبَاعُهُ لِلأَوَلِ ، وَبِمِعْنَى اللَّامِ في الْبَاقي .

وأقول : الثاني من أنواع المجرورات : المجرورُ بالإِضافةِ .

والإِضافة في اللغة : الإِسنادُ ، قال امرؤ القيس :

١٦٤- فَلَمَّا دَخَلْنَاه أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « بل بلد » حيث حذف حرف الجر ، الذي هو رب ، وأبقى عمله بعد بل ، وذلك قليل .

ومثله قول رؤبة بن العجاج أيضًا .

* بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ إِثْرَ مَهْمَهِ *

١٦٤- هذا بيت من الطويل من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من قصيدته التي فاخر بها علقمة الفحل ، وقد سبق ذكر مطلعها من شرح الشاهد ٧٣ وقبل البيت قوله :

فَقُلْنَا لِفِتْيَانٍ كِرَامٍ : أَلَا انْزِلُوا فَعَالَوْا عَلَيْنَا فَضْلَ ثَوْبٍ مُطَنَّبِ

اللُّغَة: « عالوا » رفعوا ، « مطنب » مشدود بالحبال ، « أضفنا » أسندنا ، « الحاريّ » المنسوب إلى الحيرة ، وأراد رحالًا تصنع بها ، « مشطب » مخطط .

الإِعْرَاب: « لما » ظرفية بمعنى حين تتعلق بقوله أضفنا الآتي ، وهي مبنية على السكون في محل نصب ، « دخلناه » فعل وفاعل ومفعول ، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها ، « أضفنا » فعل وفاعل ، « ظهورنا » ظهور : مفعول به لأضاف ، وظهور مضاف والضمير مضاف إليه ، « إلى كل » جار ومجرور

أي: لَمَّا دخلنا هذا البيتَ أَسْنَدْنَا ظهورنا إلى كل رَحْلٍ منسوب إلى الحِيرَةِ مخطَّطٍ فيه طرائق.

وفي الاصطلاح: إسنادُ اسم إلى غيره، عَلَى تنزيل الثاني من الأول منزلَة تنوينه، أَو ما يقوم مَقَامَ تنوينه، ولهذا وجب تجريدُ المضافِ من التنوين في نحو: «غُلَامِ زَيْدٍ» ومن النون في نحو: «غُلَامَي زَيْدٍ» و«ضَارِبِي عَمْرٍو»، قال الله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد، ١] ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ﴾ [القمر، ٢٧] ﴿إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ [العنكبوت، ٣١]، وذلك لأن نون المثنى والمجموع عَلَى حَدِّهِ قائمةٌ مَقَامَ تنوين المفردِ.

وإلى هذا أَشرْتُ بقولي «ويجرد المضاف من تنوين أَو نون تشبهه».

واحترزتُ بقولي «تشبهه» من نون المفرد وجمع التكسير، كشيطان، وشياطين، تقول: شيطانُ الإِنس شَرٌّ مِنْ شَيَاطِين الْجِنِّ؛ فتثبت النون فيهما، ولا يجوز غير ذلك.

وقولي «مطلقًا» أَشَرْتُ [به] إلى أَنها قاعدة عامة لا يستثنى منها شيء، بخلاف القاعدة التي بعدها.

وكما أَن الإِضافة تستدعي وُجُوبَ حذفِ التنوين والنونِ المشبهةِ له، كذلك تستدعي وجوبَ تجريدِ المضافِ من التعريف، سواء كَانَ التعريف بعَلَامَة لفظية أَم بأمرٍ معنوي: فلا تقول: الغلامُ زيدٍ، ولا زيدُ عمروٍ، مع بقاء زَيْد عَلَى تعريف العلمية، بل يجب أَن تجرد الغلام من أَل، وأَن تعتقد في زَيْد الشيوعَ والتنكير، وحينئذٍ يجوز لك إضافتهما[1]، وهذِه هي القاعدة التي تقدمت الإِشارة إليها آنفًا.

والذي يُسْتثنى منها مسألة «الضَّارِبِ الرَّجُلِ» و«الضَّارِبِ رَأْسِ الرَّجُلِ» و«الضَّاربا

متعلق بأضاف، وكل مضاف و«حاري» مضاف إليه، «جديد، مشطب» نعتان لكل حاري.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أضفنا» فإن معناه أسندنا؛ فيكون معنى الإِضافة – التي هي مصدر أضاف – الإِسناد، وذلك ظاهر.

---

(١) وذلك كما في قول الشاعر، وهو من شواهد الأشموني (رقم ١٣٠).

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ

زَيْد » و« الضَّاربو زَيْد » وقد تقدم شَرْحُهُنَّ في فصل المحلى بأل[1] ؛ فأغنى ذلك عن إعادته ؛ فلذلك قلت : « إلا فيما استثنى » أي : إلا فيما تقدم لي استثناؤه .

ثم بينت بعد ذلك أَن الإِضافة قسمين : مَحْضَة ، وغير مَحْضَة .

وأَن غير المحضة عبارةٌ عما اجتمع فيها أَمران : أَمر في المضاف ، وهو كونه صفة ، وأَمر في المضاف إليه ، وهو كونه معمولًا لتلك الصفة ، وذلك يقع في ثلاثة أَبواب : اسم الفاعل ، كـ« ضَارِبِ زَيْدٍ » واسم المفعول ، كـ« مُعْطَى الدِّينَارِ » والصفة المشبهة ، كـ« حَسَنِ الْوَجْهِ » وهذه الإِضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا ، أَما أَنه لا يستفيد تعريفًا فبالإجماع ، ويدل عليه أَنك تصف به النكرة فتقول : « مَرَرْت برَجُلٍ ضَارِبِ زَيْدٍ » وقال الله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة،٩٥] ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [الأحقاف،٢٤] إن لم تعرب (ممطرنا) خبرًا ثانيًا ، ولا خبرًا لمبتدأ محذوف ، وأما أنه لا يستفيد تخصيصًا فهو الصحيح ، وزعم بعض المتأخرين أنه يستفيده ، بناء عَلَى أن « ضَارِبَ زَيْدٍ » أَخَصُّ من « ضَارِبٍ » والجوابُ أن « ضَارِبَ زَيْدٍ » ليس فرعًا عن « ضاربٍ » حتى تكون الإِضافة قد أفادته التخصيص ، وإنما هو فرع عن « ضَارِبٍ زَيْدًا » بالتنوين والنصْبِ ، فالتخصيص حَاصِل بالمعمول أَضَفْتَ أَمْ لم تُضِفْ .

وإنما سُمِّيَت هذه الإِضافة غيرَ محضةٍ لأنها في نية الانفصال ؛ إذ الأَصل « ضَارِبٌ زَيْدًا » كما بيَّنا ، وإنما سميت لفظية لأنها أفادت أمرًا لفظيًا ، وهو التخفيف ؛ فإن « ضَاربَ زَيْدٍ » أَخَفُّ من « ضَارِبٍ زَيْدًا » .

وأن الإِضافة المحضة عبارةٌ عما انتفى منها الأَمران المذكوران أو أَحَدُهُمَا ، مثالُ ذلك « غُلَامُ زَيْدٍ » فإِن الأَمرين فيهما منتفيان ، و« ضَرْبُ زيدٍ » فإِن المضاف إليه وإن كَانَ معمولًا للمضاف لكن المضاف غير صفة ، و« ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ » فإِن المضاف وإن كَانَ صفة لكن المضاف إليه ليس معمولًا لها ؛ لأَن اسم الفاعل لا يعمل إذا كَانَ بمعنى الماضي ؛ فهذه الأَمثلة الثلاثة وما أَشبهها تسمى الإِضافة فيها مَحْضَة- أَيْ : خالصة من شائبة الانفصال- ومعنوية ، لأَنها أَفادت أمرًا معنويًّا ، وهو تعريف المضاف

(١) انظر (١٨٥ وما بعدها من هذا الكتاب).

إن كَانَ المضاف إليه معرفة، نحو: «غُلَامُ زيدٍ» وتخصيصه إن كَانَ نكرة نحو «غلامُ امرأةٍ» اللهم إلا في مسألتين، فإنه لا يتعرف، ولكن يتخصص.

إحداهما: أن يكون المضاف شديدَ الإبهام، وذلك كغَيْرٍ ومِثْلٍ وشِبْهٍ وخِدْنٍ- بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهلة- بمعنى صاحب.

والدليل عَلَى ذلك أنك تَصفُ بها النكرات؛ فتقول «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، وَبِرَجُلٍ مِثْلِكَ، وَبِرَجُلٍ شِبْهِكَ، وَبِرَجُلٍ خِدْنِكَ» قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر،٣٧].

الثانية: أن يكون المضاف في موضع مستحق للنكرة، كأن يقع حالًا أو تمييزًا أو اسمًا للا النافية للجنس؛ فالحال كقولهم «جَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ» والتمييز كقولهم «كَمْ نَاقَةً وَفَصِيلَهَا» فكم: مبتدأ، وهي استفهامية، ونَاقَةً: منصوب عَلَى التمييز، وفصيلها: عاطف ومعطوف، والمعطوف عَلَى التمييز تمييز، واسمُ «لا» كقولك «لَا أَبَا لِزَيْدٍ» و«لَا غُلَامَيْ لِعَمْرو». فإن الصحيح أنه من باب المضاف، واللام مُقْحَمَة، بدليل سقوطها في قول الشاعر:

١٦٥- أَبِالْمَوْتِ الَّذي لَا بُدَّ أَنِّي مُلَاقٍ- لَا أَبَاكِ- تُخَوِّفِينِي

١٦٥- هذا بيت من الوافر، وهو من كلام أبي حية النمري.

الإعراب: «أبالموت» الهمزة للاستفهام، بالموت: جار ومجرور متعلق بقوله تخوفيني في آخر البيت، «الذي» اسم موصول نعت للموت، مبني على السكون في محل جر، «لا» نافية للجنس «بد» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه «ملاق» خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا، ولا مع اسمها وخبرها جملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بملاق، أي: أبالموت الذي لا فرار من كوني ملاقيه، «لا» نافية للجنس، «أباك» اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة، وأبا مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والجملة لا محل لها معترضة بين المعمول الذي هو الجار والمجرور والعامل الذي هو قوله تخوفيني، «تخوفيني» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفًا، وياء المخاطبة فاعل، والنون الموجودة للوقاية، والياء التي بعد النون مفعول به.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة:

فهذه الأنواع كلها نكرات، وهي في المعنى بمنزلة قولك: جاء زيدٌ منفردًا، وكم

أحدهما يتعلق به غرض المؤلف ههنا، وهو في قوله «لا أباك» حيث استعمل كلمة «أبا» اسمًا للا النافية للجنس، وأضافها إلى ضمير المخاطبة، فيكون قولهم «لا أبا لك» من باب الإضافة واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وهذا أحد أقوال كثيرة في هذا التعبير، وليس من شأننا في هذه العجالة أن نفصل لك الأقوال، وبحسبنا أن نبين كلام المؤلف، ولم نعلم أنه قد جاء في العربية مثل بيت الشاهد مما أضيف إليه «أبا» صراحة إلا قول مسكين الدارمي في بعض رواياته:

وَقَدْ مَاتَ شَمَّاخٌ وَمَات مُزَرِّدٌ   وأيُّ كَرِيمٍ لا أَبَاكَ مُخَلَّدُ

والشاهد الثاني - وليس مما يتعلق به غرض المؤلف في هذا الموضع - في قوله: «تخوفيني» حيث حذف نون الرفع، وأبقى نون الوقاية، والذي سوغ هذا الحذف هو اجتماع المثلين، وأصل العبارة «تخوفينني» بنونين إحداهما نون الرفع والثانية نون الوقاية، وللعرب في مثل هذا ثلاث طرق:

الأولى: أن يثبتوا النونين جميعًا بحالهما؛ فيقولون: أتخوفونني أيها الرجال، وتقول: أتخوفينني يا هند، وهذه الطريق هي الأصل، وعليها غالب استعمالهم، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿ أَتَعِدَانِنِيٓ أَنۡ أُخۡرَجَ ﴾ [سورة الأحقاف، الآية: ١٧].

الطريق الثانية: أن يثبتوا النونين جميعًا أيضًا، ولكنهم يدغمون إحداهما في الأخرى وقد جاءت هذه اللغة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ أَيُّهَا ٱلۡجَٰهِلُونَ ﴾ [سورة الزمر، الآية: ٦٤].

والطريق الثالثة: أن يحذفوا إحدى النونين، وللعلماء خلاف في المحذوفة منهما، والصحيح أن المحذوفة منهما هي نون الرفع، وقد وردت على هذه الطريقة جملة صالحة من الشواهد، منها هذا البيت الذي استشهد به المؤلف ههنا، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر، ٥٤] - بنون واحدة قبل الياء على هذه اللغة.

ومن شواهد هذه الطريقة قول الشاعر، وهو من شعر الحماسة:

أنَا الذي يَجِدُونِي فِي صُدُورِهِمْ   لَا أَرْتَقِي صَدَرًا مِنْهَا وَلا أرِدُ

الأصل: أنا الذي يجدونني.

وقد حذفت نون الرفع من غير أن يكون معها نون الوقاية في قول الآخر:

أبِيتُ أسْرِي وَتَبِيتي تَدْلُكي   شَعْرَكِ بِالعَنْبَرِ وَالمِسْكِ الذكِي

فإن الأصل: وتبيتين تدلكين شعرك - إلخ.

نَاقَةً وَفَصِيلا لها، ولا أبًا لكَ.

ثم بينت أن الإِضافة المعنوية عَلَى ثلاثة أقسام: مُقدرة بفي، ومقدرة بمن، ومقدرة باللام:

فالمقدرة بفي ضابِطُهَا: أن يكون المضاف إليه ظرفًا للمضاف، نحو قول الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ، ٣٣] ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة، ٢٢٦] ونحو قولك «عُثْمَانُ شَهِيدُ الدَّار»، و«الْحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبَلَاءَ» و«مَالِكٌ عَالِمُ المدينةِ» وأكثر النحويين لم يثبت مجيءَ الإِضافة بمعنى في.

والمقدرة بمن ضابِطُهَا: أَن يكون المضاف إليه كُلًّا للمضاف وصالحًا للإِخبار به عنه، نحو قولك «هذَا خَاتَمُ حَدِيدٍ» أَلا ترى أَن الحديد كل، والخاتمَ جزء منه، وأَنه يجوز أَن يقال: الخاتم حديدٌ، فيخبر بالحديد عن الخاتم؟

وبمعنى اللام فيما عدا ذلك، نحو: «يَدُ زيدٍ» و«غُلَامُ عمرٍو» و«ثَوْبُ بكرٍ».

ثم قلت: الثالثُ الْمَجْرُورُ لِلْمُجَاوَرَةِ، وَهُوَ شَاذٌّ، نحوُ: «هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». وَقَوْله:

*** يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجاتِ كلِّهِمُ ***

ولَيْسَ مِنْهُ ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة، ٦] **عَلَى الأَصَحِّ.**

وأقول: الثالث من أنواع المجرورات: ما جُرَّ لمجاورة المجرور، وذلك في بابي النعت والتأكيد، قيل: وبابِ عطف النَّسَقِ.

فأما النعتُ ففي قولهم: «هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ»(١) روى بخفض «خرب» لمجاورته للضبّ، وإنما كَانَ حقه الرفع، لأنه صفة للمرفوع، وهو الْجُحْرُ، وعَلَى الرفع أكثر العَرَب.

وأَما التوكيد ففي نحو قوله:

---

(١) قد ورد من ذلك قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ

فخفض «مزمل» مع أنه وصف «كبير» المرفوع، لمجاورته لقوله «بجاد» المخفوض.

١٦٦- يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ
أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

فكلِّهم: توكيد لذوي، لا للزوجات، وإلا لقال كلهنَّ، وذوي: منصوب عَلَى المفعولية، وكان حق «كلهم» النصب، ولكنه خفض لمجاورة المخفوض.

وأما المعطوف فكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة،٦]. في قراءة مَنْ جر الأرْجُل لمجاورته للمخفوض وهو الرؤوس، وإنما كَانَ حقه النصب، كما هو في قراء جماعة آخرين، وهو [منصوب] بالعطف عَلَى الوجوه والأيدي، وهذا قول جماعة من المفسرين والفقهاء.

وَخَالَفَهم في ذلك المحققون، ورأَوا أَن الخفض عَلَى الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأن حرف العطف حَاجِزٌ بين الاسمين وَمُبْطِل للمجاورة، نعم لا يمتنع في

١٦٦- هذا بيت من البسيط، ولم أجد أحدًا نسب هذا البيت إلى قائل معين.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم، وأصله صاحب، وقيل: أصله صاحبي، «بلغ» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «ذوي» مفعول به لبلغ منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وذوي مضاف و«الزوجات» مضاف إليه، «كلهم» كل: توكيد لذوي، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة، وكل مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه، «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف، والتقدير: أنه، أي الحال والشأن، «ليس» فعل ماض ناقص، «وصل» اسم ليس وخبرها محذوف، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن، «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط، «انحلت» انحل: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «عرى» فاعل انحلت، وعرى مضاف، و«الذنب» مضاف إليه، وجملة انحلت وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام، وتقدير العبارة: إذا انحلت عرى الذنب فليس وصل موجودًا.

الشاهد فيه: قوله «كلهم» فإن الرواية في هذه الكلمة بجر كل، مع أنها توكيد لذوي المنصوب على المفعولية، والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه، فكان حقه أن ينصب كُلًّا لذلك، ولكنه لما وقع مجاورًا للزوجات المجرور بالإضافة جره لمناسبة الجوار، ويسمى ذلك «الجر بمجاورة المجرور»، أو «الجر للمجاورة» وهو شاذ لا يقاس عليه.

القياس الخفضُ عَلَى الجوار في عطف البيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البدل؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى؛ فهو محجوز تقديرًا، ورأى هؤلاء أَن الخفض في الآية إنما هو بالعطف عَلَى لفظ الرؤوس، فقيل: الأرجُل مغسولة لا ممسوحة، فأجابوا عَلَى ذلك بوجهين؛ أَحدهما: أَن المسح هنا الغَسْل، قال أَبو علي: حكى لنا مَنْ لا يُتّهم أَن أَبا زَيْد قال: المسحُ خفيفُ الغسل، يقال: مسحت للصلاة، وَخُصَّتِ الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح ليقتصد في صب الماء عليهما؛ إذ كانتا مَظنّةً للإسراف، والثاني: أَن المراد هنا المسح عَلَى الخفين، وجعل ذلك مسحًا للرجل مجازًا، وإنما حقيقته أنه مَسْحٌ للخف الذي عَلَى الرجل، وَالسُّنّة بَيَّنَتْ ذلك.

ويرجح ذلك الْقَوْل ثلاثة أمور: **أَحدها**: أَن الحمل عَلَى المجاورة حمل عَلَى شاذ؛ فينبغي صونُ القرآن عنه، **الثاني** أنه إذا حمل عَلَى ذلك كَانَ العطف في الحقيقة عَلَى الوُجُوهِ وَالأَيْدي؛ فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملة أَجنبية وهو ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾ وإذا حمل عَلَى العطف عَلَى الرؤوس لم يلزم الفصل بالأجنبي، والأصل أَن لا يفصل بين المتعاطفين بمفردٍ فضلًا عن الجملة، **الثالث**: أَن العطف عَلَى هذا التقدير حمل عَلَى المجاور، وعَلَى التقدير الأول حمل عَلَى غير المجاور، والحمل عَلَى المجاور أَوْلى.

فإن قلت: يدل للتوجيه الأول قراءة النصب.

قلت: لا نسلم أنها عَطْفٌ عَلَى الوجوه والأَيدي، بل عَلَى الجار والمجرور، كما قال:

١٦٧- * يَسْلُكْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرا *

١٦٧- هذا بيت من الرجز المشطور، وهو من كلام العجاج بن رؤبة، الراجز، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٩) ورواه «يذهبن في نجد...» وبعد هذا قوله:

* فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرا *

اللُّغَة: «نجد» هو ما ارتفع من الأرض، «غورًا» هو المنخفض منها، «فواسق» جمع فاسقة،

ثم قلت : بَابٌ- الْمَجْزُومَاتُ الأفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ الدَّاخِلُ عَلَيْهَا جَازِمٌ، وَهُوَ ضَرْبَانِ : جازِمٌ لِفِعْلٍ ، وَهُوَ : لَمْ ، وَلَمَّا ، وَلَامُ الأمْرِ ، وَلَا في النَّهْيِ ، وَجازِمٌ لِفِعْلَيْنِ ، وَهُوَ أَدَوَاتُ الشَّرْطِ ، إِنْ ، وَإِذْ مَا ، لمجرَّدِ التَّعْلِيقِ ، وَهُما حَرْفَان ، وَمَنْ لِلعَاقِلِ ، وَمَا وَمَهْمَا لِغَيْرِهِ ، وَمَتَى وأَيَّانَ لِلزَّمانِ ، وَأَيْنَ وأَنَّى وَحيثُمَا لِلْمكانِ ، وأيٌّ بِحَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ ، وَيُسَمَّى أَوَّلُهُمَا شَرْطًا ، وَلَا يكُونُ ماضِيَ الْمَعْنَى ، وَلَا إِنْشَاءً ، وَلَا جَامِدًا ، وَلَا مَقْرُونًا بِتَنْفِيسٍ ، وَ لا قَدْ ، وَ لَا نَافٍ غَيْرِ لا وَلَمْ ، وَثَانِيهما جَوابًا وَجَزَاءً .

وأقول : لما أنهيتُ الْقَوْلَ في المجرورات شرعت في المجزومات ، وبهذا الباب تتم أنواع الْمُعْرَبَاتِ ، وبينت أن المجزومات هي الأفعالُ المضارعةُ الداخل عليها أداةٌ من هذه الأدوات الخمسَةَ عَشَرَ ، وأن هذه الأدوات ضربان :

(١) **ما يجزم فعلًا واحدًا ، وهو أربعة** : لم ، نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الصمد ،٣و٤] وَلَمَّا ، نحو ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس ،٢٣] ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص ،٨] ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾ [آل عمران ،١٤٢] ولا

وهي الخارجة عما طلب إليها أن تكون عليه، « جوائر » مائلات ، وهو جمع جائر أو جائرة .

الإعراب: « يسلكن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون الإناث فاعله، « في نجد » جار ومجرور متعلق بيسلك، « وغورًا » الواو عاطفة ، غورًا : معطوف على الجار والمجرور باعتبار محله ؛ لأنه في المعنى مفعول به ؛ فمحله نصب على المفعولية، « غائرًا » صفة لغور، « فواسقًا » حال من فاعل يسلك، « عن قصدها » الجار والمجرور متعلق بجوائر ، وقصد مضاف والضمير مضاف إليه، « جوائرًا » حال ثانية من نون النسوة .

الشاهد فيه: قوله « غورًا » حيث عطف بالنصب على الجار والمجرور ، وأنت تعرف أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه في إعرابه ؛ فيسهل عليك أن تستدل بنصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب ألبتة ، فإن لم يكن منصوبًا في اللفظ تعين أن يكون منصوبًا في المحل ، والسر في ذلك أن الجار والمجرور عند التحقيق هو مفعول به .

ومثل هذا الشاهد في ذلك قول جرير بن عطية يفخر على الفرزدق :

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بن سَيَّارِ

الرواية بنصب « مثل » المعطوف بأو على محل قوله « بمثل » .

الأمر، نحو ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق،٧] و«لا» في النهي نحو ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة،٤٠] وقد يُستعاران للدعاء، كقوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف،٧٧] ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة،٢٨٦].

(٢) **وما يجزم فعلين، وهو الإِحدَى عَشرَةَ الباقية**، وقد قسمتها إلى ستة أَقسام:

أَحدها: ما وضع للدلالة عَلَى مجرد تعليق الجواب عَلَى الشرط، وهو إِنْ وإِذْ مَا، قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال،١٩] وتقول «إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ».

وهما حرفان، أَما إِنْ فبالإِجماع، وأَما إِذْ مَا فعند سيبويه، والجمهور، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إِلى أَنها اسم.

وفهم من تخصيصي هذين بالحرفية أَن ما عداهما من الأدوات أَسماء، وذلك بالإِجماع في غير «مَهْمَا» وعَلَى الأَصح فيها، والدليل عليه قولُه تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف،١٣٢] فعاد الضمير المجرور عليها، ولا يعود [الضمير] إلا عَلَى اسمٍ.

الثاني: ما وضع للدلالة عَلَى مَنْ يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو مَنْ، نحو ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء،١٢٣].

الثالث: ما وضع للدلالة عَلَى ما لا يعقل، ثم ضُمِّن معنى الشرط، وهو ما، ومَهْمَا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة،١٩٧]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف،١٣٢] الآية.

الرابع: ما وضع للدلالة عَلَى الزمان، ثم ضُمِّن معنى الشَّرْط، وهو مَتَى، وأَيَّانَ، كقول الشاعر:

١٦٨- وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً ولكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرفِدِ

وقول الآخر:

١٦٨- هذا بيت من الطويل من كلام طرفة بن العبد البكري، وهو البيت الرابع والأربعون من معلقته المشهورة التي مطلعها قوله:

لِخَوْلَةَ أَطْلَالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلُوحُ كَبَاقِي الوَشْمِ في ظَاهِرِ اليَدِ

١٦٩- أَيَّانَ نُؤمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا ، وإذا لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا

اللغة: « التلاع » بكسر التاء المثناة - جمع تلعة بفتح فسكون - وهي : ما ارتفع من الأرض، « يسترفد القوم » يطلبوا الرفد - بكسر فسكون - وهي العطية، « أرفد » أعطي ، وتقول : رفده يرفده - من باب ضرب - يريد متى يستعينوا بي أعنهم .

الإعراب: « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه، « بحلال » الباء حرف جر زائد ، وحلال : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وحلال مضاف و« التلاع » مضاف إليه « مخافة » مفعول لأجله، « ولكن » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك، « متى » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بيسترفد، « يسترفد » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكر للتخلص من التقاء الساكنين، « القوم » فاعل يسترفد مرفوع بالضمة الظاهرة، « أرفد » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمتى ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا .

الشاهد فيه: قوله « متى يسترفد القوم أرفد » حيث جزم بمتى فعلين ، أولهما فعل الشرط ، وهو قوله يسترفد ، وثانيهما جواب الشرط وجزاؤه ، وهو قوله أرفد ، وأصل متى ظرف زمان ، ثم تضمنت معنى الشرط .

١٦٩- هذا بيت من البسيط ، وهو من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٢٥) .

اللغة: « نؤمنك » نعطك الأمان، « حذرًا » خائفًا وجلًا .

الإعراب: « أيان » اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب ، والعامل فيه قوله تأمن، « نؤمنك » نؤمن : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بأيان ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، « تأمن » فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « غيرنا » غير : مفعول به لتأمن ، وغير مضاف والضمير مضاف إليه، « وإذا » الواو عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط، « لم » نافية جازمة، « تدرك » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، « الأمن » مفعول به لتدرك، « منا » جار ومجرور متعلق بتدرك، « لم » نافية جازمة، « تزل » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « حذرًا » خبر تزل ، والجملة لا محل لها جواب إذا .

الخامسُ: ما وضعَ للدلالة عَلَى المكان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، وهو ثلاثة: أينَ، وأنَّى، وحَيْثُمَا، كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء، ٧٨].

وقول الشاعر:

١٧٠- خَلِيلَيَّ أنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أخًا غَيْرَ ما يُرْضِيكُمَا لا يُحَاوِلُ

وقوله:

١٧١- حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحًا في غَابِرِ الأزْمَانِ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أيان نؤمنك تأمن» حيث جزم بأيان فعلين، أولهما قوله نؤمن، وهو فعل الشرط، وثانيهما قوله تأمن، وهو جواب الشرط، وقد ظهر هذا من الإعراب.

١٧٠- هذا بيت من الطويل، ولم أجد أحدًا نسبه إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٣٩).

الإعْرَاب: «خليلي» منادى بحرف نداء محذوف، وهو مثنى، والياء الثانية ضمير المتكلم مضاف إليه، «أني» اسم شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، وهو ظرف مكان مبنيّ على السكون في محل نصب بتأتيا الثاني، «تأتياني» تأتيا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، «تأتيا» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف النون وألف الاثنين فاعله، «أخًا» مفعول به لتأتيا منصوب بالفتحة الظاهرة، «غير» مفعول به ليحاول مقدم عليه، وغير مضاف، و«ما» اسم موصول مضاف إليه، «يرضيكما» يرضي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، وضمير المخاطب مفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول، والعائد هو الضمير المستتر في يرضي العائد على ما الموصولة، «لا» نافية، «يحاول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى أخ، والجملة في محل نصب صفة لأخ، وتقدير الكلام: تأتيا أخًا لا يحاول غير الأمر الذي يرضيكما.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أنى تأتياني تأتيا» حيث جزم بأنى فعلين: أولهما قوله تأتياني وهو فعل الشرط، وثانيهما قوله تأتيا وهو جواب الشرط وجزاؤه.

ولا يقال: إنه قد اتحد هنا الشرط والجواب فيكون كترتب الشيء على نفسه لأنا نقول: الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

١٧١- هذا بيت من الخفيف، ولم أجد أحدًا نسبه إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن عقيل

السادسُ: ما هو مُتَرَدِّدٌ بين الأقسام الأربعة، وهي أيٌّ؛ فإنها بحسب ما تضاف إليه؛ فهي في قولك «أَيُّهُمْ يَقُمْ أقمْ معه» من باب مَنْ، وفي قولك: «أيّ الدَّوابِّ تركَبْ أركبْ» من باب ما، وفي قولك: «أيّ يَوْمٍ تَصُمْ أصُمْ» من باب مَتَى، وفي قولك: «أيّ مكانٍ تجلِسْ أَجلس» من باب أيْنَ.

ثم بيَّنْت أن الفعل الأول يسمى شَرْطًا، وذلك لأنه عَلَامة عَلَى وجود الفعل الثاني، والعَلَامَة تسمى شرطًا، قال الله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد، ١٨] [أَي: علاماتها] والأَشْرَاطُ في الآية جمع شَرَطٍ- بفتحتين- لا جمع شَرْط- بسكون الراء- لأن فَعْلًا لا يجمع عَلَى أَفعال قياسًا إلا في معتل الوسط كأَثْوَابٍ وأَبْيَاتٍ.

ثم بينت أَن فعل الشرط يُشْتَرَطُ فيه ستة أَمور:

أَحدها: أَن لا يكون ماضي المعنى(١)؛ فلا يجوز: «إن قام زَيْد أَمْسِ أَقَمْ معه».

(رقم ٣٣٨) والمؤلف في القطر (رقم ٣٨) والأشموني في جوازم المضارع.

اللُّغَة: «تستقم» تعتدل وتسر في الطريق المستقيم، «يقدر» يريد يبلغك ويوصلك، «نجاحًا» ظفرًا بما تحب ونيلًا لما تريد، «غابر الأزمان» باقيها.

الإعْرَاب: «حيثما» اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الضم في محل نصب لأنه ظرف مكان، وعامله قوله يقدر، «تستقم» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحيثما، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «يقدر» فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم، وعلامة جزمه السكون، «لك» جار ومجرور متعلق بيقدر، «الله» فاعل يقدر، «نجاحًا» مفعول به ليقدر، «في غابر» جار ومجرور متعلق إما بيقدر وإما بمحذوف صفة لقوله نجاحًا، وغابر مضاف و«الأزمان» مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «حيثما تستقم يقدر» حيث جزم بحيثما فعلين: أولهما قوله تستقم، وهو فعل الشرط، وثانيهما قوله يقدر، وهو جواب الشرط وجزاؤه.

---

(١) قد يكون الشرط والجواب مضارعين، وهو الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾ وقد يكونان ماضيين نحو قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ وقد يكون الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا نحو قوله جل شأنه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ وقد يكون الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، وخص الجمهور هذا النوع بالضرورة، وذهب الفراء وابن مالك إلى جوازه في الاختيار، وهو الذي نرجحه، فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد: من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام **«من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له»** =

وأما قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة، ١١٦] فالمعنى إن يَتَبَيَّنْ أني كنت قلته، كقوله:

١٧٢- * إذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ *

١٧٢- هذا صدر بيت من الطويل لزائد بن صعصعة الفقعسي، والبيت بكماله مع بيت سابق عليه هكذا:

رَمَتْنِيَ عَنْ قَوْسِ الْعَدُوِّ، وَبَاعَدَتْ ... عُبَيْدَةُ، زَادَ اللّهُ ما بيننا بُعْدَا!

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ... وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بها بُدًّا

الإعراب: «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، «ما» زائدة، «انتسبنا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وهذه الجملة هي شرط إذا، «لم» نافية جازمة، «تلدني» تلد: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة لا محل لها جواب إذا؛ لأن جواب الشرط غير الجازم لا محل له، «ولم» الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، «تجدي» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، «من» حرف جر، «أن» حرف مصدري ونصب، «تقري» فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله بدا الآتي، «بها» جار ومجرور متعلق بتقري، «بدا» مفعول به لتجدي.

الشاهد فيه: قوله «إذا ما انتسبنا لم تلدني» فإن ظاهره أن جواب الشرط- وهو قوله «لم تلدني»- ماض في المعنى، وإن كان فعلًا مضارعًا في اللفظ، وذلك أن «لم» إذا دخلت على الفعل المضارع عملت فيه ثلاثة أشياء: **أولها** أنها تجعله منفيًا، **والثاني** أنها تقلب معناه ماضيًا بعد أن كان صالحًا

= ومن ذلك قول عائشة رضي الله عنها في مرض رسول الله ﷺ واستخلافه أباها أبا بكر الصديق رضي الله عنه على الصلاة: «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق» ومن ذلك قول قعنب بن أم صاحب من قصيدة له رواها الشريف ابن الشجري:

إِنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طَارُوا بها فَرَحًا ... مِنِّي، وما يَسْمَعُوا من صالح دَفَنُوا

ومن ذلك قول الشاعر:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ، وَإِنْ تَصِلُوا ... مَلأْتُمْ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

ومن ذلك قول أبي زبيد الطائي:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ ... كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ

فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط.

الثاني: أَن لا يكون طلبًا، فلا يجوز «إنْ قُمْ» ولا «إنْ لِيَقُمْ» أَو «إنْ لَا يَقُمْ».

الثالث: أَن لا يكون جامدًا، فلا يجوز «إنْ عَسَى» و«لا إنْ لَيْسَ».

الرابع: أَن لا يكون مقرونًا بتنفيس، فلا يجوز «إنْ سَوْفَ يَقُمْ».

الخامس: أَن لا يكون مقرونًا بقَدْ، فلا يجوز «إنْ قَدْ قام زَيْد» ولا «إنْ قَدْ يقم».

السادس: أَن لا يكون مقرونًا بحرف نفي؛ فلا يجوز «إن لَمَّا يقم» ولا «إن لَنْ يَقم» ويُستثنى من ذلك لم ولا؛ فيجوز اقترانه بهما، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة،٦٧] ونحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال،٧٣].

ثم بينت أَن الفعل الثاني يسمى جوابًا وجزاء، تشبيهًا له بجواب السؤال وبجزاء الأعمال، وذلك لأنه يقع بعد وقوع الأول كما يَقَعُ الجوابُ بعد السؤال، وكما يَقَعُ الجزاء بعد الفعل الْمُجَازَى عليه.

ثم قلت: وَقَدْ يَكُونُ وَاحِدًا مِنْ هذِهِ، فَيَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ الآية ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةٍ فَيَقْتَرِنُ بِهَا أَوْ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ، نَحْوُ ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ وَنَحْو ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

وأقول: قد يأتي جوابُ الشرط واحدًا من هذه الأمور الستة التي ذكرتُ أَنها لا

للحال والاستقبال، **والثالث** أنها تجزمه، وأيضًا فإن ولادته قد حصلت منذ أزمان بعيدة، لكن هذا الظاهر غير مراد؛ لأن الشاعر يريد أن يقول: إننا إذا تفاخرنا بأنسابنا تبين أنني لم تلدني لئيمة، والتبيين مستقبل لا ماض، فجواب الشرط في الآية كذلك، وغرض المؤلف الاستدلال بهذا البيت على أن الفعل قد يكون ماضي المعنى في ظاهر الأمر، ولكنه عند التأمل يرى مستقبلًا، أعم من أن يكون هذا الفعل فعل الشرط أو جوابه، وإذا علمت هذا لم يسغ لك أن تقول: إن الكلام في فعل الشرط فكيف ساغ للمؤلف أن يجيء بشاهد لا يكون موطن الاستدلال فيه فعل الشرط؟ على أن المؤلف نفسه صرح بذلك في قوله «فهذا في الجواب نظير الآية الكريمة في الشرط» فتنبه لهذا والله يعصمك.

تكون شرطًا ؛ فيجب أن يقترن بالفاء .

مثالُ ماضي المعنى : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ * وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف ،٢٦و٢٧] .

ومثال الطّلَب قوله تعالى : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران ،٣١] « فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَفْ بَخْسًا ولا رَهَقًا » بالجزم على أن لا ناهية ، وأما من قرأ ﴿فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ بالرفع فلا نافية ، ولا النافية تقترن بفعل الشرط كما بينّا ؛ فكان مقتضى الظاهر أن لا تدخل الفاء ، ولكن هذا الفعل مبنيٌّ عَلَى مبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو لا يخاف ؛ فالجملة اسمية ، وسيأتي أن الجملة الاسْمِيَّة تحتاج إلى الفاء أو إذا(١) ، وكذا يجب هذا التقدير في نحو : ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة ،٩٥] أي فهو ينتقم الله منه ، ولولا ذلك التقدير لوجب الجزمُ وتَرْكُ الفاء .

ومثالُ الْجَامِدِ قولُه تعالى : ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا * فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف ،٣٩و٤٠] ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة ،٢٧١] ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء ،٣٨] .

ومثالُ المقرون بالتنفيس قولُه تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [التوبة ،٢٨] ﴿وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ [النساء ،١٧٢] .

ومثالُ المقرون بقَدْ قوله تعالى : ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف ،٧٧] .

ومثالُ المقرون بنافٍ غير لا ولم ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة ،٦٧] ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران ،١١٥] ﴿وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران ،١٤٤] .

---

(١) يشترط لاقتران جملة الجواب بإذا الفجائية أربعة شروط ، **الأول** : أن يكون الجازم هو إن أو إذا ، دون غيرهما من الجوازم ، **الثاني** : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، لا منفية ، **الثالث** : ألا تكون طلبية دعائية أو استفهامية ، **الرابع** : ألا تقترن هذه الجملة بإن المؤكدة ، فإن اختل شرط منها تعينت الفاء .

وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين: إما بالفاء أو «إذا» الفُجائية، فالأولُ كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام،١٧] والثاني كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم،٣٦].

ثم قلت: وَيَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْطٍ بَعْدَ «وَإِلَّا» نَحْو «افْعَل هَذَا وَإِلَّا عَاقَبْتُكَ» أَوْ جَـوابِ شَرْطُهُ مَاض، نحْوُ ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ أَوْ جُمْلَةِ شَرْطٍ وَأَدَاتِهِ إِنْ تَقَدَّمَهَا طَلَبٌ وَلَوْ باسْمِيةٍ أو باسم فِعْلٍ أو بما لَفْظُه الْخَبَرُ نحْوُ ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ وَنَحْوُ «أَيْنَ بَيْتُكَ أزرْكَ» وَ«حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنَم النَّاسُ» وَقَالَ:

*** مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحي ***

وَشَرْطُ ذَلكَ بَعْدَ النَّهْي كَوْنُ الْجَوَابِ مَحْبُوبًا، نَحْوُ «لَا تَكْفُرْ تَدْخُل الْجَنَّةَ».

وأقول: مسائل الحذفِ الْوَاقِعِ في باب الشرط والجزاء ثلاثة:(١)

المسألة الأولى: حذفُ الجواب، وشَرْطُهُ أَمْرَان: **أَحَدُهما**: أن يكون معلومًا، **والثاني**: أن يكون فعل الشرط ماضيًا، تقول: أنْت ظالم إِن فَعَلْتَ؛ لوجود الأمرين، ويمتنع «إن تقم» و«إن تقعد» ونَحْوُهُما حيث لا دليل، لانتفاء الأمرين، ونحو «إنْ قُمْتَ» حيث لا دليل لانتفاء الأمر الأول، ونحو «أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ تَفْعَل» لانتفاء الأمرين، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام،٣٥] تقديره: فافعل، والحذف في هذه الآية في غَايَةٍ من الحسن، لأنه قد انضم لوجود الشرطين طُولُ الكلام، وهو مما يحسن معه الحذف.

---

(١) لم يتعرض المؤلف لنوع رابع من الحذف، وهو حذف الشرط والجواب جميعًا مع بقاء أداة الشرط، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز:

قالت بنات العم: يا سلمى وإن كان فقيرًا معدمًا ؟ قالت: وإن

يريد: أترضين به إن لم يكن فقيرًا وإن كان فقيرًا ؟ قالت: وإن كان فقيرًا معدمًا أرضى به.

المسألة الثانية: حذفُ فعل الشرط وحده، وشَرْطُهُ أيضًا أمرانِ: دلالة الدليل عليه، وكَوْنُ الشرط واقعًا بعد «وَإِلَّا» كقولك: «تُبْ وَإِلَّا عَاقَبْتُكَ» أَيْ: وإلا تَتُبْ عاقبتك، وقول الشاعر:

١٧٣- فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أي: وإلا تُطَلّقها يَعْلُ.

وقد لا يكون بعد «وإلَّا» فيكون شاذًّا، إلا في نحو «إنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ» فقياسٌ كما مر في بابه(١)، عَلَى أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها، بل بعضها، وكذلك نحو: «﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة ،٦]» فليستا مما نحن فيه، وأكثر ما يكون ذلك مع اقتران الأداة بلا النافية، كما مثلت.

١٧٣- هذا بيت من الوافر من كلام الأحوص، واسمه محمد بن عبد الله الأنصاري، والأحوص هو صاحب الشاهد (رقم ٥٣) الذي تقدم ذكره مشروحًا في باب البناء عند الكلام على بناء المنادى، والبيت الشاهد الذي معنا من نفس القطعة التي منها ذلك الشاهد المتقدم، والشاهد الذي معنا من شواهد ابن عقيل أيضًا (رقم ٣٤٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ٥١٥).

اللُّغَة: «كفء» - بضم الكاف وسكون الفاء - هو النظير المكافئ، «مفرق» بفتح الميم وراؤه مكسورة وقد تفتح - هو وسط الرأس، «الحسام» السيف.

الإعْراب: «طلقها» طلق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وضمير الغائبة مفعول به مبني على السكون في محل نصب، «فلست» الفاء حرف دال على التعليل، ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه، مبني على الفتح في محل رفع، «لها» جار ومجرور متعلق بقوله كفء الآتي، «بكفء» الباء حرف جر زائد، كفء: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، «وإلا» الواو عاطفة، إلا: كلمة مركبة من حرفين، الأول: إن، وهو حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه جزاؤه، والثاني: لا، وهو حرف نفي، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: وإلا تطلقها «يعل» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، «مفرقك» مفرق: مفعول به ليعل، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، «الحسام» فاعل يعل.

---

(١) انظر (ص ١٧٤) من هذا الكتاب.

المسألة الثالثة: حذفُ أداة الشرط وفعل الشرط.

وشرطُه أن يتقدم عليهما طلبٌ بلفظ الشرط ومعناه، أو بمعناه فقط؛ فالأول نحو «ائتني أكْرِمْكَ» تقديره: ائتني فإن تأتني أكْرِمْك، فأكرمك: مجزوم في جواب شرطٍ محذوفٍ دلَّ عليه فعل الطلب المذكور، هذا هو المذهب الصحيح[1] والثاني نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام، ١٥١] أيْ تعالوا فإن تأتُوا أتْلُ، ولا يجوز أن يُقَدَّرَ فإن تتعالوا؛ لأن تعال فعلٌ جامدٌ لا مضارعَ له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل.

ولا فَرْقَ بين كون الطلب بالفعل كما مثلنا، وكونه باسم الفعل كقول عَمْرو بن الإِطنابة، وغلط أبو عبيدة فنسبه إلى قَطَرِيٍّ بن الفُجَاءة:

١٧٤- أبَت لي عِفَّتي وَأَبَى بَلاَئي ... وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ
وإمْساكي عَلَى المكْرُوهِ نَفْسِي ... وَضَرْبِي هَامَةَ البَطَلِ الْمُشِيحِ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «وإلا يعل» حيث حذف فعل الشرط، لكونه معلومًا من سابق الكلام، ولكون أداة الشرط إن المدغمة في لا النافية، وليس يجوز حذف الشرط إلا على مثل هذه الصورة، وهو مع ذلك قليل بالنسبة لحذف الجواب المدلول عليه، على نحو ما ذكر المؤلف.

١٧٤- هذه الأبيات الأربعة من الوافر، وهي - كما قال المؤلف - لعمرو بن الإِطنابة والإِطنابة: اسم أمه وهو عمرو بن زيد مناة، وقد أنشد المؤلف عجز ثالث هذه الأبيات في أوضحه (رقم ٥٠٤) وفي القطر (رقم ١١٧) وسينشد عجز ثالثها مرة أخرى في باب اسم الفعل من هذا

---

(١) الذي ذكره المؤلف - من أن المضارع المجزوم بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل شرط موافق للطلب المتقدم في معناه وحده أو في معناه ولفظه جميعًا - هو مذهب الجمهور من العلماء، وقد حكم المؤلف عليه بأنه هو المذهب الصحيح، ومقابله ما ذهب إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه شيخ النحاة وأبو سعيد السيرافي شارح كتاب سيبويه وأبو علي الفارسي الفسوي شيخ ابن جني، ومذهب هؤلاء جميعًا أن الجازم لهذا المضارع هو نفس الطلب المتقدم عليه، ومع اتفاقهم على هذا المقدار تجدهم يختلفون في تعليل المسألة: فأما الخليل وسيبويه فيعللان ذلك بأن الطلب المتقدم إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكون ذلك الطلب قد تضمن معنى حرف الشرط، ونظير ذلك أسماء الشرط كمتى وحيثما، فإنها إنما جزمت لأنها تضمنت معنى حرف الشرط الذي هو إن، وأما السيرافي والفارسي فيعللان ذلك بأن الطلب إنما جزم المضارع المتأخر عنه لكونه قد ناب مناب فعل الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به في نحو قولك «ضربًا زيدًا» لأنه ناب مناب فعل الأمر، ووقع موقعه، هكذا قالوا، وكلا التعليلين غير مستقيم، لا جرم كان مذهب الجمهور هو الصحيح.

وقَوْلي كلما جَشأَتْ وَجَاشَتْ ... مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحي
لأَدْفَعَ عَنْ مَآثِرَ صَالِحاتٍ ... وأَحْمِيَ بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيحِ

فجزم «تحمدي» بعد قوله «مكانك» وهو اسم فعل بمعنى اثبتي .

الكتاب ، والأبيات الأربعة بجملتها رواها ابن عبد ربه في العقد الفريد (١ - ١٣٢ اللجنة) وروى الثلاثة الأولى فيه (ج ٢ ص ٢٩٣) وعنده في الموضعين، أول الثاني (وإجشامي على المكروه . . . .) .

الإعراب : «أبت» أبي : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، «لي» جار ومجرور متعلق بأبي ، «عفتي» عفة : فاعل أبي ، وعفة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، «وأبى» الواو عاطفة ، أبى : فعل ماض ، «بلائي» بلاء : فاعل أبى ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، «وأخذي» الواو عاطفة ، أخذ : معطوف على بلائي ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، «الحمد» مفعول به لأخذ ، «بالثمن» جار ومجرور متعلق بأخذ ، «الربيح» صفة للثمن ، «وإمساكي» الواو عاطفة ، إمساك : معطوف على أخذ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أيضًا ، «على المكروه» جار ومجرور متعلق بإمساك ، «نفسي» نفس : مفعول به لإمساك ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، «وضربي» الواو عاطفة ، ضرب : معطوف على أحد ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، «هامة» مفعول به لضرب ، وهامة مضاف و «البطل» مضاف إليه ، «المشيح» صفة للبطل ، «وقولي» الواو عاطفة ، قول : معطوف على أخذ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله ، «كلما» ظرف زمان متعلق بقول ، «جشأت» جشأ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي ، «وجاشت» الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي ، والتاء للتأنيث ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة ، وكلتاهما في محل جر ؛ لإضافة الظرف إلى الجملة الأولى ، ولكون الثانية معطوفة على المجرور ، «مكانك» اسم فعل أمر بمعنى اثبتي ، لا محل له من الإعراب ، «تحمدي» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم في جواب الأمر المدلول عليه باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع ، «أو» حرف عطف ، «تستريحي» فعل مضارع مبني للمعلوم معطوف على تحمدي ، مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله ، «لأدفع» اللام لام التعليل ، أدفع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد لام التعليل ، وأن المضمرة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقولي ، «عن مآثر» جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع ، متعلق بأدفع ، «صالحات» نعت لمآثر مجرور بالكسرة الظاهرة ، «وأحمي» الواو عاطفة ، أحمي : فعل مضارع معطوف على أدفع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ،

وشرطُ الحذف بعد النهي كونُ الجوابِ أمرًا محبوبًا كدخول الجنة والسلامة في قولك: «لَا تَكفُرْ تَدْخُلِ الجنة» و«لا تَدْنُ منَ الأسد تَسْلَمْ» فلو كَانَ أمرًا مكروهًا كدخول النار وأكل السبع في قولك «لا تَكْفُرْ تدخلُ النارَ» و«لَا تَدْنُ من الأسَدِ يأكُلُكَ» تعين الرفع، خلافًا للكسائي، ولا دليل له في قراءة بعضهم ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر،٦]؛ لجواز أن يكون ذلك موصولًا بنية الوقف وسَهَّل ذلك أن فيه تحصيلًا لتناسب الأفعال المذكورة معه، ولا يحسن أن يقدر بَدَلًا مما قبله، كما زعم بعضهم، لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الأول عَلَى الثاني.

ثم قلت: وَيَجِبُ الاسْتِغْنَاءُ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِهِ مُتَقَدِّمًا لَفْظًا نَحْوُ «هُوَ ظالمٌ إنْ فَعَلْ» أو نيَّةً نَحْوُ «إنْ قُمتَ أقُومُ» ومِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ في النثر «إنْ تَقُمْ أقومُ» وَبجَوَابِ ما تَقَدَّمَ مِنْ شَرْطٍ مُطْلَقًا، أوْ قَسَمٍ، إلا إنْ سَبَقَهُ ذو خَبَرٍ، فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ الشَّرْطِ الْمُؤَخَّرِ.

وأقول: حذفُ الجواب عَلَى ثلاثة أوجه:

(١) **ممتنع**، وهو ما انتفى منه الشرطان المذكوران، أو أحدهما.

(٢) **وجائز**، وهو ما وُجِدَا فيه، ولم يكن الدليل الذي دَلَّ عليه جملة مذكورة في ذلك الكلام متقدمة الذكر لفظًا أو تقديرًا.

(٣) **وواجب**، وهو ما كَانَ دليلهُ الجملَةَ المذكورةَ.

فالمتقدمة لفظًا كقولهم «أَنْتَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلْتَ»(١) والمتقدمة تقديرًا لها صورتان:

وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «بعد» ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بأحمي، «عن عرضٍ» جار ومجرور متعلق بأحمي «صحيح» صفة لعرض.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «مكانك تحمدي» حيث جزم تحمدي في جواب شرط مدلول عليه باسم الفعل الدال على الأمر، وتقدير الكلام: مكانك إن تثبتي تحمدي، وليس بين العلماء خلاف في جواز جزم المضارع بعد اسم فعل الأمر إذا لم يكن المضارع مقترنًا بالفاء؛ كما في هذا الشاهد، فافهم ذلك والله ينفعك به.

---

(١) اعلم أن النحويين قد اختلفوا في الجملة المتقدمة على أداة الشرط وفعله: أهي نفس الجواب، أم هي دليل =

إحداهما : « إنْ قامَ زَيْدٌ أَقومُ » وقول الشاعر :

١٧٥- وَإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لا غَائِبٌ مَالي وَلَا حَرِمُ

١٧٥- هذا بيت من البسيط من كلام زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدة له يمدح فيها هرم بن سنان المري ، ومطلعها :

= الجواب وليست الجواب نفسه ؟ فذهب سيبويه وجمهور النحاة إلى أن الجملة المتقدمة ليست بالجواب ، ولكنها دليل عليه ، وهذا هو الذي ذهب إليه المؤلف ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو زيد وجمهرة الكوفيين إلى أن هذه الجملة هي جواب الشرط .

والذي ذهب إليه سيبويه والجمهور أصح دليلًا ، وأقرب مأخذًا ، والدليل على ذلك من وجوه :

أولها : أن الجملة المتقدمة قد تكون جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ولا بإذا الفجائية ، كالمثال الذي ذكره المؤلف ، والجملة الاسمية التي بهذه المنزلة لا تصلح لأن تكون جوابًا ، كما علمت مما سبق ، وكذلك الجملة الفعلية التي فعلها جامد ، كما لو قلت : عسى أن تنجح إن اجتهدت .

والوجه الثاني : أن الجوازم من العوامل الضعيفة ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو متأخر عن معموله .

والوجه الثالث : أنه لو كان المتقدم هو الجواب لوجب - إن كان فعلًا مضارعًا - أن يكون مجزومًا ، والعرب تقول نحو قولك « يراك الناس أهلًا للمودة إن صدقت » فلا يجزمون المضارع المتقدم ، ولو كان هو الجواب نفسه لوجب جزمه .

والوجه الرابع : أنهم لا يصنعون ذلك إلا إذا كان فعل الشرط التالي للأداة ماضيًا لفظًا ومعنى ، كالأمثلة التي سقناها ، أو كان ماضيًا معنى فقط ، نحو قولك : أنت محبوب إن لم تخن أمانتك ، وهو الموضع الذي يحذف فيه جواب الشرط ، فلما وجدناهم يلتزمون ماضوية فعل الشرط لفظًا أو معنى علمنا أنهم يرون الجواب محذوفًا ؛ لأن الجواب لا يشترط فيه ذلك .

فإن قلت : هل هناك فرق معنوي بين أن أقول : أنت ظالم إن فعلت ذلك ، وأن أقول : إن فعلت ذلك فأنت ظالم ، كما كان بين الكلامين هذا الفرق الصناعي الذي ذكرته في مذهب سيبويه والجمهور ، وبعبارة أخرى : هل ثمة فرق بين أن أبني الكلام على شرط يتأخر عن جوابه وبين أن أبنيه على دليل جواب متقدم على أداة الشرط وفعله ؟

فالجواب : أن بين الكلامين فرقًا واضحًا ، وتلخيصه أنك إذا قلت « أنت ظالم إن فعلت » إنما بنيت كلامك في أول الأمر على الإخبار بظلم المخاطب ، قاطعًا به ، جازمًا بثبوته له ، ثم بدا لك أن تعلقه على فعل من الأفعال ، أما إذا قلت « إن فعلت ذلك فأنت ظالم » فإنما بنيت كلامك من أول الأمر على التردد في ثبوت الظلم لمخاطبك والشك فيه ، سواء أكان المترجح عندك ثبوته له أم انتفاؤه عنه ، بحسب ما تستعمله من أدوات الشرط ، وهذا الفرق المعنوي يؤيد أن بينهما فرقًا صناعيًا ؛ فافهم ذلك واحرص عليه ، وانظر في هذا المبحث الكامل للمبرد (١ - ٧٨) .

فإن المضارع المرفوع المؤخر عَلَى نية التقديم عَلَى أَداة الشرط في مذهب سيبويه، والأصل أَقومُ إن قام، ويقولُ إن أَتاه خليل، والمبرد يرى أَنه هو الجواب، وأَن الفاء مقدَّرة.

قِفْ بالدِّيَارِ التي لَمْ يَعفُها القِدَمُ بَلَى، وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ والدِّيَمُ

وبيت الشاهد من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٦) وابن عقيل (رقم ٣٤١) والمؤلف في أوضحه (رقم ٥١٠) والمبرد في الكامل (١ – ٧٨).

اللُّغَة: «خليل» صاحب خلة – بفتح الخاء – وهي الفقر؛ فالخليل هنا الفقير المحتاج، «مسألة» طلب للعطاء، «حرم» بفتح الحاء المهملة وكسر الراء – أي: ممنوع.

الإعْراب: «إن» حرف شرط جازم، «أتاه» أتى: فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على الألف في محل جزم، وضمير الغائب العائد إلى الممدوح مفعول به، «خليل» فاعل أتى، «يوم» ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله أتى، ويوم مضاف، و«مسألة» مضاف إليه، «يقول» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، «لا» نافية عاملة عمل ليس، أو مهملة لا عمل لها «غائب» اسم لا، أو مبتدأ «مالي» مال: فاعل بغائب سد مسد خبر لا أو مسد خبر المبتدأ، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «حرم» خبر مبتدأ محذوف، أي: ولا أنت حرم، أو لا زائدة لتأكيد النفي، وحرم معطوف على غائب.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «يقول» وقد اختلف العلماء فيه، ولهم في ذلك مذهبان مشهوران:

أحدهما: مذهب سيبويه رحمه الله والجمهور، ذهب إلى أن هذا الفعل المضارع المرفوع ليس جوابًا للشرط السابق، ولكنه دليل على الجواب، وهو على نية التقديم وإن كان في اللفظ متأخرًا، فكأنه قال: يقول لا غائب مالي إن أتاه خليل.

وثانيهما: مذهب المبرد وأبي زيد والكوفيين، ذهبوا إلى أن هذا الفعل المضارع هو نفس الجواب، إلا أنه على تقدير الفاء ومبتدأ تكون جملة هذا المضارع خبرًا عنه، أي إن أتاه خليل فهو يقول.

واعلم أن محل هذا كله إذا كان فعل الشرط ماضيًا، كما في مثال المؤلف وفي بيت الشاهد، فأما إذا كان الشرط مضارعًا فقد أجمعوا على أنه لا يجوز إلا جزم الجواب، تقول: إن تذاكر تنجح، بالجزم في الشرط والجزاء جميعًا، ولا يجوز رفع الجواب إلا في ضرورة شعرية مع القبح، كالذي رواه سيبويه رحمه الله من قول جرير بن عبد الله البجلي:

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وكالذي رواه من قوله:

والثانية: أَن يتقدم عَلَى الشرط قَسَمٌ نحو «واللهِ إنْ جاءَني لأُكْرِمَنّهُ» فإن قولك «لأكرمنَّه» جوابُ القسم، فهو في نية التقديم إلى جانبه، وحُذِفَ جواب الشرط لدلالته عليه، ويدلك عَلَى أَن المذكور جواب القسم توكيدُ الفعل في نحو المثال، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾ [الحشر،١٢] ورفعه في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾.

ثم أَشرْتُ إلى أَنه- كما وجَبَ الاستغناء بجواب القسم المتقدم- يجبُ العَكْسُ في نحو «إنْ يَقُمْ واللهِ أَقُمْ» وأَنه إذا تقدم عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاةُ الشرطِ، تقدم أَو تأَخَّرَ، نحو «زَيْدٌ واللهِ إن يَقُمْ أَقُمْ».

ثم قلت: وَجَزْمُ مَا بَعْدَ فَاءٍ أَوْ واوٍ مِنْ فِعْلٍ تَالٍ لِلشّرْطِ أَوِ الْجَوَابِ قَوِيٌّ، وَنَصْبُهُ ضَعِيفٌ، وَرَفْعُ تَالي الْجَوَابِ جَائِزٌ.

وأقول: ختمتُ باب الجوازم بمسألتين: **أَولاهما** يجوز فيها ثلاثة أَوجه، **والثانية** يجوز فيها وجهان، وكلتاهما يكون الفعل فيها واقعًا بعد الفاء أَو الواو.

فأما مسألة الثلاثة الأوجه فضابِطُها أَن يقع الفعل بعد الشرط والجزاء كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة،٢٨٤] الآية، قرئَ (فَيَغْفِرْ) بالجزم عَلَى العطف، و(فَيَغْفِرُ) بالرفع عَلَى الاستئناف، و(فَيَغْفِرَ) بالنصب بإِضمار أَنْ، وهو ضعيف، وهي عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وأَما مسألة الوجهين فضابِطُهَا: أَن يقع الفعل بين الشرط والجزاء كقولك: «إنْ تأتِني وتمشِ إليَّ أُكْرِمْكَ» فالوجه الجزم، ويجوز النصب كقوله:

١٧٦- وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ ... وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَ لا هَضْمَا

فَقُلْتُ: تَحَمَّلْ فَوْقَ طَوْقِكَ، إنَّهَا ... مُطَبَّعَةٌ، مَنْ يَأْتِهَا لا يَضِيرُهَا

١٧٦- هذا بيت من الطويل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٥١٤) وابن عقيل (رقم ٣٤٤).

اللُّغَة: «يقترب» «يدنو»، «يخضع» يستكين ويذل، «نؤوه» ننزله عندنا، «هضمًا» ظلمًا وضياعًا لحقوقه.

ثم قلت : بَابٌ في عَمَلِ الْفِعْلِ– كلُّ الأفْعَالِ تَرْفَعُ إمَّا الْفَاعِلَ أو نَائِبَهُ أو الْمُشَبَّهَ به ، وتَنْصِبُ الأسْمَاءَ ، إلا الْمُشَبَّهَ بالْمَفعُولِ بِهِ مُطلَقًا ، وَإلا الخَبرَ وَالتَّمييزَ وَالْمَفعولَ الْمطلَقَ فَنَاصِبُها الوَصْفُ وَالنَّاقِصُ والْمُبْهَمُ المعنى أو النِّسْبَة والمُتَصَرِّفُ التَّامُّ وَمَصْدَرُهُ وَوَصْفُهُ ، وإلا الْمَفعُولَ بهِ فإنها بالنِّسْبَةِ اليهِ سَبعَةُ أقسَامٍ : مَا لَا يَتَعَدَّى إليهِ أصْلًا : كالدَّالِّ عَلى حُدُوثِ ذَاتٍ كَحَدَثَ ونَبَتَ ، أو صفةٍ حِسِّيَّةٍ كطَالَ وخَلُقَ ، أوْ عَرَضٍ كمَرِضَ وفَرِحَ ، وكالْموازِنِ لانفعَل كانْكَسَرَ ، أو فَعُل كظَرُفَ ، أو فَعَل أو فَعِل اللّذَيْنِ وصْفُهما عَلَى فعيل في نَحْوِ ذَلَّ وسَمِنَ ، وما يَتعدَّى إلى واحِدٍ دائمًا بالجَارِّ كَغَضِبَ ومَرَّ ، أو دائمًا بنفسِهِ كأفعَالِ الحَوَاسِّ ، أو تارَةً وتارة كشكرَ ونَصَحَ

الإعراب: « من » اسم شرط جازم يجزم فعلين ، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بمن ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، « منا » جار ومجرور متعلق بيقترب ، « ويخضع » الواو واو المعية ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من أيضًا، « نؤوه » نؤو : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بمن ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى من مفعول به، « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية، « يخش » فعل مضارع معطوف على جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، « ظلمًا » مفعول به ليخش، « ما » مصدرية ظرفية، « أقام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مخفوض بإضافة ظرف محذوف ، وهذا الظرف منصوب بيخش ، والتقدير : ولا يخش ظلمًا مدة إقامته، « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي، « هضمًا » معطوف على قوله ظلمًا .

الشاهد فيه: قوله « ويخضع » حيث جاء منصوبًا ، وقد توسط بين الشرط وجوابه ، ومثله قول زهير ، وقد أنشده سيبويه (ج ١ ص ٤٤٧) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمْ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا في مُسْتَوَى الأرْضِ يَزْلَقِ

ومحل الاستشهاد به قوله « فيثبتها » فإنه مقترن بالفاء بعد « يقدم رجله » الذي هو فعل الشرط ، وقد توسط بين فعل الشرط المذكور وجوابه الذي هو قوله « يزلق » وقد جاء بهذا المضارع المقترن بالفاء منصوبًا .

وقَصَدَ، ومَا يتعدَّى لهُ بنفسه تارَةً ولا يَتعدَّى إليهِ أُخرَى كفَغَرَ وشَحَا، وما يتعدى إلى اثنين تارة ولا يتعدى إليهما أخرى كنَقَصَ وَزادَ، أو يتعدى إليهما دائِمًا، فإمَّا ثانيهما كَمَفْعُول شكرَ كأَمَرَ واسْتغفرَ وَاختارَ وصَدَّق وزوَّجَ وكَنَى وسمَّى ودَعَا بمعناه، وَكَالَ ووزن، أو أوَّلهما فاعل في المعنى كأَعْطَى وكَسَا، أو أوَّلهما وثانيهما مبتدأ وخبرٌ في الأصل وهُو أفعالُ القلوبِ: ظَنَّ، لَا بِمَعْنَى اتهم، وعلم لا بمعنى عَرَفَ، وَرَأَى لَا مِنَ الرَّأْيِ، وَوَجَدَ لَا بِمَعْنَى حَزِنَ أَوْ حَقَدَ، وَحَجَا لَا بِمَعْنَى قَصَدَ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَخَالَ، وَجَعَل، وَدَرَى في لُغَيَّةٍ، وَهَبْ، وَتَعَلَّمْ بِمَعْنَى اعْلَمْ، وَيَلْزَمُ الأمْرَ، وَأفعَالُ التَّصْيِيرِ، كجعل، وَتَخِذَ، وَاتَّخَذَ، وَرَدَّ، وَتَرَكَ، وَيَجُوزُ إلْغَاءُ الْقَلْبِيَّةِ الْمُتَصَرِّفَةِ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَأَخِّرَةً، وَيَجِبُ تَعْلِيقهَا قَبْل لَامِ الابْتِدَاءِ أو القَسَمِ، أوِ اسْتِفْهَام، أَوْ نَفْيٍ بِما مُطْلَقًا، أوَّ بِلَا أوْ إِنْ في جَوَابِ الْقَسَمِ، أوْ لَعَل أوْ لَوْ أوْ إِنَّ أو كَم الْخَبَرِيَّةِ، وَمَا يَتَعَدَّى إلى ثَلَاثَةٍ، وَهُوَ أعْلَمَ وَأرَى وَمَا ضُمِّنَ مَعْنَاهُمَا مِنْ أَنْبَأَ وَنَبَّأَ وَأخبر وخَبَّرَ وَحَدَّثَ.

وأقول: عقدتُ هذا البابَ لبيان عمل الأفعال، فذكرت أن الأفعال كلها- قاصِرَهَا وَمُتَعَدِّيَهَا، تامَّهَا وناقصها- مشتركة في أَمرين:

أحدهما: أنها تعمل الرفع، وبيانُ ذلك أن الفعل إما ناقص فيرفع الاسم، نحو: «كان زَيْدٌ فاضلًا»، وإما تام آتٍ عَلَى صيغته الأصلية فيرفع الفاعل نحو: «قَامَ زَيْدٌ» وإما تام آتٍ عَلَى غير صيغته الأصلية فيرفع النائب عن الفاعل، نحو: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [هود: ٤٤] وقد تقدم شرحُ ذلك كله.

الثاني: أنها تنصب الأسماء غير **خمسة** أنواع، **أحدها**: المشبَّهُ بالمفعول به؛ فإنما تنصبه عند الجمهور الصفات نحو: «حَسَنٌ وَجْهَهُ» **والثاني**: الخبر؛ فإنما ينصبه الفعل الناقص وتصاريفُه نحو: «كان زيدٌ قائمًا» و«يعجبني كونُهُ قائمًا» ولم أذكر تصاريفه في المقدمة لوضوح ذلك، **والثالث**: التمييز؛ فإنما ينصبه الاسمُ المبهم المعنى كـ«رطل زيتًا» أوِ الفعل المجهولُ النسبةِ كـ«طَابَ زيدٌ نفسًا» وكذلك تصاريفه، نحو: «هو طيبٌ نفسًا»، **والرابع**: المفعول المطلق؛ وإنما ينصبه الفعل المتصرفُ التام وتصاريفهُ نحو: «قُمْ قِيَامًا» و«هُوَ قائمٌ قيامًا» ويمتنع «ما أَحْسَنَهُ

إِحْسَانًا » و« كُنْتُ قائمًا كَونًا » . **والخامس** : المفعول به ؛ وإنما ينصبه الفعل المتعدي بنفسه ، كَـ« ضربتُ زيدًا » .

وقد قَسَّمْتُ الفعل بحسب المفعول به تقسيمًا بديعًا ، فذكرتُ أَنه **سبعةُ** أَنواع .

أحدها : ما لا يطلب مفعولًا به الْبَتَّةَ ، وذكرتُ له علامات :

إحداها : أَن يدل عَلَى حدوثِ ذاتٍ ، كقولك « حَدَثَ أَمْرٌ » و« عَرَض سَفَرٌ » و« نبتَ الزَّرْعُ » و« حصَل الخِصْبُ » وقوله :

١٧٧- إِذَا كَـانَ الـشِّـتَـاءُ فَـأَدْفِـئُـونِـي فَـإِنَّ الـشَّـيْـخَ يُـهْـرِمُـهُ الـشِّـتَـاءُ

فإِن قلت : فإِنك تقول : حدث لي أَمرٌ ، وعَرَضَ لي سفرٌ(١) .

فعندي أَن هذا الظرف صفة المرفوع المتأخر ، تقدم عليه فصار حالًا ، فتعلقُه أَولًا

١٧٧- هذا بيت من الوافر من كلام الربيع بن ضبع الفزاري ، وكان من المعمرين .

اللغة: « كان الشتاء » يريد حدث وجاء هذا الوقت الذي يشتد فيه البرد، « أدفئوني » ألبسوني الثياب الوثيرة أو أوقدوا لي النار ليحصل لي الدفء والحرارة، « الشيخ » أصله من بلغ الأربعين من عمره ، وأراد به الذي تقدمت به السن حتى ضعف وعجز عن احتمال البرد « يهرمه » يورثه الهرم وشدة الضعف .

الإعراب: « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، « كان الشتاء » فعل تام وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، « فأدفئوني » الفاء واقعة في جواب إذا ، أدفئوا : فعل أمر مبني على حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به، « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب، « الشيخ » اسم أن، « يهرمه » يهرم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مفعول به تقدم على الفاعل، « الشتاء » فاعل يهرم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة « يهرم » مع فاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه: قوله « كان الشتاء » فإن هذا الفعل لا يحتاج إلى مفعول به ؛ لكونه دالًا على مجرد حصول حدث ، أي : إذا حصل الشتاء ، ونحو ذلك .

(١) هذا اعتراض وارد على قوله « إن هذا النوع لا يطلب مفعولًا به البتة » ووجه الاعتراض أن الجار والمجرور يقع بعد هذا النوع من الأفعال متعلقًا بها ، وقد علم أن الجار والمجرور المتعلق بفعل ما مفعول به في المعنى ، وحاصل الجواب من وجهين : أولهما نمنع أن الجار والمجرور متعلق بالفعل ، بل هو متعلق بمحذوف ، وثانيهما : أن نسلم أنه متعلق بالفعل ، لكن لا على جهة وقوعه عليه ، بل لكونه سببًا وعلة في حدوث الفعل ، فلا يكون مفعولًا به ، بل هو مفعول لأجله ، وليس الكلام فيه .

وآخرًا بمحذوف وهو الكون [المُطْلَقُ] ، أَو متعلق بالفعل المذكور عَلَى أنه مفعول لأجله ، والكلام في المفعول به .

الثانية : أَن يدل عَلَى حدوث صفة حسيَّةٍ ، نحو : طَالَ الليلُ ، وقَصُر النهارُ ، وَخَلُقَ الثوبُ ، وَنَظُفَ ، وَطَهُرَ ، وَنَجُسَ ، واحترزت بالحسِّية من نحو علم وفهم وفرح ، أَلا ترى أَن الأول منها متعدّ لاثنين ، والثاني لواحد بنفسه ، والثالث لواحد بالحرف ، تقول : علمتُ زيدًا فاضلًا ، وفهمتُ المسألةَ ، وفرحتُ بزيد .

الثالثة : أَن يكون عَلَى وزن فَعُل- بالضم- كظَرُفَ وشَرُفَ وكَرُمَ ولَؤُمَ ، وأَما قولهم : « رَحُبَتْكُمُ الطّاعَةُ »(١) و« طَلُعَ الْيَمَن » فَضُمِّنَا معنى وَسِعَ وَبَلَغَ .

الرابعة : أَن يكون عَلَى وزن انْفَعَل ، نحو : انكَسَرَ ، وانْصَرَفَ .

الخامسة : أَن يدلَّ عَلَى عَرَضٍ ، كمرِض زَيْدٌ ، وفرِح ، وأَشِرَ ، وبَطِر .

السادسة والسابعة : أَن يكون عَلَى وزن فَعَل أَو فَعِل اللذين وَصْفُهما عَلَى فَعِيل ، كذَلَّ فهو ذَليل ، وسَمِن فهو سَمِينٌ ، ويدل عَلَى أَن ذلَّ فَعَل بالفتح قولهم يَذِلُّ بالكسر ، وقلت « في نحو ذلَّ » احترازًا من نحو بَخِل فإِنه يتعدى بالجار ، تقول : بَخِل بكذا .

النوع الثاني : ما يتعدى إِلى واحد دائمًا بالجار ، كـ« غَضِبْتُ من زيدٍ » و« مَرَرْتُ بهِ » أَو عليهِ » .

فإِن قلت : وكذلك تقول فيما تقدم : ذلّ بالضَّرْبِ ، وسَمِنَ بكذا .

قلت : المجروران مفعولٌ لأجله ، لا مفعول به(٢) .

الثالث : ما يتعدى لواحد بنفسه دائمًا ، كأفعال الحواس ، نحو : « رأَيتُ الهِلَالَ »

---

(١) يروى أن نصر بن سيار – وكان أمير خراسان في الدولة الأموية ، وكانت إقامته بمرو ، وهو عربي الأصل ؛ لأنه من بني ربيعة بن عامر بن هلال بن عوف – قال : أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرماني : أي أوسعكم فعدى رحب – بضم الحاء – وليست متعدية عند النحاة ، واعتذر جماعة عن ذلك منهم الأزهري بأن نصر بن سيار ليس بحجة ، وهي معذرة لا تقوم على سند ؛ لأن نصرًا عربي كما قلنا ، وكان يعيش في العصر الذي يحتج بكلام أهله من العرب ، وقال الفارسي : إنما عداه لأنه بمعنى فعل يتعدى وهو وسع ، وهذه لغة هذيل .

(٢) حاصل هذا الاعتراض كالذي ذكرناه في الاعتراض على النوع الأول ، وحاصل الجواب عليه كالوجه الثاني من وجهي الجواب على الاعتراض السابق ، والخلاصة أن المراد بالمفعول : الذي يقع عليه فعل الفاعل ، وسواء أكان وقوعه عليه مباشرة أم بواسطة حرف الجر ، فلا يدخل فيه ما يتعدى إليه الفعل لكونه سببًا وعلة لحدوث هذا الفعل ، بل هذا داخل في المفعول لأجله .

و« شَمِمْتُ الطِّيبَ » وَ« ذُقْتُ الطعام » وَ« سَمِعْتُ الأذانَ » وَ« ولَمَسْتُ المَرأةَ » وفي التنزيل ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ﴾ [الفرقان،٢٢] ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ﴾ [ق،٤٢] ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾ [الدخان،٥٦] ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [النساء،٤٣] .

الرابع : ما يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارة بالجار ، كشَكَرَ ونَصَحَ وَقَصَدَ ، تقول « شَكَرْتُهُ » وَ« شَكَرْتُ لَهُ » وَ« نَصَحْتُهُ » وَ« نَصَحْتُ لَهُ » وَ« قَصَدْتُهُ » وَ« قَصَدْتُ لَهُ » وَ« قَصَدْتُ إليهِ » قال الله تعالى : ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ﴾ [النحل،١١٤] ﴿أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ﴾ [لقمان،١٤] ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف،٧٩و٩٢] .

الخامس : ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى أُخرى لا بنفسه ولا بالجار ، وذلك نحو فَغَرَ- بالفاء والغين المعجمة- وشَحَا- بالشين المعجمة والحاء المهملة- تقول : « فَغَرَ فاه » وَ« شَحَاه » بمعنى فتحه ، وَ« فَغَرَ فُوهُ » وَ« شَحَا فُوهُ » بمعنى انفتح .

السادس : ما يتعدى إلى اثنين ، وقسمته قسمين :

أحدهما : ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى ، نحو نَقَصَ ، تقول : « نَقَصَ المالُ » وَ« نَقَصْتُ زيدًا دينارًا » بالتخفيف فيهما ، قال الله تعالى : ﴿ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا﴾ [التوبة،٤] وأجاز بعضهم كون (شيئًا) مفعولا مطلقًا ، أَيْ : نقصا ما .

الثاني : ما يتعدى إليهما دائمًا ، وقسمته ثلاثة أقسام :

أحدها : ما ثاني مفعولَيْهِ كمفعول شكر ، كأَمَرَ وَاسْتَغْفَرَ ، تقول : « أمرتُكَ الْخَيْرَ » و« أمرتك بالخيرِ » وسيأتي شرحُهما بعدُ .

والثاني : ما أولُ مفعولَيْهِ فاعلٌ في المعنى ، نحو : « كَسَوْتُهُ جُبَّةً » و« أعطيته دينارًا » فإن المفعول الأول لابسٌ وآخِذ ، ففيه فاعلية معنوية .

الثالث : ما يتعدى لمفعولين أولهُما وثانيهما مبتدأ وخبر في الأصل ، وهو أفعال القلوب المذكورة قبل ، وأفعال التصيير ، وشاهدُ أفعال القلوب قولُه تعالى : ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء،١٠٢] ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة،١٠] ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل،٢٠] ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور،١١] ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف،١٩] أَيْ : اعتقدوهم ، وقول الشاعر :

١٧٨- قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

وقول الآخر:

١٧٩- * زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ *

١٧٨- هذا بيت من البسيط، وقد نسبه صاحب المحكم إلى رجل سماه أبا شنبل الأعرابي، ونسبه ابن هشام إلى تميم بن مقبل وليس في ديوانه ولا في زياداته، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ١٢٥) والمؤلف في أوضحه (رقم ١٧٢).

اللغة: «أحجو» أراد ههنا معنى أظن، «أخا ثقة» يروى بتنوين أخا ونصب ثقة؛ فهو من الوصف بالمصدر، نظير قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾ ونظير قولهم: زيد عدل ورضى، وقول الخنساء، فإنما هي إقبال وإدبار، ويروى بإضافة «أخا» إلى «ثقة» فأخا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لاستكماله شرط الإعراب بالحروف، «ألمت» نزلت، «ملمات» جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقًا يركن إليه في الشدائد، ولكني علمت أنه مذق الوداد؛ فقد طَوَّحَتْهُ طَوَائِحُ الدهر فألفيته بعيدًا عني، غير آخذ بناصري.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق، «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وضمير المتكلم اسمه، «أحجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل نصب خبر كان، «أبا» مفعول أول لأحجو، وأبا مضاف، و«عمرو» مضاف إليه، «أخا» مفعول ثان لأحجو، ويروى بالتنوين فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، ويروى من غير تنوين فهو منصوب بالألف نيابة عن الفتحة، «ثقة» من روى أخا بالتنوين نصبه على أنه صفة له، ومن روى أخا بغير تنوين خفض ثقة بإضافة أخا إليه، «حتى» حرف غاية وجر، «ألمت» ألم: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، «بنا» جار ومجرور متعلق بألم، «يومًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية وعامله ألم، «ملمات» فاعل ألم، وألم مع ما بعده في تأويل مصدر بأن محذوفة، وهذا المصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بأحجو.

الشاهد فيه: قوله «أحجو أبا عمرو أخا ثقة» حيث استعمل الفعل المضارع المأخوذ من حجا بمعنى ظن، ونصب به مفعولين: أحدهما «أبا عمْرو» والآخر «أخا ثقة».

واعلم أن العيني رحمه الله حكى أنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا يحجو» ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله تعالى، ثم تبعه مقلدوه وشارحو كلامه ومنهم المؤلف رحمه الله تعالى.

١٧٩- هذا صدر بيت من الخفيف من كلام أبي أمية الحنفي، واسم أبي أمية أوس، وعجز البيت قوله:

والأكثر تَعَدِّى زعم إلى أنْ أو أنَّ وصلتهما، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾ [التغابن، ٧] وقوله:

١٨٠- * وَقَدْ زَعَمَتْ أنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا *

---

* إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبا *

والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٨٥) وفي شرح القطر (رقم ٧٠) والأشموني (رقم ٣١٩).

الإعراب: «زعمتني» زعم: فعل ماض والتاء للتأنيث، والنون للوقاية والياء مفعول أول، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي «شيخًا» مفعول ثان لزعم، «ولست» الواو واو الحال، ليس: فعل ماض ناسخ، وتاء المتكلم اسمه، «بشيخ» الباء حرف جر زائد، شيخ: خبر ليس، وجملة ليس واسمه وخبره في محل نصب حال، «إنما» أداة حصر، «الشيخ» مبتدأ، «من» اسم موصول خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «يدب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، والجملة لا محل لها صلة الموصول، «دبيبًا» مفعول مطلق مؤكد لعامله وهو يدب.

الشاهد فيه: قوله «زعمتني شيخًا» حيث استعمل فيه زعم بمعنى ظن، ونصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم، والثاني قوله شيخًا، وهو ظاهر من الإعراب.

١٨٠- هذا صدر بيت من الطويل من قصيدة طويلة تعتبر من منتخبات شعر كثير عزة، وعجزه قوله: * وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ؟ *

والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (١٧٦) والأشموني (٢٢٠).

الإعراب: «قد» حرف تحقيق، «زعمت» زعم: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، والتاء للتأنيث، «أني» أن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه، «تغيرت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وأن مع اسمه وخبره سد مسد مفعولي زعم، «بعدها» بعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بتغير، وبعد مضاف والضمير مضاف إليه، «ومن» الواو للاستئناف، من: اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع «ذا» اسم إشارة خبر المبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، «الذي» اسم موصول بدل من اسم الإشارة، مبني على السكون في محل رفع، «يا» حرف نداء، «عز» منادى مبني على الضم الملفوظ به - أو الضم الذي على الحرف المحذوف للترخيم - في محل نصب، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته، «لا» حرف نفي، «يتغير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول.

وقال :

١٨١- دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ ، فاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بالْوَفاء حَمِيدُ

والأكثر في دَرَى أن تتعدى إلى واحد بالباء ، تقول : « دَرَيْتُ بكذا » قال الله تعالى : ﴿ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس،١٦] . وإنما تعدَّتْ إلى الكاف والميم بواسطة همزة النقل ، وقوله :

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « زعمت أني تغيرت » حيث ورد فيه زعم بمعنى ظن ، وتعدى إلى مفعوليه بواسطة أن المؤكدة .

واعلم أن تعدي « زعم » إلى مفعوليه بواسطة أن أو أن كثير جدًا ، والشواهد عليه أكثر من أن يضبطها الحصر ، ومنها بيت الشاهد هذا ، ومنها قول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فذُقْ هَجْرَها ، قَدْ كُنتَ تَزْعُمُ أنّهُ رَشَادٌ ، ألا يا رُبَّما كَذَبَ الزَّعْمُ

وقد اختلف العلماء في تعدي « زعم » إلى مفعوليه بغير أنْ أو أنَّ ، فزعم الأزهري أنه لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، ولكن كثرة الشواهد عليه تؤيد صحة جوازه من غير ضرورة ، ومن شواهده البيت السابق (١٧٩) ومنها قول أبي ذؤيب الهذلي :

فإنْ تَزْعُمِينِي كُنتُ أجْهَلُ فيكم فإني شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بالْجَهْلِ

نعم ، الأكثر في هذا الفعل أن يتعدى إلى مفعوليه بواسطة أنْ أو أنَّ المصدريتين ، ولكن تعديه بدونهما لا يصل إلى درجة الضرورة .

١٨١- هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (١٧١) وابن عقيل (١٢٠) والأشموني (٣٢٣) .

اللُّغَةُ: « دريت » بالبناء للمجهول – من « درى » إذا علم، « عرو » مرخم عروة ، وهو علم على رجل، « اغتبط » أمر من الاغتباط ، وأراد به السرور .

الإِعْرَابُ: « دريت » دري : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، وهو المفعول الأول، « الوفي » مفعول ثان ، وهو مضاف و« العهد » ، مضاف إليه، « يا » حرف نداء، و« عرو » منادى مبني على الضم المذكور أو الموجود على الحرف المحذوف للترخيم في محل نصب، « فاغتبط » الفاء حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « فإن » الفاء حرف دال على التعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطًا » اسم إن، « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط، « حميد » خبر إن .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « دريت الوفي » حيث استعمل فيه درى بمعنى علم ، ونصب به مفعولين؛

١٨٢- فَقُلْتُ أجِرْنِي أبا خَالِدٍ وإلا فَهَبْنِي امْرأً هالِكا

أولهما : تاء المخاطب الواقعة نائبًا عن الفاعل ، وثانيهما : قوله « الوفي » وقد ظهر هذا من الإعراب .

١٨٢- هذا بيت من المتقارب من كلام ابن همام السلولي ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٧٤) وابن عقيل (رقم ١٢٧) والأشموني (رقم ٣٢٤) .

اللغة: « أجرني » أصل معناه اتخذني لك جارًا تدفع عنه وتحميه وتغيثه ، ثم استعمل في لازم ذلك ، فصار بمعنى أغثني مما نزل بي، « أبا خالد » وقع في بعض الروايات « أبا مالك » وقوله « هبني » معناه اعتقدني .

الإعراب: « قلت » فعل وفاعل، « أجرني » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به، « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و« خالد » أو « مالك » مضاف إليه، « وإلا » الواو للاستئناف ، إن : شرطية جازمة ، لا : نافية ، وفعل الشرط محذوف تقديره : وإلا تجرني، « فهبني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول، « امرأ » مفعول ثان لهب ، منصوب بالفتحة الظاهرة « هالكا » صفة لقوله امرأ .

الشاهد فيه: قوله « فهبني امرأ » حيث استعمل هب بمعنى اعتقد ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله امرأ .

وهنا أمران يجب أن تعلمهما :

الأول : أن « هب » الذي يدل على معنى اعتقد فعل أمر جامد غير متصرف ، فلم يجئ منه ماض ولا مضارع ، فأما قولك : وهب يهب هب ، فمن الهبة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ [إبراهيم ، ٣٩] ، وقوله جل شأنه : ﴿ يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ﴾ [الشورى ، ٤٩] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران ، ٨] ؛ وأما وهب في نحو قولهم : وهبني الله فداك ، فبمعني جعلني الله فداك .

والثاني : أن الأكثر تعدي « هب » إلى مفعوليه صراحة كما في بيت الشاهد ، وقد يدخل على أن المؤكدة المصدرية ، واختلف العلماء في ذلك ؛ فذهب الجرمي وابن سيده والجوهري والحريري إلى أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء : ليس لحنًا ؛ لأنه واقع في فصيح العربية ، وقد روي من حديث عمر « هب أن أبانا كان حمارًا » .

ومن شواهد تعديه لاثنين صريحين - غير بيت الشاهد الذي معنا - قول عقيبة بن هبيرة الأسدي :

أي : اعتقدني ، وقوله :

١٨٣- * تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا *

والأكثر في « تَعَلَّمْ » أن يتعدى إلى أنَّ وصلتها كقوله :

١٨٤- * تَعَلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أنَّكَ مُدْرِكِي *

فَهَبْهَا أُمَّةً ذَهَبَتْ ضَيَاعًا يَزِيدُ أَمِيرُهَا وأبو يَزِيد

وجاء عليه قول الشاعر :

هَبُونِي أَغُضُّ إذا ما بَدَتْ وَأَمْنَع طَرْفِي فَلَا أنْظُرُ

١٨٣- هذا صدر بيت من الطويل لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر ، وكان قد خرج هو والنابغة الذبياني يريدان الغزو ، فرأى زياد جرادة ، فقال : حرب ذات ألوان ، فرجع ، ومضى النابغة لطيته ، وفيه يقول زياد كلمة منها البيت المستشهد بصدره ، وعجز البيت قوله :

* فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٦٩) وابن عقيل (رقم ١٢١) والأشموني (رقم ٣٢٥) .

اللُّغَة: « تعلم » معناه هنا اعلم واستيقن، « شفاء النفس » أراد به قضاء مآربها وإذهاب غيظها، « لطف » أراد به الرفق في الأمور والتأني لها، « التحيل » أخذ الشيء بحيلة .

الإعْرَاب: « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « شفاء » مفعول أول ، وشفاء مضاف و« النفس » مضاف إليه، « قهر » مفعول ثان ، وقهر مضاف وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى النفس مضاف إليه، « فبالغ » الفاء حرف عطف ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « بلطف ، في التحيل » جاران ومجروران يتعلق كل منهما ببالغ، « والمكر » معطوف على التحيل .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه تعلم ومعناه اعلم ، وقد نصب به مفعولين : **أولهما** قوله « شفاء النفس » **وثانيهما** قوله « قهر عدوها » .

١٨٤- هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَنْ وَعِيدًا مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ *

وهذا بيت من قصيدة طويلة لأنس بن زنيم الديلي ، يقولها بعد فتح مكة ، معتذرًا لرسول الله ﷺ مما كان عمرو بن سالم الخزاعي يقوله فيه وفي أصحابه وأولها قوله :

وشاهدُ أفعال التصيير قولُه تعالى : ﴿ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان، ٢٣] ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء، ١٢٥] ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا ﴾ [البقرة، ١٠٩] ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ ﴾ [الكهف، ٩٩] .

أَنتَ الَّذِي تُهْدَى مَعَدٌّ بِأَمْرِهِ ... بَلِ اللَّهُ يَهْدِيهِمْ، وَقَالَ لَكَ: اشْهَدِ

وَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا ... أَبَرَّ وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدِ

وانظرها في سيرة ابن هشام (٤ – ٤٦ بتحقيقنا) .

الإعراب: « تعلم » فعل أمر بمعنى اعلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « رسول » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و« الله » مضاف إليه، « أنك » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه، « مدركي » مدرك : خبر أن ، ومدرك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وأن مع اسمه وخبره في محل نصب سد مسد مفعولي تعلم .

الشاهد فيه: قوله « تعلم أنك مدركي » حيث استعمل تعلم الذي بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين بواسطة أن المؤكدة المصدرية ، وهذا هو الأكثر في تعدي هذا الفعل .

ومن شواهد المسألة قول معديكرب بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار :

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا ... قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلَابِ

وقول النابغة الذبياني يرد على زياد بن سيار صاحب البيت السابق (رقم ١٨٣) وينكر عليه تطيره :

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا ... عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهُوَ الثُّبُورُ

وقول أنس بن زنيم صاحب بيت الشاهد من نفس الكلمة التي منها الشاهد :

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ قَادِرٌ ... عَلَى كُلِّ صَرْمٍ مُتْهِمِينَ وَمُنْجِدِ

ومثل ذلك قول كعب بن زهير المزني :

وَقَالَتْ: تَعَلَّمْ أَنَّ مَا كَانَ بَيْنَنَا ... إِلَيْكَ أَدَاءٌ، إِنَّ عَهْدَكَ صَالِحُ

وقوله « إليك أداء » يريد مؤدّى ، فاستعمل اسم المصدر وأراد به اسم المفعول .

ومثل قول كعب أيضًا :

وَقَالَتْ: تَعَلَّمْ أَنَّ بَعْضَ حُمُوَّتِي ... وَبَعْلِي غِضَابٌ كُلُّهُمْ لَكَ كَاشِحُ

ويتعدى هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المخففة من الثقيلة أيضًا ، كقول الحارث بن وعلة :

* فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ *

واحترزت من ظن بمعنى اتهم فإنها تتعدى لواحد نحو قولك «عُدِمَ لي مَالٌ فَظَنَنْتُ زيدًا» ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ [التكوير، ٢٤] أيْ ما هو بمتّهَم عَلَى الغيب، وأما من قرأ بالضاد فمعناه: ما هو ببخيل، وكذلك علم بمعنى عرف، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل، ٧٨] ورأى من الرأي، كقولك: «رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، أو حرمتَهُ» وَحَجَا بمعنى قصد نحو: «حَجَوْتُ بيتَ الله» ومن وَجَدَ بمعنى حَزِنَ أو حَقَدَ؛ فإنهما لا يتعديان بأنفسهما، بل تقول: «وجدت عَلَى الميت» و«حقدتُ عَلَى المسيء».

ثم اعلم أن لأفعال القلوب ثلاثَ حالات: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

فأما **الإعمال** فهو نصبُهَا المفعولين، وهو واجب إذا تقدمت عليهما[1] ولم يأت بعدها مُعَلِّق، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا»، وجائز إذا توسطت بينهما نحو: «زيدًا ظننت عالمًا» أو تأخرت عنهما، نحو: «زيدًا عالمًا ظننت».

وأما **الإلغاء** فهو: إبطال عملها إذا توسّطَتْ أو تأخرت؛ فتقول «زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ» وَ«زَيْدٌ عَالِمٌ ظَنَنْتُ» والإلغاءُ مع التأخر أحسن من الإعمالُ، والإعمال مع التَّوسُّطِ أحسنُ من الإلغاء، وقيل: هما سِيَّان.

وأما **التعليق** فهو: إبطال عملها في اللفظ دُون التقدير؛ لاعتراض ما لَهُ صَدْرُ الكلام بينها وبين معموليها، وهو واحد من أمور عشرة:

أحدها: لام الابتداء نحو «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ فَاضِلٌ» وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة، ١٠٢].

---

(١) هذا مذهب البصريين، وزعم علماء الكوفة أنه يجوز الإلغاء مع تقدم العامل وعدم ذكر معلق بعده، واستدلوا على ذلك بقوله:

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

والبصريون يجعلون هذا البيت إما من قبيل الإلغاء؛ لأن الفعل غير واقع في أول الكلام بسبب تقدم حرف النفي عليه، وزعموا أن من شرط وجوب الإعمال عندهم زيادة على ما ذكر المؤلف ألا يتقدم على الفعل شيء في الكلام؛ فشروط وجوب الإعمال عندهم ثلاثة، وإما أن يكون البيت من قبيل التعليق بتقدير لام الابتداء بين الفعل ومعمولاته، والتقدير: وما إخال لدينا منك تنويل.

الثاني: لام جواب القسم، نحو «عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» أَيْ علمت- والله- ليقومنَّ زيدٌ، وقوله:

١٨٥- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ المَنَايَا لا تَطِيشُ سِهَامُهَا

الثالث: الاستفهامُ، سواء كَانَ بالحرف كقولك: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ في الدار أم عَمْرٌو» وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء،١٠٩] أو بالاسم سواء كَانَ الاسم مبتدأ نحو ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف،١٢] ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾ [طه،٧١] أو خبرًا، نحو: «عَلِمْتُ مَتَى السَّفَرُ» أو مضافًا إليه المبتدأ، نحو: «عَلِمْتُ أبو مَنْ زَيْدٌ» أو الخبر، نحو: «عَلِمْتُ صَبِيحةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ» أو

١٨٥- هذا بيت من الكامل من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٧٨) وفي القطر (رقم ٨٢) وفي مغني اللبيب (رقم ٦٥١) وأنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦).

الإعراب: «لقد» اللام موطئة للقسم، قد: حرف تحقيق، «علمت» فعل وفاعل، «لتأتين» اللام واقعة في جواب القسم، تأتي: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، «منيتي» منية: فاعل تأتي، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها جواب القسم «إن» حرف توكيد ونصب، «المنايا» اسم إن، «لا» نافية، «تطيش» فعل مضارع، «سهامها» سهام: فاعل تطيش، وسهام مضاف والضمير العائد إلى المنايا مضاف إليه، وجملة الفعل المنفي وفاعله في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «علمت لتأتين منيتي» حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو علمت، قبل لام جواب القسم، فلما وقع ذلك الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة، ولولا هذه اللام لنصب هذا الفعل مفعوليه، فكأن يقول: علمت منيتي آتية، مثلًا، ولكن وجود اللام منع من وجود هذا النصب في اللفظ، وهو موجود في التقدير؛ فهذه الجملة لا محل لها باعتبار كونها جوابًا للقسم، ولها محل نصب باعتبار كونها في مقام مفعولي علمت، وهكذا حكم الفعل المعلق عن العمل في اللفظ: يكون محل ما بعده نصبًا باعتبار كونه واقعًا موقع مفعوليه، وسيأتي مزيد بيان على ذلك في شرح الشاهد الآتي من كلام كثير بن عبد الرحمن (رقم ١٨٧) فانتظره.

فَضْلَة نحو ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء،٢٢٧] فـ« أَيَّ » منصوب عَلَى المصدر بما بعده ، وتقديره : ينقلبون أَيّ انقلاب ، وليس منصوبًا بما قبله ؛ لأن الاستفهام له الصّدْرُ فلا يعمل فيه ما قبله .

وهذه الأنواع كلها داخلة تحت قولي : « استفهام » .

الرابع : « ما » النافية ، نحو « عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » وقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ [الأنبياء،٦٥] .

الخامس : « لا » النافية في جواب القَسَمِ ، نحو : « علمتُ واللهِ لا زَيْدٌ في الدار ولا عمرو » .

السادس : « إنِ » النافية في جواب القسم ، نحو : « علمت والله إنْ زَيْدٌ قائم » بمعنى ما زَيْد قَائِمٌ .

السابع : « لَعَلّ » نحو : ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء،١١١] ذكره أبو علي في التذكرة .

الثامن : « لو » الشرطية ، كقول الشاعر :

١٨٦- وَقَدْ عَلِمَ الأقْوامُ لَوْ أَنّ حَاتِمًا ... أَرادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

التاسع : « إنّ » التي في خبرها اللامُ ، نحو « عَلِمْتُ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » ذكَرَهُ جماعة

١٨٦- هذا بيت من الطويل من كلام حاتم الطائي الجواد المشهور ، من قصيدة له يعتب فيها على امرأته ماوية ، وكانت تأمره بالإمساك وكف اليد عن العطاء ، وانظر ديوانه المطبوع في أوروبا (ص ٣٩ – ٤٠) والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٢٣٧) .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق، « علم الأقوام » فعل وفاعل، « لو » حرف تعليق يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، « أن » حرف توكيد ونصب، « حاتمًا » اسم أن، « أراد » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى حاتم ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف يقع شرط لو ، والتقدير : لو ثبت كون حاتم أراد – إلخ، « ثراء » مفعول به لأراد ، وثراء مضاف و« المال » مضاف إليه، « كان » فعل ماض ناقص، « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، « وفر » اسم كان ، وجملة كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب لو .

من المغاربة ، والظاهر أن المعلِّق إنما هو اللام ، لا إنَّ ، إلا أَن ابن الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز « علمت إنَّ زيدًا قائم » بالكسر مع عدم اللام ، وأَن ذلك مذهبُ سيبويه ؛ فعَلَى هذا المعلِّقُ إنَّ .

العاشر : « كم » الخبرية ، نَصَّ عَلَى ذلك بعضُهُمْ ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [يس، ٣١] وقدر « كم » خبرية منصوبة بأهلكنا ، والجملةَ سَدَّتْ مسدَّ مفعولي « يروا » ، و« أنهم » بتقدير بأنهم ، وكأنه قيل : أهلكناهم بالاستئصال ، وهذا الإعراب والمعنى صحيحان ، لكن لا يتعين خبرية « كم » بل يجوز أن تكون استفهامية ، ويؤيده[1] قراءة ابن مسعود ﴿ مَنْ أَهْلَكْنَا ﴾ وجَوَّزَ الفراء انتصاب « كم » بيروا ، وهو سهو : سواء قدرت خبرية أو استفهامية[2] ، وقال سيبويه : « أنَّ » ومعمولاها بَدَلٌ من « كم » وهذا مُشكل ؛ لأنه إن قدر « كم » معمولة ليروا لزم ما أَوردناه عَلَى الفراء من إخراج كم عن صَدْريتها ، وإن قدرها معمولة لأهلكنا لزم تسلُّطُ أهلكنا عَلَى أنهم ، ولا يصح أن يقال : أهلكنا عدم الرجوع ، والذي يصحح قوله عندي أن يكون مراده أنها بدل من كم وما بعدها ، فإنَّ « يروا » مُسَلَّطة في المعنى عَلَى أن وصلتها . فهذه جملة المعلقات .

والجملة المعلَّق عنها العاملُ في موضع نصب بذلك المعلّق ، حتى إنه يجوز لك أن تعطف عَلَى محلها بالنصب ، قال كُثير :

١٨٧- وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى ‌‌‌ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « علم الأقوام – إلخ » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين ، وهو علم ، قبل « لو » فعلقته عن العمل في لفظ الجملة ، على نحو ما قررناه في الشاهد السابق ص ٣٠٨ الماضية .

١٨٧- هذا بيت من الطويل من كلام كثير بن عبد الرحمن ، المعروف بكثير عزة ، وهو من

---

(١) إنما تؤيد قراءة ابن مسعود كون « كم » استفهامية فيما لو تعينت « من » الواقعة في قراءة ابن مسعود موقع « كم » لأن تكون استفهامية ، لكن ذلك لا يتعين ، بل يجوز أن تكون من موصولة .

(٢) لأن « كم » تستوجب الصدارة ؛ فلا يعمل فيها ما قبلها ، خبرية كانت أو استفهامية .

يروى بنصب « مُوجِعَاتٍ » بالكسرة عطفًا عَلَى محل قوله « ما البكى » وَمِنْ ثم سمى ذلك تعليقًا ؛ لأن العامل مُلْغًى في اللفظ وعاملٌ في المحل ؛ فهو عامل لا عامل ، فسمى معلَّقًا ، أَخْذًا من المرأة المعلقة التي [هي] لا مُزَوَّجَة ولا مُطَلّقة ، ولهذا قال ابن الخشاب : لقد أجاد أَهْلُ هذه الصناعة في وضع هذا اللَّقَبِ لهذا المعنى .

ولْنَشْرَح ما تقدم الوعْدُ بشرحه من الأفعال التي تتعدَّى إلى مفعولين أولهما مُسَرَّح دائمًا : أَيْ مُطْلَقٌ من قيد حرف الجر ، والثاني تارة مُسَرَّحٌ منه وتارة مُقَيَّد به ، وقد ذكرت منها في المقدّمة عشرةَ أفعالٍ .

أحدها : « أمرَ » قال تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة،٤٤] وقال الشاعر :

شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٨٨) وفي القطر (رقم ٧٤) وأنشده الأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) .

الإعراب: « ما » نافية، « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه، « أدري » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب بأدري ، وقبل مضاف و« عزة » مضاف إليه، « ما » اسم استفهام مبتدأ « البكى » خبر المبتدأ ، وجملة هذا المبتدأ والخبر في محل نصب بأدري، « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي، « موجعات » معطوف على محل جملة « ما البكى » منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وموجعات مضاف ، و« القلب » مضاف إليه، « حتى » حرف غاية وجر، « تولت » تولى : فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي ، وقبل تولت أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجرورًا بحتى ، والجار والمجرور متعلق بأدري .

الشاهد فيه: قوله « أدري ما البكى ولا موجعات » فإن أدري فعل مضارع من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ؛ وقوله « ما البكى » جملة من مبتدأ وخبر ؛ فكان حق الفعل أن يعمل في لفظ أو محل المبتدأ والخبر النصب ، لكن لما كان المبتدأ اسم استفهام ، وكان اسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأنه ملازم للتصدر ؛ لهذه الأسباب لم يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، وعمل في محلهما ، والدليل على أنه عمل في محلهما أنه عطف عليهما قوله « موجعات » بالنصب بالكسرة ، والمعطوف يجب أن يكون كالمعطوف عليه في إعرابه ، كما هو معلوم لك ؛ فيدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب ، ولما لم يكن المعطوف عليه منصوبًا لفظًا ولا تقديرًا فإنا نثق بأنه منصوب محلًا ، وليس في هذا ما يدعو إلى الإطالة بالشرح والإيضاح ، فافهم .

١٨٨- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ

فجمع بين اللغتين .

الثاني : « اسْتَغْفَرَ » قال الشاعر :

١٨٩- أَسْتَغْفِرُ اللهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطَئِي ... ذَنْبِي وَكُلُّ امْرِئٍ لَا شَكَّ مُؤْتَزِرُ

١٨٨- هذا بيت من البسيط ، وقد نسبه قوم إلى عمرو بن معديكرب الزبيدي ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) ومن شواهد مغني اللبيب في « فصل عقدته للتدريب في ما رقم ٥٣١ بتحقيقنا » ومن شواهد المبرد في الكامل (١ / ٢١) ونسبه إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

اللغة: « نشب » النشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وكأنه أراد بالمال الذي ذكره قبل ذلك الإبل خاصة ؛ لأنها غالب أموال العرب (وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٠) الآتي .

الإعراب: « أمرتك » فعل وفاعل ومفعول أول، « الخير » مفعول ثان ، وستعرف كلامًا فيه، « فافعل » الفاء فاء الفصيحة ، وافعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « ما » اسم موصول : مفعول به لافعل ، مبني على السكون في محل نصب، « أمرت » أمر : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعل، « به » جار ومجرور متعلق بأمر ، وجملة الفعل ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول، « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق، « تركتك » فعل وفاعل ومفعول أول، « ذا » مفعول ثان لترك ، وذا مضاف و« مال » مضاف إليه، « وذا » الواو عاطفة ، ذا : معطوف على ذا السابق ، وهو مضاف ، و« نشب » مضاف إليه .

الشاهد فيه: قوله « أمرت الخير » وقوله « أمرت به » فإن العبارة الأولى قد تعدى فيها الفعل الذي هو أمر إلى مفعولين بنفسه ، وفي العبارة الثانية قد تعدى إلى الأول منهما بنفسه ، وهو النائب عن الفاعل ، وإلى الثاني بحرف الجر ، والذي في كلام سيبويه والأعلم رحمهما الله يدل على أنهما يعتبران الأصل في هذا الفعل أنه يتعدى إلى ثاني مفعوليه بحرف الجر ، ثم قد يحذف حرف الجر فيصل الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه ، فيدل ذلك على أن النصب عندهما على نزع الخافض ، وأنه يقتصر فيه على المسموع ، قال الأعلم : « أراد الشاعر أمرتك بالخير ، فحذف ووصل الفعل ونصب ، وسوغ الحذف والنصب أن الخير اسم فعل يحسن أن وما عملت فيه في موضعه ، وأن : يحذف معها حرف الجر كثيرًا ، تقول : أمرتك أن تفعل ، تريد بأن تفعل . . . فإن قلت : أمرتك بزيد ، لم يجز أن تقول : أمرتك زيدًا ، لما بينت لك » اهـ ، ويريد بقوله « اسم فعل » أنه اسم معنى دال على الحدث .

١٨٩- هذا بيت من البسيط ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو فيما يظهر لي من عمل من لا يحتج بقوله .

وقول الآخر:

١٩٠- أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ   رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

الإعراب: «أستغفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «الله» منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول، «من عمدي» الجار والمجرور متعلق بأستغفر، وهو المفعول الثاني، وعمد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «ومن خطئي» الواو عاطفة، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وخطأ مضاف، والياء التي هي ضمير المتكلم مضاف إليه، «ذنبي» ذنب: بدل من عمد، وذنب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «وكل» الواو واو الحال، كل: مبتدأ، وكل مضاف و«امرئ» مضاف إليه، «لا» نافية للجنس، «شك» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف، والتقدير: لا شك موجود والجملة من لا واسمها وخبرها لا محل لها اعتراضية بين المبتدأ وخبره، «مؤتزر» خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «أستغفر الله من عمدي» حيث عدى الفعل - الذي هو أستغفر - إلى مفعولين، وعداه إلى الأول الذي هو لفظ الجلالة بنفسه، وعداه إلى الثاني بحرف الجر.

ولكن المؤلف نفسه قد ذكر في مغني اللبيب أن الحق أن هذا الفعل ينصب المفعولين بنفسه دائمًا؛ لأن الفعل الثلاثي المجرد - وهو غفر - ينصب مفعولًا، والسين والتاء الدالان على الطلب يزيدانه مفعولًا، وقال: «وأما قولهم: استغفرت الله من الذنب فهو على تضمن معنى أتوب إليه منه» اهـ، فاعرف ذلك وقسه بما ذكره ههنا.

١٩٠- هذا بيت من البسيط، ولم أجد أحدًا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) وقد أنشده الأشموني (رقم ٤٠٥) والمؤلف في أوضح المسالك في باب التمييز (رقم ٢٧٣) وكذلك أنشده ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص٥٢٠ بتحقيقنا).

الإعراب: «أستغفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «الله» منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول، «ذنبًا» مفعول ثان، «لست» ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع، «محصيه» محصي: خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة، ومحصي مضاف وضمير الغائب العائد إلى ذنب مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وجملة ليس واسمه وخبره في محل نصب صفة لقوله ذنبًا، «رب» صفة لله، ورب مضاف و«العباد» مضاف إليه، «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، «الوجه» مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب حال من لفظ الجلالة، «والعمل» معطوف على الوجه.

الشاهد فيه: قوله «أستغفر الله ذنبًا» حيث نصب بأستغفر مفعولين، وعداه إليهما بدون توسط حرف جر، على ما وضح لك من الإعراب.

الثالث: «اختار» قال الله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ [الأعراف، ١٥٥]، وقال الشاعر:

١٩١- وَقَالُوا: نَأَتْ فاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَى ... فَقُلْتُ: الْبُكَى أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلي

أي: اخْتَرْ من الصبر والبكى أحَدَهُمَا.

الرابع: «كَنَى» بتخفيف النون. تقولُ «كَنَيْتُهُ أبا عَبْدِ اللهِ»، و«بأبي عَبْدِ اللهِ» ويقال أيضًا «كَنَوْتُهُ» قال:

١٩٢- هِيَ الْخَمْرُ لَا شَكَّ تُكْنَى الطِّلَا ... كما الذِّئْبُ يُكْنَى أبَا جَعْدَةِ

قال الأعلم الشنتمري: «أراد من ذنب، فحذف الجار وأوصل الفعل فنصب، والذنب ههنا اسم جنس بمعنى الجمع فلذلك قال لست محصيه» اهـ. كلامه بحروفه، وهو رأي سيبويه وشبهه بقول المتلمس: آليت حب العراق الدهر أطعمه - يريد حلفت على حب العراق لا أطعمه أبد الدهر، فأما المؤلف فيرى هنا أن هذا الفعل له حالتان، وفي مغني اللبيب يرى أن له حالة واحدة على ما سبق في شرح الشاهد السابق ص ٣٨٣ الماضية.

١٩١- هذا بيت من الطويل، من قصيدة طويلة لكثير بن عبد الرحمن، المعروف بكثير عزة، وأول هذه القصيدة قوله:

أَلَا حَيِّيَا لَيْلَى، أَجَدَّ رَحِيلِي ... وَآذَنَ أَصْحَابِي غَدًا بِقُفُولِ

الإعراب: «قالوا» فعل وفاعل، «نأت» نأى: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، «فاختر» الفاء حرف دال على التفريع، اختر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وله مفعول محذوف «من الصبر» جار ومجرور متعلق باختر، وتقدير الكلام: فاختر من الصبر والبكى واحدًا، أو فاختر ما يريحك منهما، ونحو ذلك، «فقلت» الفاء حرف عطف، وقلت: فعل وفاعل، «البكى» مبتدأ، «أشفى» خبر المبتدأ، «إذن» حرف جواب وجزاء لا عمل له، «لغليلي» الجار والمجرور متعلق بأشفى، وغليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فاختر من الصبر والبكى» حيث عدي الفعل، الذي هو قوله اختر إلى مفعولين: أحدهما محذوف يصل إليه الفعل بنفسه، وثانيهما مذكور، وقد وصل الفعل إليه بحرف الجر، وذلك في قوله «فاختر من الصبر والبكى» وتقدير الكلام: اختر من الصبر والبكى أحدهما.

١٩٢- هذا بيت من المتقارب من كلام عبيد بن الأبرص، وهو بيت مفرد، قاله للنعمان بن المنذر، وكان قد قدم عليه يوم بؤسه، وكان للنعمان يومان: يوم نعيم يعطي فيه كل من وفد عليه

وقال:

١٩٣- * وَكِتْمَانُهَا تُكْنَى بِأُمِّ فُلَانِ *

ويحبوه، ويوم بؤس يقتل فيه كل وافد إليه، واعلم أن أصل الرواية في هذا البيت هكذا:

هِيَ الْخَمْرُ تُكْنَى الطِّلَاءَ كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةِ

وهو على ذلك مختل الوزن، وقد قالوا: إن الخليل رحمه الله أصلحه وزاد فيه فصار صدره * هي الخمر يكنونها بالطلاء * وقد أصلحه الجواليقي في شرح أدب الكاتب فجعله * هي الخمر تكني بأم الطلاء * ووقع في المزهر (١ / ٥٠٨) تصحيحه هكذا * هي الخمر حقًا وتكنى الطلاء * ووقع في اللسان (ط ل ا) تصحيحه بوجه آخر هكذا * وقالوا هي الخمر يكنونها بالطلاء * وفيه أيضًا (ج ع د) تصحيحه بوجه آخر هكذا * وقالوا هي الخمر تكنى الطلاءِ * والذي في إنشاد المؤلف إصلاح آخر للبيت قريب من الذي وقع في المزهر ولنا كلام في هذا الإصلاح ذكرناه في شرحنا على أدب الكاتب (ص ١٧٦ بتحقيقنا) فارجع إليه إن شئت.

الإعراب: «هي» ضمير منفصل مبتدأ، «الخمر» خبر المبتدأ، «لا شك» لا: نافية للجنس، شك: اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا شك موجود، وجملة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها معترضة بين الموصوف الذي هو الخمر وصفته التي هي جملة تكنى ومفعوليه، «تكنى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي، «الطلا» مفعول ثانٍ لتكنى، ونائب الفاعل هو المفعول الأول، وجملة الفعل ومفعوليه في محل رفع صفة للخمر، لأنه اسم محلى بأل الجنسية فهو شبيه بالنكرة في معناه، والجمل بعد النكرة أو ما يشبه النكرة تكون صفات، «كما» الكاف حرف تشبيه وجر، ما: كافة، «الذئب» مبتدأ، «يكنى» فعل مضارع مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى الذئب هو نائب الفاعل، وهو المفعول الأول، «أبا» مفعول ثان، وأبا مضاف و«جعدة» مضاف إليه، وجملة يكنى ومفعوليه في محل رفع خبر لمبتدأ الذي هو الذئب.

الشاهد فيه: قوله «تكنى الطلاء» وقوله «يكنى أبا جعدة» حيث عدى الفعل في الموضعين - الذي هو قوله يكنى - إلى مفعولين من غير أن يوسط بينه وبين أحدهما حرف الجر، وأول هذين المفعولين هو الضمير المستتر في كل منهما، وثانيهما الاسم الظاهر بعد كل منهما، وهذا ظاهر من الإعراب.

ولنا على البيت في رواية المؤلف ومن تبعه ملاحظة، خلاصتها أن قوله «الطلا» ليس كنية بحسب الظاهر؛ لأنها لم تصدر بأب ولا أم، فأما من رواه «تكنى بأم الطلا» فأمره ظاهر.

١٩٣ - هذا نصف بيت من المتقارب، ولم أجد أحدًا ذكر لهذا الشاهد تكملة أو نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: «كتمانها» كتمان: مبتدأ، وكتمان مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «تكنى»

الخامس : « سَمَّى » تقول « سَمَّيْتُهُ زيدًا » و« سَمَّيْتُهُ بزَيْدٍ » قال :

١٩٤- وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا ؛ فَلَمْ يَكُنْ لأمْرٍ قَضَاهُ اللهُ في النّاس مِنْ بُدِّ

السادس : دعا بمعنى سَمَّى[1] ، تقول « دَعَوْتُهُ بزيد » وقال الشاعر :

فعل مضارع مبني للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هي نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، « بأم » جار ومجرور متعلق بتكنى، وهو المفعول الثاني ، وأم مضاف ، و« فلان » مضاف إليه ، وجملة تكنى ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « تكنى بأم فلان » حيث عدى الفعل الذي هو قوله تكنى ، إلى مفعولين : أحدهما وصل إليه بنفسه ، وهو الضمير المستتر الذي هو نائب الفاعل ، وثانيهما وصل إليه بحرف الجر .

ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

* راهِبَةٌ تُكْنَى بِأُمِّ الْخَيْرِ *

١٩٤- هذا بيت من الطويل ، ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللُّغَة: « ليحيا » أراد لتطول به الحياة، « لأمر قضاه الله » أراد به الموت ، وأصل معنى هذا البيت من قولهم : لكل مسمى من اسمه نصيب ، يريد أنه سماه يحيى ليكون له من اسمه نصيب فيطول به العمر، ولكن الموت عاجله .

الإعْرَاب: « سميته » فعل وفاعل ومفعول أول، « يحيى » مفعول ثان ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، « ليحيا » اللام لام التعليل ، يحيا : فعل مضارع منصوب تقديرًا بأن المضمرة جوازًا بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى يحيى العلم، « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب، « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون، « لأمر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر يكن تقدم على اسمه « قضاه الله » قضى : فعل ماض ، وضمير الغائب العائد إلى أمر مفعول به ، ولفظ الجلالة فاعل ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لأمر، « من » حرف جر زائد « بد » اسم يكن مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « سميته يحيى » حيث عدى الفعل – الذي هو سمى – إلى مفعولين صراحة : أولهما الضمير المتصل ، وثانيهما قوله يحيى ، وهو علم .

---

(١) احترز المصنف بقوله « بمعنى سمى » عن « دعا » التي بمعنى نادى ، كما سنسمعك في عبارة سيبويه آخر شرح الشاهد الآتي (١٩٥) .

١٩٥- دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو، وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلِبَانِ

السابع: «صَدَقَ» بتخفيف الدال- نحو: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران، ١٥٢] ﴿ثُمَّ صَدَقْنَاهُمُ الْوَعْدَ﴾ [الأنبياء، ٩]، وتقول: صَدَقْتُهُ في الوعد.

الثامن: «زَوَّجَ» تقول: «زَوَّجْتُهُ هندًا، وبهندٍ» قال الله تعالى: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾ [الأحزاب، ٣٧] وقال: ﴿وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الدخان، ٥٤].

التاسع والعاشر: «كَالَ، وَوَزَنَ» تقول: «كِلْتُ لِزَيْدٍ طَعَامَهُ» و«كِلْتُ زَيْدًا

١٩٥- هذا بيت من الطويل من كلام عبد الرحمن بن الحكم، من كلمة يشبب فيها بامرأة أخيه مروان بن الحكم.

الإعراب: «دعتني» دعا: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، «أخاها» أخا: مفعول ثان لدعا، وأخا مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه، «أم» فاعل دعا، وأم مضاف و«عمرو» مضاف إليه، «ولم» الواو واو الحال، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «أكن» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «أخاها» أخا: خبر أكن، وأخا مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة أكن واسمه وخبره في محل نصب حال، «ولم» الواو عاطفة، لم: حرف نفي وجزم وقلب، «أرضع» فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، «بلبان» جار ومجرور متعلق بأرضع، وجملة أرضع وفاعله في محل نصب بالعطف على جملة الحال السابقة.

الشاهد فيه: قوله «دعتني أخاها» حيث عدى الفعل - الذي هو دعا - إلى مفعولين من غير توسط حرف جر بينه وبين أحدهما؛ فأما أول المفعولين فهو ياء المتكلم في «دعتني» وأما الثاني فهو قوله «أخاها» وذلك ظاهر من الإعراب بأدنى تأمل.

ودعا ههنا بمعنى سمى فكأنها سمته أخاها، ونظير ذلك قول الآخر:

وَإِذَا دَعَوْنَكَ عَمَّهُنَّ فَإِنَّهُ نَسَبٌ يَزِيدُكَ عِنْدَهُنَّ خَبَالاً

فإن كانت دعا بمعنى نادى تعدت إلى واحد، قال سيبويه في باب «الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين» (ج ١ ص ١٦): ودعوته زيدًا، إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحدًا» اهـ.

ومن مجيء «دعا» بمعنى نادى ما ينسب لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب:

لَمَّا رَأَيْتُ الأَمْرَ أَمْرًا مُنْكَرًا أَجَّجْتُ نَارِي وَدَعَوْتُ قَنْبَرَا

طَعَامَهُ » وَ« وَزَنْتُ لِزَيْدٍ مَالَهُ » وَ« وَزَنْتُ زَيْدًا مَالَهُ » قال الله تعالى: ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطففين،٣] ، والمفعول الأول فيهما محذوف .

السابع ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو سبعة :

أحدها : « أَعْلَمَ » المنقولة بالهمزة من « عَلِمَ » المتعدية لاثنين ، تقول : « أَعْلَمْتُ زيدًا عَمْرًا فاضلًا » .

الثاني : « أرَى » المنقولة بالهمزة من « رأَى » المتعدية لاثنين ، نحو « أَرَيْتُ زيدًا عَمْرًا فاضلًا » [بمعنى أعلمته] قال الله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة،١٦٧] ، فالهاء والميم مفعولٌ أول ، و« أعمالهم » مفعول ثان ، و« حسرات » مفعول ثالث .

والبواقي ما ضُمِّنَ معنى أَعلم وأَرى المذكورتين من « أنبأ » و« نبَّأ » و« أَخْبَرَ » وَ« خَبَّرَ » وَ« حَدّث » تقول : أنبأت زيدًا عمرًا فاضلًا ، بمعنى أَعلمته ، وكذلك تفعل في البواقي .

وإنما أَصل هذه الخمسة أَن تتعدى لاثنين : إلى الأول بنفسها ، وإلى الثاني بالباء أَو عَنْ ، نحو ﴿ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾ [البقرة،٣٣] ﴿ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ ﴾ [الأنعام،١٤٣] ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [الحجر،٥١] ، وقد يحذف الحرف نحو : ﴿ مَنْ أَنۢبَأَكَ هَٰذَا ﴾ [التحريم،٣] .

ثم قلت : وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ مَفْعُولٍ في بَابِ ظَنَّ ، وَلَا غَيْرِ الأَوَّلِ في بابِ أَعْلَمَ وَأَرَى ، إلَّا لِدَلِيلٍ ، وَبَنُو سُلَيْم يُجِيزُونَ إجْرَاءَ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ ، وَغَيْرُهُمْ يَخُصُّه بِصيغَةِ « تَقُولُ » بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُنْفَصِلٍ بِظَرْفٍ أَوْ مَعْمُول أَوْ مَجْرُورٍ .

وأقول : ذكرت في هذا الموضع مسألتين متممتين لهذا الباب :

أحدهما : أَنه يجوز حذفُ المفعولين أَو أَحدهما لدليل ، ويمتنع ذلك لغير دليل ، مثالُ حذفهما لدليل قولُه تعالى ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص،٦٢و٧٤] ، أَي تزعمونهم شركاء ، كذا قدروا ، والأحسن عندي أَن يقدر : أَنهم شركاء ، وتكون أَنَّ وصلتُها سادةً مَسَدَّهما ؛ بدليل ذكر ذلك في قوله تعالى : ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ

﴿شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾(١).

ومثالُ حذف أحدهما للدليل وبَقَاء الآخر قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾ [آل عمران، ١٨٠] أيْ بُخْلَهم هو خيرًا لهم، فحذف المفعولَ الأول وأبقى ضميرَ الفصل والمفعول الثاني، وقال عنترة:

١٩٦- وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

أي: فلا تظني غيره واقعًا، أو كائنًا، فحذف المفعول الثاني.

ولا يجوز لك أَن تقول «علمت» أو «ظننت» مقتصرًا عليه من غير دليل عَلَى الأصح، ولا أن تقول «علمت زيدًا» ولا «علمت قائمًا» وتترك المفعول الأول في هذا المثال والمفعول الثاني في الذي قبله من غير دليل عليهما؛ أجمعوا عَلَى ذلك.

١٩٦- هذا بيت من الكامل من كلام عنترة بن شداد العبسي، أحد فرسان العرب وشعرائهم المجيدين في الجاهلية، والبيت من معلقة له مشهورة، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ١٩٢) وابن عقيل (رقم ١٣٤) والأشموني (رقم ٤٣١).

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، والمقسم به محذوف، واللام واقعة في جواب القسم، قد: حرف تحقيق، «نزلت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها جواب القسم، «فلا» ناهية، «تظني» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعله، «غيره» غير: مفعول أول لتظن، وغير مضاف والضمير مضاف إليه، والمفعول الثاني لتظن محذوف، «مني» جار ومجرور متعلق بنزلت، «بمنزلة» جار ومجرور متعلق بنزلت أيضًا، ومنزلة مضاف و«المحب» مضاف إليه «المكرم» صفة للمحب.

الشاهد فيه: قوله «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني لتظن اختصارًا، مع قيام الدليل على ذلك المحذوف، وتقدير الكلام: ولقد نزلت فلا تظني غيره واقعًا، وذلك الحذف جائز، خلافًا لابن ملكون.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٤ - وقد تلا المؤلف هذه الآية للاحتجاج على النحاة الذين قدروا المحذوف في قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ بقولهم: تزعمونهم شركاء، وتلخيص احتجاجه عليهم أن تقديره خير من تقديرهم، لوجهين؛ **الوجه الأول**: أنهم عدوا «زعم» إلى مفعوليها بنفسها، مع أن الكثير تعدي هذا الفعل إلى مفعوليه بواسطة أن المؤكدة وصلتها، على ما سبق بيانه قريبًا (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٠). **والوجه الثاني**: أن القرآن قد جرى أسلوبه على ذلك؛ فالأوفق لنظمه أن يقدر في مكان الحذف ما جرت عادته بذكره في الموطن الملائم.

الثانية : أن العرب اختلفوا في إِجراء الْقَوْل مُجْرى الظن في نصب المفعولين عَلَى لغتين :

فبنو سُلَيم يجيزون ذلك مطلقًا ؛ فيجوزون أن تقول « قُلْتُ زَيْدًا مُنْطلِقًا » .

وغيرهم يوجب الحكاية فيقول « قُلْتُ زَيْدٌ مُنْطَلِق » ولا يجيز إجراء الْقَوْل مُجْرَى الظن إلا بثلاثة شروط :

أَحدها : أن تكون الصيغة « تقول » بتاء الخطاب[١] .

الثاني : أن يكون مسبوقًا باستفهام[٢] :

الثالث : أن يكون الاستفهام متصلًا بالفعل ، أو منفصلًا عنه بظرف أو مجرور أو مفعول .

مثالُ **المتصل** قولُكَ « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا » وقول الشاعر :

١٩٧- مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّواسِمَا يُدْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

١٩٧- هذا بيت من الرجز المصرع أو بيتان من مشطوره من كلام هدبة بن خشرم العذري ، وقد أنشده ابن عقيل (رقم ١٣٥) والأشموني في باب ظن وأخواتها (رقم ٢٤٣) .

---

(١) قد سوى أبو سعيد السيرافي « قلت » بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب ، وسوى الكوفيون « قل » الذي هو فعل أمر بالمضارع المبدوء بتاء الخطاب ، ووجه التسوية في هذين القولين أن الماضي المسند إلى تاء المخاطب والأمر ، كلاهما يشبه المضارع المبدوء بتاء الخطاب بجامع اشتمال الصيغ الثلاثة على الدلالة على الخطاب ، وورد إجراء الماضي المسند إلى تاء المتكلم مجرى الظن في قول الحطيئة يصف جملًا .

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ

ووجه الاستشهاد بهذا البيت أن الرواية فيه بفتح همزة « أني » فلو لم تكن « قلت » بمعنى ظننت لوجب أن تكسر الهمزة ، لما علمت من أن كسر الهمزة واجب بعد القول الذي تقصد به الحكاية ، كما في قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم ، ٣٠] .

(٢) قد ورد إجراء « تقول » مجرى الظن من غير أن يتقدم عليه استفهام في قول امرئ القيس يصف فرسًا :

إِذَا مَا جَرَى شَأْوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُه تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

ووجه الاستشهاد أن الرواية فيه بنصب « هزيز الريح » على أنه مركب إضافي مفعول أول لتقول ، وجملة « مرت بأثأب » في محل نصب مفعول ثان ، والشأوان : مثنى شأو ، وهو السبق ، والعطف - بكسر فسكون - الجانب ، وابتلال عطفه كناية عن سرعة سيره حتى يتصبب عرقه ، وهزيز الريح : دويها عند هبوبها ، وأثأب : اسم جمع واحده أثأبة وهي شجرة .

ومثالُ المنفصل بالظرف قولُ الشاعر :

١٩٨- أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمْلِي بِهِمْ ؟ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحتُومَا

اللُّغَة: « القلص » جمع قلوص - بفتح القاف - وهي الشابة الفتية من الإبل، ووزانه صبور وصبر وغفور وغفر، « الرواسم » المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم. وهو ضرب من سير الإبل السريع.

الإعْرَاب: « متى » اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب، لأنه ظرف زمان، والعامل فيه قوله تقول، « تقول » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « القلص » مفعول أول لتقول، « الرواسم » صفة للقلص، « يدنين » فعل مضارع، ونون النسوة فاعله، « أم » مفعول يدنين، وأم مضاف و« قاسم » مضاف إليه، وجملة يدنين مع فاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان لتقول، « وقاسما » معطوف على أم قاسم.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « تقول القلص يدنين » حيث أجرى تقول - وهو مفتتح بتاء المضارعة الدالة على الخطاب، وقد سبقه استفهام متصل به - مجرى تظن، فنصب به مفعولين: أحدهما قوله « القلص » وثانيهما جملة قوله « يدنين ».

ويرويه بعضهم « متى تظن » وهذا مما يدل على جواز إعمال القول كالظن، لأن رواية كلمة في موضع كلمة تدل على أن معنى الكلمتين واحد وعلى أنهما يجريان مجرى واحدًا.

١٩٨- هذا بيت من البسيط، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (١٩٧) والأشموني (٣٣٤).

الإعْرَاب: « أبعد » الهمزة للاستفهام، « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية عامله تقول الآتي، والظرف مضاف و« بعد » مضاف إليه، « تقول » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « الدار » مفعول أول لتقول، منصوب بالفتحة الظاهرة، « جامعة » مفعول ثان لتقول، وفيه ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل، « شملي » شمل: مفعول به لجامعة، وشمل مضاف وضمير المتكلم مضاف إليه، « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة، « أم » حرف عطف، « تقول » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « البعد » مفعول أول لتقول، « محتومًا » مفعول ثان لتقول.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « أبعد بعد تقول الدار جامعة » حيث أعمل تقول عمل تظن، وهو مضارع مبدوء بالتاء الدالة على الخطاب ومسبوق بهمزة الاستفهام، وقد فصل بينه وبين هذه الهمزة بالظرف المتعلق بتقول.

وفيه شاهد آخر لإجراء القول مجرى الظن، وذلك في قوله « أم تقول البعد محتوما » فإن تقول

[ومثالُ **المنفصل بالمجرور** « أَفي الدار تقول زيدًا جالسًا »]

ومثال **المنفصل بالمفعول** قولُ الشاعر :

١٩٩- أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيّ   لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

ولو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية ، نحو « أَأَنت تقول زَيْدٌ منطلقٌ » .

ثم قلت : باب الأَسْمَاء الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ- وَهِيَ عَشَرَةٌ- أَحَدُهَا الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ : اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ ، كَضَرْب وَإِكْرَام ، وشَرْطه : أَنْ لَا يُصَغَّرَ ، وَلَا يُحَدَّ بالتَّاءِ [نحو « ضَرَبْتُه ضَرْبَتَيْنَ أَوْ ضَرَبَاتٍ »] وَلَا يُتْبَعَ قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَأَنْ يَخْلُفَهُ فِعلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا ، وَعَمَلُهُ مُنَوَّنًا أَقْيَسُ ، نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾ وَمُضَافًا لِلْفَاعِلِ أَكْثَرُ ، نَحْوُ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ وَمَقْرُونًا بِأَلْ

في هذه الجملة نصب مفعولين : أحدهما قوله « البعد » وثانيهما قوله « محتومًا » والفعل في هذه الجملة مسبوق بأم المعادلة لهمزة الاستفهام ، وهذا يدل على أن معادل الاستفهام مثل الاستفهام في هذا الموضع .

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما فعل القول في موضعي الاستشهاد من هذا البيت قد جاءا منصوبين بالفتحة الظاهرة .

١٩٩- هذا بيت من الوافر للكميت بن زيد الأسدي ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ١٨٧) وابن عقيل (رقم ١٣٦) والأشموني (رقم ٣٤٥) واستشهد به من قبلهم جميعًا سيبويه شيخ النحاة (ج ١ ص٦٣) .

الإعراب : « أجهالًا » الهمزة للاستفهام ، جهالًا : مفعول ثان لتقول الآتي ، تقدم عليه ، « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، « بني » مفعول أول لتقول ، وبني مضاف ، و« لؤي » مضاف إليه ، « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبًا ، والتقدير : لعمر أبيك قسمي ، وعمر مضاف وأبي من « أبيك » مضاف إليه ، وأبي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، « أم » حرف عطف ، « متجاهلينا » معطوف على قوله جهالًا ، يريد أهم جهال في الحقيقة أم هم يتصنعون الجهل ؟

الشاهد فيه : قوله « أجهالًا تقول بني لؤي » حيث أعمل « تقول » عمل تظن ، وهو مضارع مبدوء بالتاء التي تدل على الخطاب ، ومسبوق بهمزة الاستفهام ، وقد فصل بينه وبين الهمزة بأحد المفعولين ، وهو قوله « جهالًا » .

وَمُضَافًا لِمَفْعُولٍ ذُكِرَ فَاعِلُهُ ضَعِيفٌ[١] .

وأقول : لما أَنْهَيْتُ حكم الفعل بالنسبة إلى الإعمال أَرْدَفْتُهُ بما يعمل عمل الفعل من الأسماء ، وبدأت منها بالمصدر ؛ لأن الفعل مُشْتَقٌّ منه عَلَى الصحيح .

واحترزت بقولي « الجاري عَلَى الفعل » من اسم المصدر ، فإنه وإن كَانَ اسمًا دالًّا عَلَى الحدثِ ، لكنه لا يجرى عَلَى الفعل ، وذلك نحو قولك : « أَعْطَيْتُ عَطَاءً » فإن الذي يجري عَلَى أَعطيت إنما هو إعطاء ، لأنه مُسْتَوفٍ لحروفه ، وكذا « اغتسلت غُسْلًا »[٢] بخلاف « اغتسل اغتسالا » وسيأتي شرح اسم المصدر بعدُ .

وأَشرت بتمثيلي بضرب وإكرام إلى مثالَيْ مصدر الثلاثي وغيره .

ومثال ما يخلفه فعلٌ مع أَنْ قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة، ٢٥١ والحج، ٤٠] أَيْ : ولولا أَن يَدْفَعَ الله الناس ، أَو أَن دَفَعَ الله الناس ، ومثال ما يخلفه فعل مع ما قولُه تعالى : ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [الروم، ٢٨] أي : كما تَخافون أَنفسكم ، ومثالُ ما لا يخلفه فعلٌ مع أَحد هذين الحرفين قولهم « مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار » إذ ليس المعنى عَلَى قولك : فإذا له أَنْ صَوَّتَ ، أَو أَنْ يُصَوِّتَ ، أَو ما يصوت ؛ لأنك لم ترد بالمصدر الحدوث فيكونَ في تأويل الفعل ، وإنما أَردت أَنك مررت به وهو في حالة تصويت ، ولهذا قدروا للصوت الثاني ناصبًا ، ولم يجعلوا صوتًا الأول عاملًا فيه .

وإنما كَانَ عملُ المنوَّنِ أَقيَسَ لأنه يشبه الفعل بكونه نكرة .

وإنما كَانَ إعمالُ المضاف للفاعل أَكْثَرَ لأن نسبة الحدث لمن أَوجده أَظْهَرُ من نسبته لمن أوقِعَ عليه ، ولأن الذي يظهر حينئذٍ إنما هو عملُهُ في الفَضْلَة ، ونظيره أَنَّ « لات » لما كانت ضعيفة عن العمل لم يُظهروا عملها غالبًا إلا في منصوبها .

وإنما كَانَ إعمال المضافِ للمفعول الذي ذُكِر فاعله ضعيفًا لأن الذي يظهر حينئذ إنما هو عمله في العُمْدَة ، ولقد غَلا بعضهم فزعم في المضاف للمفعول ثم يذكر فاعله

---

(١) في نسخة « ومقرونًا بأل ومضافًا لمفعول قليل » بدون قوله « ذكر فاعله » .

(٢) وكذلك : كلمته كلامًا ، وسلمت عليه سلامًا ، وأطعته طاعة ، وأطقت الأمر طاقة ، وأجبته جابة .

بعد ذلك أَنه مختصٌّ بالشعر، كقول الشاعر:

٢٠٠- أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبِ قَـرْعُ الْـقَـوَاقِـيـزِ أفْـوَاهُ الأبَـارِيـقِ

فيمن روى «الأفواهُ» بالرفع، ويردُّ عَلَى هذا القائل أنه روى أيضًا بالنصب فلا

٢٠٠- هذا بيت من البسيط من كلام الأقيشر الأسدي.

اللغة: «تلادي» التلاد - بكسر التاء - المال القديم، ومثله التالد والتليد، «نشب» بفتح النون والشين - الثابت من الأموال كالدور والضياع ونحوها «انظر شرح الشاهد ١٨٨ السابق».

الإعراب: «أفنى» فعل ماض «تلادي» تلاد: مفعول به، وتلاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «وما» الواو عاطفة، ما: اسم موصول معطوف على تلاد، مبني على السكون في محل نصب، «جمعت» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف، والتقدير: الذي جمعته، «من نشب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة، «قرع» فاعل أفنى، «القواقيز» مضاف إليه، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله، «أفواه» فاعل قرع، وأفواه مضاف و«الأباريق» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «قرع القواقيز أفواه» حيث أضاف المصدر - الذي هو قوله «قرع» إلى مفعوله - وهو قوله «القواقيز» ثم أتى بعد ذلك بفاعله - وهو قوله «أفواه».

وهذا الاستشهاد إنما يتم على رواية من رفع «أفواه» أما من نصبه فالإضافة حينئذ إلى الفاعل، والمذكور بعد ذلك المفعول، على عكس الأول، وهو واضح.

ومن إضافة المصدر إلى الفاعل ومجيء المفعول بعد ذلك قول عمرو بن الإطنابة:

أَبَـتْ لِـي هِـمَّـتِـي وَأَبَـى بَـلَائِـي وَأَخْذِي الْـحَـمْـدَ بـالـثـمـنِ الـرَّبِـيـحِ

وإقْـحَـامـي عَـلَـى الـمَـكْـرُوهِ نَـفْـسِـي وَضَـرْبِـي هَـامَـةَ الـبَـطَـلِ الـمُـشِـيـحِ

وفي هذين البيتين ثلاثة شواهد لما سقناهما من أجله، ومثل ذلك قول بعض الأزارقة:

وَسَـائِـلَـةٍ بِـالْـغَـيْـبِ عَـنِّـي وَلَـوْ دَرَتْ مُـقَـارَعَـتِـي الأبْـطَـالَ طَـالَ نَـحِـيـبُـهَـا

وقول عمرو بن معد يكرب الزبيدي يصف صبره وجلده:

أَعَـاذِلَ، عُـدَّتـي بَـزِّي وَرُمْـحِـي وكـلُّ مُـقَـلَّـصٍ سَـلِـسِ الـقِـيَـادِ

أَعَـاذِلَ، إنـمـا أَفْـنَـى شَـبَـابِـي إجَـابَـتِـيَ الـصَّـرِيـخَ إلى الـمُـنَـادِي

ومثل ذلك ما أنشده ابن الأعرابي:

يَـطْـوُونَ أَعْـرَاضَ الـفِـجَـاجِ الـغُـبْـرِ طَـيَّ أَخِـي الـتَّـجْـرِ بُـرُودَ الـتَّـجْـر

ضرورة في البيت ، وقول النبي ﷺ : « وحجُّ البيتِ من استطَاعَ إليه سبيلا »[١] .

فإن قلت : فهلا استدللت عليه بالآية الكريمة ، آية الحج ؟[٢] .

قلت : الصوابُ أنها ليست من ذلك في شيء ، بل الموصول في موضع جر بدل بعضٍ من ﴿ ٱلنَّاسِ ﴾ أو في موضع رفع بالابتداء عَلَى أن (مَنْ) موصولة ضمنت معنى الشرط ، أو شرطية ، وحذف الخبر أو الجواب ، أَيْ من استطاع فليحج ، وَيؤيد الابتداء ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ وأما الحملُ عَلَى الفاعلية فمفسد للمعنى ؛ إذ التقدير إذ ذاك : ولله عَلَى النَّاس أن يَحُجَّ المستطيع ، فعَلَى هذا إذا لم يحج المستطيع يأثم الناسُ كلهم .

ولو أضيف للمفعول ثم لم يذكر الفاعل لم يمتنع ذلك في الكلام عند أحد ، نَحْو : ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ ﴾ [فصلت، ٤٩] أَيْ من دُعَائِهِ الخيرَ .

ومثال إعمال ذي الألف واللام قول الشاعر يصف شخصًا بضعف الرأي والجبن :

٢٠١- ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأجَلْ

٢٠١- هذا بيت من المتقارب ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٩٩) وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٣٦٥) وابن عقيل (رقم ٢٤٤) والأشموني (رقم ٦٧٨) .

اللُّغَة: « النكاية » بكسر النون – مصدر « نكيت في العدو » إذا أثرت فيه، « يخال » يظن، « الفرار » الهرب .

الإعْرَاب: « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، أي هو ضعيف ، وضعيف مضاف و« النكاية » مضاف إليه، « أعداءه » أعداء : مفعول به للنكاية ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه،

---

(١) هذه قطعة من حديث طويل رواه البخاري وغيره وهو « **بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلا** » والمصادر الخمسة المذكورة في هذا الحديث كلها مضافة إلى المفعول ، ولم يذكر الفاعل إلا في الخامس الذي رواه المؤلف ، فتفطن لذلك ، وتقدير الكلام : وأن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا .

(٢) هي قوله تباركت كلماته : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [سورة آل عمران ، الآية : ٩٧] .

ثم قلت : الثَّاني اسْمُ الْفَاعِلِ ، وَهُوَ : مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْحُدُوثِ كَضَارِبٍ وَمُكْرِمٍ ، فَإِنْ صُغِّرَ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ ، وَإِلَّا فَإِن كَانَ صِلَةً لأَلْ عَمِلَ مُطْلَقًا ، وَإِلَّا عَمِلَ إن كانَ حَالاً أَوِ اسْتِقْبَالاً وَاعْتَمَدَ- وَلَوْ تَقْدِيرًا- عَلَى نَفْيٍ أَوِ اسْتِفْهَامٍ أو مُخْبَرٍ عَنْهُ أوْ مَوْصُوفٍ .

وأقول : قولي « ما اشتُقَّ من فعل » فيه تجوز ، وحَقُّه ما اشتق من مصدرِ فعلٍ .

وقولي « لمن قام به » مُخْرِج للفعل بأنواعه ؛ فإنه إنما اشتق لتعيين زمن الحدوث ، لا للدلالة عَلَى مَنْ قام به ، ولاسم المفعول ، فإنه إنما اشتق من الفعل لمن وقع عليه ، ولأسماء الزمان والمكان المأخوذة من الفعل ، فإنها إنما اشتقت لما وقع فيها ، لا لمن قامت به ، وذلك نحو « الْمَضْرِب » بكسر الراء- اسمًا لزمان الضرب أو مكانه .

وقولي « عَلَى معنى الحدوث » مخرج للصفة المشبهة ولاسم التفضيل : كظريف وأفْضَل ؛ فإنهما اشْتُقَّا لمن قام به الفعل ، لكن عَلَى معنى الثبوت ، لا عَلَى معنى الحدوث .

« يخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، « الفرار » مفعول أول ليخال، « يراخي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الفرار، « الأجل » مفعول به ليراخي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وجملة يراخي مع فاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « النكاية أعداءه » حيث نصب بالمصدر المحلى بأل – وهو النكاية – مفعولًا ، كما ينصبه بالفعل ، وهذا المفعول هو قوله أعداءه .

وهذا الذي ذكره المؤلف – من القول بإعمال المصدر المقترن بأل – هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه رحمهما الله ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المحلى بأل ، وإذا وجد اسم منصوب بعده فليس المصدر المحلى بأل هو الناصب له عنده ، وإنما ناصبه مصدر آخر مجرد من الألف واللام ؛ فيقدر : ضعيف النكاية نكاية أعداءه – بتنوين نكاية غير المقترن بأل – هو تكلف لا داعي له .

ومثل هذا البيت قول المرار الأسدي :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِي ... كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

وأشرت بتمثيلي بضارب ومُكْرِم إلى أنه إن كَانَ من فعل ثلاثي جاء عَلَى زنة فاعل، وإن كَانَ من غيره جاء بلفظ المضارع بشرط تبديل حرف المضارعة بميم مضمومة، وكسر ما قبل آخره مطلقًا.

ثم ينقسم اسمُ الفاعلِ إلى مَقْرونٍ بأل الموصولة، ومجرَّد عنها.

فالمقرون بها يعملُ عملَ فعلِه مطلقًا، أعني ماضيًا كَانَ أو حاضرًا أو مستقبلًا، تقول: «هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أمْسِ، أو الآن، أو غَدًا» قال امرؤ القيس:

٢٠٢- الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلَاحِلَا خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلَا

فأعمل «القاتلين» مع كونه بمعنى الماضي؛ لأنه يريد بالملك الْحُلاحل أباه، وفيه دليل أيضًا عَلَى إعماله مجموعًا.

والْمُجَرَّد عنها إنما يعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون للحال أَو الاستقبال، لا للماضي، خلافًا للكسائي وهشام

٢٠٢- هذا بيت من الرجز المصرع أو بيتان من مشطوره من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه وخرج يطلب بثأره منهم، وقبل البيت قوله:

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلَا حَتَّى أُبِيرَ مَالِكًا وَكَاهِلَا

والبيت من شواهد المؤلف في القطر (رقم ١٦٧).

اللُّغَة: «أبير» أهلك وأستأصل، «مالكًا وكاهلًا» قبيلتان، «الحلاحل» - بضم الحاء الأولى - السيد الشجاع، «حسبًا» الحسب: ما يعده المرء من مفاخر آبائه، «نائلًا» عطاء وجودًا.

المَعْنَى: أقسم أنه لا يسكت عن الطلب بثأر أبيه فيضيع دمه هدرًا، ولكنه سيأخذ له من قتلته، فيهلك هاتين القبيلتين، ويفنيهم، ويستأصل شأفتهم.

الإعْرَاب: «القاتلين» صفة لمالك وكاهل المذكورين في البيت الذي أنشدناه، «الملك» مفعول به للقاتلين، «الحلاحلا» صفة للملك، «خير» صفة ثانية، وخير مضاف و«معد» مضاف إليه، «حسبًا» تمييز «ونائلا» معطوف عليه.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «القاتلين الملك» حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله «القاتلين» - في المفعول به، مع كونه دالًا على المضي؛ ألا ترى أنهم قتلوه قبل أن يقول ذلك؟ وإنما عمل في المفعول - مع ذلك - لكونه مقترنًا بأل، ولو كان مجردًا منها لما أعمله.

وابن مَضَاء، استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف، ١٨]، وتأوَّلَها غيرهم(١).

الثاني: أَن يكون معتمدًا عَلَى واحد من أَربعة، وهي:

(١) **الأول**: النفي كقوله:

٢٠٣- مَـا رَاعِ الْـخِـلَّانُ ذِمّـةَ نَـاكِـثٍ ... بَلْ مَنْ وَفِيَّ يَجِدُ الْخَلِيْلَ خَلِيلَا

٢٠٣- هذا بيت من الكامل، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

---

(١) نقرر لك هذا الموضوع بشيء من البسط في القول، فنقول:

اختلفت كلمة النحاة من هذا الموضوع في مسألتين.

الأولى: هل يجوز في اسم الفاعل المجرد من أل إن كان بمعنى الماضي - أن يعمل؟ وجواب ذلك أن الجمهور قالوا: لا يجوز أن يعمل حينئذ، وذهب الكسائي - وتبعه هشام وابن مضاء - إلى أنه يجوز أن يعمل، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف، ووجه الاستدلال بها أن «باسط» اسم فاعل معناه ماض؛ ونعني بمضيه أن زمن حصوله للمخبر عنه به سابق على زمن نزول الآية الكريمة على الرسول ﷺ؛ لأن المخبر عنه قد مات قبل الإخبار عنه بزمان بعيد، وقد نصب به - مع ذلك - المفعول به وهو قوله سبحانه ﴿ذِرَاعَيْهِ﴾ وقد أجاب الجمهور عن استدلال الكسائي ومن معه بهذه الآية الكريمة بأنا لا نسلم أن اسم الفاعل فيها ماض باق على مضيه، بل هو دال على الحال، وذلك على حكاية الحال، ومعناها أن يفرض المتكلم نفسه أو يفرض من يخاطبه موجودًا في وقت حدوث ما يقص خبره، ويفرض أنه يحدثه في ذلك الوقت، وفي ذلك من البلاغة ما ليس يخفى، والدليل على أن الكلام في هذه الآية على ما ذكرناه من حكاية الحال أمران؛ **الأول** أن الواو في قوله تعالى ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ﴾ واو الحال، وإنما يحسن أن تقول بعد واو الحال وكلبهم يبسط، ولا يحسن أن تقول بسط - بالماضي - **والأمر الثاني**: أنه سبحانه قد قال بعد ذلك ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ﴾ فأتى بالفعل المضارع الدال على الحال أو الاستقبال.

المسألة الثانية: هل قول الجمهور «إن اسم الفاعل إذا كان دالًّا على المضي لا يعمل» خاص بنصبه المفعول به أم عام يتناول المفعول به والفاعل جميعًا؟ والجواب عن ذلك أن نقول لك: إن معمولات اسم الفاعل على ثلاثة أنواع؛ النوع **الأول** المفعول به **والثاني** الفاعل الظاهر، **والثالث** الفاعل المضمر، أما المفعول به فاتفق النقل عن الجميع على أن اسم الفاعل - إذا كان ماضيًا - لم ينصبه، وأما الفاعل الظاهر فقد اختلف الجمهور في رفع اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي إياه؛ فظاهر كلام سيبويه أنه يرفعه، واختار هذا الرأي ابن عصفور، وقال السيوطي: إنه هو الصحيح، ولكن لابد لرفعه الظاهر أن يعتمد على شيء مما ذكره المؤلف، وأما رفع اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي للفاعل المضمر فقد اختلف النقل فيه عن الجمهور، فقال جماعة: هو واقع باتفاق الجميع، وقال قوم: إنه مختلف فيه أيضًا، ونقل هؤلاء المنع عن ابن خروف وابن طاهر، والصواب أنه لا خلاف فيه؛ لأنه يبعد أن يذهب أحد إلى أن تكون صفة مشتقة لا فاعل لها، فافهم ذلك وتدبره واحرص عليه.

(٢) **الثاني** : الاستفهام ، كقوله :

٢٠٤- أَنَـاوٍ رِجَـالُـك قَـتْـلَ امْـرِئٍ مِنَ الْعِزِّ في حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلًّا ؟

(٣) **الثالث** : اسم مخبر عنه باسم الفاعل ، كقوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾(١) .

الإعراب : « ما » نافية ، « راع » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، « الخلان » فاعل براع أغنى عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة، « ذمة » مفعول به لراع ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وذمة مضاف و« ناكث » مضاف إليه، « بل» حرف إضراب « من » اسم موصول مبتدأ ، مبني على السكون في محل رفع، « وفي » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو ذلك الضمير المستتر في وفي، « يجد » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من الموصولة أيضًا، « الخليل » مفعول أول ليجد « خليلًا » مفعول ثان ليجد ، وجملة يجد وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط هو الضمير المستتر في يجد .

الشاهد فيه: قوله « ما راع الخلان ذمة ناكث » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله راع ، في المفعول به الذي هو قوله « ذمة ناكث » بعد أن رفع به الفاعل المغنى عن الخبر ، وإنما أعمله في المفعول لكونه معتمدًا على حرف النفي ، وهو ما .

٢٠٤- هذا بيت من المتقارب ، وقد نسب قوم هذا البيت إلى حسان بن ثابت ، وقد راجعت ديوانه كله فلم أجده فيه ، ولا وجدت له ذكرًا في الشعر المنحول لحسان رضي الله عنه ، وأقول : إنه لا تظهر عليه مسحة شعر حسان .

اللغة: « ناو » اسم فاعل من مصدر « نوى الشيء ينويه » إذا اعتزم فعله ، وصمم عليه ، وقرن هذا العزم بالأخذ فيه، « اعتاض » افتعل من العوض ، والمراد بهذا الكلام أنه قد صار إلى حال الذل والانكسار من بعد أن كان عزيزًا .

الإعراب: « أناو » الهمزة للاستفهام ، ناو : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، « رجالك » رجال : فاعل بناو ، سد مسد خبره ، رجال مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، « قتل » مفعول به لناو ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقتل مضاف ، و« امرئ » مضاف إليه، « من العز » جار ومجرور متعلق بقوله اعتاض الآتي، « في حبك » الجار

---

(١) سورة الطلاق ، الآية : ٣، والاستشهاد بالآية إنما يتم على قراءة من نوّن « بالغ » ونصب « أمره » وقراءة حفص بإضافة « بالغ » إلى « أمره » ولا تكون الآية الكريمة على هذه القراءة محل الاستشهاد على ما نحن بصدده .

(٤) **الرابع**: اسم موصوف باسم الفاعل، كقولك: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا».

وقولي: «ولو تقديرًا» إشارة إلى مثل قوله:

٢٠٥- كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

والمجرور متعلق باعتاض أيضًا، وحب مضاف، والكاف الذي هو ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر، «اعتاض» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى امرئ، «ذلا» مفعول به لاعتاض، والجملة في محل جر صفة لامرئ، والرابط هو الضمير المستتر في اعتاض.

الشاهد فيه: قوله «أناوٍ رجالك قتل» حيث أعمل اسم الفاعل، وهو قوله «ناوٍ» عمل الفعل، فرفع به فاعلًا أغنى عن خبره من حيث هو مبتدأ، ثم نصب به المفعول به وهو قتل؛ لاعتماده على همزة الاستفهام.

٢٠٥- هذا بيت من البسيط من كلام أبي بصير الأعشى ميمون بن قيس، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٥٤) والمؤلف في أوضحه (رقم ٣٧١).

اللغة: «ليوهنها» ليضعفها، ويروى في مكان هذه الكلمة «ليوهيها» وهو مضارع، «أوهى قرنه» أي أضعفه، أو كسره، «الوعل» بفتح فكسر - هو تيس الجبل.

الإعراب: «كناطح» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، أي هو كائن كناطح - إلخ، وفي ناطح ضمير مستتر هو فاعله، «صخرة» مفعول به لناطح، «يومًا» ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه ناطح، «ليوهنها» اللام لام التعليل، يوهن: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد لام التعليل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ناطح، والضمير العائد إلى صخرة مفعول به، «فلم» الفاء هي فاء الفصيحة، لم: نافية جازمة، «يضرها» يضر: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى ناطح أيضًا، وضمير الغائبة العائد إلى صخرة مفعول به، «وأوهى» الواو عاطفة، أوهى: فعل ماض، «قرنه» قرن: مفعول به لأوهى، وقرن مضاف والضمير مضاف إليه، «الوعل» فاعل أوهى.

الشاهد فيه: قوله «كناطح صخرة» حيث أعمل اسم الفاعل - وهو قوله «ناطح» عمل الفعل؛ فرفع به الفاعل، وهو الضمير المستتر فيه، ونصب به المفعول به، وهو قوله صخرة؛ لكونه معتمدًا على موصوف محذوف، وهو وعل، وقد حذف هذا الموصوف وأقام الصفة مقامه، ولولا هذا الموصوف وأنه منوي الثبوت لما أعمله.

وقوله :

٢٠٦- لَيتَ شِعْرِي مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي ... لِيَ أَمْ هُمْ في الْحُبِّ لي عَاذِلُونَا ؟!

وقولك « ضاربًا عمرًا » جوابًا لمن قال : كيف رأَيت زيدًا ؟ أَلا ترى أن هذه عملت لاعتمادها عَلَى مُقَدَّر ؛ إذ الأصل : كَوَعِلٍ ناطح ، وليت شعري أَمُقِيمٌ ، ورأَيته ضاربًا .

٢٠٦- هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدًا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

الإعراب: « ليت » حرف تمن ونصب، « شعري » شعر : اسم ليت ، وشعر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر ليت محذوف ، أي ليت شعري (أي علمي) حاصل ، وقيل : أغنى الاستفهام الذي بعدها عن الخبر، « مقيم » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة، « العذر » مفعول به لمقيم، « قومي » قوم : فاعل بمقيم سد مسد خبره من حيث هو مبتدأ ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، « لي » جار ومجرور متعلق بمقيم، « أم » حرف عطف، « هم » ضمير منفصل مبتدأ « في الحب ، لي » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بقوله عاذلون الآتي، « عاذلون » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بأم على جملة المبتدأ وفاعله المغني عن الخبر .

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان :

أحدهما يتعلق به غرض المؤلف من الإتيان بالبيت – وهو في قوله « مقيم العذر قومي » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله مقيم ، عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل – وهو قوله قومي – ونصب به المفعول – وهو قوله العذر – لكونه معتمدًا على همزة استفهام محذوفة ، وأصل الكلام : أمقيم قومي العذر ، والدليل على أن هذه الهمزة مرادة هنا شيئان ؛ الأول : قوله « ليت شعري » فإن هذه العبارة يقع بعدها الاستفهام ألبتة ، إما مذكورًا وإما مقدرًا، والثاني « أم » فإنها تعادل همزة الاستفهام ، فإن لم تكن الهمزة في الكلام قدرت ألبتة .

والشاهد الثاني – لا يتعلق به غرض المؤلف في هذا الموضوع – في قوله « ليت شعري » وهي كلمة تساق عند التعجب من الأمر وإظهار غرابته ، وقد اجتمعت كلمة العلماء على أن خبر ليت في هذا التركيب لا يذكر في الكلام – ثم اختلفوا فيما وراء ذلك ؛ فذهب الرضي رحمه الله إلى أن خبر ليت محذوف وجوبًا من غير أن يقوم مقامه شيء ، وعلى هذا تكون جملة الاستفهام التي تذكر بعده في محل نصب على أنها مفعول به لشعر ، كأنه قال : ليت علمي جواب هذا الاستفهام حاصل ، وقال ابن الحاجب إن الاستفهام قائم مقام خبر ليت ؛ فهو في محل رفع .

ومن شواهد هذه المسألة قول رؤبة بن العجاج :

يَا لَيتَ شِعْرِي بَعْدَكُمْ حَنِيفَا ... أَتَحْمِلُونَ بَعْدَنَا السُّيوفَا

ثم قلت: الثَّالِثُ الْمِثَالُ، وَهُوَ: مَا حُوِّلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إلى فَعَّالٍ أو مِفْعَالٍ أو فعُولٍ، بكثرةٍ، أو فَعِيلٍ أو فَعِلٍ، بقلَّةٍ.

وأقول: الثالث من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ: أَمثلَةُ المبالغةِ، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة، مُحَوَّلة عن صيغة فاعل(١)؛ لقصد إفادة المبالغة والتكثير.

وحكمها حكم اسم الفاعل؛ فتنقسم إلى ما يقع صلة لأل فتعمل مطلقًا، وإلى مجردٍ عنها فتعمل بالشرطين المذكورين.

ومثالُ إعمال فعَّال قولُهم «أَما الْعَسَلَ فأنا شَرَّابٌ» وقول الشاعر:

٢٠٧- أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إلَيْهَا جِلَالَهَا ... ولَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

وقول ليلى صاحبة قيس المعروف بمجنون ليلى:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي وَالْخُطُوبُ كَثِيرَةٌ ... مَتَى رَحْلُ قَيْسٍ مُسْتَقِلٌّ وَرَاجِعُ؟

وقول محمد بن مناذر أحد شعراء البصرة يرثي رجلًا اسمه عبد الحميد (انظر مباحث أفعال المقاربة من هذا الكتاب):

لَيْتَ شِعْرِي وَهَلْ دَرَى حَامِلُوه ... مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ؟

٢٠٧- هذا بيت من الطويل من كلام القلاخ بن حزن بن جناب، والقلاخ: بضم القاف وبعدها لام مفتوحة مخففة وآخره خاء معجمة، والبيت من شواهد المؤلف في أوضح المسالك (رقم ٣٧٢) وفي القطر (رقم ١٢٦) وابن عقيل (رقم ٢٥٥) وقبل البيت الشاهد قوله:

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي ... بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلَا

---

(١) الأصل في صيغ المبالغة أن تؤخذ من مصدر الفعل الثلاثي؛ فلهذا قال عنها «محولة عن صيغة فاعل» وقد وردت بعض كلمات مأخوذة من غير الثلاثي، من ذلك قولهم: دراك، وسئار، وهما من أدرك وأسأر، وقولهم: فلان معطاء ومهوان، وهما من أعطى وأهان، وقولهم: سميع ونذير، من أسمع وأنذر، وقولهم: زهوق، من أزهق، وهي ألفاظ شاذة عن القياس المتلئب في كلام العرب؛ فلا يعترض بها على ما ذكره المؤلف.

وإنما قلنا إن هذه الصفات المذكورة مأخوذة من مصدر الأفعال المذكورة لأن الثلاثي المجرد من مواد هذه الأفعال غير مستعمل، وقد يقال: إنها أخذت من مصدر الثلاثي قبل أن يهمل العرب استعمال هذا الثلاثي، أو بعد أن جردوا الفعل من زياداته، ويؤيد هذا أن جميع أفعال هذه الكلمات من الثلاثي المزيد فيه وليس فيها من الرباعي المجرد شيء.

ومثالُ إعمال مِفْعَال قولهم « إنه لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا » أَي سِمَانَها .

ومثالُ إعمال فَعُول قولُ أَبي طالب :

٢٠٨- * ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

اللغة: « أخا الحرب » أراد الملازم لها ، كقولهم : فلان أخو المروءة والنجدة، « لباسًا » صيغة مبالغة للابس ، ومعناه الكثير اللبس، « جلالها » بكسر الجيم – جمع جل ، والمراد بها الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب، « ولاج » كثير الولوج ، وهو الدخول، « الخوالف » جمع خالفة ، وأصلها عمود الخيمة ، وأراد بها ههنا الخيمة نفسها ، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل، « أعقلا » الأعقل : هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع .

المعنى: يمدح نفسه ، ويفخر على خصمه ، فيقول له : إنك لا تراني في حال من الأحوال إلا مواخيًا للحرب كثير لبس الدروع ؛ لكثرة ما أخوض غمرات الحرب وأصطلي أوارها ، وإذا أوقدت نيران الحرب واستعر لظاها فلن تراني ألج الأخبية هاربًا من الفرسان وخوفًا من اقتحام المآزق ، وقد يكون معنى قوله « لست بولاج الخوالف » أنه لا يزور النساء ولا يقربهن ، يصف نفسه بالشجاعة والصبر على مكاره الحروب ، وبالانقطاع عن النساء للتفرغ للحرب ، وكأنه يعرض بأن خصمه جبان فرور ، وأنه زير نساء .

الإعراب: « أخا » حال من الضمير المستتر في قوله « بأرفع » في البيت الذى أنشدناه عند نسبة البيت الشاهد ، أو من الضمير المنصوب محلًا بإن في قوله « فإنني » من البيت المذكور ، وأخا مضاف و« الحرب » مضاف إليه، « لباسًا » حال ثانية، « إليها » جار ومجرور متعلق بلباس ، وفي لباس ضمير مستتر هو فاعله، « جلالها » جلال : مفعول به للباس ، وجلال مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه، « وليس » الواو عاطفة ، وليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، « بولاج » الباء زائدة ، ولاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وولاج مضاف و« الخوالف » مضاف إليه من إضافة الوصف العامل إلى مفعوله، « أعقلا » خبر ثان لليس .

الشاهد فيه: قوله « لباسًا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة – وهي قوله لباسًا – عمل الفعل ، فرفع بها الفاعل – وهو الضمير المستتر فيه – ونصب بها المفعول ، وهو قوله جلالها .

٢٠٨- هذا الشاهد صدر بيت من الطويل لأبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم من كلمة له يرثي فيها أمية بن المغيرة المخزومي ، وعجزه قوله :

* إذَا عَـدِمُـوا زَادًا فَـإِنَّـكَ عَـاقِـرُ *

وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٢٧٣) وفي القطر (رقم ١٣٠) .

وإعمالُ هذه الثلاثة كثيرٌ؛ فلهذا اتفق عليه جميعُ البصريين.

ومثالُ إعمال فَعِيل قول بعضهم «إن الله سميعٌ دعاءَ مَنْ دَعَاهُ».

ومثالُ إعمال فَعِل قولُ زَيْد الخيل رضي الله عنه:

٢٠٩- * أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي *

اللُّغَة: «سوق» جمع ساق، «سمان» جمع سمينة، يريد أنه ينحر للأضياف السمين من إبله، ويضرب سوقها بسيفه.

الإعْرَاب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ضروب، أو أنت ضروب ونحو ذلك، «بنصل» جار ومجرور متعلق بضروب، ونصل مضاف، و«السيف» مضاف إليه، «سوق» مفعول به لضروب، وسوق مضاف وسمان من «سمانها» مضاف إليه، وسمان مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط، «عدموا» فعل وفاعل، «زادًا» مفعول به لعدموا، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، «فإنك» الفاء واقعة في جواب إذا، إن: حرف توكيد ونصب، وضمير المخاطب اسمه، «عاقر» خبر إن، والجملة من إن واسمه وخبره لا محل لها جواب إذا، لأن إذا وإن تضمنت معنى الشرط غير عاملة الجزم في الجواب.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «ضروب سوق سمانها» حيث أعمل صيغة المبالغة - وهي قوله ضروب - عمل الفعل؛ فرفع بها الفاعل - وهو الضمير المستتر فيه - ونصب بها المفعول وهو قوله سوق سمانها.

ومثل هذا البيت قول الراعي النميري:

عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهَا وَحَجِيجُ
قَلَا دِينَهُ، وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ؛ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاء هَيُوجُ

والاستشهاد في قوله «إخوان العزاء هيوج» حيث أعمل قوله «هيوج» وهو من صيغ المبالغة عمل الفعل؛ فنصب به المفعول وهو قوله «إخوان العزاء».

وفي هذا البيت دليل على جواز تقدم معمول صيغة المبالغة عليها كما يتقدم على الفعل.

ومن شواهد إعمال فعول أيضًا قول ذي الرمة غيلان بن عقبة، وأنشده سيبويه، وصاحب اللسان (هـ ج م):

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسَهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرْمَ فِي عَيْنَيْهِ بالشُّبْحِ يَنْهَضِ

٢٠٩- هذا الشاهد من كلام زيد الخير، وكان اسمه زيد الخيل، فسماه النبي ﷺ - حين وفد عليه - زيد الخير، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٣٧٥) وابن عقيل (رقم ٢٥٨) والذي

وإعمالُهما قليلٌ ؛ فلهذا خالف سيبويه فيهما قومٌ من البصريين[١] ووافقه منهم آخرون ، ووافقه بعضُهم في فَعِل[٢] لأنه عَلَى وزن الفعل ، وخالفه في فَعِيلٍ ؛ لأنه عَلَى وزن الصفة المشبهة كظَرِيفٍ ، وذلك لا ينصب المفعولَ .

رواه المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ *

اللُّغَة: « جحاش » جمع جحش ، وهو الحمار الصغير، « الكرملين » بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة - تثنية كرمل ، وهو اسم ماء بجبل من جبال طيئ، « فديد » صوت .

المعنى: يقول : بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح ، وإنهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد ماء الكرملين وهي تصيح وتصوت ، يريد أنه لا يعبأ بهم ، ولا يكترث بما يقولونه ؛ لأن كلامهم يشبه أصوات صغار الحمير .

الإعراب: « أتاني » أتى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به، « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسم أن « مزقون » خبر أن ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، « عرضي » عرض مفعول به لمزقون ، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، « جحاش » خبر لمبتدأ محذوف : أي هم جحاش ، وجحاش مضاف و« الكرملين » مضاف إليه، « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، « فديد » مبتدأ مؤخر ، وجملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه جحاش الكرملين الواقع خبرًا .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « مزقون عرضي » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهو قوله مزقون الذي هو جمع مزق - بفتح الميم وكسر الزاي - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول به - وهو قوله عرضي - على ما تبين في الإعراب .

وفي البيت دليل على أن جمع صيغة المبالغة يعمل كعمل مفردها ، وهو ظاهر، ومن شواهد إعمال فعل قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيبويه :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

وقول الآخر :

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ، وَآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ المِقْدَارِ

---

(١) خالف سيبويه في هذا الموضع أكثر البصريين .

(٢) اشتهر عن الجرمي أنه يوافق سيبويه في إعمال فَعِل ؛ لكونه على وزن الفعل من نحو علم وفرح وجذل وبطر وسمع وفهم وحذر .

وأَما الكوفيُّون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئًا منها قد وقع بعده منصوب أَضمروا له فعلًا، وهو تعسف.

ثم قلت: الرَّابِعُ اسْمُ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ: مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ كَمضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ.

وأقول: الرابعُ من الأسماء العاملة عملَ الفعل، اسمُ المفعول.

وفي قولي في حده « ما اشْتُقَّ من فعل » من المجاز ما تقدم شرحُه في حد اسم الفاعل.

وقولي « لمن وقع عليه » مُخْرِج للأفعال الثلاثة، ولاسم الفاعل، ولاسمي الزمان والمكان، وقد تبين [شَرْحُ] ذلك مما تقدم.

ومثلت بمضروب ومُكْرَم لأنبه عَلَى أَن صيغته من الثلاثي عَلَى زنة مفعول كمضروب ومقتول ومكسور ومأسور، ومن غيره بلفظ مضارعه بشرط ميم مضمومة مكان حرف المضارعة [وَفَتْح مَا قَبْلَ آخِرِه] كمُخْرَج ومُسْتَخْرَج.

ثم قلت: وشَرْطُهما كاسم الفَاعِلِ.

وأقول: أَي شرط إعمال المثال وإعمال اسم المفعول كشرط إعمال اسم الفاعل عَلَى التفصيل المتقدم في الواقع صلة لأل والمجرد منها، وقد مضى ذلك.

ثم قلت: الْخَامِسُ الصِّفَة الْمُشبَّهةُ، وَهِيَ: كُلُّ صِفَةٍ صَحَّ تَحْوِيلُ إسْنَادِهَا إلى ضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا، وَتَخْتصُّ بِالْحَال، وَبِالْمعْمُولِ السَّبَبِيِّ الْمؤخَّر، وَتَرْفَعُهُ فَاعِلًا أَوْ بَدَلًا، أَوْ تنْصِبُهُ مُشَبَّهًا أَوْ تمييزًا، أَوْ تَجُرُّهُ بِالإِضَافَةِ إلَّا إنْ كانَتْ بأَلْ وَهُوَ عَارٍ مِنهَا.

وأقول: الخامس من الأسماء العاملة عملَ الفعل: الصفةُ المشبهة، وهي عبارة عما ذكرت.

ومثال ذلك قولك « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » بالنصب أو بالجر؛ والأصل وَجْهُهُ بالرفع؛ لأنه فاعل في المعنى؛ إذ الحسن في الحقيقة إنما هو للوجه، ولكنك أردت المبالغة فحوَّلْتَ الإِسناد إلى ضمير زَيْد، فجعلت زيدًا نفسه حَسَنًا، وأخرت الوجه فَضْلَةً ونصبته عَلَى التشبيه بالمفعول به؛ لأن العامل وهو « حَسَنٌ » طالبٌ له من حيث

المعنى؛ لأنه معموله الأصلي، ولا يصح أن ترفعه عَلَى الفاعلية- والحالة هذه- لاستيفائه فاعلَه، وهو الضمير، فأشبه المفعول في قولك: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا»؛ لأن ضاربًا طالبٌ له، ولا يصح أن ترفعه عَلَى الفاعلية، فَنُصِب لذلك.

فالصفة مُشَبَّهة باسم الفاعل المتعدي لواحد، ومنصوبُهَا يشبه مفعول اسمِ الفاعل، وقد تقدمت الإِشارة إلى هذا التقدير.

ثم لك بعد ذلك أن تخفضه بالإِضافة، وتكون الصفة حينئذٍ مشبهةً أيضًا لأن الخفض ناشئ- عَلَى الأصح- عن النصب، لا عن الرفع؛ لئلا يلزم إضافةُ الشيء إلى نفسه؛ إذ الصفة أبدًا عينُ مرفوعها وغير منصوبها فافهمه.

وتفارِقُ هذه الصفة اسمَ الفاعل من وجُوه:

أحدها: أنها لا تكون إلا للحال، وأعني به الماضي المستمر إلى زمن الحال، واسمُ الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال.

والثاني: أن معمولها لا يكون إلا سببيًا، وأعني به ما هو متصل بضمير الموصوف لفظًا أو تقديرًا، واسم الفاعل يكون معموله سببيًا وأجنبيًا؛ تقول في الصفة المشبهة: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» و«زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ» أَيْ: الوجه منه، أو «وَجْهِهِ» فهو إما عَلَى نيابة «أل» مَنَابَ الضمير المضاف إليه أو عَلَى حذف الضمير من غير نيابة عنه، ولا تقول «زَيْدٌ حَسَنٌ عمرًا» كما تقول: زَيْدٌ ضَاربٌ عمرًا.

الثالث: أن معمولها لا يكون إلا مؤخرًا عنها، تقول: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» ولا تقول «زَيْدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ» ومعمول اسم الفاعل يكون مؤخرًا عنه ومقدمًا عليه، تقول «زَيْدٌ غُلَامَهُ ضَارِبٌ»[1].

---

(١) قد جوز عامة العلماء أن نقول: «زيد بك فرح» على أن يكون «زيد» مبتدأ، و «بك» جارًّا ومجرورًا متعلقًا بفرح، و «فرح» خبر المبتدأ، وقد رووا أن العرب تقول مثل ذلك.

وقد ذهب ابن الناظم إلى أن تجويز العلماء ذلك ينقض ما اتفقوا عليه من أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيًا: أي اسمًا ظاهرًا متصلًا بضمير يعود على الموصوف لفظًا أو تقديرًا، كما ينقض ما اتفقوا عليه أيضًا من أن معمول الصفة المشبهة لا يقدم عليها، وذلك لأن «بك» في المثال الذي ذكرناه ليس سببيًا، وهو متقدم على الصفة المشبهة. =

الرابع : أَنه يجوز في مرفوعها النصبُ والجر ، ولا يجوز في مرفوع اسم الفاعل إلا الرفع .

ثم بيَّنْتُ أن الخفض له وجه واحد وهو الإضافة ، وأن الرفع له وجهان ؛ **أحدهما** : أن يكون فاعلا ، **والثاني** : أن يكون بدلا من ضمير مستتر في[1] الصفة ، وأن النصب فيه تفصيل ، وذلك أن المنصوب إن كَانَ نكرة ففيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون انتصابه عَلَى التشبيه بالمفعول به ، والثاني : [أن يكون] تمييزًا وإن كَانَ معرفة امتنع كونه تمييزًا ، وتعين كونه مشبهًا بالمفعول به ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرة[2] .

= والذي ذهب إليه ابن الناظم غفلة عما أراده العلماء من معمول الصفة المشبهة الذي اشترطوا سببيته وتأخره ، وبيان ذلك أن معمول الصفة المشبهة على ضربين :

الأول : المعمول الذي تعمل به بحق شبهها باسم الفاعل المتعدي فعله إلى واحد ، وذلك هو المفعول به .

والضرب الثاني : المعمول الذي تعمل الصفة فيه بما فيها من معنى الفعل ، وهو الظرف والجار والمجرور .

فالضرب الأول هو الذي اشترط العلماء فيه الشرطين المذكورين ، والضرب الثاني لا يشترط فيه شيء منهما ، وذلك لأن الظرف والجار والمجرور يتعلقان بالفعل التام والناقص ويتعلقان كذلك بالاسم ، ويتعلقان بالحروف إذا تضمنت معنى فعل كحرف النفي ، وبالجملة يكتفيان برائحة الفعل ، و« بك » في المثال المذكور من الضرب الثاني .

(١) ذهب أبو علي الفارسي إلى أنك إذا قلت « زيد حسن الوجه » بتنوين حسن ورفع الوجه - يكون الوجه بدل بعض من كل من ضمير مستتر في حسن عائد على زيد ، لأن الوجه بعض زيد ، واستشكل النحاة ذلك الكلام ، وبنوا استشكالهم على ما رواه الفراء من قول العرب « مررت بامرأة حسن الوجه » بتنوين حسن ورفع الوجه ، قالوا : لو كان الوجه بدل بعض من كل للزم أمران : الأول أن يقال حسنة بالتأنيث ، والثاني أن يتصل بالبدل ضمير يعود على المبدل منه ، والجواب أنا لا نسلم صحة هذا المثال ، ثم إذا سلمنا صحته فإما أن نوجب فيه وفي مثله الرفع على الفاعليه ، ونجوز البدلية في نحو المثال الذي ذكرناه أولًا ، وإما أن نجوز البدلية في هذا كما نجوزها في غيره ، وندعي أن التذكير باعتبارها شخصًا أو إنسانًا أو نحوه ، وأل في « الوجه » عوض عن الضمير ، فافهم ذلك واحرص عليه .

(٢) اعلم أن العلماء قد اختلفوا في معمول الصفة المشبهة المنصوب ، ولهم في ذلك أربعة أقوال :

الأول : وهو مذهب جمهرة الكوفيين - أن انتصابه على التمييز مطلقًا ، نعني سواء كان نكرة أم معرفة ، وعندهم أن التمييز قد يكون معرفة ، كما في قول الشاعر :

رَأَيْتُكَ لَـمَّـا أَنْ عَـرَفْـتَ وُجُـوهَـنَـا ... صَدَدْتَ وَطِبْت النَّفْسَ يَا قَيْسُ عن عمرو

والقول الثاني : وهو مذهب جمهور البصريين ، واختاره ابن الحاجب - التفصيل بين أن يكون المعمول نكرة وأن يكون معرفة ، فإن كان نكرة فهو منصوب على التمييز لا غير ، وإن كان معرفة فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به لا غير ، وذلك لأنهم لا يسوغون مجيء التمييز معرفة ، ويرون أن « أل » في قول الشاعر « وطبت النفس » زائدة لا تفيد التعريف . =

ثم بينت أَن جواز الرفع والنصب مُطْلَق، وأن جواز الخفض مقيد بألا تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة لتاليها، وتضمن ذلك امتناع الجر في « زيدٌ الحسنُ وَجْهَهُ » و« الْحَسَنُ وَجْهُ أبِيهِ » و« الْحَسَنُ وَجْهًا » و« الْحَسَنُ وَجْهُ أَبٍ ».

ثم قلت: السَّادِسُ اسْمُ الْفِعْلِ، نَحْوُ بَلْهَ زَيْدًا، بِمعْنَى دَعْهُ، وَعَلَيْكَهُ وَبِهِ بَمعْنَى الزمْهُ، والْصَقْ، وَدُونَكَهُ، بِمَعْنَى خُذْهُ، وَرُوَيْدَهُ وَتَيْدهُ بِمَعْنَى أمْهِلْهُ، وَهَيْهَاتَ وَشَتّانَ بِمَعْنَى بَعُدَ وَافْتَرَقَ، وَأوْهِ وَأُفٍّ بِمَعْنَى أتَوَجّعُ وَأَتَضَجّرُ، وَلَا يُضَافُ، وَلَا يَتَأَخّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ، وَلَا يُنْصَبُ في جَوابِهِ، وَمَا نُوِّنَ مِنْهُ فَنَكِرَةٌ.

وأقول: السادس من الأسماء العاملة عملَ الفعلِ: اسمُ الفعل، وهو عَلَى ثلاثة أنواع:

(١) ما سُمِّيَ به الأمر، وهو الغالب، فلهذا بدأت به، ومثلته بخمسة أمثلة، وهي: « بَلْهَ » بمعنى دَعْ، كقول الشاعر في صفة السيوف:

٢١٠- تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُها بَلْهَ الأكُفَّ كَأنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

٢١٠- هذا بيت من الكامل لكعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري، يصف السيوف كما قال المؤلف، وقبله وأنشده المبرد في الكامل (١ - ٦٨):

نَصِلُ السُّيُوفَ إذَا قَصُرْنَ بِخَطْوِنَا قُدُمًا، وَنُلْحِقُهَا إذا لم تَلْحَقِ

اللغة: « تذر » تدع وتترك، « الجماجم » جمع جمجمة، وهي عظام الرأس، « ضاحيًا » بارزًا ظاهرًا، « هاماتها » جمع هامة وهي الرأس، « بله الأكف » أي: اتركها ولا تذكرها في كلامك لأنها طائحة لا محالة.

الإعراب: « تذر » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى السيوف،

= **والقول الثالث**: أن معمول الصفة المشبهة المنصوب إنما هو منصوب على التشبيه بالمفعول به مطلقًا، سواء أكان معرفة أم نكرة.

والقول الرابع: وهو ما ذكره المؤلف في هذا الكتاب وفي كتاب الجامع وفي كتابه شرح اللمحة - أن المعمول المنصوب إن كان معرفة فله وجه واحد، وهو أن يكون منصوبًا على التشبيه بالمفعول به، وإن كان نكرة ففيه وجهان: أن يكون تمييزًا، وأن يكون مشبهًا بالمفعول به.

أي: دع الأكفَّ، وذلك في رواية من نصب الأكف، أما مَنْ خفضها فَبَلْهَ مصدرٌ، بمنزلة قولك «تَرْكَ الأكفِّ»، وأَما مَنْ رفعها- وهو شاذ- فهي اسم استفهام بمنزلة كيف، وما بعدها مبتدأ، وهي خبره.

و«عليكه» بمعنى الزَمْهُ، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة، ١٠٥] أَي الزموا شأن أَنفسكم، ويقال أَيضًا: «عليك به»(1) فقيل: الباء زائدة، وقيل: اسم لألْصَقْ دون الزم.

و«دُونَكَهُ» بمعنى خُذْهُ، كقول صبية لأمها:

٢١١- * دُونَكِهَا يَا أُمُّ لا أُطِيقُهَا *

«الجماجم» مفعول به لتذر، «ضاحيًا» حال من المفعول به، «هاماتها» هامات: فاعل بضاح، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الجماجم مضاف إليه، «بله» اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، «الأكف» مفعول به لبله، «كأنها» كأن: حرف تشبيه ونصب، والضمير العائد إلى الأكف اسم كأن، «لم» نافية جازمة، «تخلق» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الرويّ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى الأكف، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كأن.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «بله الأكف» حيث استعمل بله اسم فعل أمر، ونصب به ما بعده على أنه مفعول به.

واعلم أن الرواة يروون هذه الكلمة على ثلاثة أوجه؛ **الوجه الأول**: بجر الأكف، وتخريجها على أن «بله» مصدر بمعنى ترك، ولا فعل له من لفظه، و«الأكف» مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، كما في قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد، ٤]، **والوجه الثاني**: بنصب الأكف، وتخرج هذه الرواية على أن «بله» اسم فعل أمر، و«الأكف» مفعول به، وهذه الرواية هي التي عليها الاستشهاد بهذا البيت في هذا الموضع، **والوجه الثالث**: برفع الأكف، وتخريج هذه الرواية على أن بله اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والأكف: مبتدأ مؤخر، وهذا وجه شاذ حكاه أبو الحسن وقطرب، وأنكره أبو علي (انظر مغني اللبيب ص ١١٥ بتحقيقنا).

٢١١- هذا بيت من مشطور الرجز، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا

---

(1) قد ورد من ذلك قول الأخطل التغلبي:

فَعَلَيْكَ بِالْحَجَّاجِ، لَا تَعْدِلْ بِهِ ... أَحَدًا، إِذَا نَزَلَتْ عَلَيْكَ أُمُورُ

و« رُوَيْدَهُ » و« تَيْدَهُ » بمعنى أَمْهِلْهُ[١] .

(٢) وما سُمِّيَ به الماضي ، وهو أَكثر مما سمي به المضارع ؛ فلهذا قُدِّم عليه ، ومَثَّلتُ له بمثالين : « هيهات » بمعنى بَعُد ، و« شَتَّانَ » بمعنى افترق ، قال :

٢١٢- فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِه   وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ

وجدت له سابقًا ولا لاحقًا .

الإعراب: « دونكها » دونك : اسم فعل أمر بمعنى خذي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، وضمير الغائبة مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب، « يا » حرف نداء، « أم » منادى ، وأصله أمي فحذفت ياء المتكلم ، ويجوز في أم ثلاثة أوجه : أولها الكسر ، وذلك لدلالة الكسرة على ياء المتكلم المحذوفة ، وثانيها الفتح ، على تقدير أن ياء المتكلم انقلبت ألفًا بعد فتح ما قبلها ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة للدلالة على تلك الألف ، وثالثها الضم على أنك قطعت النظر عن الياء وجعلته منادى مبنيًا « لا » نافية، « أطيقها » أطيق : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا ، وضمير الغائبة مفعول به .

الشاهد فيه: قولها « دونكها » حيث استعملت دونك اسم فعل أمر بمعنى خذي .

واعلم أن اسم الفعل على ضربين : مرتجل ، ومنقول ، فالمرتجل ما لم يستعمل من قبل في شيء آخر ، ومثاله شتان وصه ووي ، والمنقول إما أن يكون في الأصل مصدرًا نحو رويد وبله ، وإما أن يكون في الأصل ظرفًا نحو وراءك بمعنى تأخر وأمامك بمعنى تقدم ومكانك بمعنى اثبت ، وإما أن يكون في الأصل جارًا ومجرورًا نحو عليك بمعنى الزم .

٢١٢- هذا بيت من الطويل من كلام جرير بن عطية ، وقد أنشده المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦١) وفي القطر (رقم ١١٤) .

اللغة: « هيهات » بعد ، ويروى في الأماكن الثلاث « أيهات » بالهمزة المبدلة من الهاء « العقيق » اسم مكان ، وفي بلاد العرب أربعة أماكن بهذا الاسم : عقيق اليمامة ، وعقيق المدينة ، وعقيق تهامة ، وعقيق القنان بنجد، « خل » بكسر الخاء المعجمة – أي : صديق .

---

(١) فسر ابن منظور في اللسان « تيد » بالرفق ، فكأنه إذا كان اسم فعل يكون بمعنى ترفق به ، وعبارة المؤلف أدق ؛ لأن هذا اللفظ ينصب المفعول به بنفسه كما حكاه ابن منظور نفسه ، وترفق يتعدى بحرف الجر . ومن شواهد « رويد » قول الشاعر :

رُوَيْدَ عَلِيًّا ، جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ   إِلَيْنَا ، وَلَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَايِنُ

وقال :

٢١٣- شَتَّانَ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمْ وَالمَشْرَبُ الْبَارِدُ في ظِلِّ الدَّوْمْ

ولك زيادة « ما » قبل فاعل شتان ، كقوله :

الإعراب: « هيهات » اسم فعل ماض بمعنى بَعُدَ ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، « هيهات » توكيد للأول، « العقيق » فاعل بهيهات، « ومن » الواو عاطفة ، من : اسم موصول معطوف على العقيق ، مبني على السكون في محل رفع، « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، « وهيهات » الواو عاطفة ، هيهات : اسم فعل ماض بمعنى بعد، « خل » فاعل بهيهات، « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل، « نواصله » نواصل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة في محل رفع صفة ثانية لخل .

الشاهد فيه: قوله « هيهات العقيق » وقوله « هيهات خل » حيث استعمل هيهات في الموضعين اسم فعل بمعنى بَعُدَ ، ورفع به فاعلًا كما كان يرفعه لو أنه وضع موضعه بعد ، وهو الفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

هَيْهَاتَ ذُو بَقَرٍ مِنَ المُزْدَارِ إِلَّا كَدَارِكُمُ بِذِي بَقَرِ الحِمَى

٢١٣- هذا بيت من الرجز المصرع أو بيتان من مشطوره ، من كلام لقيط بن زرارة بن عدس ، وهو أخو حاجب بن زرارة الذي يضرب بقوسه المثل .

اللغة: « شتان » معناه افترق، « العناق » المعانقة، « ظل الدوم » هذه رواية أبي عبيدة وفسرها بأن الدوم ههنا هو ذلك الشجر المعروف ، وأنكر ذلك الأصمعي قائلًا : إن الشاعر من نجد ، وليس في بلاده شجر الدوم ، وذكر أن الرواية « والظل الدوم » والدوم – على هذه الرواية – مصدر أريد به اسم الفاعل ، أي : والظل الدائم .

الإعراب: « شتان » اسم فعل ماض بمعنى افترق، « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة فاعل بشتان، « والعناق والنوم والمشرب » معطوفات على اسم الإشارة، « البارد » صفة للمشرب، « في ظل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من المشرب ، وظل مضاف و« الدوم » مضاف إليه ، وإذا رويت رواية الأصمعي كان الظل معطوفًا على اسم الإشارة مثل الأسماء التي قبله ، والدوم على هذا : نعت للظل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه: قوله « شتان هذا والعناق – إلخ » حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ،

٢١٤- شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

ولا يجوز عند الأصمعي « شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وعَمْرو » وجَوَّزَهُ غيره ، محتجًّا بقوله :

٢١٥- * لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ في النَّدَى *

ورفع به فاعلًا كما كان يرفعه لو وضع مكانه افترق ، وهو الفعل الذي يدل اسم الفعل على معناه ، ألا ترى أنه عطف على الفاعل لما كان الافتراق لا يكون إلا بين شيئين فصاعدًا .

٢١٤- هذا بيت من السريع من كلام أبي بصير صناجة العرب الأعشى ميمون بن قيس .

اللغة: « شتان » افترق وتباعد أمرهما ، « كورها » الكور - بضم الكاف وسكون الواو - الرحل الذي يوضع فوق الناقة ليركب عليه ، ووقع في عامة نسخ الشرح « ما نومي » و« نوم حيان » محرفًا .

الإعراب: « شتان » اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، « ما » زائدة ، « يومي » يوم : فاعل بشتان ، ويوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، « على كورها » الجار والمجرور متعلق بشتان ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضاف إليه ، « ويوم » معطوف على الفاعل ، ويوم مضاف ، و« حيان » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، « أخي » بدل من حيان ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأخي مضاف و« جابر » مضاف إليه .

الشاهد فيه: قوله « شتان ما يومي ويوم حيان » حيث استعمل شتان اسم فعل ماض بمعنى افترق ، ورفع به فاعلًا كما كان يرفعه بافترق نفسه ، وزاد « ما » بين اسم الفعل وفاعله كما هو ظاهر .

٢١٥- هذا الشاهد صدر بيت من الطويل لربيعة الرقي ، من كلمة له يمدح فيها يزيد بن حاتم المهلبي ، ويذم يزيد بن أسيد السلمي ، وكان قد ورد على الأول يستجديه وهو والي مصر ، فاستبطأ سيبه ، فشخص عنه من مصر ، وقال :

أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِلَّهِ - رَاجِعًا بِخُفَّيْ حُنَيْنٍ مِنْ نَوَالِ ابْنِ حَاتِمِ

فبلغ ذلك القول يزيد بن حاتم ، فأرسل في أثره من يرده إليه ، فلما دخل عليه قال له : أنت القائل : أراني ولا كفران لله ؟ قال : نعم ، قال : فهل قلت غير هذا ؟ قال : لا ، قال : لترجعن بخفي حنين مملوءة مالًا ، ثم أمر بخلع نعله وملئت له مالًا ، فلما عزل يزيد بن حاتم عن مصر وولي مكانه يزيد بن أسيد السلمي - قال ربيعة الرقي قصيدة مطلعها :

بكى أَهْلُ مِصْر بِالدُّمُوعِ السَّوَاجِمِ غَدَاةَ غَدَا مِنْهَا الأَغَرُّ ابْنُ حَاتِمِ

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدَيْنِ فِي النَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ والأَغَرِّ ابن حَاتِمِ

فَهَمُّ الْفَتَى الأَزْدِيِّ إِنْفَاقُ مَالِهِ وَهَمُّ الْفتى القَيْسِيِّ جَمْعُ الدَّرَاهِمِ

وأَما قولُ بعض الْمُحْدَثِين :

فَلَا يَحْسَبِ التَّمْتَامُ أَنِّي هَجَوْتُهُ وَلٰكِنَّنِي فَضَّلْتُ أَهْلَ الْمَكَارِمِ

وانظر الأغاني (١٤ - ٣٨) والكامل للمبرد (١ - ٢٧٠) والعقد الفريد (١ - ٣٣٢) .

الإعراب : « لشتان » اللام لام الابتداء ، وشتان : اسم فعل ماض بمعنى افترق مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، « ما » اسم موصول فاعل بشتان مبني على السكون في محل رفع ، « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة ما ، وبين مضاف و« اليزيدين » مضاف إليه ، « في الندى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل شتان ، « يزيد » بدل من اليزيدين ، وهو مضاف « سليم » مضاف إليه ، « والأغر » معطوف على البدل ، « ابن » صفة للأغر ، وابن مضاف و« حاتم » مضاف إليه .

الشاهد فيه: قوله « شتان ما بين .. إلخ » فإن هذا الأسلوب قد أباه الأصمعي وأنكر صحته ، ولكن العلماء قبلوا هذا الأسلوب وخرجوه على الذي أعربنا البيت عليه .

ونحن نريد أن نبين لك وجهة نظر الأصمعي ، ووجهة نظر غيره من العلماء ؛ ليتضح لك الأمر غاية الاتضاح ؛ فنقول : إن المعروف عن الأصمعي أنه منع أن يقول القائل « شتان ما بين زيد وعمرو » ولم يؤثر عنه تعليل هذا المنع ، وللعلماء في تعليله ثلاثة آراء :

الأول : أن وجه الامتناع من جهة ذكر « بين » وليس من قبل « شتان » وبيانه أن الأصل في « بين » أن تضاف إلى متعدد غير مثنى ولا مجموع ، لا تقول : جلست بين الزيدين ، ولا جلست بين كرام القوم ، ولكن تضيفها إلى متعدد مع التفريق فتقول : جلست بين محمد وعمرو .

وهذا التعليل غير مرضي ؛ لأنه مبني على ما ذهب إليه الفراء في « بين » من أنها تضاف إلى متعدد مع التفريق ، ولا تضاف إلى متعدد من غير تفريق كالمثنى والمجموع ، ونحن إنما نرتضي مذهب الجمهور ، وعندهم أن المدار على تعدد ما تضاف إليه « بين » سواء أكان التعدد مع التفريق كالمفردين المعطوف أحدهما على الآخر أم كان التعدد بدون التفريق كالمثنى والجمع وما أشبههما ، ويدل لصحة مذهب الجمهور قوله تعالى : ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ [البقرة، ٢٨٥] .

والرأي الثاني : أن العلة التي امتنع الأصمعي لأجلها من تجويز هذه العبارة هي أن شتان بكسر النون ، وادعى هؤلاء أنه مثنى مرفوع على أنه خبر مقدم ، وما زائدة ، وبين مبتدأ مؤخر ، ويلزم على هذا أن يخبر بالمثنى الذي هو شتان عن المفرد الذي هو بين ، ولما كان الإخبار بالمثنى عن المفرد غير جائز وجب أن يمتنع هذا التعبير .

وهذا التعليل أيضًا غير مستقيم ، لأمور ؛ الأول : أن الأفصح في « شتان » فتح النون لا كسرها ، والثاني : أنه لا يلزم على كسر النون أن تكون مثنى ، بل هي مع كسر النون اسم فعل أيضًا ، بدليل فتح نونه في اللغة الفصحى .

٢١٦- جَازَيْتُمُونِي بِالْوِصَالِ قَطِيعَةً ... شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُم وَصَنِيعِي

والرأي الثالث : وهو تعليل المحقق الرضي - أن العلة التي من أجلها منع الأصمعي هذا التعبير هي أن « ما » تحتمل وجهين : الأول أن تكون زائدة ، والثاني أن تكون موصولة ؛ فلو كانت « ما » زائدة وجب أن يكون « بين » فاعل شتان ، ويلزم على هذا أن يكون فاعل شتان واحدًا غير متعدد لا مع التفريق ولا مع عدمه ، وإن كانت « ما » موصولة كانت هي الفاعل ، ويلزم عليه إما المحذور السابق إن اعتبرت « ما » مفردًا ، وإما أن يكون « بين » مضافًا إلى غير متساويين في النسبة لأن مقصود الشاعر أن اليزيدين قد افترقا في صفتين ، فأحدهما متصف بالبخل ، والآخر متصف بالكرم ، كما يدل عليه البيت الذي يليه ، والأصل في « بين » أن يضاف إلى متساويين في النسبة ، تقول : بيني وبين زيد قرابة .

والجواب على هذا أن نختار أن « ما » موصولة وأنها فاعل شتان ، ولنا وجهان في تصحيح الكلام ؛ الأول : أن نجعل « ما » عبارة عن المسافة ؛ فكأننا قلنا : إن المسافة التي بين اليزيدين بعيدة ، والثاني : أن نجعل « ما » عبارة عن صفة الكرم وحدها ، وندعي أن لها حدًا فائقًا بلغ إليه يزيد بن حاتم ، وحدًا سافلًا تعلق به ابن أسيد ، وكأننا قلنا : افترق اليزيدان في هذه الصفة .

وقد أطلنا عليك في هذا الموضع لنقربه إليك ، فلا تغفل عنه .

ومما ورد فيه هذا الاستعمال قول أبي الأسود الدؤلي :

شَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ ؛ إِنَّنِي ... عَلَى كُلِّ حَالٍ أَسْتَقِيمُ وَتَظْلَعُ

وقول البعيث :

وشَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ ابْنِ خَالِدٍ ... أُمَيَّةَ فِي الرِّزْقِ الَّذِي يُتَقَسَّمُ

وقول الآخر :

وَشَتَّانَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ دُعَاتِهَا ... إِذَا صَرْصَرَ العُصْفُورُ فِي الرُّطَبِ الثَّعْدِ

وكثرة هذه الشواهد تقطع لك بعدم صحة الذي ذهب إليه الأصمعي من إنكار استعمال هذا الأسلوب .

٢١٦- هذا بيت من الكامل ، ولم أقف على ما يعين اسم قائل هذا البيت .

الإعراب : « جازيتموني » فعل وفاعل ومفعول أول، « بالوصال » جار ومجرور متعلق بجازى، « قطيعة » مفعول ثان لجازى « شتان » اسم فعل ماض، « بين » فاعل شتان ، ولم يرفعه لأنه استكثر أن يخرجه عن حالته التي غلب مجيئه عليها وهي النصب ؛ فإن أصله منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، وصنيع من « صنيعكم » مضاف إليه ، وصنيع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه، « وصنيعي » الواو عاطفة ، وما بعده معطوف على ما قبله ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهذا الإعراب

فلم تستعمله العرب ، وقد يُخَرَّج عَلَى إِضمار « ما » موصولة ببين ، وذلك عَلَى قول الكوفيين إن الموصول يجوز حذفه[١] .

أحد وجهين يمكن تخريج هذا التعبير عليهما ، وثانيهما تقدير « ما » موصولة محذوفة تكون فاعل شتان ، وبين على هذا ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ؛ فيكون كبيت ربيعة السابق ، وحذف الموصول وبقاء صلته مما أجازه الكوفيون والبغداديون والأخفش من البصريين ، وارتضاه ابن مالك في التسهيل ، وسننشدك شاهدًا عليه .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « شتان بين صنيعكم » حيث أتى فيه الشاعر بأسلوب لم تستعمله العرب – على ما زعم المؤلف – فلا هو ذكر الفاعل المتعدد كالأعشى ومن قبله ولا هو ذكر « ما » قبل « بين » حتى نجعلها موصولة ونحملها على متعدد كما في بيت ربيعة الرقي .

ومثل هذا البيت قول الآخر :

سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتُ مُغَرِّبًا شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ

وقول حسان بن ثابت الأنصاري :

وَشَتَّانَ بَيْنَكُمَا فِي النَّدَى وَفِي الْبَأْسِ وَالْخَيْرِ وَالْمَنْظَرِ

ومثل ذلك أيضًا ما رواه أبو زيد في نوادره من قول الشاعر :

شَتَّانَ بَيْنَهُمَا فِي كُلِّ مَنْزِلَةٍ هَذَا يُخَافُ وَهَذَا يُرْتَجَى أَبَدَا

وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

هَمُّوا بِبُعْدٍ عَنْكَ غَيْرَ تَقَرُّبٍ شَتَّانَ بَيْنَ الْقُرْبِ وَالإِبْعَادِ

والشواهد كثيرة على ذلك من كلام العرب المحتج به ؛ فلا تبال ما قال المؤلف ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ .

ومما يدلك على صحة ما اخترناه أنك تجد العلماء من أئمة الشعراء قد استعملوا هذا الأسلوب على هذا الوجه ، انظر مثلًا قول ابن المعتز :

وَالْفِكْرُ قَبْلَ الْقَوْلِ يُؤْمَنُ زَيْفُهُ شَتَّانَ بَيْنَ رَوِيَّةٍ وَبَدِيهِ

---

(١) ويجوز تخريجه على أن « بين » فاعل شتان ، كما ذكرناه في إعراب البيت .

ومما يدل لمذهب الكوفيين الذين جوزوا حذف الموصول وبقاء صلته قول حسان بن ثابت :

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَنْصُرُهُ وَيَمْدَحُهُ سَوَاءُ

فإن التقدير : ومن ينصره ويمدحه ، ضرورة أن الذي يهجوه ليس هو الذي ينصره ويمدحه .

(٣) وما سمي به المضارع، نحو: «أَوّه» بمعنى أَتوَجَّعُ، و«أفٍّ» بمعنى أَتضجر، وبعضهم أَسْقَطَ هذا القسم، وفَسّرَ هذين بتوجعت وتضجرت.

ومن أحكام اسم الفعل: أَنه لا يضاف، كما أن مُسماه- وهو الفعل- كذلك. ومن ثمَّ قالوا، إذا قلت «بَلْهَ زَيْدٍ» و«رُوَيْدَ زَيْدٍ» بالخفض كانا مصدرين والفتحة فيهما فتحة إعراب، وإذا قلت «بَلْهَ زيدًا» و«رُوَيْدَ زيدًا» كانا اسمي فعلين، ومعلوم أن الفتحة فيهما حينئذٍ فتحةُ بناء لعدم التنوين.

ومنها: أن معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول «زَيْدًا عَلَيْكَ» وخالف في ذلك الكسائي، تمسكا بظاهر قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء،٢٤] وقول الراجز:

٢١٧- * يـا أَيُّهَا الـمـائـحُ دَلْـوِي دُونَـكـا *

٢١٧- هذا بيت من الرجز المشطور، وهو من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، ولم يعينه أحد ممن وقفنا على كلامهم، وذكر الشيخ خالد أنه لجارية من بني مازن، وليس بشيء، بل الجارية أنشدته وضمت إليه شيئًا، والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤٦٢) وبعده:

* إنِّـي رَأيـتُ الـنَّـاسَ يَـحْـمَـدُونَـكَـا *

اللغة: «المائح» بالهمزة المنقلبة عن الياء - هو الرجل يكون في أسفل البئر ليستقي الماء، فأما الذي يكون في أعلى البئر يجذف الدلو فهو ماتح - بالتاء المثناة من فوق - وهذا من فروق هذه اللغة الواسعة النطاق.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «أيها» أيّ: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف تنبيه، «المائح» نعت لأي مرفوع بالضمة الظاهرة، «دلوي» دلو: مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل المذكور بعده، أي: خذ دلوي، ودلو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «دونكا» اسم فعل أمر بمعنى خذ، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنت، وهو فاعله، وجملة اسم الفعل وفاعله مؤكدة لجملة فعل الأمر وفاعله أو مفسرة للفعل المحذوف العامل في دلوي.

الشاهد فيه: قوله «دلوي دونكا» حيث إن ظاهره يدل على أن مفعول اسم الفعل يجوز أن يتقدم عليه؛ إذ الظاهر أن «دلوي» مفعول مقدم لقوله «دونكا»، وبهذا الظاهر استدل جماعة من العلماء منهم الكسائي، ووافقه ابن مالك في كتابه التسهيل على جواز أن يعمل اسم الفعل متأخرًا في مفعول متقدم عليه، ولكن هذا الظاهر غير مراد، بل الاسم المنصوب المتقدم ليس معمولًا لاسم

ومنها: أن المضارع لا ينصب في جواب الطَّلَبيِّ منه؛ لا تقول: «صَهْ فأحدِّثَكَ» بالنصب(١)، خلافًا للكسائي أيضًا، نعم يُجْزَمُ في جوابه، كقوله:

الفعل المتأخر، بل ولا هو معمول لاسم فعل آخر محذوف، يفسره المذكور ويقع في التقدير قبل المعمول؛ لأن اسم الفعل لا يعمل وهو محذوف أيضًا، ولكن هذا الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف من معنى اسم الفعل كما قدرنا في الإعراب.

ومن العلماء من قال: إن «دلوي» مبتدأ، و«دونك» اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه

---

(١) اعلم أن بين الفعل واسم الفعل وجوهًا من الاتفاق ووجوهًا من الافتراق، ونحن نذكر لك أهم الوجوه التي يتفقان فيها، وأهم الوجوه التي يختلفان فيها؛ فنقول:

يتفق اسم الفعل والفعل في ثلاثة وجوه:

الأول: دلالتهما جميعًا على المعنى الواحد.

والثاني: أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في التعدي واللزوم غالبًا، ومن غير الغالب نحو «آمين» فإنه لم يحفظ عن العرب تعديه لمفعول، مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو استجب - يتعدى إلى مفعول به، وكذا «إيه» فإنه لازم مع أن الفعل الذي بمعناه - وهو زد - متعد.

والثالث: أن كل اسم فعل يوافق الفعل الذي بمعناه في إظهار فاعله وإضماره.

ويفارق الفعل اسم الفعل في سبعة أمور:

الأول: أن الأفعال تبرز معها الضمائر؛ فتقول: اسكت واسكتوا واسكتي، واسم الفعل لا يبرز معه ضمير أصلًا؛ فتقول: صه بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

والثاني: أن مفعول الفعل يتقدم عليه ويتأخر عنه؛ فتقول: خذ كتابك، وتقول: كتابك خذ، واسم الفعل لا يكون معموله إلا متأخرًا عنه، على الأرجح؛ فتقول: دونك الكتاب، ولا تقول: الكتاب دونك، على أن يكون الكتاب مفعولًا مقدمًا لدونك، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه.

والثالث: أن الفعل يعمل مذكورًا أو محذوفًا، بل قد يجب حذفه وهو عامل في مذكور؛ فتقول: لقيت محمدًا، وتقول: إذا محمدًا لقيته فأكرمه، وأما اسم الفعل فلا يعمل إلا مذكورًا.

والرابع: أن الأفعال تتصرف، وتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان؛ فتقول: سكت ويسكت واسكت، وأما أسماء الأفعال فلا تتصرف ولا تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان.

والخامس: أنه يجوز توكيد الفعل باسم الفعل؛ فتقول: اسكت صه، وانزل نزال، ولا يجوز أن نؤكد اسم الفعل بالفعل؛ فلا تقول: نزال انزل، ولا صه اسكت.

والسادس: أن الفعل ينصب في جوابه إذا دل على الطلب؛ فتقول: انزل فأكرمك، ولا ينتصب المضارع في جواب اسم الفعل ولو دل على الطلب، فلا تقول: نزال فنكرمك وقد ذكر المؤلف هذا الوجه.

والسابع: أن من النحاة من ذهب إلى أن الفعل أصل الاشتقاق، وهم الكوفيون ولم يذهب أحد إلى أن اسم الفعل أصل الاشتقاق أصلًا.

١٧٤- * مَكَانَكِ تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحي[١] *

ومنها : أن ما نُوِّنَ منها نكرة ، وما لم ينون معرفة ؛ فإذا قلت : « صَهٍ » فمعناه اسكت سكوتًا تاما ، وإذا قلت : « صَهْ » فمعناه اسكت السكوت المعين[٢] .

ثم قلت : السَّابِعُ وَالثَّامِنُ الظَّرْفُ وَالمَجْرُورُ المُعْتَمِدَانِ ، وَعَمَلُهُمَا عَمَلُ اسْتَقَرَّ .

وأقول : إذا اعتمد الظرف والمجرور عَلَى ما ذكرتُ في باب اسم الفاعل- وهو النفي ، والاستفهام ، والاسم المخبر عنه ، والاسم الموصوف ، والاسم الموصول- عَمِلَا عَمَلَ فعل الاستقرار ، فَرَفَعَا الفاعلَ المضمرَ أو الظاهرَ ، تقول : « ما عندكَ مال » و« ما في الدَّار زيدٌ » والأصل : ما استقر عندك مال ، وما استقرّ في الدار زَيْد ، فحذف الفعل ، وأنيب الظرف والمجرور عنه ، وصار العمل لهما عند المحققين ، وقيل : إنما العمل للمحذوف ، واختاره ابنُ مالكٍ ، ويجوز لك أن تجعلهما خبرًا مقدمًا وما بعدهما مبتدأ مؤخرًا ، والأول أولى ؛ لسلامته من مجاز التقديم والتأخير وهكذا العملُ في بقية ما يعتمدان عليه نحو : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم ، ١٠] ، وقولك : « زَيْدٌ عِنْدَكَ أبوه » و« جاء الذي في الدار أخُوهُ » ، و« مَرَرْتُ برجلٍ فِيهِ فَضْلٌ » .

فإن قلت : ففي أيِّ مسألة يعتمد الوصفُ عَلَى الموصول حتى يُحال عليه الظرف والمجرور ؟

وجوبًا تقديره أنت ، والجملة من اسم فعل الأمر وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل باسم الفعل ، وهو يعود على الدلو ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : دلوي دونكه ، وكأنه قال : دلوي خذه ، ولا محظور في وقوع الخبر عن المبتدأ جملة طلبية ؛ لأن الراجح عند العلماء جوازه ، خلافًا لابن الأنباري .

---

(١) قد سبق ذكر هذا الشاهد مع شيء من الشعر الوارد ضمنه ، وشرحناه شرحًا لا يحتمل معه إعادة شيء منه ههنا ، فارجع إلى ذلك في (ص ٣٦٠) من هذا الكتاب ؛ والله يرشدك .

(٢) أسماء الأفعال على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما هو واجب التنكير ، وذلك نحو ويها وواها .

والنوع الثاني : ما هو واجب التعريف ، وذلك نحو نزال وتراك وبابهما .

والنوع الثالث : ما هو جائز التنكير والتعريف ، وذلك نحو صه وإيه وأف ومه .

فما نون منها وجوبًا أو جوازًا فهو نكرة ، وما لم ينون منها وجوبًا أو جوازًا فهو معرفة .

قلت : إذا وقع بعد أل ؛ فإنها موصولة والوصفُ صِلَة ، ولهذا حَسُنَ عطفُ الفعل عليه في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾ [الحديد ،١٨] .

ثم قلت : التّاسِعُ اسْمُ المَصْدَرِ ، والمُرَادُ بِهِ اسْمُ الْجِنْسِ المَنْقُولُ عَنْ مَوْضُوعِهِ إلى إفَادَةِ الْحَدَثِ ، كَالكَلَامِ وَ الثَّوَابِ ، وَإنما يُعْمِلُهُ الْكُوفِيُّ وَالبَغْدَادِيُّ ، وَ أمّا نَحْوُ « مُصَابُكَ الكَافِرَ حَسَنٌ » فجائزٌ إجْمَاعًا ؛ لأنهُ مَصْدَرٌ ، وَعَكْسُهُ نَحْوُ فَجَارِ وَحَمَادِ .

وأقول : التاسع اسم المصدر ، وهو يطلق عَلَى ثلاثة أمور :

أحدها : ما يعمل اتفاقًا ، وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة ، كَالْمَضْرَبِ وَالمَقْتَلِ ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة ، ويسمى المصدرَ الميميَّ ، وإنما سَمّوْهُ أَحيانًا اسم مصدر تَجَوُّزًا ، ومن إعماله قول الشاعر :

٢١٨- أظَلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا ... أهْدَى السَّلَامَ تَحِيّةً ظُلْمُ

الهمزة للنداء ، وظلوم : اسم امرأة منادى ، ومصابكم : اسم إن ، وهو مصدر

٢١٨- هذا بيت من الكامل ، وقد نسب قوم - منهم الحريري في الدرة والمؤلف في مغني اللبيب - هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون - وهو الصواب - إلى الحارث بن خالد المخزومي ، والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٣٩٦) ومن شواهد الأشموني (رقم ٨٦٣) .

اللُّغَة : « ظلوم » أصله مبالغة ظالمة ، وقد يكون باقيًا على أصل معناه وهو الوصف ، وقد يكون منقولًا إلى اسم امرأة كما اختاره المؤلف، « مصابكم » بضم الميم أوله - مصدر ميمي بمعنى الإصابة .

الإعْرَاب : « أظلوم » الهمزة للنداء ، ظلوم : منادى مبني على الضم في محل نصب، « إن » حرف توكيد ونصب، « مصابكم » مصاب : مصدر ميمي ، وهو اسم إن ، ومصاب مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، « رجلًا » مفعول به للمصدر الميمي، « أهدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى رجل، « السلام » مفعول به، « تحية » مفعول مطلق عامله أهدى ، ويجوز أن يكون مفعولًا لأجله، « ظلم » خبر إن ، وجملة أهدى مع فاعله ومفعوله في محل نصب صفة لرجل .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « مصابكم رجلًا » حيث أعمل المصدر الميمي ، الذي هو مصاب ، عمل الفعل ؛ فرفع به الفاعل الذي هو ضمير المخاطب ، ونصب به المفعول ، وهو قوله رجلًا .

بمعنى إصابتكم، ويسمى اسم مصدر مجازًا، ورجلا: مفعول بالمصدر، وأهدى السلام: جملة في موضع نصب عَلَى أنها صفة لرجلا، وتحية: مصدر لأهدى السلام، من باب «قعدت جلوسًا» وظلم: خبر إنَّ، ولهذا البيت حكاية شهيرة عند أهل الأدب(١).

والثاني: ما لا يعمل اتفاقًا، وهو ما كَانَ من أسماء الأحداث عَلَمًا كـ«سُبحَان» علمًا للتسبيح، و«فَجَارِ» و«حَمَادِ» علمين للفَجْرة والمحمدة.

والثالث: ما اختلف في إعماله، وهو ما كَانَ اسمًا لغير الحدث، فاستعمل له، كـ«الكَلَام» فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نقل إلى معنى التكليم، و«الثَّوَاب» فانه في الأصل اسمٌ لما يُثَابُ به العُمَّال، ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، تمسكًا بما ورد من نحو قوله:

---

(١) روى أهل الأدب أن أبا عثمان المازني كان فقيرًا مملقًا ذا حاجة، وأنه جاءه ذات يوم رجل ذمي، وبذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه في النحو، فامتنع أبو عثمان عن قبول ذلك، وكان تلميذه الإمام الكبير أبو العباس المبرد يعلم خصاصته وفقره واحتياجه إلى المال فعاتبه على امتناعه، فأجابه بأنه إنما امتنع لأن كتاب سيبويه يشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا آية من القرآن الكريم، وأنه لا يجمل به أن يمكن الذمي من قراءة هذه الآيات، ثم اتفق أن غنت جارية بحضرة أمير المؤمنين الواثق العباسي بهذا البيت، فنصبت «رجلًا» وكان بالحضرة أبو يعقوب بن السكيت - ويقال: بل كان بالمجلس اليزيدي أحد أبناء أبي محمد مؤدب المأمون - فأنكر على الجارية نصب «رجلًا» وقال: إنما هو بالرفع، وأصرت الجارية على النصب، وقالت: إنني هكذا تلقيته على شيخي أبي عثمان المازني، فأمر الواثق بإشخاص أبي عثمان إليه من البصرة، فلما حضر أقر الجارية على ما قالت، وفسره بأن المصاب مصدر بمعنى الإصابة، ورجلًا: مفعول، فاستحسن ذلك الواثق، وأمر له بألف دينار، فلما رجع إلى البصرة قال لتلميذه المبرد: تركنا مائة للّه فعوضنا الله منها ألفًا.

قال أبو رجاء: واعلم أولًا أن هذه الحادثة تروى باختلاف يسير في كثير من كتب الأدب، منها درة الغواص للحريري، ومنها ثمرات الأوراق لابن حجة الحموي (ص ٢) ومنها حلبة الكميت للنواجي (٤٩ بولاق) ومنها أدب النديم لكشاجم، ومنها وفيات الأعيان لابن خلكان في ترجمة أبي عثمان المازني (الترجمة ١١٥ بتحقيقنا).

واعلم ثانيًا أن وجه ما ذكره اليزيدي أو ابن السكيت من رفع رجل يتأتى على أن يكون «مصاب» اسم مفعول فعله أصاب، وهو اسم إن، وضمير المخاطبين مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مرفوعه، ورجل بالرفع خبر إن، وجملة «أهدى السلام تحية» في محل رفع صفة لرجل، وظالم في آخر البيت خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: إن الذي أصبتموه بتجنيكم عليه رجل موصوف بأنه أهدى إليكم السلام، وهذا ظلم، ولا شك أن فيه تكلفًا، فضلًا عن أن يكون متعينًا كما كان يذهب إليه اليزيدي على ما يفهم من حاله في تشبثه وتخطئته الجارية المغنية.

٢١٩- أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا

وقوله:

٢٢٠- لأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

٢١٩- هذا بيت من الوافر، وهو للقطامي، واسمه عمير بن شييم، وهو ابن أخت الأخطل التغلبي، من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، والبيت من شواهد المؤلف في أوضحه، (رقم ٣٦٧) وابن عقيل (رقم ٢٤٧) والأشموني (رقم ٦٨٤)، وقد ذكر العباسي في معاهد التنصيص (ص ٨٦ بولاق) جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة ومنها بيت الشاهد فانظرها هناك إن شئت.

اللغة: «كفرا» أراد به جحود النعمة وإنكارها، «الرتاع» أي التي ترتع، وهي التي ترعى حيث شاءت، وكنى بذلك عن سمنها؛ لأنها إذا لم تكن تمنع من مرعى أرادته أكلت فسمنت.

المعنى: يقول: أأجحد نعمتك عليَّ، وأنكر يدك التي أسديتها إليَّ، بعد أن دفعت عني الموت وهو يهم بالوقوع عليَّ، وبعد أن أعطيتني العطية التي تضن بها النفوس، وهي مائة ناقة سمينة؟

الإعراب: «أكفرا» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كفرا: مفعول به لفعل محذوف أي أأضمر كفرا؟ «بعد» ظرف متعلق بمحذوف منصوب صفة لكفر، وبعد مضاف، و«رد» مضاف إليه، ورد مضاف و«الموت» مضاف إليه، «عنى» جار ومجرور متعلق برد، «وبعد» الواو عاطفة، بعد: ظرف معطوف على الظرف السابق، وبعد مضاف وعطاء من «عطائك» مضاف إليه، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فعله، «المائة» مفعول به لعطاء الذي هو اسم مصدر، «الرتاعا» صفة للمائة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «عطائك المائة» حيث أعمل اسم المصدر الذي هو قوله عطاء عمل الفعل؛ فنصب به المفعول الذي هو قوله المائة بعد إضافته إلى فاعله وهو ضمير المخاطب.

٢٢٠- هذا بيت من الطويل، وهو البيت الثامن من كلمة عدتها ثمانية أبيات يقولها حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله تعالى عنه، في مدح سيدنا رسول الله ﷺ، وأول هذه الأبيات قوله:

وَشَقَّ لَهُ مِنَ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فَذُو العَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا محمدُ

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «ثواب» اسم إن، وثواب مضاف و«الله» مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «كل» مفعول به لثواب، وكل مضاف، و«موحد» مضاف إليه، «جنان» روايته هنا بالرفع على أنه خبر إن، وستعرف فيه كلامًا، «من الفردوس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجنان، «فيها» جار ومجرور متعلق بقوله يخلد الآتي، «يخلد» فعل

وقوله :

٨ - قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا[١]

ومنع ذلك البصريون ؛ فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها .

ثم قلت : الْعَاشِرُ اسْمُ التَّفْضِيلِ ، كَأَفْضَلَ وَأَعْلَمَ ، وَيَعْمَلُ في تَمْيِيزٍ ، وَظَرْفٍ ، وَحَالٍ ، وَفَاعِلٍ مُسْتَتِرٍ ، مُطْلَقًا ، وَلَا يَعْمَلُ في مَصْدَرٍ ، وَمَفْعُولٍ بِهِ ، أَوْ لَهُ ، أَوْ مَعَهُ ، وَلَا في مَرْفُوعٍ مَلْفُوظ بِهِ- في الأَصَحِّ- إلَّا في مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ .

وأقول : إنما أخَّرْتُ هذا عن الظرف والمجرور ، وإن كَانَ مأخوذًا من لفظ الفعل ؛ لأن عمله في المرفوع الظاهر ليس مطردًا كما تراه الآن .

وأشرتُ بالتمثيل بأفْضَلَ وأعْلَمَ إلى أنه يبنى من القاصر والمتعدي .

ومثالُ إعماله في التمييز : ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف ،٣٤] ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم ،٧٤] .

ومثالُ إعماله في الحال « زَيْدٌ أَحْسَنُ النَّاسِ مُتَبَسِّمًا » وَ« هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا » .

مضارع مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى كل موحد ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع صفة لجنان .

ويروي : « أنال ثواب الله كل موحد جنانًا » فأنال : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد على مذكور في كلام سابق ، وثواب الله : مفعول به لأنال ، ومضاف إليه ، وكل موحد : مفعول به لثواب ومضاف إليه ، وجنانًا : مفعول ثان لثواب بمعنى الإثابة .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « ثواب الله كل موحد » حيث أعمل اسم المصدر - الذي هو قوله ثواب - عمل الفعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله كل موحد ، بعد أن أضافه لفاعله وهو لفظ الجلالة ، وهذا واضح من إعراب البيت .

---

(١) قد تقدم شرح هذا البيت شرحًا وافيًا ، فلسنا في حاجة إلى إعادة شيء منه في هذا المكان ، فارجع إليه إن شئت في (ص ٥١) من هذا الكتاب .

ومثال إعماله في الظرف قول الشاعر :

٢٢١- فإِنَّا وَجَدْنَا العِرْضَ أحْوَجَ سَاعَةً إلى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطٍ يمَانٍ مُسَهَّم

ومثالُ إعمالِهِ في الفاعل المستتر جميعُ ما ذكرنا .

ولا يعمل في مصدر؛ لا تقول : زَيْدٌ أحْسَنُ النَّاسِ حُسْنًا ، ولا في مفعول به ، لا تقول : زَيْد أشْرَبُ النَّاسِ عَسَلًا ، وإنما تُعَدِّيه باللام ؛ فتقول : زيْدٌ أشرب الناس للعسل ، ولا في فاعل ملفوظٍ به ؛ لا تقول : مررت برجل أحْسَنَ منه أبوه ، إلا في لُغَة ضعيفة حكاها- سيبويه ، واتفقت العربُ عَلَى جواز ذلك في مسألة الكحل . وضابِطُها أن يكون أفعلُ صفةً لاسم جنسٍ مسبوق بنفي ، والفاعل مُفَضّلا عَلَى نفسه باعتبارين ، وذلك كقول النبي ﷺ : « **مَا مِنْ أيَّامٍ أحَبَّ إلى اللهِ فيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ** » وقول العرب : ما رأيت رَجُلًا أحسَنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ . وبهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل ، وقوله :

٢٢١- هذا بيت من الطويل من كلام أوس بن حجر ، وقبله قوله :

وَمُسْتَعْجِبٍ مِمَّا يَرَى مِنْ أنَاتِنَا وَلَوْ زَبَنَتْهُ الْحَرْبُ لم يَتَرَمْرَم

اللُّغَة: « العرض » بكسر فسكون - موضع المدح والذم من الرجل، « الصون » مصدر صانه يصونه : بمعنى حفظه ووقاه، « ريط » بفتح الراء وسكون الياء - الملاءة ، أو جمع ريطة بمعنى الغلالة الرقيقة « مسهم » مخطط .

الإعْرَاب: « إنا » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المتكلم المعظم نفسه اسمه ، والأصل إننا، « وجدنا » فعل وفاعل، « العرض » مفعول أول لوجد، « أحوج » مفعول ثان لوجد ، وجملة وجد وفاعله ومفعوليه في محل خبر إن، « ساعة » ظرف زمان منصوب بأحوج، « إلى الصون ، من ريط » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأحوج أيضًا، « يمان » صفة لريط، «مسهم » صفة ثانية لريط .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « أحوج ساعة - إلخ » فإن قوله « أحوج » أفعل تفضيل بمعنى أشد احتياجًا ، وقد تعلق به ظرف الزمان الذي هو قوله « ساعة » كما تعلق به الجار والمجرور مرتين ، وذلك قوله « إلى الصون » وقوله « من ريط » فدل هذا على أن أفعل التفضيل يتعلق به الظرف وعديله الذي هو الجار والمجرور ، وأن ذلك جائز لا غبار عليه ، وهو نظير قوله تعالى : ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ .

٢٢٢- ما رأيت امرأً أحبَّ إليه الـ بَذْلُ مِنْه إلَيْكَ يَا ابْنَ سِنَانِ

ولم يقع هذا التركيب في التنزيل .

واعلم أن مرفوع « أحبَّ » في الحديث والبيت نائبُ الفاعلِ ؛ لأنه مبني من فعل المفعول ، لا من فعل الفاعل ، ومرفوع أحسن في المثال بالعكس ؛ لأن بناءه عَلَى العكس .

ثم قلت : وَإذا كَانَ بأَلْ طَابَقَ ، أوْ مُجَرَّدًا أو مُضَافًا لِنَكِرَةٍ أُفْرِدَ وَذُكِّرَ ، أو لِمعْرِفَةٍ فَالْوجْهَانِ .

وأقول : استطردْتُ في أحكام اسم التفضيل ، فذكرت أنه عَلَى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يجب [فيه] أن يكون طِبْقَ مَنْ هو له ، وهو ما كَانَ بالألف واللام ، تقول : « زَيْدٌ الأفْضَلُ » و« هِنْدٌ الفُضْلَى » و« الزَّيدَانِ الأفْضَلَانِ » و« الهندان الفُضْلَيَانِ » و« الزَّيْدُون الأفْضَلُونَ » و« الهندات الفُضْلَيَاتُ أَو الفُضَّلُ » .

الثاني : ما يجب فيه أَن لا يطابق ، بل يكون مفردًا مذكرًا عَلَى كل حال ، وهو نوعان ؛ **أحدهما** : المجرد من أَل والإضافة ، تقول « زَيْد- أو هند- أَفضل من عَمْرو »

٢٢٢- هذا بيت من الخفيف ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في القطر (رقم ١٣٢) ويظنه بعض الناس من شعر زهير بن أبي سلمى المزني الذي أكثر من مدح هرم بن سنان المري ، وهو ظن خاطئ .

الإعراب : « ما » نافية، « رأيت » فعل وفاعل، « امرأ » مفعول به لرأى، « أحب » نعت لامرأ منصوب بالفتحة الظاهرة، « إليه » جار ومجرور متعلق بأحب، « البذل » فاعل بأحب، « منه ، إليك » جاران ومجروران يتعلق كل منهما بأحب، « يا » حرف نداء، « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و« سنان » مضاف إليه .

الشاهد فيه: قوله « أحب .. البذل » حيث رفع أفعل التفضيل - الذي هو قوله أحب - الاسم الظاهر غير السببي ، وهو قوله البذل ، لكونه وقع وصفًا لاسم جنس وهو قوله امرأ ، مسبوق بنفي وهو المذكور في قوله ما رأيت ، والاسم الظاهر اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، ألست ترى أن البذل باعتبار كونه محبوبًا لابن سنان غيره باعتبار كونه محبوبًا لمن عدا ابن سنان ؟ وهو مفضل في الحالة الأولى على نفسه في الحالة الثانية ، وذلك هو الذي يعبر عنه العلماء بمسألة الكحل ، ولعل العبارة واضحة مفيدة ، فافهمها والله يرشدك .

و« الزيدان– أو الهندان– أَفضلُ من عَمْرو » و« الزيدون– أَو الهندات– أَفضل من عَمْرو »
والثاني : المضاف إلى نكرة ، تقول « زَيْد أفضلُ رجلٍ » و« الزيدان أفضل رجلين » و« الزيدون أَفضل رِجَالٍ » و« هند أفضل امرأة » و« الهندان أَفضل امرأَتين » و« الهندات أَفضل نسوة » وتجب المطابقة في تلك النكرة كما مَثلْنا ، وأَما قوله تعالى : ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [البقرة،٤١] فالتقدير أولَ فريق كافرٍ ، ولولا ذلك لقيل : أول كافرين ، أو التقدير : ولا يكن كل منكم أَول كافرٍ ، مثل : ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور،٤] .

والثالث : ما يجوز فيه الوجهان ، وهو المضاف لمعرفة ، تقول : « زَيْدٌ أَفْضَلُ الْقَوْمِ » و« الزيدان أَفْضَلُ القومِ » و« الزيدون أفضل القوم » و« هند أَفضلُ النساءِ » و« الهندان أَفْضَلُ النساءِ » و« الهندات أفضل النساء » وإن شئت قلت « الزيدان أفضلا القوم » و« الزيدون أفضلو القوم » و« هند فُضْلَى النساء » و« الهندان فُضْلَيَا النساء » و« الهندات فُضْلَيَاتُ النساء » وتركُ المطابقةِ أَوْلى ، قال الله تعالى : ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة،٩٦] ، ولم يقل أَحْرَصِي الناسِ ، وقال الشاعر :

٢٢٣- وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدًا وَسَالِفَةً وَأَحْسَنُهُمْ قَذَالَا

٢٢٣- هذا بيت من الوافر من كلام ذي الرمة ، واسمه غيلان بن عقبة – وقد روى أبو العباس المبرد في الكامل (٣ – ٤٨) هذا البيت أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا نَظَرًا وَعَيْنًا وَلَا أُمَّ الْغَزَالِ وَلَا الْغَزَالَا

اللُّغَة: « جيدًا » هو العنق، « سالفة » هي في الأَصل صفحة العنق، ثم استعملت في خصلة الشعر التي تسترسل على الخد، « قذالا » بزنة سحاب – ما بين نقرة القفا إلى الأذن .

الإعْرَاب : « مية » مبتدأ، « أحسن » خبر المبتدأ ، وأحسن مضاف و« الثقلين » مضاف إليه، « جيدًا » تمييز، « وسالفة » معطوف على قوله جيدًا، « وأحسنهم » الواو عاطفة ، أحسن : معطوف على الخبر ، وأحسن مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الثقلين باعتبار أفرادهما مضاف إليه « قذالا » تمييز .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « أحسن الثقلين » وقوله « وأحسنهم » حيث جاء بأفعل التفضيل الجاري على مفرد مؤنث هو مية ، مفردًا مذكرًا ، وأفعل التفضيل مضاف إلى معرفة في الموضعين ، ألا تراه مضافًا إلى المحلى بأل في الأول، وإلى الضمير في الثاني ؟ ولو أنه أتى به مطابقًا للذي جرى عليه لقال : « ومية حسنى الثقلين جيدًا » و« حسناهم قذالا » .

ولم يقل حُسْنَى الثَّقَلَيْنِ، ولا حُسْنَاهُمْ.

وعن ابن السراج إيجاب تَرْكِ المطابقة، ورُدَّ بقوله سبحانه و تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾ [هود،٢٧] ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام،١٢٣].

ثم قلت: وَلَا يُبْنَى وَ لَا يَنْقَاسُ هُوَ وَ لَا أَفْعَالُ التَعَجُّبِ– وَهِيَ: مَا أَفْعَلَهُ؛ وَأَفْعِلْ بِهِ، وَفَعُلَ– إِلَّا مِنْ فِعْلٍ، ثُلَاثِيٍّ، مُجَرَّدٍ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا، تَامٍّ، مُتَفَاوِتِ الْمَعْنَى، غَيْرِ مَنْفِيٍّ، وَلَا مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ.

وأقول: لا يبنى أفعل التفضيل، ولا مَا أَفْعَلَهُ وأَفْعِلْ به وَفَعُل في التعجب، من نحو جِلْفٍ[1] وَكَلْبٍ وحمار؛ لأنها غير أفعال، وقولُهم «ما أجْلَفَه» وَ«ما أَحْمَرَه» و«ما أَكْلَبَه» خطأ، ولا من نحو دَحْرَجَ؛ لأنه رباعي، ولا من نحو انْطَلَقَ وَاسْتَخْرَجَ؛ لأنه وإن كَانَ ثلاثيًا لكنه مزيد فيه، ولا من نحو هَيِفَ وَغَيِدَ وَحَوِلَ وَسَوِدَ وَحَمِرَ وَعَمِيَ وَعَرِجَ؛ لأنها وإن كانت ثلاثية مجردة في اللفظ لكنها مزيدة في التقدير؛ إذ أصْل حَوِل احْوَلَّ وَعَوِرَ اعْوَرَّ وَغَيِدَ اغْيَدَّ، والدليل عَلَى ذلك أن عَيْنَاتها لم تقلب أَلفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها، فلولا أن ما قبل عيناتها ساكنٌ في التقدير لوجب فيها القلبُ المذكور: ولا من نحو كان وظل وبات وصار؛ لأنها غير تامة، ولا من نحو ضُرِبَ لأنه مبني للمفعول، ولا من نحو ما قامَ وما عاجَ بالدواء؛ لأنه منفي.

وما سُمِعَ مخالفًا لشيء مما ذكرنا لم يُقَسْ عليه؛ فمن ذلك قولهم «هُوَ أَلَصُّ مِنْ فُلَانٍ»[2] وَ«أَقْمَنُ مِنْهُ» فَبَنَوْهُ من غير فعل، بل من قولهم: هو لص، وَقَمِنٌ بكذا، وقولهم «مَا أَتْقَاه» من اتَّقَى، وَ«مَا أَخْصَرَ هَذَا الْكَلَامَ» من اخْتُصِرَ؛ وهما ذوا زيادة

(١) الجلف – بكسر الجيم وسكون اللام – الرجل الجافي، وقد أثبت له بعض أهل اللغة فعلًا، قال المجد في القاموس: «الجلف الرجل الجافي، وقد جلف كفرح جلفًا وجلافة» اهـ، وعلى ذلك يكون قولهم «ما أجلف زيدًا» مثلًا – بمعنى ما أجفاه وما أغلظه – قياسيًا لا شاذًا ولا خطأً كما قال المؤلف، فافهم ذلك.

(٢) قالوا «هو ألص من شظاظ» وشظاظ: بزنة كتاب، وهو اسم رجل يضرب به المثل في اللصوصية.

والثاني مبنيٌّ للمفعول، وفي التنزيل: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ﴾ [البقرة،٢٨٢]، وهما من أَقْسَطَ إذا عَدَلَ ومن أَقام الشهادةَ، وسيبويه يقيس ذلك إذا كَانَ المزيد فيه أَفْعَل.

وفهم من قولي «وَلَا يَنْقَاسُ» أنه قد يُبْنَى من غير ذلك بالسماع دون القياس، كما بينته.

ثم قلت: بابٌ– وَإِذا تَنَازَعَ مِنَ الْفِعْل أَوْ شِبْهِهِ عَامِلَانِ فَأَكْثَرُ مَا تَأَخَّرَ مِنْ مَعْمُولٍ فَأَكْثَرَ، فَالْبَصْرِيُّ يَخْتارُ إعْمَالَ الْمُجَاوِرِ، فيُضْمِرُ في غَيْرِه مَرْفُوعَهُ وَيَحْذِفُ مَنْصُوبَهُ إن اسْتُغْنِيَ عَنْهُ، وَإِلَّا أَخّرَهُ، والكُوفيُّ الأَسْبَقَ، فَيُضْمِرُ في غَيْرِهِ، مَا يَحْتَاجُهُ.

وأقول: لما فرغْتُ من ذكر العوامل أَرْدَفْتُهَا بحكمها في التنازع، ويسمى هذا الباب باب التنازع، وباب الإِعمال.

والحاصل أَنه يتأَتى تنازع عاملين، وأَكثر، في معمول واحد وأَكثر، وأَن ذلك [جائز] بشرطين؛ **أَحدهما**: أن يكون العامل من جنس الفعل أَو شبهه من الأَسماء؛ فلا تَنَازُعَ بين الحروف(١) ولا بين الحرف وغيرِه، **والثاني**: أَلا يكون المعمول متقدمًا، ولا متوسطًا، بل متأخرًا؛ فلا تَنَازُعَ في نحو: «زَيْدًا ضَرَبْتُ وَ أَكْرَمتُ» لتقدمه، ولا في نحو «ضَرَبْتُ زَيْدًا وأَكْرَمْتُ» لتوسطه، وجوز ذلك بعضهم فيهما(٢).

---

(١) أجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين، مستدلًا بقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٢٤]، وبقول الشاعر:

حَتَّى تَرَاهَا وكَأَنَّ وَكَأَنْ ... أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

فزعم في الآية أن «إن» الشرطية و «لم» النافية تنازعا الفعل الذي بعدهما، وهو «تفعلوا» ورد ذلك عليه بأن إن تطلب فعلًا مثبتًا، ولم تطلب فعلًا منفيًا، ومن شرط التنازع الاتحاد في المعنى، والذي في البيت الذي أنشده من باب التوكيد وليس من باب التنازع.

(٢) الضمير المثنى في قوله «فيهما» يعود إلى المعمول المتقدم، والمعمول المتوسط بين العاملين.

أما الذين أجازوا أن يتنازع العاملان في المعمول المتقدم فهم المغاربة من النحاة، ومال المحقق الرضي في شرح الكافية إليه، بشرط أن يكون المعمول منصوبًا، وهاك نص عبارته، «وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوبًا، نحو «زيدًا ضربت وقتلت، وبك قمت وقعدت» اهـ، ومن تمثيله تفهم أنه أراد بالمنصوب ما يعم المنصوب لفظًا وهو المفعول به، ومعنى وهو الجار والمجرور، وقد عرفت فيما تقدم أن الجار والمجرور مفعول به في المعنى.

مثالُ تنازع العاملين معمولًا واحدًا قولُه تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف ،٩٦] فـ« آتوني » و« أفرغ » عاملان طالبان لـ« قطرا ».

ومثالُ تنازع العاملين أكْثَرَ من معمول « ضَرَبْتُ وَ أَهَنْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْخَمِيسَ ».

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولًا واحدًا قولُ الشاعر:

٢٢٤- أرْجُو وَأخْشَى وَأدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا عَفْوًا وَعَافِيَةً في الرُّوحِ والْجَسَدِ

ومثال: تنازع أكْثَرَ من عاملين أكْثَرَ من معمول واحد قولُه ﷺ: « تُسَبِّحُونَ وَتُحَمِّدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » فدبر: ظرفٌ، وثلاثًا: مفعول مطلق، وهما مطلوبان لكل من العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع الفعلين ما مثلنا، ومثال تنازع الاسمين قول الشاعر:

٢٢٤- هذا بيت من البسيط، وهو مما لم نقف له على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: « أرجو » فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، « وأخشى » الواو عاطفة، أخشى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، « وأدعو » الواو عاطفة، أدعو: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، « الله » تنازعه كل من العوامل الثلاثة، ويجوز أن تجعله معمولًا لأيها شئت، والأولى أن تجعله معمولًا لآخرها، « مبتغيًا » حال من الضمير المستتر في أرجو، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل، « عفوًا » مفعول به لقوله مبتغيًا، « وعافية » معطوف على قوله عفوًا، « في الروح » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعافية، « والجسد » معطوف على الروح.

الشاهد فيه: قوله « أرجو وأخشى وأدعو الله » حيث تنازع ثلاثة عوامل، وهي الأفعال الثلاثة المتعاقبة، معمولًا واحدًا وهو لفظ الجلالة.

= وأما الذي أجاز التنازع في المعمول المتوسط بين العاملين فهو أبو علي الفارسي الفسوي، قال في قول الشاعر:

قَدْ أُوبِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ ضَاوِيَةٌ مَتَى تُصِبْ أُفُقًا مِنْ بَارِقٍ تَشِمِ

إنه يجوز أن يكون من باب التنازع، وعليه يكون أفقًا معمولًا لتشم، ومفعول تصب محذوف، وهو ضمير المعمول.

والذي عليه جمهور النحاة هو ما ذكره المؤلف، من اشتراط كون المعمول متأخرًا عن العاملين جميعًا.

٢٢٥- قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

٢٢٥- هذا بيت من الطويل من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٢٤١) والأشموني (رقم ٤١١).

الإعراب: قد اختلف في إعراب هذا البيت، وسنعربه لك على الوجه الذي يتحقق به الاستشهاد هنا، ثم نبين لك ما فيه، فنقول: «قضى» فعل ماض، «كل» فاعل، وكل مضاف و«ذي» مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وذي مضاف و«دين» مضاف إليه، «فوفى» الفاء حرف عطف، وفَّى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو، «غريمه» غريم: مفعول به لوفى، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، «وعزة» الواو واو الحال، عزة: مبتدأ، «ممطول» خبر المبتدأ، «معنى» خبر ثان، «غريمها» غريم: نائب فاعل تنازعه كل من العاملين وهما ممطول ومعنى، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ممطول معنى غريمها» حيث تنازع عاملان اسمان، وهما قوله ممطول ومعنى، معمولًا واحدًا، وهو قوله غريمها، وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا هو ما رجحه جماعة من النحاة منهم ابن الأنباري في كتابه الإنصاف.

وقد رد المؤلف نفسه في أوضحه أن يكون هذا البيت من باب التنازع فقال: «وليس من التنازع قوله:

* وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا *

بل غريمها مبتدأ، وممطول ومعنًّى خبران، أو ممطول خبر، ومعنًّى صفة له، أو حال من ضمير» اهـ. كلامه. وذلك لأنه اختار مذهب البصريين، ومذهبهم أنك إن أعملت الأول أضمرت في الثاني جميع ما يحتاجه، وإن أعملت الثاني أضمرت في الأول المرفوع فقط، وهذا الكلام لم يضمر فيه مطلقًا، مع أن المعمول مرفوع، فلو أنه كان من باب التنازع عند البصريين لوجب الإضمار، سواء أعمل الأول أو أعمل الثاني، فكان يقول على إعمال الثاني: وعزة ممطول (هو) معنى غريمها، وعلى إعمال الأول: وعزة ممطول معنى (هو) غريمها، وهذا الضمير أبرزناه لك لتعلم علمه، وهو في الأصل يكون مستترًا في اسم المفعول، ولكن هذا الضمير عائد إلى الغريم، لا إلى عزة، بمقتضى التنازع، وأنت تعلم أن الأصل في الخبر إن كان مشتقًا أن يشتمل على ضمير يعود إلى نفس المبتدأ، فمن حق الضمير الذي استتر في ممطول أن يعود إلى عزة؛ لأنك جعلت عزة مبتدأ وممطولًا خبرًا عنه، فإن كان الضمير الذي يتحمله الخبر عائدًا على غير المبتدأ وجب إبرازه، فكان ينبغي هنا أن تبرز الضمير لعوده على نائب الفاعل المرفوع به، لا على المبتدأ، لذلك لم يجعلوه من باب التنازع، وهو الصحيح عند ابن مالك، ولهذا اشترط ألا يكون المعمول فيه سببيًا مرفوعًا، ومعنى كونه سببيًا أن يكون اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير عائد على اسم سابق، و«غريمها» سببي

في أَحد الْقَوْلين .

ومِثَالُ تنازع الفعلِ والاسمِ : ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [الحاقة، ١٩] .

واتفق الفريقان عَلَى جواز إِعمال أَيِّ العاملين شئت ، ثم اختلفوا في المختار : فاختار الكوفيون إعمالَ الأول لتقدمه ، والبصريون إعمال المتأخر لمجاوَرَتِهِ المعمولَ ، وهو الصوابُ في القياس ، والأَكْثَرُ في السماع .

فإذا أعمل الثاني نظرت ، فإذا احتاج الأول لمرفوع أضمر عَلَى وَفْقِ الظاهر المتنازَع فيه ، نحو « قَامَا وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » و« قَامُوا وَقَعَدَ إِخْوَتُكَ » وَ« قُمْنَ وَقَعَدَ نِسْوَتُكَ » وهذا إجماع من البصريين ، وإن احتاج لمنصوب فلا يخلو : إما أن يصح الاستغناء عنه أو لا ، فإن صح الاستغناء عنه وَجَبَ حَذْفُه ، نحو : « ضَرَبْتُ وَضَرَبني زَيْدٌ » ولا يجوز أن تضمره فتقول : ضربته وضربني زَيْد ، إلا في ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

٢٢٦- إِذَا كُنتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

مرفوع ، أما كونه مرفوعًا فظاهر ، وأما كونه سببيًا فلأنه اسم ظاهر مضاف إلى ضمير يعود إلى عزة ، ولكون المؤلف لا يرى هذا البيت من باب التنازع قال بعد إنشاده ، « في أحد القولين » فافهم ذلك .

٢٢٦- هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد المؤلف في كتابه أوضح المسالك (رقم ٢٤٥) وابن عقيل (رقم ١٦٤) والأشموني (رقم ٤١٧) .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط، « كنت » كان : فعل ماض ناقص، وضمير المخاطب اسمه، « ترضيه » ترضي : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة في محل نصب خبر كان، « ويرضيك » الواو عاطفة ، يرضي : فعل مضارع ، وضمير المخاطب مفعول به، « صاحب » فاعل ، وهذه الجملة في محل نصب معطوفة على خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره في محل جر بإضافة إذا إليها، « جهارًا » منصوب على الظرفية عامله أحد الفعلين السابقين، « فكن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، « في الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن، « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للودّ » جار ومجرور متعلق بأحفظ .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » حيث تنازع كل من العاملين - وهما ترضي ويرضيك - الاسم الذي بعدهما ، وهو صاحب ، والأول يطلبه مفعولًا ، والثاني يطلبه فاعلًا ، وقد

وإن لم يَصِحّ وجب تأخيرُهُ ، نحو : « رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِيَّ الزَّيْدَانِ عَنْهُمَا » .

وإذا أُعمل الأول أُضمر في الثاني ما يحتاجه : من مرفوع ، ومنصوب ، ومجرور ، فتقول : « قَامَ وقَعَدَا أَخوَاكَ » وَ« قَامَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخوَاكَ » و« قَامَ وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخوَاكَ » ولا يجوز حذفه إذا كَانَ مرفوعًا باتفاق ، ولا إذا كَانَ منصوبًا إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

٢٢٧- بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

أعمل فيه الثاني ؛ فرفعه به على الفاعلية ، ثم أضمر مع الأول ضميره ، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر لأن حق هذا الباب إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى غير مرفوع وأمكن أن تستغني عنه أن تتركه ، لأنا لو أتينا بالضمير المنصوب مع العامل الأول لكان هذا الضمير عائدًا على متأخر لفظًا ومعنى وحكمًا من غير حاجة ، ونحن إنما أضمرنا فيه المرفوع للحاجة إليه ، إذ هو فاعل ، والفاعل لا يجوز أن يحذف على الراجح عند النحاة ، والحاجة تتقدر بقدرها ، وهذا واضح إن شاء الله .

٢٢٧- هذا بيت من الكامل من كلام عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم عمة سيدنا رسول الله ﷺ ، وهو من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٢٤٤) وابن عقيل (رقم ١٦٢) والأشموني (رقم ٤١٩) وقبل بيت الشاهد قولها :

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ

اللُّغَة: « يعشي » فع مضارع من الإعشاء ، وهو إصابة العين بضعف البصر ليلًا ، « لمحوا » نظروا « شعاعه » بضم الشين - وهو ما تراه من الضوء مقبلًا عليك كالخيوط .

الإعْرَاب: « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها جمعوا في البيت الذي قبل بيت الشاهد، « يعشي » فعل مضارع، « الناظرين » مفعول به ليعشي، « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط، « هم » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، « لمحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها مفسرة، « شعاعه » شعاع : فاعل يعشي ، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قولها « يعشي لمحوا شعاعه » حيث تنازع العاملان ، وهما قولها يعشي وقولها لمحوا ، معمولًا واحدًا ، وهو قولها شعاعه ، والأول يطلبه فاعلًا ، والثاني يطلبه مفعولًا ، ثم أعملت العامل الأول فيه ، وحذفت ضميره من الثاني ، وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ؛ فإن حق هذا الباب

ومن ثَمَّ قلنا في قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف،٩٦] إنه أَعمل الثاني، لأنه لو أَعمل الأول لوجب أن يقال «آتوني أُفرِغْهُ عَلَيْهِ قِطْرًا» وكذا بقية آي التنزيل الواردة من هذا الباب[1].

ثم قلت: بَابٌ– إِذَا شَغَلَ فِعْلًا أَوْ وَصْفًا ضَمِيرُ اسْمٍ سَابِقٍ أَوْ مُلَابِسٌ لِضَمِيرِهِ عَنْ نَصْبِهِ وَجَبَ نَصْبُهُ بِمحذُوفٍ مُمَاثِلٍ لِلْمَذْكُورِ إن تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنِ الشَّرْطِيَّةِ وَهَلَّا وَمَتَى، وَتَرَجَّحَ إنْ تَلَا ما الْفِعْلُ بِهِ أَوْلَى كَالْهَمْزَةِ وَمَا النَّافِيَةِ أَوْ عَاطِفًا عَلَى فعْلِيَّةٍ غَيْرَ مَفْصُولٍ بأَمَّا نحْوُ ﴿أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمۡ﴾ أَوْ كَانَ الْمَشْغُولُ طَلَبًا، وَوَجَبَ رَفْعُهُ بالابْتِداء إنْ تَلَا مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَإِذَا الْفُجَائِيَّةِ، أَوْ تَلَاهُ مَا لَهُ الصَّدْرُ كـ« زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ » وهذا خارج عن أَصل هذا الْبَاب، مِثْلُ ﴿وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ و« زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ »، وتَرَجَّحَ في نَحْوِ « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ »، وَاسْتَوَيا في نَحْوِ « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ ».

وأقول: هذا الباب المسمى بباب الاشتغال، وحقيقته: أَن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل، هو فعل أَو وصف، وكل من الفعل والوصف المذكورين مشتغل عن نصبه له بنصبه لضميره لفظًا كـ« زَيْدًا ضربتُه » أَو محلا كـ« زَيْدًا مَرَرْتُ به » أَو لما لابس ضميره، نحو: « زَيْدًا ضربت غُلَامَهُ » أَو « مَرَرْتُ بِغُلَامِهِ ».

والاسم في هذه الأمثلة ونحوها أصله أن يجوز فيه وجهان؛ **أحدهما**: أن يُرفَعَ عَلَى الابتداء؛ فالجملة بعده في محل رفع عَلَى الخبرية، **والثاني**: أن ينصب بفعل محذوف وجوبًا يفسره الفعل المذكور؛ فلا موضع للجملة بعده لأنها مفسرة.

أنك إذا أعملت الأول أضمرت في الثاني كل شيء يحتاجه؛ لأنه لا يلزم على الإضمار في الثاني محذور، بخلاف إعمال الثاني مع الإضمار في الأول، فإنه يلزم عليه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، فاغتفرناه في المرفوع لشدة الحاجة إليه، ولم نغتفره في غيره؛ لعدم الحاجة إليه، على ما سبق بيانه في شرح الشاهد السابق ص ٤٣٢ الماضية، وليس بعد ذلك إيضاح، فتفهمه، والله يرشدك.

---

(١) يريد أن أسلوب القرآن الكريم جرى على إعمال العامل الثاني في كل ما ورد فيه مما يسميه النحاة باب التنازع.

وفُهِمَ من قولي « فعلٌ أو وصفٌ » أن العامل إن لم يكن أحَدَهما لم تكن المسألة من باب الاشتغال ، وذلك نحو : « زَيْدٌ إنَّهُ فَاضِلٌ » و« عَمْرٌو كأنه أسَدٌ » وذلك لأن الحرف لا يعمل فيما قبله ، وكذلك نحو : « زَيْدٌ دَرَاكِهِ » و« عَمْرٌو عَلَيْكَهُ » لأن اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا ، من ثَمَّ لم يجز النصب عَلَى الاشتغال في نحو : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر، ٥٢] وقولك « زيدٌ مَا أَحْسَنَهُ » ؛ لأن « فَعَلُوهُ » صفة ، والصفة لا تعمل في الموصوف ، وفعلُ التعجبِ جامدٌ ، فهو شبيهٌ بالحرف فلا يعمل فيما قبله ، لا سيما وبينهما « ما » التعجبية ، ولها الصَّدْرُ ، وكذلك « زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ » لأن أل موصولة ، فلا يتقدم عليها معمولُ صِلَتِهَا .

ثم الاسم الذي تَقَدَّمَ ، وبعده فعلٌ أو وصفٌ ، وكل منهما ناصب لضميره أو لسببيه ينقسم خمسة أقسام :

(١) **أحدها** : ما يترجَّحُ نصبه ، وذلك في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون الفعل المشغول طَلَبًا ، نحو : « زَيْدًا اضْرِبْهُ » و« عَمْرًا لا تُهِنْهُ » .

الثانية : أن يتقدم عليه أَداة يغلب دخولها عَلَى الفعل ، نحو : ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾ [القمر، ٢٤] .

الثالثة : أَن يقترن الاسمُ بعاطفٍ مسبوقٍ بجملة فعلية لم تُبْنَ عَلَى مبتدأ ، كقوله تعالى : ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ * وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل، ٤و٥] .

(٢) **الثاني** : ما يترجَّحُ رفعُهُ بالابتداء ، وذلك فيما لم يتقدم عليه ما يطلب الفعل وجوبًا أَو رُجحانًا ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » وذلك لأن النصب محوج إلى التقدير ولا طالبَ له ، والرفع غني عنه ، فكان أَولى ، لأن التقدير خلافُ الأصل ، ومنْ ثَمَّ منعه بعض النحويين ، ويردهُ أنه قرئَ : ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد، ٢٣] ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور، ١] بنصب « جنَّات » و« سُورَةً » .

(٣) **الثالث** : ما يجب نصبه ، وذلك فيما تقدم عليه ما يطلب الفعل عَلَى سبيل الوجوب ، نحو : « إنْ زَيْدًا رَأَيْتَهُ فأكْرِمْهُ » .

(٤) **الرابع** : ما يجب رفعه ، وذلك إذا تقدم عليه ما يختصُّ بالجمل الاسمية كإذا الفجائية ، نحو : « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عمْرٌو » وإجازة أكثر النحويين النصبَ بعدها سَهوٌ ، أَو حَالَ[١] بين الاسم والفعل شيءٌ من أدوات التصدير نحو : « زَيْدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ » و« عمرٌو ما لقيته » .

(٥) **الخامس** : ما يستوى فيه الأمران ، وذلك إذا وقع الاسمُ بعد عاطف مسبوق بجملة فعلية مبنية عَلَى مبتدأ ؛ نحو : « زَيْدٌ قَامَ وَعَمرًا أكرَمْتُهُ » وذلك لأن الجملة السابقة اسمية الصَّدْرِ فعلية العَجز . فإن راعيت صدرها رفعتَ ، وإن راعيت عجزها نصبت ؛ فالمناسبة حاصلة عَلَى كلا التقديرين ؛ فلذلك جاز الوجهان عَلَى السواء ، وقد جاء التنزيل بالنصب ، قال الله تعالى : ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ * عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [الرحمن،١و٢] الآياتِ- الرحمن مبتدأ ، وعلم القرآن : جملة فعلية ، والمجموع جملة اسمية ذات وجهين ، والجملتان بعد ذلك معطوفتان عَلَى الخبر ، وجملتا : ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ * وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن،٥و٦] معترضتان ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمن،٧] عطف عَلَى الخبر أيضًا ، وهي محل الاستشهاد .

ثم قلت : بابٌ- يَتْبَعُ مَا قَبْلَهُ في الإِعرَابِ خَمْسَةٌ ؛ أَحَدُهَا : التَّوْكيدُ ، وهُوَ : تَابِعٌ يُقَرِّرُ أمْرَ الْمَتبوعِ في النِّسْبَةِ أَو الشُّمُول : فالأوّل نَحْوُ : « جَاءني زَيْدٌ نَفْسُهُ » و« الزَّيْدَان أو الهِنْدَانِ أنفسُهُمَا » و« الزَّيْدَونَ أنفسُهُمْ » و الهِنْدَاتُ أَنْفُسُهنَّ » والْعَيْنُ كالنَّفسِ ، والثَّاني نَحْوُ : « جَاء الزيدَانِ كِلاهُما » و« الهِنْدَانِ كلتَاهُما » و« اشتَرَيْتُ الْعَبدَ كلَّهُ » و« الْعَبيدَ كُلَّهمْ » و« الأمَةَ كُلَّهَا » و« الإمَاءَ كُلَّهُنَّ » ولا تُؤكَّدُ نَكرَةٌ مُطْلقًا ، وَتُؤكدُ بإِعَادَةِ اللفظِ أَوْ مُرَادِفه نحو : ﴿دَكًّا دَكًّا﴾ و﴿فِجَاجًا سُبُلًا﴾ وَلا يُعَادُ ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ وَلا حَرْفٌ غَيْرُ جَوَابي إلَّا معَ مَا اتصلَ بهِ .

وأقول : إذا استوفَتِ الْعَوَاملُ معمولاتها فلا سبيل لها إلى غيرها إلا بالتبعية .

والتوابعُ خمسة : نعت ، وتوكيد ، وعطف بيان ، وبدل ، وعطف نسق ، وقيل : أَربعة ، فأدْرَجَ هذا القائلُ عطفي البيان والنسق تحت قوله : والعطف ، وقال آخر : ستة ؛

---

(١) « حال » بمعنى فصل : فعل ماض معطوف على « تقدم » في قوله : « وذلك إذا تقدم .. » .

فجعل التأكيد اللفظي بابًا وحده ، والتأكيد المعنوي كذلك .

ومثال المقرر لأمر المتبوع في النسبة « جَاءَ زَيْدٌ نفسُه » فإنه لولا قولك « نفسه » لجوَّزَ السامعُ كون الجائي خبرَهُ أو كتابَهُ بدليل قوله تعالى : ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر،٢٢] أي أَمْرُهُ .

ومثالُ المقرر لأمره في الشمول قوله عز وجل : ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر،٣٠] ؛ إذ لولا التأكيد لجوّز السامعُ كونَ الساجد أكثرَهُمْ .

ويجب في المؤكَّد كونُهُ معرفة ، وشذّ قولُ عائشة رضي الله عنها : « ما صَامَ رَسُولُ الله ﷺ شَهْرًا كُلَّهُ إلا رمضان » وقول الشاعر :

٢٢٨- لـكِـنَّـهُ شَـاقَـهُ أَنْ قِـيـلَ ذَا رَجَـبٌ ... يَـا لَـيْـتَ عِـدّةَ حَـوْلٍ كُـلِّـه رَجَـبُ

٢٢٨- هذا بيت من البسيط من كلمة لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي ، رواها ياقوت في معجم البلدان ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في مجالسه (ص ٤٧٤) وروى بعضها في تاريخ دمشق (انظر المختصر ٣ / ٤٠٨) وأول هذه الكلمة قوله :

يَا لـلـرِّجَـالِ لِـيَـوْمِ الأَرْبَـعَـاءِ ! أَمَـا ... يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبَا

إِذْ لَا يَـزَالُ غَـزَالٌ فِـيـهِ يَـفْـتِـنُـنِـي ... يَأْتِي إِلَى مَسْجِدِ الأَحْزَابِ مُنْتَقِبَا

وقافية بيت الشاهد في رواية الأدباء لهذه الكلمة منصوبة ، ولكن النحاة يروونها في بيت الشاهد وحده بالرفع ، وستعرف ما في ذلك .

اللُّغَة : « شاقه » أعجبه وأثار شوقه ، والشوق : نزاع نفس الإنسان إلى الشيء .

الإعْرَاب : « لكنه » لكن : حرف استدراك ونصب وضمير الغائب اسمه، « شاقه » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به، « أن » مصدرية، « قيل » فعل ماض مبني للمجهول، « ذا » اسم إشارة مبتدأ، « رجب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل شاق ، وتقدير الكلام : لكنه أعجبه قول الناس هذا رجب، « يا » حرف نداء والمنادى محذوف ، والتقدير : يا قوم ، أو يا هؤلاء ونحو ذلك، « ليت » حرف تمن ونصب، « عدة » اسم ليت ، وعدة مضاف و« حول » مضاف إليه، « كله » كل : توكيد لحول ، وكل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، « رجب » خبر ليت مرفوع بالضمة الظاهرة على رواية النحاة ، أما رواية الأدباء فإن « رجبًا » خبر ليت أيضًا ، وأتى به منصوبًا على لغة من ينصب بها الجزأين كما في ظاهر قول الراجز :

وأَنشده ابن مالك وغيره « يا لَيْتَ عدة شهر » وهو تحريف .

ويجب في التأكيد كونُهُ مضافًا إلى ضمير عائد عَلَى المؤكد مطابق له ، كما

---

* يـا لـيـت أيـام الـصـبـا رواجـعـا *

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « حول كله » حيث أكد النكرة - التي هي قوله حول - بكل ، وهذا شاذ فيما حكاه المؤلف ههنا وفي القطر ، لكنه في أوضحه - تبعًا لابن مالك في التسهيل والكافية والخلاصة - قد اختار صحة توكيدها بشرط حصول فائدة ، وقال : « إن الفائدة تحصل بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة » وأنشد هذا البيت على أنه مما حصلت فيه الفائدة .

وخلاصة أقوال العلماء في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا في توكيد النكرة ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه لا يجوز توكيد النكرة مطلقًا ، أفاد توكيدها أو لم يفد ، وهذا هو الذي جرى عليه المؤلف هنا وفي كتابه قطر الندى .

والقول الثاني : وهو لبعض الكوفيين - أنه يجوز توكيد النكرة مطلقًا .

والقول الثالث : وهو قول الأخفش وجمهور الكوفيين - إنه يجوز توكيد النكرة إن أفاد توكيدها ، ويمتنع إن لم يفد ، وهذا الرأي أرجح الآراء الثلاثة ؛ لأنه الموافق للمرويّ عن العرب ؛ فقد وردت عنهم جملة صالحة من الشواهد التي تؤيده ؛ فمنها الحديث الذي رواه المؤلف عن أم المؤمنين عائشة ، ومنها بيت الشاهد الذي معنا ، ومنها قول الراجز :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا   تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا   إِذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

الاستشهاد في قوله « حولًا أكتعا » حيث أكد النكرة - التي هي قوله « حولًا » ، بأكتع - ومنها قول راجز آخر :

إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا   قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

والاستشهاد به في قوله « يومًا أجمعا » حيث أكد النكرة - التي هي قوله « يومًا » - بأجمع .

والذين جوزوا توكيد النكرة بشرط حصول الفائدة قالوا : إن الفائدة تحصل إذا اجتمع أمران : أولهما في النكرة ، وهو أن تكون زمنًا محدودًا : أي موضوعًا لمدة لها ابتداء وانتهاء ، مثل أسبوع وشهر وحول وسنة وعام ويوم ؛ فإن لم تكن محدودة لم يصح مثل زمن ومدة ووقت ولحظة وساعة ، وثانيهما في لفظ التوكيد ، وهو أن يكون من ألفاظ الشمول ، مثل كل وجميع وأجمع وأكتع .

مثلنا، ويستثنى من ذلك «أجمع» وما تَصَرَّفَ منه، فلا يُضَفْنَ لضمير؛ تقول: «اشتريت العَبْدَ كلَّه أَجْمَعَ» و«الأمة كلَّهَا جَمْعَاء» و«العبيدَ كلَّهم أجمعين» و«الإماء كلَّهن جُمَعَ».

ويجب في النفس والعين إذا أُكد بهما أن يكونا مفردين مع المفرد، نحو: «جاء زيد نفسُه عَيْنُهُ» و«جَاءَتْ هِنْدٌ نَفْسُهَا عَيْنُهَا» مجموعين مع الجمع، نحو: «جَاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَعْيُنُهُمْ» و«الهندات أَنْفُسُهُنَّ أَعْيُنُهُنَّ»، وأما إذا أكد بهما المثنى ففيهما ثلاث لغات: أفصحها الجمع؛ فتقول: «جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَعْيُنُهُمَا» ودونه الإفراد، ودون الإفراد التثنية، وهي الأَوْجُهُ الجارية في قولك: «قَطَعْتُ رُؤُوسَ الْكَبْشَيْنِ».

مسألة: قال بعض العلماء في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر، ٣٠]: فائدة ذكر «كل» رفعُ وَهْم مَنْ يتوهم أن الساجد البعض، وفائدة ذكر «أجمعون» رفعُ وَهْم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين، والأول صحيح، والثاني باطل؛ بدليل قوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر، ٣٩ وص، ٨٢]؛ لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد؛ فَدَلّ عَلَى أنَّ «أجمعين» لا تَعَرُّضَ فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى كل سواء، وهو قول جمهور النحويين، وإنما ذكر في الآية تأكيدًا عَلَى تأكيد، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًۢا﴾ [الطارق، ١٧].

ثم قلت: الثَّاني النَّعْتُ، وَهُوَ: تَابِعٌ مُشْتَقٌّ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ، يُفِيدُ تَخْصِيصَ مَتْبُوعِهِ أَوْ تَوْضِيحَهُ أَوْ مَدْحَهُ أَوْ ذَمَّهُ أَوْ تَأْكِيدَهُ أَوْ التَّرَحُّمَ عَلَيْهِ، وَيَتْبَعُه في وَاحِدٍ مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ، وَمَنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَلَا يَكُونُ أَخَصَّ مِنْهُ، فَنَحْو «بالرَّجُلِ صَاحِبِكَ»

وأما البصريون الذين منعوا توكيد النكرة مطلقًا فقالوا: إن جميع ألفاظ التوكيد معرفة، وإنه يجب أن يتوافق التوكيد والمؤكد في التعريف؛ فلو جوزنا توكيد النكرة للزم اختلاف التوكيد والمؤكد.

فتلخيص الخلاف إذن هو أنه هل يشترط اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف؟ قال جمهور البصريين: نعم، يشترط ذلك، وقال جمهرة الكوفيين: لا يشترط ذلك، وإنما يشترط حصول الفائدة، وممن اختار مذهب الكوفيين – غير ابن مالك – المحقق الرضي والعلامة الشاطبي.

بَدَلٌ، وَنَحْوُ «بالرجُلِ الْفَاضِلِ» و«بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ» نَعْتٌ، وأَمْرُهُ في الإفْرَادِ والتَّذْكِيرِ وَأَضْدَادِهِمَا كَالْفِعْلِ، وَلكِنْ يَتَرَجَّحُ نَحْوُ «جَاءَنِي رَجُل قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» عَلَى «قَاعِدٍ» وَأَمَّا «قَاعِدُون» فَضَعِيفٌ، وَيَجُوزُ قَطْعُهُ إنْ عُلِمَ مَتْبُوعُهُ بِدُونِهِ: بالرَّفْعِ، أَوْ بالنَّصْبِ.

وأقول: مثال المشتق «مررت برجلٍ ضاربٍ، أَو مضروبٍ، أَو حَسَنِ الوجه، أو خيرٍ من عَمْرو» ومثال المؤول به «مررت برجلٍ أَسَدٍ» أَي شجاع، ومثال ما يفيد تخصيص المتبوع قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء، ٩٢] ومثال ما يفيد مدحه ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة، ٢] ومثال ما يفيد ذمه «أَعوذ بالله من الشيطان الرجيم» ومثال ما يفيد الترحُّمَ عليه «اللّهُمَّ أَنَا عَبْدُكَ المِسْكِينُ» ومثال التوكيد ﴿نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة، ١٣] و﴿عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة، ١٩٦] و﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل، ٥١]، وزعم قوم من أَهل البيان أَن «اثنين» عطفُ بيانٍ، ويحتاج شرح ذلك إلى بَسْطٍ طويل(١).

وقد لَهِجَ المعرِبون بأن النعت يتبعُ المنعوت في أَربعة من عشرة، والتحقيق أَن الأمر عَلَى النصف في العددين، وأَنه إنما يتبع في اثنين من خمسة(٢)، وهما واحد من أَوجه الإعراب الثلاثة- التي هي الرفع والنصب والجر- وواحدٌ من التعريف والتنكير؛ فلا تُنْعَتُ نكرةٌ بمعرفة، ولا العكس؛ لا تقول: «مررتُ برجلٍ الفاضلِ» ولا «بزيدٍ فاضلٍ» كما أنه لا يُتْبَعُ المرفوعُ بمنصوبٍ ولا مجرور، ولا نحو ذلك.

---

(١) تلخيص القول في هذا الموضع أن العلماء قد اختلفوا في جواز مجيء عطف البيان في النكرات، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا يكون عطف البيان في النكرات أصلًا، وعليه لا يكون قوله سبحانه (اثنين) عطف بيان.

والقول الثاني: يجوز أن يكون عطف البيان في النكرات، لكن بشرط أن يكون البيان أجلى وأوضح من المبين، وعليه لا يكون قوله (اثنين) عطف بيان أيضًا؛ لكونه ليس أوضح من متبوعه.

والقول الثالث: يجوز أن يجيء عطف البيان في النكرات وإن لم يكن البيان أجلى ولا أوضح من المبين؛ لجواز أن يكون الإيضاح باجتماع البيان والمبين، وعلى هذا القول وحده يجوز أن يكون قوله جل ذكره (اثنين) عطف بيان على قوله (إلهين).

(٢) الخلاف بين المؤلف والنحاة الذين لهجوا بما ذكره عنهم خلاف لفظي؛ لأن غرضهم أن النعت الحقيقي يتبع منعوته في أربعة من عشرة، وكلامه في النعت مطلقًا، سواء أكان حقيقيًا أم كن سببيًا.

ويجب عند جماهير النحويين كونُ الموصوفِ إما أعْرَفَ من الصفة ، أو مساويًا لها فلا يجوز أن يكون دونها :

فالأول كقولك : « مررت بزيدٍ الفاضل » فإن الْعَلَمَ أعرفُ من المعَرَّف باللام .

والثاني نحو : « مررت بالرجلِ الفاضلِ » فإنهما معرفان باللام .

والثالث نحو : « مررت بالرجل صاحبِكَ » فصاحبك بدلٌ عندهم ، لا نعت ؛ لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة العلم ؛ وكلاهما أعرف من المعرف باللام .

وأما الإفراد وضِدَّاه- وهما التثنية والجمع- والتذكير وضده- وهو التأنيث- فإن النعت يُعْطَى من ذلك حُكم الفعل الذي يحلُّ محلَّه من ذلك الكلام ؛ فتقول : « مررت بامرأة حَسَنٍ أبوها » بالتذكير ، كما تقول : « حَسُنَ أبوها » وفي التنزيل : ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء،٧٥] و« برجل حَسَنَةٍ أُمُّه » بالتأنيث ، كما تقول : « حَسُنَتْ أُمُّه » وتقول : « برجلٍ حَسَنٍ أبواهُ » و« برجل حَسَنٍ آباؤه » ولا تقول : « حَسَنَيْنِ » ولا « حَسَنِينَ » إلا عَلَى لُغَة من قال « أَكَلُونِي البراغيثُ » وعَلَى ذلك فَقِسْ .

إلا أن العرب أَجْرَوْا جمعَ التكسير مُجْرَى الواحد ؛ فأَجازوا فصيحًا « مررت برجل قُعُودٍ غِلْمَانُهُ » كما تقول « قَاعِدٍ غِلْمَانُهُ » وقومٌ رجحوه عَلَى الإفراد ، وإليه أَذهب ، وأَما جمع التصحيح فإنما يقوله من يقول : « أكلوني البراغيث » .

وإذا كَانَ المنعوت معلومًا بدون النعت نحو : « مررت بامرئ القيس الشاعِرِ » جاز لك فيه ثلاثة أوجُهٍ : الإتباع فيخفض ، والقطع بالرفع بإضمار هو ، وبالنصب بإضمار فِعْل ، ويجب أن يكون ذلك الفعل أَخُصُّ أو أعني في صفة التوضيح ، وأَمْدَحُ في صفة المدح ، وأَذُمُّ في صفة الذم .

فالأول : كما في المثال المذكور .

والثاني : كما في قول بعض العرب : « الحمدُ للهِ أهلَ الحمد » بالنصب .

والثالث : كما في قوله تعالى : ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد،٤] يقرأ في السبع ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ بالنصب بإضمار أذمُّ ، وبالرفع إما عَلَى الإتباع ، أو بإضمار هي .

ثم قلت: الثَّالثُ: عَطْفُ الْبَيَانِ، وَهُوَ: تَابعٌ غَيْرُ صِفَةٍ يُوضِّحُ مَتْبُوعَهُ أو يُخَصِّصُهُ، نَحْوُ:

* أقْسَمَ بِاللهِ أبُو حَفْصٍ عُمَر *

وَنَحْوُ: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ وَيَتْبَعُهُ في أرْبَعَةٍ مِنْ عَشرَة، وَيَجُوزُ إعْرَابُهُ بَدَلَ كلّ إنْ لمْ يَجِبْ ذِكْرُهُ كـ«هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أخُوهَا» وَلم يَمتَنِعْ إحْلالهُ مَحَلَّ الأوّلِ، نحْوُ: «يَا زَيْدُ الْحَارِثُ».

و* أنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ *

و* يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا *

وَيَمْتَنِعُ في نحْوِ: ﴿مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾ وفي نحو: «يَا سَعيدُ كُرْزٌ» وَ«قَرَأَ قَالُونُ عِيسى».

وأقول: قولي «تابعٌ» جنسٌ يشمل التوابعَ كلها.

وقولي: «غير صفة» مُخْرج للصفة؛ فإنها توافق عطف البيان في إفادة توضيح المتبوع إن كَانَ معرفة وتخصيصه إن كَانَ نكرة، فلا بد من إخراجها، وإلا دَخَلَتْ في حَدِّ البيان.

وقولي «يوضح متبوعه أو يخصصه» مخرج لما عدا عطف البيان.

ومثالُ الموضِّحِ قوله:

٢٢٩- أقْسَمَ بِاللهِ أبُو حَفْصٍ عُمَرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

٢٢٩- هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، من كلام عبد الله بن كيسبة - بفتح الكاف وسكون الياء وبعدها سين مهملة فباء موحدة تحتية - وكان من حديثه أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: يا أمير المؤمنين، إن أهلي بعيد، وإن ناقتي دبراء نقباء، فاحملني، فقال: كذبت، والله ما بها نقب ولا دبر، فانطلق فحلَّ ناقته، ثم استقبل بها البطحاء، وجعل ينشد هذا الرجز، وعمر يسمعه، فأقبل عليه فأخذ بيده، وقال: ضع عن راحلتك، فلما تبين له صدقه حمله وزوده وكساه، هكذا يحكي النحاة والأدباء! والبيت الشاهد من شواهد ابن عقيل (رقم ٣٨٨) والمؤلف في أوضحه (رقم ٤٠).

والمراد بعمر: ابْنُ الخطاب، رضي الله عنه.

ومثالُ العطف المخصَّصِ قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾(١) فيمن نَوَّنَ الكفارة ورفع الطعام.

وحكم المعطوف أنه يتبع المعطوفَ عليه في أربعة من عشرة، وهي: واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من التذكير والتأنيث.

وكل شيءٍ جاز إعرابُهُ عطفَ بيانٍ جاز إعرابهُ بدلًا- أعني بدَل كل من كل- إلا إذا كَانَ ذكره واجبًا، كـ« هندٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا » ألا ترى أن الجملة الفعلية خبر عن هند، والجملة الواقعة خبرًا لا بُدَّ لها من رابطٍ يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير في قوله « أخوها » الذي هو تابع لزيد، فإن أسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعربَ بيانًا، لا بدلا؛ لأن البدل عَلَى نية تكرار العامل، فكأنه من جملة أخرى، فتخلو

اللُّغَة: « نقب » بفتح النون والقاف جميعًا - وهو رقة خف الناقة، وبابه فرح، « دبر » بفتح الدال والباء جميعًا - وهو الجرح يكون في ظهر البعير، وبابه فرح أيضًا، « حفص » هو في الأصل من أسماء الأسد، وكني به عمر رضي الله عنه لشدة جراءته وشجاعته.

الإعْرَاب: « أقسم » فعل ماض، « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأبو مضاف و« حفص » مضاف إليه، « عمر » عطف بيان مرفوع بالضمة، وسكنه لأجل الوقف، « ما » نافية، « مسها » مس: فعل ماض، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة المفهومة من سياق القصة مفعول به، « من » حرف جر زائد، « نقب » فاعل مس، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، « ولا » الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي، « دبر » معطوف على نقب، وجملة « ما مسها » مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب القسم.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء بقوله « عمر » لإيضاح ما قبله، وهو عطف بيان عليه، وفيه أيضًا دليل على أنه إذا اجتمع اسم كعمر وكنية كأبي حفص جاز تقديم الكنية على الاسم، ولم يجب تأخيرها عنه.

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٥، والقراءة المستشهد بها قراءة حفص.

الجملة المخبَرُ بها عن رابط ، وإلا إذا امتنع إحلالُه محلّ المتبوع ، ولذلك أمثلة كثيرة منها قولك « يا زَيْدُ الحارِثُ » فهذا من باب البيان ، وليس من باب البدل ؛ لأن البدل في نية الإِحلال محلَّ المبدل منه ، إذ لو قيل « يا الحارث » لم يجز ، لأن « يا » و« أل » لا يجتمعان هنا[1] ، ومنها قول الشاعر :

٢٣٠- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ ... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبهُ وُقُوعَا

فـ« بِشْرٍ » عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى « البكريّ » وليس بدلًا ؛ لامتناع « أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بشرٍ » ؛

٢٣٠- هذا بيت من الوافر من كلام المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي ، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن نضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكري ، وبشر هذا هو زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكري الشاعر المشهور صاحب المعلقة ، وكان مقتل بشر في يوم الكلاب ، وبيت الشاهد من شواهد المؤلف في أوضحه (رقم ٤١١) وفي القطر (رقم ١٣٨) كما استشهد به ابن عقيل (رقم ٢٨٥) .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ ، « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف و« التارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف و« البكري » مضاف إليه ، « بشر » عطف بيان على البكري ، « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، « الطير » مبتدأ مؤخر ، « ترقبه » ترقب : فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره هي يعود إلى الطير ، وهذا الضمير هو فاعله ، والضمير البارز المتصل العائد إلى بشر مفعول به ، « وقوعًا » حال من الضمير المستتر في ترقبه الذي هو فاعل ، والذي هو عائد إلى الطير .

الشاهد فيه : قوله « التارك البكري بشر » فإن قوله « بشر » عطف بيان على قوله : « البكري » ، ولا يجوز أن يكون بدلًا منه ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل فكان ينبغي لأجل صحة كونه بدلًا أن يجوز لك أن تدخل العامل في المبدل منه – وهو قوله التارك هنا - على البدل ، فتقول : أنا ابن التارك بشر ، بإضافة التارك إلى بشر ، كما كان مضافًا إلى « البكري » ، ويلزم على ذلك محذور لا يرتضيه أكثر العلماء ، وهو إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم خال منها ومن الإضافة إلى المحلى بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز ، على ما تقدم لك في باب الإضافة ، نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المفرد المقترن بأل إلى العلم ؛ فعلى مذهبه يجوز أن يكون « بشر » في هذا البيت بدلًا ، ولكن هذا المذهب غير مقبول عند جمهور العلماء ، ومذهب الجمهور هو الذي جرى عليه المؤلف .

---

(١) إنما يجوز اجتماع « يا » و « أل » في موضعين : أحدهما اسم الله تعالى ، تقول : « يا الله » وثانيهما : ما سمي به من الجمل الاسمية ، تقول « يا المنطلق زيد » لمن سميته بذلك .

إذ لا يُضَافُ ما فيه الألف واللام إلى المجرَّد منها ، إلا إن كَانَ المضاف صفةً مُثناة أو مجموعةً جَمْعَ المذكَّرِ السَّالمِ ،نحو: « الضَّارِبَا زَيْدٍ ، و« الضَّارِبُو زَيْدٍ » ولا يجوز « الضَّارِبُ زَيْدٍ » خلافًا للفرَّاء .

ومنها قولُ الراجز ، وهو ذو الرمة :

٢٣١- إنِّـي وَأَسْـطَـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرًا لَـقَـائـلٌ يَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرًا

٢٣١- هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، من شواهد سيبويه ، وقد نسبه إلى رؤبة بن العجاج ، ووافق على هذه النسبة الأعلم في شرح شواهده (ج ١ ص ٣٠٤) ولكن الصاغاني لم يوافق سيبويه ولا الأعلم على نسبته إلى رؤبة ، وقد رأيت المؤلف ينسبه إلى ذي الرمة ، وسينشد المؤلف عجز هذا البيت مرة أخرى في باب تابع المنادى (ص ٤٥٦ من هذا الكتاب) .

اللغة والرواية: « يا نصر نصر نصرًا » الذي رواه سيبويه « يا نصر نصرًا نصرًا » بضم المنادى ونصب ما بعده ، ونصر المنادى هو نصر بن سيار ، واختلف فيما بعده على ثلاثة أقول ؛ الأول : أن الاثنين جميعًا هما نفس المنادى ، والمراد بهما نصر بن سيار أيضًا ، وهذا هو الذي يصح تخريج كلام المؤلف عليه ، وهو الذي درج عليه سيبويه ، والثاني : أن المراد بهما نصر آخر هو حاجب نصر بن سيار المنادى ، وانتصابهما جميعًا على هذا بفعل محذوف ؛ فهو من باب الإغراء ، والثالث : أن المراد بهما مصدر نصره ينصره ، وانتصابهما حينئذ على أن الأول مفعول مطلق عامله محذوف ، والثاني توكيد له .

الإعراب: « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمه ، « وأسطار » الواو حرف قسم وجر ، أسطار : مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، « سطرن » سطر : فعل ماض مبني للمجهول ، ونون النسوة العائد إلى أسطار نائب فاعل ، والجملة في محل جر صفة لأسطار « سطرًا » مفعول مطلق مؤكد لعامله ، « لقائل » اللام هي اللام المزحلقة ، قائل : خبر إن ، « يا » حرف نداء ، « نصر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، « نصر » عطف بيان على نصر باعتبار لفظه ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، « نصرًا » عطف بيان على المنادى باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه: قوله « يا نصر نصر نصرا » فإن قوله « نصر » الأول منادى ،وقوله « نصر » الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه ، وقوله « نصرا » الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ؛ ولا يجوز في واحد من الثاني والثالث أن يجعل بدلًا من المنادى ؛ وذلك لأن البدل على نية تكرار العامل كما قلنا في شرح البيت السابق ؛ وأنت لو أدخلت حرف النداء الذي عمل في المبدل منه على واحد من هذين لما جاز مع ذلك رفع الأول ونصب الثاني ؛ إذ كل منهما علم مفرد ؛ والعلم المفرد إذا دخل

لأن نصرا الثاني مرفوع، والثالث منصوب، فلا يجوز فيهما أن يكونا بَدَلَيْنِ؛ لأنه لا يجوز «يا نَصْرٌ» بالرفع، ولا «يا نصرًا» بالنصب، قالوا: وإنما نصر الأول عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى اللفظ، والثاني عَطْفُ بَيَانٍ عَلَى المحل، واستشكل ذلك ابن الطراوة؛ لأن الشيء لا يبين نفسه، قال: وإنما هذا من باب التوكيد اللفظي، وتابعه عَلَى ذلك المحمدان ابنا مالك ومُعْطي.

فإن قلت: «يا سعيدُ كرزُ» بضم «كرز» وجب كونه بدلًا، وامتنع كونه بيانًا؛ لأن البدل في باب النداء حكمه حكم المنادى المستقلّ و«كرز» إذا نودي ضم من غير تنوين، وأما البيان المفرد التابع لمبني فيجوز رفعه ونصبه، ويمتنع ضمه من غير تنوين، ومثله في ذلك النعتُ والتوكيد، نحو: «يا زيدُ الفاضلُ» و«الفاضلَ» و«يا تميمُ أجمعونَ» و«أجمعينَ».

وكذلك يمتنع البيانُ في قولك «قَرَأ قالونُ عيسى» ونحوه مما الأول فيه أوضحُ من الثاني، وإنما قال العلماء في قوله تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء،٤٧و٤٨] إنه بيان؛ لأن فرعون كانَ قد ادعى الربوبية، فلو اقتصروا عَلَى قولهم ﴿بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ لم يكن ذلك صريحًا في الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى.

ثم قلت: الرَّابعُ البَدَلُ، وَهُوَ: التابعُ الْمَقْصُودُ بالْحُكم بَلَا وَاسِطَةٍ، وَهُوَ إِمَّا بدل كُلٍّ نَحْوُ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ أَوْ بَعْضٍ نَحو: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ أَو اشْتِمالٍ نَحْوُ: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ أَوْ إِضْرَابٍ نَحْوُ: «مَا كُتِبَ لهُ نِصْفُهَا ثلثُهَا رُبعُهَا» أَوْ نِسْيَان أَو غَلطٍ كَـ«جَاءِني زَيْدٌ عَمْرٌو» و«هذَا زَيْدٌ حِمَارٌ» والأَحْسَنُ عَطْفُ هَذِهِ

عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم؛ لكن عطف البيان ليس كذلك؛ بل يجوز فيه الإتباع على اللفظ فيؤتى به مرفوعًا منونًا كالأول من الاثنين؛ والإتباع على المحل فيؤتى به منصوبًا منونًا كالثاني؛ فمن أجل ذلك صح في هذا البيت بخصوصه أن يكون «نصر نصرا» عطف بيان، ولم يصح جعل واحد منهما بدلًا.

الثَّلَاثَةِ بِبَلْ، وَيُوَافِقُ مَتْبوعَهُ وَيُخَالِفُهُ، في الإِظْهَار وَالتَّعْرِيفِ وَضِدَّيهِمَا، وَلَكِنْ لا يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ ضَميرِ حَاضرٍ، إِلَّا بدَلَ بَعْضٍ أو اشْتمالٍ مُطْلَقًا، أَوْ بَدَلَ كلٍّ إن أَفَادَ الإِحَاطَةَ.

وأقول: البدلُ في اللغة العِوَضُ، وفي التنزيل: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ﴾ [القلم، ٣٢] وفي الاصطلاح ما ذكر.

و« التابع » جنسٌ يشمل [جميع] التوابع.

و« المقصود بالحكم » فَصْل مخرج للنعت والبيان والتأكيد، فإنهن متممات للمقصود بالحكم، لا مقصودة بالحكم، ولنحو: « جاء القومُ لا زيدٌ » فإن زيدًا منفي عنه الحكم، فلا يصح أن يقال إنه المقصود بالحكم، ولنحو: « عَمْرو » في « جاء زَيْد وعَمْرو » أو « فعمرو » أو « ثم عَمْرو » أو « القوم حتى عَمْرو » فإنه مقصود بالحكم مع الأول، فلا يَصْدُقُ عليه أنه المقصود بالحكم.

و« بلا واسطة » مُخْرِجٌ للمعطوف عَطْفَ النسق في نحو: « جاء زَيْد بل عَمْرو »، فإنه وإن كَانَ المقصودَ بالحكم، لكنه إنما يتبع بواسطة حرف العطف.

وأَقسامه ستة: بدلُ كلٍّ من كلٍّ، وبدل بعضٍ من كلٍّ، وبدل اشتمال، وبدل إضراب، وبدل نسيان، وبدل غلط.

فبدلُ الكُلِّ نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة، ٦و٧] فالصراط الثاني هو نفس الصراط الأول.

وبدل البعض نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران، ٩٧] فـ« مَنْ » في موضع خفض عَلَى أنها بدل من « الناس » والمستطيعُ بعضُ الناس لا كلهم.

وبدل الاشتمال نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة، ٢١٧] فـ« قتال » بدل من « الشهر » وليس القتال نفسَ الشَّهْرِ ولا بعضَه، ولكنه ملابس له؛ لوقوعه فيه.

وبدل الإِضراب كقوله عليه الصلاة والسلام: « **إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلي الصَّلَاة مَا**

كُتِبَ له نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبُعُهَا » إلى العُشْرِ؛ وضابطه أن يكون البدلُ والمبدَل منه مقصودين قصدًا صحيحًا، وليس بينهما تَوَافق كما في بدل الكل[1] .

ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض، ولا مُلَابسة كما في بدل الاشتمال .

وبدل النسيان كقولك : « جاءني زَيْد عَمْرو » إذا كنت إنما قَصَدْتَ زيدًا أولًا، ثم تبين فسادُ قصدِك فذكرت عمرًا .

وبدل الغلط كقولك : « هَذَا زَيْدٌ حِمَارٌ » والأصلُ أنك أردت أن تقول : هذا حمار، فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إلى زَيْد ؛ فرفعت الغلط بقولك : حمار، وسماه النحويون بَدَلَ الغلط، ألا ترى أن الحمار بدل من زَيْد، وأن زيدًا إنما ذكر غلطًا .

ويصح أن يمثَّلَ لهذه الأبدال الثلاثة بقولك : « جاءني زَيْد عَمْرو » ؛ لأن الأول والثاني إن كانا مقصودين قصدًا صحيحًا فبدلُ إضرَابٍ، وإن كَانَ المقصود إنما هو الثاني فبدل غلط، وإن كَانَ الأول قصد أولًا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان .

ثم اعلم أن البدل والمبدل منه ينقسمان بحسب الإظهار والإضمار أربعة أقسام، وذلك لأنهما يكونان ظاهرين، ومضمرين، ومختلفين، وذلك عَلَى وجهين :

فإبدال الظاهر من المظهر نحو : « جَاءَني زَيْدٌ أَخُوكَ » .

وإبدال المضمَر من المضمَر، نحو : « ضَرَبْتُهُ إياه » فإياه : بدل أو توكيد، وأوْجَبَ ابنُ مالك الثاني، وأسقط هذا القسمَ من أقسام البدل، ولو قلت : « ضَرَبْتُهُ هُوَ » كَانَ بالاتفاق توكيدًا لا بدلًا .

وإبدال المضمر من نحو : « ضَرَبتُ زَيْدًا إيَّاهُ » وأسقط ابن مالك هذا القسمَ أيضًا من باب البدل، وزعم أنه ليس بمسموع، قال : ولو سمع لأعرب توكيدًا لا بدلًا، وفيما ذكره نظر؛ لأنه لا يؤكَّد القويُّ بالضعيف، وقد قالت العرب : « زَيْد هُوَ الْفَاضِلُ » وجَوَّزَ النحويون في « هو » أن يكون بدلًا، وأن يكون مبتدأ، وأن يكون فَصْلًا .

---

(١) إدخال « أل » على كلمتي « كل » و « بعض » مما لا يرتضيه أكثر اللغويين والنحاة ونص المؤلف نفسه في شرح القطر على امتناعه .

وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل، وذلك أَن الظاهر إن كَانَ بدلًا من ضمير غيبة جاز مطلقًا، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَـٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف،٦٣] فـ«أن أذكره» بدل من الهاء في «أنسانيه» بدل اشتمال، ومثله ﴿وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ﴾ [مريم،٨٠]، وقول الشاعر:

١١٧- عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ في القَوْمِ حاتِمًا ... عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْماءِ حَاتِمِ(١)

إلا أن هذا بدلُ كلٍّ من كلٍّ.

وإن كانَ ضميرَ حَاضِرٍ، فإِن كَانَ البدلُ بعضًا أو اشتمالًا جاز، نحو: «أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ» و«أعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ» وقوله:

٢٣٢- أَوْعَـدَنِـي بِـالـسِّـجْـنِ وَالأَدَاهِـمِ ... رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

٢٣٢- هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، وقد نسب العيني تبعًا لياقوت هذا الشاهد إلى العديل بن الفرخ، وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم، واستنجد بالقيصر، فحماه، فلما علم الحجاج بأمره بعث إلى القيصر يتهدده؛ فأرسله إليه، والبيت من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٩٩).

اللغة: «أوعدني» تهددني بشر، «السجن» الحبس، «الأداهم» جمع أدهم وهو القيد، «شثنة» غليظة، «المناسم» جمع منسم - بزنة مجلس - وأصله طرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك أنه أراد وصف رجليه بالقوة والجلادة والصبر على احتمال القيد.

الإعراب. «أوعدني» أوعد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، «بالسجن» جار ومجرور متعلق بأوعد، «والأداهم» الواو عاطفة، والأداهم: معطوف

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد شرحًا وافيًا لا تحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه في هذا الموضع، فانظره إن شئت في (ص ٢٧٠) من هذا الكتاب، ولكنا نبين لك ههنا أن استشهاد المؤلف بهذا البيت للموضع الذي نحن فيه الآن لا يتم إلا على هذه الرواية التي ذكرها مع جر «حاتم» في آخر البيت؛ لأن القصيدة كلها مجرورة القوافي كما قدمنا بيانه، ويكون قوله «حاتم» بالجر بدلًا من الضمير الذي أضيف إليه الجود في قوله «على جوده» ونحن في الموضع الذي أحلناك عليه قد ذكرنا هذا الوجه على وجه يشعر بضعفه، وجعلنا «حاتم» فاعلًا لضن، والتزمنا أن يكون في البيت إقواء، ثم ذكرنا لك الرواية الصحيحة في هذا البيت بالرجوع بك إلى ديوان الشاعر ورواية الأثبات من العلماء، وهذه الرواية الصحيحة تخرج البيت عن الاستشهاد به لما هنا، وتنفي عنه عيب الإقواء أيضًا، وانظر مع ذلك كله كامل المبرد (ج ١ ص ١٣٨).

فـ« رجلي » بدل بعض من ياءِ « أوعَدني » ، وقوله :

٢٣٣- ذَرِينـــي إن أمْـرَكِ لَـنْ يُـطَـاعَـا وَمَـا أَلْـفَـيْـتِـنـي حِـلْـمِـي مُـضَـاعَـا

فـ« حلمي » بدل اشتمال من ياء « ألفيتني » .

وإن كَانَ بَدَلَ كل فإما أن يدل عَلَى إحاطة ، أو لا ، فإن دَلَّ عليها جاز نحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ [المائدة،١١٤] وإن كَانَ غير ذلك امتنع ، نحو : « قُمْتَ زَيْدٌ » وَ« رَأَيْتُكَ زَيْدًا » وجوز ذلك الأخفشُ والكوفيون ، تمسكا بقوله :

على السجن، « رجلي » رجل : بدل من ياء المتكلم في أوعدني ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، « فرجلي » الفاء فاء الفصيحة ، رجل : مبتدأ ، ورجل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، « شثنة » خبر المبتدأ ، وشثنة مضاف و« المناسم » مضاف إليه .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « أوعدني . . . رجلي » حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله رجلي من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم ، بدل بعض من كل ، وهو واضح بأدنى تأمل .

٢٣٣- هذا بيت من الوافر من كلام عدي بن زيد العبادي ، وهو من شواهد ابن عقيل (رقم ٢٩٨) .

اللُّغَة: « ذريني » معناه اتركيني ، وهو فعل أمر ، مسند لياء المخاطبة، « ألفيتني » وجدتني .

الإِعْرَاب: « ذريني » ذري : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون الموجودة للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به، « إن » حرف توكيد ونصب، « أمرك » أمر : اسم إن ، وأمر مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه، « لن » حرف نفي ونصب واستقبال، «يطاعا » فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلي أمر ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر إن، « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية، « ألفيتني » ألفي : فعل ماض ، والتاء ضمير المخاطبة فاعل مبني على الكسر في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول مبني على السكون في محل نصب، « حلمي » حلم : بدل من ياء المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وحلم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، « مضاعًا » مفعول ثان لألفي .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « ألفيتني حلمي » حيث أبدل الاسم الظاهر ، وهو قوله حلمي ، من ضمير الحاضر ، وهو ياء المتكلم التي وقعت مفعولًا أول لألفي ، بدل اشتمال ، وذلك لا يخفى على متأمل .

٢٣٤- بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلَا

وكذلك ينقسمان- بحسب التعريف والتنكير- إلى معرفتين نحو ﴿ اَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ [الفاتحة،٦و٧] ونكرتين نحو ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَآئِقَ﴾ [النبأ،٣١و٣٢] ومتخالفين فإما أن يكون البدل معرفة والمبدل منه نكرة نحو ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [الشورى،٥٢و٥٣] أو يكونا بالعكس نحو ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾ [العلق،١٥و١٦] وقول الشاعر:

٢٣٥- * إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا *

٢٣٤- هذا بيت من البسيط، ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين.

اللغة: «قريش» أعظم قبائل العرب، وأصحاب الإمرة عليهم في الجاهلية، ومنهم الرسول ﷺ، «كفينا» أي: وقينا، «معضلة» بكسر الضاد - اسم فاعل من أعضل الأمر؛ إذا اشتد وصعب المخرج منه، «أم» قصد، «نهج الهدى» طريقه، «ضليلًا» بكسر الضاد وتشديد اللام مكسورة - الشديد الضلال.

الإعراب: «بكم» جار ومجرور متعلق بقوله كفينا الآتي، «قريش» بدل من كاف المخاطبين المجرورة محلًا بالباء، «كفينا» كفي: فعل ماض مبني للمجهول؛ وضمير المتكلم عن نفسه وغيره نائب فاعل، وهو المفعول الأول، «كل» مفعول ثان لكفي؛ وكل مضاف و«معضلة» مضاف إليه «وأم» الواو حرف عطف؛ أم: فعل ماض، «نهج» مفعول به لأم، ونهج مضاف و«الهدى» مضاف إليه، «من» اسم موصول: فاعل أم، مبني على السكون في محل رفع، «كان» فعل ماض ناقص؛ واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى من، «ضليلا» خبر كان، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «بكم قريش» حيث أبدل الاسم الظاهر، وهو قوله قريش؛ من ضمير الحاضر، وهو ضمير المخاطبين المجرور محلًا بالباء، بدل كلّ من كلّ، من غير أن يدل البدل على الإحاطة، وهذا النوع من الإبدال محل خلاف بين العلماء، فلم يثبته جمهور البصريين، وأثبته الكوفيون والأخفش تمسكا بمثل هذا البيت.

٢٣٥- هذا بيت من مشطور الرجز، وقبله قوله:

* لَا تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا *

وفي بعض نسخ الشرح ذكر هذا البيت أيضًا مع الشاهد، وقد أنشد ابن بري ذلك البيت ولم ينسبه لمعين.

ثم قلت: الْخَامِسُ: عَطْفُ النَّسَقِ، وَهُوَ بِالْوَاوِ لِمطْلَقِ الْجَمْعِ، وَبِالْفَاءِ لِلْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ، وَبِثُمَّ لِلْجَمْعِ وَ التَّرْتِيبِ وَالْمُهْلَةِ، وَبِحَتى لِلْجَمْعِ وَالْغَايَةِ، وَبِأَمِ الْمُتَّصِلَةِ وَهِيَ: الْمَسْبُوقَةُ بِهَمْزَةِ التَسْوِيَةِ أَو بِهَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَ بِأَمِ التَّعْيِين، وَهِيَ في غَيْرِ ذَلِكَ [مُنْقَطِعَةٌ] مُخْتَصَّةٌ بالْجُمَلِ وَمُرَادِفَةٌ لِبَلْ، وَقَدْ تُضَمَّنُ مَعَ ذَلِكَ مَعْنَى الْهَمْزَةِ، وَبِأَوْ بَعْدَ الطَّلَبِ لِلتَّخْيِيرِ أَوِ الإِبَاحَةِ، وَبَعْدَ الْخَبَرِ لِلشَّكِّ أَوِ التَّشْكِيكِ أَوِ التَقْسِيمِ، وَبِبَلْ بَعْدَ النَفي أَوِ النَّهِي لِتَقْرِيرِ مَتْلُوِّهَا وَإِثْبَاتِ نَقِيضِهِ لِتَالِيها، كلكِنْ، وَبَعْدَ الإِثْبَات وَالأَمْرِ لِنَفْي حُكْمِ مَا قَبْلَهَا لِمَا بَعْدَهَا، وَبِلَا للنَفي.

وَلَا يُعْطَفُ غَالبًا عَلَى ضَمِير رَفْعٍ مُتَّصِلٍ ولَا يُؤَكَّدُ بِالنّفْسِ أوْ بِالعَيْنِ إلَّا بَعْدَ تَوْكيدِهِ بِمُنفَصِل أَوْ بَعْدَ فَاصِلٍ مَا، وَ لَا عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ إلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ.

وأقول: معنى كون الواو لمطلق الجمع: أنها لا تَقْتَضِي ترتيبًا ولا عكْسَهُ، ولا

اللُّغَة: «لا تقلواها» أراد لا تسوقا هذه الإبل سوقًا شديدًا يعجزها؛ وتقول: قلا إبله يقلوها «إذا لم يرفق بها» وكان يعنف عليها إذا ساقها، «ادلواها» وتقول: دلا الإبل يدلوها «إذا كان يسوقها سوقًا خفيفًا لا عنف فيه»، «غدوا» بفتح الغين وسكون الدال - هو الغد، والغد: أصله غدو؛ فحذفت منه الواو لغير علة تصريفية، وهو ما يسمى الحذف اعتباطًا، وقد ردها هذا الراجز إلى الأصل كما ردها لبيد بن ربيعة في قوله:

وَمَا النَّاسُ إلَّا كَالدِّيَارِ، وَأَهْلُهَا ... بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا، وَغَدْوًا بَلَاقِعُ

الإعراب: «لا» ناهية، «تقلواها» تقلوا: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية؛ وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين فاعل، وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مفعول به، «وادلواها» الواو عاطفة، ادلوا: فعل أمر، مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل، والضمير العائد إلى الإبل أيضًا مفعول به، «دلوا» مفعول مطلق، «إن» حرف توكيد ونصب، «مع» ظرف متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه، ومع مضاف و«اليوم» مضاف إليه، «أخاه» أخا: اسم إن، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف وضمير الغائب العائد إلى اليوم مضاف إليه، «غدوا» بدل من قوله أخاه، وبدل المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «أخاه غدوا» حيث أبدل النكرة، وهي قوله «غدوا» من المعرفة وهي قوله «أخاه» وإنما كان معرفة لأنه اسم مضاف إلى الضمير، وذلك ظاهر بأدنى تأمل.

مَعِيَّةً، بل هي صالحة بوضعها لذلك كله؛ فمثال استعمالها في مقام الترتيب قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [النساء،١٦٣] ومثالُ استعمالها في عكس الترتيب نحو ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾ [النساء،١٦٣] ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى،٣] ﴿ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة،٢١] ﴿ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران،٤٣]، ومثالُ استعمالها في المصاحبة نحو ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ [الشعراء،١١٩]، ونحو ﴿فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ﴾ [القصص،٤٠] ونحو ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة،١٢٧].

ومثالُ إفادة الفاء للترتيب والتعقيب، وثُمَّ للترتيب والمهلة قوله تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ * ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس،٢١و٢٢]، فعطف الإقبار عَلَى الإماتة بالفاء، والإنشار عَلَى الإقبار بثم، لأن الإقبار يعقب الإماتة، والإنشار يتراخى عن ذلك.

ومعنى «حتى» للغاية، وغايةُ الشيء: نهايتُهُ، والمرادُ أنها تعطف ما هو نهاية في الزيادة أو القِلَّةِ، والزيادة إما في المقدار الحسي، كقولك: «تَصَدَّقَ فُلَان بالأعداد الكثيرة حتى الألوف الكثيرة» أو في المقدار المعنوي، كقولك: «مَاتَ النَّاسُ حتى الأَنْبِيَاءُ» وكذلك القلة تكون تارة في المقدار الحسي، كقولك: «الله- سبحانه وتعالى- يُحْصِي الأَشْيَاء حتى مَثَاقِيلَ الذَّرِّ» وتارةً في المقدار المعنوي، كقولك: «زَارَنِي النَّاسُ حتى الْحَجَّامُونَ».

و«أم» عَلَى قسمين: متصلة، ومنقطعة، وتسمى أيضًا منفصلة.

فالمتصلة هي: المسبوقة إما بهمزة التسوية، وهي: الداخلة عَلَى جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة،٦ ويس،١٠] ألا ترى أنه يصح أن يقال: سواء عليهم الإنذار وعَدَمُه، أو بهمزة يُطْلَبُ بها وبأم التعيين، نحو: «أَزَيْدٌ في الدَّارِ أَمْ عَمْرٌو» وسميت «أم» في النوعين متصلة لأن ما قَبلَها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر.

والمنقطعة: ما عدا ذلك، وهي بمعنى بَلْ، وقد تتضمن مع ذلك معنى الهمزة، وقد لا تتضمنه.

فالأول نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف، ١٦] أيْ: بل أَتَّخَذَ بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام الإنكاري، ولا يصح أن تكون في التقدير مجردة من معنى الاستفهام المذكور، وإلا لزم إثبات الاتخاذ المذكور، وهو مُحَال.

والثاني كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد، ١٦] أيْ: بل هل تستوي، وذلك لأن «أم» اقترنت بهل؛ فلا حاجة إلى تقديرها بالهمزة.

و«أو» لها أربعة معان:

أحدها: التخيير، نحو: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة، ٨٩].

والثاني: الإباحة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾ [النور، ٦١]، وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الطلب.

والثالث: الشك، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون، ١١٣].

والرابع: التشكيك، وهو الذي يُعَبَّر عنه بالإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ، ٢٤]، وهذان المعنيان لها إذا وقعت بعد الخبر.

وأما «بل» فيعطف بها بعد النفي، أو النهي، ومعناها حينئذ: تقرير ما قبلها بحَالِهِ، وإثباتُ نقيضه لما بعدها، نحو: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» و«لَا يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» وبعد الإثبات أو الأمر، ومعناها حينئذ: نَقْلُ الحكم الذي قبلها للاسم الذي بعدها، وجَعْلُ الأول كالمسكوت عنه.

وأما «لكن» فلا يُعْطَفُ بها إلا بعد النفي أو النهي، ومعناها كمعنى بل، وعن الكوفيين جواز العطف بها بعد الإثبات قياسًا عَلَى بل، وأباهُ غيرهم لأنه لم يُسْمَع.

وأما «لا» فإنها لنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها؛ فلذلك لا يعطف بها إلا بعد الإثبات، وذلك كقولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرٌو».

ومثالُ العطف عَلَى الضمير المرفوع المتصل بعد التوكيد [بالضمير المنفصل]: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء، ٥٤]، ومثاله بعد الفصل

[بالمفعول] ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ ﴾ [الرعد، ٢٣] ، فـ« مَنْ » : عطف عَلَى الواو من « يدخلونها » وجاز ذلك للفصل بينهما بضمير المفعول .

ومثالُ العطف من غير توكيد ولَا فَصْل قولُ النبي ﷺ : « كُنْتُ وأبو بكرٍ وَعُمَرُ » و« فَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ » وقول بعضهم : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سواءٍ وَالْعَدَمُ » فـ« سواء » صفة لرجل ، وهو بمعنى مُسْتَوٍ ، وفيه ضمير مستتر عائد عَلَى رجل ، وَ« العَدَمُ » معطوف عَلَى ذلك الضمير ، ولا يُقاسُ عَلَى هذا ، خلافًا للكوفيين(١) .

(١) مذهب جمهور البصريين التفصيل ، وحاصله أن الضمير المرفوع إما أن يكون بارزًا منفصلًا ، وإما أن يكون بارزًا متصلًا ، وإما أن يكون مستترًا في رافعه ، فإن كان منفصلًا جاز العطف عليه بغير فصل بينه وبين المعطوف ، تقول : ما أكرمك إلا أنا وخالد ، وإن كان متصلًا أو مستترًا في رافعه لم يجز العطف عليه إلا مع الفصل بينه وبين المعطوف ، ويكثر الفصل بواحد من ثلاثة أشياء : أولها الضمير المنفصل ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ ﴾ [الأنبياء ، ٥٤] ، ونحو قوله جل ذكره ﴿ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة ، ٣٥] - وثانيها مفعول رافع الضمير ، نحو قولك : أكرمتك وزيد ، وقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ ﴾ [الرعد ، ٢٣] - وثالثها لا النافية ، نحو قوله جل شأنه ﴿ لَوْ شَآءَ اللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأنعام ، ١٤٨] - ومذهب جمهور الكوفيين أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع بارزًا كان أو مستترًا ، منفصلًا كان أو متصلًا ، مع الفصل بينه وبين المعطوف ومن غير الفصل بينهما ، واستدلوا على ذلك بمجيئه في كلام العرب الموثوق بعربيتهم ، فمن ذلك ما حكاه سيبويه رحمه الله من قولهم : مررت برجل سواء والعدم - برفع العدم معطوفًا على الضمير المستتر في سواء ، لأنه بمعنى اسم الفاعل - ومن ذلك ما رواه البخاري من حديث ابن عباس قال : إني مع قوم ندعو الله لعمر بن الخطاب - وقد وضع على سريره - إذا رجل من خلفي مرفقه على منكبي يقول : رحمك الله ، إني لأرجو أن يجعلك الله مع صاحبيك ؛ لأني كثيرًا ما كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر ، قال ابن عباس : فالتفت فإذا هو علي بن أبي طالب ، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ... كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فقوله « وزهر » معطوف على الضمير المرفوع المستتر في « أقبلت » وتقديره هي .

ومن ذلك قول جرير بن عطية بن الخطفي يهجو الأخطل التغلبي النصراني :

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

فقوله « وأب » معطوف بالواو على الضمير المرفوع المستتر في « يكن » وتقديره هو يعود إلى الأخيطل الذي هو تصغير الأخطل .

والبصريون يحملون جميع ذلك على الضرورة ، ونحن نرى أن حمل هذه الشواهد - مع أن فيها ما ليس من الشعر في شيء - على أنها ضرورة أو شاذة مما لا يجمل الأخذ به ، وعلى هذا يكون مذهب الكوفيين في هذه المسألة أقوم حجة ، وأظهر دليلًا ، من مذهب البصريين وإن نصره المؤلف تبعًا لابن مالك .

ومثالُ العطف عَلَى الضمير المخفوض بعد إعادة الخافض [قوله تعالى] : ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت، ١١] ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام، ٦٤] ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون، ٢٢] ولا يجب ذلك خلافًا لأكثر البصريين ؛ بدليل قراءة حمزة رحمه الله : ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾ [النساء، ١] بخفض « الأرحامِ » ، وحكاية قطرب ، « ما فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » .

ثم قلت : فصلٌ- وإذا أُتبِعَ المُنَادَى ببَدَلٍ أَوْ نَسَقٍ مُجَرَّدٍ مِنْ « أل » فَهُوَ كَالمُنَادَى المُسْتَقِلِّ مُطْلقًا ، وَتَابعُ المُنَادَى المَبْنِيِّ غَيْرَهُمَا يُرْفَعُ أَوْ يُنْصَبُ ؛ إِلَّا تَابعَ « أيٍّ » فَيُرْفَعُ ، وَإِلَّا التَّابعَ المُضَافَ المُجَرَّدَ من « أَلْ » فَيُنْصَبُ ، كَتَابع المعرب .

وأقول : لتوابع المنادى أحكام تخُصُّهَا ؛ فلهذا أفْرَدْتُهَا بفصلٍ .

والحاصلُ أن التابعَ إذا كَانَ بدلًا أو نَسَقًا مجردًا من « أَل » فإنه يستحق حينئذ ما يستحقه لو كَانَ منادى ، تقول في البدل : « يَا زَيْدُ كُرْزُ » بالضم ، كما تقول : « يَا كُرْزُ » وكذلك : « يا عَبْدَ اللهِ كُرْزُ » وفي النَّسَقِ : « يَا زَيْدُ وَخَالِدُ » بالضم ، كما تقول : « يا خَالِدُ » وكذلك : « يا عَبْدَ اللهِ وَخَالِدُ » لا فرق في البابين المذكورين بين كون المنادى معربًا أو مبنيًّا .

وإن كَانَ التابع غيرَ بدلٍ وَنَسَقٍ مجرد من « أَلْ » فإن كَانَ المنادى مبنيًّا فالتابع له ثلاثة أقسام : ما يجب رفعه ، وما يجب نصبه ، وما يجوز فيه الوجهان :

فالواجبُ رفعُهُ : نعتُ « أَيّ » نحو : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار، ٦] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [النساء، ١] وعن المازني إجازة نصبه ، وأنه قرئ : « قُلْ يَا أَيُّهَا الكَافِرِينَ » وهذا إنْ ثبت فهو من الشذوذ بمكان .

والواجبُ نصبُهُ : التابعُ المضاف ، مثالُه في النعت نحو : « يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » ومثالهِ في التوكيد « يا تَمِيمُ كُلَّهُمْ » أوْ « كلَّكُمْ » ومثالُه في البيان : « يا زَيْدُ أَبا عبد الله » .

والجائزُ فيه الوجهان : التابع المفردُ ، نحو : « يا زَيْدُ الْفَاضلُ ، والفاضلَ » وَ« يا تميمُ أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ » وَ« يَا سَعِيدُ كُرْزٌ ، وَكُرْزًا » قال ذو الرمة :

٢٣١- * لَقَائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرًا[١] *

وإن كَانَ المنادى معربًا تعين نصبُ التابع، نحو: «يا عَبْدَ الله صَاحِبَ عَمْرٍو» و«يا بني تميمٍ كُلَّهُمْ» و«يَا عَبْدَ اللهِ أبا زَيْدٍ».

وإذا وجب نصبُ المضاف التابع للمبني فنصبُه تابعًا لمعرب أحَقُّ، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر،٤٦] ففاطر: صفة لاسم الله سبحانه، وزعم سيبويه أنه نداءٌ [ثَانٍ] حُذِفَ منه حرفُ النداء؛ لأن المنادى الملازم للنداء لا يجوز عنده أن يُوصَف، وكلمة «اللهمَّ» لا تستعمل إلا في النداء.

ثم قلت: باب- مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

اجْمَعْ وَزِنْ عَادِلًا أَنِّثْ بِمَعْرِفَةٍ رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالْوَصْفُ قَدْ كَمُلَا[٢]

فَالتَّأْنِيثُ بِالأَلِفِ كَبُهْمَى وَصَحْرَاءَ، وَالْجَمْعُ الْمُمَاثِلُ لِمَسَاجِدَ وَمَصَابِيحَ، كُلٌّ مِنْهُما يَسْتَقِلُّ بِالْمَنْعِ، وَالْبَوَاقِي مِنْهَا مَا لَا يَمْنَعُ إلا مَعَ الْعَلَمِيَّةِ، وَهُوَ التَّأْنِيثُ كَفَاطِمَةَ وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ؛ وَيَجُوزُ فِي نَحْوِ: هِنْدٍ وَجُهَانٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: سَقَرَ وَبَلْخَ وَزَيْدَ لامْرَأَةٍ، وَالتَرْكِيبُ الْمَزْجِيُّ كَمَعْدِيكَرِبَ، وَالْعُجْمَةُ كَإِبْرَاهِيمَ، وَمَا يُمنَعُ تَارَةً مَعَ الْعَلَمِيَّةِ وأُخْرَى مَعَ الصِّفَةِ، وَهُوَ الْعَدْلُ كَعُمَرَ وَزُفَرَ، وَكَمَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخَرَ مُقَابِلَ آخَرِينَ، وَالْوَزْنُ كَأَحْمَدَ وَأَحْمَرَ، وَالزِّيَادَةُ، كَعُثْمَانَ وَغَضْبَانَ، وَشَرْطُ تَأْثِيرِ الصِّفَةِ أَصَالَتُها وَعَدَمُ قَبُولِهَا التَّاءَ، فَأَرْنَبٌ وَصَفْوَانٌ بِمَعْنَى ذَلِيلٍ وَقَاسٍ، وَيَعْمَلٌ وَنَدْمَانٌ مِنَ الْمُنَادَمَةِ مُنْصَرِفَةٌ. وَشَرْطُ الْعُجْمَةِ كَوْنُ عَلَمِيَّتِهَا فِي الْعَجَمِيَّةِ وَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ، فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ، وَشَرْطُ الْوَزْنِ اخْتِصَاصُهُ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ وضُرِبَ عَلَمَيْنِ، أو افْتِتَاحُهُ بِزِيادَةٍ هِيَ بِالْفِعْلِ أَوْلَى كَأَحْمَرَ وكَأَفْكَلَ عَلَمًا.

وأقول: الأصْلُ في الأسماء أن تكون منصرفة- أعني مُنَوَّنة تنوينَ التمكين- وإنَّما

---

(١) قد سبق القول على هذا البيت قريبًا بما لا تحتاج معه إلى إعادة شيء من القول عليه، فانظره في (ص ٤٤٤) من هذا الكتاب.

(٢) هذا البيت لبهاء الدين بن النحاس النحوي، وقبله قوله:

مَوَانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ إنْ أَرَدْتَ بِهَا عَوْنًا لِتَبْلُغَ فِي إعْرَابِكَ الأَمَلَا

تخرج عن هذا الأصل إذا وجد فيها علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ، والبيت المنظوم لبعض النحويين ، وهو يجمع العلل المذكورة إما بصريح اسمها ، أو بالاشتقاق .

والذي يقوم مقام عِلَّتين شيئان : التأنيث بالألف : مقصورةً كانت كبُهْمَى ، أَو ممدودة كصحراءَ ، والْجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد- أي لا مُفْرَدَ عَلَى وزنه- وهو مَفَاعِلُ كَمَسَاجِدَ ، وَمَفَاعِيلُ كَمصَابيحَ وَدَنَانِيرَ ، وإنما مثلت للمقصورة ببُهْمَى دون حُبْلَى وللممدودة بصحراء دون حمراء لئلا يُتوهم أَن المانع الصفة وأَلف التأنيث ، كما توهم بعضهم .

وما عدا هاتين العلتين لا يؤثر إلا بانضمام علة أَخرى له ، ولكن يشترط في التأنيث والتركيب والعجمة أَن تكون العلةُ الثانيةُ المجامعةُ لكل منهنَّ العلمية ، ولهذا صرفت صِنْجَةٌ وقائمةٌ ، وإن وجد فيهما علة أَخرى مع التأنيث ، وهي العجمة في صِنْجَةٍ والصفة في قائمة ، وما ذاك إلا لأن التأنيثَ والعجمة لا يمنعان إلا مع العلمية ، وكذلك أَذْرَبيجان- اسم لبلدة- فيه العلمية والعجمة والتركيب والزيادة ، قيل : وعلة خامسة وهي التأَنيث ؛ لأن البلدة مؤنثة ، وليس بشيء ؛ لأنا لا نعلم هل لحظوا فيه البقعة أو المكان ، ولو قُدِّر خلوه من العلمية وجب صرفه ؛ لأن التأنيث والتركيب والعجمة شرطُ اعتبار كلٍّ منهنَّ العلمية كما ذكرنا ، والألف والنون إذا لم تكن في صفة كسَكْرَان فلا تمنع إلا مع العلمية كسَلْمَانَ ، ولا وصفية في أَذْربيجَان ؛ فتعينَتِ العلمية ، ولا علمية إذا نكرته ؛ فوجب صرفه .

ومثلت للتأنيث بفاطمة وزينبَ لأُبيِّن أنه عَلَى ثلاثة أقسام : لفظي ومعنوي ، ولفظي لا معنوي ، ومعنوي لا لفظي .

وأما بقية العلل فإنها تمنع تارة مع العلمية وتارة مع الصفة .

مثالُ العدل مع العلميَّةِ عُمَرُ وزُفَرُ وَزُحَلُ وَجُمَحُ وَدُلَفُ ، فإنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل وجامح ودالف ، وطريقُ معرفة ذلك أن يُتَلَقَّى من أفواههم ممنوعَ الصرفِ ، وليس فيه مع العلمية علةٌ ظاهرة ؛ فيحتاج حينئذٍ إلى تكلف دَعْوَى العدل فيه .

ومثالُهُ مع الصفة أُحَادُ وَمَوْحَدُ ، وَثُنَاءُ وَمَثْنَى ، وَثُلَاثُ وَمَثْلَثُ ، وَرُبَاعُ وَمَرْبَعُ ؛ فإنها معدولة عن واحد واحد ، واثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، قال تعالى : ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ [فاطر،١] فهذه الكلمات الثلاث مخفوضة لأنها صفة لأجنحة ، وهي ممنوعة الصرف ؛ لأنها معدولة عما ذكرنا ؛ فلهذا كَانَ خفضها بالفتحة ، ولم يظهر ذلك في مَثْنَى لأنه مقصور ، وظهر في ثُلَاثَ ورُبَاعَ لأنهما اسمان صحيحا الآخِرِ ، ومن ذلك « أُخَرُ » في نحو قوله تعالى : ﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ﴾ [البقرة،١٨٤و١٨٥] فأخر : صفة لأيام وهي معدولة عن آخَرَ- بفتح الهمزة والخاء وبينهما ألف- لأنها جَمْعُ أخْرَى ، وأخرى أنثى آخَرَ بالفتح ، وقياسُ فُعْلَى أَفْعَلَ أن لا تستعمل إلا مضافة إلى معرفة أو مقرونةً بلام التعريف ، فأما ما لا إضافة فيه ولا لام فقياسُهُ أَفْعَلُ كأفْضَل ، تقول : « هندٌ أفْضَلُ » و« الهندات أفضل » ولا تقول : فُضْلي ولا فُضَّلَ ، فأما أُخَرُ فصفة معدولة ؛ فلهذا خفضت بالفتحة ، فإن كانت أُخَرُ جمع أُخْرَى أنثى آخِرٍ- بكسر الخاء- فهي مصروفة ، تقول : « مَرَرْتُ بأوَّلٍ وأُخَرٍ » بالصرف ، إذ لا عَدْلَ هنا .

ومثالُ الوزن مع العلمية أَحْمَدُ وَيَزِيدُ وَيَشْكُرُ ، ومع الصفة أَحْمَرُ وأَفْضَلُ ، ولا يكون الوزنُ المانعُ مع الصفة إلا في أَفْعَلَ ، بخلاف الوزن المانع مع العلمية .

ومثالُ الزيادة مع العلمية سَلْمَانُ وَعِمْرَانُ وَعُثْمَانُ وَأَصْبَهَانُ ، ومثالُها مع الصفة سَكْرَانُ وَغَضْبَانُ ، ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة إلا في فَعْلَانَ ، بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية .

ويشترط لتأثير الصفة أمران :

أَحدهما : كَوْنُهَا أصليةً ، فيجب الصرف في نحو قولِكَ : « هذا قَلْبٌ صَفْوانٌ » بمعنى قاسٍ ، و« هذَا رَجُلٌ أَرْنَبٌ » بمعنى ذليلٍ ، أي ضعيف .

والثاني : عدمُ قبولها التاءَ ، ولهذا انصرف نحو : نَدْمَانٍ وَأَرْمَلٍ ؛ لقولهم نَدْمَانة وأَرمَلةٍ ، قال الشاعر :

٢٣٦- ونَـدْمَـانٍ يَـزِيـدُ الـكـأْسَ طِـيـبًـا سَـقَـيْـتُ وَقَـدْ تَـغَـوَّرَتِ الـنُّـجُـومُ

٢٣٦- هذا بيت من الوافر من كلام البُرْج بن مُسْهِر ، والبرج بضم الباء وسكون الراء « ومسهر

ويشترط لتأثير العجمة أمران :

أحدُهما : كونُ علميتها في اللغة العجمية ؛ فنحو لِجَامٍ وَفَيْرُوز- عَلَمَيْنِ لمذكرين- مصروفٌ .

والثاني : الزيادة عَلَى الثلاثة ، فنوحٌ وَلُوطٌ وَهُودٌ ونحوهم مصروفة وَجْهًا واحدًا ، هذا هو الصحيح ، قال الله تعالى : ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء، ١٠٥] وقال تعالى : ﴿وَقَوْمُ لُوطٍ * وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ﴾ [الحج، ٤٣و٤٤] وقال تعالى : ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ

بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء ، وذكر في الأغاني أنه البرج بن الخلاس الطائي ، من أبيات يقولها في الحصين بن الحمام المري ، وكانا نديمين ، وبعده قوله :

دَفَعْتُ بِرَأْسِهِ وَكَشَفْتُ عَنْهُ بِمُعْرِقَةِ المَلَامَةِ مَنْ يَلُومُ

اللُّغَة : « ندمان » بفتح النون وسكون الدال المهملة - هو الذي ينادمك على الشراب ويشاركك فيه ، ومؤنثه ندمانة ، فأما ندمان من الندم على شيء فعلته أو تركته فمؤنثه ندمى ، مثل رجل ظمآن وغرثان وامرأة ظمأى وغرثى ، « الكأس » هو بهمز وسطه ، وهو مؤنث وإن لم تكن معه علامة تأنيث ، قال تعالى : ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * بَيْضَآءَ﴾ [سورة الصافات ، الآيتان : ٤٥ و٤٦] - ولا يقال كأس إلا أن يكون فيها شراب ؛ فإذا كانت لا شراب فيها فهي كوب ، « تغورت النجوم » غربت .

الإعْرَاب : « وندمان » الواو واو رب ، ندمان : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، « يزيد » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى ندمان ، وهو فاعله « الكأس » مفعول أول ليزيد ، « طيبًا » مفعول ثان ليزيد ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوليه صفة ندمان ، « سقيت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ندمان ، والرابط ضمير منصوب بسقيت محذوف ، ويجوز - بل يترجح - جعل ندمان مفعولاً به لسقيت تقدم عليه ، « وقد » الواو وو الحال ، قد : حرف تحقيق ، « تغورت » تغور : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث « النجوم » فاعل تغور ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قوله « ندمان » حيث صرفه مع أنه وصف في آخره ألف ونون زائدتان وذلك بسبب أن مؤنث ندمان هذا ندمانة بالتاء ، ومن شرط تأثير الوصفية ألا يكون الوصف مما مؤنثه بزيادة التاء عليه ؛ فلو كان ندمان من الندم امتنع من الصرف ؛ لأن مؤنثه مثل سكران وسكرى ، فافهم هذا واحفظه ، والندمان هنا كما قلنا : الذي يوافقك ويرافقك ويشاربك ، ويقال فيه نديم أيضًا .

قَوْمِ هُودٍ﴾ [هود،٦٠] ؛ وليس مما نحن فيه ، لأنه عربي ، وليس في أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام عربي غيره وغير صالح وشعيب ومحمد ﷺ ، وزعم عيسى بن عمر وابنُ قُتَيبة والْجُرْجَانِي والزَّمَخْشَرِي أن في نوح ونحوه وجهين ، وهو مردود ؛ لأنه لم يرد بمنع الصرف سماع مشهورٌ ، ولا شاذ .

وشرطُ الوزنِ كونُه إما مُخْتصًّا بالفعل ، أو كونه بالفعل أولى منه بالاسم ، فالأول نحو : « شَمَّرَ وَضُرِبَ » علمين ، قال الشاعر :

٢٣٧- * وَجَدِّىَ يـا حَـجَّـاجُ فـارِسُ شَـمَّـرَا *

٢٣٧- هذا الشاهد عجز بيت من الطويل رواه السيد المرتضى شارح القاموس - تبعًا لابن منظور - ونسبه المرتضى وحده إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، صاحب بثينة وصدره قوله :

* أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضَّيْفِ بُرْدَهُ *

والبيت من شواهد الأشموني (رقم ٧٠) .

اللُّغَة ، « حباب » بضم الحاء المهملة - أي : خبيث ماكر، « يا حجاج » روى في اللسان مكانه « يا عباس » وقوله « شمر » ههنا اسم فرس ، وقد سموا به ناقة أيضًا ، وعليه جاء قول الشماخ بن ضرار الغطفاني :

وَلَـمَّـا رَأَيْـتُ الأَمْـرَ عَـرْشَ هَـوِيَّـةٍ تَسَلَّيْتُ حَاجَاتِ الْفُؤَادِ بِشَمَّرَا

قال أبو علي القالي (١ - ٢٦٤) : « يقول : لما رأيت الأمر شديدًا ركبت شمر ، وشمر : اسم ناقته » اهـ .

الإعْرَاب ، « أبوك » أبو : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، « حباب » خبر المبتدأ، « سارق » صفة لحباب أو خبر ثان وسارق مضاف ، و« الضيف » مضاف إليه ، وقد ذهب العلامة الصبان إلى أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى فاعله ، والمعنى عليه : أنه يرمي أباه بالجبن حتى إن الضيف - الذي من عادته أن يكون خجلًا مستكينًا وكأنه أسير عند مضيفه - ليسرق برده ، والذي نرجحه أن إضافة سارق إلى الضيف من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وهو أقوى في معنى الهجاء ، والمراد على ذلك أنه خبيث دنيء حتى إنه ليضيف الناس ليخدعهم عن أموالهم ويسرقها منهم، « برده » برد : بدل من الضيف على لفظه أو على محله ، وجعله الصبان مفعولًا به لسارق بناء على ما ذهب إليه، « وجدّي » الواو حرف عطف ، جدّ : مبتدأ

والثاني نحو: أَحْمَرَ صفة أو علمًا، وأَفْكَلَ علمًا، والأَفْكَلُ اسمٌ للرِّعْدَةِ، فإن هذا الوزن وإن كَانَ يُوجَدُ في الأسماء والأفعال كثيرًا، ولكنه في الأفعال أَوْلى منه في الأَسماء، لأَنه في الأَفعال يدل عَلَى التكلم كأَذْهَبُ وأَنْطَلِقُ، وفي الأَسماء لا يدل عَلَى معنى، والدالُّ أَصل لغير الدّالِّ.

واعلم أَن المؤنث إن كَانَ تأنيثه بالألف كبُهْمى وصَحرَاء امتنع صَرْفه، ولم يحتج لعلة أَخرى، وقد مضى ذلك، وقول أبي عليٍّ إن حمراء امتنع صرفه للصفة وألف التأنيث منتقضٌ بمنع صرف صحراء.

وإن كَانَ بالتاء امتنع صرفه مع العلمية، سواء كَانَ لمذكر كطَلْحَة وحمزة، أو لمؤنث كفاطمة وعائشة، وقولُ الجوهري إن «هَاوِيَةٌ» من قوله تعالى: ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة،٩] اسم من أَسماء النار معرفة بغير الأَلف واللام خطأ؛ لأَن ذلك يوجب منع صرفه.

وإن كَانَ بغير التاء امتنع صرفه وجوبًا إن كَانَ زائدًا عَلَى ثلاثة كسعادَ وزينب، أو ثلاثيًا محرَّكَ الوسط كسَقَر ولَظى، قال الله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ﴾ [المدثر،٤٢] ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ﴾ [المعارج،١٥] أو ساكنَ الوسَطِ أَعجميًا كحَمَاةَ وجُورَ وحِمْصَ وبَلْخَ- أَسماء بلاد- أو عربيًا ولكنه منقول من المذكر إلى المؤنث نحو: زَيْدَ وبكْرَ وعَمْرَو- أسماء نسوة- هذا قول سيبويه، وذهب عيسى بن عمر إلى أَنه يجوز فيه الوجهان، وإن لم يكن منقولًا من المذكر إلى المؤنث فالوجهان كهِنْدٍ ودَعْدٍ وجُمْلٍ، ومَنْعُ الصرف أولى، وأوجبه الزجاج، وقد اجتمع الوجهان في قوله:

مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وجدّ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، «ياء» حرف نداء «حجاج» أو «عباس» منادى مبني على الضم في محل نصب، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، «فارس» خبر المبتدأ الذي هو جدّ، وفارس مضاف، و«شمرا» مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل، والألف للإطلاق.

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله «شمر» حيث منعه من الصرف؛ لكونه علمًا موازنًا للفعل؛ فهو على وزن قدم وكرم وكلم ونحو ذلك، وهذا وزن لا يكون إلا في الفعل.

٢٣٨- لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ في الْعُلَبِ

ثم قلت : بابُ الْعَدَدِ- الْواحِدُ والاثْنَانِ وَمَا وَازَنَ فَاعِلًا كَثَالِثٍ، وَالْعَشَرَةُ مُرَكَّبَةً يُذَكَّرْنَ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَيُؤَنَّثْنَ مَعَ الْمُؤَنَّثِ ، والثَّلَاثَةُ والتِّسْعَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ، مُطْلَقًا ، والْعَشَرَةُ مُفْرَدَةً ، بالعكس ، وتمييزُ المائةِ وما فَوْقَها مفردٌ مخفوضٌ ، والعشرة مفردة وَمَا دُونَهَا مَجْمَوعٌ مَخْفُوضٌ ، إلَّا الْمِائَةَ فَمُفْرَدَةٌ ، وَكَمْ الْخَبَرِيةُ كَالْعَشَرةِ وَالْمِائَةِ ، وَالاسْتِفْهَامِيَّةُ المَجْرورَةُ كَالأَحَدَ عَشَرَ والْمِائَةِ ، ولا يُمَيَّزُ الْوَاحِدُ والاثنانِ ، و« ثِنْتَا حَنْظَلٍ » ضَرورَةٌ .

وأقول : العدد في أصل اللغة اسمٌ للشيء المعدود ، كالقَبَضِ والنَّقَضِ والْخَبَط ، بمعنى المقبوض والمنقوض والمخبوط ؛ بدليل : ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون ،١١٢] والمراد به هنا الألفاظ التي تُعَدُّ بها الأشياء .

٢٣٨- هذا بيت من المنسرح ، وقد نسبه جماعة منهم الأعلم إلى جرير بن عطية ، وقد نسبه آخرون إلى عبيد الله بن قيس الرقيات ، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٢٢) والمؤلف في القطر (١٤٣) .

اللُّغَة : « تتلفع » تتقنع ، ويقال : التلفع هو إدخال فضل الثوب تحت أصل العضد ، « العلب » جمع علبة ، وهو وعاء من جلد يشرب فيه الأعراب ، وروى سيبويه « ولم تغذ دعد » .

المعنى : يصف امرأة اسمها دعد بأنها حضرية ناعمة العيش ، لا تلبس لبس الأعراب ولا تغتذي غذاءهم .

الإعراب : « لم » نافية جازمة ، « تتلفع » فعل مضارع مجزوم بلم ، « بفضل » جار ومجرور متعلق بتتلفع ، وفضل مضاف ومئزر من « مئزرها » مضاف إليه ، ومئزر مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى دعد مضاف إليه ، « دعد » فاعل تتلفع ، « ولم » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة ، « تسق » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم ، « دعد » نائب فاعل تسق ، « في العلب » جار ومجرور متعلق بتسق .

الشاهد فيه : قوله « دعد » فإنه قد ذكره في البيت مرتين ، وهو علم مؤنث ساكن الوسط عربي الأصل ، وقد أتى به الشاعر في المرة الأولى منونًا ، وأتى به في المرة الثانية غير منون ؛ فدل ذلك على أن العلم المؤنث إذا كان ثلاثيًا ، وكان مع ذلك ساكن الوسط ، ولم يكن أعجميًا ولا منقولًا عن مذكر ، جاز فيه الصرف وعدمه ، وهذا واضح إن شاء الله .

والكلام عليها في موضعين :

أحدهما : في حكمها في التذكير والتأنيث .

والثاني : في حكمها بالنسبة إلى التمييز .

فأما الأول فإنها فيه عَلَى ثلاثة أَقسام :

القسم الأول : ما يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث دائمًا ، كما هو القياس ، وذلك الواحد والاثنان ، تقول في المذكر : واحد ، واثنان ، وفي المؤنث : واحدة ، واثنتان ، قال الله تعالى : ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة،١٦٣] ﴿الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء،١] ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ [المائدة،١٠٦] ﴿رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر،١١] .

وكذلك ما كَانَ من العدد عَلَى صيغة اسم الفاعل نحو : ثَالِثٍ وثالثة ورابع ورَابِعَةٍ ، إلى عاشر في المذكر وعاشرة في المؤنث ، قال الله تعالى : ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف،٢٢] أَي : هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة ، ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور،٩] أي : والشهادة الخامسة .

القسم الثاني : ما يؤنَّث مع المذكر ويذكَّر مع المؤنث دائمًا ، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ، سواء كانت مركبة مع العشرة ، أو لا ، تقول في غير المركبة : ثَلَاثَةُ رِجالٍ ، بالتاء ، إلى تسعة رجال ، قال الله تعالى : ﴿ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [آل عمران،٤١] وتقول : ثلاثُ نِسْوَةٍ ، قال الله تعالى : ﴿ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ ﴾ [مريم،١٠] وتقول في المركبة : « ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا » بالتاء في ثلاثة ، و« ثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً » بحذف التاء من ثلاث ، قال الله تعالى : ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ [المدثر،٣٠] أَيْ : مَلَكًا ، أو خازنا .

القسم الثالث : ما فيه تفصيل ، وهو العشرة ؛ فإن كانت غير مركبة فهي كالتسعة والثلاثة وما بينهما : تذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، وإن كانت مركبة جَرَت عَلَى القياس ؛ فذكرت مع المذكر ، وأنثت مع المؤنث ، قال الله تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف،٤] ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة،٦٠] وتقول : « عندي إِحْدَى عَشْرَةَ امرأة » و« أَحَدَ عَشَر رجلًا » .

وأما الثاني- وهو التمييز- فإنها فيه عَلَى أقسام خمسة :

أحدها : ما لا يحتاج لتمييز أصلًا ، وهو الواحد والاثنان ، لا تقول : واحد رجل ولا اثنا رجلين ، وأما قوله :

٢٣٩- * ... فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ *

فضرورة .

والثاني : ما يحتاج إلى تمييز مجموع مخفوض ، وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما ، تقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِجالٍ » و« عَشْرُ نِسْوَةٍ » وكذا ما بينهما ، ويستثنى من ذلك أن يكون التمييز كلمة « المائة » فإنها يجب إفرادها ، تقول : « عِنْدِي ثَلاثُمِائَةٍ » ولا يجوز « ثَلَاثُ مِئَاتٍ » ولا « ثَلَاثُ مِئِينَ » إلا في ضرورة(١) .

والثالث : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب ، وهو الأَحَدَ عَشَرَ والتِّسْعَةُ والتِّسْعُونَ وما بينهما ، نحو : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف ،٤] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة ،١٢] ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ

٢٣٩- هذه قطعة من بيت من بحر الرجز أنشده أبو عمرو ، وحكاه في اللسان مع أبيات من القطعة ونسبها إلى امرأة من غير أن يعينها ، وقد عينها جماعة منهم السيرافي بأنها الشماء الهذلية ، واستبعده البغدادي ، وقد استشهد بهذا البيت صاحب المفصل في المثنى وفي باب العدد ، كما استشهد به العلامة رضي الدين في شرح الكافية ، والبيت بكماله هكذا :

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ، فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

اللغة: « خصييه » الخصيان : من أعضاء التناسل، « التدلدل » الترهل، « ظرف عجوز » وعاء من جلد، « ثنتا حنظل » تريد حنظلتين .

الإعراب: « كأن » حرف تشبيه ونصب، « خصييه » خصيي : اسم كأن ، منصوب بالياء لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، « من التدلدل » جار ومجرور متعلق بكأن لما فيه من معنى التشبيه، « ظرف » خبر كأن ، وظرف مضاف و« عجوز » مضاف إليه، « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، « ثنتا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى ، وثنتا مضاف و« حنظل » مضاف إليه .

---

(١) ومن ذلك قول الشاعر :

ثَلاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفَى بِهَا رِدَائِي، وَجَلَّتْ عَنْ وُجُوهِ الأَهَاتِمِ

رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةًۚ ﴾ [الأعراف،١٤٢] ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ [ص،٢٣] .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ فليس « أسباطًا » تمييزًا ، بل بدل من « اثنتي عشرة » والتمييز محذوف ، أَيْ : اثنتي عشرة فرقة .

والرابع : ما يحتاج إلى تمييز مفرد مخفوض . وهو المائة والألف ، تقول : « عِنْدِي مِائَةُ رَجُلٍ ، وَأَلْفُ رَجُلٍ » .

ويلتحق بالعدد المنتصب تمييزُهُ تمييزُ « كم » الاستفهامية ، وهي بمعنى أيُّ عدد ، ولاَ يَكُون تمييزها إلا مفردًا ؛ تقول : « كم غُلاَمًا عِنْدَك » ولا يجوز « كم غلمانًا » خلافًا للكوفيين .

ويلتحق بالعدد المخفوض تمييزُ « كم » الخبرية ، وهي اسم دال عَلَى عدد مجهول الجنس والمقدار ؛ يُسْتَعمل للتكثير ، ولهذا إنما يستعمل غالبًا في مقام الافتخار والتعظيم ، ويفتقر إلى تمييز يبين جِنْس المراد به ، ولكنه لا يكون إلا مخفوضًا كما ذكرنا ، ثم تارة يكون مجموعًا كتمييز الثلاثة والعشرة وأخواتهما ، وتارة يكون مفردًا ، كتمييز المائة والألف وما فوقهما .

والخامس : ما يحتاج إلى تمييز مفرد منصوب أو مخفوض ، وهو « كم » الاستفهامية ، المجرورة ، نحو : « بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ » فالنصب عَلَى الأصل ، والجر بمن مضمرة ، لا بالإضافة ، خلافًا للزجاج .

وإنما لم أذكر في المقدمة أَن تمييز كم الاستفهامية وتمييز الأحد عشر والتسعة والتسعين وما بينهما منصوب لأنني قد ذكرته في باب التمييز ؛ فلذلك اختصرت إعادته في هذا الموضِع من المقدمة .

الشَّاهِدُ فِيهِ: قوله « ثنتا حنظل » حيث ذكرت الثنتين مع المعدود ، وليس ذلك مستعملًا في العربية ، وإنما المستعمل أن يثنى المعدود ؛ فيقال فيه : حنظلتان ؛ فافهم ذلك ؛ والله يوفقك .

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ، والحمد لله رب العالمين حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه كما يحب ربنا ويرضى ، ربنا عليك توكلنا ، وإليك أنبنا ، وإليك المصير .

والحمد لله على إحسانه ، وقد أتيت على ما أردتُ إيرادَهُ في شرح هذه المقدمة ، ولله- سبحانه وتعالى- الحمدُ والمِنَّةُ ، وإياهُ إسأل أن يجعل ذلك لوجهه الكريم خالصًا مصروفًا ، وعلى النفع به مَوْقُوفًا ، وأن يغفر لي خطيئتي يوم الدين ، وأن يُدْخِلَني برحمته في عباده الصالحين ، بِمَنِّهِ وكرمه آمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين .

قال المعتز بالله تعالى وحده أبو رجاء محمد محيى الدين ابن الشيخ عبد الحميد ابن ابراهيم ، المنذري :

أحمد الله الذي يمنُّ على من يشاء من عباده ، وأصلي وأسلم على سيد المرسلين وإمام المتقين ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وأحبابه ، وبعد ، فقد تم ما أردت من التعليق على شرح شذور الذهب لابن هشام في منتصف ليلة الخميس من شهر رمضان المعظم أحد شهور عام ١٣٥٥ من الهجرة النبوية ، وأنا أسأل الله أن يجعله مقربًا إليه ، ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا ، ربنا ولا تجعل في قلوبنا غلًّا للذين آمنوا ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والعاملين من أمته ، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين .

ثم إنني- بعد أن نَفِدَت جميع نسخِه ، وكثر الإلحاح عليَّ لإعادة نشره- قد راجعته مرة أخرى ، فرأيت أن أزيد في تعليقاتي زياداتٍ أحْبَبْتُ ألا يغفل عنها طالب العلم ، وقدرت أول الأمر أن تكون هذه الزيادة قليلة ، ولكن مجال القول كان ذا سعة ، فجال القلم جَوْلَاتٍ صارت بها الزيادة أكثر من قدر الأصل ، وسميت شرحي هذا **« منتهى الأرب ، بتحقيق شرح شذور الذهب »** وإنِّي لأرجو أن ينفع الله به ، وأن يجعله لنا عنده في ميزان الحسنات ، يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرًا ، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدًا بعيدًا .

اللهم يا موفق الطائعين وفقنا لما تحب وترضى ، يا أرحم الراحمين .

فهرس الأبيات والشواهد الواردة في كتاب

شرح شذور الذهب

لابن هشام الأنصاري

مرتبة بحسب قوافيها على حروف المعجم

حرف الهمزة

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٤	- وَلَوْلَا يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا	جَزَاءَكَ وَالْقُرُوضُ لَهَا جَزَاءُ
٤٦	- إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ	لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ
٧٦	- لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ	بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ
٩٦	- طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ	فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
١٥٥	- أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي	وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ
١٥٩	- وَبَلَدٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ	كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ
١٧٧	- إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِئُونِي	فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشِّتَاءُ

حرف الباء الموحدة

رقم الشاهد	الشاهد	
١١	- فَعَاجُوا فَأَثْنَوْا بِالَّذِي أَنتَ أَهْلُهُ	وَلَوْ سَكَتُوا أَثْنَتْ عَلَيْكَ الْحَقَائِبُ
٣٠	- إِنَّ الشَّبَابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ	فِيهِ نَلَذُّ وَلَا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ
٣١	- هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ	لَا أُمَّ لِي- إِنْ كَانَ ذَاكَ- وَلَا أَبُ
٤٤	- فَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسَ قَبْلَهُ	بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ
٦٥	- رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا	يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا
٧٣	- فَأَدْرَكَ لَمْ يُجْهَدْ، وَلَمْ يُثْنَ شَأْوُهُ	يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ الْمُثَقَّبِ
٨٢	- نُتِجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا	أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ
١٢٤	- وَمَا لِيَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ	وَمَا لِيَ إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ
١٣٠	- كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ	حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ
١٤٥	- إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ	يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ
١٥٧	- لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ	مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ
١٦٤	- فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا	إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ
١٦٦	- يا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ	أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذ انحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

الشاهد		رقم الشاهد
إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِيبَا	زَعَمَتْنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ،	١٧٩
فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ	أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ	١٨٨
يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ	لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ	٢٢٨
دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ	لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا	٢٣٨

حرف التاء المثناة

أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ	فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا	٤٧
حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ	قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخًا ثِقَةً	١٧٨
وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ	وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى	١٨٧
كَمَا الذِّئْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةِ	هِيَ الْخَمْرُ لَا شَكَّ تُكْنَى الطِّلَا	١٩٢

حرف الحاء المهملة

قَبْرًا بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ	إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمِّنَا	٧٧
كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ	أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ	١٠٦
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا	سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ	١٤٩
إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا	يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحَا	١٥٠
وَأَخْذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ	أَبَتْ لِي عِفَّتِي وَأَبَى بَلَائِي	١٧٤
وَضَرْبِي هَامَةَ الْبَطَلِ الْمُشِيحِ	وَإِمْسَاكِي عَلَى الْمَكْرُوهِ نَفْسِي	
مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي(١)	وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ	
وَأَحْمِي بَعْدُ عَنْ عِرْضٍ صَحِيحِ	لِأَدْفَعَ عَنْ مَآثِرَ صَالِحَاتٍ	

حرف الدال المهملة

طَلَبًا وَابْغِ لِلْقِيَامَةِ زَادَا	آتِ الرِّزْقَ يَوْمَ يَوْمَ فَأَجْمِلْ	٢١
أَمِينَ، فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا	تَبَاعَدَ مِنِّي فُطْحُلٌ إِذْ سَأَلْتُهُ	٥٦

---

(١) وانظر هذا البيت وحده في مباحث اسم الفعل.

رقم الشاهد	الشاهد	
٦٧	- سُعَادُ التي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا	وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا
٧١	- أَلَا أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغَى	وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي ؟
٩٩	- أرى الحاجَاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ	نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البِلادِ
١٠٢	- لَنَا مَعْشَرَ الأَنصارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ	بِإِرْضَائِنَا خَيْرَ البَرِيَّةِ أَحْمَدَا
١١٣	- جَزَى الله ربُّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِه	رَفِيقَيْنِ قَالَا خَيْمَتي أُمِّ مَعْبَدِ
	هُمَا نَزَلا بِالْبِرِّ ثُمَّ تَرَحَّلَا	فَأَفْلَحَ مَنْ أَمْسَى رَفِيقَ مُحَمَّدِ
	فَيَا لَقُصَيٍّ مَا زَوَى الله عَنْكُم	بِهِ مِنْ فِعَالٍ لا تُجَازَى وَسُؤْدَدِ
١٣١	- كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ	مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ
١٣٧	- أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ ؛ لَعَلَّمَا	أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ المُقَيَّدَا
١٣٨	- قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا	إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُه فَقَدِ
١٦١	- وَدَوِيَّةٍ مِثْلِ السَّمَاءِ اعْتَسَفْتُهَا	وَقَدْ صَبَغَ اللَّيْلُ الْحَصَى بِسَوادِ
١٦٨	- وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً	ولكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرفِدِ
١٧٢	- إذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ	وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهَا بُدًّا
١٨١	- دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدَ يَا عُرْوَ ، فاغْتَبِطْ	فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفاء حَمِيدُ
١٨٤	- تَعَلَّمْ رَسُولَ اللّٰهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي	وَأَنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالأَخْذِ باليَدِ
١٩٤	- وَسَمَّيْتُهُ يَحْيَى لِيَحْيَا ؛ فَلَمْ يَكُنْ	لأَمْرٍ قَضَاهُ اللهُ في النَّاس مِنْ بُدِّ
٢٠٩	- أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُون عِرْضِي	جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ
٢٢٠	- لأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدِ	جِنَانٌ منَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ
٢٢٤	- أرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا	عَفْوًا وَعَافِيَةً في الرُّوحِ والْجَسَدِ
٢٢٦	- إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ	جِهَارًا فَكُنْ في الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ

حرف الراء المهملة

١٦	- لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَني	هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ
٣٤	-	حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ

رقم الشاهد	الشاهد	
٣٩	- مَتَى تَرِدَنْ يَوْمًا سَفَارِ تَجِدْ بِهَا	أُدَيْهِمَ يَرْمِي الْمُسْتَجِيزَ الْمُعَوَّرَا
٤٠	- أَلَمْ تَرَوْا إِرَمًا وعَادًا	أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ
	وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ	فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ
٤٨	- وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأَسْدَ أَسْدَ خَفِيَّةٍ	فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا
٥٧	- إِيهٍ أَحَادِيثَ نَعْمَانٍ وَسَاكِنِهِ	إِنَّ الْحَدِيثَ عَنِ الأَحْبَابِ أَسْمَارُ
٦٠	- اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْرًا وَارْضَيَنَّ بِهِ	فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ
٦١	- لِسَلْمَى بِذَاتِ الْخَالِ دَارٌ عَرَفْتُهَا	وأُخْرَى بِذَاتِ الْجِزْعِ آيَاتُهَا سَطْرُ
	كَأَنَّهُمَا مِلْآنِ لَمْ يَتَغَيَّرَا	وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ
٧٠	- نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ	إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بَهَا وَزَرَا
٧٥	- أُتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرَا	بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا
٧٨	- تَمَنَّى ابْنَتَايَ أن يَعِيشَ أَبُوهُمَا	وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرْ؟
٧٩	- إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكُنَّ وَاحِدَةٌ	بَعْدِي وَبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ
٨٣	- رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي	فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ
٨٧	- وَقَدْ جَعَلْتُ إذا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي	ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ(١)
	وَكُنْتُ أَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ مُعْتَدِلًا	فَصِرْتُ أَمْشِي عَلَى أُخْرَى مِنَ الشَّجَرِ
١٠٣	- جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنَّنِي أَيُّهَا الْعَبْـ	ـدُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَقِيرُ
١١٠	- وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ	كما انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ
١١٨	- أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي	وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟
١٢٠	- بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ	يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ
١٢٨	- عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللهُ؛ إِنَّهُ	لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ
١٣٤	- أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا	وَظُلْمُ الْجَارِ إِذْلَالُ الْمُجِيرِ
١٣٩	- وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرءِ يَنْفَعُهُ	أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

---

(١) وانظره أيضًا في المنصوبات.

رقم الشاهد	الشاهد	
١٤٦	- لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى	فَـمـا انـقـادَتِ الآمـالُ إلا لِـصَـابِـرِ
١٥٨	- إنِّـي وَقَـتْـلِـي سُـلَـيْـكًـا ثُـمَّ أَعْـقِـلَـهُ	كـالثَّـوْرِ يُـضْـرَبُ لَـمَّـا عَـافَـتِ الـبَـقَـرُ
١٦٧	- يَـسْـلُـكْـنَ فـي نَـجْـدٍ وَغَـوْرًا غـائِـرًا	فَـوَاسِـقًـا عَـنْ قَـصْـدِهَـا جَـوَائِـرَا
١٦٩	- أَيَّـانَ نُـؤْمِـنْـكَ تَـأْمَـنْ غَـيْـرَنَـا ، وإذا	لَـمْ تُـدْرِكِ الأَمْـنَ مِـنّـا لَـمْ تَـزَلْ حَـذِرَا
١٨٠	- وَقَـدْ زَعَـمَـتْ أَنِّـي تَـغَـيَّـرْتُ بَـعْـدَهَـا	وَمَـنْ ذَا الَّـذِي يـا عَـزُّ لَا يَـتَـغَـيَّـرُ؟
١٨٣	- تَـعَـلَّـمْ شِـفَـاءَ الـنَّـفْـسِ قَـهْـرَ عَـدوِّهَـا	فَـبَـالِـغْ بِـلُـطْـفٍ فـي الـتَّـحَـيُّـلِ وَالْـمَـكْـرِ
١٨٦	- وَقَـدْ عَـلِـمَ الأَقْـوامُ لَـوْ أَنَّ حَـاتِـمًـا	أَرَادَ ثَـرَاءَ الْـمَـالِ كَـانَ لَـهُ وَفْـرُ
١٨٩	- أَسْتَغْفِرُ اللهَ مِنْ عَمْدِي وَمِنْ خَطَئِي	ذَنْـبِـي وَكُـلُّ امْـرِئٍ لَا شَـكَّ مُـؤْتَـزِرُ
٢٠٨	- ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا	إِذَا عَـدِمُـوا زَادًا فَـإِنَّـكَ عَـاقِـرُ
٢١٤	- شَـتَّـانَ مَـا يَـوْمِـي عَـلَـى كُـورِهَـا	وَيَـوْمُ حَـيَّـانَ أخـي جَـابِـرِ
٢٢٩	- أَقْـسَـمَ بـالـلـهِ أَبُـو حَـفْـصٍ عُـمَـرْ	مَـا مَـسَّـهَـا مِـنْ نَـقَـبٍ وَلَا دَبَـرْ
٢٣١	- إنِّـي وَأَسْـطَـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرًا	لَـقَـائِـلٌ يَـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرًا[1]
٢٣٧	- أَبُـوكَ حُـبَـابٌ سَـارِقُ الـضَّـيْـفِ بُـرْدَهُ	وَجَـدِّي يَـا حَـجَّـاجُ فَـارِسُ شَـمَّـرَا

حرف السين المهملة

٤١	- مَـنَـعَ الـبَـقَـاءَ تَـقَـلُّـبُ الـشَّـمْـس	وَطُـلـوعُـهَـا مِـنْ حَـيْـثُ لَا تُـمْـسِـي
	الـيَـوْمُ أَعْـلَـمُ مـا يَـجِـيءُ بِـهِ	وَمَـضَـى بِـفَـصْـلِ قَـضَـائِـهِ أَمْـسِ
٤٢	- لَـقَـدْ رَأَيْـتُ عَـجَـبًـا مُـذْ أَمْـسَـا	عَـجَـائِـزًا مِـثْـلَ الـسَّـعَـالِـي خَـمْـسَـا
	يـأْكُـلْـنَ مَـا فـي رَحْـلِـهِـنَّ هَـمْـسَـا	لَا تَـرَكَ الـلـهُ لَـهُـنَّ ضِـرْسَـا
٤٣	- مَـرَّتْ بِـنَـا أَوَّلَ مِـنْ أُمُـوسِ	تَـمِـيـسُ فِـيـنَـا مِـيـسَـةَ الـعَـرُوسِ
١٢٥	- وَبَـلْـدَةٍ لَـيْـسَ بِـهَـا أَنِـيـسُ	إِلَّا الـيَـعَـافِـيـرُ وإِلَّا الْـعِـيـسُ

---

(١) وانظره أيضًا في مباحث تابع المنادي.

رقم الشاهد	الشاهد	

حرف الضاد المعجمة

١٨	-	وَلَيْسَ دِينُ اللهِ بِالْمُعَضَّى

حرف العين المهملة

٢٥	- عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا	وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟
٢٨	- تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالعَيْشِ مُتِّعَا	وَلَكِنْ لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ
٣٢	- لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً	اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
٣٧	- أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى	إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ
٥٨	- وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ	وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاقِعِ
٦٢	- أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا	نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَا
٦٣	- رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ	قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَم يُطَعْ
٨٤	- خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا	إِذَا لَمْ تَكُونَا لي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ
٨٦	- أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ	فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ
١٢١	- يَا سَيِّدًا مَا أَنتَ مِنْ سَيِّدٍ	مُوطَّأَ الأَكْنَافِ رَحْبَ الذِّرَاعْ
١٢٣	- تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي ؛ فَإِنَّنِي	بِكُلِّ الّذي يَهْوَى نَدِيمِيَ مُولَعُ
١٢٧	- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا	إِذَا قِيلَ هَاتُوا- أَنْ يَمَلُّوا فَيَمْنَعُوا
١٣٢	- سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا	وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا
١٤٣	- فَقَالَتْ : أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا	لِسَانَكَ كَيْمَا أن تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟
١٥٢	- يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا	قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا
٢١٦	- جَازَيْتُمُونِي بِالْوِصَالِ قَطِيعَةً	شَتَّانَ بَيْنَ صَنِيعِكُم وَصَنِيعِي
٢١٩	- أَكُفْرًا بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي	وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا
٢٢٧	- بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ	ـنَ إذَا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ
٢٣٠	- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ	عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا
٢٣٣	- ذَرِينِي إن أَمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا	وَمَا أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا

رقم الشاهد	الشاهد	

حرف الغين المعجمة

١٠٧ - أَخَاكَ الّذي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ … يُجِبْكَ كَمَا تَبْغِي، وَيَكْفِكَ مَنْ يَبْغِي
وَإنْ تَجْفُهُ يَوْمًا فَلَيْسَ مُكَافِئًا … فَيَطْمَعَ ذُو التَّزْوِيرِ والْوَشْي أنْ يُصْغِي

حرف الفاء

٩٠ - بَنِي غُدَانَةَ مَا إنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ … وَلا صَرِيفٌ ولكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ
٩١ - وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى … وَمَا كلُّ مَنْ وَافَى منًى أَنَا عارِفُ
١٥٦ - لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي … أَحَبُّ إلَيّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

حرف القاف

٣ - أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ ثمّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ … فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ
٥٢ - ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلَيَّ وَقَالَتْ … يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي
٦٩ - عَدَسْ، مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْك إمَارَةٌ … نَجَوْتِ، وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
٨٩ - وَطِئْنَا دِيَارَ المُعْتَدِينَ فَهَلْهَلَتْ … نُفُوسُهُمُ قَبْلَ الإمَاتَةِ تَزْهَقُ[١]
١٢٩ - يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه … في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا
١٤٨ - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنطِقُ … وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْم بَيْدَاءُ سَمْلَقُ؟
٢٠٠ - أَفْنَى تِلَادِي ومَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ … قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ
٢١٠ - تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُها … بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ
٢١١ - .... … دُونَكِهَا يَا أُمُّ لا أُطِيقُهَا

حرف الكاف

١٩ - سَلِّمْ عَلَى المَوْلَى الْبَهَاءِ، وَصِفْ لَهُ … شَوْقِي إلَيْهِ، وَأَنَّنِي مَمْلُوكُهُ
أَبَدًا يُحَرِّكُنِي إلَيْهِ تَشَوُّقِي … جِسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مَنْهُوكُهُ
لكِنْ نَحِلْتُ لِبُعْدِهِ فَكَأَنَّنِي … أَلِفٌ وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ

(١) وانظره أيضًا في باب المنصوبات.

رقم الشاهد	الشاهد	
٢٥	- تَـرَاكِـهَـا مِـنْ إِبِـلٍ تَـرَاكِـهَـا	أمـا تـرى الْـمَـوتَ لـدى أوراكِـهَـا
٣٦	- هِـيَ الدُّنْـيَـا تَـقُـولُ بِـمِـلْءِ فِـيـهَـا :	حَـذَارِ حَـذَارِ مِـنْ بَـطْـشِـي وَفَـتْـكِـي
	فَـلَا يَـغْـرُرْكُـمُ مِـنِّـي ابْـتِـسَـامٌ	فَـقَـوْلِـي مُـضْـحِـكٌ وَالْـفِـعْـلُ مُـبْـكِـي
١٨٢	- فَـقُـلْـتُ أجِـرْنِـي أبـا خَـالِـدٍ	وإلا فَـهَـبْـنِـي امْـرَأً هـالِـكَـا
٢١٧	- يَـا أَيُّـهَـا الـمَـائِـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا	إِنِّـي رَأَيْـتُ الـنَّـاسَ يَـحْـمَـدُونَـكَـا

حرف اللام

٢	- مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ	وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ
٥	- إِذا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ	عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رَيَّا المُخَلْخَلِ
٦	- أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا	تَعَالِي أُقَاسِمْكِ الْهُمُومَ تَعَالِي
٧	- لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طَـلَـلُ	يَـلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِـلَـلُ[1]
٩	- لَا يُعْجِبَنَّكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ	حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيلَا
	إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا	جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلَا
١٢	- يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْه كُلَّ عَضْبٍ	فَلَوْلا الْغِمْدُ يُمْسِكُه لَسَالا
٢٠	- وَمَنْ لَا يَصْرِفِ الْوَاشِينَ عَنْهُ	صَبَاحَ مَسَاءَ يَبْغُوهُ خَبَالَا
٢٣	- يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا	سِقَاطَ شَرارِ القَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلَا
٤٥	- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنِّي لأَوْجَلُ	عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ
٤٩	- وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ	وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ
٥٠	- مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا	كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ
٥٩	- أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الأَلاءِ كَأَنَّهُمْ	سُيُوفٌ أَجَادَ القَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا
٦٤	- لا تَضِيقَنَّ بِالأُمُورِ فَقَدْ	تُكْشَفُ غَمَّاؤُهَا بِغَيْرِ احْتِيَالِ
	رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ	ـرِ لَهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ

(١) وانظره أيضًا في باب الحال .

الشاهد		رقم الشاهد
جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ	جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ	٦٦
قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا ؟	وَقَصِيدَةٍ تَأْتِي الْمُلُوكَ غَرِيبَةٍ	٦٨
وَدَعَانِي وَاغِلًا فِيمَنْ يَغِلْ	أَيُّهَذَانِ كُلَا زَادَيْكُمَا	٧٢
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا	مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ	١٠٠
إِثْمًا مِنَ اللهِ ولا وَاغِلِ	فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ	١٠١
نَنْعَى ابْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ الأَسَلْ	نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الجَمَلْ	١٠٥
كَفَانِي ، وَلَم أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَال	وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ	١٠٨
لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ	فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا	١٠٩
إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا	لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ	١١٢
وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ	أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلُ	١٢٢
وَفِي الاعْتِبَارِ إِجَابَةٌ وَسُؤَالُ	فَأَخَذْتُ أَسْأَلُ وَالرُّسُومُ تُجِيبُنِي	١٣٣
وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أُقِيلُهَا	لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا	١٤٤
عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي	وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَه	١٦٠
فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ	فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ	١٦٢
أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ	خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا	١٧٠
رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ	أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ	١٩٠
فَقُلْتُ : الْبُكَى أَشْفَى إِذَنْ لِغَلِيلِي	وَقَالُوا : نَأَت فَاخْتَرْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْبُكَى	١٩١
يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ	ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ	٢٠١
خَيْرَ مَعَدٍّ حَسَبًا وَنَائِلَا	الْقَاتِلِينَ الْمَلِكَ الْحُلَاحِلَا	٢٠٢
بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الْخَلِيلَ خَلِيلَا	مَا رَاعَ الْخِلَّانُ ذِمَّةَ نَاكِثٍ	٢٠٣
مِنَ الْعِزِّ فِي حُبِّكَ اعْتَاضَ ذُلًّا ؟	أَنَاوٍ رِجَالُكَ قَتْلَ امْرِئٍ	٢٠٤
فَلَمْ يَضِرْهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ	كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا	٢٠٥
وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا	أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا	٢٠٧

(١) وانظره أيضًا في نواصب المضارع .

(٢) وانظره أيضًا في باب البدل .

رقم الشاهد — الشاهد

حرف النون

---

(١) وانظره أيضًا في نواصب المضارع.

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

(١) وانظره أيضًا في باب إعمال اسم المصدر .

(٢) وانظره أيضًا في باب المنصوبات أيضًا .

فِهرِسُ المحتَويَاتِ

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة